

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

تقديم

هذا كتاب أثار منذ ظهر عام ١٩٣٠ م عدة قضايا في الدوائر العلمية ، دارت حول نسبه إلى موافقه ، ثم اتسعت دائرة النقاش حول هذه الجزئية فشمكت المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها الكتاب ، وأثارت قضية الصلة بين الفكر اليوناني والعربي ، وقضية الصلة بين المذاهب الدينية والتأليف في علوم البلاغة واللغة ، وكيف أن معتنقي المذهب الشيعي - على سبيل المثال - يختلف تناولهم للأمور عن غيرهم من معتنقي المذهب السني .

والواقع أن الفترة التي مرت بين ظهوره جزء من الكتاب ، عام ١٩٣٠ وبين ظهور هذه الطبعة المحققة يمكن أن تعد - في بعض جوانبها - تاريخاً لحركة التحقيق في مصر ، وقد أسهم - في سبيل بلوغ الكتاب في صورته المحققة هذه الدرجة التي نرجو أن تكون قريبة من السكال - بمجوهة من الدارسين لم تغفل ونحن نقدم لعملائنا أن تنوه بما قدموا ، وأن نشير إلى أن عملنا خطورة في الطريق التي اختطوا ، ومحاولة لإكمال الجهد الجليل الذي بدأوا .

نشره كتاب البرهان في رجوه البيان ، سنة ١٩٣٠ ميلادية وأعيد طبعه سنة ١٩٣٨ باسمه نقد النثر ، لقدامة بن جعفر ، وذلك بتحقيق الأستاذين الجليلين الدكتور طه حسين والمرحوم عبد الحميد العبادي ، وكان نشره عن مخطوطة محفوظة بمكتبة الاسكوريال تحت رقم ٢٤٣ من فهرس درينبورغ . وظل هذا الكتاب معروفا بهذا الاسم ، ومنسوبا إلى ذلك المؤلف سنوات طاف خلالها في معاهدنا العلمية ، وكلياتنا الجامعية . وفوق ذلك

عكف الباحثون على الكتاب ينهلون منه ، وينقلون عنه ، ويثبتون به أثر
قدامة في البيان العربي ، وتأثره بالبيان الأرسطي خاصة أو اليوناني عامة ،
ولم يفك الأستاذ الدكتور طه حسين أن يعنى في تقديمه لهذا الكتاب بالكشف
عن أثر البلاغة اليونانية في البلاغة العربية المتمثلة في قدامة وفي كتابيه
« نقد الشعر » و « نقد النثر » اعتماداً على أن الكتاب من عمل قدامة نفسه .
ورأيت ابن أبي الأصبع المصري يورد في مقدمة كتابيه « تحرير (١)
التحجير ، و « بديع (٢) القرآن ، عند ذكر مصادر لهما مانصه : « ونقدى قدامة ،
وهو بهذا النص يفسبه إلى قدامة ، ويجعله من مصادره ، ولكنى أرجح أن
هذا تحريف من الناسخ وخاصة أنه لم يرد هذا النص في جميع الأصول ..
كما أنى بعد أن حققت كتب ابن أبي الأصبع .. لم أر نقولا من كتاب
« البرهان في وجوه البيان ، وكل الذى استمدته من قدامة مصدره » نقد
الشعر ، ولا غرو فإن ابن الأصبع هو أول من اعتنى بكتب قدامة ، بل
إنه تأثر بصاحبها إلى مدى بعيد بما دعاه إلى عدمه من الواضعين لأصول
البديع العربي ، واعتباره من المؤثرين فيه ، وفي سبيل ذلك تراء قد ألف
كتاباً سماه « الميزان في الترجيح بين كلام قدامة وخصومه (٣) » يرد به على
ابن رشبقي القيرواني في كتابه « تزييف نقد قدامة » . ومعنى هذا كله أن
كتاب « نقد النثر » إنما هو من عمل قدامة في نظر بعض القدماء والمحدثين
على سواء ، وأن خلافاً قد نشأ بسبب هذه التسمية في القديم والحديث .

وبقى هذا الموضوع مستوراً إلى أن نشر الكتاب ، وكان للسيد
المحققين نصيب في كشف حقيقة الكتاب أثبتته لها بدافع الأمانة العلمية .
فالأستاذ الدكتور طه حسين لا يقطع بصحة نسبته إلى قدامة ، وإن كان
يراه محاولة جريئة واسعة النطاق للتفكير اليوناني ، وتأثيره في الأدب
العربي ، واستمع إليه يقول عن الكتاب : -

(٢) انظر صفحة ٤ من هذا الكتاب .

هوان هذه الرسالة «نقد النثر» وهي تنسب إلى قدامة بن جعفر ...
ولكن المطلع عليها يرى أنها لا يمكن أن تكون له ، بل هي في الغالب لكتاب
شيعي ظاهر التشيع قد صنف علوماً متباعدة في الفقه وعلوم الدين يشير
إليها ، ويحيل عليها في شيء من الطمأنينة والارتياح (١) . ويزيد ما يشكك
أكثر وأكثر فينقل ما يراه بروكلمان C. Brockelmann من أن واضع
هذه الرسالة تلميذ لقدامة واسمه : أبو عبد الله محمد بن أيوب . وهنا يترك
الزميله المرحوم العبادي تحقيق هذه المسألة ، فقام على الفور بتنفيذ ما طلب
إليه ، ولكنه قبل أن يدلي برأى في الموضوع ينقل نصاً عن العلامة الشيخ
محمد محمود الشنقيطي كتبه إثر اطلاعه على كتاب «نقد النثر» بالأسكوريال
وفيه يقول : «كتاب نقد النثر المسمى بكتاب البيان بما عني بتأليفه أبو الفرج
قدامة بن جعفر الكتاب البغدادي ، وهو كتاب نفيس لا نظير له في فنه ،
ويحتاج إليه ، وما وقفت عليه بالمشرق . . . وقد ألف كتاباً آخر سماه
ب«نقد الشعر» ، ولكنه بالنسبة لهذا صغير جداً» (٢)

ويذكر الأستاذ العبادي بعد إيراد هذا النص أنه ثبت لديه أن الكتاب
المذكور لا بد أن يكون لقدامة معتمداً على ما جاء على الورقة الأولى منه ،
وواضح يدل على ذلك بأدلة منها :

أن قدامة قد شهد حادثة وقعت لابن التستري ، وابن التستري هذا كان نصرانياً
قريب العهد من صنائع بني الفرات الذين ازدهرت دولتهم من سنة ٢٩٠-٢٣٧ هـ ،
ومعنى هذا أن الكتاب قد كتب في عصر قدامة مادام قد عاش هذه الفترة .
أضف إلى ذلك . . أنه وجد بالمقارنة الموضوعية بين نقد النثر ، ونقد
الشعر أن ثمة تقارباً بينهما من حيث الموضوع والمعنى والمنهج ، بل وطريقة
التعبير كذلك . الأمر الذي رجح من أجله أن يكون مؤلفهما واحداً .
وقد قارن المرحوم الأستاذ العبادي أيضاً بين «نقد النثر» وكتاب «الخراج

(٢) المصدر نفسه صفحة ٤٢ .

(١) مقدمة ما يدعى «نقد النثر» صفحة ١٩ .

وصناعة الكتابة وكتاب ، الألفاظ ، لقدامة برغم اختلاف الموضوع
فوجد من الشواهد ما ينهض دليلا على أنها صادرة عن قلم واحد . هكذا رأى
السيد الأستاذ ثم استطرد — وهو بصدد إثبات نسبة الكتاب إلى قدامة ،
وأن اسمه نقد النثر — إلى تخيل أسئلة افترضها فيتساءل الأستاذ العبادى .
لم رجح في نظره تسمية الكتاب بـ « نقد النثر » مع أنه معروف باسم البيان ؟
هنا تجيء إجابته ذات شقين : أحدهما الاستناد إلى أن كلام المؤلف على
باب المنشور أطول فصول الكتاب ، وقد توصل الأستاذ العبادى إلى ذلك
عن طريق المقابلة بينه وبين كتاب « نقد الشعر » .

نعم . هو يعترف صراحة أن الاسم الحقيقي للكتاب هو « البيان » بناء على
ما جاء بالورقتين الأولى والأخيرة من النسخة الخطية التى حققها . ولكنه
برغم ذلك رجح تسميته بـ « نقد النثر » وفضلها على التسمية الحقيقية للكتاب .

أما نانى السديين الذى يكمل إجابته فينحصر فى أن سبب الترجيح هو
ما كان من جمع نقد الشعر و « نقد النثر » فى مجلد واحد وأن الأول دون
الثانى هو الذى يحمل اسم قدامة . ونحن نقول : إن طول الفصل الذى بسط
فيه المؤلف كلامه عن المنشور لا ينهض وحده دليلا على هذا الترجيح ،
إذ ما يزال يعوز هذا القول التمهيص العلمى الدقيق . هذا إلى أن الاعتماد
فى ذلك على جمع « نقد الشعر » و « نقد النثر » فى مجلد واحد للتوصل إلى
إثبات ما يذهب إليه لا ينهض دليلا على الدعوى لأن الجمع فى مجلد واحد
لا يدل على أن المؤلف واحد وهذا شئ بهى تتولى إيضاحه فها رس دور
الكتيب - قسم المراجع - فى كل فن من الفنون ، فقد يكون فى المجموعة
الواحدة عدة رسائل فى موضوعات مختلفة لعدد من المؤلفين برغم اتفاق
الفن بل قد يكون فيها بعض الرسائل المجهولة المؤلف ، ولم يقل أحد بأنها
أخذت اسم مؤلف ما جاء قبلها من رسائل .

ولذا لا نوافق على النتيجة التى توصل إليها السيد الأستاذ لأنها جاءت
تارة عن طريق لا يقع بها إقناع تام . ويعود الأستاذ العبادى فيتساءل من

جديد ، ثم نفسر عدم ذكر الكتب الآتية بالحجة ، و الإيضاح ، و التعبد .
و أسرار القرآن ، ضمن ماورد من كتب قدامة في المصادر التي بأيدينا ؟ .

وفي الإجابة عن هذا يضع بين أيدينا مجموعة احتمالات ، إذ يذكر أن المصادر قد سكنت عن ذكرها منسوبة إلى قدامة ، إما بسبب النسيان ، أو لأنها ضاعت كغيرها من الكتب الكثيرة . أو لأن المؤرخين قد فاتهم ذكرها وهذا الاحتمال الأخير هو أرجحها في نظره ، ويستدل بأن ابن النديم قد فاتته ذكر كتاب « زهر الرياض » لقدامة . . . ثم يقدم تعليلاً آخر فحواه أن هذه الكتب يصح أن تكون فصولا قد قصصتها بعض كتب قدامة ، وصنعها إرضاء لصلحاء المسلمين ، ولا أدل على هذا - في نظر الأستاذ - من أن قدامة قد أورد عبارة « رضي الله عنه » إرضاء ، وفي مقدمة « نقد الثر » بعد ذكر شخص ما .

ونحن لا نرضينا هذه الحجة ، ولا ذلك التعليل لأن الكتب الأربعة كتب قيمة ذات موضوعات هامة في الشريعة والعبادات والدراسات الأدبية ، فبعيد عن المعقول - مع تلك الأهمية وهذه الخطورة - أن تكون فصولا في كتب عناوينها أقل ضخامة وقيمة من عناوين فصولها ، أضف إلى هذا أنه بعيد أيضاً أن يكون قدامة قد قصدها استرضاء بعض صلحاء المسلمين كما يقول السيد الأستاذ بحجة أنه كان نصراني الأصل ، فلماذا يشعر النصراني وحده حين يسلم أنه في حاجة إلى استرضاء الصلحاء بتأليف الكتب ، ولماذا التقرب إلى الصلحاء ؟ أليس من الطبيعي أن يكون التقرب إلى أصحاب الجاه والسلطان ؟ . وقدامة - وإن كان أصله نصرانياً - كان ثابت العقيدة ليس في حاجة إلى استرضاء الناس بكتب أو فصول تكتب ويقروها الناس كلهم على عهد .

و أنتقل إلى السؤال الأخير الذي أناره الأستاذ العبادي قائلاً :

من أبو عبد الله محمد بن أيوب هذا المذكور على الورقة الأولى

من النسخة الخطية ؟ وهل له صلة بالكتاب ؟؟

وقبل أن يجيب كهاتيه يستطرد إلى أن أبا عبد الله محمد بن أيوب

هذا كان هو محط الإشكال ؛ والسمر في هذا يرجع إلى رأى المستشرق
د. درنبرغ ، الذى يقول عنه : إنه كان تلميذاً لقدامة استقى المادة منه
وصاغها فى كتاب « نقد النثر » ، وكان مصدره فى هذا ما كتب على الورقة
الأولى من النسخة الاسكوريالية ، وهو : كتاب « نقد النثر » ، ما عني به أبو الفرج
قدامة بن جعفر البغدادى - رضى الله عنه وأرضاه - للشيخ الفقيه المكرم
أبى عبدالله محمد بن أيوب بن محمد نفعه الله به ، وهو الكتاب المعروف بكتاب
« البيان » . وينسكرو الأستاذ العبادى ما ذهب إليه « درنبرغ » ، ويراه وهملة
وقع فيه ، كما يقع غيره من المشرقين فى أشباهه ، وينبى إنكاره هذا على
أن كلمة « للفقيه » تتعاق بكلمه « عنى » مع أن اللام فى الأولى تفيد
الملكية ، ويستدل على ذلك بقول الناسخ « للشيخ الفقيه المكرم
نفعه الله به » ، كما أنه ليس بالكتاب ثنى يفيد أن مؤلفه أو محرره أندلسى .
فلعل ابن أيوب هذا قد نسخت له نسخة من الكتاب ، لأنه من أهل القرن
السابع الهجرى ، وأيد الأستاذ العبادى هذا بكلمة « الفقيه » ، وهى من سمات
رجال الأندلس فى تعبيراتهم المفخمة ، وأيضاً الكنية وهى من طرائقهم
فى التسميات .

وبهذا يقتضى الأستاذ العبادى من أسئلته وأجوبته ، ويخرج الكتاب
بعد ذلك حاملاً اسمى المحققين الجليلين : الأستاذ الدكتور طه حسين ،
والأستاذ المرحوم عبد الحميد العبادى ، ومتضمناً الحقائق التالية :

أولاً : أن الكتاب فى نظرها اسمه « نقد النثر » ، على سبيل الترجيح .
ثانياً : أن المؤلف هو قدامة بن جعفر كما ، أكد ذلك الأستاذ العبادى ،
برغم شك الأستاذ الدكتور طه حسين فى نسبه إليه .

ثالثاً : أن أبى أيوب الذى ورد اسمه على الكتاب لا تربطه بالتأليف
صلة أكثر من أنه كان ما لكأ للنسخة منه .
وبذا تحددت المسئولية العلمية على هذا النحو الذى ظهر به
الكتاب منذ حين .

وظل الحال على ما رأينا إلى أن قبض الله لهذا الأمر الأستاذ الدكتور على حسن عبد القادر ، فكتب مقالة إليها يرجع الفضل في تنيبه الأذهان ، ولفت الأنظار إلى كل من الكتاب ومؤلفه على سواء ، فهي حسنة نسجلها له ليس فقط لتصحيحه هذا الخطأ العالمي بل أيضاً لتزايده في البحث واتباعه المنهج الموضوعي في عرض القضية .

ومن الإنصاف أن يذكر هنا العمل القيم الذي قام به سيادة الدكتور على حسن ، وذلك أنه حين اطلع على مخطوطة قديمة لهذا الكتاب بمكتبة « تشيستريتي بدبلن » ، قابل سيادته ما يسمى « نقد النثر » بهذه المخطوطة ، فتبين له أن ما طبع بهذا الاسم ما هو إلا جزء يبلغ الثلث من كتاب « البرهان في وجوه البيان » ، لأن الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان ابن وهب الكاتب ، وكان من أثر ذلك كله أن كتب السيد الدكتور مقالا ضافيا نشره في مجلة المجمع العلمي العربي الجزء الأول من المجلد الرابع والعشرين صحيفة ٧٣ - ٨١ سنة ١٩٤٩ ميلادية - يرد به اعتبار المؤلف الحقيقي للكتاب ، ويدفع في الوقت نفسه ما وسم فيه الباحثون ، وكان مقالا مؤيدا بالأدلة القوية التي لا تحتمل الشك أو التردد .

بدأ هذا الباحث فيبين أن الكتاب - الذي نشر محققا - ناقص ، وأن ما طبع وحقق ليس إلا جزءاً يوازي ثلث الكتاب الأصلي ، وتوجب كيف جاء تحقيقه على هذه الصورة ، مع أن أدنى نظر في مقدمة الكتاب توقف على النقص ، لأن المؤلف - كما هو مذكور في المقدمة - قد جعل وجوه البيان أربعة : تسكلم عن اثنين كاملين . وعن جزء من الثالث ، إلى جانب أنه وعد سلفاً بذكر أشياء لو أن التحقيق تبعها لما وقع في مثل هذا الخطأ ، ويعلم من أول الطريق أن الموجود غير كامل على النحو الذي اختطه مؤلفه ، وقطع أن الباقي من الكتاب جزء أصلي سقط من نسخة الاسكوريال ، واستدل على ذلك بأن المؤلف بنى كتابه على أربعة

وجوه البيان ، الاعتبار ، والاعتقاد ، والعبارة ، والكتاب .. وبمراجعة المخطوطة وجد أن نصف البيان الثالث والبيان الرابع ليسا في المطبوعة ، ومعنى هذا أنها ناقصة ، وقد نعى الدكتور على حسن على الأستاذ العبادي ما ذكره من أن مؤلف الكتاب قد أدخل البيان الرابع في البيان الثالث ، كما نعى عليه التخصير في التحقيق ، فقد ذكر أن مؤلف البرهان أشار في كثير من المطبوع أن ثمة أشياء سيذكرها بعد ، ثم لم يأت لها ذكر ، ومع ذلك فأت الأستاذ العبادي أن يتنبه إلى ذلك ، ويعرف الحقيقة من خلاله .

هذا ، وقد كان للمخطوطة التي اطلع عليها الدكتور على حسن أكبر الأثر في إيقافنا على مؤلف الكتاب ذاته على وجه التحقيق ... وأول الأدلة التي ساقها ليرد نسبة الكتاب إلى قدامة ، ويثبت صحتها إلى أبي الحسين اسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب : أن أبا الحسين قد ألف كتابه "المستدرك على الجاحظ في كتابه «البيان والتبيين» ، إذ أوعز إليه أحد خالصاته أن يؤلف كتاباً يوضح فيه البيان آتياً على أكثر أصوله ، محيطاً بجمهير فصوله ، يعرف به المبتدئ معانيه ، ويستغنى بها الناظر فيه ، لأن كتاب البيان ذكر فيه مؤلفه أخباراً متتخلة ، وخطباً منتخبة ، ولم يأت فيه بوصف البيان ، ولا أتى على إنسان في هذا اللسان ، ومن هذا النص نقف على سبب تأليف كتاب «البرهان» وهو أنه ألف لبيان أصول البيان ومعناه وأقسامه ، التي لم يذكرها الجاحظ . ولنا وقفة مع مؤلف الكتاب نناقش فيها نصه هذا . فإدام الجاحظ لم يؤلف كتابه في البيان بمعناه الاصطلاحي ، ولم يأت فيه بأصوله ولا بأقسامه ، فلم يعارضه أو يستدرك عليه إذن ؟ نعم لم يعارضه ١٩ ومعروف أن المعارضة تكون فيما اتفق موضوعه ، واختلفت طرائقه ، وقد يقال : إنه عارض العنوان ، واستدرك على الموضوع ، إذ رأى أن الجاحظ قد جعل عنوان كتابه غير ذي موضوع ، وهذا زعم خاطئ لأن الجاحظ بحق هو الواضع الأول لأصول البيان ، الآتي على أقسامه المعروفة حتى عمده ، ولا أدل

على ذلك من أنه تكلم عن وجوه البيان التي بُنى عليها البرهان ، وقد يستدعى هذا أن نبين الفرق بين كل من كتابي « البيان والتبيين » ، و« البرهان » . . . فالأول دائرة معارف كبيرة تناول فيها مؤلفها الأدب وفتونه وأركانته وبيان أصحابه ، كما دافع عن العرب دفاعاً مجيداً ، مما جعل أبا هلال العسكري يصفه بأنه أكبر كتب البلاغة وأشهرها ، ويصفه بكثرة فوائده وجم منافعه . . . كل هذا في البيان برغم عدم التزام صاحبه المنهج العلمي لحصر الموضوع ، وترتيب البحث وتقسيمه ، واستيفاء الكلام على أقسامه قسماً بعد قسم ، وقد يشفع للجاحظ في منهجه ذلك ما نعرفه عنه من الأخذ بالاستطراد ، وهي ظاهرة أملت لها عليه سعة علمه وكثرة معارفه . . هذا ما يختص بالبيان والتبيين .

أما البرهان فإن مؤلفه لم يزد على ذكر وجوه البيان ، وتقسيم كل وجه إلى أجزاء ، ثم الإتيان بما يوضح كل جزء . فما جاء فيه فهو في البيان إلا أن طريقة الاستيعاب تختلف لدى قارئ الكتابين ، فبينما يجد مشقة في استخلاص وجوه البيان لدى الجاحظ ، قد لا يجد مثيلها إذا هو التمسها في البرهان ، وبذلك تكون ميزة صاحب البرهان الإيضاح والتنظيم والبحث العلمي .

ونضى مع أدلة السيد الأستاذ الدكتور علي حسن عبد القادر فرأه يقدم دليلاً آخر من المخطوطة التي عثر عليها للبرهان على أن المؤلف له غير قدامة ، إذ أن المؤلف الأصلي قد ذكر اسمه كاملاً في أثناء الكتاب على ما جرت به عادة بعض المؤلفين المتقدمين . . . إذ جاء في أول البيان الرابع .

« قال أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب . قد ذكرنا فيما تقدم . . الخ . . . وهذا نصريح يبطل نسبة الكتاب إلى أي مؤلف آخر ، ويضع النقط على الحروف ويثبت أن مؤلفه الحقيقي هو أبو الحسين المذكور ، وما يؤيد أن من عادة القدماء ذكر أسمائهم

في أثناء كتبهم أحياناً ، إن الجاحظ مثلاً يقول في أول البيان والتمييز :
قال أبو عثمان عمرو بن بحر رحمه الله ..
ولا يولن أحداً عبارة ، رحمه الله ، . فربما تكون عبارة رحمه الله
زيادة من الناسخ إلا إذا جاز للحي أن يترحم على نفسه . ووجدت تصريح
الجاحظ باسمه أو قل بكنيته يتردد في كتابه « البيان والتمييز » ومن أمثلة
ذلك ما جاء عند تلقيب واصل بالغزال .. ونفى ذلك عنه فهو يقول .
قال أبو عثمان فمن ذلك ما أخبرنا به الأصمعي (١) ، وما جاء عندما
تكلم عن الحروف التي تدخلها اللثغة فهو يقول : قال أبو عثمان : وهي
أربعة ، وجاء في استحسان قول فهو يقول : قال أبو عثمان : ، وأما أنا
فأستحسن هذا القول جداً . . وغير ذلك كثير .

ولو رحنا نتبع المواضع الأخرى لوجدنا فيها المزيد مما ينهض
دليلاً على هذا المنهج ، فليس بدعاً أن يصرح أبو الحسين اسحاق بن إبراهيم
ابن سليمان بن وهب الكاتب باسمه في أول البيان الرابع .
ونمضي رحلتنا مع أدلة السيد الدكتور علي حسن عبد القادر فنراه
يستدل لرأيه بإيراد أربعة أسماء لكاتب وردت في البرهان وهي : الإيضاح ،
وأسرار القرآن ، والتعبد ، والحجة ، ويؤكد الدكتور أن أحداً من
مؤرخي الكتاب ، أو الرجال لم يذكرها أو يذكر واحداً منها منسوبة إلى
قدامة ، بل إنه لم ترد كتب شبيهة لها في الاسم أو الموضوع منسوبة إليه
أيضاً ، وبالتالي لم ير قدامة كتاباً باسمه ، البرهان ، أو نقد النثر ، وإن
كان قد نسب إليه كتاب في صناعة الكتابة على أن هذا الكتاب لم يسم
بواحد من الاسمين السالفين ، وإنما سماه كتاب الخراج وصناعة الكتابة ،
وهو غير البرهان لأنه قائم على سبع منازل أو تسع ، وفي كل منزلة أبواب .
وهذا المنهج ، وهو اتبويب لا وجود له في البرهان ، إذ أنه قائم
على أربعة أبواب كما أشرنا ، وكما أوضح السيد الدكتور ، وقد خرج

من هذه المقارنة بتأكيد أن كلا من قدامة وأبي الحسين قد صنع مؤلفاً في الكتابة، وسلك مسلكاً خاصاً في علاج الموضوع .

وزاد الدكتور علي حسن في التدايل فنقل عن «دى غويه» في مقدمته لكتاب «الخراج» قدامة أنه ألفه بعد سنة ٣١٦هـ بقليل وذلك أن قدامة تحدث في كتابه هذا عن «مليح الأرمني» على أنه معاصره، كما ذكر لإغارة «سنار الديلمي» على قزوین سنة ٣١٦هـ وأشار إلى الأحداث التي جرت على يد مرداويج وأتباعه في السنين التالية لذلك .

وينقل أيضاً عن أبي حيان النوحيدى^(١) أن قدامة عرض كتاب «الخراج» على عليّ بن عيسى سنة ٣٢١هـ وذلك حيث يقول «وما رأيت أحداً تنهى في وصف النثر بجميع ما فيه وعليه غير قدامة بن جعفر في المنزلة الثالثة من كتابه «الخراج» وصناعة الكتابة .

وبما مضى يستدل الدكتور علي حسن على أن كتاب «الخراج» غير كتاب البرهان .. ثم يورد نصوصاً من البرهان تؤيد بها رأيه ، وذلك حيث يقول أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم .. وقد رأيت شيخنا علي بن عيسى رحمه الله يكتب أم المقتدر ، فعبارة - رحمه الله - في كلامه تشير إلى أنه إذ ذاك كان قد توفي ، وهذا يدل قطعاً على أن علي بن عيسى لم ير كتاب البرهان - وإذا كانت وفاة علي بن عيسى سنة ٣٢٥هـ كان من المقطوع به أن كتاب البرهان ، ألف بعد سنة ٣٢٥هـ .

وحيث يقول .. ومنه ترجمة لابن مقلة ، ولأبي الحسين بن خلف ابن طياب - رحمه الله - وقد كان أبو الحسين بن خلف هذا حياً إلى سنة ٣٣٠هـ^(٢) وحيث يروى حكاية مقتل المقتدر^(٣) على يد غلامه مؤنس سنة ٣٢٩هـ نتيجة إهمال المقتدر، ويحمدها للعبارة والموعظة، وضرب

(١) الأمتاع والمؤانسة ٣ : ١٤٥ - ١٤٦ .

(٢) راجع أخبار الراضى والمرضى لصولى ٢٣١ . (٣) انظر المتظم ٦ : ٢٤٣ .

للمثل ، وهذا يوحى بأنها قد مرت عليها سنوات فعرفها الناس وقرءوها
وسمعوها .. حتى تتحقق معنى العبارة .. بما يجنيه الإهمال .

ولا شك أن الأدلة التي أورد بها الدكتور علي حسن عبد القادر صحة
نسبة تأليف البرهان إلى أبي الحسين إسحاق بن وهب أدلة مادية واردة
في صلب كتابه ، وهي واضحة ليس فيها غموض ، وتعد كافية في القطع بأن
مؤلف البرهان هو أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب .

لكنه لم يقف في التبدليل عند هذا الحد بل مضى فيه خطوات أخرى ،
فعمد مقارنة بين « نقد الشعر » ، لقدماء ، البرهان ، لأبي الحسين في المنهج
والمذهب . ففي كتاب « نقد الشعر » يعالج قدماء الشعر وفنونه بوجه خاص ،
وكذلك يفعل أبو الحسين في البرهان ، فلو كان مؤلفهما واحداً لما كرر
نفسه في مؤلفين له . فضلاً عن أن معالجة الشعر في البرهان تختلف
اختلافاً جوهرياً عن معالجته في « نقد الشعر » ، من الناحيتين الفنية
والموضوعية . وهو في هذه المقارنة ينعي على الأستاذ العبادي أخذه
في تحقيقه بمقارنات وافتراضات لا تنهض دليلاً أمام الفحص العلمي
السليم على صحة النسبة التي أراد إثبات صحتها .

ثم يذكر الدكتور علي حسن أن قارى البرهان يلاحظ بوضوح أن
مؤلفه فقيه شيعي .

وما كان قدماء بن جعفر كذلك مستدلاً على ذلك باهتمامه بفقه الشيعة
وإيراده آراءهم عند كل استشهاد ، وهذا يفيد تشييعه ، فإذا كان اهتمامه
بالآراء الفقهية عامة يدل على أنه فقيه ، فإن اهتمامه بآراء الشيعة خاصة
يدل على أنه فقيه شيعي ، فالتفقه والنشيع صفتان غير ثابتين لواحد
كقدماء ، فمن المقطوع به أنه لم يكن فقيهاً بمعنى الكلمة كما لم يكن شيعياً
بمحال ما .. إذ أنه كما نعلم قد أسلم على يد المكتفي ، وما كان إسلامه فيما يبدو
إلا طمعاً في منصب ، أو جاء . وهيئات أن يسلم على يد خليفة عباسي ،

ثم ينقلب علويًا متشيعاً إلا إذا كان يريد مناواة الخليفة وهو ما لم يثبتته التاريخ .. ومع ذلك أني له القدرة على هذه المناواة ؟
هذا إلى جانب أن مؤلف البرهان قد أصرّ في كل مناسبة على ذكر الرجال المشهورين من آل وهب معظماً لهم ، فخوراً بهم ، فهو يكثر الرواية عن أبي أيوب ، ويتبعه بعبارات رحمة الله - ورضى عنه - .. الخ . وأبو أيوب هذا هو سليمان بن وهب عميد آل وهب وجدّ المؤلف .

ومن حجج الدكتور على حسن أيضاً توافق كتاب . الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلبيوسى ، وكتاب البرهان لأبي الحسين في بعض الموضوعات مع ما نقله ابن مقلة المتوفى سنة ٣٢٧هـ فمن غير المعقول أن يكون هذا الكتاب لابن مقلة لأن البرهان ألف بعد سنة ٣٣٥هـ . كما أن شيوخ صاحب البرهان الذين نقل عنهم وورد ذكرهم في الكتاب لم يكونوا شيوخاً لابن مقلة .. ، وأم من هذا أن البطلبيوسى لم يعترف بالنقل عن قدامة ، ولم يذكر على أى حال قدامة بن جعفر على أنه مؤلف الكتاب الذي نقل عنه ، وذلك على فرض أنه نقل ما نقله من كتاب البرهان ، ومن المحتمل أن يكون البرهان قد نُسب مرة إلى ابن مقلة ، ومرة إلى قدامة ، وجعل أمر صاحبه الحقيقي ، ومن المحتمل أيضاً أن يكون البطلبيوسى ، ومؤلف كتاب البرهان قد نقلوا نقولاً من كتاب لابن مقلة في هذا الموضوع ، وهذا هو سر الإشكال .. وأنا أستبعد أن يكون أبو الحسين نقل عن ابن مقلة ، ولم يعز إليه ما نقل عنه ، لأن منهجه المعروف أن يعزو ما ينقله إلى أهله .

وبعد : فقد استنتج الدكتور على حسن عبد القادر بعد هذا كله بجموعة من الاستنتاجات خلاص بها من بحثه الموضوعى السليم وجزم في نهايتها أن مؤلف كتاب البرهان لا بد أن تتوافر فيه جملة صفات نجملها فيما يلي :
أن يكون شيعياً ، وأن تجمع له أواصر القربى بآل وهب ، وأن يكون قد ألف كتابه هذا بعد سنة ٣٣٥هـ هذا الكتاب التى لا تزيد

أبوابه على أربعة أواب ، وكما هو واضح نرى أن هذه الصفات لا تتوافر في قدامة ، ولا في مؤلفاته أو واحد منها .

بقيت شبهة واحدة لم يغفل الدكتور على مناقشتها وتمحيصها ليخلص له الرأي الذى يمكن الاطمئنان إليه ، وهى وجود اسم قدامة بن جعفر على نسخة الاسكوريال ، ونسخة تشيستريدى ، مع ورود اسم المؤلف الحقيقي في أثناء الكتاب دون أن يقببه الناسخ إلى ذلك .. وقد فسر الدكتور هذا التخالف بأن الوراثين كانوا يعرفون قدر قدامة من الناحية الأدبية ، ويعرفون شهرة كتابه في عالم الأدب .. فلا يستبعد - والحالة هذه - أن يضعوا اسمه على هذا الكتاب كى يروج بيعه ، ويكثر تداوله ، وهى حيلة تجارية - يستعملها الوراثى بغية الخير لنفسه ولا يدرى إلى أى مدى تكون عاقبتها محيرة ومضللة .

- ٣ -

وبعد فقد خلص لنا حتى الآن اتجاهان كبيران حيال نسبة هذا الكتاب لمؤلفه الحقيقي : الأول اتجاه المرحوم الأستاذ العبادى إلى واحد منها ، والثانى اتجاه الأستاذ الدكتور على حسن عبد القادر . والناس حيال الاتجاهين مختلفون حول هذه القضية . فبعض مع هذا وبعض مع ذلك ، وكاد الخلاف فيها يخرج أحياناً عن نطاق التمهيص العلمى إلى مجال العبرة والموعظة والاطمئنان إلى أن العلم سيعظم دائماً شركة بين الناس لا ينفرد به واحد دون الآخرين من أصحاب النظر والكفاية .

نعم خرجت لتسكون قصة ترددها الشفاء من حين إلى حين لتثبت في النهاية أن العلم لم يكن - في يوم من الأيام - وفقاً على أحد ينفرد به من دون الناس ، بل هو حق مشترك لكل ذى كفاية حق فيه .

نقول هذا لأننا وجدنا بعض الباحثين اختاروا أحد هذين الاتجاهين الماضيين فالتزم السير فيه على حين نرى بعضاً ارتضى الاتجاه الثانى لنفسه فتمسك بأهدابه . فمن الذين أخذوا بما قاله الأستاذ العبادى

الأستاذ الدكتور المرحوم إبراهيم سلامة في كتابه « بلاغة أرسطو بين العرب واليونان »، إذ ذهب إلى أن الكتاب حقاً من عمل قدامة ، وربما يكون له العذر لأنه لم يقدر له أن يطلع على ما اطلع عليه الأستاذ الدكتور علي حسن عبد القادر ، ولا على ما كتبه عنه . . . وثمة آخرون ربما أتاحت لهم فرصة الاطلاع على ما كتبه الدكتور علي حسن إلى جانب تنقيبهم عن وجه الرأي في هذه المسألة ، فاهتدوا أخيراً إلى الرأي الصواب فيها . ومن هؤلاء الأساتذة عبد المنعم خفاجي ، والدكتور شوقي ضيف ، والدكتور بدوي طيبان .

فرى الأستاذ عبد المنعم خفاجي تناول هذا الموضوع في تحقيقه لكتاب « الإيضاح » (١) للخطيب القزويني ، وساق أدلة هلي أن مؤلف الكتاب غير قدامة ، وبالتأمل فيما ساقه يلاحظ إلتقاؤه مع الأستاذ الدكتور علي حسن عبد القادر ويعتبر بياناً وتوضيحاً لهذه الأدلة ، أو خروجاً عنها ، فيما أتى به توضيحاً للأدلة هو القول بأن ثقافة قدامة عقلية صبغت بصفة الأدب ، وثقافة مؤلف « البرهان » أدبية فلسفية ، ومنهج قدامة : تفصيلي ، ومنهج مؤلف « نقد النثر » إجمال خصب اهتم صاحبه فيه بألوان البيان ، وعناصر البلاغة ، كما أنه فرق بين أسلوب قدامة المرسل البعيد عن السجع والازدواج ، وأسلوب صاحب « البرهان » الذي يحرص مؤلفه على السجع . وما أتى به زيادة عما ساقه الدكتور علي حسن ، وزاد في المشكلة جديداً هو التشكك في نسبه كتاب « البرهان » حيث قال : قد يكون الكتاب لجمهر ابن قدامة والد قدامة ، ودعم قوله هذا بأدلة ظنها ، صواباً ، وأهمها :

(١) وفاة جمهر بن قدامة سنة ٣١٢ . (٢) ثقافة الكتاب العلمية ترجع إلى القرن الثالث ، ولا تنهض لأن تكون من ثقافة القرن الرابع الواسعة مستدلاً بورود أعلام فيه كلهم عاشوا في القرن الثالث ، وقبل ترك هذا الدليل أحب أن أقول : إن ورود أعلام في كتاب عاشوا قبل مؤلفه ليس دليلاً على تقدم التأليف كما أن القارىء للكتاب يلمح ورود أعلام كثيرة عاشوا

في النصف الأول من القرن الرابع وهذا يتوقف على زمن تأليف الكتاب .
(٣) يجعل من الأدلة أيضا نسبة كثير من كتب جعفر لابنه قدامة خطأ .
(٤) تشيع مؤلف « البرهان » ، وتلك ظاهرة لا تنبع من قلب رجل غير مخلص للدولة لإخلاق قدامة ، وعاش بعيدا عن مناصبها كما عاش جعفر ، وهذا على فرض تشيع صاحب « البرهان » ، ولنا رد على ذلك فيما بعد ، وعذر الأستاذ عبد المنعم خفاجي واضح لأن القسم الذي لم يطبع لم يره ، وبظهوره وضحت الحقيقة .

ترك خفاجي وملتقى بالدكتور بدوي طبانه في كتابه « البيان العربي » فراه يعنون الكتاب المختلف فيه « البرهان في وجوه البيان » ، ويجعل مؤلفه أبا الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب في ترتيبه التاريخي لعلماء البيان العربي ، ذلك إلى أنه قد جعل كتاب « البرهان » ، أثرا من آثار البيان والتبيين للجاحظ ، وذلك حيث يقول (١) : « وبتأثير كتاب البيان والتبيين للجاحظ ألف أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب كتابه المسمى « البرهان في وجوه البيان » .

ونقل من مقدمته الدافع له إلى تأليفه ، ووصف المنهج الذي سلكه فيه ، ثم وازن بين بيان الجاحظ وبرهان ابن وهب ، وبين كيف تتبع ابن وهب الجاحظ في موضوعاته البيانية وفي أحكامه الأدبية ، بل في شواهد الشعرية والنثرية على سواء .. ولم يقف الدكتور بدوي عند هذا الحد بل أبان بما لا يدع مجالا للشك أن ما بقي لابن وهب وحده هو التبويب والتنظيم والاختيار .. أو قل إنه الحصر والتقسيم .

وهذه لفظة يقظة من الأستاذ الدكتور بدوي لاهتمامه بجانب ذلك بالناحية الموضوعية للكتاب وعدم وقوفه عند قضية الكتاب الشكلية مع ما فيها من جور بابن وهب ، ولا يعني هذا أنه أغفل نسبة الكتاب ..

ولكنه مسما مسأ خفيفا إذ عنون الكتاب باسم « البرهان » ، لأبي الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب ، وهذا دليل على أن السيد الدكتور قد أدرك من أول الطريق هاتين الحقيقتين : أن اسم الكتاب ليس « نقد النثر » ، وأن مؤلفه ليس « قدامة » .

وخطا الموضوع بعد ذلك خطوة رحيبة على يد البجاعة الموفق الأستاذ الدكتور شوقي ضيف ، الذي عرض في كتابه « البلاغة تطور وتاريخ » ، مناقشة السابقين في هذه القضية وجدالهم حيالها ، واستنتج من ذلك جملة استنتاجات تقوم كلها على أسس علمية وتمحيص سليم ، وتشهد له باطلاع واسع ودراية كاشفة . ناقض الدكتور شوقي كلام الأستاذ العبادي ، وأثبت في النهاية نسبة الكتاب إلى أبي الحسين إسحاق بن إبراهيم ابن سليمان بن وهب ، وأكد أيضاً ما قاله الدكتور طه حسين من أن الكتاب لفقيه شيعي ، وزاد عليه أنه منطقي الأسلوب ، فإسنى الأدب ، اطلع كثيراً واستفاد من اطلاعه خاصة على كتب أرسطو التي ظهر تأثيره بها إلى حد كبير في كتاباته . . بل أكثر من هذا كشف عن مواضع كثيرة نقل فيها مؤلف البرهان رأساً عن أرسطو . ولا شك أن الأستاذ الدكتور شوقي ضيف قد استفاد مما قاله الدكتور على حسن عبد القادر ، ولذا انتهى به بحثه إلى ما انتهى إليه ، فعرفنا أن اسم الكتاب هو « البرهان » في وجوه البيان ، وأن مؤلفه هو أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب ، ثم يزيد فيعرفنا إلى جانب ذلك بالمؤلف وأسرته ، فيقول : إن أسرة ابن وهب كانت تخدم في الدواوين العباسية منذ عصر المأمون ، وأن جد المؤلف - وهو سليمان - كان من جملة الكتاب الذين وزروا للخليفة المهدي بالله ، والمعتمد على الله ، وأنه توفي سنة ٢٧٢ هـ ، ومعنى هذا أن أبا إسحاق كان يعيش في أوائل القرن الرابع الهجري ما دام الجد قد توفي في النصف الثاني من القرن الثالث ، وبذلك يكون مؤلف البرهان

معاصراً لقدامة بن جعفر برغم ما قاله الأستاذ العبادي من أن كتاب العصر كانوا يغربون في ألفاظهم، ويلتزمون السجع في عباراتهم، مستدلاً بأن ابن التستري الذي ورد ذكره في البرهان كان منهم، وكان نصرانياً عاش زمن بني الفرات، وهو يقول: ولما كانت دولة بني الفرات مزدهرة فيما بين عامي ٢٩٠، ٣٣٧ هـ فلا بد أن مؤلف نقد النثر كان موجوداً في هذا الوقت، ويرد الأستاذ الدكتور شوقي ضيف فيقول: إن الاستنباط صحيح ولكن لا يعني هذا أن المؤلف هو قدامة، وإنما يمكن أن يكون معاصراً لقدامة وغير قدامة، وبخاصة أن المؤلف حين بسط الكلام على ابن التستري دعا الكتاب إلى ألا يسجعوا في كلامهم، وأن يكتبوا بالسجع في بعض الكلام بما يؤكد أنه عاصر أول الحقبة التي أخذ السجع يسود فيها بين الكتاب، وهي الحقبة التي تمتد من أوائل القرن الرابع إلى أواسطه.

ويضاف إلى هؤلاء الذين وافقوا الدكتور على حسن فيما ذهب إليه الدكتور S. A. Bonebakper في مقدمته لنقد الشعر الذي طبعه في لندن سنة ١٩٥٦ صفحات ١٥-٢٠، وكذلك في دائرة المعارف الإسلامية بطبعته الجديدة تحت مادة بلاغة.

وخلاصة ما كتب هنا وهناك أن الكتاب لأبي الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب، ويرد تحت عنوان البرهان في وجوه البيان، وما عدا هذا فضررب من التخمين ليس ثمة دليل على تحقيقه.

وهأنذا بعد إيماني بما كتبه الدكتور على حسن عبد القادر، ووضحه الأستاذ عبد المنعم خفاجي، وجرى عليه الدكتور بدوي طبانه، وناقشه الدكتور شوقي ضيف، وأشار إليه S. A. Bonebakker لا يسعني إلا أن أحمد هؤلاء جميعاً جهودهم الطيبة التي كشفت عن وجه الحقيقة في هذه المسألة، وإن كان ذلك لا يعني أن أعرض لمحات أضيفها إلى ما قالوه، لعل أكون بها قد وضعت لبنة في صرح لغة الضاد، ورد اعتبار مؤلف، وصحة نسبة كتاب، فذلك حق لها على كل أبناء العربية للذين شرفوا

بالانقطاع لخدمتها والتوفر على دراستها . هذه المحات قد تراءت أمام ناظري حية مجسمة حين كنت أقوم بتحقيق هذا الكتاب ، جمعتهما واحدة بعد أخرى ، فاجتمع لى منها فى النهاية ثلاث لمحات كبيرة أجملها فيما يلى : -

الأولى : تتعلق باسم الكتاب . الثانية : خاصة بمؤلفه وأسرته .

الثالثة : ترتبط بالجزء الذى لم يطبع منه .

ونخص كل واحدة منها بحديث لعلنا نلقى بعض الأضواء على حقيقة خفيت حيناً من الدهر ، ثم أن لها أن تنجلي للعيان .

وأملنا كبير فى أن يكون ما نجلوه هنا مقنعاً وحقيقياً بالإقرار والتأييد

على النحو الذى نريد .

المقدمة الأولى :

سبق أن أشرنا إلى أن الكتاب قد خرج باسم « نقد النثر » ، وأن ذلك ربما كان من عمل الفساح أو لمقابله باسم « نقد الشعر » ، الذى لا يتردد أحد فى صحة نسبته إلى قدماء ، هذا مع تسليم الأستاذ العبادى بأن الاسم الحقيقى للكتاب هو « البيان » ، وأنه أحكم انطباقاً على موضوعه ، واستمع إليه يقول فى ذلك : « إن الاسم الحقيقى للكتاب هو من غير شك « كتاب البيان » ، كما جاء بالورقتين الأولى والأخيرة من النسخة الخطية وأن قدماء وضعه على سبيل المعارضة لكتاب « البيان والتبيين » ، وغرضه منه الاستدراك عليه .. وليكون كتيباً سهل التناول على ناشئة الكتاب ، وأن غلبة اسم « النثر » عليه إنما ترجع إلى محض المقابلة بينه وبين كتاب « نقد الشعر » ، وإلى أن كلامه على باب المنتور هو أطول فصول « نقد النثر » ، وأجودها من غير نزاع » ، إلى هنا يقضى رأى الباحث فى سبب تلك التسمية التى اشتهر بها الكتاب حيناً ما . وهنا نقسامل ، إلى أى مدى يبلغ هذا الترجيح من الصحة العلمية ؟

أقول : إن تسميته بـ « نقد النثر » لا تنطبق عليه تمام الانطباق ؛ ذلك

لأن ما فيه من الآراء والمصطلحات والقواعد ليس نقداً بحتاً ، وإنما هو مباحث توجيهية هدفها إصلاح أسلوب الكتاب والخطباء والكشف عن وجوه البيان التي ظن المؤلف أن الجاحظ برغم سبقه إليها لم يوفقها حقها ، ولم يفصح عن غامضها ولم يشاردها ، فهو من أجل ذلك ألف كتابه هذا لإيضاح وجوه البيان وجعلها في متناول الجميع .

وأقدم خطوة أخرى في التدليل على هذا فأقول : إن الذي اشتهر به «نقد النثر» واسم «البيان» الذي على الصفحة الأولى والأخيرة من الأصل المخطوط أقول : إن كليهما غير صحيح بالرغم من قرب الثانية من موضوع الكتاب ، ذلكم لأن التسمية التي وجدت على نسخة مكتبة «نشيستر بيتي» هي - في نظري - أقرب التسميات إلى الموضوع ، وهذه التسمية هي «البرهان في وجوه البيان» . وقد رجحتها على سالفها لوجوه : الأول : وجود هذه التسمية على أول صفحة من النسخة التي اعتمدها

أصلاً لتحقيق هذا الكتاب ، إذ أنها في رأي أقدم من النسخة المغربية الاسكوريالية التي حققت عليها النسخة المطبوعة ، فإن نسختنا تم نسخها في القرن السابع بتاريخ وناسخ يرجحان أقدميتها وتوثيقها ، في حين أن الأصل الذي نشرت عنه المطبوعة مجهول الناسخ وتاريخ النسخ .

الثاني : أنه جاء في غائمة هذه النسخة ما يلي : تم كتاب «البرهان في

وجوه البيان» والمنة لله والعزة لله رب العالمين . ووافق الفراغ من نسخه يوم الجمعة أول شهر ربيع الأول من شهر سنة سبع وسبعين وستائة بخط العبد الفقير إلى الله - سبحانه - المقر بذنبه ، الراجي رحمة ربه ، المستغفر من ذنبه إبراهيم بن سليمان بن عبدربه عفا الله عنه وعن مالهكة وعن والدهم ، وعن الناظر فيه بهمين الصلاح ، وعن جميع المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الثالث : أن المؤلف يتكلم في مقدمة الكتاب عن الهدف الذي من أجله ألف كتابه ، وعن المنهج الذي سلكه ، فيقسم البيان إلى أربعة وجوه .

- ١ - بيان الأشياء بذواتها .
٢ - البيان الذي يحصل في القلب عند إعمال الفكرة واللب .
٤ - البيان الذي هو نطق اللسان .
٤ - البيان بالكتابة الذي يبلغ من بعد أو غاب .
وإنا نلمح في هذه الوجوه والتعرض لكل منها بالبيان أمانة على صحة التسمية الأصلية للكتاب، لأنها تفتظمها وتنطبق عليها كما ترى، وبخاصة إذا علمنا أن الكتاب قائم على معارضة البيان والتدين للجاحظ في إيضاح وجوه البيان التي يحفلها الجاحظ. خمسة بزيادة البيان بالنسبة .

الملاحظة الثانية :

الرغم مما أناره أستاذنا الدكتور طه حسين من شك في نسبة هذا الكتاب إلى قدامة توجد شبهة توهم أن مؤلفه هو قدامة، وهي ورود اسم قدامة على النسخة الأسكوريالية وعلى نسخة تشيستريتي، واجتماع نسختي « نقد الشعر، و « البرهان، في مجلد واحد بالمكتبة الأسكوريالية . وكان من الممكن أن نعد بحث الدكتور علي حسن الذي لخصناه آنفاً مسك الختام، ولكن وجود من لا يزال يعتقد أن المؤلف هو قدامة حفزني إلى العكوف على مزيد من الدرس والبحث لعل أضيف شيئاً من التأييد إلى رأي الدكتور، فجعلت من همي في أثناء التحقيق أن ألاحظ البيئات والشواهد التي قد يكون فيها غناء في الموضوع، وقد خلصت بطائفة من الملاحظات وهي:

الملاحظة الأولى : وتنبني على ثبوت كتاب لقدامة يسمى « الخراج وصناعة الكتابة، ولا نعرف أحداً شك في نسبته إليه، وإذا كان قدامة قد ألف كتاباً في الخراج فالمعقول أن يشير إليه إذا ما جاء ذكر الخراج في تأليف له آخر، أر على الأقل نلمح منه أثاراً تدل على علمه ومعرفته بالخراج وأحكامه، ولكن مؤلف البرهان يقول: « ذكر الناس في كتاب الشروط والمحاضر والسجلات ما يفنى من نظر، إلا أننا لانحب بأن

كتابنا يخلو من مثال الكلي ما نذكره لتكون معانيه كاملة فيما قصد له ،
فهذا النص يوحى لى أن مؤلف هذا الكتاب ليس له كتاب فى الخراج
وإلا أحال عليه بدلا من أن يحيل على كتب الناس - كما هى عادته فى الإحالة
على كتبه التى وردت فى كتاب البرهان - ، أو يسكت لا يذكر شيئا
يتعلق بالخراج .

الملاحظة الثانية : وتعتمد على نص شبيه بهذا النص فى تخرجه ، وإن
تناول الموضوع من ناحية تتعلق بالكتابة نفسها ، فن غير المؤلف أن
يؤلف كتاباً فى الخراج وصناعة الكتابة ، ثم يؤلف كتاباً فى وجوه البيان
ويفرد فيه باباً كبيراً للبيان بالكتاب ، ويقرر هذا أن مؤلف الكتاب بصرح
بما يفيد عدم تأليفه شيئا فى صناعة الكتابة غير البرهان ، فلو كان له كتاب
بهذا الاسم لأحال عليه ولما قال : « ونحن نذكر هنا ما بحضورنا ذكره » .
الملاحظة الثالثة : وترتبط بما هو مقطوع به علينا من صحة نسبة

« نقد الشعر » ، إلى قدامة ، وهى أنه عالج فيه موضوعات قد عولجت أيضاً فى
كتاب البرهان ، ، ولكن بطريقة مخالفة لما نهجه قدامة فى معالجتها فى نقد
الشعر ، وقد لاحظ الدكتور على حسن عبدالقادر هذه الملاحظة ، ولكننا
نزيد فنقول إن مقارنة بين معالجة قدامة للصورة البلاغية فى نقد الشعر ، ومعالجة
مؤلف البرهان ، لهذه الصور نفسها قد تقطع الشك باليقين - كما يقال
عادة - فإن الناظر فىهما يلاحظ الفرق الكبير بين الطريقتين . من حيث
التسميات والتعريفات ، إذ نجد كثيراً من تعريفات وتسميات الصور البلاغية
فى البرهان مخالفة لما فى نقد الشعر ، ، وخذ لذلك مثلاً من أبواب الاستعارة
والتشبيه والجن والرمز ، فهى كلها خير دليل على ما نذهب إليه ، ثم إننا
نجد الشواهد المستشهد بها لهذه الصور سواء أكانت شعرية أم نثرية تختلف
اختلافاً كلياً فى كلا الكتابين ، وبما يستبعد أن يكون الكتابان لشخص
واحد ويقع فىهما مثل هذا الاختلاف الكبير . . ذلك إلى تسميات الصور
البلاغية نفسها ، فبينما نلاحظ كثرتها فى نقد الشعر ، لا نرى منها إلا القليل

النادر في البرهان ، مع أن البرهان أحدث تأليفاً من « نقد الشعر » فكان
الأشبه أن يستوعب ما جاء في سابقه - على الأقل - إن لم يزد عليه ،
ومثل ذلك حدث لدى استيعاب مقدار الصور التي تحدث عنها كل منهما .
فصور « نقد الشعر » أكثر من صور البرهان ، والغالب ألا يكون
المؤلف المتأخر أقل ألواناً من المتقدم أو أقل استيعاباً منه على وجه العموم .

- ٤ -

هذا كله يمكن أن يقال إن مؤلف البرهان غير قدامة ، ويحق حينئذ أن
نسال : إذا كان المؤلف غير قدامة ، فن يكون إذن ؟

هو فيما اعتقد أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب
ابن سعيد الكاتب كما صرح باسمه - على عادة مؤلفي عصره - في أول
البيان الرابع وهو البيان بالكتاب . وقد أشار إلى ذلك الدكتور على حسن .
ولكنني أزيد الموضوع توضيحاً فأذكر أن المؤلف يقول : قال أبو الحسين
إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب قد ذكرنا فيما تقدم من كتابنا
هذا نعمة الله على عباده فيما ألهمهم إياه من الكتابة ، ودلنا على حكيمته
سبحانه في ذلك ، ثم يقول في أول الكتاب عن الكلام على وجوه البيان
إجمالاً ، . ثم إن الله - عز وجل - لما علم أن بيان اللسان مقصور على
الشاهد دون الغائب ، وعلى الحاضر دون الغابر ، وأراد تعالى أن يعم بالنفع
في البيان جميع أصناف العباد وسائر آفاق البلاد ، وأن يساوي فيه بين
الماضين من خلقه والآنين ، والأولين والآخرين ، ألهم عباده تصوير كلامهم
بحروف اصطلاحوا عليها ، فخلدوا بذلك علومهم لمن بعدهم ، وعبروا به عن
أفئادهم ، ونالوا به ما بعد عنهم . وكلمت بذلك نعمة الله عليهم .

وبالمقارنة بين هذين النصين يمكن الاطمئنان إلى أن أبا الحسين إسحاق
الذي قال في النص الأول وأبان فيه إلى أنه سبق أن أشار إلى نعمة الله على
عباده فألهمهم ما به يصورون كلامهم من الحروف هو قائل النص الثاني .
وهناك نص آخر يؤيد ما قلته ويثبت ما رأيت ، وهو قول المؤلف في

ص ٣٥٥ من هذا الكتاب : فإن هذا من جنس ما يستخرج الحق فيه بالظنون بما قدمنا ذكره في أول الكتاب ، وإذا رجعنا إلى أول الكتاب وجدناه يتفق مع ما ورد في ص ٧٩ ، ٨٠ من هذا الكتاب إذ أنه يقول : « وقد استنبط علم باطن الأشياء بوجه ثالث وهو الظن والتخمين فيما لا يوصل إليه بقياس ، ولا يأتي فيه بخبر ، وفي الظن حق وباطل . . . وظن كل امرئ على مقدار علمه وعقله ، فإن من كان عقله صحيحاً ، وكان تمييزه معتدلاً ، وعلمه ثابتاً ، وسلم من متابعة الهوى فيما يواقع الظن فيه فقد صدق ظنه ، وقد قيل : ظن الرجل قطعة من عقله ، وقيل : إذا ازدحم الظنون على سر أظهرته ، وقال أردشير : الظنون مفاتيح اليقين ، وبه أخذ عمر ابن الخطاب . . . الخ . . . وهذا النص يتفق وما قبله في إثبات ثلاثة أشياء :

الأول : أن القسم الذي لم ينشر في تحقيق الأستاذين الدكتور طه حسين والمرحوم العبادي من الكتاب .

الثاني : أن الكتاب لمن ذكر اسمه في أول البيان الرابع وهو أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن وهب .

الثالث : أن الكتاب اسمه « البرهان في رجوع البيان » كما ورد في آخره ، وما يفهم من فخرى مقدمة مؤلفه .

وقد يعترض معترض فيقول : إذا كان المؤلف أبا الحسين فلماذا كتب اسم قدامة في الصفحة الأولى من كتابنا النسختين الاسكوريالية وتشيدستريتي على أنه مؤلف الكتاب ؟ وقد أثار الدكتور علي حسن هذا الاعتراض ورد عليه رداً مقتضباً ، وأزيد الرد توضيحاً فأقول : إن مثل هذا الاعتراض ينبغى أن يوجه إلى بعض الوراقين الذين لن يسامحهم التاريخ جزاء ما يجلبون على الباحثين في ترائفنا من بلبلة واضطراب . . . فرجما نسبوا الكتاب إلى غير صاحبه ، وتخبروا له علماً مشهوراً فنسبوه إليه ، ونحلوه إياه ترويحاً له ، وطمعاً في كثرة الربح منه ، وليس ببعيد أن يكون كتاب البرهان من الكتب التي أصابها هذه الجناية . . . وإن يغفر

هذا لهم مجال من الأحوال لجنايتهم على العلم وتجنيتهم على العلماء في طمس الحقائق في مؤلفات كثيرة من لغة الضاد . فلا يستبعد - والحال هذه - أن كان كتاب البرهان أحد هذه الضحايا العديدة التي لم تنسب لصاحبها الشرعي نسبة أكيدة .

لم يبق بعد الحديث عن نسب الكتاب إلا أن نلقي بعض الضوء على الأسرة التي ينتمي إليها مؤلفه أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب .

آل وهب :

آل وهب يكونون أسرة قديمة عريقة في الكتابة فقد كانت حرفة أكثرهم يتوارثها الخلف عن السلف ولا شأن لهم بالحرب وقيادة الجيوش ، وقد روى الفخري أن هذه الأسرة كانت من قرية واسط ، كما أورد أنهم كانوا نصارى ثم أسلموا وعملوا في الكتابة - وقد سبق أن نقلنا أن الأستاذ الدكتور شوقي ضيف يذكر أن آل وهب كانت تخدم في الدواوين العباسية - ولكن البحث أثبت أن خدمتهم في الدواوين ترجع إلى أبعد من هذا العهد . . . فقبل جد هذه الأسرة كان كانباً يزيد بن أبي سفيان بالشام ، ثم معاوية بن بعده ، ثم وصله معاوية بولده يزيد ، وتوفي قبل في أيام يزيد فاستكتب ابنه قيساً ، ثم كتب قيس لمروان بن الحكم ، ثم لولده عبد الملك ، ثم هشام ابنه ، ولكن لم يطل أجله كثيراً في عهد هشام ، فاستكتب بعده الحصين ، فظل يكتب له حياته ، ثم لمروان بن محمد بن بعده ، ثم انتقل إلى الكتابة ليزيد بن عمرو بن هبيرة ، ولما خرج يزيد إلى أبي جعفر المنصور أخذ الحصين منه أماناً ، وكتب للمنصور ثم للمهدى العباسي من بعده ، وتوفي في خلافته في أثناء رجوعه من الرمي فاستكتب عمراً ، وظل يكتب له حيناً ، ثم كتب لخالد بن برمك من بعده ، حتى اتى ربه ، فخلفه سعيد في خدمة آل برمك ، هذا وقد تحول ولده وهب إلى جعفر بن يحيى ، فكتب له ، ثم كتب لذي الرياستين - الفضل بن سهل - ثم لإخية الحسن بن سهل بعده ، وقد قدره الحسن

حق قدره حتى قلده كرمان وفارس ، فأصلح حالهما ، ثم رجه به إلى المأمون برسالة صن فم الصلح ، ففرق في الطريق بين بغداد وفم الصلح . . . ويكفي هذا فضلا أن يقول فيه ذر الرياستين : د عجبت لمن معه وهب هذا كيف تهمة نفسه (١) ، وأحب أن أسجل هنا أن آل وهب لاقوا حظوة عند العباسيين أكثر مما لاقوه عند الأمويين ، ولعل هذا هو الذي دفع بعض الباحثين إلى القول بأن آل وهب كانوا يتخذون في الدرابين العباسية فقط .

هذا وقد أنجب وهب الحسن وهو كاتب وشاعر ، ولاء محمد بن عبد الملك الزيات ديوان الرسائل ، ولم يزل الحسن يعمل به إلى أن نسكبه المتوكل في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين (٢) ، وسليمان - جد المؤلف - وهما من أشهر هذه الأسرة بعد أبيهما الذي نسبت إليه الأميرة فسكتب للمأمون وهو ابن أربع عشرة سنة ، وقد حدث عنه ابنه هيب الله أنه قال : « كان مبدأ سمادتي أني كنت صديقا بين يدي محمد بن يزيد المأمون ، وكنا جماعة من الصديان بين يديه ، إذا راح الليل وذهب إلى داره بات واحد منا في دار المأمون بالنوبة لمهم عساه يعرض في الليل ، وكانت ليلة نوبتي ، فخرج خادم وقال : ها هنا أحد من نواب محمد بن يزيد ؟ فقال الحجاب له : نعم ها هو ذا ، فأدخلني إلى المأمون ، فقال لي : اعمل نسخة في المعنى للفلائي ، ووسع بين سطورها ، وأحضرها لأصلح منها ما أريد إصلاحه ، قال : فخرجت مريعا وكتبت الكتاب بغير نسخة وبيضته وأحضرتة إليه ، فلما رأني قال : كتبت النسخة ؟ قلت : بل كتبت الكتاب ، فقال : ببيضته . قلت : نعم ، فزاد في نظره إلى كالمتعجب مني ، فلما قرأه تبينت الاستحسان على وجهه ، ورفع رأسه إلى وقال : ما أحسن ما كتبت يا صبي ! ولكن أريد أن تقدم هذا السطر ، وتؤخر هذا السطر ، وخط هليهما بقلمه ، فأخذت الكتاب وخرجت وجلست ناحية ثم محوت السطرين ، وعملت ما أراد وجتته بالكتاب ، وكان قد

(١) انظر وفيات الأعيان ترجمة الفضل بن سهل .

(٢) ابن الرومي حياته وشعره للمرحوم العقاد ٢١٩ .

ظن أننى أبطله وأكتب غيره، فلما قرأه لم يعرف مبدأ المحو فاستحسنه وقال لى :
يا صبي ! لا أدري من أى شيء أعجب : أمن جودة محوك أم من سرعة
فهمك أم من حسن خطك أم من سرعتك ! بارك الله فيك . فقبلت يده
وخرجت ، وكان ذلك أول علو منزلتى ، وصار المأمون لا يحوى مهم إلا قال :
هانوا سليمان بن وهب ،^(١) ثم ولى الوزارة للممبندى بالله ، ثم للمعتمد
فى الوقت الذى كان فيه أخوه الحسن يكتب لمحمد بن عبد الملك الزيات الذى
ولاه ديوان الرسائل تقديراً له . ولم يفك التاريخ أن يذكر غضبة المعتمد
على الله على أخيه سليمان التى يخيل إلى أن سبها اعتزاز سليمان بنفسه ،
وتعاضمه أحياناً على الخليفة ، وتدبيره أشياء لم يرض عنها ، ثم خروجه
من بغداد إلى سمراء سنة ٥٢٦٤ . والظاهر أنه خرج بغير إذن الخليفة ،
ولذا صب عليه المعتمد غضبه فحبسه فيها وقيدته ، وانتهب داره ودارى
ابنيه وهب وإبراهيم والد أبى الحسين إسحاق . مؤلف الكتاب^(٢) .

وقد قدر أشهر شعراء العصر العباسى فضل الأعلام من هذه الأسرة
حق قدرهم ، وعرفوا مكانتهم الأدبية حق عرفان . فهذا أبو تمام يمدح
الحسن بن وهب لأنه كان قد أهدى إليه حلة فيقول^(٣) :

الحسنُ بن وهب كالغيث فى انسكابه
فى الشرخ من حجاب والشرخ من شبابه
والخصب من نداه والخصب من جنابه
ومنصب نمام ووالد سما به
نظن كيف شئنا فيه ولم نجابه

وأبو تمام هنا يقرر فى مدحه حقيقة واقعة ، فلم يداهن ولم يجامل ،
بل مدح الرجل بما رأى فيه ، وأثنى عليه بما أفاد منه ، فقد كان له حى يحتفى

(١) انظر ابن الرومى ٢١٩ - ٢٢٠ . (٢) انظر تاريخ الطبرى حواش ٢٦٤ .

(٣) ديوانه : ٣٤ .

به ويميش في ظله ، ولذلك أخذ يمدحه ويكشف عن عظيم معانيه وكريم
أخلاقه وكرمه ، وبلاغة قوله وحسن تأنية للأمر ، وبراعته في مماثلته
المشكلات ، وكثرة إحسانه لإخوانه ، وبعد ذلك كله طبيعة في آل
وهب فيقول (١) :

لمسكمر الحسن بن وهب أطيب وأمرّ في حنك الحسود وأعذب
وله إذا خلّق التخاشق أو نبا حلق كروض الحزن أروأخصب
طربت به أفق الثناء طرائب كالمسك يفتق بالندى ويطيب
إلى أن قال :

فكأن قسا في عكاظ يخطب وكان ليلي الأخيلية تندب
وكثير عزة يوم بين يفس وابن المقفع في اليتيمة يسب
وانفح لنا من طيب خيمك نفحة إن كانت الأخلاق بما توهب
وبهذا وأشباهه يرفع أبو تمام مدوحه إلى الدرجة المثلى من الساحة
وطول الباع في الفصاحة والبيان .

ولم يكن أبو تمام وحده هو الذي يقول في الحسن أمثال هذه المقطوعات
الحسان ، فقد قال البحترى شيئاً من الشعر سما بالحسن فيه إلى مكانة عظيمة
والمع إلى فصاحته وشرف أدبه وحسن أخلاقه ، استمع إليه يقول (٢) :

حملت للحسن بن وهب نعمة ثقلت على ذلّ الثناء وصعبه
ورعدته أنى أقوم بشكرها فحملت منه بغى فلم أنقض به
من لا يؤدي شكر نعمة خله فنى يؤدي شكر نعمة ربه
ولم يكتب البحترى بالإشادة بكرم أخلاقه وشرف أرومته في هذا
الذي أوردهنا له من شعر ، بل أبان كذلك فضله . وكشف عن أدبه وواسع
عده وخبرته وأثنى على فصاحته وامتيازته على وجه العموم فيقول :

وإذا دجت أقلامه تم انتحت برقت مصابيح الدجى فى كتبه
باللفظ يقرب فهمه فى بعده منا ويبعد نيله فى قربه

حكيم فسأحمها خلال بنائه متدق وقلبيها في قلبه
كالروض مؤتلقاً بجمرة نوره وبياض زهرته وخضرة عشبه
أو كالبرود تخيرت لمتوج من خاله أو وشبه أو هصبه
وكانها والسمع معقود بها شخص الحبيب بدا لعين محبه

ولا بد أن هذه الإشارات والتلميحات الشعرية كان لها وجود على نحو ما كانت لها دلالتها الحقيقية على شخصية الحسن بن وهب . على أن هذين الشاعرين الكبيرين قد مدحا أيضاً جده مؤلف البرهان ، وهو أبو أيوب سليمان بن وهب أحد أعضاء هذه الأسرة المتألقة العريقة فأشاد كل منهما بفضلته وبراعته وصناعته للكتابة ، وأثنى على علمه الفزير . . . فيقول البحرى (١) .

نحن الفداء فماخوذ ومرتقب ينوب عنك إذا همت بك النوب
قد قابلتك سعود العيش ضاحكة وأوصلتك وكانت أمس تجتنب
ونعمة من أمين الله ضافية عليك في رتبة من دونها الرتب
تملها يا أبا أيوب إن لها عز الحياة وفيها الرغب والرهب
والتي منها :

قلب يطل على أقطاره ويد تمضي الأمور ونفس لها لها التعب
حلو الحديث إذا عاطى محاضره

تلك الأحاديث أصفى الموكب اللجب
وما صحبتك من خوف ولا طمع بل الشئائل والأخلاق تصطبح
فهذه أبيات فلان استقيناها من شعره وهي تكشف عن علوشان
الحسن وسبقه في الميدان الأدبي ، وسمو منزلته بين الأدباء والكتّاب . كما
تكشف عن منزله أن أيوب في عصره على قمة العموم ، ولدى خليفة المسلمين
في زمانه بصفة خاصة .

ويحس قارىء هذا الشعر أنه كانت هناك غضبة من أمير المؤمنين عليه تقابلها منه عزة نفس وكرم أصل ، ورحابة فن ، وقد سعى السامعون لإصلاح ذات البين فقبروا ما بين الرجلين ، وأطادوا الأمر بينهما على ما كان عليه ، ولا يعنينا أن نذكر ما كان بقدر ما يعنينا أن نؤكد أن أبا أيوب كان يستصغر وظيفته التي يعمل فيها أو استندت إليه . يستبين ذلك من كلام البحترى وأوصافه للعمل الذي يتولاه ، ويطمئنه إلى أن العمل الصغير الذي يتولاه ويقوم به اليوم لن يلبث أن يعظم قدره على مر الأيام .. وإلهذا همس في سمعه . إنقان عملك هو الذي يرفعك ، وكرامتك وجدك هما اللذان سيعليان من وظيفتك . هذا كله يبين لنا مبلغ فضل الرجل وعزة نفسه ، فإذا أضفت إلى هذا مصالحة الخليفة له بعد غضبه ، وكيف أبقى عليه ، ولم يشأ أن يفرط فيه لحاجة الخلافة إليه ، أدركت قدره وسمو مكانته في ربوع دولة الخلافة .

وهذا أبو تمام يدلى بدلوه في مدح أبي أيوب دالاً على مكانته ومكانة أمرته في عصره ، واستمع إليه بقول (١) :

أى مرهى عين ووادى نسيب لحبته الأيام فى ملحوب
كل شعب كنتم به آل وهب فهو شعبي وشعب كل أديب
ولم يقف مدح الشعراء لرجال هذه الأسرة عند أبى تمام وأبى عبادة
البحترى ، بل كان لابن الرومي مدائح لعبيد الله بن سليمان بن وهب وابنه
القاسم ، وكلاهما وزر للمعتضد وتلقى مدائح ابن الرومي ، ولا سيما القاسم
فقد كان صاحب القسط الأوفر من جميع مدحه - بل إن أكبر أسرتين
حظيتا بمدح ابن الرومي هما أسرة بنى طاهر وآل وهب ، وكانا من أعظم
الأسر التي تهرفت في الدولة العباسية ، وحظى أبناؤهما بالمدح - وبكفى
أن نسمع فيه قول الشاعر :

إذا أبو قاسم جادت يدها لنا لم يحمد الأجودان البحر والمطر

وإن مضي رأيه أو حد عزيمته تأخر الماضيان : السيف والقدر
وإن أضاءت لنا أضواء غرته تضائل النيران : الشمس والقمر
من لم يبت حذراً من حد صولته لم بدرما المزعجان : الخوف والحذر
ينال بالظن ما يعي البيان به والشاهدان عليه : العين والأثر

ولما مات عبيد الله نوى المعتضداستئصال أفراد هذه الأسرة، واستصفاء
أموالهم، ولكن القائم بن عبيد الله كان من دهاة العالم وعظماء السياسة وأفاضل
الوزراء، كما كان يجمع فوق ذلك شهامة وكرما وهيبة يخافه الناس (١)
وهذا الوزير هو ابن عم المؤلف وقد خاطبه ابن الرومي بقوله :

ألم تجدوني آل وهب لمحككم بشعري ونثرى أخطلا أوجاحظا
وكسفت الشمس مرة في أيامه فنخاف معتقدا أن كسوفها مؤذن بموت
عظيم، وطلع لذلك فقال ابن الرومي مهدتا من روعه ومطمئنا له :

لا تمولنك شمس كسفت دون أن تطلع من مغربها
هان ذاك الرزم فيها مثلها هان ما عرك من مطلبها
هي نار وافقت مطقها لست بالآيس من ملهبها
ولم يقف الأمر عند مدح شعراء العصر لآل وهب . ولم يشتهر آل
وهب بالكتابة وحدها، ولم يقف أمرهم عندها، بل كان منهم أيضاً
الشاعر الذي هرف نظم الشعر، فها هو ذا أحمد بن سليمان بن وهب
عم المؤلف يذكرون عنه أنه كان بارعاً فاضلاً، وناظماً وناثراً، وله ديوان
شعر وديوان رسائل، وقد توفي فيها يقال سنة ٥٢٨٥ .

ويروى عنه أنه كان يجلس مرة مجلس شرب ومعه رجل من الهاشميين
ورجل من الدهاقين - كبار رجال الفرس من نجار وغيرهم - فعربد
الهاشمي على الدهاقين فأشدد أحمد بن سليمان :

إذا بدأ الصديق بيوم سوء فكأن منه لآخر ذا ارتقاب

(١) انظر الفخرى وابن خلكان، ومروج الذهب

وأمر بإخراج الهاشمي فقال له أنخرجني وتدع نبطيا ؟ فقال : نعم !
رأس كلب أحب إلى من ذنب أسد .

ومن شعره في صديق لم يره منه كما ظن من السرور :
قد أتيناك زائرين خفافاً وعلينا بأن عندك فضله
من شراب كيانه دمع مرها (١) . أضاءت لها من المجر شعله
وإدينا من الحديث هنات معجبات نعمدا لك جملة
إن يكن مثل ما يزيد وإلا فاحتملنا فإنما هي أكله
وكتب إلى الحسن ابن أخيه عميد الله :

يا بني ويا بن أخى الأذننى ويا بن أبى والمرندى برداء العقل والأدب
ومن يزيد جناحى من قواك به ومن إذا عد منى زاد لى حسبى
فإنا نراه فى شعره ونثره قوى الألفاظ فصيحها ، حسن التعبير ، كثير
الاستشهاد بالشعر .

وبعد . فهذه مقطوعات جئنا بها من شعر أبى تمام والبحترى وابن الرومى .
يصور فيها الشعر فضل بعض المعروفين من آل وهب ، وهذا جزء يسير
من سيرة بعض رجال هذه الأمرة ، وقد أردنا بكل هذا أن نلقى ضوءاً على
مكانة هذه الأمرة ، ونثبت أن هذا الفصن من تلك الشجرة ، وقد كشف هذا
وذاك عن رسوخ قدمها فى ميادين العلم والأدب والكتابة والسياسة على
سواء ؛ فهى أسرة اجتمع فيها الحكم والعلم والأدب ، حتى كانت تتعدد
النابعين فيها أشبه بمدرسة يتخرج فيها الكتّاب والعلماء ورجال السياسة .
ونحن إذ نقول هذا - اعتماداً على ما تقدم - فإنما يزيد أن نضيفه
إلى ما انتهى إلينا من خبر عن امتداد باع هذه الأمرة إلى الجانب العلمى
الممحص معتمدين فى بحثنا على الناحيتين : الأدبية والتاريخية .. وإذا كنا
بهذه المقطوعات قد ملأنا فراغ الناحية الأدبية فمن الإلزام - والحال هذه -
أن نخص الناحية التاريخية بقدر ، ولا يمكن ذلك على الوجه التالى :

(١) من خلت عينها من الكحل .

أولاً : كان آل وهب قوماً تتأصل فيهم صناعة الكتابة يتوارثها الآباء عن الآباء ، ولولا جدم وحسن استعدادهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً .
ثانياً : من هذه الأسرة من جمع بين صناعة الكتابة وحسن السياسة ، والقدرة على تدبير الأمور وتصريف الشؤون إلى حد رفع بعضهم إلى رتبة الوزارة كما سبق أن أشرنا .

ثالثاً : أغفل التاريخ التعرض لمن لم يصل إلى الحكم من هؤلاء كإبراهيم ابن سليمان بن وهب ، ووهب بن أبي أيوب سليمان ، على حين أفاض كثيراً في ذكر من تقلد منهم الحكم كعبيد الله بن سليمان ، وابنه القاسم ، أو كانت له بجانب وظيفته الكبيرة صفة أخرى كصناعة الشعر والنثر مثل أحمد ابن سليمان بن وهب .

رابعاً : لقد اتضح لنا أن إبراهيم بن سليمان كان حياً في سنة ٢٦٤ هـ فقد ذكر التاريخ أنه في هذه السنة قبض عليه وصودرت أواله ، واستولى على داره ، وإبراهيم هذا هو والد المؤلف أبي الحسين إسحاق كما ذكر في أول البيان الرابع ، وهذا وما يمدده كما يؤكده أن المؤلف من آل وهب بمجددان زمن حياته على وجه التقريب .

خامساً : من المرجح أن يكون أبو الحسين إسحاق كان موجوداً في أواخر القرن الثالث ما دام أبوه قد استقل في هذه الفترة بدار ومال ، ويؤكد هذا ما يكرره كثيراً من النقل عن جده أبي أيوب سليمان بن وهب والغرض به حتى يقول : إنه الوحيد في صناعة الكتابة ومعرفة البلاغة ، بل يزيد فيؤكد الرأي حيث يقول عنه : « إنه شينخي » ، وهيئات أن يقول عنه كل ذلك إلا إذا كان قد رآه وشافه وأخذ عنه وتأثر به .

سادساً : مما يؤكد أن أبا الحسين هذا عاش معظم حياته في القرن الرابع ما ورد من النصوص الواضحة للدالة على ذلك والتي منها ما رواه عن
(م - ٣ البرهان)

علي بن عيسى الوزير المتوفى سنة ٢٣٥ والذي تولى أول وزارة له سنة ٥٣٠١
في خلافة المقتدر . فهو يقول - في الكتابة إلى الفساح - ما نصه (١)
« رأيت شيخنا علي بن عيسى يكتب أم المقتدر ، فيتخلص من هذه الألفاظ
المنكرة عندهن لما ظهر من إنكارهن ذلك على حامد وأمثاله ، والصعيد من
انعظ بغيره ، وحامد هذا هو حامد بن العباس الذي تولى أمر عمال الخراج
والصناع بكسكر في أيام المقتدر ، ثم تولى للمقتدر الوزارة في ٣٠ من جمادى
الأولى سنة ٣٠٦ ، وكان كبير السن فعمل معه علي بن عيسى ككتائب وزير
لأمور الدراوين ، ثم غضب عليه الخليفة وحبسه وعذبه عذاباً لا تقرأه
البشرية وتوفى سنة ٥٣١١ . وقوله : سمعت أبا الحسن علي بن محمد بن الفرات
- رحمه الله - يوماً وهو يقول : « الكتاب فوق الشاهد ، قال : لأنى وسائر
الوزراء نحكهم بقوله ، وما يخرجهم من ديوانه ، والقاضي لا يحكم بقول شاهد
واحد حتى يضاف إليه غيره وأبو الحسن هذا توفى سنة ٥٣١٢ (٢) . وقوله (٣) :
« كانت القضاة تنكر ذلك ولا تقبله حتى كوتب بذلك أبو الحسن عمر بن محمد
ابن يوسف قبله ، ورأيت جماعة من القضاة يكتبون به . » وأبو الحسين هذا
توفى سنة ٥٣٢٨ . وقوله (٤) أثناء حديثه عن الترجمة والتعمية : « لأبى الحسن
علي ابن خلف بن طباب - رحمه الله - وأبو الحسن هذا كان حياً في سنة
٥٣٣٠ كما أنه يشير إلى مقتل المقتدر علي يد غلامه مؤنس سنة ٥٣٢٠ . »

سابعاً : رجح لدينا أن البيئة التي عاش فيها هي بغداد موطن أمرته
ومركز الخلافة الإسلامية في ذلك الزمن الذي بلغ فيه كل شيء أقصاه
حتى يصدق عليه وصف « ديكنز » ، عصر الثورة الفرنسية : كان أحسن
الأزمان وأسوأ الأزمان

ثامناً : لئن أغفل التاريخ كثيراً من جوانب حياة هذا المؤلف ، وتاريخ

(١) انظر ٨٩ من هذا الكتاب .

(٢) البرهان : ٢٧٨ . (٣) المصدر نفسه ٢٧٨ . (٤) المصدر نفسه

٣٥٧ وانظر أخبار الرازي للصولي ٢٣٠ > (٥) انظر المتعمم ٦ : ٢٤٣ .

حيلاده ، وتاريخ وفاته فلقد كان ذلك متوقفاً ، ولا سيما أننا قد علمنا أن للتاريخ لم يسجل من حياة هؤلاء إلا من اشترك منهم في الحكم ، أو تقلد الوزارة ، وأبو الحسين قد شغله عليه وتآليفه - التي يقول عنها في البرهان إنها خمس مؤلفات - شغله هذا عن أن يتطلع إلى الحكم وولاية المناصب ، فجازاه التاريخ بالسكرت عن أكثر جوانب تحقيق وجوده .

ونستطيع أن نقرر في طمأنينة علمية أن أبا الحسين بالرغم من أن أمرته كانت عريقة في صنعة الكتابة ، وفيها من عرف بالأدب والشعر ، امتاز هو من بينهم بالتبحر في العلوم الشرعية وللقراءة إلى جانب الكتابة والأدب ، كما نستطيع أن نقول في طمأنينة أيضاً - بعد الاطلاع على كتاب البرهان - إن ثقافته متعددة الجوانب متلاقية ومتأثرة بثقافات غير عربية ، فالثقافة اليونانية واضحة في تآليفه ومنهجه ، وأرضح من هذا ينقل كثيراً عن أرسطو وأفلاطون .

ولا يسعنا إزاء هذا إلا أن نثبت هنا رأى استاذنا عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين وموقفه من كتاب البرهان ومؤلفه وتأثيره بخطابة أرسطو حيث يقول : « هذا الكتاب لم نكد ننظر فيه حتى كان نظرننا مصدر دهشة ورضى ، فهو يظهرنا على رأى العرب في البيان ، وهو في الوقت نفسه يحقق ما كنت أميل إليه وهو أن بعض العرب في بيانهم العلمى قد تأثروا في البيان بأرسططاليس . وكتاب البرهان - وسماه الدكتور طه حسين « نقد النشر » - مؤلف بالضبط على طريقة أرسططاليس في كتاب الخطابة ، فكما يبدأ أرسططاليس في نقد أصحاب البيان ويحاول أن يضع بياناً جديداً متلائماً للحقيقة الأدب ، ولطبيعة الفن ، فكذلك كان صاحب كتاب البرهان - يبدأ كتابه بنقد البيان والتبيين للجاحظ ، ويرى أن هذا الكتاب لا يشفى غلته من

يريدون أن يعرفوا نظريات ، وبعد بوضع نظريات جديدة للبيان وقوام كتاب أرسططاليس (١) ثلاثة أشياء : المنطق ، والسياسة ،

والأخلاق ، المنطق لأنه قانون العقل ، ونظام التفكير والسياسة لأنها قانون المدن ؛ والأخلاق لأنها الوسيلة الوحيدة لأن يعرف المتكلم طبيعة الناس الذين يتحدث إليهم ، وعلى هذا النحو كتاب البرهان لابن وهب ، فقوامه المنطق والأخلاق، والسياسة (١) .

وإيضاحاً لتلك القضية اتى أثرها الأستاذ الدكتور طه حسين ، وبياناً للأثر الأرسطي في ابن وهب بخاصة ، وفي الدراسات العربية بعامة ، أسوق بعض الأمثلة لتكون دليلاً - بين يدي القارىء - على الصلة الوثيقة بين كتاب البرهان في وحدة البيان وبين آثار أرسطو وبخاصة كتاب الخطابة منها ، ويدعوننا الأمر - لإثبات ذلك - أن نطلع على رأى بعض العلماء في هذا الصدد فيقول د . لاسي أو ايرى : « إن العرب قد استقوا أولى معلوماتهم عن أرسطو من المصادر السريانية ، وكانت هذه المعلومات منسوبة على مؤلفاته في المنطق ، هذه المؤلفات قد ترجمت إلى السريانية ، وأعيدت ترجمتها فيها ، ووضعت عليها شروح كثيرة كانت في متناول اليد ، (٢) .

ويقول ابن النديم : « الكلام على دري طوريقا ، ومعناها الخطابة يصاب بنقل قديم ، وقيل : إن اسحاق نقله إلى العربية ، ونقله إبراهيم بن عبد الله ، وفسره الفارابي أبو نصر ، رأيت - بخط أحمد بن الطيب من هذا الكتاب نحو مائة ورقة بنقل قديم ، (٣) ثم قال في مكان آخر : « الكلام على أبو طيقا - ومعناه الشعر - نقله أبو بشر متى من السرياني إلى العربي ، ونقله يحيى ابن هدى ، (٤) .

وحتى يمكن التأكد من التأثير الأرسطي في ابن وهب فننتقل إلى الموازنة بين ما قاله أرسطو ، وما قاله ابن وهب في تصوير بعض الأشياء : فيقول ابن وهب في تعريف اللفز : « وهو قول استعمل فيه اللفظ المتشابه طلباً للمعاينة والمحاكاة ، والفائدة في ذلك في العلوم الدنياوية رياضة الفكر

(١) كتب ذلك الدكتور طه حسين ولم يذكر السياسة لأنه لم يطلع على البيان الرابع انظر ٨٧ من كتاب من حديث الشعر والنثر . (٢) ملوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب : ١٧٤ . (٣) الفهرست ٣٤٩ . (٤) المصدر نفسه : ٣٥٠ .

في تصحيح المعاني ، وإخراجها من المناقضة والفساد إلى معنى الصواب والحق وكدح الفطنة في ذلك ، واستنجد الرأي في استخراجهما ، (١) .

ويقول في الأمثال : « وأما الأمثال فإن الحكماء والأدباء لم ينالوا يضرّبون الأمثال ، ويبيّنون تصرف الأحوال بالنظائر والأشباه والأشكال ويرون هذا النوع من القول أنجح مطلباً وأقرب مذهباً . . . ولذلك جعلت القدماء أكثر آدابها ، وما دونته من علومها بالأمثال والقصص عن الأمم ونظمت ببعضه على ألسن الطير والوحش ، وإنما أرادوا بذلك أن يجعلوا الأحبار مقرّنة بذكر عواقبها ، والمقومات مضمومة إلى نتائجها (٢) » وإذا أمعنا النظر في هذا الصنف القيمنا ما فيه يتضمن معناه قول أرسطو : « والمثال كما قيل في هذه الصناعة شبيه بالاستقراء في صناعة الجدل ، والمثال في هذه الصناعة نوعان : أحدهما : أن يتمثل المتكلم بأمر قد كانت ووجدت . . . ، ثانيهما : أن يكون الخطيب يصنع المثال ، ويخترعه اختراعاً . . . ومنفعة المثال الموجود أنه أنفع عند المشوريات ، وذلك أن المتوقّعات أكثر ذلك - كما يقول أرسطو ويشبهن الماضيات - فالأمثال أنفع في أنها أسهل ، ولم يقف التأثير والتلاقى عند الثقافة اليونانية بل في تأليفه وفي أن الإنسان يمكنه أن يجعلها شديدة الشبه بالأمر التي فيها الكلام ، والأمر الماضي التي يحتاج بها ربما لم تكن شديدة الشبه إلا أنها - كما قلنا - أشد إقناعاً ، (٣) .

وأصدق دليل على تأثير ابن وهب بأرسطو قوله عن المبالغة في الشعر : « وللشاعر أن يقتصد في الوصف ، أو التشبيه ، أو المدح أو الذم ، وله أن يباليغ ، وله أن يسرف حتى يناسب قوله المحال ويضاهيه ، وليس من المستحسن السرف والكذب أو الإحالة في شيء من فنون القول إلا في الشعر . وقد ذكر أرسطو الشعر فوصفه بأن الكذب فيه أكثر من الصدق ، وذكر أن ذلك جازم في الصياغة الشعرية (٤) . وقولها في تصوير الخطيب حيث

(٢) البرهان : ١١٧ - ١١٨ .

(١) البرهان : ١١٩ .

(٣) تلخيص الخطابة لابن رشد : ٤٥٠ - ٤٥٥ . (٤) البرهان : ١٤٦ .

يقول عنه ابن وهب : هـ وأن يعلم بعد هذا أنه لا يعد في المجادلين الخذاق حتى يكون بحسن بديته ، وجودة عارضته ، وحلاوة منطقته ، قادرا على تصوير الحق في صورة الباطل ، والباطل في صورة الحق متى شرع في ذلك ، وإقامة كل واحد منهما في مقام صاحبه (١) . وقول ابن رشد في تلخيص خطابة أرسطو : « إنه ليس كل صنف من أصناف الناس ينبغي أن يستعمل معهم البرهان في الأشياء النظرية التي يراد منهم اعتقادها ، وذلك إما لأن الإنسان قد نشأ على مشهورات تخالف الحق فإذا سلك به نحو الأشياء التي نشأ عليها سهل إقناعه ، وإما لأن فطرته ليست معدة لقبول البرهان أصلا ، وإما لأنه لا يمكن بيانه له في ذلك الزمان اليسير الذي يراد منه وقوع التصديق فيه . فلهذا قد نضطر إلى أن نجعل التصديق بالمقدمات المشتركة بيننا وبين المخاطب - أعني بالمحمودات - ، وهذه المنفعة تشارك هذه الصناعة فيها صناعة الجدل وهذه الصناعة يمكنها الإقناع في المتضادين كما يمكن ذلك في القياس الجدلي وكلا هاتين الصناعتين هما مهيمتان بالطبع وعلى السواء الإقناع في كلا المتقابلين ، أعني أنها ليست واحدة بينهما توجد أشد استعدادا للإقناع في أحد المتقابلين منها في الآخر ، بل الاستعداد الموجود فيها على الإقناع في المتقابلين على السواء . فالقارىء لهذا النص يحس ويستفتح أن ابن وهب اختصره واستفاد منه ، ولا أكون مغاليا إذا قلت : إن ابن وهب نسج ما قاله على منوال ما رآه أرسطو .

كما لم ينس ابن وهب الألفاظ المخترعة فتكلم عنها ، ولم يكن مخترعا لما تحدث عنه ، بل سبق إليه من أرسطو ، فبينما يقول ابن وهب : « ما اخترعت له العرب اسما مما لم تكن تعرفه ، ثم يذكر أن كل من استخرج علمه واستنبط شيئا ، وأراد أن يضع له اسما من عنده ، ويواطىء من يخرجه إليه عليه ، فله أن يفعل ذلك ، ومن هذا الجنس اخترع التحويون اسم الحال والزمان والمصدر . . الخ ثم يحتاج بأرسطو ، وقد ذكره أرسطو أيضا ، وقال : إنه مطلق لكل أحد يحتاج إلى تسمية شيء ليعرفه به أن يسميه .

بما شاء من الأسماء (١) ، وبينما يقول ابن وهب ذلك يقول أرسطو :
وأما الموضوعة فهي الألفاظ المخترعة في لسان جنس ما يخترعها بعض أهل
ذلك اللسان على نحو التركيب الذي لحروفهم (٢) . ويقول في مكان آخر
بما لا يخرج عن ذلك فيقول : « والاسم المخترع هو الذي لم يكن مستعملا
قط ، ووضع الشاعر من تلقاء نفسه ، وبعد كل هذا نستطيع أن نقول في غير
تردد أن التأثير الأجنبي واليوناني بالذات كان له أثر كبير في الأدب العربي
وفي رجاله وخاصة في القرن الرابع ، وخبر مثال لرجال القرن الرابع
ابن وهب في كتابه « البرهان » ، ولو وصلنا نوى من كتبه التي ذكرها سابقا
لنا كدنا أكثر من تأثره بالثقافة اليونانية ، وما لا شك فيه أن كتاب
البرهان يعطينا صورة واضحة عن ثقافة مؤلفه الواسعة كما ينبىء عن ثقافات
أخرى كالفارسية والهندية ، وكل ذلك يتضح جليا في البيان الرابع عند كلامه
عن الإدارة والحكم أو عن الخراج وأنواعه ، أو عن الحساب وفروعه .
والى تزايد مكانة أبى الحسن العلمية وضوحاً ينبغي أن نعرض
في إيجاز لشيوخه الذين رأهم وسمع منهم وتلمذ عليهم فمنهم جده أبو أيوب
سليمان بن وهب الذي مر ذكره ، وهو ذلك الأديب الشاعر ، والمكاتب
المرسل الذي يصفه أبو الحسين بأنه الرجل الوحيد في صناعة الكتابة ،
ومعرفة البلاغة كما أسلفنا ؛ ومنهم أبو القاسم عبيد الله بن سليمان
ابن وهب (٢) عمه ووزير المعتضد سنة ٢٧٩ ، وقد ذكره أبو الحسين كذلك
وصفه بأنه شيخه ، وقد ترجم عليه لأنه توفي سنة ٢٧٨ هـ ؛ ومنهم على
ابن عيسى الوزير الذي يذكره ويترجم عليه كذلك ؛ ومنهم أبو الحسين
على بن محمد بن موسى بن القرات الوزير الذي وصفه بأنه شيخه .

(١) البرهان : الواسعة .

(٢) للمخمس الخطابة لابن رشد : ٥٣٨ .

(٣) انظر تاريخ الطبري حوادث ٢٨٨ .

هؤلاء هم الشيوخ الذين نعرف أن أبا الحسين قد أخذ عنهم ، وكلامهم من ذوى الأقدار وأصحاب المزية ، هذا بخلاف تأثيره بالثقافات الأخرى غير العربية حتى يمكننا أن نقول : إن هذا الرجل يعتبر شريكاً اقداًمة في بناء القنطرة التي عبرت عليها للثقافة اليونانية إلى الثقافة العربية .

والكتب التي يذكر أنها من تأليفه تدل على أنه لم يقتصر على معالجة للكتابة ، ولكنه كان أيضاً مهتماً بالبلاغة ودراسة صورها والكشف عن إيجاز القرآن ، فمن كتبه : أسرار القرآن ، واسمه يدل على أنه دراسة موضوعية لبلاغة القرآن ، وطريقته في التعبير ، ومدى ائتلاف ألفاظه ومعانيه ، وكل ما يكشف عن لطائفه البيانية .. أما كتبه الحججة والإيضاح والتعبد فلا نعرف عن موضوعاتها شيئاً ، ولو قدر لنا الاطلاع عليها لعلمنا الكثير عن علم مؤلفها ، وعن ألوان الثقافة التي كان له مشاركة فيها .

بقي شيء آخر لا بد من استجلائه لأنه يلقى بعض الضوء على جانب آخر من جوانب شخصيته ، وهو مذهبه الديني ، فهل كان أبو الحسين شيعياً حقاً ؟ لقد ذكر أستاذنا الدكتور طه حسين حين عرض لمؤلف هذا الكتاب أنه كان فقيهاً شيعياً ، وتبعه في ذلك الأستاذ الدكتور علي حسن عبد القادر ، ونسج على منوالهما كثيرون ممن كتبوا عنه ، وربما كان اعتماد أصحاب هذا الحكم تعقيبه على اسم علي - كرم الله وجهه - وذريته بالصلاة والتسليم (١) في هذا المؤلف الذي بين أيدينا ، ذلك إلى نقله كثيراً عن فقهاء الشيعة وأئمتهم كمنقله عن علي بن الحسين المعروف بزين العابدين ، والإمام جعفر الصادق ، فعندما يتكلم عن الخبر ويقسمه إلى قسمين يختار النص الآتي من القسم الثاني وهو التصديق ، ويقول : الثاني خير الرسل - عليهم السلام - ومن جرى مجراهم من الأئمة الذين قامت البراهين والحجج من العقل عند ذوى العقول على صدقهم وعصمتهم ، وظهور

(١) أنظر البرهان : ٦٠ ، ٨٣ ، ٩١ ، ١١٤ الخ .

المعجزات التي لا يجوز أن تكون بنوع من الحيل ، وليس في طبع البشر الإتيان بمثلها على أيديهم ، فإت من ليس علم المنقولات والتميز بين المتشابهات من شأنه على أن هذه الأشياء إنما أجريت ليعلم أنهم عن الله - عز وجل - ناطقوا ، وعليه في أخبارهم عنه صدقوا ، فتعم الحجة الغافل والجاهل والمميز والعافل فلا تكون للناس على الله - حجة بعد الرسل . ولولم تكن أخبارهم توجب في عقل من شاهد الأنبياء والأئمة ونقلت إليه أخبارهم نقلا يوجب الحجة تصديدها لما قال - عز وجل - : « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » ، ولما أمرهم الله - عز وجل - بطاعتهم ، فقال : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ، لأن الله - عز وجل - لا يأمر بطاعة من يعلم أنه يعصيه ، أو يكذب عليه (١) ، يفهم من هذا النص أن المؤلف يعطى لخبر الأئمة ما يعطيه لأخبار الرسل من الأهمية ، بل يجرى على أيديهم ما يجرى على أيدي الرسل من معجزات توجب تصديقهم ، بل إنه في نهايته يؤكد أن هؤلاء أي الرسل وأولئك أي الأئمة عن الله نطقوا وفي أخبارهم صدقوا . ولعل هذا يدعو إلى القول بأنه يدين بالتحقيق . ولعل النص التالي أقوى في ادعاء تشييعه ، وذلك حيث يقول : « والأصل في أرزاق الجنود والمقاتلة المساواة بينهم » ، وكذلك قسم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ووضع الديوان عمر ، وفضل بعض الناس على بعض ، ولم يخالفه في ذلك أحد بعده غير أمير المؤمنين - عليه السلام - فنقم في ذلك عليه من خالف عليه ، ثم رجع للناس بعد فضيه إلى سنة عمر - رضوان الله عليهما (٢) ، ففي هذا النص يتكلم عن عمر - رضى الله عنه - دون أن ينعت بخليفة المسلمين أو أمير المؤمنين ، أو غير ذلك من الألقاب على الرغم من أن لقب أمير المؤمنين أطلق لأول مرة على عمر - رضى الله عنه - مع أنه حين يورد اسم على لا ينسى أن يسبقه بأمير المؤمنين ، ويعقب عليه بـ « عليه السلام » ،

وتذرع من يقول بتشيعه بأن في هذا النص يعرض يعمر تعريضا ذكيا حيث أنه ترك ما كان عليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - من تقسيم الأرزاق بالسوية بين الجند ، وارتضى لنفسه رأيا في التقسيم يخالف رأى رسول الله ، ثم يقارن بينه وبين على الذى رجح إلى قول رسول الله والتزام سنته ؛ هذا ما فى الكتاب مما دفع البعض إلى القول بتشيعه ، فهل يكفي هذا وذاك فى هذه من الشيعة ١؟

إن تاريخ الامرة التى ينتسب إليها أبو الحسين يوحى بأنها لم تأخذ بمذهب الشيعة ، وإنما كانت سنية المذهب بدليل خدمتها للدولة الأموية ووزارة بعض رجالها للدولة العباسية ، وبعيد أن ينفرد أبو الحسين من بينها باعتراف التشيع مع أخذه عن أكابر شيوخها ، وتأسيسه بهم ، وإذا صح القول بأنه شيعى لمجرد نقله عن الشيعة صح أيضا أن يكون مالكيًا لأنه ينقل عن الإمام مالك (١) ، ولا نعرف أحداً يقول بذلك .

أما ما ورد من عبارة عليه السلام التى قد يستدل بها على تشيعه فقد تكون من الناسخ لا من المواقف ، فعبارة عليه السلام وردت فى الأصل - تشييداً تربيتي - الذى بين أيدينا ، ولم ترد فى أصل النسخة المطبوعة - الاسكوريالية - وهذا يدل على أن الناسخ هو الذى أضافه (٢) ، كما أن الأصلين قد يجمعان على ترك الصلاة والتسليم عقب ذكر اسم على نفسه (٣) . كما أن عبارة - عليه السلام - لا يخص بها علياً ولا كنهه يشرك فيها عمر أيضاً إذ يقول : وقال عمر فى أمير المؤمنين - عليهما السلام - هو والله لها لو دعا به ، فهو لا يسلم على على وحده بل عليه وعلى عمر رضى الله عنهما (٤) وفى الاسكوريالية يتبع اسم سيدنا عمر برضى الله عنه ، واسم سيدنا على بالترحم .

(١) انظر ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٢٥ من هذا الكتاب .

(٢) انظر ص ١١٣ ص ٧ .

(٣) انظر ص ١٠٠ هامش ٨ ، ص ١٠٦ هامش ٣ ، ٤ ، ٥ وقد نجد العكس .

انظر ص ٥٠ ، ٥١ .

(٤) انظر ص ٢٠٠ من هذا الكتاب .

ثم كيف يكون شيعياً ويجعل حكماً من أحكام المذهب الشيعي لا يظن بشيعي في مثل مكانته أن يجمله ، ولا أن يسكت عن جملة إياه إذا عرض له في كتاب ، فهو يقول عن الديات : والشيعية تجعل الدية في الأصابع والأصانين على قدر المنفعة ، فيفضلون بعض ذلك على بعض ، وليست أحفظ. تفصيل ذلك وهو في كتاب الديات ، ولا يشفع له قوله إن الذي لا يحفظه هو التفصيل لأنه في مقام تأييد وليس في مقام من يسأل مشافهة فيجيب ارتجالاً .

ويستوقف النظر في هذا النص والنص الآتي الذي يقول فيه : « فلما كشف عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ، وإلى هذا المعنى ذهب الشيعة في البداء على قبح هذه اللفظة ، وبشاعة موقعها في الأسماع » إنه يقول : والشيعة (١) ، والمعتاد - لو كان منهم - أن يقول : ونحن أو هذا ما يقوله أئمتنا ، فقد أتيت له فرصة يجهر فيها بشرف الانتساب إليهم .

كما أنه يورد حديثاً نبوياً ويعلق عليه بقوله : « ونرويه عن الشيعة » ، فلو كان منهم لتكلم بأسلوب الجمع وقال : نرويه ، أو على الأقل أصل الرواية ذلك إلى أن الشيعة يؤمنون بعصمة الإمام ، وأنه مصدر السلطات ، ولا كذلك أهل السنة ، وهذا ما يقوله أبو الحسين في هذا الشأن فاستمع إليه يقول (٢) : « ومنزل السلطان من رعيته كنزلة الروح من جسدها ، الذي لا حياة له إلا بها ، ومنزلة الرعية منه كنزلة الجسد الذي لا يظهر للروح عمل إلا فيه ، فحاجة الرعية إلى إصلاح سلطانها كحاجة الجسم إلى بقاء روحه وحاجة السلطان إلى إصلاح رعيته كحاجة الروح إلى صحة جسدها ، والدين والسلطان مربوطان كل واحد منهما إلى صاحبه ، فلو لا ما أمر به الدين من طاعة السلطان لمكان أمره وأهياً ، ولو لا ما عليه السلطان من أخذ الناس بشرائع الدين لمكان الدين متروكاً ، فنتى ما دخل الدين خلل وهي من السلطان بقدره ، ومتى عرض من السلطان وهن ضاع من الدين بحسبه ، فهذا قول لا يتفق مع عقيدة الشيعة في شيء . »

(١) انظر ص ١٤٩ من هذا الكتاب .

فؤائف يدين بهذه المبادئ ، ويرى أن في الجماعة صلاح هذا الكون . .
ويؤمن بأن الشعب مصدر السلطة ، وأنه لا دين إلا بساطان ، ولا سلطان
إلا بالدين ، أقول : إن مؤلفا هذا شأنه لا يمكن أن يكون شيعياً بحال ما ، بل
لا بد أن يكون سنياً سائراً على مذهب الجماعة عاملاً بالكتاب والسنة
ومع هذا لا نستطيع أن ننكر حبه للشيعنة وميله إلى آرائهم ، وأخذه
برأيهم ، وحبه لهم غير كونه منهم ، وهذا إيماننا لاحظته في أيامنا فكثير
من عدائنا وأدبائنا وأهل جمهوريتنا جميعاً يحبون أهل البيت
ويتبعونهم بالإمام والسيد ، ومع هذا لا يديتون بالانشيع ولا نستطيع أن
نقول إنهم شيعة . وبعد رحلة طال مداها مع هذه اللمحة السالفة لا أجد
بأساً في إيراد المحتى الأخيرة على هذا الموضوع ، كي أخلص منها إلى منهجى
وملاحظاتى على الكتاب بعد أن أوضحت ما أراه صواباً فى اسمه وصحة
نسبه إلى مؤلفه اعتماداً على الأدلة العلمية التى أوردت منها الكثير ومذهبه
الدينى الذى ذكرت عنه ما أمكننى .

اللمحة الثالثة :

تقع للنسخة التى اعتمدها أصلاً لتحقيقى وهى نسخة « نشستر بيتى »
فى ١٧٤ لوحة ، فى حين أن النسخة المطبوعة لا تستوعب إلا ٨٣ لوحة فقط ،
ومعنى هذا أن مقدار النقص فيها ٩١ لوحة أى ١٨٢ صفحة وهو قدر كبير
يزيد على النصف فهل هذه الزيادة من الكتاب أولاً ؟ .

أقول : إن المطلع على خاتمة النسخة المطبوعة - مع حذف ما أضافه
للصاخر يرى أن الكلام مسلسل ومرتب ترتيباً طبيعياً ، إذ أن الكتاب قائم
على أربعة أبواب ، أو أربعة وجوه للبيان ، منها فى النسخة المطبوعة اثنتان
كاملان ، وبعض الثالث ، على أنك لو دقت النظر لوجدت المؤلف استطرد
إلى تفصيل ما أجزه فى هذا القسم الثالث ، ولا حسست سرباً أنه يفصل
أخيراً ما أجمله أولاً ، فهو بعد أن يقول - كما جاء بآخر المطبوعة المحققة -
« وأما مراتب المستمعين له ، نجده يبين - وهو ما لم تذكره المطبوعة

المحققة - ما يجب أن يكون عليه وهو كونه بصيراً بترتيب القول ، عالماً
بمراتب المستمعين له في قبوله ، فيبين حقوق المجالس ، وحقوق القول فيها ،
وفرق بين مجالس الصلطان ومجالس العلماء ، ومجالس الجمال ، ومجالس الجدد
ومجالس اللامه ، وما يجب على المتكلم في كل ذلك ، وكله تكملة للبيان الثالث
وهو البيان بالعبارة . ثم يتكلم عن الخطأ والصواب في القول وما لإيهما .

ومما يؤيد أن هذه الزيادة تكملة لما طبعه محققاً ، أنه جاء عند الكلام
على الصدق والكذب (١) وقال : وأما الصدق والكذب فقد ذكرناهما فيما
تقدم من كتابنا هذا ، وكذلك الحق والباطل (٢) ، وبالرجوع إلى ما تقدم
من كتابه نجد أنه تكلم عن الصدق والكذب بجملة حتى إذا أتينا للقسم الذي
بين أيدينا وجدناه بمثابة التكملة له ، وللتوضيح لأجزائه .

وكذلك تكلم عن بقية وجوه الأحاديث التي تجرى بين الناس في مخاطبتهم
ومناقلاتهم ، ووصفها بأنها كثيرة ، وعدد منها الجدد والمزول ، والسخيف
والجزل ، والحسن والقبیح ، والملحون والغصبيح ، والخطأ والصواب وما
إيهما ، وهذه الصور كلها مذكورة في النسخة ، ولكنه لم يستوف الكلام
هنا ، ولا عن أمور أخرى كالنافع والضار ، والناقص والتام ، والمردود
والمقبول ، والمهم والفضول ، والبلغ والعبي ، ثم وعد أن يتكلم عنها بالتفصيل
والتنبيه ، فهذا كاف في إدراك أن المطبوع بعض الكتاب لا كاه .

ولماذا نذهب بعيداً وأمامنا - في مقدمة الكتاب وعد بالحديث عن
البيان الرابع ، ومع ذلك لم يرد له ذكر فيما طبع ، والذي بأيدينا عنه يعادل
النسخة المطبوعة كلها ، ولا يقدح في اتصال هذا القدر بما قبله أنه يبدأ بالبسملة ،
فذلك دأب بعض المؤلفين في هذا العصر ، فهذا هو الجاحظ مثلاً يذكرها
في الجزء الأول من كتابه البيان والتبيين ، في ثلاثة مواضع ، وذلك
أول الجزء وفي ص ٨٨ ، ص ١٦٢ ، وهب الله بن المعتز يوردها في كتابه
البدیع ، بعد كلامه عن خمسة ألوان من الألوان البديعية . . . معنى هذا أن

الابتداء بالبسملة لا يعنى جديداً ، ولا تأليفاً آخر ، ولكن يعنى الانتقال من موضوع إلى موضوع آخر الذى يعالج تأليفه .

وبعد ، فوفاء بحق هذا التقديم أرى من الضروري أن أعرض صورة واضجة للنسخة التى اعتمدت عليها فى التحقيق ، إنها نسخة عثر عليها فى مكتبته تشسترىيتى بدبلن عاصمة أيرلندا معنونة بـ « البرهان فى وجوه البيان ، تأليف دقامة بن جعفر الكاتب البغدادي ، وقد رددنا على خطأ هذه النسبة فيما مر من حديث ، وقد نسخت هذه النسخة سنة سبع وسبعين وستائة بخط إبراهيم بن سليمان بن عبدربه ، وتقع فى أربع وسبعين ومائة لوحة ، كل لوحة صفحتان ، وعدة سطور كل صفحة تسعة عشر سطراً ، وبالنسخة المذكورة تعقيبات وتعليقات ، وعليها بعض المراجعات ، وبخطها - مع جماله - تحريف كثير يوقع فى كثير من الشك والوهم ، ويبدو أن ناسخها لم يكن يتحرى الدقة ، ولا هو على حفظ من الدراية بما يكتبه ، إذ كانت تمر به ألفاظ لا يفهم معناها ، فيكتفى برسمها على ما تشبها له - مع أن محققى نسخة بغداد أشارا فى تحقيقهما ص ١٩ من التقديم إلى جودتها .

وهذا وقبل أن أبين منهجى فى تحقيق هذا الكتاب أحب أن أشير إلى بعض الملاحظات التى لاحظتها على المطبوعة المحققة - بتحقيق الاستاذين الدكتور طه حسين والمرحوم العبادى - والتي خرجت للناس غير كاملة ، وليس معنى عرض هذه الملاحظات إنكار فضل تحقيقهما ، كلا ولكنها ملاحظات سألتزم تجنبها ما أمكن ذلك عسى أن يخرج الكتاب أقرب ما يكون إلى الكمال .

وأولى هذه الملاحظات : إغفال تخرىج الأحاديث النبوية ، وترك إثبات أرقام الآيات القرآنية ، كما أثبتت سورها ، وقد ورد فى الحاشية رقم ٣ من صفحة ١١ نسبة آيتين إلى سورة الرعد ، حين أن الأولى من سورة الحجر والثانية وحدها من الرعد .

ثانية الملاحظات : أن المحققين لم ينسبا الشواهد إلى أصحابها ، كما

لم يشير إلى روايات الشواهد الشعرية ، وإن كانت الروايات المتروكة -
أحياناً أوضح في الدلالة على قائلها مما استشهد به فعلاً .

الثالثة : عدم التحقيق للاعلام الواردة في الشعر لوجود تحريف فيها ،
وعلى سبيل المثال التعاقب على قول الحارث بن خالد الخزومي :

ياربع بشرة بالجنان تكلم وأبن لنا خيرا ولا تستعجم
حيث أثبتت النسخة المطبوعة «بشرة» بالشين المعجمة في حين أنها بالسين
المهمله ؟ وهي جارية عائشة بذت طلحة . أنظر هامش ص من تحقيقنا .

أما رابعة الملاحظات . فهي ورود خلط كثير في الشواهد الشعرية
- لم يقنيه له - ويتمثل هذا بجعل صدر بيت عجزاً لبيت آخر أو العكس ،

كما حدث في شعر الخطيبه مما يخالف شرح الشعر لديوان الخطيبه انظر ص
من تحقيقنا ، وأيضاً ما ورد في العمدة لابن رشيق ، وقد وقع ذلك في شعر
سالم بن وابصة الاسدي انظر ص من تحقيقنا ، ولئن وقع هذا فعرفاً من
الناسخ ، لقد كان الأمر يقتضى التحقيق أن يذبه على هذا وإن انفصل - للمطبوعة
المحققة - أن تشير إلى ما فيها من ألفاظ وضعت بدل بياض أو لفظ غامض ،
قد تبين برجعنا إلى النسخة التي اعتمدها أصلاً وجود هذه الألفاظ
بنصها في المخطوطة وهي لمحة ذكاه نحسب للباحثين .

كما كان للنسخة المحققة فضل كبير في إرشادى إلى بعض المواطن التي بها
أزعم أن عملي هذا قريب من الدقة العلمية إن لم يكن قد بلغها .

بقي أن أشير إلى المنهج الذى سلكته فى هذا التحقيق ، فقد جعلت
نسخة تشمر بيتى أصلاً لتمامها ، ورمزت للنسخة الاسكوريالية المصورة
والمحفوظة بمكتبة جامعة القاهرة والمطبوعة - تحقيق الاستاذين الدكتور
طه حسين والمرحوم عبد الحميد العبادى - بالحرف « ط » ، وقت بمراجعة
« ط » على الأصل - طبعاً بالقدر الذى سمحت به « ط » ، إلى نهايته وكثيراً
ما وجدت زيادة فى « ط » ليست فى الأصل ، ولكن لإيضاح المعنى يستدعيها ،
وانسياب اسباق يقتضيها ، فأثبتها بين قوسين مشيراً فى الهامش إلى ذلك ،
ووجدت زيادة فى الأصل سائطة من « ط » فأشرت إليها .

هذا مع تداركي في هذا التحقيق ما لا حظته على النسخة المطبوعة ،
وعرفت بالأعلام فيه المشهورة تعريفاً يلقى بعض الضوء عليها ، وتوخيت الدقة
ومعذرة للقارىء إذا كنت قد أكرثت من إثبات الفوارق بين النسخ فذلك أمر
يوجبه التحقيق السليم ، ووضع كل نسخة من نسخ الكتاب موضعها ، وحسبى
أن أخرج للقارىء نصاً سليماً ، ووضع ما يتم النص ويوضح المعنى من نسخة
ط بين هلامتي الزيادة [] ، ووضع ما يزيد النص من العبارات والألفاظ
بين توسين عاديين () وهدفت بعد ذلك أن يعيش القارىء مع البرهان حياة
الهدوء والاطمئنان ، وتوخيت - بعد كل هذا - تصحيح النص عليها كي يحظى
بحقه بين ترائنا العربي الإسلامي . وقبل أن أختم تقديمي لهذا الكتاب أحب
أن أسجل هنا أن تحقيق له كان سابقاً لنترة بغداد - التي رمت لها
بالحرف دب ، ووضحت ذلك في تعقيب في آخر الكتاب مع إثبات
مأخذى على التحقيق ولا يسعى في هذا المقام إلا أن أتقدم
بشكرى العميق إلى كل من ساعى في إظهار هذا الكتاب وأخص
بالذكر أستاذى الكبير الدكتور طه حسين الذى دفع الناس بتشكركم
في نسبة هذا الكتاب لقدماء بن جعفر إلى البحث والتنقيب ، وكذلك
أشكر الأستاذ الدكتور على حسن عبد القادر الذى أخرجنا من الشك إلى
الحقيقة ، وأوقفنا على الصواب . ولا يفوتني أن أشكر أستاذى الكبير على
السباعى الذى أرشدنى إلى قائل كثير من الشواهد الشعرية في هذا الموضوع ،
وأيضاً أزجى الشكر إلى زميلى الوفى الأستاذ الدكتور على حسن حبيبه
الذى ساعدنى كثيراً في إحضار هذه النسخة . ولا يفوتني أن أذكر بالشكر
أن السيد مدير مكتبة « تشستر بيتى » - مع أنه لم يسبق لى ثمر معرفته
ولا معرفة اسمه - الذى لم يدخر وسعاً فى تصوير النسخة على الميكروفيلم
وإرسالها إلى فور طلبها جزاء الله عن العلم خيراً .

والله أسأل أن يوفق الجميع لخدمة التراث العربى الإسلامى وهو

الدكتور مهنى محمد شرف

ولى التوفيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر برحمتك (١)

إن أرى ما افتتح به اللبيب كتابه ، وابتدأ به الأديب خطابه ، ما افتتح الله عز وجل به القرآن ، وجعله آخر دعوى أهل الإيمان ، والحمد لله شكرياً (٢) ، واعترافاً بجمته ، وصلى الله على محمد وعترته (٣) ، والأوصياء (٤) من ذريته .

أما بعد. فإنك كنت (٥) ذكرت لي ووقوفك على كتاب الجاحظ (٦) الذي سماه كتاب البيان والتبيين ، وإنك وجدته إما ذكر فيه أخباراً منتخبة (٧) وخطباً منتخبة ، ولم يأت فيه بوظائف (٨) البيان ، ولا أتى على أقسامه في هذا اللسان ، فكان عند ما وقفت عليه ، غير مستحق لهذا الاسم الذي نسب إليه ، وسألتنى أن أذكر لك جملاً من أقسام البيان آتية على أكثر أصوله ، محبطة بجمهاير فصوله ، يعرف بها المبتدى معانيه ، ويستغنى بهذا الناظر فيه ، وأن أختصر (١٠) ذلك لئلا يطول (١١) به الكتاب ، فقد قيل: إن الإطالة ، أكثر أسباب (١٢) الملالة ، فتناقلت عن إجابتك إلى ما سألت (١٣) لما

(١) مكان هذه العبارة في نسخة « ط » صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

(٢) بعد هذه الكلمة في نسخة ط لعمريه (٣) عترته : رحمه وندله وهشيرته

(٤) مكان هذه الكلمة في « ط » « الأخيار » . (٥) هذه الكلمة ساقطة من ط

(٦) « صاحب كتاب البيان والتبيين » الذي يمارضه مؤلف هذا الكتاب وفي ط

« كتاب عمرو بن بحر الجاحظ » .

(٧) منتخبة : مختارة . (٨) في ط « بوصف » والمعنى عليها يختلف ولفظة

الأصل أنسب ولم يسر « ب » إلى ذلك .

(٩) هذه عبارة « ط » وعبارة الأصل « فكان عندك » وهي مضطربة .

(١٠) في ط بعد هذه الكلمة « لك » ولفظة الأصل أوضح ولم يسر نسخة ب إلى ذلك

(١١) في ط « له » وعبارة الأصل أنسب . (١٢) كذا في ط ، وهو الصواب ،

وفي الأصل سبب . (١٣) في ط بعد قوله : « لما » قوله : « قد »

حذرت منه الحكماء ، ونهت (١) عنه العلماء ، من التعرض لوضع السكتب ، إذ كانت نتائج اللب ، وكان المتجاسر على تأليفها إنما يبدى صفحة عقله ، ويبين عن مقدار علمه (٢) أو جهله ، ثم رأيت حق الصديق عند العلماء فوق حق الشقيق ، ووجدتهم يجعلون الإخوان من عدد الزمان ، فقال (٣) سيدنا - عليه السلام - المرء كثير بأخيه (٤) ، وسئل بعضهم ، قيل (٥) له : أيما أحب إليك أخوك (٦) أم صديقك ؟ فقال : إنما أحب أخى إذا كان صديقاً (٧) . وقال بعضهم (٨) : الإخوان الصادق أقرب من النسب الشائب (٩) . وقال بعض الفلاسفة : الأصدقاء نفس واحدة في أجساد متفرقة ، وقال مولانا (١٠) - عليه السلام - : ثلاثة لا يعرفون إلا في ثلاثة مواطن : لا يعرف الشجاع إلا عند الحرب ، ولا يعرف الحليم إلا عند الغضب ، ولا يعرف الصديق إلا عند الحاجة إليه ، فلما تذكرت ذلك وتدبرته ، تحملت لك تأليف ما أحببته ورسمته ، على علم منى بأن كتابي لا بد أن يقع في يد أحد رجلين : إما عاقل يعلم أن الصواب قصدي ، والحق إرادتي ، وأن نية الرجل أرى به من عمله فيتخمد سموا وإن وقع منى ، ويغتفر زللاً (١١) صدر عنى ، ويعود بفضل حمله على زللي ، ويصلح بعلمه (١٢) خطئي ، فقد وجب ذلك عليه لى ، لاعترافى قبل اقرارى ، وإقرارى بالتقصير الذى ركب فى جبهة مثلى ، وإما جاهل أحب الأشياء إليه عيب ذوى الأدب ، والتسرع إلى تهجينهم ، وذكر مساوئهم ، وذلك لمنافرتة إياهم ، وبعد شكله من أشكالم ، ومن أراد عيباً وجدته ، ومن فحص عن عثرة لم

(١) فى ط وجهرت وما أنبتناه من الأصل أفضل ولم تشرى إلى ذلك .

(٢) الأصل وط سديم والمصأ فى نسخة ب . (٣) فى ط على .

(٤) فى ط « بإخوانه » وهى أكثر شيوعاً . (٥) عبارة ط وبفداد « فقبل » .

(٦) فى الأصل « أخوك أو صديقك » وما أنبتناه من ط أصح .

(٧) فى ط « صديق » .

(٨) فى ط « فانهم » . (٩) للنسب العائلك : المقرب المتداخل .

(١٠) فى ط « على رضوان الله عليه » . (١١) عبارة ط « إن صدر » وعبارة الأصل

خليفة لا اعتراض عليها . (١٢) عبارة ط ويصلح بعمله خطئي والأصل أصح .

يصدما، وكان يقال: من حسد إنسانا اغتابه، ومن قصر عن شيء عابه،
ولذلك قيل: من جهل شيئا عاداه، وقال مولانا (١) عليه السلام: عداوة
الجاهل للعلم على قدر (٢) انتفاعه به، قال الشاعر (٣).

وأطوع ما علمت بظهر غيب إلى ذكر العيوب ذؤو العيوب
فن كانت هذه حاله كان اللبيب حقيقا بترك الحفل به، وترك (٤)
الإكثار له.

وقد ذكرت في كتابي هذا جملا من أقسام البيان، وقرأ من
آداب حكماء أهل هذا اللسان؛ لم نسق (٥) المتقدمين إليها، وليكن
مشرحت في بعض قولي ما أجملوه، واختصرت في بعض ذلك ما أطالوه،
وأوضحت في كثير منه ما أوعره، وجمعت في مواضع منه ما فرقه،
ليخف بالاختصار حفظه، ويقرب بالجمع والإيضاح فهمه.
وما توفيق (٦) إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

وأما بعد: فإن الله عز (٧) وجل خلق الإنسان وفضله على سائر (٨)
الحيوان، ونطق (٩) بذلك القرآن فقال عز من قائل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ
وَجَعَلْنَاهُمْ فِي الْإِزْبِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا
فَضِيلًا (١٠)﴾ وإنما فضله على سائر (١١) جنسه بالعقل الذي به فرق بين الخير

(١) في ط على رضوان الله عليه، وهي أوضح من عبارة الأصل.

(٢) في ط زيادة «قلة».

(٣) انظر البيت في معاهد التنصيص ٣: ٢٧ وفيه وفي ط وفي البيان والتبيين ١: ٥٨.

ببرهانية أخرى:

وأشرح ما علمت بظهر غيب... على عيب الرجال ذؤو العيوب

(٤) في ط «قلة» وهي أنسب لتنوع العبارة ولم تفسر «ب» إلى ذلك.

(٥) في ط «أسبق» (٦) العبارة التباس من آية ١٨ من سورة هود

(٧) ساقطة من ط.

(٨) مكررة في الأصل وهو خطأ من الناسخ والتصحيح من ط ولم تفسر ب إلى ذلك.

(٩) في ط «أنطق» (١٠) سورة الإسراء آية: ٧٠.

(١١) عبارة ط. سائر أهل جنسه والمعنى يستقيم على الأصل أيضاً.

والشر، والنفع والضر، وأدرك به علم (١) ما غاب عنه وبعد منه. والدليل على أن الله - عز وجل - إنما فضل الإنسان بالعقل دون غيره أنه لم يخاطب إلا من صح عقله، واعتدل تمييزه، ولا جعل الثواب والمعاقب إلا لهم، ووضع التكليف عن غيرهم من الأطفال الذين لم يكمل تمييزهم والمجانين الفاقدين (٢) لعقولهم والعقل (٣) حجة الله سبحانه على خلقه، والدليل لهم إلى معرفته، والسبيل إلى نيل رحمته، وقد أنت الرواية بألفاظ الله عز وجل لما خلق (٤) العقل استنطقه ثم قال له: أقبل فأقبل، ثم قال له: أدبر فأدبر فقال: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقا هو أحب إلى منك، ولا أكملتك إلا فيمن أحب؛ أما إني إياك أمر، وإياك (٥) أنهي، وإياك أعاقب وأثيب، وبك آخذ، وبك أعطي. وروى عن أبي عبد (٦) الله عليه السلام أنه قال لهشام (٧): يا هشام إن الله سبحانه (٨) حجبتين: حجة ظاهرة، وحجة باطنة، فأما الظاهرة فالرسل، وأما الباطنة بالعقل؛ وعنه عليه السلام أنه قال: حجة الله على العباد النبي، والحجة فيما بين العباد وبين الله العقل. ولولا العقل الذي بان به ذر (٩) التمييز من ذى الجهل لما كان بين الإنسان وبين سائر الحيوان فرق في تولد ولا نمو، ولا حركة ولا هدو، ولا أكل ولا شرب، لأن سائر البهائم شركاؤه في ذلك، فبالعقل إذا نال الفضيلة وهو عند الله جل وعز (١٠) أقرب وسيله (١١).

- (١) عبارة ط « وأدرك ما غاب » وما أنبتناه أوضح في رأينا .
(٢) في ط « الذين فقدوا عقولهم » . (٣) في ط « فالعقل » .
(٤) عبارة ط « لما خلق الخلق ثم العقل بهم » . والمعنى صحح على المبرزين .
(٥) ساقطة من ط .
(٦) يريد به المؤلف جعفر الصادق لأن هذه كتيبة لصدقه في مقالاته . توفي سنة ١٤٨ هـ .
(٧) هشام : هو هشام بن سالم وكان من أصحاب الإمام جعفر « انظر كتاب فرق الشيعة للتوحيدي : ٦٦ (٨) هذه العبارة ساقطة من ط .
(٩) كذا في الأصل « بالإفراد وفي ط وب بالجمع ولم يضر عقاب إلى هذا المخلص .
(١٠) « حل وهز » ساقطة من ط .
(١١) بعد هذه الكلمة في ط عنوان « باب قصة العقل » ولا يوجد في الأصل .

[والعقل] (١) ينقسم قسمين : موهوب ومكسوب ، فالموهوب ما جعله الله في جبلة خلقه ، وهو الذي ذكره في كتابه حيث يقول : ﴿ وَأَلَّهْ تُخْرِجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ، وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ أَتَشْكُرُونَ ﴾ (٢) وقد فضل الله عز وجل - في هذه الموهبة بعض خلقه على بعض على مقدار علمه فيهم ، كما فضل بعضهم على (٣) بعض في سائر أخلاقهم وأفعالهم ، وقال : ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ، وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَحْتَمُونَ ﴾ (٤) وإنما فعل الله ذلك للمصلحة لهم ، ونحو نبيين وجهه (٥) إصلاح في ذلك (٦) فيما يستأنف من كتابنا هذا إذا صرنا إليه .

والمكسوب ما أفاده الإنسان بالتجربة والعمر ، والأدب (٧) والنظر ، وهو الذي ندب الله عز وجل - إليه فقال : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَهَتَكَ كَوْنَهُمْ قُلُوبٌ يَعْتَلُونَ بِهَا أَوْ آدَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (٨) وجعل من أعطاه العقل الغريزي ظاهره (٩) ، وترك شحذه بالأدب والتفكير والتمييز والتدبر ، كالأنعام ، وعرفنا أن مصيرهم [عز من (١٠)] قاتل [فقال : ﴿ وَنَدَدُوا نَآئِبَهُمْ كَثِيرًا

(١) الزيادة عن ط وها يستقيم المعنى وقبل هذه اللفظة وضع محققنا عنوانا لاهو بالأصل

والنسخة الاسكوريالية مع أنه لا داعي له .

(٢) البقر : ٧٨ - (٣) كذا في الأصل ونسخة ط ولكن نسخة ب أصرت على

أن في الأصل « من » (٤) الزخرف : ٣٧ .

(٥) هذه السكابة ساقطة من ط . (٦) بهذه السكابة في ط « وصفة » .

(٧) في ط « وبالآدب » .

(٨) الحج : ٤٦ . (٩) في ط « ثم أهمل » . (١٠) ما بين قوسين ساقطة من ط .

مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ، وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا ، وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْقَافِلُونَ ^(١)) ، إلا أن العقل الموهوب أصل ^(٢) والمكسوب فرع ، والأشياء بأصولها ، فإذا صح الأصل صح الفرع ، وإذا فسد أصله وقد شبه بعض القدماء العقل الغريزي بالبدن ، وشبهه المكتسب بالغذاء ، فكما أن الغذاء لا يستحيل إلا بالآبدان المحيلة له ، ولا ينفع إلا بمصوله فيها ، فكذلك العقل المستفاد بالأدب لا يتم إلا بالعقل الغريزي ، فكما أن البدن إذا عدم الغذاء لم يكن له بقاء ، فكذلك للعقل الغريزي إذا عدم الأدب ، فإذا صح العقل الموهوب كان بمنزلة البدن ^(٣) الصحيح الذي يستمرى الغذاء ، وينتفع به ، وإذا فسد كان بمنزلة البدن المريض الذي لا يشتهي الغذاء ، وإن حمل إليه ^(٤) منه ما لا يدعوه طبعه ^(٥) إليه كان زائدا في مرضه ، واستحال الداء الذي هو غالب ^(٦) ، وذلك ، قبل : إن الأدب يذهب عن العقل ^(٧) السكر ويزيد الأحق سكرًا ، وقال الله عز وجل : ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَسْكَانٍ بَعِيدٍ ^(٨) ﴾ فأحمد الناس (عند الله ^(٩) عز وجل) وعند الحكماء أصحابهم عقلاء ، وأكثرهم علما وأدبا ، وقد قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمْءُ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يُعْقِلُونَ ^(١٠) ﴾ . وقال : ﴿ هَلْ يَسْتَعْوِى الَّذِينَ

(١) الأعراف : ١٧٩

(٢) بعد هذه الكلمة في ط د والموهوب الغائب ، وما قبلها يتضمن معناها

(٣) ساقطة من ط (٤) عبارة ط « وإن حملته عليه » والمعنى ينقله ويحق عليه

(٥) في ط « تدعوه طبيعته » . (٦) في ط « الغالب » . (٧) في ط « الدواب »

(٨) نزلت : ٤٤ . (٩) طين القوسين ساقطة من ط .

(١٠) الأنفال : ٢٢

يَمْلِكُونَ وَالَّذِينَ لَا يُعْلَمُونَ^(١)] وقال : ﴿ بَرِّعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ^(٢) ﴾ وأخير بما عقبه من أهمل نفسه وضيع عقله
﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ فَاعْتَرَفُوا
بِذَنبِهِمْ فَسُحِقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ^(٣) ﴾ فمن لم يتفكر بقلبه ، وينظر
بعقله لم ينتفع بهذا الجوهر الشريف الذي وهبه الله عز وجل له ، وإلى
التفكير ندب الله عباده ، وبالاختبار أمرهم فقال (٤) ﴿ [أَوْلَمْ يَنْظُرُوا
فِي مَلَائِكَةِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ] ﴾^(٥) وقال : ﴿ [أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا
فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ] ﴾^(٦) وقال ﴿ [أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ
مِنْ جَنَّةٍ] ﴾^(٧) وقال : ﴿ [فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ] ﴾^(٨) وقال : ﴿ [أَفَلَا
يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالًا] ﴾^(٩) وروى : ففكرة ساعة خير
من عبادة سنة ، وروى عن الصادق (١٠) - عليه السلام - في كلام له :
ولسكل شيء دليل ، ودليل العقل الفسرك ، ودليل الفسرك الصمت ؛ [فبالفسرك (١١)]
والاعتبار ، يتق الزال والعمار ، وبالتجارب تعرف العواقب ، وتدفع
النوائب ؛ فإذا تفكر الإنسان وقدر ونظر واعتبر وقاس ما يدهه عليه
فكره بما جربه هو ومن قبله تبين له ما يريد أن يتبينه ، وظهر له معناه
وحقيقته ، وقد ذكر الله - عز وجل - البيان فمدحه ، وامتدح بأنه عليه عباده (١٢)

(١) مابين قوسين ساخط من الأصل وهو عن ط ، وهي آية ٩ من سورة الزمر ولم
تشر ب ، إلى ذلك .

(٢) المجادلة : ١١ . (٣) لئلك : ١٠ ، ١١ .

(٤) هذه الآية ساخطه من ط وب ولم يصر عقفاها إلى ذلك .

(٥) الأعراف : ١٨٥ . (٦) مابين قوسين ساخط من الأصل ولم تشر ب إلى ذلك

وهي آية ٨ من سورة الروم .

(٧) الأعراف : ١٨٤ والجنة يكسر الجيم الجنون . (٨) المحعر : ٢

(٩) محمد : ٢٤ ، كذا في الأصل ، وط ، ب زيادة في الخبر ولا لزوم لها .

(١٠) هو جعفر الصادق . (١١) الزيادة عن ما والديان يقتضيا .

(١٢) في ط د الإنسان .

فقال : ﴿ الرُّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ^(١) الْبَيَانَ ﴾ ، وجعل (٢) كتابه تبياناً لكل شيء ، [وجعله قرآناً] (٣) ، وجعل رسوله مبينين لخلقهم فقال (٤) : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ (٥) وقال : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ (٦) وقال : ﴿ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ﴾ (٧) .

ذكر وجوه البيان

البيان على أربعة أوجه . فمنه بيان الأشياء بذواتها ، وإن لم تكن بلغاتها ؛ ومنه البيان الذي يحصل في القلب عند [إعمال الفكر] (٨) واللب ، ومنه البيان (٩) باللسان [ومنه البيان بالكتاب] (١٠) الذي يبلغ من بعد وغاب . فالأشياء تقبل للنظر المتوسم ، والعامل المتبين بذواتها ، وبعبعب تركيب الله فيها ، وآثار صنعته في ظاهرها ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ ﴾ (١١) ، وقال : ﴿ وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقُونَ ﴾ (١٢) ، ولذلك قال بعضهم : قل للأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ، فإن أجابتك حواراً ، وإلا أجابتك اعتباراً ، فهي وإن كانت صامتة في أنفسها ، فهي ناطقة بظواهر أحوالها ، وعلى هذا النحو استنظقت العرب الربع ، وخاطبت الطلل ، ونطقت عنه بالجواب ، على سبيل الاستعارة في الخطاب ، وقال (١٣) الله عز وجل في هذا المعنى :

-
- (١) الرحمن : ١ - ٤ (٢) في ط وجملة أعني كتابه . (٣) الزيادة عن ط .
 (٤) في ط « عز وجل » . (٥) لإبراهيم : ٤ (٦) يوسف : ١ - ٢ .
 (٧) الفخار : ١٣ . (٨) في ط « الفكرة » .
 (٩) عبارة ط ومنه البيان الذي هو نطق اللسان والمعنى يستقيم عليها أيضاً .
 (١٠) الزيادة عن ط وهي ساقطة من النسخ . (١١) الحجر : ٧٥ .
 (١٢) العنكبوت : ٣٥ .
 (١٣) قبل هذه الكلمة في ط لفظة قد ولا لزوم لها .

﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ (١)﴾

وقال الشاعر (٢) :

يَارَبِّعْ بُسْرَةَ بِالْجَنَابِ تَكَلَّمَ وَأَبْرَأْنَا خَيْرًا وَلَا تَسْتَعْجِمِ

مَالِي رَأَيْتَكَ بَعْدَ أَهْلِكَ مَوْحِشًا خَلَقْنَا كَحَوْضِ الْبَاقِرِ الْمَهْدَمِ (٣)

فاستنطق ما لا ينطق بلسانه [لأن أحواله مظهرة لبيانه (٣)] ، وقال

آخر (٤) فأجاب عن صامت غير مجيب لما ظهر من حاله للقلوب :

فَأَجْهَشْتُ لِلتَّوْبَادِ حِينَ رَأَيْتَهُ وَهَلَّلَ لِلرَّحْمَنِ حِينَ رَأَيْتِي

فَقُلْتُ لَهُ : أَيْنَ الَّذِينَ عَهَدْتَهُمْ حَوْلِيكَ فِي عَيْشٍ وَخَيْرِ زَمَانٍ ؟!

فَقَالَ : مَضَوْا وَاسْتَوْدَعُونِي دِيَارَهُمْ وَمَنْ ذَا الَّذِي يَبْقَى عَلَى الْخَدَّائِنِ

وإنما تعبر هذه الأشياء لمن اعتبر بها ، وتبين لمن طلب البيان منها ،

ولذلك جعل الله عز وجل الآية فيها لمن توسم وتفكر ، وعقل وتذكر ، فقال :

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّالْمُتَوَسِّمِينَ (٥)﴾ ﴿وَإِنَّ فِي هَٰذِهِ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَدَّكُرُونَ﴾

(١) غافر : ٢١ .

(٢) البيهقي للحارث بن خالد الخزومي وهو شاعر إسلامي وأحد شعراء قريش

للمشهورين ، والسيدان المحققان فالأ « بوسة » وفسرها بأنها اسم امرأة والصحيح أنها

« بسرة » بضم الباء والسين المهملة وهو اسم جارية لعائشة بنت طلحة ، انظر الأغاني ٣ :

٣٣٥ والباقر : جماعة البقر . م رعائها ، والجناب بفتح الجيم وكسرهما اسم مكان ، واستعجم :

سكت ، وقد هلق على هذه الأبيات محققا ب ووقفا فيما وقفا فيه محققا ط انظر هامش ٣ من

ص ٦١ من نسخة ب

(٣) الزيادة من ط .

(٤) هو مجنون بن عامر ديوانه : ٢٧٥ وانظر الأغاني ٢ : ٥٣ مم تغيير في بعض

الألفاظ . والتو باد جبل بنجد وهو في الأصل « لبو باد » وهو تحريف و« خدائين » لدمر وحوادثه :

قوبه ورواية الأصل كرواية الديوان على خلاف ما قاله محققا ب .

(٥) انظر ص ٥٦ من هذا الكتاب . (٦) النحل : ١٠٣ .

و [إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ^(١)] فهذا وجه بيان الأشياء بذواتها لمن اعتبرها وطالب البيان منها ، فإذا حصل هذا البيان المتفكر صار عالماً بمعاني الأشياء ، وكان ما يعتقد من ذلك بياناً ثانياً غير ذلك البيان ، وخص باسم الاعتقاد ، ولما كان ما يعتقد الإنسان من هذا البيان ، ويحصل في نفسه منه (٢) غير متعد له إلى غيره وكان الله - عز وجل - قد أراد أن يسم منه (٣) فضيلة الإنسان خالق له اللسان ، وأنطقه بالبيان ، فخير به عما في نفسه من الحكمة التي أفادها ، والمعرفة التي اكتسبها ، فصار ذلك بياناً ثالثاً أوضح عما تقدمه ، وأعم نفعا لأن الإنسان يشترك فيه مع غيره ، والذي قبله إما ينفرد به وحده ، [لأن البيانين الأولين بالطبع ، فهما (٤) لا يتغيران وهذا البيان والبيان (٥) الآتي بعده بالوضع فهما يتغيران بتغير اللغات ، ويتباينان بتباين الاصطلاحات . ألا ترى أن الشمس واحدة في ذاتها ، وكذلك هي في اعتقاد العربي (٦) والعجمي ، فإذا صرت إلى اسمها وجدته في كل لسان من اللسان بخلاف ما هو في غيره ، وكذلك الكتاب ، فإن الصور والحروف تتغير فيه بتغير لغات أصحابه ، وإن كانت الأشياء غير متغيرة بتغير اللسان المترجمة عنها .

واشرف البيان وفضيلة اللسان قال أمير المؤمنين - عليه السلام - : المرء مخبوء تحت لسانه [فإذا تكلم ظهر (٧)] وهذا من أشرف الكلام وأحسنه ، وأكثره معنى وأخصره ، لأنك لا تعرف الرجل حق معرفته إلا إذا خاطبته وسمعت منطقته ، ولذلك قال بعضهم . وقد سئل في كم تعرف الرجل ؟ قال : إن سكت في يوم ، وإن نطق في ساعة . وقال بعض الحكماء : إن

(١) الرعد : ٣ والآية زيادة من ط هي ساطعة من الأصل .

(٢) في ط ه أن يتم فضيلة . (٣) ساطعة من ط .

(٤) في الأصل نيا والصواب ما أتبعناه عن ط .

(٥) هذه الكلمة ساطعة من ط . (٦) في ط ه العربي ثم العجمي .

(٧) الزيادة عن ط وبها يتضح القرض .

الله سبحانه (١) أعلى درجة اللسان على سائر الجوارح فأنطقه بتوحيده .
وقال الشاعر (٢):

ومذا اللسان بريدُ الفؤادِ يدلّ الرّجالَ على دَقِّه
وقال آخر (٣):

وكأئن ترى من مُعجِبٍ لك صامت زيادته أو نَقْصه في التّكلم
فاللسان ترجمان اللب ، وبريد القلب ، والمبين عن الاعتقاد بالصحة
أو الفساد ، كما قال الشاعر (٤):

إنّ الكلامَ لبي الفؤادِ وإمّا جمل اللّسانِ على الفؤادِ دليله
وفيه الجمال ، كما قال الله عز وجل : ﴿ وَلَنَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ (٥)

وكما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - وقد سأله العباس فقال : فيم الجمال
يا رسول الله ؟ فقال : في اللسان ، إلا أنه لما كان النقص للناس شاملا ،
والجمال في أكثرهم فاشيا ، وكان كثير منهم يسرع إلى القول في غير موضعه ،
ويعجب بما ليس بمعجب من منطقه ، احتاطت العلماء على الدهماء (٦) بأن
أمروهم بالصمت ، ومدحوه عندهم ، وأعلموهم بأن الخطأ في السكوت
أيسر من الخطأ في القول ، وقالوا (٧) : عشرة اللسان لا تستقال .
وقال الشاعر (٨) :

* وجرح اللسان كجرح اليد *

(١) في ط د هـ ز وجل ه - (٢) هو ابن المبارك أنظر كتاب المنظرف : ٤٧
(٣) زهير من أبي سلمى أنظر المملكات ١١٢ وقيل للأعمور الشعبي أنظر الموشى : ٦٦
(٤) أبيت للأخطل وأيس في ديوانه وينسبه ابن متمام في خذور القمه له ، ويرويه
المناظر في البيان والذبيبت مع بيت آخر وبدون مزو أنظر ١ : ٢١٨ وهو ساقط من
نسخة ط .

(٥) الزيادة من ط والآية ٣٠ من سورة محمد ه صلى الله عليه وسلم .
(٦) المحامد : العامة .
(٧) في نسخة ط بعد هذه الكلمة كلمة « كماوم » والمعنى يستقيم بدونها .
(٨) هو امرؤ القيس وهو عجز بيت صدره « ولو من تتأ فيهه بآءى » أنظر ديوانه :
١٨٥ و تتأ بكرون في الخبر والهمز .

وقال آخر (١) :

يَمُوتُ الْفَتَى مِنْ عَثْرَةِ بِلْسَانِهِ وليس يموت المرء من عثرة الرجل
وعرفوهم أن الفائدة في الصمت لصاحبه ، والفائدة في النطق لغيره ،
وقال بعضهم وقد سئل عن لزومه للصمت (٢) فقال : أسكت لأسلم ،
وأصت لأعلم ، وقيل : الصمت حكمة (٣) وقليل فاعله ، وقال أمير المؤمنين
- عليه السلام - : من كثير كلامه كثير سقطه ، وقال النبي (٤) - صلى الله عليه
وسلم - وهل يكب الناس على مناخرهم في نار جهنم إلا حساند السننهم؟!
وقال بعض الفلاسفة لرجل سمعه يكثر الكلام : أيا هذا أنصف أذنك
من لسانك ، فإنما جعل لك أذنان ولسان واحد لتسمع أكثر مما تكلم (٥) ،
وقال الشاعر (٦) .

وفي الصمت ستر للعبي ، وإنما صحيفة (٧) لب المرء أن يتكلم

وكل هذا إنما أرادوا به حجب (٨) اللسان عن الكلام فيما لا يعلمون ،
والتسرع إلى إطلاق ما لا يحصلون ، وكذا أن الصمت في أوقاته ، وعند
الاستغناء عنه حسن ، فإن الكلام في أوقاته وعند الحاجة إليه أحسن ، وقد
روى عن مولانا (٩) علي بن الحسين - عليه السلام - قول ، انتظم معنى ما أرادته

(١) هو أبو يوسف بن يعقوب بن الكيت انظر المني : ٥٩٤ وفي الموشى : ١٤ غير منسوب

(٢) في ط « لزومه الصمت » .

(٣) في ط « حكم » ومعناها فقه وعلم من قوله تعالى وآتيناها الحكم صيبا .

(٤) انظر تخرجه العراق لأحاديث الإحياء للغزالي : ٨ : ٢٠٠ .

(٥) في ط « تقول » .

(٦) الخطابي جد جرير ، انظر أدب الدنيا والدين : ٢٤٨ والموشى : ١٧ ومعجم الأدباء

لباقوت : ١ : ٩٠ .

(٧) في الأصل صحيفة والمعنى عليها ما يتصفح منه ويستدين من كلامه وفي ط وب

فضيحة ولم يشر عفاق إلى ذلك الخلاف والفرقة .

(٨) كذا في الأصل وفي ط « حجب » وسماه المنع .

(٩) هذه الكلمة ساقطة من ط وهو أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب

المعروف بزین العابدين المتوفى سنة ٩٤ هـ ، وفيات الأعيان : ٢ : ٤٤٩ .

العلماء في النطق بأخصر قول وأشبه بكلام أمثاله - عليه السلام (١) - فقال :-
السكوت عمالا لا يعنك أمثل من الكلام فيه ، ، والكلام فيما
يعنك خير من السكوت [عنه (٢)] ، وحسب الأديب أن يستشعر هذا
القول ، فإنه مهجم به على محاسن الأمرين إن شاء الله ، وقد بصمت الإنسان
ويستعمل السكتان لخافة ، أو رقبة أو بامرار عداوة ، أو بغضة ، فيظهر
في لحظاته (٣) وحركاته ما يبين عن ضميره ، ويبدى مكنونه مثل ما يظهر
الدمع عند فقد الأحبة ، ومن تغير النظر عند معاينة (٤) أهل العداوة :-
ولذلك قال الشاعر (٥) .

إذا لَقِينَاهُمْ نَمَّتْ عِيُونُهُمْ والعين تظهر ما في القلب أو تصف
وقال آخر (٦) :

إذا ما حَضَرْنَا والرَّقِيبَ بمجلس ترانا سكوتا والهوى يتكلم
وهذا من بيان الأشياء بذواتها ، وهو من الباب الأول .

ثم إن الله - عز وجل - لما علم أن بيان الأشياء (٧) مقصور على الشاهد
دون الغائب ، وعلى الحاضر دون الغابر (٨) ، وأراد تعالى أن يعم بالنفع
في البيان جميع أصناف العباد ، وسائر آفاق البلاد ، وأن يسارى فيه بين
الماضين من خلقه والآتين ، والأوليين والآخرين ؛ ألهم عباده تصوير
كلامهم بحروف اصطلاحوا عليها ، فخلدوا بذلك علومهم لمن بعدهم ، وعبروا
به عن أفاظهم ، ونالوا به ما بعد عنهم ، وكملت بذلك نعمة الله عليهم .

(١) ساقطه من ط والمدني مستقيم . (٢) الزيادة من ط .

(٣) في ط « في حركاته ولحظاته » . (٤) معاينة : رؤية .

(٥) أعرابي انظر ميون الأخبار ٢ : ١٨١ ، ٣ : ١١٠ .

(٦) لم يرد هذا البيت في ط .

(٧) مكثرا بالأصل ومباراة ط « بيان اللسان » .

(٨) في الأصل الغائب وما أتبعناه من ط

وبلغوا (١) الغاية التي قصدوها عز وجل في إفهامهم ، وإيجاب الحجية عليهم ، ولولا الكتاب الذي قيد على الناس أخبار الماضين لم نجب حجة الأنبياء على من أتى بعدهم ، ولا كان النقل يصح عنهم ، ولذلك صارت الأمم التي ليس لها كتاب قليلة العلوم والآداب ، وقد امتدح الله - عز وجل - تعلم (٢) الكتاب في كتابه ، [ومن احتججاه على الناس به] (٣) وبين احتججاه على الناس به (٤) ، فقال : ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (٥) وقال : ﴿ أَوَلَمْ نَأْتِهِمْ بَيِّنَةً مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾ (٦) وقال : ﴿ إِنْ تَوَلَّوْا يَكْتَابِكُمْ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ آثَارَهُ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٧) . وكل هذه الأقسام التي ذكرناها من البيان لا تخلو من أن تكون ظاهرة جلية ، أو باطنة خفية ، وذلك لما دبره الله - عز وجل - في هذا من الحكمة والدلالة (٨) ، لأنه جعل بعض خلافة محتاجا إلى البعض ، فالظاهر محتاج إلى الباطن ، لأنه معنى له ، والباطن محتاج إلى الظاهر لأنه دليل عليه ، فكذلك سائر مصنوعات الله - عز وجل - محتاج بعضها إلى بعض أي لم الإنسان أنه ليس يستغنى شيء بنفسه ، ويقوم بذاته غير الله - عز وجل - ، وكل ما سواه فإنما هو بغيره ، ولو جعل الله (٩) - تبارك وتعالى - الأشياء كلها ظاهرة لتساوى الناس في العلم ، ولم يتفاضلوا فيه ، وفي تسارى الناس - حتى لا يكون فيهم [رؤساء (١٠)] متبعون ، وأنباع مطيعون - بوارهم ؛ وقد قيل : لا يزال الناس بخير ما تابنوا فإذا (١١) نساوا واهلكوا

(١) بعد هذه الكلمة في ط « به » (٢) في ط « تعليم » والمعنى يستقيم عليها .

(٣) ما بين قوسين ساقطة من ط ولم نشر ب إلى ذلك .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من ط ولم نشر ب إلى ذلك .

(٥) الأعلى ٣ - ٥ . (٦) طه : ٢ (٧) الأحقاف : ٤

(٨) بعد هذه الكلمة في ط لفظة « عليه » والمعنى يستقيم بدونها .

(٩) لفظ الجملة غير موجود في ط ولم نشر ب إلى ذلك .

(١٠) للزيادة والتصحيح من ط وبه يتضح المعنى وهي في الأصل رهوسا وهي معرفة .

(١١) كذا في الأصل والاسكريالية والكن نسخة ب أصرت على أنبات فإن « من غير

وعلى ما قلناه دبرهم - سبحانه - ، فقال في كتابه : ﴿ وَكَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ﴾^(١) إلى آخر الآيات ، فجعل علم آدم بما أظهره له وأخفاه عن ملائكته دليلا على فضله ورياسته ، وأنه المستحق من بينهم ما أفضى به^(٢) لإيه من خلافته ، لأن من حكمه ألا يسوى بين العالم وغيره ، ولو سوى بين الملائكة وبينه في علم ما علمه إياه لم يكن هناك تفاضل يوجب له المنزلة التي جعلها له ، ولو جعل - تقدست أسماؤه - الأسماء^(٣) كلها خفية لم يكن إلى علم شيء سبيل ، ولتسارى الناس في الجهل [لكنه^(٤)] بحكمته ومنقن صنعته جعل بعضا ظاهرا مستغنيا بظهوره عن طلبه ، وبعضها باطنا يحتاج إلى إظهاره والتمحض عنه ، وجعل الظاهر دليلا على الباطن وسليما إليه ، ولم يقنع من عباده بعلم الظاهر من الأشياء حتى يعرفوا معانيه ، وباطن تأويله ، ودم من اقتصر على علم ظاهر^(٥) الأمور دون باطنها ، وفي العلم عنهم فقال : ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ، يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴾^(٦) وشبه من حمل التوراة حمل حفظ اظواهرها من غير تدبر لمعانيها بالحمار ، فقال : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا مَثَلُ الْخَازِئِرِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾^(٧) وقال في ذم قوم : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾^(٨) وقال : ﴿ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾^(٩) وقال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : دنية المؤمن خير من عمله^(١٠) ، والنية باطنة ، والعمل ظاهر ، ولذلك لم يقنع بعلم الباطن ،

(١) البقرة : ٣١ . (٢) هذه الكلمة ساقطة من ط وبها يستقيم المعنى ولم تدبر ب إلى ذلك

(٣) في ط د الأشياء . وعبارة الأصل هي المناسبة .

(٤) هذه الزيادة من ط والمعنى ووضوحه يتوقف عليها ، ولم نشرب إلى ذلك .

(٥) في ط « ظواهر » . (٦) الروم : ٦ ، ٧ . (٧) الجمعة : ٥

(٨) يونس : ٣٩ . (٩) يوسف : ٦ .

(١٠) انظر تخريج العراقي لإحاديث الإحياء للقرظي ٨ : ٢٠٠ .

والعمل به دون الظاهر فقال (١) : (إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ) وأعلمنا أن بالظاهر تقوم (٢) الحجة فقال : (قُلْ سَمِعْتُمْ أُمَّ تَنْبِئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ بِيْظَاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ) (٣) ، وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (٤) : «الإيمان عقد بالقلب ، وقول باللسان وعمل بالأركان» ، وقال (٥) : «ليس الدين بالتجلى ولا بالتمنى ولكنه ما وقر في النفوس ، وصدقته الأعمال ، وذلك لأن النية مغيبة عنا ، وليس يعلمها إلا الله - عز وجل - وصاحبها ، وإنما يستدل عليها بالقول والعمل ، ألا ترى أن الإنسان إنما تعرف حكمته الباطنة بما يظهر لنا (٦) من صحة قوله وإتقان عمله ، وبين في العقل أنه لما (٧) كان الظاهر سبباً إلى الباطن ، وعلّة لنتيله والوصول إليه وجب (٨) أن يكون معلقاً به ، وغير منفصل عنه ، وأن يكون ما يدرك من فضيلة العلم منسوباً إليهما لا شترهما كما في إيضاحه ، فإن علّة بالمعلول تدرك ، والمعلول بالعلّة يوجد ، وأن لا يكون الأمر كما ظن قوم (٩) أردلوا علم الظاهر وتركوا العمل به ، وهم مع ذلك مقرون بأنهم لا يصلون إلى علم الباطن ، والإيضاح عن حقيقته إلا به ، فجعلوا ما لا تدرك الحاجة إلا به غير محتاج إليه ، وهذا هو الحال البين ، ولو كان الأمر كما ظنوا لبطلت حقوق الناس ، وتعطلت تجارتهم ، وفسدت معاملاتهم ، وسقطت أخبارهم ، لأنهم إنما يعملون في جميع ذلك على الظاهر دون الباطن ، ووضوح هذا يفنى عن اللإطالة فيه .

(١) الأعراف : ٣٣ . (٢) في ط تمام . (٣) الرعد : ٣٣ .
(٤) انظر الجامع الصغير للسيوطي بفرجه فيض القدير (٣ : ١٨٥) وأشار له السيوطي
بعلامة ضيف .
(٥) انظر المرجع السابق ٥ : ٣٥٥ ولم يرد في ط طى أنه حديث .
(٦) في الأصل « له » وهي تحريف .
(٧) في الأصل « إنما » وما أثبتناه من ط وهو أصح ولم نقرر « ب » إلى هذا الفرق
مع أن المعنى يتطلبه .
(٨) هذه الكلمة زادها المحققان لنسخة ط وجاءت متفقة مع الأصل .
(٩) يقصد بهم الباطنية لأنهم عابوا علم الظاهر ويرون أن لكل ظاهر باطناً .

باب

البيان الأول وهو الاعتبار

قد قلنا : إن الأشياء تبين بذواتها لمن تبين ، وتعبير بمعانيها لمن اعتبر ، وإن بعض بيانها ظاهر ، وبعضه باطن ، ونحن نذكر ذلك ونشرحه فنقول : إن للظاهر من ذلك ما أدرك بالحس كتيبنا حرارة النار ، وبرودة الثلج (١) على الملاقاة لهما ، أو ما أدرك بنظرة (٢) للعقل التي تقساوى العقول فيها مثل تبيننا أن الزوج خلاف الفرد ، وأن السكل أكثر من الجزء . والباطن ما غاب عن (٣) الحس ، واختلفت العقول في إثباته ، فالظاهر مستغن بظهوره . من الاستدلال عليه والاجتماع (٤) عليه لأنه لا خلاف له (٥) ، والباطن هو المحتاج إلى أن يستدل عليه بصعوب الاستدلال ، ويعتبر بوجوده المقاييس والأشكال . والطريق إلى علم باطن الأشياء في ذواتها (٦) والوقوف على أحكامها ومعانيها من جمعتين (٧) : هما (٨) القياس ، والخبر ، وحجتنا في القياس (أن الله (٩) - عز وجل - قال : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ (١٠) وكذلك الأمثال التي جاءت في كتابه كمثل كذا وكذا في مواضع كثيرة ، وذلك كله تشبيه وقياس . وأيضاً فقد قاس) في كتابه فقال لمن حرم وحلل وهو جاحد للرسول الذين يأتون بالتحليل والتحريم : ﴿ أَمْ كُنْتُمْ

(١) عبارة ط عند الملاقاة وهي أوضح وأنب وأصح ولم نعر «ب» إلى ذلك .

(٢) كذا في الأصل وفي ط « بقطرة » وهي أصح من رأينا .

(٣) عبارة الأصل « من الحس » وما أنبتناه عن ط ولم نعر «ب» إلى ذلك .

(٤) عبارة ط والاجتهاد له وكلامها يستقيم معه بلعني .

(٥) في ط « فيه » (٦) في ط « في ذاتها » .

(٧) في ط « من جنسين » وعبارة الأصل أنب .

(٨) في الأصل « وهما » والواو لا لزوم لها .

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأسكوريةالية ولم نعر «ب» إلى هذا السقط .

(١٠) المحرر : ٢ .

شُهِدَ إِذْ وَصَّاكُمْ اللَّهُ بِهَذَا^(١) ﴿٢﴾ وَقَالَ : ﴿قُلْ آتَىٰ اللَّهُ الَّذِينَ لَكُمْ أُمَّ عَلَىٰ
اللَّهِ تَتَذَّبُونَ﴾ فلما لم يمكنهم أن يدعوا أن الله سبحانه شافهم بذلك ،
وكان من قولهم واعتقادهم إبطال الرسل الذين يؤدون عن الله - عز وجل -
أمره ، تبين لهم (٣) أن الذي شرعوه لأنفسهم ضلال وبهتان من غير حجة
ولا سلطان ، فقال لهم بعد أن تبين ذلك لهم (٤) : ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ
عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ^(٥)﴾
ومن الحديث ما حدثه زيد (٦) ، الأيامي يرفعه (٧) قال : قال رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - لكل قوم على بيته (٨) من أمرهم ومفارقة عند أنفسهم
يردون على من سواهم (٩) ، والحق في ذلك يعرف بالمقايسة عند ذوى
الآلباب وأما الخبر فحجتنا فيه من الكتاب قول الله عز وجل :

﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(١٠) ﴿ فَاسْأَلِ الَّذِينَ
يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾^(١١) ولم يكن ليأمر بمسألتهم إذالم يعلم (١٢) ،
إلا وأخبارهم تفيدنا علما وتزيل عنا شكاً .

ومن الأثر قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « نصّر الله امرأه
سمع مقالتي فوعاها فأداها ، (١٣) وقوله : « لا يبلغ الشاهد منكم الغائب ، (١٤)
ولم يأمر بذلك إلا لإبلاغ الشاهد الغائب بوجوب الحججة ، واستماع الغائب
من الشاهد يكسب علما وفائدة .

-
- (١) الأنعام : ١٤٤ .
(٢) يونس : ٥٩ . واسقط لفظة « قل » من الأصل .
وهي عن ط مع أن الاستفهام لا يلزم أن تذكر فيه الآية بنصها ما دام لا يغير المعنى .
(٣) الزيادة من ط وبها يتم المعنى . (٤) في ط منهم وهي أئمت .
(٥) الأنعام : ١٤٤ . (٦) الزيادة عن ط وهو محدث منسوب إلى أيام
بطن من قبيلة حمدان . (٧) هذه الكلمة ساقطه من ط .
(٨) في الأصل زينة وهو تحريف .
(٩) انظر مختصر سنن أبي داود : ٥ : ٢٥٣ والحامم الصغير ٦ : ٢٨٣ .
(١٠) الأنبياء : ٧ . (١١) يونس : ٩٤ . (١٢) في ط منهم ولا تنفق مع السابق .
(١٣) انظر مختصر سنن أبي داود ٥ : ٢٥٣ .
(١٤) في ط « لا يبلغ الشاهد الغائب منكم » .

ذكر القياس

والقياس في اللغة التمثيل ، والتشبيه ، وهما يقعان بين الأشياء في بعض معانيها لا في سائرهما ، لأنه ليس يجوز أن يشبه شيء شيئاً في جميع صفاته فيكون غيره ، والتشبيه في الأشياء (١) لا يخلو من أن يكون تشبيهاً في حد أو وصف، أو اسم ، فالشبه في الحد هو الذي يحكم لشبهه بمثل حكمه إذا وجد فيه (٢) فيكون ذلك قياساً صادقاً وبرهاناً واضحاً ، والشبه في الوصف هو الذي يحكم لشبهه (٣) به فيكون في بعض الأشياء صادقاً ، وفي بعضها فيكون كاذباً .

والشبه في الاسم غير محكوم فيه بشيء إلا أن يكون الاسم مشتقاً من الوصف ؛ ونحن نمثل ذلك فنقول : إن حلول الحركة في المتحرك لما كانت حذراً له ، وجب أن يكون كل ما حلّت فيه الحركة متحركاً ، وهذا حق لأنظمن عليه . فأما السواد الذي هو من أوصاف الحبشى فليس حيث وجدناه حكماً لحامله بأنه حبشى ، ومتى قلنا ذلك كنا مبطلين ، وليكنا إذا قلنا : إن بعض من يوصف بالسواد حبشى صادقاً ، وأما زيد الذي هو من الأسماء فليس بموجب أن يكون بينه وبين غيره من اتفاق (٤) هذا الاسم له بمائة ولا مشابهة إلا أن يكون الاسم مشتقاً من وصف فيلحق الوصف بما شاركه (٥) من ذلك الاشتقاق ما يلحقه ، مثل الأبيض الذي يسمى به ظل (ما كان البياض (٦) فيه) لأنه مشتق منه . والاشتباه في الأسماء لا يوافق بين معانيها إذا اختلفت ذواتها ، فإن الهوى الواقع على هوى

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط . (٢) هذه اللفظة ساقطة من ط وبها يستقيم المعنى .

(٣) الزيادة عن ط وبها يستقيم المعنى .

(٤) في ط « من اتفق له هذا الاسم . والمعنى يستقيم عليها أيضاً .

(٥) و ط « في » . (٦) هذه العبارة وردت في ط كالآتي « من

مستغاب البياض عليه » والمعنى لا يتغير على العبارةتين .

النفس مخالف للهواء (١) الذي بين السماء والأرض وإن انفقا في الاسم وكذلك اختلاف الأسماء إذا انفقت المعاني لا يوجب اختلاف المعاني (٢) كما أنماى والبعده ، وكلاهما واقع على معنى واحد ، فمن أراد أن يحكم الأمر في القياس فليصحح الكلام ، ويتفقد أمر الحد والوصف ويتأمل ذلك تأملاً شافياً حتى لا يجعل الوصف الذي يوجب الحكم الجزئي (٣) في موضع الحد الذي يوجب الحكم الكلي ، وأن يتثبت في القضاء ولا يعجل في الحكم فإن العجل موكل به الزلل ، وقد قالت القدماء (٤) : إن أحد أسباب الخطأ في القضية ، قصر مدة الروية ، وأكثر من غلط في القياس إنما غلط من سوء التمثيل ، ومساحة النفس في ترك التحصيل ، والمباذرة في الحكم بغير روية ولا فكر (٥) .

وليس يجب القياس إلا عن قول يتقدم فيكون القياس نتيجه (٦) كقولنا : إذا كان الحي حساساً متحركاً فالإنسان حي ، وربما كان ذلك في اللسان العربي مقدمة أو مقدمتين ، أو أكثر على [قدر] (٧) ما يتجه من فهم المخاطب . فأما أصحاب المنطق فيقولون : إنه لا يجب قياس إلا عن مقدمتين لإحداهما بالأخرى تعلق ، والقول على الحقيقة كما قالوا ، وإنما يكتب في لسان العرب بمقدمة واحدة على التوسع وعلم المخاطب .

والنتائج ثلاث (٨) : إحداها ما صدر عن قول مسلم في العقل لا خلاف فيه ، فتكون النتيجة عنه برهاناً كقولنا : إذا كان الزوج ماركب من عدد من متساويين فالأربعة زوج ، والأخرى ما صدر عن قول مشهور إلا أنه يختلف فيه ، فتكون النتيجة عنه إقناعاً كقولنا : إذا كان حق البارئ

(١) في الأصل « الهوى » والتصحيح عن ط ولم تدر نسخه « ب » إلى هذا الفرق .

(٢) في ط المني بدل للماني . (٣) كذلك الأصل وطواكن السيدين المحققين لنسخة « ب » .

بصران على أنها في الأصل « مع » ، ولذلك لا داعي لها من « : من ص ٧٧ » .

(٤) في ط الحكماء . (٥) في ط « فكرة » .

(٦) في ط نتيجة ذلك . ولم تدر « ب » إلى ذلك .

(٧) الزيادة عن ط وبها يتضح المعنى . (٨) هذه الكلمة ساقطة من ط .

هو رجل - واجباً علينا، لأنه علة لوجودنا، فقد رجب حق الوالد أيضاً (١) وصحة هذه النتيجة إما تقع بالاحتجاج لمقدمتها حتى يعرف بها من لا يعرف ثم تصح. والثالثة ما صدر عن قول كاذب وضع المغالطة، كقولنا: إن الأصوص يخرجون بالليل (٢) للسرقة (٣) [ففلان سارق لأنه خرج بالليل، وهذا باطل، لأن السارق ليس هو سارق من أجل خروجه بالليل (٣)، وإلا فكل (٤) من خرج بالليل فهو سارق].

والحد مأخوذ من أصل الشيء الذي منه كونه، وفصله الذي به يتفصل من غيره، فإن حد الحى هو الجسم الحساس المتحرك، فالجسم أصله، والحساس والمتحرك فصلان اللذان يتفصل بهما من غيره من الأجسام التي لا تتحرك ولا تحس، وكذلك حد الديار (٥) فإنه مأخوذ من المدينة والحمة اللتين (٦) هي منهما، ومن الجهات التي تتفصل بها من غيرها، وليس يتجه الحكم في سائر المذاهب على شيء غير محدود، ولا منفصل (٧)؛ ألا ترى أنه متى شهد شاهدان على رجل بحق عند قاض احتجج إلى أن يشهد الشهود بنفسه الذي هو أصله وبجنيته واسمه اللذين هما فصلان اللذان يتفصل بهما من غيره، فإن عرفوا ذلك وشهدوا به، وإلا لم يمض القاضى حكماً عليه، وكذلك الحق في نفسه فإنه يحتاج إلى أن يذكر أصله من الورق أو الذهب، وفصله من النقد (٨) والوزن فيقال: ورقاً أو هيناً وزن سبعة (٩) مثاقيل، فإذا فعل ذلك كان الحكم ماضياً بيقين من القاضى أنه (١٠) قد أصاب الحكم فيما

(١) بد هذه الكلمة في ط « علينا » .

(٢) الزيادة عن ط وبها يستقيم المعنى ويتضح القرض .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٤) عبارة ط « ولا كل » وبها يفسد المعنى ونسخة « ب » سارت على فرارها .

(٥) في ط « الدار » ولعل يستقيم عليها أيضاً . (٦) في ط التي :

(٧) في الأصل « مفصل » وهو تحريف والتصويب من ط .

(٨) في ط « من الوزن والنقد » .

(٩) في الأصل وفي أصل ط « ورقاً وزن سبعة وعيناً مثاقيل » والتصحيح من ط

هو هو المناسب للسياق، ولكن المحققين لنسخة « ب » أصراً على سوء التركيب في الجملة .

(١٠) علق المحققان لنسخة « ب » على هذه العبارة في هامش ط من ص ٢٩ بأنها ساقطة

عن الأصل ومزبدة من س ولكن الواقع غير ذلك فهي في الأصل « انظر لوحة ١٧ » .

أمر به (١).

وأما الوصف فهو ذكر بعض الأشياء التي تخص الشيء وليست ثابتة على حد كما يقال في الدار: إنها الواسعة، أو الضيقة أو المبنية بالجص أو الآجر [و (٢)] كما يقال في الرجل الطويل الأسمر الأقي (٣)، وكل هذه أوصاف لا تأتي على الحد بل يشرك الموصوف بها غيره فيها، ومثل ذلك التحلية التي تستعملها الكتاب والحكام فيمن لم يعرفه باسمه وعينه ونسبه، فيكون من الاحتياط إذا لم يجدوا سبيلا إلى غير ذلك.

وأما الاسم فليس يقع به حكم البتة إلا أن يكون مشتقاً من وصفه كالأبيض، فإننا نسمى بهذا الاسم كل من غلب البياض على لونه، والاشتقاق والوصف يعمل فيهما على الأغلب والأكثر، ألا ترى أن الزنجي حامل البياض في ثغره وفي بياض عينه، وأن الرومي حامل السواد في حدقه وشعره، فلا يسمى الزنجي أبيض بما فيه من البياض، ولا الرومي أسود بما فيه من السواد، لكن يسميان بالأغلب على أوانهما، وإن دعت ضرورة إلى ذكر ما في الأسود من البياض، أو في الأبيض من السواد لم يطلق ذلك لهما حتى ينسب إلى العضو الحامل له، فيقال: الأبييض الثغر، والأسيوود الشعر.

واعلم أن القول المنفي ليس بموجب حكماً غير حكم النفي، وليس يحصل منه تشبيه ولا تمثيل يقع بهما قياس، وذلك كقولنا: زيد غير قائم، وعمرو غير قائم، فقد نفينا عنهما جميعاً القيام ولم نثبت لهما (٤) اجتماعاً في معنى آخر.

(١) ورد أمام هذه الكلمة على ما مضى الأصل مانعه « يعبرون بقولهم وزن سبعة أمدار المنقال أن الدرهم سبعة أمدار للمنقال.

(٢) زيادة يقتضيتها السياق.

(٣) الأقي: من الأنوف ما ارتفع أملاه ورق وسطه وضاق منفرجه.

(٤) في ط بعد هذه الكلمة لفظة «جيماً» وللزوم لها ولكن نسخة «ب» «أمر على

زيادتها وإثباتها في الأصل.

لأنه قد يجوز أن يكون أحدهما قاعدا والآخر قائماً (١) وكلاهما غير القيام ، وكذلك إذا نفينا عن جسمين البياض ، فلم تثبت لهما اجتماعاً في لون آخر من الحرة أو الصفرة أو السواد ، ولو شهد شاهدان عند حاكم بأن فلاناً لم يبيع ضيعته من فلان لم يكن ذلك بموجب ألا (٢) يكون فلان مملكها عليه ، لأن للملك وجوهاً (٣) آخر غير المبيع (٤) ، ولذلك قالت القدماء : إن صفات الباري - عز وجل - إنما ينبغي أن تكون بالسلب ، يعنون النفي ، لأنه لا يحصل في النفي (٥) ما يقع به تشبيهه .

وأعلم أن كل مطلوب فيما أن يكون موجوداً أو غير موجود ، وأن الموجود إما أن يكون موجوداً بالحس (٦) كالبصرات والمذوقات والأجسام والأشكال وما أشبه ذلك ، وإما أن يكون موجوداً بالعقل كوجودنا ما غاب عنا ، وكوجودنا الجوهر والباري - عز وجل ، وإنما وجودنا (٧) بالعقل من الأشياء الغائبة التي لا تحس في ذواتها وإنما تتلقت بمبادئ المعرفة بها من الحس فيعرف الجوهر من الأعراض (٨) المحمولة فيه كما يعرف ذو اللون باللون ، وذو العدد بالعدد ، وكما يعرف الباري - عز وجل - بمصنوعاته وآثار فعله ، وأن ما يظهر من ذلك عند التأمل له دلائل على أن الأشياء لم تكن بالاتفاق ، وأنها من قصد حكيم دبرها ، وأحكم (٩) صنعه منها ، ودلالة الشيء [على (١٠) غيره] تكون بأحد أربعة أشياء .

إما بالمشاكلة [وقد ذكرنا جملاً منها (١٢)] وإما بالمضادة ، فإن الضد يكسب

(١) في ط « مضطجماً » ونسخة « ب » لم تشر إلى ذلك .

(٢) كذلك في الأصل وأصل الأسكوريالية واسكن السيدين المحققين لنسخة « ط » زاد إذ بعد

إلا ولا لزوم لها .

(٣) في ط « كثيرة » بدل « آخر » . (٤) في ط « البيع » .

(٥) في ط « النفس » . (٦) بعد هذه الكلمة في ط « كالمشومات » .

(٧) عبارة ط « وإن ما وجد بالمدل والعقل » . (٨) في ط « بالأعراض » .

(٩) عبارة ط « وأحكم ما صنعه » .

(١٠) الزيادة من ط والسياق يقتضئها .

(١١) في ط « أوجه » .

(١٢) الزيادة من ط وجهاً يستقيم للنفي .

معرفة الضد ، فإننا إذا عرفنا الحياة ، وعلمنا أنها بالحس والحركة [عرفنا
ضدها الذي هو الموت وأنه (١) بعدم الحس والحركة] ، وإذا اتفق الحكم (٢)
في أحد الضدين وجب في الآخر ضرورة إذا كان الضدان لا واسطة لهما
كالموت والحياة ، والحركة والسكون ، والضياء والظلام ، فأما إذا كان بينهما
واسطة فليس الأمر كذلك ، وذلك كالسواد والبياض اللذين بينهما
الحمرة والصفرة والخضرة ، وكالقيام (٣) والقعود اللذين بينهما الاضطجاع
والركوع والسجود ، فنحن نعرف بالسواد ضده الذي هو البياض ، وبالقيام
ضده الذي هو القعود ، وإن نفينا السواد عن شيء لم يجب له البياض
ضرورة كما كنا (٤) إذا نفينا عن الشيء الحياة وجب له الموت ضرورة ، لأن
الحياة والموت لا واسطة بينهما (٥) ، وهذه أضداد لها واسطة (٦) .

وإما العرض كما يعرف الجسم بالطول والعرض والسمك (٧) ، وإما بالفعل
كما يدل الوالد على الوالد ، وكما يدل الباب (٨) على النجارة .

والمعقول من الموجودات التي لا تحس لا يحد ، لأن الحد مأخوذ من
الأصل والفصل كما قلنا ، والأشياء المعقولة التي لا تقع تحت (٩) الحس
ليست لها مادة تكون أصلا لها ، ولا تنفصل أيضا عن غيرها من المعقولات
انفصالا طبيعيا فيستعمل ذلك في حدها وإنما تعرف بأسمائها ، وتوصف
بأوصاف غير محيطية بحدودها فيقال [في] (١٠) الجوهر : إنه الذي يحمل

(١) أتزاد عن ط؟ وبها يستقيم المعنى .
(٢) هذه الكلمة ساقطة من ط وفي نسخة ب س ٨١ : ١٥ « وإذا اتفق الحكم في أحد
الضدين » وفي الأصل الأسكوربالي : « إذا اتفق في أحد الضدين وجاء في آخر » وفي ط
« إذا اتفق أحد الضدين » ولم يشر المحققان إلى ذلك .
(٣) علق السيدان المحققان لنسخة « ب » في س ٨١ هامش ١١ على أن هذه اللفظة
في الأصل « القيام » والصواب غير ما قاله لأنها في الأصل كما في س .
(٤) في ط « أنا إذا » تهريف .
(٥) في ط « لهما » . (٦) في ط « وسائط » .
(٧) هذه الكلمة ساقطة من ط . (٨) في ط « والباب » .
(٩) عبارة ط « التي لا تحت الحس تقع » وهي مضطربة .
(١٠) زيادة عن ط بقتضها السياق .

المتضادات في أنواعه من غير تبدل يلحقه في ذاته ، ويقال في الباري عز وجل (١) إنه القديم الذي هو علة لمصنوعاته وأشياء هذا ، ألا ترى أن موسى - عليه السلام - لما سأله فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ، قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ (٢) ولما قال : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ، قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ (٣) فوصفه بأفعاله ولم يحده لامتناع الحد في ذاته .

والأشياء التي يقع الوصف بها تسعة أشياء : وهي أعراض كلها ، منها الحال كقولك (٤) : زيد ظريف ، ومنها العدد كقولنا : المال درهمان ، ومنها المكان كقولنا : زيد خلفك ، ومنها الزمان كقولك : جاءني زيد أمس ، ومنها الإضافة كقولنا : هذا ابن زيد ، ومنها القنية (٥) كقولنا : هذا مالك وغلماك ومنها النسبة كقولنا : زيد مضطجع وقاعد ، ومنها الفاعل كقولنا : زيد يضرب ومنها المنفعل كقولنا : زيد مضروب (٦) ، ولا يكون وصف بغير هذه الوجوه التسعة . والحال قد تكون لازمة ، فسمى هيئة كيباض القطن وسواد الفحم ، وتكون غير لازمة فتحتمل باسم العرض كصفرة الوجمل ، وحمرة الخجل .

والعدد منه منفصل ومنه متصل ؛ فالمتصل ما كان له واسطة تجمع بين طرفيه ، وكان متصلًا بالمادة كما درهم والدرهمين ، وكالأشكال والأماكن ؛ والمنفصل ما انفصل من المادة ، ولم تكن له واسطة تجمع بين طرفيه ، كالأحاد والاثنين ، وكالزمان الذي هو حركة (٧) الفلك المنفردة ، والاضافة (٨) نسبة شيء إلى شيء يدور كل واحد منهما إلى

(١) ساقطة من ط . (٢) الشعراء : ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) ط : ٤٩ - ٥٠ . (٤) في ط « كقولنا » .

(٥) القنية : ما اتقى وهو أنسب . (٦) في ط « حركات » .

(٧) الزيادة عن ط والسباق بقتضيتها . (٨) في ط « عل » .

صاحبه ، فإن الصديق ، صديق صديقه ، والجار جار جاره ، والقنية وهي الملك (١) وهي تشبه المضاف من جهة الإضافة، إلا أنها تخالفه بأنها لا تدور على الشيء ، فإننا (٢) إن قلنا في المال إنه مال زيد ، فليس يجوز أن نقول . في زيد : إنه زيد المال، كما قلنا في المضاف، و ضد القنية العدم ، وليس يستحق المعدم اسم العدم إلا بعد استحقاقه اسم القنية لأننا لانسمى الطفل فقيرا ، ولا جرو الكلب أعمى لأن الطفل لم يستحق (٣) بعد أن يملك شيئاً فيعدهم ، وكذلك جرو الكلب لم يستحق أن يكون بصيرا فيعدهم .

والنصبة : تشارك الحال ، وهي انتصاب الجسم ، وما يشاهد عليه من قيام أو قعود وانحراف إلى بعض الجهات المحيطة به ، وهي ست جهات ، وهي (٣) فوق ، وتحت ، وأمام ، وخلف ، ويمين ، وشمال .

والفاعل : هو الموقوع فعله بغيره ، وفعله ربما كان باقى الأثر كماثر النجار في السرير ، أو غير باقى الأثر ، كضرب زيد عمراً .

والمتفعل : هو القابل لوقوع فعل الفاعل [به (٤)] وتأثيره فيه ، وقد يفعل الشيء بطبعه ، ويفعل باختياره . فالفاعل بالطبع لا يتمتع من الفعل فى كل أوقانه ، وعلى كل أحواله ، كالنار التى تحرق كل شيء (٥) مالا قاما فى سائر الأوقات ، وعلى كل الأحوال .

والفاعل بالاختيار : هو الذى يفعل الشيء (٦) إذا أراد فعله ، ويمتنع منه إذا (٧) أراد الامتناع منه ، كالسكاتب الذى متى شاء كتب ، ومتى شاء أمسك عن الكتابة ، ويقال فى المختار ، إذا أمسك عن الفعل وهو قادر عليه متى هم به : فاعل بالاستطاعة وبالقوة ، كالسكاتب (٨) الذى يسمى بهذا الاسم .

(١) الزيادة من ط ؟ والسياق يقتضيها . (٢) فى ط « الأنا » .

(٣) ساقطة من ط . (٤) هذه الكلمة زيادة من ط وعبارتها أصح

(٥) هذه اللفظة ساقطة من ط . (٦) عبارة ط « متى آثر الافتناع » .

(٧) فى الأصل « كالسكاتب » وهو تحريف ؛ ولم نشر « ب » إلى هذا التعريف .

وإن كان ممسكا عن الكتابة، لأنه مستطيع لها متى هم بها، فإذا فعل الكتابة كان كاتباً بالفعل .

أنواع البحث والسؤال :

وأنواع البحث والسؤال تسعة أنواع :

فأولها : البحث عن الوجود بهل تقول : هل كان كذا أو كذا؟ فيقال : نعم أولا .

والثاني : البحث عن أنواع الموجودات بما ؛ تقول : ما الإنسان ؟ فيقال : الحي الناطق ، وما رأيك في كذا (١) ؟ فيقال ، رأيي (٢) الفلاني .

والثالث : البحث عن الفصل بين الموجودات بأى ، تقول : أى الأشكال المربع؟ فيقال : [هو (٣)] الذى يحيط به أربعة خطوط (٤) .

والرابع : البحث عن أحوال الموجودات بكيف ، تقول : كيف الإنسان ؟ فيقال : منتصب القامة .

والخامس : البحث عن عدد الموجودات بكم ، تقول كم مالك ؟ فيقال : عشرون درهما .

والسادس : البحث عن زمن الموجودات بمتى ، تقول : متى كان هذا (٥) ؟ فيقال : فى زمن الرشيد .

والسابع : البحث عن مكان الموجودات بأين تقول : أين زيد ؟ فيقال : فى الدار .

(١) بد هذه الكلمة فى ط و كذا .

(٢) فى الأصل « رأى الفلانية » وهو تحريف ؛ والصواب عن ط .

(٣) الزيادة عن ط ؛ ولاننى يتم بها .

(٤) رجح محققا زيادة كلمة متساوية والربع بلاننى العام : ما أحاط به أربعة خطوط . يدخل تحته مستطيل اصطلاحا والربع اصطلاحا ولا معنى لقبه متساوية .

(٥) فى الأصل « كذا » وهو تحريف ؛ والتصويب عن ط .

والثامن : البحث عن أشخاص الموجودات بمن يقال (١) : من خرج ؟
فيقال : زيد ، ومن لا تستعمل إلا في المسألة عمن يميز ويعقل .

والتاسع : البحث عن علل الموجودات بلم ، وليس يقع الجدل والحجة
إلا في العلة ، ولا يجب الحق والباطل إلا فيها ، ونحن نذكر اعتبار العلل ،
والواجب منها والفساد إذا صرنا إلى ذكر الجدل في كتابنا هذا (٢) إن
شاء الله .

فهذه جمل في وجوه الاستدلال والقياس تدل ذاللب على ما يحتاج
إليه ، ومن أراد استيعاب ذلك نظر في الكتب الموضوعه في المنطق (٣)
فإنها جملة (٤) عيار أعلى العقل ومقومة لما يخشى ذلك ، كما جعل البركار (٥)
لتقويم الدائرة ، والمسطرة لتقويم الخط ، وجعل الميزان
مثالا للقياس والموازنة بين المتشابهين ، لئلا تقع المجازفة (٦) والبخس
في الحقوق ، وليكون الإنسان على يقين من الإصابة في ذلك ؛ وقد أتى المتقدمون
في جميع هذه الأحوال بما فيه كفاية لمن فهم (٧) إن شاء الله .

الخبر :

وأما الخبر فمنه يقين ، ومنه تصديق .

فاليقين : منقسم ثلاثة أقسام :

أحدها خبر الاستفاضة والتواتر الذي يأتي على ألسن الجماعة المتباينة

(١) في ط « تقول » وللمنى يستقيم عليها ؛ ولاداعي لما قاله المحققان لنسخة « ب » من
أن التصحيح من « س » لأنه لا خطأ حتى يكون تصحيحا .
(٢) هذه الكلمة ساقطة من ط . (٣) كذا في الأصل وفي ط « فإنما » .
(٤) عبارة ط جملة عمادا وهيارا وأصرت نسخة « ب » على زيادة لفظة « عمادا » في
في الأصل مع أنها لا لزوم لها إلا إذا كان التصود تافيق نسخة من أصلين .
(٥) في الأصل « الفركار » والبركار آلة هندسية انظر شفاء الغليل : ٦٩ .
(٦) المجازفة : يراه بها الجراف وهو البيع والشراء دون تقدير وقد قرأها المحققان
لنسخة « ب » بلقاء المهمة والسياق يقتضى ما أثبتناه .
(٧) الزيادة من « ط » وللمنى يقتضيا .

همهم وإرادتهم وبلدانهم ، ولا يجوز أن يتلافوا فيه ويتواطوا عليه ،
 فذلك يقين يلزم العقل الإقرار بصحته ، وبهذا النوع من الأخبار الرضا
 الله - عز وجل - حجج الأنبياء - عليهم السلام - ونحن لم نشاهدهم [ولم نر
 آياتهم (١)] ولم نسمع احتجاجهم على قولهم (٢) ، وذلك من تسخير الله
 - عز وجل - الناس حتى تقوم الحجة ، وإلا فكل أحد (٣) من الناس يجوز عليه
 الكذب (٤) ، فإذا توازت أخبارهم كان ذلك زائدا (٥) حقا ، لما قدمناه ،
 وليس التواتر فعلمهم ، فيجوز أن يفعلوا ضده ، وإنما هو شاهد لصدقهم
 ودليل علىه ، والدليل غير المدلول عليه ، فقولهم : محتمل للصدق والكذب
 لأنه فعلمهم ، وهم ممكنون مختارون ، والتواتر والاستفاضة معنى آخر ليس
 من فعلمهم ولا من (٥) اختيارهم ، وهو دليل الصدق (٦) إذا وجد ، وليس
 هذا في أخبار العدل دون الفساق ، ولا المؤمنين دون الكفار ، لكنه
 في أخبار الجماعة كلها ، ولو كان لا يقبل من التواتر إلا ما أتى به أهل
 الإيمان لم يكن لأحد من المخالفين علوم ينقلونها ، ولا أخبار يرثونها ، وقد
 تسكمتنا في هذا الباب في كتابي « الحجة » (٧) ، والإيضاح ، بما أغنى عن
 إعادته ، وليس يخالفنا فيه أحد من أهل ملتنا ، [وأكثر المخالفين (٨) لنا]
 محتاج إلى زيادة في الشرح له ، والاحتجاج فيه .

والثاني خبر الرسل - عليهم السلام - ومن جرى (٩) مجراه من
 الأئمة الذين قد قامت البراهين والحجج من العقل عند ذوى العقول على

(١) ما بين القوسين ساقط من ط .

(٢) كذا في الأصل وفي ط « قومهم » . (٣) في ط « واحد » .

(٤) خات نسخة الأصل من كلمة « صدق » ، وهي سليمة بهذا الأسلوب فإن الذي يجوز

هو الكذب لا الصدق إذ هو أصل الدعوى .

(٥) الزيادة عن ط والحيات يقتضيها . (٥) ولم نشر « ب » إلى هذا الاختلاف .

(٦) كذا في الأصل وفي ط ولكن « ب » أصرت على أن هناك فرقا .

(٧) لم نثر على هذين الكتابين فيما لدينا من المظان .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ط .

(٩) عبارة ط « ومن جهر » وهي خطأ .

صدقهم وعصمتهم ، وظهور المعجزات التي لا يجوز أن تكون بنوع من الخيل ، وليس في طبع البشر الإتيان بمثلها على أيديهم ، فدلّت من ليس علم المعقولات والتميز بين المتشابهات من شأنه ، على أن هذه الأشياء إنما أُجريت على أيديهم ليعلم أنهم عن الله - عز وجل - نطقوا ، وعليه في إخبارهم عنه قد صدقوا ، فتعم الحجة بهم (١) الغافل والجاهل ، والمميز والعاقل ، فلا (٢) يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، ولو لم تكن أخبارهم حجة توجب في عقل من شاهد الانبياء والأئمة ، أو نقلت إليه أخبارهم نقلًا يوجب الحجة تصديقها لما قال - عز (٣) وجل - : ﴿ لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسَالِ ﴾ (٤) ولما أمرهم الله - عز وجل - بطاعتهم فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (٥) لأن الله - عز وجل - لا يأمر بطاعة من يعلم أنه يعصيه ، أو يكذب عليه . وقد ذكرنا هذا الباب في كتاب (الإيضاح ، بما أغنى عن إعادته والإطالة فيه .

والثالث : ما تواترت أخبار الخاصة به بما لم يشهده العامة فإن تواترهم في ذلك نظير تواتر العامة ، وقد بين الله تعالى لزوم ذلك ، ووجوب التصديق به فقال : (أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) (٦) فجعل علم (٧) العلماء - وهم الخاصة به - حجة على العامة .

وأما خبر التصديق فهو الخبر (٨) الذي يأتي به الرجل والرجلان [والأكثر (٩)] فيما لا يوصل إل معرفته من القياس والتواتر ، ولا أخبار

(١) الزيادة عن ط وبها يتم المعنى . (٢) في ط « ولا يكون » .
(٣) في ط « عز من قائل . (٤) النساء : ١٦٥ . (٥) النساء : ٥٩ .
(٦) الشعراء : ١٩٧ .
(٧) في ط « فجعل علماءهم مع علمهم » ومباراة الأصل أوضح .
(٨) زيادة عن ط . (٩) الزيادة عن ط والسياق يقتضيها .

المعصومين ولا يعلم إلا من جهة الأحاد ، وذلك مثل الفتيا في حوادث الدين التي (١) ابتلى بها قوم دون آخرين ، فسألوا عنها فخبروا بالواجب فيها ، فنقلوا ذلك ولم يعرفه غيرهم ، وليس يقع ذلك في أصول الدين التي يتساوى الناس فيها (٢) وفي فرضها ، والناس محتاجون إلى الأخذ بهذه الأخبار في معاملاتهم ومتاجراتهم ومكاتباتهم ، فإن ذلك أجمع مما لا يقوم البرهان على صدق الخبر به من عقل ولا توازن ولا خبر معصوم ؛ وإنما يعمل في جميعه على خبر من حسن الظن به ، ولم يعرف بفسق ، ولم يظهر عنه كذب .

وقد أبى قبول خبر الواحد قوم من أهل الملة مع إقرارهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم - وآله (٣) قد بلغ من نأى عنه بالواحد من أصحابه والائتئين ، وبلغ النساء الخدرات (٤) اللواتي ليس من شأنهن البروز بما ألزمهم إياه من قبول أخبار أزواجهن ، وآبائهن وأبنائهن وكل هؤلاء آحاد ، وقد استقصينا الكلام في هذا في كتاب « الحجة » .

وقد استنبط (٥) علم باطن الأشياء بوجه ثالث ، وهو الظن والتخمين فيما لا يوصل إليه بقياس ، ولا يأتي فيه خبر ، وفي الظن حق وباطل .

ولذلك قال الله - عز وجل - : ﴿ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ (٦) ، وقال عز وجل في مواضع آخر . فأخرجه مخرج اليقين : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ (٧) وقوله (٨) عز وجل في سورة الكهف : ﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا ﴾ (٩) ، وذلك يقين منهم وظن كل امرئ على مقدار

(١) في الأصل « القى » والصواب ما أثبتناه عن ط .

(٢) الزيادة عن ط والسياق يقتضيها : (٣) ساقطة من ط .

(٤) الخدرات من النساء : اللاتي يلزمن بيوتهن .

(٥) كذا في الأصل ، وفي أصل ط و « ب » « يستنبط » ولم تشر « ب » إلى هذا الفرق .

(٦) الحجرات : ١٢ . (٧) النوبة : ١١٨ .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ط . (٩) الكهف : ٥٣ .

علمه (١) وعقله ، فإن من كان عقله صحيحاً ، وكان تمييزه معتدلاً ، وعلمه ثابتاً ، وسلم من متابعة الهوى فيما يواقع الظن فيه فقد (٢) صدق ظنه ، وقد قيل : - ظن الرجل قطعة من عقله ، وقيل : إذا (٣) ازدحمت للظنون على سر أظهر ته ، وقال أردشير (٤) : د الظنون مفاتيح اليقين ، وقال الشاعر (٥) : -

الألمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأي وقد سمعاً
وقال آخر : -

تناصرت الظنون عليك عندي وبعض الظن كالعلم اليقين
وقد حكم عمر بن الخطاب - رضوان الله (٦) عليه - في القوم الذين قاسمهم أموالهم بهذا النحو ، فإنه قاسمهم على الظن فيهم ، ولو قد (٧) تبين خيانتهم أموال المسلمين لما وسعه أن يأخذ بعض ذلك ، ويدع عليهم بعضه ، لكنه لما ظهر له منهم ما يوجب النهمة ، ولم يقو في نفسه قوة اليقين قاسمهم .

ومن الظن العيافة (٨) والقيافة (٩) والزجر (١٠) والسكمانة (١١) ، واستخراج (١٢) المسمى ، والمترجم من السكتب ، فكل ذلك إنما ابتدأه الظن والتطير ؛ فمرة يحملون الغراب دليل على الغربة ، والبان (١٣) على البين ، والقضب (١٤) على قضب الثوى ، فيزجرون على الأسماء واشتقاقها دون

(١) هذه السكمانة ساقطة من ط .

(٢) زيادة عن ط وبها يتضح المعنى (٣) في ط « ما » .

(٤) أردشير : اسم عدة ملوك للدولة الساسانية الفارسية ، ولعل المقصود هنا أردشير ابن بابك . وُسِس هذه الدولة والتي حكم من سنة ٢٢٦ - ٢٤١ م .

(٥) هو أوس بن حجر ديوانه . ٥٣ والألمعي : للموقد القكاء .

(٦) هذه القامدة ساقطة من ط . (٧) هذه القامدة ساقطة من ط .

(٨) العيافة : زجر الطير والتطير منه .

(٩) القيافة : تتبع الآثار ومعرفتها . (١٠) الزجر : ضرب من السكمان .

(١١) السكمانة : إدهاء العلم بمغيبات الأمور والإخبار بها والاستهلال على نصب الإنسان بمهيشته

(١٢) استخراج المسمى : كشف الخفى من اللغز .

(١٣) البان : شجر فيه طول واستواء مع خلوصه من الصلابة .

(١٤) القضب : ما قطع من الأشجار لصنع السهام والقسي .

المعاني ، كما قال الشاعر (١) . -

رأيتُ غراباً ساقطاً فوق قَصْبِيَةٍ من القَصْبِ لم يذبت لها ورق خضرٌ

قلت : غرابٌ لا غرابٍ ، وقَصْبِيَةٌ

لقَصْبِ النَّوى ، هذى العِيافةُ والزَّجرُ

ومرّةً بزجرٍ ون على الأحوال فيذكرهون الأعضب (٢) والأعور
والناقص الخلق لما فيهم من التقصير عن التمام ، ويذكرهون الشيخ لإدبار عمره
والأحذب لظهور عاهته ، كما قال الشاعر :

ولم أجدُ في أمرٍ أو مَلُّ نَجْحَه فتمَّ بلى إلا غرابٌ وأرنبٌ

فإن كان من إنسٍ فلا شكَّ كافرٌ وإلا فشيخٌ أعورٌ العينِ أحذبٌ

وإنما يتشابهون بالأرنب لقصر يديه (٣) . فكأنه إذا مد يديه إلى شيء
يريد نيله فقابله أرنب - وهو قصير اليد - فقد (٤) . بين له أن يده تقصر عن
نيل ما أراد ، ومد إليه يده ، وقد روى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
سمع بعض القافة (٥) وقد رأى رجلاً أسامة (٦) بن زيد ورجل أبيه -
يقول : هذه أقدام بعضها من بعض فسرّ بذلك . وحكم أهل الحجاز بقول
القافة في الولد ابن الأمة إذا جحدته أبوه ، أو شك فيه .

فإذا أردت أن يصدق ظنك فيما تطلبه بالظن بما لا تصل إلى معرفته
بقياس ولا خبر فأنم الشيء الذي يقع ظنك إلى سائر أقسامه في العقل ، وأعط

(١) ذوالرمة ، ديوانه : ٦٦٧ ، وبلوغ الأرب ٧ : ٣٣٥ ، القصبية : شجرة تسوى منها

الحمم وتلك يقال سهم : قصب ، وسهم نبع ، إنظر اللسان ، ماد : قصب .

(٢) الأعضب : مكسور القرن من الغم قصير اليد . (٣) في ط : يديها .

(٤) كذا في الأصل وفي ط : « فقابله أرنب فقد بينت له وهي قصيرة اليد » وعبارة

الأصل أوضح .

(٥) القافة : هم الذين يستدلون بهيئة الانسان وسجنته على نسبه .

(٦) هو أسامة بن زيد بن حارثة مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم .

(م - ٦ البرهان)

كل قسم حقه من التأمل ، فإذا اتجه لك أن الحق في بعض تلك الأقسام (١) على أكبر الظن ، وأغلب الرأي جازمت عليه وأرقت الوهم على صحته ، وذلك مثل (٢) أن تظن بإنسان عداوة لك ، ولا يتبين ذلك في تغيير وجهه لك (٣) ، ولا نبو طرفه عنك ، ولا في شيء مما يظهر من فعله بك فتحظر (٤) الأشياء التي توقع العداوة بين المتعادين ، وهي الشركة والمناسبة والمنازعة ، والميراث والجواز والصناعة والمنزلة والمشاركة (٥) ، والخلاف في الديانة ، والحدود والنزعة (٦) ، والإساءة (٧) المتقدمة ، وما أشبه ذلك من ظواهره الموجبة للعداوة ، ثم تنظر فإن اجتمعت بينكما تلك الأحوال أو أكثرها أوقعت وهمك على أنه لك عدو ، وكان قوة التوهم منك في ذلك على حسب كثرة ما يجتمع بينكما من الأحوال الموجبة للعداوة ، فتجنبه (٨) وعامله معاملة العدو الذي قد بان أمره . وإن وجدته ينفرد ببعضها (٩) الاستبريت صحة الظن ، بأن تنظر هل جمعكما بعض ما يوجب اللطف والود ، ويزيل ثلثة (١٠) تلك الخلة ، من موافقة في مذهب ، أو إحسان متقدم ، أو غير ذلك ، ثم وازنت بين الخلال الموجبة للعداوة ، والخلال الموجبة للصدقة ، وكنت في حين الأفوى من الصنفين . وإن لم تجد بينكما ما يوجب العداوة أزلت عن قلبك باب الظنة ، وكنت على ما لم تزل عليه لصاحبك من الثقة .

(١) في ط « في بعض ذلك » . (٢) هذه اللفظة ساقطة من ط .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) كذا في الأصل وفي ط « فتحضر » وأصرت « ب » على اتباع ط من غير إشارة .

(٥) في ط « المنزلة المتنازعة والمشاركة : هي المشاركة في استئناء الماء .

(٦) النزعة : الظلم يقال : أصابه بكرة أى بظلم .

(٧) كذا في الأصل وط وأصلها محرفة عن « الأشياء » لأنها أنسب بالسياق .

(٨) في ط « فتجنبه وعاملته » .

(٩) استبريت بتخفيف الهزرة ، لأن أصلها استبرأت بمعنى بلغ الشيء غايته والمقصود هنا

قطع الشبهة .

(١٠) الثلثة : النقص والعيب وفي ط « بلية » ، وهو تحريف . وقد سارت « ب » على

هذا التحريف ولم تقرر إليه .

وقد استخرج أمير المؤمنين - عليه السلام - أشياء من الأحكام
التي لا عدم البيّنات فيها ، وتجاهل (١) أهل الدعوى ولزموا الإنكار بهذا النوع
من الاستخراج ، فمن ذلك أنه لما أتى بامرأتين وصبي ، وادّعت كل واحدة
منهما أن الصبي ابنها عمل فكره وظنه ، فعلم أن من شأن الوالدة الرقة على
الولد ، والمحبة لدفع الآفة عنه فقال لقنبر (٢) : خذ السيف واقطع الوالد
نصفين ، وادفع إلى كل واحدة منهما نصفه ، فلما سمعت الوالدة بذلك
أدركها الإشفاق فقالت : أنا أسمح بحصتي لصاحبتى ، فعلم أنه ابنها فسله
إليها . وكذلك فعل بالرجلين اللذين ادّعى كل واحد منهما أن الآخر عبده ،
فبأنه علم ما يتداخل النفس من الجزع عند معاينة الموت ، وأن تلك الحال
تذهل عن لزوم الدعوى ، وتشغل عن طلب الحجة ، فقدّمتهما ومدّ أعناقهما ،
وقال لبعض أصحابه : اضرب عنق العبد ، فثنى العبد عنقه حذراً من السيف ،
فظفر (٣) ، بذلك أنه العبد دون الآخر ، فسله إلى صاحبه .

وكل (٤) هذه الأحوال التي عددناها إنما تقع أوائلها بالظن ، فإن شهد
لها ما يخرجهما إلى اليقين صارت يقيناً ، وإلا كانت تهمة وظنة وإنما ، ألا ترى
أنك تظن بالترجمة أنها حروف (٥) فإذا أدركتها في سائر المواضع التي تثبت
صورها فيها ، وامتحنتها فوجدتها مصدقة لظنك ، حكمت بصحتها ، وإذا خالفت
علمت أن ظنك لم يقع موقعه ، فأوقعته على غير تلك الحروف إلى
أن يصح .

ويشهد لما قلناه - من أن الظن إذا لم يشهد له ما يقويه ويحققه ، فليس
ينبغي أن نلتفت إليه - قول (٦) رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ثلاث

(١) في ط « وتجاهد » (٢) مولى سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه .

(٣) كذا في الأصل وفي ط « رظهر » .

(٤) في ط « فكل » . (٥) في ط « حروف ما » .

(٦) أخرجه الحافظ الأصبهاني عن الحسن مرسلًا بلفظ : ثلاث لا تسلم منها هذه الأمة :
المسد والظن والعايرة ، انظر الجامع الصغير بشرحه : فيض القدير ٣ : ٣٠٤ ، والنهاية
للأب الأثير ٣ : ١٥٢ .

لا يصلم ممن أحد : الطيرة ، والظن ، والحسد . قيل . فما المخرج ممن
يارسول الله ؟ قال : إذا نظرت فلا ترجع ، وإذا ظننت فلا تحقق .
وإذا حسدت فلا تبغ .

وقد حصل الآن (١) لنا من علوم ماتبين عنه الأشياء بذواتها يقين ،
وهو ما تعترف العقول بصحته ، ويلزمها الإقرار به ؛ والتصديق (٢) ، وهو
ما تقتنع النفوس به ، وأن كان في الممكن أن يقع غيره أوكد من موقعه
وظن ، قد احتيط فيه حتى وقع موقع اليقين عند مستعمله .

وقد شبت القدماء اليقين من هذه العلوم بحكم القاضي ، والتصديق
بحكم صاحب المظالم ، والظن بحكم صاحب الشرطة ، وطلبوا في الأشياء
اليقين ؛ فإذا وجدوه تركوا غيره ، فإذا عدموه طلبوا الإقناع الذي يقع به
التصديق ، فإن وجدوه أخذوا به ، وإن لم يجدوه أعملوا الظن حتى
يستخرجوا به علم ما يحتاجون إليه . وكذلك الحقوق إنما تطلب من
الحكام بالبيئات العادلة ، والشهادات القاطعة (٣) فيما يحضره العدول ، فإن
كان الحق عالم يشهده العدول (٤) ، وطلب (٥) من أصحاب المظالم الكشف ومساءلة
أهل الخبرة من المشهورين (٦) ، والمجاورين (٧) ؛ فإن كان عالم يشهده
أحد وأخذ سرّاً طلب من صاحب الشرطة فيوقع الظن على أهل التهمة
ومن قد جرت عادته بالرؤية ، فيبسط (٩) عليهم ، ويحتال في تقريرهم إلى أن
يظهر ما عندهم ؛ وقد يجوز أن يكون فيمن توقع التهمة عليه من هو برى

(١) كذا في الأصل : وفي ط « لنا الآن » . (٢) كذا في ما وهي المناسبة وفي الأصل والتصديق .
(٣) في ط « بالبيئة العادلة والشهادة القاطعة » .
(٤) في ط بند هذه الكلمة جملة « وطلبوا الإقناع » ولا معنى لها .
(٥) في ط : « وطلب » ولا لزوم لزيادة الواو .
(٦) في ط « ثيرة » المستورين وهي أنسب ولكن نسخة « ب » سارت على تحريف هذه اللفظة
والتي قبلها .
(٧) فسر حرفاً نسخة « ب » هذه اللفظة بأنهم الماكفون في المساجد وهو خطأ
والسياق يفسرها بالجيران . (٨) في ط : « وقد جرت » .
(٩) يبسط عليهم أي يعاتبهم ويشتد عليهم .

إلا أنه لا يتوصل (١) إلى استخراج الحقوق من اللصوص وأشباهم إلا بمثل هذه الحال ، ولو طلب في ذلك البيينة من العدول المرضيين ، أو أخيار المستورين من المجاورين ما اتهموا استخراج سرقة أبدا ، فليس في هذه الأحكام الثلاثة ، إذا خرج كل واحد منها من معدنه وجرى على ترتيب ما وضع له ما يفسد إلى ظلم (٢) وجور ، ولكن إن اختلفت مواقعها ومخارجها فقضى القاضي بالكشف والمسألة ، وقضى صاحب المظالم بالظن والتهمة ، وقضى صاحب الشرطة بالعدول والبيينة ، نسب كل واحد منهم إلى الجور لعدوله عما توجهه رتبته ، وخروجه عن الرسم الذي رسم له ، وكما لا يستغنى بواحد من هؤلاء للحكام الثلاثة عن باقيهم ، فكذلك لا يستغنى في استخراج بواطن العلوم بواحد من هذه الوجوه التي ذكرناها عن سائرهما ، وهذا فيما أوردنا (٣) ذكره من الاعتبار مقنع إن شاء الله .

(١) في ط : « لا يتوصل » . (٢) في ط : « إلى جور ولا ظلم » .

(٣) في ط : « أردنا » والأصل أنب .

باب البيان الثاني وهو الاعتقاد

قد قلنا : إن الأشياء إذا تبينت بذواتها للعقول ، وترجمت عن معانيها (١) للقلوب ، صار ما ينكشف للمتبين من حقيقتها معرفة وعلما مركوزين في نفسه . وهذا البيان على ثلاثه أضرب : فمنه حق لاشبهة فيه ، ومنه علم مشتببه يحتاج إلى تقويته بالاحتجاج [فيه] (٢) ، ومنه باطل لا شك فيه .

فأما الحق الذي لاشبهة فيه ، فهو علم اليقين ، واليقين ما ظهر عن (٣) مقدمات قطعية (٤) ، كظهور الحرارة للمتطيب عند توقد اللون ، وسرعة النبض ، واحمرار اللون (٥) ؛ أو عن مقدمات ظاهرة في العقل ، كظهور تساوي الأشياء إذا كانت متساوية لشيء واحد ، وكظهور زيادة السكل على الجزء ؛ أو عن مقدمات خلقية مسلمة بين جميع الناس كظهور قبح الظلم ، وكل خبر أنى على التواتر من العامة أو التواتر من الخاصة ، أو سمع من الأنبياء والأئمة ، وكل هذا يوجب العلم ، ومن شك في شيء منه كان آثما ، ولذلك صار من شك في البارئ - عز وجل (٦) - كان كافرا . لأن نتيجة المعرفة به عن مقدمات ظاهرة للعقل . وكذلك من شك فيما تواترت به الرواية أو تضمنته الكتاب الذي نقله من تجب بنقله للحجة .

فأما (٧) المشتببه فهو (٨) الذي يحتاج إلى التثبت فيه ، وإقامة الحجة على

(١) في ط بعد هذه الكلمة « وواطئها » وعبارة الأصل أنسب . (٢) الزيادة من ط . (٣) في ط . « من » (٤) في ط « طيمية » . (٥) في ط « البول » . (٦) كذا في الأصل : وفي ط « تعالى » . (٧) في ط « وأما » . (٨) هذه الكلمة ساقطة من ط وهي في هامش الأصل . ولم تفر إلى ذلك نسخة « ب » .

صحته، فكل نتيجة ظهرت عن متمدات غير قطعية (١)، ولا ظاهرة للعقل بأنفسها، ولا مسلمة عند جميع الناس، بل تكون مسالمة عند أكثرهم، ويظهر للعقل تغيرها فتغير الفحص عنها، والاستدلال عليها؛ وذلك كراى كل قوم في مذاههم، وما يحتجون به لتصحيح اعتقادهم ونحلهم (٢)، وكل خير أتى به الأحاد والجماعات التي لا يبلغ خبرهم (٣) أن يكون متواتراً، بل يجوز على مثلهم - في العادة - الاجتماع على الكذب والافتاق عليه، إذا كانوا عدولاً، أو لم يخالف قولهم ما جرى به العرف والعادة، وذلك مثل روايات كل قوم فيما اعتقدوه، وأخبارهم عن أهل العدالة عندهم فيما اجتنبوه (٤)، وكل ظن قويت شواهد، وكان الاحتياط في الراى والدين تغليبه، وكل هذه الأمور التي عددناها فإنما يأتي العلم بها على طريق التصديق لا على اليقين، والحجة على معنى الإقناع لا البرهان، وهي توجب العمل ولا توجب العلم، وليس على من شك فيها إثم ولا لوم، وذلك كالحكم بالشاهدين وتصديقهما في الحقوق، وإن كنا لانعلم حقيقة قولها، ولا تشهد بصحتها عينهما (٥)، لأنهما قد يجوز أن يكونا كاذبين إلا أن علينا العمل بما شهدا به إذا كانا عدلين مرضيين، وكذلك ما أتانا من الأخبار في الأحداث التي تنقض الوضوء من الدم السائل، والقهقهة في قول العراقيين، والملامسة للذكر في قول أهل الحجاز، فإن ذلك كله يوجب العمل على من صحت عنده عدالة الخبر له، وليس يوجب العلم، ولا يكون من شك في ذلك وجعه آتماً .

وأما الظن فإنه إذا قويت شواهد، وعنده من الراى ما يوجهه، فإنما يجب العمل عليه، ولا يجب العلم بحقيقته، والفرق بينه وبين ما نحن فيه (٦) يأتي من الإخبار عن الأحاد، ومن القياس المقنع أن ذلك مقبول .

(١) انظر ص ٨٦ هامش ٤ . (٢) ساقطة من ط .

(٣) ق ط: « التي لا تبلغ أن تكون تواتراً » .

(٤) في ط: « اجتنبوه » . (٥) فيهما : معاينتهما .

(٦) ساقطة من ط .

على ظاهره ، فإننا نقبل كل آت (١) به ، ولا نتممه بكذب ، وكل نتيجة ظهرت
عن مقدمة يجوز (٢) استعمالها عند أهل النظر ، وإن لم يشهد بصحة ذلك ،
واسننا نقبل الظن على ظاهره ، ولا نعمل عليه إلا إذا شهد له غيره ، فهو
كخبر الفاسق أو الكافر الذين لا يكذبان ولا يصدقان فيه إلا أن يظهر
لسامعهما ما يوجب التصديق أو التكذيب فيعمل عليه . وأما الباطل
الذي لاشبهة (٣) فيه فما ظهر عن (٤) مقدمات كاذبة مخالفة للطبيعة . مضادة
للعقل ، أو جاء في أخبار الكاذبين الذين يخبرون بالحمال ، وما يخالف العرف
والعادة ، وذلك مثل اعتقاد السوفسطائيين (٥) أنه لاحقيقة لشيء من
الأشياء ، وأن الأمور كلها بالظن والحسبان ، واعتقادهم حقيقة ما يقولونه
دليل على أن للأشياء (٦) حقائق في أنفسها ، فيأهم مطالبون دعواهم ؛
وكإخبار النصارى عن المسيح - عليه السلام - بأنه كان بشراً فصار
إلهاً ، وكان محدثاً فصار قديماً ، وأن الواحد الذي هو جزء للثلاثة ثلاثة
من غير تفريق ، وأن الثلاثة التي هي كل للواحد واحد من غير جمع
[وتركيب] (٧) : وإيمانهم في ذلك بالحمال الذي لا يعقل . ولما أن كان الله
- عز وجل - قد أمرنا أن نعتقد الحق ، ونقول به ، وألا نعتقد
الباطل ولا ندين به ، فقال الله - عز وجل - ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (٨)
وقال : ﴿ أَلَمْ يَأْخُذْ بَعِيثَهُمْ مِيثَاقَ الْكِتَابِ أَنْ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ (٩)
وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ﴾ ، وعرفنا زهوق الحق ، وخمران أهله ، فقال عز وجل :

-
- (١) عبارة ط د فإننا نقبل كل خبر جاءنا به من لانتهمه والمعنى يستقيم عليها أيضاً .
(٢) ساقطة من أصل ط وزاد المحققان مكانها كلمة « صح » .
(٣) في ط : « لاشك فيها » والمعنى يستقيم عليها .
(٤) كذا في الأصل و ط ولسكن محقق نسخة « ب » بصران على أنها في الأصل من .
(٥) السوفسطائيون : جماعة الفلاسفة الذين وجدوا قبل سقراط ، والذين يرون الحقيقة
ذاتية نسبية . (٦) في ط : « على أن الأشياء لها » .
(٧) الزيادة عن ط وبها يتضح المعنى .
(٨) الكهف : ٢٩ .
(٩) الأعراف : ١٦٩ .

(٢) وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ^(١) [إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا] (٢)
وقال: (وَحَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ^(٣)) وجب أن يحتاط العاقل لنفسه
ودينه، فلا يعتد إلا حقا، ولا يكذب إلا باطلا، ولا يقف إلا عند
شبهة، حتى لا يكون ممن شهد بما لم يعلم، أو كذب بما لم يحط به عليه.

وإذا نظرنا في الثلاثة الأضرب التي قدمنا ذكرها وجدنا من الواجب
أن نعتقد صحة جميع ما ذكرنا أنه يقين وحق لا شبهة فيه، ونشهد بصحة
ذلك، فلا تلجلجنا^(٤) الشكوك فيه، فإذا متى شككنا في شيء منه أخطأنا
وأثمنا. كما قلنا قبل هذا الموضوع، وأن ننظر فيما أتى من الصنف الثاني الذي قد
وقع الاشتباه فيه، وادعى كبل قوم إصابة الحق فيه، فإن كان مما أتى من
جهة^(٥) القياس احتفظنا فيه بتصحيح المقدمات التي أنتجته^(٦) وحراستها
من المغالطة التي قدمنا ذكرها، فإذا صحت ميزناها على كالم (٧) المقال إن
كانت مما يقع لفظه على معان كثيرة، وننظر إلى أي وجه منها هو مراد
المتكلم في قوله، فإذا ميزنا ذلك استخرجنا فصولها التي تنفصل بها
غيرها، حتى يظهر الحد الذي يفرق بينها وبين ما يباينها، وإذا فعلنا ذلك
صححنا التشبيه وألحقنا كل شيء بما يشبهه، وإذا أتينا بذلك على هذا الترتيب
والتحصيل صح لنا ما نريد تصحيحه بالقياس إن شاء الله. وإن كان
ما أتى (٨) من جهة الخبر عن الآحاد والجماعات (٩) القليلة العدد احتيط في
ذلك أولا بعرضه على العقول، فإن باينها وضادها فهو باطل، وإن لم

(١) الإسراء : ٨١ . (٢) بقية الآية عن ط . (٣) غافر : ٧٨ .

(٤) كذا في الأصل، وفي ط « تتخالجنا » ومبارة ط أوضح. ولم نغير نسخة « ب » إلى هذا
الخلاص . (٥) بعد هذه الكلمة في ط « الآحاد » ولا معنى لها. إذ هي مفصلة للمعنى :

(٦) كذا في الأصل والذي في ط « التي هي نتيجته » .

(٧) في ط « على كم وجه تقال » .

(٨) وفي ط « من جهة الآحاد من الخبر والجماعات » .

(٩) كذا في الأصل. وفي ط « مما » وسارت « ب » على نهج ط ولم نغير إلى هنا

الخلاص .

يباينها (١) ، وكان مما يجوز في العقل وقوع مثله يُتثبت في أمر نقلها (٢) حتى لا تؤخذ إلا من ظهرت عدالته ، ولم يتهم بكذب ، ولا وهم في خبره ، ولم يكن فيما أخبر به جاراً إلى نفسه ، ولا دافعا عنها ، ولم يعارضه خبر مثل خبره يبطل ما أخبر (٣) به . بجميع ما ذكرناه (٤) قد جاء القرآن ، ووجرت الأحكام ، فقال الله - عز وجل - ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ (٦) ، وأجمعت الأمة على ألا تقبل دعوى أحد لنفسه ، ولا شهادته فيما جرّ إليها أو دفع عنها ، وعلى أن الأخبار إذا تكافأت بطلت . ثم إن كان الخبر (٧) في أمر الدين عرض على كتاب الله - عز وجل - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فإن وجد مخالفا خلافا مضادا علم أنه ليس من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يضاد كتاب الله - عز وجل (٩) وإن كان الخلاف من جهة خصوص وعموم ، وناسخ ومنسوخ ، ومحكم ومتشابه ، وبجمل ومفسر ، كان ذلك معمولا عليه مأخوذاً به على الشرائط التي ذكرناها في كتاب التعبير (١٠) . وإن لم يوجد لذلك أصل في كتاب الله - عز وجل - وكان مما يجوز التعبير به ، فليس ينبغي أن يدفع لأن الله - عز وجل - قد شرع على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم - شرائع لم يثبتها في كتابه ، منها : رجم الزاني المحصن (١١) ، واليمين مع الشاهد ، وتحريم كل ذى ناب ومخلب ، وأشباه ذلك ، ولذلك قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « دأرت الكتب ومثله معي » ، أي من السنن التي شرعها الله - عز وجل - على يده . وقد روى عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « لا ألفين »

(١) في ط « يباينها » ؛ وهو تصحيف بوضعه ما قبله . (٢) في ط « نقلها » وهي أنسب .
(٣) في ط « خبره » . (٤) في ط « ما ذكرناه » . (٥) الطلاق : ٢ .
(٦) الحجرات : ٦ . (٧) في ط « من » . (٨) الصلاة والتسليم ساقطان من ط .
(٩) ساقطة من ط . (١٠) لم نعتز على هذا الكتاب فيما لدينا من المطان .
(١١) المحصن : المتزوج .

أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري فيقول : لا أدري ، ما وجدت في كتاب الله - عز وجل - عملت به (١) ، بل يؤخذ بذلك إذا أتى عن الثقات ، وكان مما يجوز أن يتعبد الله - عز وجل - به عباده ، ولم يضاد النقل والكتاب (٢) ، فإذا أتت أخبار الثقات بالشيء وضده ، ولم يكن في نقله المخبرين من يتمم بقلة ضبط ولا وهم ، ولم يكن الخلاف في ذلك من جنس ما قدمنا ، إلا أنه من رواية الشيعة عن الأئمة - عليهم السلام - فقد علم أنهم - صلوات الله عليهم - لا يأمرون بالشيء وضده لأنهم حكماء ، والمناقضة عن الحكماء منفية ، احتاط (٣) العالم بأن سبب الخلاف في ذلك إنما هو خروج الجواب في أحد الحالين على سبيل التقية ، والتقية إنما هي فيما خالف فتيا العامة ، فذلك أوصو - عليهم السلام - فيما يؤثر عنهم ، ولا يختلف فيه علماءهم بأن تعمل (٤) فيما تضادت به الرواية عنهم بما يخالف فتيا العامة وعملها . وإن نقل إلينا أصحابهم عنهم (٥) - عليهم السلام - ما لا يعلم مخرجه (٦) [وقفنا فيه (٧)] ووكناؤه إلى عالمه ، ولم نعتقد في شيء منه تصديقا ولا تكذيبا إلى أن يتبين لنا ما يوجب أحدهما فنعتقده ، إذ كان اعتقاد الباطل عندنا كدفع الحق ، وبذلك أمرونا فقالوا : الأمور ثلاثة ، فأمر تبيين لك (٨) رشده فاتبعه ، وأمر تبيين لك غيره فاجتنبه ، وأمر أشبه عليك فكلمه إلى عالمه وهذا ما في الاعتقاد [وباللغة التوفيق والسداد (٩)] .

-
- (١) انظر الفتح الكبير ٣ : ٣٢ ، ومختصر أبي داود ٧ : ١٠ والنهاية لابن الأثير ٤ : ٢٦٢ . (٢) في ط : « وإذا » .
(٣) في ط : « بدل هذه الكلمة » فقد أحاط « وهي زيادة لا حاجة إليها لأنها منقطة المعنى وتدع إذا بدون جواب لأن ما في الأصل جواب إذا » فإذا أتت أخبار الثقات .
(٤) في ط : « يعمل » . (٥) ساقطة من ط .
(٦) في ط : « نعلم » . (٧) زيادة عن ط يقتضها السياق .
(٨) في ط : « يتبين » والأصل أوضح . (٩) الزيادة عن ط .

باب

البيان الثالث وهو العبارة^(١)

فأما^(٢) البيان بالقول، فهو العبارة، وقد قلنا: إنه يختلف باختلاف اللغات وإن كانت الأشياء المبين عنها غير مختلفة في ذواتها، وإن منه ظاهراً وإن^(٣)، منه باطناً، وأن الظاهر منه غير محتاج إلى تفسيره، وإن الباطن هو المحتاج إلى التفسير، وهو الذي يتوصل إليه بالقياس والنظر والاستدلال والخبر، ونحن نذكر الآن ذلك بشرحه إن شاء الله

فنقول: إن الذي يوصل إلى معرفته من باطن القول بالتمييز والقياس

مثل قول الله عز وجل: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^(٤)

وهو لم يفوض إليهم أن يعملوا بما أحبوا، ولم يخلمهم من الأمر والنهي،

ومثله^(٥) قول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾^(٦)

فلم يطلق لهم الكفر ولم يجبهم إياه، فهذا وإن كان ظاهره التفويض إليهم فإن باطنه التهديد والوعيد^(٧) لهم، ويدل على ذلك قوله^(٨) بعقب هذا:

﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا، وَإِنْ يَسْتَعِينُوا يَغَاثُوا بِمَاءٍ كَأَلْبُلَابٍ يُشْرَىٰ بِالْأُجُورِ بَشَرًا يَشْرَىٰ الشَّرَابَ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ .

وأما ما يوصل إليه بالخبر فمثل الصلاة التي هي في اللغة: والدعاء، والصيام الذي هو الإمساك، والكفر الذي هو ستر الشيء، فلولا ما أتانا

(١) علق عققاً: نسخة على هذا الباب س ٤٣ بأن المؤلف قد ضمنه كلامه على الوجه الرابع من أوجه البيان عنده، وهو البيان بالكتاب، ولا شك أن لها المذخر لأن النسخة التي حقاها عليها ناقصة، كما أنها لم يقتبسها إلى أن البيان بالمعارة نفسه ناقص كما لم يذكر المؤلف فيه شيئاً ذا قيمة عن البيان بالكتاب.

(٢) في ط: «وأما» . (٣) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٤) فصلت: ٤٠ . (٥) في ط: «ومثله قوله» والمعنى يستقيم عليها أيضاً .

(٦) الكهف: ٢٩ .

(٧) كذا في ط: وهو لا محذور . وعبارة الأصل «التهديد لهم والتوعيد» ولا يخفى ما فيها

(٨) عن ضعف . (٩) هذه الكلمة ساقطة من ط .

من الخبر في شرح مراد الله - عز وجل (١) - في الصلاة والصيام ، ومعنى الكفر ، لما عرفنا باطن ذلك . ولا مراد الله - عز وجل - في الصلاة والصيام [ومعنى الكفر ، ولما عرفنا باطن ذلك لا مراد الله فيه (٢)] ولا كان ظاهر اللغة يدل عليه ، بل كنا نسمى كل من دعا مصلياً ، وكل من أمسك عن شيء صائماً ، وكل من ستر شيئاً كافراً ، فلما أتانا الرسول - صلى الله عليه وسلم - بمحدود الصلاة والتكبير والركوع والسجود ، والتشهد ، ومحدود الصيام من ترك الأكل والشرب والنكاح نهراً ، وأن الكافر الذي يمجده الله - عز وجل - (٣) ورسله ، وصلنا إلى علم جميع ذلك بالخبر ، ولولاه ما عرفناه . وللغة العربية - التي نزل بها القرآن ، وجاء بها عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم البيان - وجوه وأقسام ، ومعان وأحكام (٤) متى لم يقف عليها من يريد تفهم معانيها ، واستنباط ما يدل عليه لفظها ، لم يبلغ مراده ، ولم يصل إلى بغيته .

ومنها ما هو عام لسان العرب وغيرهم ؛ ومنها ما هو خاص له دون غيره ، ويجمع ذلك في الأصل : الخبر والطلب . والخبر : كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده ، كقولك : قام زيد ، فقد أفدته العلم بقيامه ؛ ومن الخبر ما ابتدئ بالخبره فيخص باسم الخبر ، ومنه ما يأتي [به] (٥) بعد سؤال فيسمى جواباً ، كقولك في جواب من سألك : ما رأيك في كذا ؟ فتقول : رأي كذا ، وهذا يجوز أن يكون [ابتداء منك فيكون (٥)] خيراً ، فما أتى بعد سؤال كان جواباً كما قلنا . والطلب : كل ما طلبته من غيرك ، ومنه الاستفهام ، والبدء ، والدعاء ، والتمنى ، لأن ذلك كله طلب . فإنك إنما تطلب .

(١) ساقطة من ط .

(٢) هذه الزيادة من ط وقد اضطربت نسخة « ب » في تصحيح

البارة انظر هامش ٥ من ص ١١٢ .

(٣) ساقطة من ط . (٤) في ط : د وجوه وأحكام ومعان وأقسام .

(٥) الزيادة عن ط ، وبها يتضح المعنى .

من الله عز وجل (١) بدعائك ومساءلتك ، وتطلب من المنادى الإقبال إليك أو عليك ، وتطلب من المستفهم [منه (٢)] بذل الفائدة لك .
ومن الاستفهام ما يكون سؤالاً عما لا تعلمه لتعلمه ، فيخص باسم الاستفهام ؛ ومنه ما يكون سؤالاً عما تعلمه ليقرّ لك به ، فيسمى تقريراً .
ومنه ما يكون ظاهره الاستفهام ومعناه التوبيخ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي ، وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا ﴾ (٣) ومن السؤال ما هو محصور (٤) ، ومنه ما هو مفوض ، فالمحور ما حصرت فيه على الجيب أن يجيب إلا ببعض السؤال ، كقولك : ألحما أكلت أم خبزاً ؟ فقد حصرت عليه أن يجيبك إلا بأحدهما ، والمفوض كقولك : ما أكلت ؟ فله أن يقول ما شاء من المأكولات لأنك (٥) قد فوضت الجواب إليه .

وليس في فنون القول (٦) ما يقع به الصدق والكذب غير الخبر والجواب ، إلا أن الصدق والكذب يستعملان في الخبر ، ويستعمل مكانهما في الجواب الخطأ والصواب ، والمعنى واحد وإن فرق (٧) في اللفظ بينهما ، وكذلك يستعمل في الاعتقاد في وضع الصدق والكذب الحق والباطل والمعنى قريب من قريب .

والخبر منه جزم ، ومنه مستثنى ، ومنه ذو شرط ، فالجزم مثل : زيد قائم ، فقد جازمت في خبرك على قيامه ، والمستثنى : قام القوم إلا زيدا ، فقد استثنيت [زيدا] (٨) عن قام ، وذو الشرط : إذا قام زيد صرت إليك ، فإما يجب بصيره إليه إذا قام زيد (٩) ، فهو متعاق (١٠) بشرط ، وكل واحد من هذه

(١) ساقطة من ط .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق والعبارة في الأصل مضطربة (٣) الأنعام : ١٣

(٤) كذا بالأصل وفي ط : « محذور » والمعنى يستقيم عليها أيضاً .

(٥) هذا الكلمة ساقطة من ط . (٦) كذا في الأصل وفي ط : « وليس في صنوف

القول وفنونه ما يقع فيه » . (٧) ساقطة من ط . (٨) زيادة عن ط .

(٩) هذه زيادة عن ط . (١٠) في ط « معلق .

المعاني إما أن يكون مثبتاً أو (١) منفيًا . فالمثبت كقولك : قام زيد ،
والمنفي : ما قام زيد ، والمستثنى من المثبت منفي ، ومن المنفي (٢) مثبت .
وليس يخلو الخبر المثبت أو المنفي من أن يكون واجبا أو ممتنعاً
أو ممكناً فالواجب مثل حرارة النار لأنها (٣) واجبة في طبيعتها ، والممتنع مثل
حرارة الثلج لأن ذلك ممتنع في طبيعته ، والممكن مثل قام زيد ، لأنه قادر
عليه جائز أن يقع منه (٤) والّا يقع .

ثم لا يخلو الخبر بعد هذا كله من أن يكون عما مضى مثل قام زيد ،
أو عما يستقبل مثل يقوم زيد ، أو عما أنت فيه مثل قولك : قائم زيد ؛
ولا يخلو مع ذلك من أن يكون عاماً كلياً ، أو خاصاً جزئياً ، أو مهملاً .
وكل ما ظهر فيه حرف العموم فهو عام كقولك : كدل القوم جاءنا ، وجميع
المال انفق ، ومنه قوله - عز وجل - : ﴿ كَلِّ شَيْءٌ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ (٥)
فهذا لا يجوز أن يراد به الخصوص لظهور حرف العموم فيه . وكل
ما ظهر فيه حرف الخصوص فهو خاص ، كقولك : بعض المال قبضت ،
ومن القوم من جاءنا ، ومثل قول الله - عز وجل - : ﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ
يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا ﴾ (٦) فهذا لا يجوز أن يراد به العموم لظهور
حرف الخصوص فيه . وما لم يظهر فيه حرف العموم ، ولا حرف
الخصوص فهو مهمل ، وقد يكون عاماً [وقد (٧)] يكون خاصاً ، واعتباره
أن ينظر فإن كان في الأشياء الواجبة أو الممتنعة فهو عام ، وإن كان لفظه
واحداً ، كقول الله - عز وجل - : ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ نَكِلٌ لِنَفْسِهِ بِصِيرَةٍ ﴾ (٨)
لأنه من الواجب أن يكون كدل واحد على نفسه بصيرة ، وإن كان

(١) في ط : « وإما أن يكون منفيًا » .

(٢) كذا في الأصل وعبارة ط : « والنتى إذا استثنى منه مثبت » . وعبارة الأصل م .
إيجازها أوضح في دلالتها (٣) كذا في الأصل وفي ط . « حر النار وأثرها لأنه واجب » .

(٤) هذه الحكمة ساطعة من ط .

(٥) القصص : ٨٨ . (٦) التوبة : ٩٨ . (٧) الزيادة عن ط .

(٨) القيامة : ١٤ .

في الممكن فهو خاص كقول الله عز وجل: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ﴾ (١) فهذا خاص (٢) وإن كان لفظه على الجماعة ، لأن القول عن قال ، والجمع من جمع من الأشياء الممكنة ، وجائز أن يقع منهم وألا يقع ، فهذا أصل يعمل عليه في الخاص والعام والمهمل .

ومن البين للعقل أن الأخبار المثبتة الجازمة من الأمر الواجب - ماضيا ومستقبلا وما أنت فيه منها ، وعامها وخاصها ومهماتها - صدق أجمع ، وأن منفيات ذلك كله كاذب ، وأن مثبتات هذه الأخبار في الأحوال التي قدمنا ذكرها إذا كانت في الممتنع فهي كاذب ، ومنفياتها صدق ، وأن جميع هذه الأخبار في هذه الأحوال إذا جاءت في الأمر الممكن فقد تكون صدقا وقد تكون كذبا ؛ وقد دللنا (٣) . على جمل ما يعرف به الصدق في ذلك من الكذب ، ولم نستقصها لئلا يطول الكتاب بها ، وهي في كتب المنطقيين مشروحة ، فمن أراد علمها فليطلبها هناك إن شاء .

واعلم أن من الأخبار أخباراً تقع بها الفائدة ولا يحصل منها قياس يوجب حكماً ؛ فمن ذلك الخبر المنفي ، فإنه يفيدنا انتفاء الشيء الذي ينفيه ولا يحصل في نفوسنا منه حكم ، ذلك مثل قولنا : زيد غير قائم ، فلم يحصل بهذا (٤) القول غير العلم بانتفاء القيام عنه ، ثم لسنا ندرى على أي حال هو من تعود أو اضطرجاع أو سبجود . والخبر الذي بشرط لا يحصل في النفس منه حكم ، لانا إذا قلنا : إذا قام زيد

(١) آل عمران : ١٧٣ .

(٢) كذا في الأصل . وفي ط . « وهذا لفظه على الجماعة » ؛ والمعنى يستقيم عليها .

(٣) في الأصل « وقد دللنا » وهو تحريف والتصحيح من ط .

(٤) كذا في الأصل والعبارة سليمة ولكن محقق نسخة « ب » أجمع على اضطراب العبارة

فقلنا هذه الزيادة من ط ، مع أن عبارة الأصل لا تحتاج إلى تلك الزيادة .

صرت إليك فليس يحصل في نفس المخاطب علم بمصير المخاطب إليه لأنه متعلق بقيام زيد الذي يجوز أن يقع وألا يقع .

والكذب إثبات شيء لشيء لا يستحقه [أو نفي شيء عن شيء يستحقه ، والصدق ضد ذلك ^(١)] ، وهو إثبات شيء لشيء يستحقه ، أو نفي شيء عن شيء لا يستحقه [

والخلف في القول إذا كان وعدا درن غيره ، وهو أن يعمل خلاف ما وعد فيقال : أخاف فلان وعده ولا يقال : كذب ، وقد يخلف الرجل الوعد بفعل ما هو أشرف منه فلا يقال : أخلف وعده ، وذلك كرجل وعد رجلا بثوب فأعطاه ألف دينار فقد تفضل عليه ، وإن كان قد عمل به خلاف ما وعد ، ولا يسمى ذلك مخلفا لوعده ، وبهذا تعلق من أبطل الوعيد ، فزعموا أن إنجاز الوعد كرم ، وأن إخلاف الوعيد عفو وتفضل ، وأنشدوا (٢) :

وإني إذا أوعدته أو وعدته لا أخلف ميعادي ، وأنجز مواعدي

وعليهم في ذلك كلام لأهل (٣) الحق ليس هذا موضعه .

والنسخ في الحكم تبديله برفعه ، ووضع غيره مكانه ؛ وأصله في اللغة وضع الشيء مكان غيره إذا كان يقوم مقامه ، [ومنه نسخ للكتاب لأنه وضع غيره موضعه ، وإقامته مقامه] (٤) ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ مَا نَدْخُلْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ (٥) ، والنسخ لا يكون في الخبر لأن الخبر إذا تبدل عن حاله بطل ، وفي بطلان

(١) الزيادة عن ط : وهي سائطة من الأصل .

(٢) البيت لعامر بن الطفيل انظر شرح القاموس مادة « وعد » مع اختلاف الرواية ورواية ط « كنت » بدل « إني » ، و « إيمادي » بدل « ميعادي » .

(٣) لعل المؤلف يقصد بهم أهل السنة أتباع أبي منصور الماتريدي الذي يعارض به الأشعرية .

(٤) الزيادة عن ط وبها يتضح المعنى .

(٥) البقرة : ١٠٦ .

قول الصادق [وجوب الكذب لا محالة ، وليس يجوز للصادق (١)] أن يجبر بخبر فيكون ضده ونقيضه صدقا ، إلا أن يكون خبره الأول معلقا بشرط أو استثناء ، كما وعد الله سبحانه قوم موسى - عليه السلام - ، دخول الأرض المقدسة إن أطاعوه في دخولها ، فلما عصوه حرّمها عليهم ، فلم يدخلها أحد (٢) منهم ، وكما أوعده (٣) قوم يونس - عليه (٤) السلام - العذاب إن لم يتوبوا ، فلما تابوا كشف عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ، وإلى هذا المعنى تذهب الشيعة في البداء (٥) على قبح هذه اللفظة ، وبشاعة موقعها في الأسماح .

فأما الخبر إذا لم يكن معلقا بشرط ولا بشيء مما ذكرنا ، فليس يجوز أن يقع غيره [موقعه (٦)] فيكون صدقا ، ولذلك قال الله - عز وجل - : ﴿ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (٧) .
والمعارضة في الكلام : المقابلة بين الكلامين المتفاوتين (٨) في اللفظ ، وأصله من معارضة (٩) السلعة بالسلعة في القيمة والمبايعة ، وإنما تستعمل المعارضة في التهمة وفي مخاطبة من خيف شره ، فيرى (١٠) بظاهر القول ، ويتخلص في معناه من الكذب الصراح ، وذلك مثل قول بعضهم ، وقد سأله بعض أهل الدولة العباسية عن قوله في لبس السواد ، فقال : هل النور إلا في السواد ؟ وأراد أن نور العين في سوادها ، فأرضى السائل

(١) الزيادة عن ط ولا يستقيم المعنى إلا بها . (٢) ق ط : « أحد منهم » .

(٣) ق ط : « كما وعد » . (٤) هذه العبارة لم ترد في ط .

(٥) البداء : عقيدة المختاربة أتباع المختار بن أبي عبيد من الشيعة ، وهي القول بما يوافق

رأى القوم في قولهم وإلا فيقول قد بدا لربكم غيره . انظر الملل والنحل ١ : ١٤٨ .

(٦) ما بين القوسين زيادة من ط ويقتضيهما السياق . (٧) ق : ٢٩٠ .

(٨) كذا بالأصل والذي في ط المتساويين وهي أوضح .

(٩) كذا في الأصل وفي ط : « من عارضت » .

(١٠) كذا في الأصل وهو أصح لأن المراد التورية لا الإرضاء ولكن نسخة « ب »

رأت الصواب في اتباع نسخة ط وعدم البعد عن تتبعها . وفي ط : « فيرضى » .

قول يكذب ، وكقول شرح (١) . وقد خرج من عند عبد الملك في الساعة التي
جات فيها ، وسئل (٢) عن حاله فقال : تركته يأمر وينهى ، فلما غصص عن
ذلك قال : تركته يأمر بالوصية ، وينهى عن النوح ، وقد قال رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - : رأس العقل بعد الإيمان بالله عز وجل - مداراة
الناس (٣) .

ومن المعارضة قول مؤذن يوسف - عليه (٤) السلام - : ﴿ أَيُّهَا
الْمِيرُ إِنَّكُمْ لَمَارْقُونَ ﴾ (٥) ، وهم بسر قوا الصاع (٦) ، وإنما عني مرقتهم إياه من
أبيه [وإذا كان (٧)] ، الكذب إنما استتجح في العقل ، وخرج عن شريعة
العدل ، من أجل أنه مخالف لحقيقة الأشياء في أنفسها من غير نفع
يقصد به حتى قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : الكذب بجانب
الإيمان (٨) ، وقال الله - عز وجل - : ﴿ وَأَيُّهُمْ عَدَابُ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا
يَكْذِبُونَ ﴾ (٩) ، وسمى الكاذبين ظلمة ، ولعنهم فقال : ﴿ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ
هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَيَّ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ (١٠)
كان الكذب إذا أريد به الصلاح العام والمنفعة الحقيقية مطلقا ، وقد روى :
لا كذب إلا في ثلاثة مواطن : كذب في حرب ، وكذب في إصلاح بين
الناس ، وكذب الرجل لامرأته ليرضيها به ، وقد قال أمير المؤمنين عليه
السلام : - «والكذب كله إثم إلا ما نفع به مسلما ، أوردت به عن دين ،

(١) هو شرح ابن الحارث الشكندى - فاضى الشكوفة والمنوفى سنة ٥٨٧ هـ .

(٢) في ط : هـ وقد سئل هـ .

(٣) انظر الجامع الصغير : ١١٥٠ ورمزه السيوطى بلامه ضعيف .

(٤) ساقطة من ط . (٥) يوسف : ٧٠ . (٦) الصاع والصواع :

هو المكياة الذي يكال به ، أو الجام الذي يشرب فيه والأخير هو المناسب هنا ، وإن رأى
بعضهم قرظا بين الصاع والصواع من حيث اللفظ . (٧) الزيادة عن ط والسياق يقتضيهما .

(٨) رواه الجامع الصغير برواية «الكذب كله إثم إلا ما نفع به مسلما» البخ : ٦٣ .

(٩) البقرة : ٦٠ . (١٠) هود : ١٨ .

وليس يدخل كذب الإنسان لنفع نفسه، وضرر غيره في هذا المعنى، لأن النفع الحقيقي هو [الذي^(١)] لا يقع به ضرر على وجهه. وقد استعمل الناس أشياء ظاهرها كذب، ولحم فيها معان تخرجها عنه كتسميتهم^(٢) الصبي بأبي فلان، وهو لم يستحق أن يكون أباً: (ودعِ أبا فلان^(٣)) وربما توفي قبل أن يولد له ولد، وربما ولد له ولد فيسمى ولده بغير ما كنى به. فهذا على ظاهره كذب، ولذلك أبتة رهبان النصارى وجماعة من أهل الأديان، والذي تقصده^(٤) العرب بذلك في الصغير التفاؤل [له^(٥)] بالحياة، وطول العمر والولد، وتقصد به في الكبير وذى^(٦) الشرف التعظيم له من التسمية باسمه، ولذلك ترى السلطان إذا شرف وزيراً من وزرائه أو ولياً من أوليائه كناه، وقد تجعل العرب للرجل الكنية والكينيتين والثلاث على مقدار جلالته في النفوس، وعن كان له كنى أمير المؤمنين^(٧)، - عليه السلام - (٨)، وحمزة^(٩)، - رضوان الله عليه، ومن العرب عامر بن الطفيل^(١٠)، وعمر و^(١١)، بن معد يكرب، وغيرهما، وذلك معروف في أخبارهم. ومما استعملت فيه العرب أيضاً التفاؤل تسميتهم أبناءهم أبدأً تفاعلاً بالشجاعة والنجدة والبسالة، وكلياً تفاعلاً بالحراسة والمحافظة، وأشياء ذلك مما سموا به. ومما قلبوه عن معناه وسموه بضد ما يستحقه على سبيل

(١) الزيادة عن ط والسياق يقتضيها ولم تشر « ب » إلى هذه الزيادة ولم تضمها بين علامتي الزيادة.

(٢) كذا في الأصل والذي في ط « كتسميتهم » وهي أنسب للمثال مع أن عتق نسخة « ب » لم يشير إلى ذلك لتسميتهم بنسخة ط وإلهام الأصل.

(٣) ابن القوسين ساقط من ط ولم تشر « ب » إلى ذلك.

(٤) كذا بالأصل وفي ط: « والذي تقصد به » والعبارة عليها تضرب.

(٥) الزيادة عن ط وبها يتضح المعنى. (٦) في ط « وذو الشرف ».

(٧) هو سيدنا علي ويكنى بأبي حسن وأبي تراب. (٨) ساقطة من ط.

(٩) ابن عبد المطلب ويكنى بأبي يعلى وأبي عمارة.

(١٠) كان فارس قيس، ويكنى بأبي عقيل وأبي علي، انظر الشعر والشعراء ٢٥١:١.

(١١) كان يكنى بأبي ثور.

التفاوت في المفاضة، وإنما هي مهلوسة، والسليم، للموسع، وإنما هو
التالف. وما أرادوا به التعظيم لرؤسائهم أيضاً اللقب، كتلقبهم بذي
يزن (١). ومسلم الذئب (٢)، والباقر (٣)، والصادق (٤)، والرضا (٥)،
وأشبه ذلك. واللقب يجري على وجهين: أحدهما بالاشتقاق (٦) والتمثيل
كتلقبهم الغريص بالغريص لتشبيههم إياه في بياضه بالإغريص وهو الطلع؛
والآخر بالاتفاق كتلقبهم بالقليزر (٧)، والدعحاك، وربما لقبوا الإنسان
بغير لسان العرب كتلقبهم بالإخشيدي (٨)، وبرجيس (٩). ومما جرى
عن الألقاب على جهة التعظيم تلقيب الخلفاء أنفسهم، ومن رفعوا منزلتهم
من أوليائهم، وذلك مشهور يعني عن تمثيله، ومن اللقب ما جرى على
صمبل الذم [كتلقبهم (١٠)]: بذئب العنز (١١)، ورأس (١٢) الكلب،
وأنف (١٣) الناقة قبل أن يمدح (١٤) بنوه بذلك. فهذه أقسام العبارة التي
يتساوى أهل اللغات في العلم بها.

فأما العرب فلهم استعمالات أخر من الاشتقاق، والتشبية، واللحن
والرمز، والوحي، والاستعارة، والأمثال، واللغز، والحذف (١٥) والحرف:
والمبالغة والقطع [والعطف (١٦)] والتقديم والتأخير والاختراع، ونحن

- (١) لقب ملك من ملوك حير، ويزن اسم موضع باليمن.
(٢) لقب جد قوم من خزاعة. (٣) لقب محمد بن علي بن الحسين وأقب به لتبهره في العلم.
(٤) لقب الإمام جعفر بن محمد الباقر. (٥) لقب علي بن موسى الكاظم.
(٦) في الأصل «الاشتقاق» وما أتيناه عن ط.
(٧) هذان اللقبان لا يوجدان في كتب اللغة ولعلمهما مرتبجان بالاتفاق أو لعل الأول
منهما محرف عن القندر وهي طائفة من الشيعة وهذا ما أرجحه.
(٨) لقب ملك فرغانة في القديم.
(٩) اسم المشتري بالفارسية وهو أحد كواكب المجموعة العممية انظر النهاية لابن الأثير
١: ١١٣ واللسان مادة برجس. (١٠) الزيادة عن ط وبها يستقيم السياق.
(١١) كذا بالأصل وفي ط «ذئب العبد» وهو تحريف.
(١٢) وهو شاعر عباسي من بني عمير عاش زمن الخليفة المأمون.
(١٣) لقب رجل من بني تميم. (١٤) بقول الخطيبية:
قوم هم الأنف والأذنان غيرهم ومن يسوى بأنف الناقة القنبا
(١٥) في الأصل «الحديث» وهو تحريف. (١٦) الزيادة عن ط.

نذكرها بوجوب من القول ليعرفها الناظر في هذا الكتاب ، ويحيط بانسجام
معاني كل منها (١) إن شاء الله .

فن ذلك :

الاشتقاق :

الاشتقاق ، وهو ما اشتق ابعض الأفعال (٢) ، من بعض ، كما يشتق
من الزيادة اسم زيد ، وزياد ، وأزيد (٣) ، وهزيد ، وبزيد ، وهو مأخوذ
من شقك الثوب أو الحشبة ، فيكون كل جزء منها مناسبا لصاحبه في المادة
والصورة (٤) . والأسماء والأفعال في اللغة العربية أبنية يحتاج إلى معرفتها
في الاشتقاق والتصريف ، فن ذلك الأسماء ، وأقل ما جاء منها على حرفين .
مثل : من ، وما ، وأشياء (٥) ذلك ، وليس يجوز أن يكون اسم على أقل
من حرفين ، لأن المتكلم لا يجوز له أن يبتدىء نطقه إلا بتحركا ، ولا أن
يقف إلا على ما كن ، وصار ، أقل الأسماء على حرفين لذلك ،
ولما أشبه ما كان على هذا المثل حروف المعاني منع من التصرف ، وجعل
مبنيا ، وأصل البناء على السكون إلا ما كان قبل آخره ساكن فحرك لالتقاء
الساكنين . فأما ما بنى (٦) على الفتح فانخفة الفتح نحو : كفف ، وابن
وأمام وأما ما بنى (٦) على الكسر ، [فلان الساكن (٧) إذا حرك حرك إلى
الكسر] مثل أمس وحذام ، وأما ما بنى (٦) على الضم فأعرب في بعض الأماكن
مثل قبل ، وبعد فإنك إذا أعربتهما وإذا أفردت ما بنيتهما على الضم
فرقا بينهما وبين ما لا يعرب على حال . وشرح هذا في كتب اللغة وهو

(١) في الأصل « كلامها » وهو خطأ وما أتبعناه من ط .

(٢) في ط : « الألفاظ » وهي أنسب ولم تفسر « ب » إلى ذلك .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من ط . (٤) بعد هذه الكلمة في ط قال « ولا » في زيادتها .

(٥) في ط : « وما أشبه ذلك ، والمعنى يستقيم عليها .

(٦) في ط « ما يبنى منه » . (٧) الزيادة عن ط وجها يتم المعنى .

يغنيها عن الإطالة فيه ؛ ثم يلي ذلك الثلاثى ، وهو ما بنى على ثلاثة أحرف ،
وله عشرة أمثلة :

فَتَعَلَّ مثل رجُل ، وَفَعَلَ مثل جَمَل ، وَفَعَلَ مثل كَتِيف ، وَفَعَلَ
مثل بُرْد ، وَفَعَلَ مثل كَبَش ، وَفَعَلَ مثل عَطَر ، وَفَعَلَ مثل عُنُق ،
[وَفَعَلَ مثل عَضُد (١)] [وَفَعَلَ مثل عَيْنَب (٢)] ، وَفَعَلَ مثل صُرْد ،
وَفَعَلَ مثل إِبِل .

ثم يلي ذلك الرباعى وهو على خمسة أبنية :

فَعَلَّوْا مثل جُلُجُل ، وَفَعَلَّوْا مثل جَعْفَر ، وَفَعَلَّوْا مثل سَمْسَم ،
وَفَعَلَّوْا مثل دَرَم وَفَعَلَّوْا مثل قَطَر .

ثم يلي ذلك (٣) ، الخامس وله أربعة أمثلة : —

مثل فَعَلَّوْا مثل سَفَرَجَل ، وَفَعَلَّوْا مثل جِرْدَحْل (٤) ، وَفَعَلَّوْا
مثل جِجَمَرَش (٥) ، وَفَعَلَّوْا مثل خَزْعَبِل (٦) ، وسائر الأسماء التى تتجاوز
خمسة أحرف فإنها تلحقها زيادات ليست من بناء الاسم مثل عُنُقَبُوت
وأشباهه .

والحروف التى تسمى حروف الزوائد عشرة : وهى الهمزة ،
واللام ، والباء ، والواو ، والميم ، والتاء ، والنون ، والسين ، والألف ،
والهاء (٧) .

وليس يأتى من الأفعال السالمة شىء على (٨) أقل من ثلاثة أحرف ،
ولا أكثر من أربعة أحرف إلا ما لحقته الزيادة .

والثلاثى (٩) ، ثلاثة أبنية وهى فَعَلَ مثل ضَرْب ، وَفَعَلَ مثل كَرَم ،

(١) الزيادة عن ط وبها يتم الكلام .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ط .

(٤) الجردحل : يسكون الراء وفتح الفاء وسكون الحاء اسم للواحدى أو للضعف من الإبل .

(٥) الجيمرش : المرأة العجوز .

(٦) الخزعبل : الباطل من الكلام .

(٧) وقد جمعها بعضهم فى الكلمة « سألتموها » انظر النصف لابن جنى ١ : ٩٨ .

(٨) هذه الكلمة ساقطة من ط . (٩) كذا فى الأصل وفى ط : « ولثلاثى » .

وَفَعَلَ مِثْلَ عِلْمٍ ؛ فَأَمَّا فُفِعِلَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعْلَهُ كَضُرِبَ فَلَيْسَ بِأَصْلٍ ،
وَلَسَكَنَهُ يَدْخُلُ عَلَى (١) ، كُلِّ بِنَاءٍ .

والرباعي السالم له بناء واحد وهو فَعْمَلٌ مِثْلَ دَحْرَجٍ .

وإذا لحقته الزوائد صارت خمسة عشر بناءً . وصار جميعها مع
ما لازيادة فيه من الثلاث والرباعي تسعة عشر بناءً ، فن الأبنية التي
تلحقها الزوائد تسعة أبنية ، في أولها الهمزة ، وهي ألف (٢) الوصل ،
وهي افتعل نحو افتقد (٣) واستفعل نحو استخرج ، وانفعل نحو انطلق ،
وافعّلل نحو احرّجهم ، وأفعلّ نحو أحر ، وأفعلّ نحو احرّ ، وافعوّل
نحو أخروط (٤) ، وأفعوعل نحو اغدودن (٥) ، وافعلّلّ نحو افشعر ؛
وبناء واحد في أوله ألف المقطع نحو أخرج ؛ وخمسة لا ألف في أولها :
وهي فاعّل مِثْلَ قَاتِلٍ ، وتفاعل مِثْلَ تَهَالِكٍ ، وفَعْلَل مِثْلَ كَسَرَ ، وتَفَعَّل
مِثْلَ تَكَسَّرَ (وتَفَعَّل مِثْلَ تَكَبَّرَ (٦)) ، وتَفَعَّلَل مِثْلَ تَدَحْرَجَ .

ولكل زيادة من هذه الزيادات معنى تحدّثه في الفعل إذا دخلته ، وذلك
مِثْلَ قَوْلَانَا : خَرَجَ زَيْدٌ ، فِهَذَا بِلَا زِيَادَةٍ يَدُلُّنَا عَلَى خُرُوجِ زَيْدٍ بِإِرَادَتِهِ ، فَإِذَا
قُلْنَا : أَخْرَجَ زَيْدٌ عَمْرًا . فزِدْنَا أَلْفَ الْقَطْعِ كَانَ الْمَخْرُجُ لَهُ غَيْرُهُ ، وَكَقَوْلَانَا :
قَالَ زَيْدٌ خَيْرًا ، فَإِذَا بَيَّنَّا مِنْ ذَلِكَ فَاعِلٌ قُلْنَا : قَالَ زَيْدٌ عَمْرًا ، فَصَارَ الْفِعْلُ
مِنْ اثْنَيْنِ ، فَعَلَّ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ كَفَعَلَ بِصَاحِبِهِ بِهِ ، وَكَقَوْلَانَا : كَسَرَ زَيْدٌ
الْقَدْحَ ، فَيَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ الْكَسْرِ بِهِ ؛ فَإِذَا قُلْنَا : كَسَرَ الْقَدْحَ دَلَّتْ عَلَى تَرْدَادِ
الْفِعْلِ وَتَكَرُّرِهِ ، وَتَقُولُ : اِهْتَلَى زَيْدٌ فَدَلَّ عَلَى عِلَّتِهِ ؛ فَإِذَا قُلْنَا : تَعَالَى زَيْدٌ (٧)
دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ أَظْهَرَ عِلَّتَهُ وَلَيْسَ بِعَلِيلٍ ، فَكَذَلِكَ كُلُّ مِثَالٍ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلِ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِي ط « فِي » .

(٢) فِي ط : « وَهِيَ أَلْفُ الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ أَلْفُ الْوَصْلِ » .

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِي ط « افتر » . (٤) (أخروط) : أسرع في السير .

(٥) اغدودن : المغدودن من الشجر : اللناع المثنى ومن الناس : الغاب الناعم .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ط والوزن متكرر ولم تفسر « ب » إلى ذلك .

(٧) فِي ط يَدُلُّ هَذِهِ السَّكْمَةُ « بِذَلِكَ » وَلَا لَزُومَ لَهَا .

يفيد معنى ليس في الآخر ، فإذا أردت أن تشتق من الانطلاق اسما للفاعل قلت : منطلق ، فإذا أردت أن تشتق منه اسما للمفعول به قلت : منطلق به ، وإن أردت أن تشتق منه فعلا ماضيا قلت : انطلق ، وإن أردت أن تشتق منه فعلا مستقبلا قلت : ينطلق ، فإذا (١) أردت أن تأمر منه قلت : انطلق ، فإذا نهيته عنه قلت : لا تنطلق ؛ فهذه أوجه الاشتقاق في الأسماء والأفعال .

فأما الأمر فكل فعل كان ثانياً (٢) مستقبلا متحركاً فإنك تسقط علامة الاستقبال منه ، وتقر الباقي على بنائه ؛ فيكون أمراً مثل ، دحرج يدحرج الأمر فيه دحرج ؛ وما كان ثانياً مستقبلا ساكناً فاست وصل إلى النطق به مبتدئاً : فلا بد أن تدخل الهمزة لتتوصل بها إلى النطق ، وتسمى ألفاً على الجواز لا على الحقيقة ، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة . فما كان من الرباعي فهي ألف قطع ؛ مثل أخرج يخرج ، فيكون (٣) الأمر أخرج ، وهذه ألف مفتوحة على كل حال ، وما كان من ذلك في الثلاثي فهي ألف وصل . وحركتها فيما كان ثالثه مضموماً ، وفي المستقبل بالضم نحو قولك في أخرج يخرج ، وفيما كان [ثالث] (٤) ، مستقبلا مفتوحاً أو مكسوراً بالكسر نحو قولك في ضرب يضرب وفي انفع ينفع انفع وليس يجيء . فعَلَّ يَفْعَلُ إلا فيما كان موضع عين الفعل فيه أو لأمه أحد حروف الخلق ؛ فأما ما ليس فيه في [هذين الموضعين (٥)] حرف من حروف الخلق فأما يجيء على يفعل بالكسر أو يفعل بالضم إلا أحرفاً ،

(٢) في ط : يأتي وهو تحريك .

(١) في ط : وإن .

(٣) في ط : فتكون في الأمر .

(٤) زيادة عن ط وبها يستقيم المعنى .

(٥) الزيادة عن ط ، وبها يستقيم المعنى ولكن نسخة ب مع تبعا لها لم تفر إلى هذه

الزيادة التي يتم بها المعنى .

جئن فوادر منها : أبى يابى ، وركن يركن ، وقلى يقلى ، وغشى الليل يغشى : إذا أظلم .

والمعتل من الأفعال ما كان فى موضع الفاء منه (١) أو العين أو اللام حرف من حروف المد واللين ، وهى الواو ، والألف (٢) ، والياء ، ولها أحكام فى التصريف إن أردنا أن نستوعبها طال بها الكتاب لكننا ، نذكر جملاً من ذلك تدل ذا القرينة على ما فيها .

المعتل الفاء :

ما اعتلت فاءه - كل واو كانت فاء الفعل وكان الماضى منه على فعل والمستقبل على يفعل فإنها تسقط فى المستقبل نحو وعد يعد ، ووزن يزن ؛ وإن (٣) كان مستقبلياً على يفعل ، وماضيه على فعل صحت نحو وضو بوضو ؛ وإن كان [ماضيه (٤)] على فعل ومستقبلياً على يفعل صحت نحو وبيع يباع ، ووجل يوجل .

المعتل العين :

ما اعتلت عينه - كل واو تكون عيناً للفعل الذى على فعل فإنها تجعل فى الماضى ألفاً مفتحة ما قبلها ، وتسكن فى المستقبل وتصح ، نحو : قال يقول ، وعال يعول ، وكذلك الياء إذا وقعت هذا الموقع نحو : باع يبيع ، وكال يكيل ، وتسقط الواو فى المفعول منه نحو : مقول ، ومكيل ، والأصل مكبول ومبيوع [ومقوول (٥)] وكل واو وياء تحركتا بأى حركة كانت وقابهما فتحة فإنهما تقلبان ألفاً نحو طال وقام (٦) .

وإذا اجتمعت الواو والياء وسيقت الأولى منهما بالسكون قلبت الواو

(١) كذا فى الأصل والذى فى موضع العين والفاء .

(٢) العبارة فى ط : « الألف والياء والواو » .

(٣) كذا فى الأصل وفى ط « فإن » . (٤) الزيادة عن ط وبها يتضح المعنى .

(٥) الزيادة عن ط وكامة « مبيوع » غير موجود فيها . (٦) فى ط « نام » .

ياء وأدغمت في الأولى . فما سبقت الياء فيه الواو قولهم : سيد وأصله سيود ،
وبما سبقت فيه الواو الياء قولهم : لويته ايا ، وأصله لزيبا ، وكل واو ياء وقعتا
بعد ألف زائدة جاز أن تبدل همزة نحو قائم وهائم ، وكل واو انضمت وهي
أول الفعل فمزمها جائز نحو أفتت ووقتت ، وأجلت ووجلت .
وكل واو انكسرت في أول الحرف فمزمها (١) جائزة نحو وشاح (٢)
وإشاح ، وإكاف ووكاف (٣) .

ما اعتلت ياء :

كل واو ياء في آخر الفعل سكتتا ، وانضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل
الياء صحتا نحو يغزو (٤) وبمضى ، فإن كانت في الأسماء وانكسر ما قبلها
أسكنت في الخفض (٥) والرفع ، وفتحت في النصب نحو : قاض ، ورأيت قاضياً ،
فإذا أضيف ذلك أو دخلته الألف واللام صحتا ؛ وكل واو في آخر الفعل
قبلها ضمة ، أو ياء قبلها كسرة ، فإنهما تسكتان في الرفع ، وفتحتان في النصب ،
وتحذفان في الجزم نحو زيد يغزو ، ولم يغز ، [وإن يغزو (٦)] وإن كانت
في آخره ألف ساكنة أقرت على سكونها في الرفع والنصب ، وحذفت
في الجزم ، نحو زيد (٧) يخشى ويسعى وإن يسمى ولم يسع .

التفسير :

وأما التشبيه فن أنشرف كلام العرب ، وفيه تكون الفطنة والبراعة

-
- (١) كذا في الأصل وعبرة ط « فمزمها جائز » وهي أصح وأنسب .
 - (٢) الوشاح والإشاح : نسج مرصع بالجواهر أشده المرأة بين عاتقها وكشحيها .
 - (٣) الوكاف : بردعة الحمار . (٤) كذا في الأصل وفي ط تمدو ونمضى .
 - (٥) في ط الرفع والخفض .
 - (٦) زيادة عن ط بقتضيتها السياق ولم تشر نسخة « ب » إلى هذه الزيادة .
 - (٧) هذا الاسم ساقط من ط ولم تشر « ب » إلى هذا النقص .

عندهم ، وكلما كان المشبّه منهم في تشبيهه أطف كان بالشعر أعرف ، وكلما كان إلى المعنى أسبق كان بالحذق أليق .

والتشبيه ينقسم قسمين : تشبيه الأشياء في ظواهرها وألوانها ومقدارها كما شبهوا اللون بالخر ، والقدر بالخصن ، وكما شبه الله - عز وجل - النساء في رقة ألوانهن بالياقوت ، وفي نفاه أبشارهن بالبيض [قال تعالى : ﴿ كَأَنَّهِنَّ بَيْضٌ مَّكَنُونٌ ﴾ (١)] وكما قال الشاعر : -

كَأَنَّ بَيْضَ نَعَامٍ فِي مَلَاخِفِهَا إِذَا اجْتَلَاهُنَّ قَيْظٌ لَيْلَهُ وَمِيدُ
وقال آخر : (٣) .

أَيَا شِبَهَ لَيْلِي لَا تُرَاعِي فَإِنِّي
لَكَ الْيَوْمَ مِنْ بَيْنِ الْوُحُوشِ صَدِيقُ
فَمِيتَاكَ عَيْنَاهَا وَجِيدُكَ جِيدُهَا وَلَكِنْ عَظُمَ الْمَسَاقُ مِنْكَ دَقِيقُ
وقال آخر : (٤) .

وردتُ ائْتَسَافًا وَالثَّرِيَا كَأَنَّهَا
ومنه تشبيهه في المعاني (٥) كتشبيههم الشجاع بالأسد ، والجواد بالبحر ، والحسن الوجه بالبدر ، وكما شبه الله - عز وجل - أعمال الكافرين في تلاشيها مع ضلالتهم (٦) أنها حاصلة لهم بالمراب الذي إذا دخله الظمان الذي قد وعد

(١) الزيادة عن ط واليباق بقتضيتها وهي آية ٤٩ من سورة الصفات .
(٢) هو الراعي الثمري صفت امرأة انظر شرح الغاموس مادة « ومد والومد : شديدة الحر .
(٣) هو مجنون ليلي أنظر الأغاني ٢ : ٨١ وديوانه ٢٠٧ وفيه وقط « خلا إن عظم » .
(٤) هو ذو الرمة انظر ديوانه : ٤٠٦ : واعتسافا : على غير هدى ، ابن ماء : طير من الطيور . (٥) في ط « المعالي » (٦) كذا في الأصل وهي ساقطة في ط .
(٧) كذا في الأصل والذي في ط : « مع ظنهم » والمعنى يستقيم عليها ولم تشر « ب »

نفسه به لم يجد شياً ، وكما شبه من لا يقنع (١) بالموعظة بالأصم الذي لا يسمع ما يخاطب به ، وشبه من ضل عن طريق الهدى بالأعمى الذي لا يبصر ما بين يديه ، (٢) وفي هذا النوع من التشبيه قال الشاعر : (٣) .

فإنك كالتليل الذي هو مُدركي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى عِنْدَكَ وَاسِعٌ

وقال غيره : (٤) .

هو البَحْرُ من أيِّ الدَّوَاهِي أُتَيْتَهُ فَلَجَّتْهُ الْمَعْرُوفُ وَالْجُودُ سَاحِلُهُ

فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ كَجَادَ بِهَا فَلِيَتَّقِ اللَّهَ سَائِلُهُ (٥)

وهذا كثير في القرآن والشعر ، وما ذكرنا منه دليل على ما تركناه إن شاء الله .

اللمح :

وأما اللمح : فهو التعريض بالشئ من غير تصريح ، أو الكناية عنه بغيره كما قال الله - عز وجل - : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسَبَابِهِمْ ، وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ (٦) ، والعرب تفعل ذلك لوجوه [وهي (٧)] تستعمله في أوقات ومواطن ؛ فمن ذلك ما استعملوه للتعظيم ، أو للتخفيف ، أو للاستحياء ، أو للبقيا ، أو للانصاف ، أو للاحتراس . فأما ما يستعمل من التعريض

(١) كذا في الأصل والقي في ط ينتفع وهو أنسب .

(٢) في ط « ومن » . (٣) هو الثناينة الديباني ، ديوانه : ١١٤ .

(٤) هو أبو تمام ، ديوانه : ٢٣٣ . (٥) هذا البيت ساقط من ط والشاهد

في البيت الأول (٦) سورة محمد : ٣٠ .

(٧) الزيادة من ط وبها يتم المعنى . ولم تقرر « ب » في هذا النقص : كما أن قبل هذه

اللفظة لفظة لوجوه وهي في الأصل « بلوه » وهو تحريف صحيح من ط ولم تقرر « ب » أيضاً إلى هذا .

الإعظام، فهو أن يريد [مرید (١)] تعريف ما فوقه (٢) قبيحا إن فعله
 فيعرض له (٣) بذلك من فعل غيره، ويقبَّح له ما ظهر منه، فيسكون قد قبح
 له ما أتاه من غير أن يواجهه به، وفي ذلك يقول الشاعر:

أَلَا رَبِّ مَنْ أَطْبَتَ فِي ذَمِّ غَيْرِهِ لَدَيْهِ عَلَى فِعْلِ أَتَاهُ عَلَى عَمْدٍ
 لِيَلْمَ عِنْدَ الْفِكَرِ فِي ذَاكَ أُنْمَاً نَصِيحَتُهُ فِيمَا خَطَبْتُ بِهِ تَصْدَى

وأما التعريض للتخفيف: فهو أن يكون لك إلى رجل حاجة فتجيبه
 مسامحا (٤) لا تذكر حاجتك، فيكبرن ذلك اقتضاء له وتعريضا بمرادك منه،
 وفي ذلك يقول الشاعر: (٥)

أَرْوَحُ لِتَسْلِيمِ عَلَيْكَ وَأُعْتَدِي وَحَسْبُكَ بِالتَّسْلِيمِ مِنْ تَقَاضِيَا
 وأما التعريض للاستحياء فكالكناية عن الحاجة بالنجو والعدرة،
 والنجو: المكان المرتفع، والعدرات الافية، وبالغائط وهو الموضوع
 الواسع، فكنى عن الحاجة بالموضع التي تقصد لوضعها فيها. وكما كنى
 عن الجماع بالسر، وعن الذكر بالفرج، وإنما الفرج ما بين الرجلين.
 وكما تقول لمن كذب ليس هذا كما يقال (٦).

فأما (٧) التعريض للبقيا فمثل تعريض الله - عز وجل - بأوصاف المنافقين
 ولمساكة عن تسميتهم إبقاء عليهم وتألفا لهم، ومثل تعريض الشعراء
 بالديار والمياه والجبال والأشجار بقاءهم على الألفهم وصيانة لأسرارهم،
 وكتبتنا للذكرهم، ومنه قول الشاعر: (٨)

(١) الزيادة عن ط.

(٢) كذا في الأصل والقى في ط: (من) وهي أنسب.

(٣) في ط « يذكر ذلك » . (٤) في ط « ولا » .

(٥) في شرح المصنوع به على غير أهله: ٥٤٣ برواية « أروح بتسليم وأغدو بعنقه »

(٦) في ط: تقول .

وهو غير معزو .

(٧) في ط « وأما » . (٨) في المنازل والديار (لأسامة بن منقذ) أيحي بن

طالب الخنقي، وفي «عجم البلدان» في موضع ينسبه ليجبي في أبيات وقصة ممتعة .

يَا أَثَلَاتِ الْقَاعِ مِنْ بَطْنِ تَوْضِجٍ
خَنِيئِي إِلَى أَفْيَأْكَنَّ حَلْوِيلُ

ومنه قول الآخر: (١)

الْأَ يَأْسِيَّالَاتِ (٢) الرَّحَائِلِ بِاللَّوِي

هَلِيكَنَّ مِنْ بَيْنِ السِّيَّالِ سَلَامُ

وهذا باب تكثير [فيه (٣)] الشواهد من الشعر وغيره ، وقد صرح بعض
الشعراء عن المراد منه فقال (٤) :

أدور ولولا أن أرى أم جعفر
بأبياتكم ما درت حيث أدور

وأما التعريض للانصاف فكقول الله - عز وجل - ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ
أَعْلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٥) .

ومنه قول حسان بن ثابت في مناظرته بعض من هجا رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - : (٦)

أَتَهْجُوهُ وَأَسْتَ لَهُ بِكَفٍّ فَتَشْرُكُكُمْ تَلْبِيرِ كَمَا التَّدَاهِ
وأما التعريض للاحتراس : فهو ترك مواجهة السفهاء والأعداء بما

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى انظر اللسان مادة سبل .

(٢) السياتل واحدها سيالة كسجاية وهو ماطل من السم ، والسمر : واحدها سمرة

وهي شجرة صغيرة الورق جيدة الخشب وتثبت في جزيرة العرب .

(٣) الزيادة عن ط والسياق يقتضيها .

(٤) الأحوص أنظر الأغانى ٦ : ٢٥٥ .

(٥) ديوانه . ٨ .

(٦) سبأ : ٧٤ .

يكرهون ، وإن كانوا لذلك مستحقين خوفاً من بؤادهم وتشرهم ، وإدخال ذلك عليهم بالتعرض ، والكلام اللين ، وفي ذلك يقول الله - عز وجل - ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (١) وقال لموسى وهارون في فرعون : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا ، لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى ﴾ (٢) .

الرمز :

وأما الرمز : فهو ما أخفى من الكلام ، وأصله للصوت الخفي الذي لا يكاد يفهم ، وهو الذي عناه الله عز وجل - بقوله : ﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ، قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾ (٣) وإنما يستعمل المتكلم الرمز (٤) فيما يريد طيباً ، وعن كافة الناس ، والإفضاء به إلى بعضهم فيجعل الكلمة ، أو الحرف اسماء الطير أو الوحش ، أو سائر الأجناس ، أو حرفاً من حروف المعجم ، ويطلع على ذلك الموضع من يريد إيفاء امره (٥) ، فيكون ذلك قولاً مفهوماً بينهما مرزواً من (٦) غيرهما ، وقد أتى في كتب المتقدمين والحكاماء والمتفلسفين من الرموز مسمى [كثير (٧)] ، وكان أشدهم استعمالاً للرمز أفلاطون ، وفي القرآن من الرموز أشياء عظيمة القدر ، جليلة الخطر ، قد تضمنت علم ما يكون في هذا الدين من الملوك والممالك ، والفتن والجماعات ، وعدد كل صنف من ذلك (٨) وإفضائه ، ورمزت بحروف المعجم وغيرها من الأقسام

(١) الأنعام : ١٠٨ . (٢) طه : ٤٤ . (٣) آل عمران : ٤١ .

(٤) يمد هذا الكلام في ط و د ب « (في كلامه) ولا مدني لها ، كما أنه لا لزوم

للهاش ٦ .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من ط . (٦) في ط د عن « وهي أنسب .

(٧) الزيادة عن « ط » . (٨) كذاني الأصل والتي في ط « منها

كالتين والزيتون ، والفجر والماديات ، والنصر ، والشمس ، وأطلع على
عليها الأئمة المستودعون (١) علم القرآن ، ولذلك قال أمير المؤمنين - عليه السلام -
« ما من مائة نخرج إلى يوم القيامة إلا وأنا أعلم قائدها (٢) » وباعتها ، وأين
مستقرها من جنة أو نار ، وروى عن ابن عباس - [رضي الله عنه - (٣)] أنه سئل عن
الموحسم وطسم ، وغير ذلك مما في القرآن من هذه الحروف ، فقال : ما أنزل
الله كتاباً إلا وفيه سر ، وهذه أسرار القرآن ، وهي حروف الجمل ، [ومنها
كان على يعلم حساب الفتن ، فهذه الرموز هي أسرار آل محمد ، ومن استنبطها
من ذوى الأمر وقف عليها ، فعلم جليل ما أودعهم الله إياه من الحكمة . وقد
ذكرنا بما تأدى إلينا من تفسير ذلك في كتابنا الذى أقبناه وبأسرار (٤) القرآن .
ما أغنى عن إعادته ها هنا ، فإن رغبت فى النظر فيه فاطلبه تقف عليه إن
شاء الله (٥)] .

الرمز :

وأما الوحى (٦) فإنه الإبانة عما فى النفس بغير المشافهة على أى معنى
وقعت من إيمان ، وإشارة ، ورسالة ، وكتابة (٧) ، ولذلك قال الله - عز وجل -

(١) هذا من تأويلات بعض الشيعة .

(٢) كذا فى الأصل وفى ط « ناهقها » وعبارة الأصل « ناهق » .

(٣) الزيادة عن ط . (٤) لم تنثر على اسم هذا الكتاب فيما لدينا من المخطوطات .

(٥) الزيادة عن ط . وعلق السيدان المحققان على هذه الزيادة بانتفرقة بين رمز أفلاطون

والرمز الموجود فى القرآن ، وقالوا : إن الرمز الموجود فى القرآن هو تأويلات الشيعة للقرآن

ولكن الرمز فى القرآن ليس المقصود به تأويلات الشيعة كما ظن المحققان ، وإنما المراد به ما أراده

البلاغيون من الإشارة أى إشارة اللفظ إلى ممان كثيرة كما فى قوله تعالى « وغيض الماء » القى

بغير إلى انقطاع مادة الماء من نبع الأرض ومطر السماء ، بل الأكثر من هذا أنهم عقدوا

صورة بديعية تحت اسم « الرمز والإيمان » وعرفوها بقولهم : أن يريد الحكام إخفاء أمرها

فى كلامه مع إرادته لإفهام المخاطب ما أخفاه فيرمز له فى ضمنه رمزاً يمتدح به إلى استخراج

ما أخفاه فى كلامه (بديع القرآن : ٣٢١) وهذا بينه ما أراده المؤلف من معنى الرمز .

(٦) فى الأصل « نهي » وما أثبتناه عن ط : (٧) فى ط « مكتبة » .

﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْتُمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ (١) وهو على وجوه كثيرة
فمنه الإشارة كما قال الله عز وجل: ﴿فَنَخَّرَ عَلَى قَوْمٍ مِّنَ الْبَحْرَابِ ،
فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ (٢) ، ومنه الوحي المسموع من
المملك كقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ (٣)
ومنه الوحي في المنام، وهو الرؤيا الصحيحة كما قال الله سبحانه: ﴿وَأَوْحَيْنَا
إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ (٤) ولذلك قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
«الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءاً من النبوة» (٥) ، ومنه الإلهام
كما قال الله عز وجل (٦): ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ
بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ﴾ (٧) ، أي ألهمها ، ومنه الكتاب ، ويقال منه : وحيث
الكتاب إذا كتبه ، قال الشاعر (٨) : -

ما هيج الشوق من أطلال [دارسة] (٨)

أضحت قفارا (١٠) كوخى خطه الواحي

ويقال منه : وحيث أحس كما يقال : رفيت أفس .

ومن الوحي الإشارة باليد والغمز بالحاجب ، والإيماض بالعين (١١)
كما قال الشاعر :

وموحي إليه باللحاظ سلامها مخافة واش حاضرٍ ورفيب

(١) الشورى : ٢١ . (٢) مريم : ١١ . (٣) النجم : ٤ ، ٤ .

(٤) القصص : ٧ . (٥) انظر سنن ابن ماجه ٢ . ١٧٨٣ .

(٦) في «ط» «مزوجيه» (٧) النحل : ٦٨ . وسقط من ط قوله : «من الشعر» .

(٨) انظر أدب الكاتب لاصولي : ١١٥ . (٩) هذه الكلمة ساقطة من الأصل .

وهو خطأ من الناسخ . (١٠) في ط «خلاء» وهي رواية أخرى ولم تقم «ب» .

(١١) انظر البيان والتبيين ١ : ٧٧ .

على ذلك

وقال آخر (١) :

إِشَارَةٌ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خَيْفَةً أَهْلَهَا	إِشَارَةٌ مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَّكَلَّمْ
فَأَيَّضْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرَّ حَبَا	وَأَخْلَا وَسَهَّلَا بِالْحَبِيبِ الْمُسَلَّمِ

وقال آخر :

أَشَارَتْ بِأَطْرَافٍ كَأَنَّ بَنَانَهَا	أَنَايِبُ دُرٍّ قَمَّتْ بِعَمِيقِ
وَقَالَتْ : كَلَّاكَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَشْهَدٍ	مَكَانِكَ فِي (٢) نَلْبِي مَكَانَ شَقِيقِ

(فماذا طافى الوحى والإشارة (٣) .)

الاستعارة :

وأما الاستعارة فإنما احتيج إليها في كلام العرب لأن الفاظهم أكثر من معانيهم ، وليس هذا في لسان غير لسانهم ، فهم يعبرون عن المعنى الواحد بعبارات كثيرة ، وربما كانت مفردة له ، وربما كانت مشتركة بينه وبين غيره ، وربما استعملوا (٤) بعض ذلك في موضع بعض على التوسع والمجاز ، فيقول (٥) إذا سأل الرجل الرجل شيئاً فبخل به عليه : «لقد بخله فلان» وهو لم يسأله ببخل ، إنما سأله ليعطيه ، لكن البخل لما ظهر منه عند مسأله إياه جاز في توسعهم ومجاز قولهم أن ينسب ذلك إليه ، ومنه قول الشاعر (٦) :

* فَلَمَّحْتُ مَا تَلَدَ الْوَالِدَةُ *

(١) هو عمر بن أبي ربيعة انظر ديوانه : ١٩٦ وانظر البيان والتبيين ١ : ٧٨ .
 (٢) في ط «من» ولم اشتر «ب» إلى ذلك . (٣) ما بين القوسين ساقط من ط .
 (٤) كذا في الأصل وفي ط «استعاروا» . (٥) كذا في الأصل . وفي ط «يقولون» .
 (٦) هذا عجز بيت صدره * فإن يكن الموت أذنام * روى المبرد أنه لابن الزبيري انظر شواهد التنين : ١٩٥ .

والوالدة إنما تطالب الولد ليعيش لا يموت ، ايكن لما كان نصيره إلى الموت جاز أن يقال : الموت ولدته ، ومثله في القرآن : ﴿ وَإِذْ أَنْزَلْنَا الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا ، وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ (١) ، وذلك لانهم كانوا عند تلاوة القرآن قد حجبوا قلوبهم عن فهمه (٢) ، وصدفوا بأسماعهم عن تدبره ، فجاز أن يقال على المجاز والاستعارة : إن الذي تلا ذلك عليهم جعلهم كذلك ، والدليل على ما قلنا ، وأن حقيقة الامر أنهم هم الفاعلون (٣) دون غيرهم ، قول الله ، - عز وجل - في موضع آخر : ﴿ وَإِنِّي كَأَنَّمَا دَوَّيْتُهُمْ لِنَعْفُرَ لَهُمْ جَعَلُوا أُصْغَاهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَأَسْتَفْسَوْا نِيَابَهُمْ ، وَأَصْرُوا وَأَسْكَبُوا اسْتِكْبَارًا ﴾ (٤) ؛ ومثل الاول قوله : ﴿ وَلَا تُطِيعُ مَنْ أَغْضَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ (٥) لانه (٦) لما غفل عن (٧) الذكر كان بمنزلة من غفل عن الكلام فجاز ، أن يقال للذي أذكروه إنه أغفل قلبه ، كما جاز أن يقال للذي يسأل ذلك فيبخل عليه [قد (٨)] بحمله . ومن الاستعارة ما قدمنا من إنطاق الربع ، وكل ما لا ينطق إذا ظهر من حاله ماشا كل (٩) النطق . وما جاء من هذا النوع في القرآن قوله عز وجل : ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِلَّذِينَ هَلْ آمَنَّا بِهِ قُلُوبُكُمْ هَلْ زَيْدٌ ﴾ (١٠)

(١) الاسراء : ٤٥ : ٤٦ . (٢) كذا في الأصل . وفي ط « فهمه » .

(٣) في ط بعد هذه الكلمة قوله « فذلك » .

(٤) نوح : ٢٧ واستفشوا نياهم . غطوا بها و- وهم كراهة النظار إليها .

(٥) الكهف : ٢٨ . (٦) كذا في الأصل . وفي ط « الآية » وهو تحريف .

(٧) في الأصل « غفل عند الكلام » واتصيح عن ط وفي ط ، ب سقطت الباء .

الآية « كان بمنزلة من غفل عند الكلام » .

(٨) للزيادة عن ط وبها يضح المقى .

(٩) في ط « بياكل » . (١٠) سورة ق : ٣٠ .

لما جاز أن نحتمل مزيداً من الكافرين حسن أن يقال : نقول : هل
من مزيد؟ وكذلك قوله - عز وجل - ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ،
قَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْهًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (١) وذلك
لما كانتا عن إرادته من غير عصيان له ولا استصعاب (٢) عليه جاز أن يقال :
لأنهما قالتا : أتينا طائعين وكذلك قوله - عز وجل - (٣) : ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً
عَرَبِيَّ أُن بُقْتًا فَأَقَامَهُ ﴾ (٤) ، لما كانت الإرادة من أسباب الفعل ، وكان وقوع
الفعل يتلوها ، جاز (لما قد كاد (٥) يقع وقرب وقوعه) أن يقال أراد أن يقع ،
ومثل ذلك قول الشاعر (٦) : -

* امتلأ الحوض وقال قطني *

أى لما لم يكن فيه سعة لغير ما قد وقع فيه من الماء ، جاز على الاستعارة
أن يقال : حسي ، وهذا شائع في اللغة كثير .

أبو نوال :

وأما الأمثال فإن الحكماء والعلماء والأدباء لم (٧) يزلوا يضرعون الأمثال ،
ويبدعون للناس تصرف الأحوال بالنظائر (٨) والأشكال ، ويرون هذا
للتنوع من القول أنجح مطلباً ، وأقرب مذهباً ، ولذلك قال الله - عز وجل - :

(١) فصلت : ١١ .

(٢) كذا في الأصل والذي في ط « من غير استصعاب عليه ولا عصيان له » . ولا
خلاف بينهما في المعنى . (٣) - إنفاة من ط . (٤) الكهف : ٧٧ .

(٥) كذا في الأصل والذي في ط « كان أن يقع » وأوضح « منهما كاد أن يقع » .

(٦) هذا صدر بيت مجزء * سلا رو بداد ملأت بطني * انظر أمالي ابن السجري : ١٣٧ .

واللسان مادة قطن .

(٧) كذا بالأصل . وعبرة ط « فلا يزالون » . وهما يستقيم المعنى أيضاً .

(٨) بهذا هذه الكلمة في ط « والأجباب » .

(وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ) (١) وقال: (وَسَكَتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ لَعَنَّا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ) (٢).

وإنما فعلت العلماء ذلك لأن الخبر في نفسه إذا كان مكثافاً ومحتاجاً (٣) إلى ما يدل على صحته ، والمثل مقرون بالحجة ، ألا ترى أن الله - عز وجل - لو قال لعباده : إني لا أشرك أحداً من خلقتي في ملكي لكان ذلك قولاً محتاجاً إلى أن يدل على العلة فيه ، ووجه الحكمة في استعماله فلما قال :

(ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِيهَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ

أَنْفُسِكُمْ) (٤) كانت الحجة من تعارفهم مقرونة بما أراد أن يخبرهم به من أنه لا شريك له في ملكه من خلقه ، لأنهم عالمون بأنهم (٥) لا يعرفون أحداً من عبدهم على أن يكون فيما ملكوه مثلهم بل بأنفوس من ذلك ويدفعونه ، فإله (٦) - عز وجل - أولى بأن يتعالى عن ذلك وكذلك (٧) جعلت القدماء أكثر آدابها ، ومادونته من علومها بالأمثال والمقصود من الأمم ، ونطقت بيهضة

(١) الروم : ٥٨ والزمر : ٣٧ ، ويلاحظ أن هنا جزءاً من آية في سورة الروم - وفي سورة الزمر - حين أن المحققين لنسخة «ط» أشاروا في هامش « من ص ٦٦ إلى أنه من آية ٨١ من سورة الإبراهيم وهذا خطأ لأن ماورد فيها : ولقد صرفنا في هذا القرآن من كل مثل ، ولا أدري السرفى إتيان محقق نسخة ب آية « ولقد صرفنا » الخ .

(٢) إبراهيم : ٤٥ . (٣) في «ط» يحتاج ، والمعنى بتقديم ما يربو أيضاً .

(٤) الروم : ٢٨ . (٥) كذا بالأصل . وهي ساقطة من أصل «ط» وزادها المحققان .

(٦) كذا في الأصل واتى في «ط» « فإن الله » .

(٧) كذا في الأصل . وفي «ط» « لذلك » وهي أنسب لأنها هي التي تفيد العمل . ولا أدري

هل أي أصل سارت نسخة ب لأن ما ورد فيها « قوله وذلك » .

على السن الطير (١) والوحش ، وإنما أرادوا بذلك أن يجعلوا الأخبار مقرونة بذكر عواقبها ، والمقدمات مضمومة [إلى (٢)] نتائجها ، ونصريف القول في ذلك (٣) حتى يقين لسامعية ما آلت إليه أحوال أهلها عند لزومهم الآداب أو تصنيعهم إياها ، ولهذا بيّنه قص الله علينا أفاضل من تقدمنا من عصاه ، وآثر هواه ، فخر دينه ودنياه ، ومن اتبع رضاه ، فجعل الخير والحسن عقباه ، وصير الجنة مثواه ومأواه ، وقال في (٤) ذلك : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (٥) .

اللفز :

وأما الألف : فإنه من ألف- (٦) البر بوع إذا حفر لنفسه مستقبها ثم أخذ بيته ويسرة لينفي (٧) بذلك على طالبه ، وهو قول استعمل فيه اللفظ المتشابه طلبا للمعابة والمحاكاة (٨) والفائدة في ذلك في العلوم الدنيوية رياضة الذكر في تصحيح المعاني وإخراجها من (٩) . المناقضة والفساد إلى معنى الصواب والحق ، وقدح الفطنة في ذلك واستنجاد الرأي باستخراج (١٠) ، وذلك مثل قول الشاعر :

رُبَّ نَوْرٍ رَأَيْتُ فِي جُحْرٍ نَمَلٍ وَهَارٍ فِي لَيْلَةٍ ظَلَمَاءِ

-
- (١) في ط « الوحش والطير » . (٢) الزيادة عن ط والمعنى لا يستقيم إلا بها .
 (٣) في ط « فيها » . (٤) كذا في الأصل . والقي في ط : وقال في مقل ذلك .
 (٥) القمص : ٥١ ووردت في الأصل « ولقد صرفنا » وهو تحريف من الناسخ ، وصحح محققا نسخة « ب » هذا التحريف من غير أن يعبر إلى وروده في الأصل .
 (٦) كذا في الأصل والقي في ط « نأته من ألف البر بوع ولفز » وألف في السلام : عمى مراده وأخفاه . (٧) كذا في الأصل . وفي ط « لينى » وقد أثبتتها « ب » .
 لينى « ولا أدري من أين أتت ؟
 (٨) في ط « المحاكاة » : والمعنى يستقيم ما يؤول بشرح محققا نسخة « ب » إلى هذا الخلاف :
 (٩) كذا في الأصل . وفي ط « حل » وعبارة الأصل « ب » .
 (١٠) في ط « في استخراج » .

فالتور هنا القطعة من الأقط (١) ، والنهار فرخ الحُبَارَى (٢) ، فإذا
استخرج هذا صح المعنى ، وإذا حمل على ظاهر لفظه كان محالاً . وكذلك
قول الآخر (٣) :

فأصبحتُ والليلُ مستنلسٌ (٤) وأصبحتُ والأرضُ (٥) بخرطمي

فأصبحتُ : أشعلت المصباح ولو حمل على الصبح لتنا في (٦) القول وسد .
والفائدة في استعمال ذلك في الدين المعارضة التي ذكرناها وقتلنا : إن الانسان
استعملها عند التيقية . حتى يخرج بهذا الكلام عن الكذب باشتراك
الاسم . ومن هذه الاسماء المشتركة المجنون الذي به الخبل ، والمجنون الذي قد
قد جنته الليل ، والنبيذ الذي يشرب ، والنبيذ ؛ للصبي المشوذ ، والعلى : المرتفع
والعلى : الفرس الشديد ؛ والجرح : المصدر من الجراح ، والجرح : الكسب ،
والظعن بالرمح ، والظعن في العرض ، والبطن : ضد الظهر ، والبطن من
العرب ؛ والفخذ العضو ، والفخذ من القبيلة ؛ والبعل : الزوج ، والبعل : النخل
الذي يشرب ماء السماء ؛ [واليد الجارحة (٧)] واليد النعمة ، واليد القدرة
وأشياء هذا كثير ، وقد جمعه أهل اللغة . وعن جوزة (٨) وجمع أكثره
ابن دريد (٩) في كتابه الملاحن ، فإن أردته فاطلبه منه (١٠) إن شاء الله .

(١) الأقط : هو اللبن الخبيث الخفف .

(٢) الحبارى : نوع من طير يصديه المصريون المخرج .

(٣) هو أحمد بن بيت قين في أبيات الماتى قاله أبو حنيفة الدينورى عن ابن خالويه ،

انظر المزمع : ٢ : ٥٨٥ . (٤) مستنلس : مظالم ، وفى ط : « مايس »

في « ب » منتلس « وهو خطأ » . (٥) بحر طمى : بمثل .

(٦) كذا في الأصل . والقى في ط : « لتناى » وعبارة الأصل أنسى وأنيبها

« ب » لتناى « وهو خطأ » .

(٧) الزيادة عن ط والسياق يقتضيها . (٨) كذا في الأصل . والنسب طه جوده .

(٩) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصرى الأزدي من علماء الفقه والأدب

توفى عام ٣٧١ هـ وكتاب الملاحن طبع في مصر .

(١٠) كذا في الأصل . والقى في ط : « فيه » .

الحذف :

وأما الحذف : فإن العرب تستعمله للإيجاز والاختصار والاكتفاء .
عيسى القول إذا كان المخاطب عالما بما مرادها فيه ، وذلك كقوله عز وجل :
{ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ } (١)
وسكت عن تمام الكلام لعلم المخاطب به ، وكان تقدير ذلك : وإذا قيل لهم
اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم استكبروا . وعتوا وتمادوا (٢) ، وكذلك قوله :
{ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ } (٣) حذف ، بعده
اعلم المخاطب به ، وإن كان تقديره : ولولا فضل الله عليكم ورحمته لعدت بكم
[بما فعلتم (٤)] .

من ذلك قول الشاعر (٥) :

أجِدُّكَ [لَوْ] شَيْءٌ أَنَا نَارُ رَسُولِهِ سِوَاكَ ، وَلَكِنْ لَمْ يَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا
أَرَادَ لَدَفْعَتَكَ (٦) ، وَلَكِنْ لَمْ يَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا ، فَحَذَفَ اِكْتِفَاءً لِعَلَمِ
المخاطب بما أراده ، ومثله قوله (٨) :

فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَأَنْتَ حَيٌّ بِنَا بَطْنِ حَقِيفِ ذِي قَفَافٍ عَمَّقَلٍ

(١) يس : ٤٥ . (٢) كذا في الأصل والقي في ط : وتمادوا وعتوا .

(٣) النور : ١٠ . (٤) الزيادة عن ط . والسباق يقتضيها ونسخة « ب » مع

إثباتها الزيادة لم أشر إلى ذلك ، لأنها تهدف إلى تليق نسخة .

(٥) امرؤ القيس . انظر ديوانه ٢٤٢ .

(٦) هذه اللفظة ساقطة من الأصل وهي عن ط ولم أشر نسخة ب إلى ذلك التصحيح .

(٧) في ط : لدها .

(٨) امرؤ القيس ديوانه : ١٥ . وأجزأنا : قطنا . الحقف من انزل : العوج ، قفاف :

ضم بضه إلى بعض فارتفع ، العمقل : المنعد المنعد الخلل .

[وهذا كثير في كلام العرب ، وإذا مرّ بك عرفته إن شاء الله] (١) .

الصرف (٢) :

وأما الصرف: فإنهم بصرفون القول من المخاطب إلى الغائب ، ومن الواحد إلى الجماعة، كقوله: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجْرَيْنَ جِئِمُ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ (٣) .

وكقول الشاعر (٤) : -

وَتِلْكَ الَّتِي لَا وَصْلَ إِلَّا وَصَالِهَا وَلَا صُرْمَ إِلَّا مَا صَرَمْتَ يَصْبِرُ
وقال آخر (٥) : -

يَا لَهْفَ نَفْسِي كَانَ جَدَّةَ خَالِدٍ وَبِوِاضِ وَجْهِكَ لِقَرَابِ الْأَعْفَرِ

المبالغة :

وأما المبالغة: فإن من (٦) شأن العرب أن تبالغ في الوصف ولذم ، كما أن من شأنها أن تختصر وتوجز ، وذلك لتوسعها في الكلام واقتدارها عليه ، ولكل من ذلك موضع يستعمل فيه (٧) ، وسيمر بك في مواضعه إذا صرنا إلى ذكره إن شاء الله .

(١) الزيادة عن ط. وهي ساقطة من الأصل.

(٢) وهو القى عرفه علماء البلاغة باسم الالتفات وإن كان التعريف بالصرف أهم .

(٣) يونس : ٢٢ : (٤) في أمالي المرتضى ١ : ٢٥ الفطر الثاني، والوجه

لمرتضى ٩١ ، وعزاه إلى الخطيئة. وعيار الشعر ١٠٣ ويزوى الفطر الأول .

(٥) هو أبو كبير الهذلي ، انظر شرح أشعار الهذليين طبع الروبة: ١٠٨١ ، وأمالي

المرتضى ط السعادة ٤ : ١٣٩ وفي ط و « ب » « خاله » .

(٦) كذا في الأصل. والقى في ط : « فن شأن » .

(٧) ساقطة من أصل ط! وزادها المحققان .

والمبالغة تنقسم قسمين :

أحدهما في اللفظ، والآخر في المعنى، فأما المبالغة في اللفظ فتجرى مجرى التأكيد، كقرائنا : رأيت زيدا نفسه ، وهذا هو الحق بعينه ، فتؤكد زيدا بالنفس والحق بالعين (١) ، وإن كان قولك : هذا زيد وهذا هو الحق قد أغناك (٢) عن ذكر النفس والعين ، ولكن ذلك مبالغة في البيان .
ومنه قول الشاعر (٣) :

ألا حبذا هند ، وأرضٌ بها هندُ وهند أتى من دونها التأني والبعدُ

(فذكر البعد بعد التأني - وهما شيء واحد - تأكيداً ومبالغة (٤)) .

وأما المبالغة في المعنى : فإخراج الشيء (٥) أبغ غايات معانيه ، كقوله - عز وجل - : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ ﴾ (٦) وربما قالوا بأنه قد أقر (٧) فقتر علينا ، فبالغ الله - عز وجل - في تقييح قولهم وإخراجه (٨) على غاية الدم .

ومن المبالغة في المعنى قول الشاعر (٩) :

وفيهنَّ ملهىً لللطيف ومنظرٌ أنيقٌ لعينِ الفاطرِ المتوسِّمِ

فلم يرض من أن يكون فيهن مامى ، وإن كان ذلك مدحا لمن حتى قال به لللطيف ، لأن اللطيف لا يلمو إلا بفائق ، وقال : ومنظر أنيق ، وهذا في الوصف .

(١) هذه العبارة مضطربة في الأصل وصححت من ط . و « بارت » فتؤكد زيدا بالحق والنفس والعين . (٢) كذا في الأصل ، والذي في ط : أغناك .
(٣) هو الحماني ديوانه : ٢٩ وعيار القدر أورد صدره برواية أخرى : ٣٠٣ .
(٤) ما بين القوسين ساقط من ط وبه يتضح المعنى .
(٥) في ط : « القول » . والمعنى عليها يستقيم أيضاً . (٦) المائدة : ٦٤ .
(٧) كذا في الأصل وفي ط : « وإنما قالوا إنه قد أقر علينا » .
(٨) في ط : « فأخرجهم على غاية القم لهم » . (٩) حوزهير بن أبي سلمى ديوانه : ١٥٠ .

مخبر (١) ، فلم يكتف به حتى قال : ولعين الناظر المتوسم ، ، لأن الناظر إذا
كرر نظره وتوسم تبينت له العيوب عند توسمه وتكراره ونظره ، ولذلك
قال الشاعر (٢)

يَزِيدُكَ وَجْهَهَا حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهَا نَقْرًا

ومن هذا قول الشاعر أيضاً (٣) :

فَلَمَّا صرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

مَشَيْنَا مِشِيَةَ اللَّيْثِ غَدَا وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ

فلم يرض بتصريح الشر حتى عراه من سائر ما (٤) يستره ، ولم يرض
بمشية الليث حتى جعله غضبان . وأشياء هذا كثير في القرآن والشعر (٥) .

القطع والمطف (٦) والتقديم والتأخير (٧) :

وأما القطع والعطف () والتقديم والتأخير (٧) فهو واضح لمن
أراد أن يعرفه ، وهو في القرآن كثير ، ومنه - بما قطع الكلام فيه
وأخذ في فن آخر من القول ثم عطف بنها القول الأول عليه - قوله

- عز وجل - : [حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ]

[إلى آخر الآية (٨)] ومثله : [حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَاللَّامُ وَالْحَمُّ وَالْحَنْزِيرُ ،

(١) كذا في الأصل وفي ط : مجزئ ، وهي أوضح وأنسب للسياق .

(٢) هو أبو نواس ديوانه ١ : ٢٣١ والصناعتين ٣٩٣ ورواية ط : وجهه ، وزدته ،
ولم تفسر نسخة « ب » إلى ما في الأصل من الخلاف في الرواية .

(٣) هو نهمش بن شيبان المعروف بالفند الزماني . والفند : قطعة الجبل ، ولقب بذلك
لعظم شخصيته ، انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوق ١ : ٣٤ وقالت « ب » إنها لفعل
ولا أدري من هو عمل ؟ .

(٤) في ط : من كل . (٥) هذه السكدة ساقطة من ط ولم تفسر : « ب » إلى هذا

(٦) هو المعروف في حرف البلاغيين بالفصل والوصل . وقد ذكر في ط القطع والمطف فقط .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ط ، وهي قد اكتفت بوضع المحذوف عننا بالتقديم

والتأخير عند الحديث عنه .

(٨) لزيادة عن ط وهي آية ٢٣ من سورة النساء .

وَمَا أَمِلَ لِعَيْبِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَةَ وَالْمَوْفُودَةَ وَالْمُرْتَدِيَةَ وَالنَّطِيجَةَ
وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ ، وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ ، وَأَنْ
تَسْقَسُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فَنُقِيَ (١) ، ثم قطع وأخذ في كلام آخر فقال :
(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ
الْإِسْلَامَ دِينًا) ثم رجع إلى الكلام الأول فقال : (فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ (٢)
غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِنِّمَ فَإِنَّ اللَّهَ ذَنُورٌ رَحِيمٌ) ومثل ذلك ما حكاه عن لقمان
في وصيته لابنه إذ قال له : (يَابُنِي لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ
عَظِيمٌ) (٣) ثم قطع وأخذ في (٤) آخر فقال : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ
حَمَلَةَ أُمِّهِ وَمَنَا إِلَى وَهْنٍ) إلى قوله : (فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) ثم
رجع إلى تمام القول (٥) في وصية لقمان فقال : (يَابُنِي إِذَا مَاتَ ثَمَرٌ مِمَّا
حَبَّ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ بَاتَ
بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ) إلى آخر الآيات .

وأما التقديم والتأخير فمكفوله - عز وجل - : (وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ
رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى) (٦) [أراد ولولا كلمة سبقت من ربك
وأجل مسمى لكان لزاما (٧)] .

(١) المائة : ٣ . الموقودة : الضروبة ، المتردية : التي سقطت . من علو في بئر فانت ،
النطيجة : النطوحة ، ما ذكيتهم : ما ادركتموه حياً فذبحتموه ، النصب : الأصنام أو الجوارح ،
تصب ويذبح عليها ، الأزلام : الأوداج . (٢) المخرصة : المخرصة .
(٣) لقمان : ١٣ - ١٦ . (٤) في ط : « وأخذ في فن آخر » .
(٥) كذا في الأصل وفي ط : « القول الأول » .
(٦) طه : ١٢٩ . (٧) الزيادة عن ط وبها يتضح المعنى .

وقوله : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ ^(١) أراد ما لا يملك لهم رزقا من السموات
والأرض لا يستطيعون شيئا. وفيما ذكرنا دليل على ما لم نذكره إن شاء الله .
الوضوح :

وأما الاختراع : فهو ما اخترعت له العرب اسما (٢) فيما لم تكن تعرفه ،
فنه (٣) ماسموه باسم من عندهم كتسميتهم الباب في المساحة بابا (٤) ، والجريب
جريبا (٥) ، والعشير عشيرا (٦) ، ومنه ما عربته (٧) وكان أصل اسمه
أعجمياً كالقسطاس المأخوذ من لسان الروم ، والشطرحج المأخوذ من لسان
الفرس ، والسجيل (٨) أيضا المأخوذ من كلام الفرس ، وكل من (٩)
استخرج علما ، واستنبط شيئا ، وأراد أن يضع له اسما من عنده ، ويواطىء
من يخرج له إليه عليه فله أن يفعل ذلك ، ومن هذا الجنس اختراع
التحويون اسم الحال والزمان والمصدر والتمييز والتبرقة (١٠) ، وأخرج
الخليل ألقاب (١١) العروض ، فسمى بعض ذلك الطويل ، وبعضه المديد . وبعضه
المزج ، وبعضه الرجز وقد (١٢) ذكر أرسطاطاليس ذلك وقال : إنه طاق لكل
أحد احتاج إلى تسمية شيء ليعرف به أن يسميه بما شاء من الأسماء ، وهذا
الباب مما يشترك العرب وغيرهم فيه ، وليس مما ينفردون به .

- (١) النحل : ٧٣ . (٢) كذا في الأصل وعبارة ط « ما اخترعت له العرب أسماء
وهامش « ا » الذي علق به محقق نسخة « ب » على هذا النوع لازوا له لأن ما قصد المؤلف من الاختراع
غير ما أوردها قان وهو يقصد الاختراع في الألفاظ وما يقصدان الاختراع في المعاني .
(٣) في ط : « فما سموه » . (٤) الأب : ما القاة .
(٥) الجريب : مكال وقياس . فهو باعتبار مقياسه ٣٦٠٠ ذراع مربعة أو ٢٤٠٠ متر
مربع كما قدره المستشرق هيوان في كتابه عن فارس القديمة .
(٦) العشير : ١/١٠ من الجريب . طاقا . (٧) في ط : « ما أعربته » وعبارة الأصل أسح .
(٨) في ط : السجل . وهو خطأ . وهو حجارة كالدر ، ومنه في القرآن « ترميمهم بحجارة
من سجيل » (٩) في ط : « ما » .
(١٠) التبرقة : قصد ما لا التي لنفس الجنس .
(١١) في الأصل ألقاب ويكون المراد ألف الإطلاق وفيها ، وقد يكون المراد ألقاب
العروض لأن ما بعدما يحدد ما أنبتناه وهذه الكلمة ساقطه . ن ط ولم تفر « ب » إلى ، إلى الأصل
وأثبتت لفظة « لقات » والخليل لم يخرج لقات العروض ، وإنما سمي بحجوره .
(١٢) في ط : « وذكر » .

باب

تأليف العبارة

اعلم أن سائر العبارة في لسان العرب إما أن يكون منظوماً (١) أو منثوراً ، والمنظوم هو الشعر ، والمنثور هو الكلام ، فالشعر ينقسم أقساماً : منها القصيدوهي (٢) أحسنها وأشبهها بمذاهب الشعراء ، ومنها الرجز وهو أخفها ، والراجز الساقى الذى يسقى الماء ، وكان الأصل فى الأراجيز أن يجر بها (٣) الساقى على دلوه إذا أمدها ، ثم أحدث (٤) للشعراء فيه فلمحق بالقصيد . ومنها المسقط : وهو أن يأتى الشاعر بخمسة أبيات على قافية ، ثم يأتى بيت على خلاف (٥) تلك القافية ، ثم يأتى بخمسة أبيات على قافية أخرى ، ثم يعود فيأتى على قافية البيت [الأول] (٦) وكذلك إلى آخر الشعر . ومنها (٧) المزدوج : وهو ما أتى على قافيتين قافيتين (٨) إلى آخر القصيد ، وأكثر ما يأتى وزنه على وزن الرجز .

وفى الشعر والنثر جميعاً تقع البلاغة أو العى ، والإيجاز أو الإسهاب ، إلا أن البلاغة والإيجاز إذا وقعا فى الشعر والقول قضى للشاعر بالفلج (٩) ، والعى والإسهاب ، وإذا وقعا فى الشعر والقول كان الشاعر أعذر ، وكان العذر عن المتكلم أصيب ، وذلك لأن الشعر محصور بالوزن ، محصور بالقافية ، فالكلام يضيق على صاحبه ، والنثر مطلق غير محصور ، فهو يتسع لقائله .

(١) كذا فى الأصل وفى ط : وإما أن يكون منثوراً . (٢) فى ط : « وهو » .
(٣) كذا فى الأصل وفى ط « رتجز بها » والمعنى يستقيم عليهما ولم أشعر ب : ، إلى ذلك .
(٤) كذا فى الأصل والذى فى ط : ثم أخذت ، ولم أشعر ب « إلى ذلك » وعبارة الأصل أوضح . (٥) فى ط : « غير » . (٦) الزيادة عن ط ولا يستقيم المعنى إلا بها .
(٧) فى ط : ومنه . (٨) هذه الحكمة ساقطة من ط والمعنى يقتضيها ولم أشعر ب : ، إلى ذلك .
(٩) الفلج : القوز .

فما تساوى القول والشعر فيه من هذا الفن ، فحكم للشاعر فيه بالفضل (١)
قول بعضهم (٢) في بعض كتب الفتحوك فكانت معارضة تعاقبه ، وما
يُحَرِّزُهُ يُدْرِزُهُ .
وقال الشاعر (٣) :

وإن يَبْنِ حِيْطَانَا عَلَيْهِ فَإِنَّمَا أَوْلَتْكَ عُقَالَاتِهِ لَامَعَاتِهِ
وقيل لبعضهم ، وقد أطال الوقوف في الشمس على باب بعض
الوُلاة : (لقد أطلت الوقوف في الشمس (٤)) فقال : الظل أريد .
لا وقال الشاعر (٥) :

تقولُ سَلِيمِي لَوْ أَقَمْتُ سَرْدَتَنَا وَلَمْ تَدْرُ أِنِّي لِلْمَقَامِ اطُوفُ
وأشبه هذا كثير .

فأما عذرهم للشاعر في التقصير واغتفارهم [له] (٦) العيوب ،
فقد جوزوا له من قصر الممدود ، وحذف الحركة ، وتخفيف
الهمزة ، وصرف ما لا ينصرف ، ما لم يجزه للمتسكّم ، فأجازوا له في الوزن
استعمال الزحاف (٧) والخنزرم (٨) في القافية (٩) والإكفاء (١٠) والإقواء (١١)

(١) في الأصل بعد هذه الكلمة (فنه) وهي مفسدة الجملة .

(٢) هو إبراهيم بن العباس الصولي الكاتب العباسي وهو خال العباس بن الأحنف
الشاعر المعروف .

(٣) هو أبو تمام ديوانه ٢٣١ . والمعال : الحصون والملاحى .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ط ولا يتم المعنى إلا به .

(٥) هو عروة بن الورد أحد الشعراء الماهليين « انظر : ديوانه ١٠٧ والصناعتين : ٢٢٠

والوساطة : ٢٣ وروايتهما : لو أقت بأرضنا .

(٦) زيادة عن ط ، وسياق الكلام يقتضى زيادتها .

(٧) النوع الأول من التغيير الذي يلحق أجزاء البيت وهو يختص بالأسباب التي في الحشو
ولا يلحق إلا الحرف الثاني من السبب كأن تصير « فاعلمن » « فعلن » ، ويكون غير لازم أى إذا
ورد في بيت من قصيدة لا يلزم أن يرد في بقية أبياتها .

(٨) الخرم : حذف أول الوند المجموع من أول البيت لتصير فعولن « عولن » فعلن .

(٩) عيوب القافية وعيوب العروض كلها يمكن الرجوع إليها في كتب العروض .

(١٠) الاكفاء : هو الإتيان بروى متجانس في الخرج لا في اللفظ في بيتين .

(١١) الإقواء هو : تحريك الجرى بحر كتبتين مختلفتين ولكنهما قريبتان .

والسناد (١) والإيطاء (٢) ، والتضمين (٣) ، وكل ذلك عيوب . وهي (٤) على من استعمل البديهة وقال الشعر على الهاجس (٥) والسجية أقل عيبا منها على من استعمل الروية والتفكير ، وكرر النظر والتدبير ؛ وقد ذكر الخليل وغيره في أوزان الشعر وقوافيه ما يغني عن نظر فيه ، ويغنينا عن تكلف شرح ذلك إذ كنا نرى أن تكلف ما قد فرغ منه عناء (٦) لا فائدة فيه ، إلا أننا نذكر جملة من ذلك في باب استخراج المعنى (٧) تدعو الضرورات (٨) إلى ذكر ما فيه إن شاء الله .

معنى البلاغة :

وقد ذكر الناس البلاغة ووصفوها بأوصاف لم تشتمل على حدها ، وذكر الجاحظ (٩) كثيرا ما وصفت به ، وكل وصف منها يقصر عن الإحاطة بحدها ؛ وحدها عندنا : القول المحيط بالمعنى المقصود ، مع اختيار الكلام ، وحسن النظام ، وفصاحة اللسان ، وإنما أضيف إلى الإحاطة بالمعنى اختيار الكلام ، لأن العامي قد يحيط قوله بمعناه الذي يريد ، إلا أنه بكلام مردول من كلام أمثاله ، فلا يكون موصوفاً بالبلاغة ، وزدنا فصاحة اللسان لأن الأعجمي والبهتان قد يبلغان مرادهما بقوامهما فلا يكونان موصوفين بالبلاغة ، وزدنا حسن النظام لأنه قد يتكلم الفصيح بالكلام الحسن الآني على المعنى ، ولا يحسن ترتيب ألفاظه ، ويصير كل (١٠) واحد

(١) هو عيب يلحق القافية قبل رويها .

(٢) الإيطاء : إعادة اللفظة ذاتها بمعناها . (٣) التضمين : تعلق قافية بقافية أخرى :

(٤) كذا في الأصل وفي ط : « وعلى » . (٥) الهاجس : الحاطر .

(٦) في ط « عيب » ولفظة الأصل أنسب . (٧) كذا في ط : وفي الأصل المعنى

وهو تحريف . (٨) في ط : « الضرورة » .

(٩) البيان والتبيين ١ : ٨٦ و١٠١ بعدها .

(١٠) كذا في الأصل وفي ط : « وتصيير كل واحدة مع ما يشاكلها » وسارت :

« ب » هل ما سارت عليه ط من غير إشارة .

مع ما يشاكله ، ولا يقع ذلك موقعه ؛ فما أتى في نهاية النظم قول أمير المؤمنين - عليه السلام (١) - في بعض خطبه : « أين من سعى واجتهد ، وجمع وعدد ، وزخرف ونجد ، وبني وشيد ، ؟ فأتبع كل حرف بما هو من جنسه ، وما يحسن معه نظمه ، ولم يقل : أين من سعى ونجد ، وزخرف وشيد ، وبني وعدد ؟ ولو قال ذلك لكان كلاماً مفهوماً (٢) مستقيماً ، وكان مع ذلك فاسد النظم ، قبيح التأليف .

معنى الشعر :

والشاعر من شعر يشعر فهو شاعر (٣) ، والمصدر [الشعر] ولا يستحق الشاعر هذا الاسم حتى يأتي بما لا يشعر به غيره ، وإذا كان إنما يستحق اسم الشاعر لما (٤) ذكرنا فكل من كان خارجاً عن هذا الوصف فليس بشاعر ، وإن أتى بكلام موزون مقفى ؛ وقد كره قوم قول الشعر واستماعه ، وإنما الشعر كلام موزون ، فما جاز في الكلام جاز فيه ، وما لم يجز في ذلك لم يجز فيه ، وقد سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الشعر واستنشدته وأثاب عليه ، وأشدد في مسجده على منبره ، وقال لحسان : « اهج قریشا ومعهك روح القدس ، وقال : إن من الشعر لحسناً (٥) ، وما احتج به من كرهه ما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من قوله : « لأن يمتلي جوف أحدكم قبيحاً حتى يريه خيره له من أن يمتلي شعر (٦) » ، وما روى

(١) في ط : رضی الله عنه . (٢) في ط بعد هذه الكلمة : ومن قائله .

(٣) كذا في الأصل والذي في ط : والشعر المصدر ونظيره العاقل يقال : كفل يكفل كفلاً وهو كافل ومنه سمي ذو الكفل - اسم نبي من الأنبياء - وإنما سمي شاعراً لأنه يشعر من معاني القول وإصابة الوصف بما لا يشعر به غيره ، وقد علق عليهما « ب » بأنها حشرت في النمس حشراً ، ولأدري لماذا حملتها في الأصل . (٤) في ط « بما » .

(٥) انظر النهاية ١٠ : ٤١٩ والمراد بالحسب هنا العلم النافع .

(٦) أخرجه أصحاب السنة ، وأحمد عن أبي هريرة انظر الجامع الصغير بشرحه فيض القدير : ٢٥٩ ويختصر أبي داود للندري ٧ : ٢٩٠ وانظر النهاية ٥ : ١٧٨ ، والعمدة ٤ : ٣١ . ودلائل الإعجاز : ١٣ . ويريه : بقده .

حده في شأن امرئ القيس وقوله : ذلك رجل مذكور في الدنيا منى
في الآخرة ، ويأتي يوم القيامة ومعه لواء الشعراء حتى يقودهم (١) النار .
وهذا لقول منه - عليه السلام - خاص في كفار الشعراء ، والدليل على
ذلك إجماع الأمة على أن حسان بن ثابت ، وكعب بن زهير ، وغيرهما من
شعراء المؤمنين الذين كانوا يناضلون عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
باشعارهم ، ويجاهدون معه بالسيف وأيديهم ، خارجون عن جملة من يرد
النار مع امرئ القيس ، وقد وصف رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
حسان بن ثابت بذلك فقال : (جاهد) (٢) معي بيده ولسانه ، وأقعد كعب
بن زهير على منبره فأشهد :

(بَأْتَتْ سُبْحَانَ قَلْبِي الْيَوْمَ مَبْرُورٌ^(٣))

حتى إذا بلغ إلى قوله :

يُنِيبُ الرِّسُولَ لِنُورٍ يُسْتَنْضَاءُ بِهِ وَصَارَ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ مَسْلُورٌ
أوما إلى الناس باستماع قوله . وقد (٤) قلنا : إن كل مهمل من
الأخبار إذا كان في الأمر الممكن فهو خاص ، وهذا في الممكن فهو خاص ،
ويزيد ما قلناه وضوحا قول الله - عز وجل - : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ،
أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ، وَأَنَّهُمْ يُتَوَلَّوْنَ مَالًا يَفْعَلُونَ ﴾^(٥) ثم بين
مراده ، وأنه خاص في الكفار منهم ومن تعدى الحق وفسق فقال : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ، وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا

(١) كذا في الأصل وفي ط : يورد النار ، وهي أنسب . (٢) في ط : لأنه جاهد معه .

(٣) هذا صدر بيت عجزه * متم إنزها لم يقد مكيول * انظر ديوانه : ٦ .

(٤) انظر ص ٤٩ ، ٥٠ من هذا الكتاب . (٥) الشعراء ٤٢٤ - ٢٢٧ .

وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴿١﴾ وأما قوله : ه لان يمتلى -
جوف أحدكم قبحاً [حتى يريه] خير من أن يمتلى شعراً ، فإن المعقول
من معنى الامتلاء (١) أن يشغل المالُ للشئ جميع أجزائه حتى لا يكون
فضل لغيره ، وإذا كان هذا هكذا فإنما أراد النبي - صلى الله عليه وسلم -
بهذا القول من امتلاء جوفه من الشعر ، حتى لا يكون فيه موضع للذكر
ولا لحفظ القرآن ، ولا لعل الشرائع والأحكام ، والسنة في الحلال
والحرام ، وهذا ظاهر لمن تدبره ، ويزيده وضوحاً ما روى عنه عليه
السلام (٢) من أنه سمع قوماً يقولون : فلان علامة ، فقال : وما هو علامة ؟
فقبل : يعلم أيام العرب وأشعارها ، وأنسابها ووقائعها فقال : ذلك علم
لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله ، إنما العلم آية محكمة ، أو فريضة عادلة
أو سنة قائمة ، [وما خلاهن فهو فضل (٣)] ولم يزل الشعر ديوان العرب
في الجاهلية لأنهم كانوا أميين [ولم تكن الكتابة فيهم (٤)] إلا أهل الحيرة
ومن تعلم منهم ، فإنما حفظت مآثرها وأخبار آبائها (٥) ، وما مضى من أيامها
[ومذكور أحسابها (٤)] ووقائعها ، ومستحسن أفعالها ومكارمها بالشعر ،
[الذي قيل فيها ، ونقلته الرواة عن شعرائها (٥)] ، ولولا الشعر ما عرف جود
حاتم (٦) طيء ، وكعب بن مامة ، وهرم بن سنان ، وأرلاد جفنة (٧) ، لكن

(١) الزيادة عن ط . (٢) كذا في الأصل و ط ، ولكن أصح محققان .

نسخة ب « على أنها ساقطة من د ط » ولذلك لا معنى لها من ٤ من ص ١٦٦ .

(٣) أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم بلفظ « العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو آية

محكمة ... الخ انظر فيض القدير ٤ : ٣٨٦ . (٤) زيادة من ط .

(٥) و ط « أوائلها » ولا معنى يستقيم عليها .

(٦) هؤلاء الثلاثة من مشاهير العرب في السكرم والجود انظر الشعر والشعراء : ١ : ٤٤ .

(٧) أولاد جفنة : هم ملوك الساسنة ، وجفنة قبيلة من الأزدي ينسبون إليها .

والذي قيل فيهم من الشعر أشاد بذكورهم ، وبين عن نخرهم ؛ فقال الفرزدق (١)
في حاتم :-

عَلَى سَائَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنْتَ بِهَا نَفْسُ حَاتِمٍ
وقال زهير (٢) في هرم :

سَمَّ يَلْتَقُ بَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا يَلْتَقُ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالذِّدَى خُلُقًا
لَوْ قَالَ حَيٌّ مِنَ الدُّنْيَا بِمَكْرُمَةٍ أَفْقَ السَّمَاءِ لَنَالَتْ كَفَّهُ الْأُنْفَا
وقال آخر (٣) :

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَمَّةَ وَابْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا هَرْمُ الْجَوَادِ
إلى غير ذلك (٤) ، ما قيد على الأبطال ذكر شجاعتهم ، وشهر في الناس
ذكورهم ، وعرفنا به غناهم في مواقفهم وآثارهم في وقائعهم ، فقال عنتره (٥) :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأْتُ سِقْمَهَا قَوْلُ الْمَوَارِسِ وَبِكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ
وقال آخر (٦) :

وَفَكَرْنَا غُلَّ امْرِئٍ الْقَيْسِ عَنْهُ بَعْدَ مَا طَالَ حَبُّهُ وَالْعَنَاءُ

(١) ديوانه : ٢ : ٨٤٢ وروايته « لو كان » بدلا من « لو أن » و « به » بدلا

عن « بها » (٢) ديوانه : ٥٣ ، ٥٤ وفي البيت الثاني مبالغة .

(٣) هو جوير ، والبيت من قصيدة يمدح بها الخليفة عمر بن عبد العزيز مطلعها .

أبت عينك بالمسن الرقادا وأنكرت الأصادق والبلادا

وقصد ابن سعمى أوس بن حازنة بن لأم الطائي . راجع ديوانه : ١٨٧ وبلوغ

الأدب ١ : ٨٢ . (٤) في ط « هذا » . (٥) ديوانه : ١٢٨ ، وانظر الأدب

الغريب وتاريخه : ٤٠٢ وفيه : أذهب بدل : أبرأ ، و : قيل ، بدل : قول .

(٦) هو الحارث بن حلزة البشكري ، والبيت من معلقته انظر شرح المعلقات : ٢١٠ .

وقال آخر (١) :

الْيَسُوا بِالْأَلَى قَسَطُوا قَدِيمًا على النعمان وابندروا السطاعا
وَهُمْ وَرَدُوا السُّكَّابَ عَلَى تَمِيمٍ بجيش يَبْلَعُ النَّاسَ ابْتِلاطًا

وقد ذكر أرسطاطاليس (٢) الشعر في كتاب الجدل ، فجمه حجة مقنعة إذا كان قديما ، واحتج في كثير من كتب السياسة بقول أوميروس (٣) شاعر اليونانيين ؛ وقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحق بالتقدمة وأولى بالاتباع ، وقد قال (٤) : إن من الشعر لحكما ، وروى عن بعض السلف : أعربوا القرآن والتمسوا عربيته (٥) في الشعر . وقيل : وحسبك من الأدب أن تروى الشاهد والمثل . وقال معاوية لابنه - يا بني إرو الشعر ، وتخلق به ، ولقد هممت يوم صفتين بالفرار مرات فما ردني عن ذلك إلا قول ابن الإطناية (٦) :

أَبْتُ لِي هَمَّتِي وَأَبِي عَلَانِي (٧) وَكَسْبِي (٨) الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيعِ
وإجشامي (٩) على المكروه أنفسي وضربي هامة البطل المشيح (١٠)

(١) البيتان للقطامي ديوانه : ٣٦ ، واسمه عمر بن شليم التغلبى وهو شاعر أموى .
وقسطوا : نجاروا ومالوا عن الحق : والسطاعا : أطول عمد الحياء ، والسكَّاب : ماء بين
الكوفة والبصرة . (٢) هو من أكبر فلاسفة اليونان ويؤدب الإسكندر

المقدونى ، عاش من سنة ٣٨٤ إلى ٣١٣ ق . م .

(٣) هو من أعظم وأقدم شعراء اليونان لقبين اشتركوا في نظم الإباضة والأوديسا ، عاش
بين القرنين الثامن والتاسع قبل الميلاد . (٤) النهاية ١ : ١٩٠ هـ .

(٥) في ط : غريبه ، وهى أوضح .

(٦) هو عمر بن الأطنابه المزرجى من الشعراء الفرسان في العصر الجاهلى .

(٧) في ط : « بلانى » (٨) في ط : « وأخذنى » .

(٩) في ط : وإقدامى . (١٠) المشيح : الجهاد الحذر .

وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ

مَكَانَكَ تُخَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي^(١)

لأذنع عن مكارم صلوات

وأتمى بعد [عن^(٢)] عرض صحيح

وقال عبد الملك بن مروان لمؤدب ولده في وصيته إياه : ووعلمهم الشعر

يُحْمَدُوا بِهِ^(٣) .

وللشعراء فنون من الشعر كثيرة يجمعها في الأصل أصناف أربعة ،
وهي : المديح ، والهجاء ، والحكمة ، واللمو ، ثم يتفرع عن كل صنف من
ذلك فنون ، فيكون من المديح : المرثي ، والافتخار ، والشكر ، واللفظ
في المسألة ، وغير ذلك مما أشبهه^(٤) ، وقارب معناه معناه^(٥) ؛ ويكون من
الهجاء : المزم ، والعتب ، والاصتطاء ، والتأنيب^(٦) ، وما أشبه ذلك وجانسه ؛
ويكون من الحكمة : الأمثال ، والتزهيد ، والمواعظ ، وما شاكل ذلك ،
وكان من نوعه ؛ ويكون من اللمو : الغزل ، والطرْد^(٧) ، وصفة الخمر والمجون ،
وما أشبه ذلك [وقاربه]^(٨) . فما أجمعوا على استحسانه من المديح قوله^(٩) :

(١) هذا البيت ساقط من ط . (٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل وهي عن ط .

ولم تفسر : « ب » إلى ذلك . (٣) في ط : يمجّدوا وينجدوا به .

(٤) بعد هذه الكلمة في ط كلمة : ذلك ، وهي خطأ ، ولم تفسر : « ب » إلى ذلك .

(٥) هذه اللفظة ساقطة من ط . (٦) في الأصل : التأنيب ، والتصحيح عن ط .

(٧) الطرد : الصيد . (٨) الزيادة عن ط .

(٩) زهير بن أبي سلمى من قصيدة في هرم بن سنان والحارث بن عوف مطلعها :

صحا القلب عن سلمى وقد كان لا يسلو وأقفر من سلمى التمايق قائلهـ

انظر ديوانه : ٩٦ .

على مُكثِرِهِمْ حَقَّ مِنْ يَعْزِرِهِمْ وَعِنْدَ الْمُقَلِّينَ السَّمَاةُ وَالْبَدَلُ
وقول الآخر (١) :

يَجُودُ بِالنَّفْسِ إِنْ ضَنَّ الْجَوَادُ بِهَا وَالْجُودُ بِالنَّفْسِ أَقْصَى غَايَةِ الْجُودِ
ومن المرائي قول الخنساء (٢) :

ولولا كثرة الباكين حوئي على إخوانهم لقتكُتُ نَفْسي
وما يبسكون مثل أخي وَكَيْنَ أعزى النفسَ منه بالتأمي
وفي الشكر قوله (٣) :

لأشكرنك معروفاً مَمَّتْ بِهِ إِنْ اهْتَمَكَ بِأَعْرُوفٍ مَعْرُوفُ
فَلَا أَلُومَكَ إِنْ لَمْ يَمْضِهِ قَدْرُ فالتَّشْيِءُ بِالْقَدْرِ الْمُخْتَوِّمِ مَعْرُوفُ
وفي الافتخار قوله (٤) :

أَخَذْنَا بِأَذَانِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنَّجُومُ الطَّوَالِحُ
وفي الهجاء قوله (٥) :

فَعَضَّ الطَّرْفَ إِنْكَ مِنْ نَمِيرٍ فَلَ كَعْبَا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابَا

(١) هو مسلم بن الوليد ديوانه : ١٣٤ وروايته :

تجود بالنفس إذا أتت الضنين بها والجود بالنفس أقصى غاية الجود
وفي ط : * يجود بالنفس إذ ضن البغيل بها *

والصحيح ما ورد في الأصل لأن ضن البغيل لا يفيد الفخر والدح .

(٢) ديوانها : ٨١ . (٣) الباهل الأزدي ، والبيت الثاني ساقط من ط .

(٤) هو الفرزدق انظر ديوانه ٢ : ١٩ ، ويريد بقمرها : الشمس والقمر .

(٥) هو جرير بهجو الراعي النميري انظر ديوانه : ٧٥ .

- وفي الاستبطاء قوله (١) :
- كِلَانَا غَنَىٰ عَنْ أُخِيهِ حَيَاتِهِ وَنَحْنُ إِذَا مَقْنَا أَشَدُّ تَفَانِيَا
وفي الحكمة قوله (٢) :
- سُتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَرِيَاتِكَ بِالْأَخْبَارِ مِنْ لَمَمٍ تَزُودِ
وفي الزهد قوله (٣) :
- إِذَا امْتَحَنَ الدُّنْيَا لِيَبُتُ تَكْشَفَتْ لَهُ عَن عَدُوِّ فِي ثِيَابِ صَدِيقِ
وفي الوعظ قوله (٤) :
- وَمَا النَّاسُ إِلَّا هَالِكٌ وَإِنْ هَالَكِ وَذُو نَسَبٍ فِي الْهَالِكِينَ عَرِيقُ
وفي اللهم والمبادرة به قوله (٥) :
- كَمْ مِنْ مُؤَخَّرٍ لَذَّةٍ قَدْ أَمْسَكْتَ لَعْدٍ وَابِسٍ لَهُ غَدُؤُ بِمُؤَاتِ
وفي الغزل قوله (٦) :
- وَمَا ذَرَفَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا لِقَضْرِبِي بِسَهْمِيكَ فِي أَعْشَارِ قَلْبٍ مَقْتَلِ
وفي الطَّرَادِ قوله (٧) :
- فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنِ نُورٍ وَنَمِجَةٍ دِرَاكًا وَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ
وفي الخمر قوله (٨) :
- لَا يَسْكُنُ اللَّيْلُ حَيْثُ حَلَّتْ قَدَّهْرُ شُرَابِهَا سَهَارُ

(١) عبدالله بن مناوية بن جعفر ، انظر هيون الأخبار ٣ : ٧٥ .
(٢) طرفة بن العبداء ديوانه : ٦٦ ، وشرح المعلقات : ٩٠ وتاريخ الأدب العربي ٢٨١ .
(٣) أبو نواس ، ديوانه : ١٩٢ . (٤) أبو نواس ديوانه : ١٩٤ برواية أخرى .
(٥) أبو العتاهية ديوانه : ٤٩ وفيه : لذة ، بدل غاية .
(٦) امرؤ القيس . ديوانه : ١٣ . (٧) امرؤ القيس . ديوانه : ٣٣ .
(٨) أبو نواس ، ديوانه : ٧٤ . وروايته : لا ينزل ، بدلا من : لا يسكن .

ما يحتاج إليه الشاعر :

ويحتاج الشاعر إلى تعلم العروض ، ليكون معياراً له على قوله ، وميزاناً على ظنه ؛ والنحو ليصلح به من لسانه ، ويقوم به إعرابه ، والنسب وأيام (١) الناس ، ليستعين بذلك على معرفة المناقب والمثالب ، فيذكرها فيمن قصده بمدح أو ذم ، وأن يروى الشعر ليعرف مسالك الشعراء ومذاهبهم وتصرفهم فيحتذى منهاجهم (٢) ، ويسلك سبيلهم ، فإذا لم يجتمع له هذا فليس ينبغي أن يتعرض لقول الشعر ، فإنه ما أقام على الإمصاك معذور ، فنتى تعرض لما يظهر فيه عيبه وخطؤه كان مذموماً ، وقد قال الشاعر (٣) :

الشعر صعب وطويل سلمه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه
زلت به إلى الحضيض قدمه يريد أن يعر به فيعجمه (٤)

[فإذا كملت هذه الأدوات ورأى من طبعه] (٥) انقيادا لقول الشعر وسماحة به قاله وتسكافه (٦) ، وإلا لم يكره عليه نفسه ، فالقبيل مما تسمح به النفس ، ويأني به الطبع خير من الكثير [الذي (٧)] يحمل فيه عليها ، وإن أعين مع هذا بأن يكون (٨) في شرف من قومه ، ومحل من أهل

(١) ق ط : بعد هذه الكلمة « العرب » . (٢) منهاجهم : خططهم .

(٣) المطيئة : ديوانه بمصرح السكرى : ١١١ ، والعمدة ١ : ٧٤ .

(٤) ق ط : « على » وهو تحريف ، ويلاحظ أن هذين البيتين يضطرب ترتيبهما في ط وروايتهما في العمدة ١ : ٧٤ :

الدمر صعب وطويل سلمه والشعر لا يستطيعه من يظلمه

إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه زلت به إلى الحضيض قدمه

يريد أن يعر به فيعجمه

(٥) الزيادة من طولها يتضح المعنى . (٦) تسكفه : حاوله وعاناه .

(٧) هذه الزيادة عن ط وبدونها لا يستقيم للمعنى .

(٨) هذا ليس بلازم للإجادة في الشعر .

دهره ، كان قليل ما يأتي به من الصواب كثيراً ، وكثيره جليلاً خطيراً ،
ولذلك قال الشاعر (١) :

وخيّر الشعر أكرمهُ رجلاً وشراً الشعر ما قال العبيدُ
وقال علي بن (٢) الجهم في قريب من هذا المعنى :

وما أنا من سارٍ بالشعر ذكرهُ ولسكن أشعاري بسير بها ذكرني ،
ولا كلُّ من قاد الجياد بسوقها (٣) ولا كل من أجرى يُقال له مجرى .

والذي يسمى به الشعر فائماً ، ويكون إذا اجتمع فيه مستحسناتنا ورائعنا : صحة
المقابلة ، وحسن النظم ، وجزالة اللفظ ، واعتدال الوزن ، وإصابة
التشبيه ، وجودة التفصيل ، وقلة التكلفة ، والمساكلة في المطابقة ، وأنداد
هذه كلها (٤) معية تمجها الأذان ، وتخرج عن وصف البيان .

فأما صحة المقابلة فنل قول الشاعر (٥) :

أميل مع الذمام (٦) على ابن أُمي (٧) وأحل للصدّيق على الشقيق
وأفرق بين معروف ومي (٨) وأجمع بين مالي والحقوق

(١) الفرزدق ، ولم أعتز عليه في ديوانه الذي بين يدي وهو في الأغاني ١ : ٣٣٨ .
والشعر والشعراء ١ : ٣٧٣ .

(٢) من شعراء العصر العباسي الأول توفي ٢٤٩ هـ .

(٣) في الأصل : « يدومها » وهو تحريف . وفي ديوانه : ١٤٦ ، فاكل .

(٤) فط : « هذا كله » ، والمعنى لا يختلف .

(٥) البيتان : لعبد الله بن طاهر ، انظر هيون الأخبار ١ : ٢٦٦ .

(٦) الذمام : هو كل ما تلزمك لأتمة إذا ضيعته .

(٧) في ط : عمي ، وما في الأصل أنسب ، ولم تغير : « ب » ، إلى ذلك

(٨) كذا في الأصل ، وفي ط : مني وهي أنسب . والمن : التذكير بالنعمة على سبيل الإيذاء .

فأحسن القسمة في المقابلة ، ومال مع ما (١) يبغي أن يمال معه ، وحمل على ما يحسن الحمل عليه ، وفرق بين ما يبغي أن يفرقه ، وجمع بين ما يبغي أن يجمعه . وأساء الآخر المقابلة حيث يقول :

أموتُ إذا ما صدَّ عنِّي بوجهه ويفرح قلبي حين يرجعُ الموصلِ
فجعل حذاء (٢) الموت فرح القلب ، وحذاء (٢) الصدِّ بوجهه الموصل .
وهذه مقابلة قبيحة ، ولو قال :

أموت إذا ما صدَّهني بوجهه وأحيا إذا ملَّ الصدودَ وأقبلاً
فجعل حذاء الموت الحياة ، وحذاء الصد بالوجه الإقبال ، لكان مصيباً .

وأما حسن النظم (٣) فكقوله :

مُتَّارَكَةٌ اللَّثِيمِ بلا جَوَابٍ أَشَدُّ عَلَى اللَّثِيمِ من الجوابِ
وكقوله (٤) :

يا أيها المتحلَّى غيرَ شيمتهِ إنَّ التَّخَلَّقَ يَأْتِي دُونَهُ الخُلُقُ
فهذا نظم حسن جميل ، له رونق غير محيل (٥) ، فأما [قول الشاعر (٦)]:

(١) كذا في الأصل وق ط : من ، وهي أنسب .

(٢) كذا في الأصل وق ط : ضد ؛ ولم تنس : ب ؛ إلى هذا الخلاف .

(٣) في الأصل وق ط : النظام ؛ وما أثبتناه أنسب .

(٤) سالم بن وابصة الأسدي أحد الشعراء الأمويين ووقع الاضطراب في هذا البيت حيث ترك عجزه وأتى بجز البيت التالي وجعله عجزاً لصدر البيت الأول وترتيب الأبيات كالآتي :

يا أيها المتحلَّى غيرَ شيمته ومن سجيته الإدخال والملق

فدع التفاق يمدد عنك أوله إن التخلق يأتي دونه الخلق

(٥) كذا في الأصل والدمي في ط : مخيل : أي لا إشكال فيه .

(٦) الريادة عن ط وبها يستقيم المعنى والشاعر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك .

أُمَّ سَلَامٍ أُنِيبِي عَاشِقًا يَعْلَمُ اللهُ يَقِينًا رَبَّهُ
 لِمَنْكُمُ فِي عَيْتِهِ مِنْ عَيْشَةٍ فَاعْلَمِيهِ يَا سُلَيْمِي حَسْبِهِ (١)
 قبيح النظم بادي العوار ، ظاهر الاضطراب ، مختلف غير مؤتلف .
 وأما جزالة اللفظ فكذلك قوله (٢) :

وَعَلَى عَدْوِكَ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ
 رَصَدَانِ ضَوْءِ الشَّمْسِ (٣) وَالْإِظْلَامِ
 فَإِذَا تَنَبَّهَ رُغْمُهُ وَإِذَا غَفَا سَلَّتْ عَلَيْهِ سَيُوفُكَ الْأَحْلَامِ
 فأما سخافة اللفظ ، وكما كتبه فمثل قول الآخر (٤) :

أَيَا عُتْبَ سَيِّدِي أَمَّا لَكَ دِينٌ حَتَّى مَتَى قَلْبِي لَدَيْكَ رَهِينٌ
 فَأَنَا الصَّبُورُ لِكُلِّ مَا حَمَلْتَنِي وَأَنَا الشَّقِيُّ الْبِئْسُ الْمَسْكِينُ
 وأما اعتدال الوزن فكذلك قوله (٥) :

إِنَّمَا الذَّلْفَاءُ هَمِّي فَلَيْدَغْنِي مِنْ يَلُومُ
 أَحْسَنُ النَّاسِ جَبِيمًا حِينَ تَمَشِي أَوْ تَقُومُ
 أَصْلُ الْحَلِّ لِتَرْضَى وَهِيَ لِلْحَبْلِ صَرُومُ

فهذا الشعر ليس فيه معنى فائق ، ولا مثل سابق ، ولا تشبيه مستحسن ،

(١) وفي رواية : « في عيشة من نفسه » ؛ وعليها لا يضطرب المعنى .

(٢) هو أشجع السلمي أحد الشعراء الذين مدحوا البرامكة ، والبيت من قصيدة يمدح بها هارون الرشيد انظر طبقات الشعراء لابن المعتز : ٢٥٢ .

(٣) في ط : الصبح ؛ والمعنى يستقيم عليه .

(٤) هو أبو العتاهية انظر الأغاني ٤ : ٦٥ وفيه : أنا النالول ؛ بدلا من : أنا الشقي .

(٥) هو الأحرس : انظر مذهب الأغاني ٣ : ١٦١ . والذلفاء : التي صغر أنفها واستوت .

ولا غزل مستطرف ، إلا أن الاعتدال قد كساه جمالا ، وصير له في القلوب
جلالا (١) ؛ فإذا جئت إلى قول امرئ القيس (٢) :

وتعرف فيه من أبيه شمائلًا ومن خاله ، ومن يزيد ومن حُجْرُ
سماحةً ذًا ، وبرًا ذًا ووفاء ذًا ونائلًا ذًا إذا صحًا وإذا سكرًا
وجدته قد أتى من الوصف بما لم (٣) يأت به أحد ، ومدح أربعة في بيت ،
وجمع لواحد فضائل الأربعة في بيت آخر ، وجعل ما مدحه به سجية له :
في صحوه وفي سكره ، ففاق في هذه الأحوال كل شاعر ، إلا أن اضطراب
وزنه ، وكثرة الزحاف فيه ، قد بهرجاه (٤) ، وعن حد القبول قد أخرجاه .
وأما الإصابة في التشبيه فكقول الشاعر (٥) :

فإنك كالليل الذي هو مُدْرِكِي وإن خِلْت أن المنتأى عَفْكَ واسعُ
وكقول الآخر (٦) :

كأن مُنَارَ النَّعْجِ فوقَ رؤسِهِمْ وأسيافنا ليل تهأوت كواكبِهِ
وعما سلك شاعره فيه (٧) سبيل التشبيه فأساء ولم يحسن ، قوله (٨) :

خَطَاطِيفُ حُجْنٍ في حبالٍ مَتِينَةٍ نُمَدُّ بها أيدٍ إِلَيْكَ نوازِعُ

-
- (١) كذا في الأصل وفي ط : حالا .
(٢) يمدح أخاه لأمه سعد بن الضباب الأيادي . ووجد في هامش الأصل هذه التلميح :
وهذا البيت من الطويل ، وقد جاء القبض في جميع أحواله ، والقبض هو حذف الخامس انظر
ديوانه : ١١٣ . (٣) كذا في الأصل وفي ط : ما .
(٤) كذا في الأصل وفي ط : هجناه ؛ وبهجرناه : أبغلاه وأخرجناه عن المادة .
(٥) النابتة الديباني ديوانه ٢٧١ . (٦) بشار بن برد ديوانه : ٣١٨ .
(٧) هذه الكلمة سائفة من الأصل وبها يتضح المعنى .
(٨) النابتة الديباني ديوانه : ١١٤ والمطاطيف جمع خطاف ، وهو الحديد المموجة
تخطف بها الأشياء ، وحجن : جمع أحجن حجناء أي مموجة ، ونوازع : منجذبة ، ويقصد
الشاعر أن لذيذا ضاقت علي فكأن من ضيقها في بر فاذا أردتني وأمرت بسوق إليك فأنا أمد
إليك بالمطاطيف لا أجد غيرك .

وكقول الآخر (١) :

أَلَا إِنَّمَا كَيْلِي دَهْمًا خَيْرَانِيَّةٍ إِذَا لَمْ سُوها بِالْأَكْنَتِ تَلِينِ
وأما سهولة القول ، وقلة التكلّف فكقول الشاعر (٢) :

خَيْرُ الْمَذَاهِبِ فِي الْحَاجَاتِ أَنْجَحُهَا وَأَضْيَقُ الْأَمْرِ أَدْنَاهُ^(٣) مِنَ الْعَرَجِ
فهذا اللفظ سهل قريب ، قد جرى صاحبه فيه على سجيته وعادته ، فإذا
جئت إلى قول الآخر (٤) :

وَمَا مِثْلَهُ فِي النَّاسِ إِلَّا نُمَلِّكَكَ أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
وجدته قد تكلف تكلفاً غير خفي على سامعه ، فالقلوب له آية
والأذان عنه نايبة .

وأما جودة التفصيل فكقوله (٥) :

بَيْضٌ مَفَارِقُنَا ، تَغْلِي مَرَاجِلُنَا نَأْخُو بِأَمْوَالِنَا آتَارَ أَيْدِينَا
وكقول الآخر (٦) :

بَيْضَاءُ فِي دَعَجٍ ، صَفْرَاءُ فِي نَعَجٍ كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ
وأما المطابقة والمشاكله فكقول الشاعر (٧) :

نُعْرَضُ لِلطَّعَامِ إِذَا التَّتَيْنَا وَجُوهَا لَا تُعْرَضُ لِلسَّبَابِ

-
- (١) مجنون ليلي ديوانه : ٦٦ وانظر المختار من شعر بشار : ٤٣ ومسالك الأبصار
٩ : ١٦١ فإنهما ينسيان لكثير . والرواية فيهما : إذا غمزوها ؟ .
(٢) أبو الصنابة ديوانه : ٦١ . (٣) أدناه : أقصاه وهي رواية في البيت .
(٤) الفرزدق : ديوانه : ١٠٨ .
(٥) نهشل ابن ضميرة ، وقيل له بناتة بن حزن النهشلي .
(٦) ذوالرمة ، ديوانه : ٥٠ ، والبيان والتبيين ١ : ٢٢٥ ، والدعج : شدة سواد العين
مع شدة البياض ؛ والنسج : حسن اللون . (٧) رجل من بني نمير يقتصر .

وقول الآخر (١) (في أحمد بن الخصب (٢)) :

سَمَّوْهُ أَحْمَدًا قَالِإِسْلَامَ يَحْمَدُهُ وَالذَّهْرَ كَانُمْ أَبِيهِ مُرْعَ (٣) خَصِيبُ
 وما ينبغي للشاعر أن يلزمه فيما يقوله من الشعر ألا يخرج في وصف
 أحد ممن يرغب إليه أو يرهب منه ، أو يهجو أو يمدحه أو يغازله
 [أو يهزله] (٤) عن المعنى الذي يليق به ويشاكله ، فلا يمدح الكنايب
 بالشجاعة ، ولا الفقيه بالكتابة ، ولا الأمير بغير حسن السياسة ،
 ولا يخاطب النساء بغير مخاطبتهن ، ولا يمدح كل أحد بصناعته ، وبما
 فيه من فضيلته ، وبهجوه برذيلته ، ومذموم خليقته ، ويغازل النساء بما يحسن
 من وصفهن ، وهدأ عيونهن ، والشكوى للهن ، فإن في مفارقتها هذه السبيل
 التي نهجناها ، وسلوكه غير هذه الطريق وضعا للأشياء في غير مواضعها ، وإذا
 وضعت الأشياء في غير مواضعها (٤) [قصرت عن بلوغ أقصى مواقعها ،
 ولذلك قال الأمين لأبي نواس (٥) إذا قلت في الخصب :-

إِذَا لَمْ تَزْرَأْضَ الْخَصِيبَ رَكَبْنَا فَأَيَّ قِيٍّ بَعْدَ الْخَصِيبِ تَزْوَرُ

فإذا أبقيت لي؟ قال : قولي يا أمير المؤمنين :-

إِذَا نَحْنُ أَنْثِينَا عَلَيْكَ بِصَالِحٍ فَأَنْتَ كَأَنْثِي وَفَوْقَ الَّذِي نَثْنِي (٦)

وإن جرت الألفاظ يوماً بمدحة فعيرك إنساناً فأنت الذي نثني

ولقد لعمرى (٧) - أحسن الأمين السؤال ووضع موضعه ، وأحسن
 أبو نواس الاعتذار وتلافي ما فرط منه ،

(١) محمد بن غياث الكاتب انظر معجم الشعراء ٤٣٢ ، وفي الكامل أنها لقائل

الكلابي ٢ : ٧٤ . (٢) هذه العبارة ساقطة من ط .

(٣) مرع : مخصب ، (٤) الزيادة عن ط والبيان يقتضيها .

(٥) ديوانه : ٩٩ . والخصيب هو ابن عبد الحميد الجمعي أحد من أمرهم هارون الرشيد

على مصر . (٦) ديوانه : ٤١٥ بتحقيق القرظي .

(٧) كذا في الأصل ، وعبارة ط : « وقد لعمرى أحسن الأمين التبكيت لأبي نواس

وموضعه موضعه ... » .

وبما وضع [في] (١) غير موضعه فعيب ، وإن كان في معناه جيداً قوله (٢) :

فَقُلْتُ لَهَا يَا عَزَّ كُلُّ مَصِيبَةٍ إِذَا وُطِنْتَ يَوْمَ مَا لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتْ

فقالوا : لو قال هذا في الزهد كان من أشعر القول ،

وكذلك قول الآخر (٣) : —

يَمْتَدِّينَ رَهْوًا فَلَا الْأَعْجَازُ خَاذِلَةٌ وَلَا الْعُدُورُ عَلَى الْأَعْجَازِ تَمَّ كِلِ

فقالوا : لو وصف بهذا النساء لكان من أحسن (٤) الوصف ، وأغزل الشعر .

وبما ينبغى له أيضا أن يجتهد فيه : أن يكون معنى كل بيت ولفظه

متساويين حتى يتم المعنى بتام اللفظ ، كما قال الشاعر (٥) : —

وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ (٦) مِنْ خَلْقٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانظُرْ بَيْنَ نَتِيقٍ

فهذا بيت قد تم معناه بتام لفظه من غير حشو ، وكذلك قوله (٧) :

وَقَفَّ الْمَوْسَىٰ بِي حَيْثُ أَنْتِ فَلَيْسَ لِي مَتَأَخَّرَ عَنْهُ وَلَا مُتَقَدِّمٌ

أجد الملامة في هوائك لذيدة كلفا بذكرك فليكني اللوم

فأما إذا تم المعنى قبل تمام البيت ، فالشاعر حينئذ محتاج إلى حشو البيت بما

لا فائدة فيه من اللفظ ، وذلك مثل قول الشاعر (٨) :

وَقَدْ أَرُوحُ إِلَى الْخَانُوتِ يَتَّبِعُنِي شَاوٍ مُشَلِّ شَوْلٍ شَوْلٍ شَوْلٍ شَوْلٍ

(١) الزيادة من ط . (٢) كثير انظر ديوانه ١ : ٤١ .

(٣) القطامي انظر ديوانه : ٢٦ البيان والتبيين ١ : ٣٣٢ ، رهوا : سهلا وهو يصف إبلا .

(٤) كذا في الأصل وفي ط : أشعر . (٥) سالم بن وابصة ، انظر البيان والتبيين ١ : ٢٣٣ .

(٦) في الأصل : يأت ؛ والتصحيح عن ط .

(٧) هو أبو الفيس الأزدي . ورواية البيت الثاني في ط : حبا لذكرك ؛ بدل . كلفا بذكرك .

(٨) هو الأعمى الكبير انظر ديوانه : ٥٩ . والعيب في هذا البيت هو ورود الألفاظ كلها

بمعنى واحد اللفظة : مثل وما بعدها . بمعنى الرجل الخفيف الحسن الصحبة الطيب النفس :

(م — ١٠ البرهان)

وإن^(١) تم لفظ البيت قبل أن يتم معناه احتياج إلى أن يضمّن البيت اثنان تمام المعنى كما قال الشاعر^(٢) :

وَجَنَاحٌ مَّقْصُوصٌ^(٣) نَحَيْفٌ رِيْشُهُ رَيْبُ الزَّمَانِ تَحْيِفُ الْمِقْرَاضِ
فهذا لا يقوم بنفسه ، ولا يبين عن معنى ما أريد به حتى يأتي معناه في البيت
للثاني وهو :

فَمَعَشَتَهُ وَوَصَّاتَ رِيْشِ جَنَاحِهِ وَجَبْرَتَهُ يَا جَابِرَ الْمُنْهَاضِ
وجمعا مع بيان ، فينبغي أن يتجنهما ما وجد السبيل إلى ذلك .
واعلم أن الشاعر إذا أتى بالمعنى الذي يريده ، أو المعنيين في بيت واحد كان
في ذلك أشعر منه إذا أتى بذلك في بيتين ، وكذلك إذا أتى شاعران بذلك ،
فالذي يجمع المعنيين في بيت أشعر من الذي يجمعهما في بيتين ، ولذلك فضل
قول امرئ القيس^(٤) :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعَنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي
على قوله :

كَأَنَّ عِيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَابِنَا وَأَرْحُلُنَا الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يَثْمَبِ
لأنه جمع في البيت الأول وصف شيبين [الشيبين (٥)] ، وإنما وصف في هذا
شيئا بشي .

وللشاعر أن يقتصد في الوصف أو التشبيه أو المدح أو الذم ، وله أن
يبالغ ، وله أن يسرف حتى يناسب قوله المحال ويضاهيه ، وليس^(٦) المستحسن
السرف والكذب والإحالة في شيء من فنون القول إلا في الشعر .

(١) في ط « فأما » .

(٢) هو أبو الهيثم يمدح عقبة بن جعفر الخزاعي أمير الرقة انظر مهذب الأغاني ٧ : ٨٥ .
(٣) وجد مكان هذه السكامة في الأصل ط بياض وفي هامشه لفظ : حوض ؛ واستنتج
المحقق أن ألبق كلمة تناسب المقام وتنتهي بهذين الحرفين هي : محسوس ؛ وفسراها بأنها
متساقط الشعر . وصحة الدارة ؛ وجناح مقصوص ، انظر اللسان وتاج العروس مادة : قرض
(٤) ديوانه : ٣٨ ، ٥٢ .
(٥) الزيادة عن ط والساق يقتضيها ، ولم يصر
السيدان محققا نسخة « ب » إلى ذلك . (٦) كذا في الأصل : وفي ط « ولا يستحسن
السرف » الخ وهي أوضح في رأينا ، ولم تفسر « ب » إلى ذلك .

وقد ذكر أرسطاطاليس الشعر فوصفه بأن الكذب فيه أكثر من الصدق ،
وذكر أن ذلك جائز في الصياغة الشعرية ، فيما اقتصد الشاعر فيه قوله (١) :

يُخْبِرُكَ مِنْ شَهِدِ الْوَقِيعةِ أَنِّي أُخْشِي الْوَعْيَ وَأَعْفُ عِنْدَ الْمُعْذِمِ
ومما بالغ فيه قوله (٢) :

يَطْعَنُهُمْ مَا ارْتَمَوْا حَتَّى إِذَا اطْعَنُوا ضَارَبَ حَتَّى إِذَا مَا ضَارَبُوا اعْتَمَقَا
فجعل له فآيتهم (٣) في كل حال من الأحوال مع البسالة والشجاعة فضلا ومبالغة ،
ومما أصر في فيه الشاعر حتى أخرجه إلى الكذب والمحال ، وهو مع ذلك
مستحسن [قوله (٤)] :

وَمَثُ بِجِبِلٍ مِنْ حِبَالِ مُحَمَّدٍ أَمِنْتُ بِهِ مِنْ طَارِقِ الْحَدَثَانِ (٥)
فَلَوْ تَسَأَلُ الْأَيَّامُ مَا أَسْمَى مَا دَرَّتْ وَأَيْنَ مَكَانِي مَا عَرَفْنَ مَكَانِي (٦)
تَطَلَّتْ مِنْ دَهْرِي بِظَلِّ جَفَاحِهِ فَدَيْفِي تَرَى دَهْرِي وَيَسْ يَرَانِي

ومما يزيد في حسن الشعر ، ويمكن له حلالة في الصدر : حسن الإنشاد وحلاوة
اللفظة ، وأن يكون الشاعر قد عمد إلى معاني شعره فجعلها فيما يشاء كلها من اللفظ
فلا يكسو المعاني الجديدة ألفاظا من لينة فيسخفها ، ولا يكسو المعاني الهزلية ألفاظا
جديدة فيستوخمها (٧) سامعها ، ولكن يمطى كل شيء من ذلك حقه ، ويضعه موضعه ،
ويتمثل في ذلك ما وصف به الشاعر بعض الحدائق بترتيب الكلام فقال (٨) :

أَخُو الْجَدِّ إِنْ جَادَدْتَ أَرْضَاكَ جَدُّهُ وَذُو بَاطِلٍ إِنْ شَدَّتْ أَرْضَاكَ (٩) بَاطِلُهُ
والأجمل شعره كله جدا فيستثقل ، إذ كانت النفوس ربما ملت الحق فاستثقلته

(١) عنزة العيسى انظر ديوانه ١٢٦ . (٢) زهير بن أبي سلمى انظر ديوانه : ٥٤ .

(٣) كذا في الأصل : وفي ط : عليهم ؛ و : من أحوال ؛ والمعنى يستقيم عليها .

(٤) هذه الكلمة زيادة من ط . (٥) أبونواس انظر ديوانه ٤٦٩ وهذا البيت

قبل البيتين ، ولكنه وجد في هامش الأصل . (٦) رواية هذا البيت في ط * فلو تسأل

الأيام عنى مادرت * (٧) يستوخمها : يستقلها ولا يهواها .

(٨) هو العجير السلوي الشاعر الأرومي المقل . انظر شرح ديوان الحماسة للرزرقى ٢ : ٩٢١ .

(٩) هذه الكلمة في ط : أهلك ؛ ولفظة الأصل أنسب .

واحتاجت إلى أن تمترى (١) نشاطها وتبقى جمامها (٢) بشىء من الهزل . والأجمل شعره كله هن لا فيكسد عند ذوى العقول ، ولكن يخاط جدا بهزل ، ويستعمل كلا في موضعه وعند أهله ، ومن ينفق (٣) عليه . ومن عرف هذا المعنى في الشعر فأخذ فيه ، وأبر (٤) فيما أتى منه على من أقدمه (بيضا) (٥) من يقول (٦) :

أنت أمرؤ أوليتنى نَعَمًا أودت قوسى سُكْرى فقد ضعفا
لا نحمدنَّ إلى عارفةً حتى أقومَ بشكرٍ ما سلفا

ويقول (٧) :

تنازع الأحمدان (٨) الشبَّه فاشتباها خلقتا وخُلقا كما قدَّ الشرا كانِ
شبهان لا فرق في المَعقول بينهما معناهما واحد وللعدَّة اثنانِ

حتى يقول (٩) :

عُبِّتْ في الدنِّ حتى هي في رِقَّة ديني

ويقول (١٠) :

اطلبي لى مواجرا واذهبي أنت قحبي
لست ما عشتُ مدخلًا أصبى جُجر تقرب
فاجتباء العلماء لما جد فيه ، قال أبو عبيدة (١١) أو غيره لولا ما أخذ فيه .

(١) تمترى : تستخرج .

(٢) جمامها : راحتها .

(٣) كذا فى الأصل . وفى ط . من ينفق عنده ؛ وهذا أنسب .

(٤) كذا فى الأصل وفى ط : أربى . (٥) ما بين قوسين ساقط من ط .

(٦) هو أبو نواس انظر ديوانه : ٤٣٣ وفيه وفى ط « و » ب « أومت .

(٧) ديوانه ٣١٢ .

(٨) المراد بهما محمد الأمين والنبي صلى الله عليه وسلم وفى ذلك من الخروج على الدين .

ما فيه . راجع الموشح للمرزبانى ترجمة أبى نواس . (٩) ديوانه : ٧٠ .

(١٠) أسقط المحققان هذين البيتين من ط واسقطت لهما بيتين آخرين لما اشتبها عليه من نفس .

(١١) كذا فى الأصل وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١٠ هـ والقى فى ط :

وأبو عمرو ؛ وعلق عليه المحققان بما يفيد صحته ، وأبو عمرو هذا هو أبو عمرو بن اسحاق . ابن مراد الشيبانى كان من الأئمة الأعلام فى اللغة ورواية الشعر والنحو توفى سنة ٢٠٦ هـ .

أبو نواس من الآفات لاحتجاجنا بشعره . واجتباها الخلفاء وأهل المجانة
لما (١) هزل فيه .

فأما وضع المعاني مواضعها التي تليق بها فكقول امرئ القيس : في عنقوان
أمره وجدة ملكه :

فلو أن ما أَسْعَى لأذنى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ولم أطلب قليل من المال (٢)
واكنتما أَسْعَى لمجد مؤثّل وقد يُدرك المجد المؤثّل أمثالي
فوضع طلب الرفعة وسمو المنزل موضعه (٣) إذ كان ملكا ، لأن ذلك يليق
بالمملك ، ثم وضع القناعة في موضعها لما زال عنه ملكه فصار كواحد من
رعيته ، لأن ذلك أولى بمن هذه منزلته فقال :

إذا ما لم تسكن إبلٌ فَمِعْرَى كأنّ قرون جاتهما عَصَى (٤)
إذا ما قام حِلْمها أَرَنْتَ (٥) كأنّ الحى بينهم (٦) نَعَى
فتملأ بيتنا أقطا (٧) وسمنا وحسبك من غنى شبع ورئى
ويبقى لمن كان قوله للشعر تكسبا لا نادبا أن يحمل إلى كل سوق ما ينفق فيها ،
ويخطب كل مقصود بالشعر على مقدار فهمه ، فإنه ربما قيل الشعر الجيد
فيمن لا يفهمه فلا يحسن موقعه منه ، وربما قيل الشعر الداعر لهذه الطبقة
فكثيرت فائدة فائمه لفهمهم إياه ، ولهذا المعنى قال رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - في حديث يرويه عنه الشيعة :

إننا (٨) أمرنا - معاشر الأنبياء - أن نكلم الناس على مقادير عقولهم .
وقال الشاعر (٩) :

- (١) كذا في الأصل . وفي ط : ولما ؛ والواو هنا لازوم لها لأنها تفسد المعنى ،
(٢) ديوانه : ٣٩ . (٣) في ط : موضعها .
(٤) ديوانه : ٣٦ ، ورواية الديوان و ط : ألا إلا ؛ بدل إذا ما لم ، ولم نشر نسخة ب :
على الفرق بين الأصل وغيره علما أن أصل ط فيه ما في الأصل . والجملة بكسر الجيم المسنة
من الغنم . (٥) ارتت : أنقطت .
(٦) كذا في الأصل ، وفي ط على رواية الديوان : صبجهم . (٧) الأقط : اللبن المخيض .
(٨) كذا في الأصل وفي ط « معشر » وسارت نسخة « ب » على ما سارت عليه ط من
غير إشارة . (٩) هو ضبيعة بن الحارث المعيطي انظر للبيان والتبيين ٢ : ١٢٢ .

وَأَنْزَلْتَنِي طُولَ النَّوَى دَارَ غَرْبَةٍ إِذَا شِئْتَ لَأَقِيْتُ الَّذِي لِأَشَاكَلُهُ
فِي حَالَتِهِ حَتَّى يَقَالَ سَجِيَةً وَلَوْ كَانَ ذَاعَلِي لَكُنْتُ أَعَاقِلُهُ
فَهَذَا مَا حَضَرْنَا فِي أَقْسَامِ الشَّعْرِ الْمَنْظُومِ وَهُوَ مَقْنَعٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
النُّر :

فَأَمَّا الْمَنْشُورُ فَلَيْسَ (١) يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ خُطَابَةً ، أَوْ تَرْسُلًا ، أَوْ احْتِجَاجًا ،
أَوْ حَدِيثًا ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ مَوْضِعٌ يَسْتَعْمَلُ فِيهِ (٢) .

فَالخُطْبُ يَسْتَعْمَلُ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، وَإِطْفَاءِ نَارِ (٣) الْحَرْبِ ، وَحَالَةِ
الدَّمَاءِ ، وَالتَّشْيِيدِ (٤) لِلْمَلِكِ ، وَالتَّأَكِيدِ لِلْعَهْدِ ، وَفِي عَقْدِ الْإِمْلَاقِ ،
وَفِي الدَّعَاءِ إِلَى اللَّهِ - هَزَّ وَجَلَّ - ، وَفِي الْإِشَادَةِ بِالْمُنَاقِبِ ، وَلِكُلِّ مَا أُرِيدُ
ذِكْرَهُ وَنَشْرَهُ وَشَهْرَتَهُ فِي النَّاسِ .

وَالتَّرْسُلُ فِي أَنْوَاعٍ (٥) مِنْ هَذَا ، وَفِي الْاِحْتِجَاجِ عَلَى مَنْ زَاغَ (٦) مِنْ
أَهْلِ الْأَطْرَافِ ، وَذِكْرِ الْفَتْوحِ ، وَفِي الْاِعْتِذَارَاتِ وَالْمُعَاتَبَاتِ ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِمَّا يَجْرِي فِي الرِّسَالِ وَالْمُكَاتِبَاتِ .

وَالْبَلَاغَةُ فِي الْجَمِيعِ وَاحِدَةٌ ، وَالْعَمَى فِيهِ (٧) قَرِيبٌ مِنْ قَرِيبٍ ، إِلَّا أَنْ
الْخُطَابَةَ لَمَّا كَانَتْ مَسْمُوعَةً مِنْ قَائِلِهَا ، وَمَا خُوذَتْ مِنْ لَفْظٍ مَوْافِقًا ، وَكَانَ
النَّاسُ جَمِيعًا يَرِدُونَهُ وَيَتَهَفَّفُونَ بِحُجُونِ وَجْهِهِ ، كَانَ الخُطْبُ فِيهَا غَيْرَ مَأْمُونٍ ،
وَالْحَصْرُ عِنْدَ الْقِيَامِ بِهَا مَخُوفًا مَحْذُورًا (٨) .

(١) فِي ط : وَلَيْسَ يَخْلُو الْمَنْشُورُ مِنْ أَنْ يَكُونَ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : مِنْهُ ؟ وَمَا أَثْبَتَاهُ عَنْ ط وَهُوَ أَوْضَحُ وَأَنْسَبُ لِلسِّيَاقِ .

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِي ط : « نَائِرَةٌ » وَفَسَّرَهَا الْحَقَّقَانُ بِأَنَّهَا شَرُّ الْحَرْبِ .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالَّذِي فِي ط وَ« ب » : وَالتَّشْيِيدُ ؟ وَكَلَاهَا يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى .

(٥) فِي الْأَصْلِ وَالرِّسَالِ فِي الذَّبُوعِ وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ وَالتَّصْحِيحُ مِنْ ط وَإِنْ كَانَ .

بِهَا أَنْوَاعٌ ؟ بَدَلٌ : نَوْعٌ .

(٦) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَهِيَ ط : « وَفِي الْاِحْتِجَاجِ عَلَى الْخَائِفِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَطْرَافِ » .

(٧) هَذِهِ الْكَلِمَةُ سَاقِظَةٌ مِنْ ط وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهَا .

(٨) فِي الْأَصْلِ « مَخُوفٌ مَحْذُورٌ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ وَالتَّصْحِيحُ مِنْ ط :

فأما الرسائل فالإنسان في فسحة من تمكينها (١) ، وتكرّر النظر فيها ، وإصلاح خللٍ إن وقع في شيء منها ، ثم هي نافذة على يد الرسول ، أو في طيّ الكتاب ، فقد كفى صاحبها المقام الذي ذكرناه ، والخطر (٢) الذي وصفناه ، فلمذا صار الخطيب إذا ساوى المترسل في البلاغة كان له الفضل عليه ، كما كان الفضل للشاعر إذا ساوى المتكلم في تجويد المعاني ، وبلاغة اللسان ، وقد قال عبد الله بن الأهثم (٣) : إني است أعجب من رجل تكلم بين قوم فأخطأ في كلامه ، أو قصر عن حجته ، لأن ذا الحجا قد تناله الخجلة ، ويدركه الحصر ، ويعزّب عليه القول ، ولكن العجب ممن أخذ دواةً وقرطاساً ، وخلا بفسكره وعقله ، كيف يعزب عنه باب من أبواب الكلام يريد ، أو وجه من وجوه المطالب يؤوّه ؟
وقد ذكرنا المطالب (٤) التي يصير بها الشعر حسناً ، وبالجمود موصوفاً ، والمعاني التي يصير بها تبيهاً مردولاً .

وقلنا : إن الشعر كلام مؤلف ، فما حسن منه فهو في الكلام حسن ، وما تبجح منه فهو في الكلام قبيح ، وكل ما ذكرناه هناك من أوصاف جيد (٥) الشعر فاستعمله في الخطابة والترسل ، وكل ما قلناه من معائبه فنجنبه ها هنا . ثم إنه يخص الخطابة والترسل أشياء نحن نذكرها ، ونبتدىء باستقامة الخطابة والترسل من اللغة فنقول :

إن الخطابة مأخوذة من خطبت أخطبُ خطابةً : كما يقال ؛ كتبت أكتب كتابةً ، واشتق ذلك من الخطب وهو الأمر الجليل ، لأنه إنما يقام بالخطب في الأمور التي تجلّ وتعظم ، والاسم منها خاطب مثل راحم ، فإذا جعل وصفاً لازماً قيل خطيب كما قيل في راحم رحيم ، ومُجمل رحيم أبلغ في

(١) كذا في الأصل وفي ط : « تحكيكها وتكرّر النظر فيها » والمراد تنقيحها :

(٢) في ط « الحصر » وهي أخس من لفظة الأصل .

(٣) هو أحد رجال الدولة الأموية وعمن استعان بهم يزيد بن المهلب على حمل الخليفة

الأموي سليمان بن عبد الملك ليؤليه أمر خراسان عام ٩٧ هـ انظر البيان والتبيين ١ : ٣٥٥ .

(٤) في ط : المعاني . (٥) في ط : « حد » ، وهو تحريف .

الوصف ، وأبين في الرحمة ، وكذلك لا يسمى خطيباً إلا من غلب ذلك على وصفه ، وصار صناعة له .

والخطبة الواحدة من المصدر كالقومة من القيام ، والضربة من الضرب ، [والخطبة الكلام المخطوب به^(١)] ، فإذا جمعتها قلت مخطب مثل جمعة [وجمع^(٢)] والخطبة اسم المخطوبة ، وجمعها مخطبات مثل كسرة وكسر^(٣) . فأما المخاطبة فيقال منها : خاطبت أخاطب مخاطبة ، والاسم الخطاب ، مثل قائلته أقاله مقاتلة ، والاسم القتال .

ولترسل من ترسلت أرسل ترسل ، وأنا مترسل ، كما يقال : توقفت بهم^(٤) ، أتوقف توقفاً وأنا متوقف ، ولا يقال ذلك إلا فيمن تكرر^(٥) ففعله في الرسائل ، كما لا يقال تسكر إلا فيمن تردد عليه^(٦) اسم الفعل في الكسر . ويقال لمن فعل ذلك مرة واحدة أرسل يرسل إرسالاً وهو مرسِل^(٧) ، والاسم الرسالة . أو راسِل يرسل مراسلة وهو ممراسل ، وذلك إذا كان هو ومن يرسله قد اشتركا في المراسلة ؛ وأصل الاشتقاق في ذلك أنه كلام يرسل به^(٨) من بعيد فاشتق له اسم الترسل ، والرسالة من ذلك

والخطابة والخطاب^(٩) اشتقا من الخطب والمخاطبة لأنهما

-
- (١) هذه الزيادة من عندنا ؛ ولا بد منها حتى يستقيم المعنى .
 - (٢) الزيادة عن طوبها يستقيم الكلام .
 - (٣) في الأصل «كبرة وكبرة» وهو تحريف من الناسخ .
 - (٤) هذه السكامة ساقطة من ط والمعنى يستقيم بدونها ولم تشر «ب» إلى ذلك .
 - (٥) هذه العبارة في ط «إلا لمن يكون فعله في الرسائل قد تكرر .
 - (٦) كذا في الأصل وعبارة ط : «إلا لمن تردد عليه الفعل في الكسر» والمعنى يستقيم عليها .
 - (٧) هذه الكلمة عن ط وفي الأصل «الأمر» وهذا خطأ من الناسخ لم تشر «ب» إليه .
 - (٨) كذا في الأصل . وعبارة ط «يرسل به من بعد أو غاب» وهي أوضح وإن لم تشر «ب» إلى ذلك .
 - (٩) كذا في الأصل وفي ط : «الخطبة» .

مسموعان، فن أوصاف الخطابة أن تُفتتح^(١) [الخطبة^(٢)] بالتحميد والتمجيد،
وتوشح بالقرآن وبالأسائر من الأمثال، فإن ذلك مما يزين الخطب عند مستمعيها
وتعظم به الفائدة فيها، ولذلك كانوا يسمون كل خطبة لا يذكر الله
- هز وجل (٣) - في أولها البشراء (٤)؛ وكل خطبة لا توشح بالقرآن
ولا بالأمثال الشوهاة. ولا يتمثل في الخطب الطوال التي يُقام بها في
المحافل بشيء من الشعر، فإن أحب أن يستعمل [ذلك^(٥)] في الخطب القصار
وفي المواعظ والرسائل فليُفعل، إلا أن تكون الرسالة إلى خليفة فإن محلّه
يرتفع عن التمثيل (٦) بالشعر في كتاب إليه، ولا بأس بذلك في غيرها
من الرسائل، وأن يكون الخطيب أو المترسل عارفاً بمواقع القول وأوقاته
واحتمال المخاطبين له، فلا يستعمل الإيجاز في موضع الإطالة فيقصر عن
بلوغ الإرادة، ولا الإطالة^(٧) في موضع الإيجاز فيتجاوز في مقدار^(٨)
الحاجة إلى الإضجار والملافة، ولا^(٩) يستعمل ألفاظ الخاصة في مخاطبة العامة،
ولا كلام الملوك مع السوقة، بل يُعطى كل قوم من القول بمقدارهم،
ويوزنهم بوزنهم، فقد قيل: « لكلُّ مقام مقال ».

وإذا رأى من القوم إقبالا عليه، وإنصافا لقوله^(١٠)، فأحب أن يزيدهم
زادهم على مقدار احتمالهم ونشاطهم، وإذا تبين منهم إعراضاً عنه وتثاقلاً
من استماع قوله خفف عنهم، فقد قيل: « من لم يُلشظ الكلامك فأرفع
عنه متونة الاستماع منك ». وليس يكون الخطيب موصوفاً بالبلاغة

(١) في ط و د ب « تفتح ولم تهر د ب » إلى ذلك .

(٢) الزيادة عن ط والسبب في تضييقها . (٣) هذه العبارة ساقطة من ط .

(٤) انظر البيان والتبيين ٢ : ٦ . (٥) الزيادة عن ط .

(٦) في ط : « التمثيل » . (٧) في ط : « وألا يستعمل الإطالة » .

(٨) كذا في الأصل . وفي ط : « فيتجاوز مقدار » .

(٩) في ط : « وألا » . (١٠) كذا في الأصل . وفي ط : « فأحبوا » .

ولا منعوتاً (١) بالخطابة إلا بوضع هذه الأشياء موضعها ، وأن يكون على الإيجاز - إذا شرع فيه - قادراً ، وبالإطالة - إذا احتاج إليها - ماهراً ، فقد وصف بعضهم البلاغة بما قلناه ، فقال وقد سئل عنها : هي الاكتفاء في مقامات الإيجاز بالإشارة ، والافتقار في مواطن الإطالة على الغزارة ، وقال الشاعر (٢) في هذا المعنى :

يَرْمُونَ بِالْخَطَبِ الطَّوَالَ وَتَارَةً وَحَى الْمَلَاظِ خَيْفَةَ الرِّقَابِ

وقال جعفر بن يحيى : « إذا كان الإكثار أبلغ ، كان الإيجاز تقصيراً ، وإذا كان الإيجاز كافياً كان الإكثار هنزاً » ، فبين ما يحمد من الإيجاز وما يحتاج إليه من الإكثار .

فأما المواضع التي ينبغي أن يُستعمل كمل واحد منهما فيه ، فإن الإيجاز ينبغي أن يُستعمل في مخاطبة الخاصة ، وذوى الأفهام الثاقبة الذين يجتزئون ببسير القول من كثيره ، وبمؤجمله (٣) عن تفسيره ، وفي المواضع والسنن والوصايا التي يُراد حفظها ونقلها ، ولذلك لا ترى في الحديث عن الرسول - عليه السلام - والآئمة - عليهم السلام - شيئاً يطول ، وإنما يأتي على غاية الاختصار والافتصار ، وفي الجوامع التي تُعرض على الرؤساء فيقفون على معانيها ، ولا يشغلون بالإكثار فيها .

وأما الإطالة ففي مخاطبة العوام ، ومَن ليس من ذوى الأفهام ، ومن لا يكتفى من القول ببسيره ، ولا يتفتق ذهنه إلا بتكريره ، وإيضاح تفسيره ، ولهذا استعمل الله - عزّ وجل - في مواضع من كتابه

(١) كذا في الأصل وفي ط « ولا منعوتاً بالبلاغة والخطابة » .

(٢) أبو دواد بن جرير الإيادي انظر البيان والتبيين ١ : ٤٤ ، ويعنى بالملاحظ : العيون

(٣) كذا في الأصل . وفي ط « وبجملة » وعبارة الأصل أنسب ولم يعر السيدان محققا

نسخة « ب » إلى هذا الخلاف .

بـ تكرير القصص ، وتصريف القول ليفهم من بعد فهمه ، ويعلم من قصر علمه ، واستعمل في مواضع آخر الإيجاز والاختصار لذوى العقول والأبصار ، فما روى من الخطب القصيرة ، والرسائل الموحزة والألفاظ المختصرة ما نحن ذاكرو^(١) بعضه ليدل على سائره . فن ذلك خطبة^(٢) تروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهى أن قال بعد حمد الله والثناء عليه :

«أياها الناس، كأن الموت في الدنيا على غيرنا كُتِبَ ، وكأن الحق بها على غيرنا وَجِبَ ، وكأن الذى^(٣) يُشَبَّحُ من الأموات سفرٌ عما قليل إلينا راجعون ، نبوؤهم أجدائهم ، ونأكل ترائمهم ، كأننا مخلدون بعدهم ، قد نسينا كل واعظة ، وأما كل جائحة ، طوبى لمن شغله عيِّنه عن عيوب الناس ، وأنفق من مال اكتسبه من غير معصية ، وجالس^(٤) أهل الذلة والمسكنة ، وخالط أهل الفقه والحكمة ، طوبى لمن أذل نفسه ، وحسنت خليفته ، وصحت سريره ، وعزل - عن الناس شره ، وأنفق الفضل من ماله ، وأمسك الفضل من قوله ، ووسمته السنّة ، ولم يعدها إلى البدعة ، .

خطبة أخرى له - عليه السلام - حمد الله وأثنى عليه ثم قال^(٥) :

«أياها الناس إن لكم معالم فانتبهوا إلى معالمكم ، وإن لكم نهاية فقفوا عند نهايتكم ، إن المؤمن بين غايتين : بين أجل قد مضى لا يدري ما الله صانع فيه ، وبين أجل قد بقى^(٦) ما يدري ما الله قاض فيه ، فلْيأخذ

(١) كذا فى الاصل. والذى فى ط : « ما نحن ذاكروه أو بعضه » والعبارة لاتتسق مع السياق .

(٢) كذا فى الاصل وعبارة ط : « خطبة للنبي » وهى أخصر .

(٣) نقل محققا نسخة ط هذه العبارة عن صحيح الأعمى كما وردت فى ط ؟ « وكأن الدين

تفجع من الأموات سفر » وما فى الأصل أوضح وأنسب ، للسياق .

(٤) هذه اللفظة فى ط « ورحم » وكلاهما يستقيم معها المعنى لأن مجالسة أهل الذل درجة

بهم ورحمتهم لا تمنع من مجالستهم .

(٥) انظر البيان والتبيين ١ . ٣٠٢ . (٦) كذا فى الأصل وفى ط « لا » .

[كل] امرئ^(١) من نفسه لنفسه ، ومن دنياه لآخرته ، ومن الشَّيْبَةِ
قبل الكبر ، ومن الحياة قبل الممات^(٢) ، فالذى نفس محمد بيده ما بعد
الموت من مُستعتب ، وما بعد الدنيا من دار إلا الجنة أو النار .

خطبة قس بن^(٣) ساعدة التي رواها عنه النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر
[النبي] (٤) صلى الله عليه وسلم - أنه رأى بسوق عكاظ على جبل أحمر ، وهو
يقول :

يا أيها الناس اجتمعوا ، ثم اسمعوا وعوا ، من عاش مات ، ومن مات
قات ، وكل ما هو آت آت . يا معشر إباد أين ثمود وعاد ؟ وأين
الآباء والأجداد ؟ وأين المعروف الذي لم يشكر ؟ وأين للظالم الذي لم
ينكر ؟ ! ، أفسم قس قسما^(٥) [حقاً] أن لله ديناً^(٦) هو أرضى عنده من
دينكم . ثم أنشد شعراً فهل فيكم^(٧) من يحفظه ، فقال بعضهم هو أبو بكر
- رضوان الله عليه - أنا أحفظه ، فقال : هاته فأشده :

في الذاهبين الأولين ن من الترون لنا بصائر
لما رأيت موارداً للموت ليس لها مصادر
ورأيت قومي نحوها يمضي الأكاير فالأكابر^(٧)
لا يرجع الماضي ولا يبقى من الباقيين غاير
أيقنت أني لا محاً له حيث صار القوم صائر

(١) في ط « امرؤ » وفي الأصل « امرئ » . ولذلك زدت قبلها لفظة كل حتى يستقيم الكلام
ورواية البيان « فليأخذ العبد » .

(٢) في ط « الموت والذي » . (٣) انظر البيان والديين ١ : ٣٠٩ .

(٤) الزيادة عن ط والبيان يقتضيها .

(٥) في ط « لدينا » . (٦) في ط « فهل من يحفظه » .

(٧) هذه رواية الأصل ورواية ط « الأساغر والأكاير » ولم تفسر « ب » إلى الاختلاف

في هذه الروايات . وهي توافق رواية البيان والتبيين .

ومن كلام أمير المؤمنين - عليه السلام (١) - في الحكمة ، وأفظاه
القصار المنتخبة .

و المرء مخبوء تحت لسانه ، قيمة كل امرئ ما يحسن . اعرف الحق
تعرف أهله . العلم ضالة المؤمن . أغنى الناس (٢) العقل وأفقر الناس
الحق . والدنيا دار يمر إلى دار مقر ، والناس فيها رجلان : رجل ابتاع
نفسه فأعتقها ، ورجل باع نفسه فأوبقها (٣) . إذا قدرت على عدوك فاجعل
الصفح عنه شكراً لقدرة عليه . الصبر مطية لا تكبو ، وسيف لا ينبو .
عمرت البلاد (٤) بحب الأوطان . كثر إن النعمة أوم . وصحبة الأحقر
شؤم . اتباع الهوى يصد عن الهدى . الحجر الغصب في الدار رهن بخرابها .
ما ظفر من ظفر الاثم به . الغالب بالشر مغلوب .

ومن كلام غيره - عليه السلام (٥) - [من الظفر] (٦) تعجيل اليأس من الممتنع .
من لم يعرف شر ما يولى لم يعرف خير ما يبلى ، الكريم للكريم محل .
الموت في قوة وعزة خير من الحياة في ذل وعجز . لا زوال للنعمة مع
الشكر ، ولا بقاء لها مع الكفر . شفيع المذنب إقراره ، وتوبته اعتذاره .
عجب الرجل (٧) بنفسه أحد حساد عقله . امنع الناس من عرضك بما
ينسكرونه من فعلك . من أمل أحدا هابه ، ومن قصر عن شيء عابه .
جهل المرء بقدره إهلاك منه لنفسه . الصبر حيلة من لا حيلة له . حسبك
من شر سباعه . استر عورة أخيك لما يدرفه فيك . من خفت على عدوه
ثقل على صديقه . من أسرع إلى الناس بما يكرهون رموه بما يعلمون .

(١) كذا في الأصل . وفي ط «رضي الله عنه» انظر نهج البلاغة ٣: ١٨٩ برواية أخرى .

(٢) كذا في الأصل وفي ط «أفنى النقي وأفقر الفقر» وعليهما بـتـقـيـم المعنى .

(٣) أوبقها : أهلكتها . (٤) في ط «البلدان» والمعنى يستقيم عليها أيضا .

(٥) ساقطة من ط ولم تشر نسخة «ب» إلى ذلك .

(٦) الزيادة من ط والسياق يقتضيها لأن الكلام بدونها مبتور .

(٧) كذا في الأصل وفي ط «المرء» .

وهذا كثير يطول به الكتاب ، وإنما ذكرنا منه بعضه لتستدل (١) به على سائر إن شاء الله .

ومن الرسائل القصيرة الأنية على المعاني الكبيرة رسالة النبي - صلى الله عليه وسلم (٢) - إلى مسيلمة لما كتب إليه : « من مسيلمة (٣) رسول الله إلى محمد رسول الله : أما بعد فإن الله عز وجل قسم الأرض بيننا ، ولكن قريش قوم غدر » ، فكتب إليه : « من محمد رسول الله إلى مسيلمة الكذاب :

أما بعد ، فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين » .

ورسالة يزيد بن الوليد (٤) إلى مروان بن محمد (٥) ، وقد بلغه عنه بعض التحبس (٦) عن بيعته ، فكتب إليه : « من عبد الله أمير المؤمنين يزيد بن الوليد إلى مروان بن محمد ، فإني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت والسلام » .

فصل للحسن بن وهب (٧) ، فأسأل الله أن يبلغني أملي فيك ، فإنها دعوة على قصرها طويلة » .

وسليمان (٨) بن وهب وإن الدولة إذا أقبلت أكثر العدد ، وإذا أدبرت

(١) كذا في الأصل وفي ط « ليدل » .

(٢) انظر تاريخ الطبري ٣ . ١٦٦ وجمهرة رسائل العرب ١ : ٨٢ .

(٣) متنى بنى حنيفة قتل سنة ١١ هـ في وقعة كانت بينه وبين خالد بن الوليد .

(٤) أحد خلفاء بني أمية الذين لم يطل حكمهم إذ توفى في عام ١٢٦ هـ وهو العام الذي

تولى فيه الخلافة . (٥) آخر خلفاء بني أمية .

(٦) التحبس : التردد والتنجس .

(٧) هو الحسن بن وهب بن سعيد الكاتب كان من كتاب محمد بن عبد الملك الزيات وزير

المتنعم بالله ، وكان شاعراً بليغاً ، وقد مدحه أبو نعام بقصائد كثيرة وله من مساجلات وخرابة عديدة .

(٨) هو أبو أيوب سليمان أخو الحسن بن وهب وجد مؤلف البرهان . اشتغل بالكتابة في

أول أمره ثم صار وزيراً للمعتدي بالله ثم لاهتمد على الله المباسين وكان عظيم الفضل غزير الأدب

بارعاً في صناعة الخط ، ودرناه البحرى عمريّة جيدة توفى ٢٧٧ هـ انظر التقديم من هذا الكتاب .

أكثر العُدَد وأقل العَدَد ، ولأحمد (١) بن سليمان : «والنعم ثلاث : مُقيمةٌ ، ومتوقعةٌ ، وغير مُحْتَسَبةٌ ، فخرس الله لك مُقيمتها ، وبلغك مُتوقمتها ، وآتاك ما لم تحسب منها .»

وله أيضاً : «واعلم أن الحق لمن أصابه لا لمن أخطأه وقد أراده .»

ولمحمد بن عبد الملك (٢) : «و لو لم يكن من فضل (٣) الشكر إلا أنه لا يُرى إلا بين نعمة مقصورة عليه ، أو زيادة مُنتظرة به .»

ولأبي الربيع (٤) إلى يحيى بن خالد في اختيار العمال : « وليس لك أن تقول لربك : لم أجد وأنت لم تجتهد »

ولابن مكرم (٥) : « وأسألك عفو إمكانك في حاجتي (٦) ، وأضمن لك جُهدى في شكرك .»

وفصل في تعزية : « وخير حواشي نعمتك ما فُتد فوقك (٧) ،

أو بقي فسلاك .»

[وفصل آخر : « والناس متقاربون حتى يحدث [غنى موسع ،

(١) هو أحمد بن سليمان بن وهب الذي استغناه أبو أحمد الموفق سنة ٢٦٥ هـ من الاستيلاء

على ماله كثيره من آل وهب ، انظر تاريخ الطبري حوادث ٢٦٥ .

(٢) هو محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم والرائق ، مات مقتولا في عهد المتوكل

على الله العباسي سنة ٢٢٣ هـ .

(٣) هو محمد بن يعقوب المعروف بأبي الربيع ولاء المتوكل ديوان المظالم سنة ٢٢٧ هـ .

تاريخ الطبري . (٤) كذا بالأصل وط وقد علق عليه الحقان بقولها : « لعله محرف عن

يحيى بن خافان الذي ولاء المتوكل ديوان الحراج عام ٢٣٤ هـ وبذلك يستقيم قول المؤلف ولأبي

الريم ... الخ » ولم أعثر عليه فيما لدى من المظان .

(٥) لعله أبو مكرم القاضي الذي روى الطبري أنه ولي فداء الأسرى بين المسلمين والروم

عام ٢٨٧ . (٦) هذه عبارة ط وهي أوضح وعبارة الأصل « وأسألك في حاجتي غير

إمكانك » وهي غير مناسبة للسياق ولم تشر « ب » إلى ما في الاصل .

(٧) كذا في الأصل وفي ط « ما نهد » ولم تشر إليها « ب » .

(٨) الزيادة عن ط ولا يستقيم المعنى إلا بها .

أو فقرٌ مدقعٌ ، أو مُشكرٌ^(١) سلطان . أو نبوةُ زمان ، أو خوف
يتصل به خورٌ ، أو أمن يدعو إلى بطر .

آخر في فصل من كتاب : دو مین نَسَکَدِ الزَّمان أنى ما عاشرتُ أحداً
إلا أنزلتنى عشرته بين صبر على أذى ، أو فراق على قلى ، .
آخر : د والاعتذار منك تفضُّلٌ ، ومنا تنصّلٌ .

ومن موجز التوقيعات : [وقع أبو صالح بن يزيداد^(٢) إلى رجل
أذنب : د قد تجارزت عنك^(٣)] ، فإن أعدتُ إليك ما صرفته عنك ، .
وإلى آخر خافه : د ليس عليك بأس ، ما لم يكن منك بأس ، .
وإلى آخر أدلّ بكفأيته : د أدلت فأملكت ، فاستصغر ما فعلت تنلى
ما أملت ، .

ورقع المأمون إلى عامل له مُشكى : د قد كثُر شاكوك (وقل
شاكروك)^(٤) ، فإما عدلت وإما اعتزلت ، .
ورقع في أمر الجند : ، لا يعطوا على المشغب ، ولا يُحوجوا
إلى الطلب ، .

ورقع إلى طاهر بن الحسين^(٥) : د واقفه لئن هممتُ لأفعلن ، ولئن
فعلتُ لأبرمن ، ولئن أبرمتُ لأحكنن ، .

ورقع يحيى^(٦) بن خالد في كتبه^(٧) إلى رجل سأله [عن حاله^(٨)] : أحسنُ

(١) في ط « سكر » .

(٢) هو أبو صالح ابن يزيداد كان وزير الخليفة العباسي المستعين بالله .

(٣) الزيادة عن ط . (٤) ما بين قوسين ساقط من ط .

(٥) هو طاهر بن طاهر بن الحسين قائد جيوش المأمون في حربه مع الأبين كان أديباً شاعر
وأسس الدولة الطاهرية بخراسان التي ولاء عليها المأمون سنة ٢٠٥ هـ وتوفي عام ٢٠٧ هـ .

(٦) يحيى بن خالد البرمكي مؤيد الرشيد قبل خلافته ووزيره المصرف شيمون دولته
والتوفى سنة ١٩٠ هـ . (٧) في ط : « نكته » .

(٨) الزيادة عن ط ، وهي أنسب لسياق .

الناس حالاً في النعمة من ارتباط مقيمها بالشكر، واسترجع ماضيها بالصبر، .
ورقع محمد بن (١) خالد إلى عامل له : « أجز أمورك على ما يكسبك
الثناء ، ويكسبنا الدهاء ، واعلم أنها أيام تنقضي ، وأعمار تنتهي ، فإما ذكر
جميل ، وإما خزي طويل ، .

وإن رمنا أن نأتي بكل ما سمعنا في هذا الباب من مختصر الوصايا
والآداب ، وقصير التوقيعات والخطب ، طال علينا ، وشغلنا عما عليه
أجرينا ، وإنما ذكرنا ما ذكرنا (٢) مثلاً يحتذى عليه اللبيب ، ويستن به
الأديب . فأما الخطب الطوال ، والرسائل السكار ، فهي مدونة وجوده
في كتب الناس .

ومن شرع (٣) في المعنيين من الإيجاز والإطالة [فسلم في الإيجاز من
التقصير ، وفي الإطالة (٤) من الإسهاب والتكثير ، وتقدم الناس جميعاً في
ذلك لتقدمه في سائر فعائله أمير المؤمنين - عليه السلام - واه من الخطب
الطويلة المشهورة الزهراء والبيضاء والغراء ، وغيرهن ما (٥) حمل عنه
ونقل إلينا من قوله . وإنما تحسن الإطالة ، وبسط الكلام كما قلنا في تفسير
الجل ، وتكرير الوعظ ، وإفهام العامة ، ويليق ذلك بالأئمة والرؤساء ،
ومن يقتدى به ويؤخذ عنه ؛ فاما العامة والجمهور ، فلا يليق ذلك بهم ،
ولا ينبغي أن يتركوا يستعملونه ، فإنه (٦) اقح البيان ، وسبب (٧)
الاختلاف والتشتت . وقد روي أن عماراً (٨) - رضي الله عنه (٩) -

(١) هو في أغلب الظن محمد بن خالد بن يزيد بن يزيد الشيباني الذي قلده المستعين بأقمة
النفوس سنة ٢٥١ هـ . (٧) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) كذا في الأصل . وفي ط «يرج» وهي ألسب ، وإن كان المعنى يستقيم على لفظة الأصل
ولم تمر نسخة «ب» إلى ذلك . (٤) الزيادة عن ط والسياق يقتضيها .

(٥) في ط « مما لجد حمل عنه » . (٦) في ط « فإنها » .

(٧) في ط : « وسبيل » والمعنى يستقيم عليها .

(٨) هو عمار بن ياسر من أجلاء الصحابة قتل في موقعة صفين سنة ١٣٧ هـ .

(٩) كذا في الأصل . وفي ط : « رحمه الله » .

تكلّم يوماً فأرجز ، فقيل له : لو زدنا ، فقال : أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم - باختصار الخطب (١) . ولهذا [المعنى (٢)] قال
شاعر [الخوارج] (٣) .

كذّا أناساً على دينٍ فمَرَّقنا قَدَحُ السِّكِّامِ وَخَطَّ الجَدَّ بِاللَّعِبِ
ما كان أغنى رجلاً ضلَّ سعيهمُ عن الجدالِ وأغْنَاهم عن الخطبِ
ومن استعمل في قوله وكتبه الإيجاز والاختصار من القدماء إيمونٌ بذلك
حفظاً. كتبه على من يريد حفظها ، ويقرَّب على ناقل أقواله و [كتبه] (٤)
فقلها ، أرسطاطاليس وإقليدس (٥) ، فإنهما [لم (٦)] يأتي في شيء من كلامهما
بما لا يتبهما لأحد أن يختصره ، أو أن (٧) يأتي في معناهما بأقل من لفظهما
فيه . ومن استعمل الشرح والإطالة منهم ليُفهم المتعلم ، ويفصل المعاني
للمتفهم ، جالينيوس (٨) ويوحنا (٩) النحوي ، وكل قد قصد مقصداً لم يرد
به إلا النفع والخير .

ومن الأوصاف التي إذا كانت في الخطيب سمي سديداً ، وكان
من اللبيب معها بعيداً ، أن يكون في جميع ألفاظه ومعانيه جارياً على
صبيته ، غير مستكره لطبيعته ، ولا متكلف ما ليس في وسعه ، فإن
التكلف إذا ظهر في الكلام هجته ، وقبح موقعه ؛ وحسبك من ذم
للتكلف أن الله سبحانه أمر رسوله - صلى الله عليه وسلم - بالتبرؤ منه
فقال : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ (١٠)

(١) انظر البيان والتبيين : ٣٠٣ . (٢) الزيادة عن ط وبها يستقيم المعنى .
(٣) هو زيد بن جندب الإديمي الحطاب الأزرق انظر البيان والتبيين ١ : ٢٦٧ ، ونفع
الكلام : خفه . (٤) الزيادة عن ط وبها يتضح المعنى .
(٥) إقليدس : عالم راضى من علماء اليونان صاحب كتاب « أصول الهندسة » عاش
بالإسكندرية في عهد بطليموس الأول (٣٠٦ — ٢٨٣ ق م) .
(٦) الزيادة عن ط وبها يتم المعنى . (٧) هذه للكلمة ساقطة عن ط .
(٨) من أندم أطباء وكتاب اليونان المشهورين بالتمريح بعد أبقراط ، وجمع بين الطب
والفلسفة ، وقد أدت به فلسفته إلى الإيمان بآله واحد وبالقضاء والقدر توفي سنة ٢٠٠ م .
(٩) في الأصل يحيى وما أتقناه هو الصواب وهو يوحنا فيلوبونوس أحد فلاسفة
اليونان الذين برعوا في النحو والأدب عاش في أوائل القرن الخامس وأوائل القرن السادس
الميلاديين : (١٠) سورة من : ٨٦ .

أولاً بظن - أن البلاغة إنما هي الإغراب في اللفظ، والتعمق في المعنى، فإن أصل الفصيح من الكلام ما أفصح عن المعنى، والبليغ ما بلغ المراد، ومن ذلك اشتقاقه؛ فأفصح الكلام ما أفصح عن معانيه، ولم يحوج السامع إلى تفسير له بعد إلا يكون كلاماً ساقطاً، ولا للفظ (١) العامة مشبهاً، ولذلك قال بعضهم في وصف البلاغة: هي أن يتسارى فيها اللفظ والمعنى، فلا يكون اللفظ أسبق إلى القلب من المعنى، ولا المعنى أسبق إلى القلب من اللفظ. (٢)

وليس ينكر مع ذلك أن يكلم أهل البادية بما في صحتها عليه، ولا ذوو اللب (٣) بما في مقدار إرادتهم فهمه، وإنما ينكرون أن تكلم الحاضرة والمولود من العرب (٤) بما لا يعرفون، وبما هم إلى تفسيره محتاجون، وأن تكلم العامة السخفاء بما تكلم به الخاصة الأدباء، وإنما مثل من يكلم (٥) إنساناً بما لا يفهمه، وبما يحتاج إلى تفسيره له كمثل من كلم عربياً بالفارسية، لأن الكلام إنما رضع ليخبر به السامع مراد القائل، فإذا كلمه بما لا يعرفه فسواء عليه أكان ذلك بالعربية أم بغيرها؟ إنما جرى في هذا الباب مجراء المعهود، ومثلك به [سبيله المقصود، وأنى به (٦)]، طريقه المحمود بقول طهفة (٧) بن زهير النهدي لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - في كلامه طويلاً أغرب فيه: «ولنا نعم همل (٨) أغفال (٩)، ما تبض (١٠) ببلال (١١)»

(١) كذا في الأصل . وفي ط : « أو لأفاظ » .

(٢) انظر البيان والنبين ١ : ١٥٥ .

(٣) كذا في الأصل والدي في ط : « ولا ذو الأدب بما في مقدار أدبهم » .

(٤) كذا في الأصل . والدي في ط : « الغريب » وهو خطأ .

(٥) كذا في الأصل وفي ط : « كلم » . (٦) الزيادة عن ط وبها يستقيم المعنى .

(٧) كذا في الأصل وفي ط : « طهفة » ، ورواية الأصل توافق رواية ابن الأثير في الثعلب

السائر ١ : ١٥٨ . وقد على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام ٩ هـ .

(٨) الهمل هي الإبل المتروكة للرعى ليلاً ونهاراً بلراع .

(٩) أغفال ، أي غير مرعية لاعواد النبات .

(١٠) تبض : تقار . (١١) ببلال : أي لبنه .

وروقير (١) قبال الرسل (٢) كثير الرسل ، أصابتها سنة حمرأ (٣) . مؤزلة (٤) ليس لها حال (٥) ولا نهل (٦) ، فقال - صلى الله عليه وسلم - : اللهم بارك له في محضها (٧) . ومنهضها (٨) . ومذقها (٩) واحبس راعيها في الدر (١٠) . يبانع الثمر ، وافجر له للثمد (١١) ، وبارك له في المال والولد . . في كلام له طويل .

وكقول الآخر في بهر سؤاله : أيدالك (١٢) الرجل امرأته يارسول الله ؟ فقال : نعم إذا كان مفرحا (١٣) فهذا كلام من السائل والمسئول والمقاتل والمجيب حسن دأور ، لأنه مفهوم بين من (١٤) يخاطب به ، وإنما يستنكر من ذلك الموضوع غير موضعه ، والمخاطب به غير أهله . كقول أبي علقمة (١٥) النحوي ، وقد دثر فسقط ، فاجتمعت عليه العباءة فقال : وما بالكم تتكأ كأون على كأنا تتكأ كأون على ذى جنة (١٦) ؟ فرقعوا ، . وكقول آخر من أهل زماننا : كنت في عقابيل (١٧) من علاتي فتلفعت بالعقشابيل (١٨) ، فهذا وشبهه من ذكر قبيح لا ينبغي أن يستعمله ذو عقل صحيح . فقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إياك (١٩) والشاذق ، وقال :

- (١) الوقير : النعم . (٢) الرسل بكسر الراء : اللبن ، ويفتح الراء والدين : الإبل والنعم مابين عشرة وخمسة وعشرين . (٣) سنة حمرأ : شديدة . (٤) مؤزلة أى أزلت بمعنى أنت بالضيق والشدة . (٥) اللل بفتح أوله وثانيه : العرب بعد العرب . (٦) النهل ينحريك عينه : أول العرب . (٧) المحض : اللبن الخالص . (٨) كذا في الأصل وفي ط : تنهضها والمحض : تحريك السقاء الذى فيه اللبن ليخرج زبدة ، والتنض بانثون والحاء المهمله اللحم . (٩) المذق : المزج والخلط . (١٠) الدر : المال الكثير . (١١) الثمر : المال القليل . (١٢) انظر النهاية ٣ : ٤٢٤ وفي ط بعد هذه الكلمة « إياه » . (١٣) المفرح : المتقل بالهين . (١٤) في الأصل « ما يخاطب به » ، وهو تعريف . (١٥) هو أبو علقمة النحوي النهمي نشأ في واسط واشتهر في النصف الثاني من القرن الثاني الهجرى ، انظر معجم الأدياب : الجزء الخامس ، وبضية الوعاة ٢ : ١٣٩ . (١٦) حنة : جنون . (١٧) العقابيل : جمع عقبول وهو بقية المرض . (١٨) العقشابيل : السكساء الفليظ الكثير الوبر . (١٩) كذا في الأصل . وفي ط « إياكم » .

أبغضكم إلى الثرثارون المتفهمون، (١) وقال: «من بدأ جفا (٢)، ومن أوصاف البلاغة أيضاً السجع في موضعه، وعند سماحة القول (٣) به، وأن يكون في بعض الكلام لا في جميعه، فإن السجع في الكلام كمثل القافية في الشعر، وإن كانت القافية غير مستغنى عنها، والسجع مستغنى عنه، فأما أن يلزمه الإنسان في جميع قوله [ورسائله] (٤) وخطبه ومناقلاته فذلك جهل من فاعله، وعى من قائله، وقد رويت الكراهية (٥) في وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وآله، فروى أن رجلاً سأله فقال: يا رسول الله: رأيت من لا شرب ولا أكل، ولا صاح فاستهل، أليس مثل ذلك يطل (٦) قال: فقال: أسجع كسجع (٧) الجاهلية؟! وإنما أنكر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وآله (٨) ذلك لأنه أتى بكلامه مسجوطاً كله، وتكلف فيه السجع تكلف الكهان، فأما إذا أتى به في بعض كلامه ومنطقه، ولم تكن القوافي مجتلية (٩) متكلفة، ولا متمحولة (١٠) مستكرهة، وكان ذلك على سجية الإنسان وطبعه، فهو غير منكر ولا مكروه، بل قد أتى في الحديث: «فيقول (١١) العبد: مالي مال، وماله من ماله [لأما أكل فأفنى، أو لبس فأبلى، أو أعطى فأمضى]، وما تكلم به بعض أهل هذا العصر، فأنى بالسجع فيه محموداً، ومن الاستكراه بعيداً، قوله: «والحمد لله الذي ادخر المنة لك، فأخرها حتى كانت منك، فلم يسبقك أحد

-
- (١) المتفهمون: المتكثرون من الكلام من غير احتراس انظر النهاية ٣: ٤٨٢ .
(٢) انظر النهاية ١: ٢٨١ . (٣) في ط: القريحة، والمعنى يستقيم عليها .
(٤) الزيادة عن ط . (٥) كذا في الأصل وعبارة ط: «وقد رويت الكراهية فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» .
(٦) يطل: أي لا تدفع ديبته، ويعرف هذا الحديث بحديث الجنبين انظر النهاية ٣: ١٣٦ .
(٧) هذا جزء من حديث . انظر تخرج المراقي لأصحاب الإحياء للقراني ٩: ١٢ .
(٨) هذه الكلمة ساقطة من ط .
(٩) كذا في الأصل وفي ط مختلفة والمعنى يستقيم عليها أيضاً .
(١٠) منهلة: محتملاً عليها . (١١) انظر البيان والتبيين ١: ٢٨٤ مع اختلاف في الرواية

إلى الإحسان [إلى (١)] ، ولم يحاضك (٢) أحد في الإنعام على ، ولم تنقسم
 الأيادي شكري فهو لك عتيد (٣) ، ولم تخلق المنن [وجهي (١)] فهو لك
 مصون جديد ، ولم يزل ذمائي مضاعفا حتى رعيتيه ، وحتى مبخوسا
 حتى قضيتيه ، ورفعت من ناظري بعد انخفاضه ، وبسطت من أهلي بعد
 انقباضه ، فاست (٤) أعتد بدا إلا لك ، ولا منه إلا منك ، ولا أوجه
 رغبتى إلا إليك ، ولا أتذكر في أمرى بعد الله - عز (٥) وجل - إلا عليك ،
 فصانك الله عن شكر من سواه ، كما صنتني عن شكر من سواك .

وما يبين هذا بما وضع غير موضعه قول صديق لنا في فصل من رقعة له :
 « ورزقتني عدلك ، وصرف عنى خذالك (٦) » ، وقوله أيضا : « ولقد جلت
 عندي بأبي (٧) فلان المصيبة ، وعظمت الشخصية (٨) » ، وقول آخر في صدر
 رقعة : « أطل الله لي [بقاءك (٩)] خصيصا ، ولأودائك فيصوفا (١٠) » ،
 قال : « ولقد شهدت مرة ابن التستري (١١) ، وكان يتعمر
 في منطقته ، ويطلب السجع في كتبه ، ويستعمل الغريب في ألفاظه ،
 ولقد اتى امرأة عجوزا فقال لها : « دخل عن سنن الطريق يا قحمة (١٢) » ،
 فظنت أنه يقول لها : يا قحبة ، فتعلقت به وصاحت : يا معشر المسلمين ،

(١) الزيادة عن ط . (٢) يحاضك : يحرضك ويدذك .

(٣) عتيد . مهيا حاضر . (٤) كذا في الأصل وفي ط « وليس » .

(٥) ساقطة من ط . (٦) خذالك : خذلانك . (٧) في ط « باني » .

(٨) المصيبة : الشدة والجذب . (٩) الزيادة عن ط وبها يتضح المعنى .

(١٠) فيصووس : يخيل إلى أنه لفظ غريب يقصد به التمليح .

(١١) ابن التستري : نسبة إلى تستر ضم التاء الأولى وفتح الثانية وبينهما - بين ساكنة

وهي حلة بين دجلة وباب البصرة ومن أشبر علمائها - سهل بن عبد الله التستري سنة ٢٨٣ ،

وأحمد بن عيسى بن حسان المصري للتوفى سنة ٢٤٣ . عبد الرازق بن أحمد بن محمد التستري

التوفى سنة ٤١٨ . وسعيد بن إبراهيم ابن التستري وهو الذي ينطبق عليه ما جاء بالأصل

يدقول منه ابن النديم في الفهرست : « إنه كان يلزم السجع في مكاتباته وله من الكتب المقروءة

والمدود ، والمذكر والمؤث ، ومجموعة من الرسائل ، وكان هو وأبوه نصرانيين وأسلموا وعلمان .

صنائع بنى القرات . انظر معجم البلدان « تستر » وفهرست ابن النديم ص ١٩٣ ط مصر

سنة ١٩٢٨ م . (١٢) قحمة : كبيرة ، وغرضه أن يقول : يا عجوز يا مسنة ؟ وقوله

القحمة : فوق المسن مثل القهر .

نصراني يقول لمسئلة : يا قحبة ؟ فأخذته الأيدي والنعمال حتى كاد [أن (١) يتلف ؛ ولو كان لزوم السجع في القول ، والإعراب (٢) في اللفظ . هما البلاغة لكان الله - عز وجل - أولى باستعمالها في كلامه الذي هو أفضل الكلام . ولما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - والآئمة المهديون ، (والسلف (٣) المتقدمون) قد استعملوها ، ولزموا سيلهما ، وسلكوا طريقهما ، فأما ولنا واجدين بما في أيدينا من كلامهم استعمال السجع والغريب إلا في المواضع اليسيرة ، فهم أولى بأن يقتدى بهم ، ويحتذى بمنهجهم ممن قد نبت في هذا الوقت من هؤلاء الذين ليس معهم من البلاغة إلا ادعاؤها ، ولا من الخطابة إلا التحلي باسمها .

وما يزيد في حسن الخطابة وجلالة موقعها ، جهرارة الصوت ، فإنه من أحد (٤) [أوصاف (٥)] ، الخطباء ، ولذلك قال الشاعر (٦) :

جَهْرُ الكَلَامِ جَهْرُ العَطَاسِ سَرِيعُ النِّيَاطِ جَهْرُ النِّعَمِ
وقال آخر (٧) :

إِنْ صَاحَ يَوْمًا حَسِبْتَ الصَّخْرَ مُنْجَدِرًا
وَالرَّيْحَ حَاصِفَةً وَالْمَوْجَ يَنْتَطِمُ
وذم آخر بعض الخطباء بدقة (٨) الصوت وضآته فقال (٩) :

وَمَنْ هَجَبَ الأَيَّامَ أَنْ قَمَّتْ خَاطِبًا وَأَنْتَ ضَبِيلُ الصَّوْتِ مَفْتَقِخِ السَّخْرِ (١٠)

-
- (١) الزيادة عن طوبها يستقيم الكلام .
(٢) كذا في الأصل . وفي ط « فيه وفي اللفظ » .
(٣) ما بين القوسين ساقط من ط . (٤) كذا في الأصل . وفي ط « من أجل » وهي أنسب .
(٥) الزيادة عن ط وبها يستقيم المعنى . (٦) هو محمد بن ذؤيب المروفي بالعماليق القاب . والنعم : الصوت . وفي ط « شديد » بدل « سريع » .
(٧) رجل من الخوارج يصف صبيحة شبيب بن يزيد بن نعيم (البيان والتبيين ١ : ١٢٨) .
(٨) كذا في الأصل . وفي ط « برقة » وهي أنسب . (٩) هو بشار بن برد يهجو خطيبا انظر بشار بن برد - شعره وأخباره : ٦٤ برواية أخرى .
(١٠) السحر : الرثة . وانقاضها : كناية عن مجاوزتها قدرها .

وليس بلغت في الخطابة إلا حلاوة النغمة إذا كان الصوت جميلاً (١)
لأن حلاوة النغمة إنما تراد في التلحين والإنشاد دون غيرها . وليس
ينبغي للخطيب أن يحصر (٢) عند رمى الناس بأبصارهم إليه ، ولا يعا (٣)
بالكلام عند إقبالهم عليه ، وقد روى أن عثمان - رضوان (٤) الله عليه -
لما بويع له صعد المنبر ، فحصر وأرتج (٥) عليه فقال : « أيها الناس إنكم
إلى إمام عادل ، أحوج منكم إلى إمام قائل (٦) ، وإن أبا بكر وعمر -
رضوان (٧) الله عليهما - كانا يعدان لهذا المقام مقالا ، وستأتيكم الخطبة
على وجهها إن شاء الله ، . وأرتج على آخر - وقد صعد المنبر - فنزل
وأنشا يقول (٨) :

فَلَا أَكُنْ فِيكُمْ خَطِيبًا فَإِنِّي بَسِيفٌ إِذَا جَدَّ الْوَعْيُ لَخَطِيبٍ
فمكأن يقال : لو قاله وهو على المنبر كان من أخطب الناس . وقد
استعاذ الشاعر من الحصر والمعنى فقال (٩) :

أَعِذْنِي رَبُّ مِنْ حَصْرٍ وَعِيٍّ وَمِنْ نَفْسٍ أَسْأَلُهَا مَلِجًا
وينبغي له أن يتقى خيانة البدية في أوقات الارتجال ، ولا يفتره
إنقياد القول له في بعض الأحوال ، فيركب ذلك في سائر الأوقات ، وعلى
جميع الحالات ، وإن وفق بانقياد القول له ومساعدته إياه فأتى بالبدية
عما يأتي به غيره بعد التروية (١٠) ، فذلك الخطيب الذي لا يعادله خطيب .

- (١) في الأصل « جميل » وهو تحريف . وفي ط : « جهيرا » وهي أنسب .
(٢) الحصر : عدم القدرة على الكلام . (٣) كذا في الأصل وفي ط « يعبا » .
(٤) في ط « رضى الله عنه » . (٥) ارتج عليه : أغلق الكلام عليه وامتنع .
(٦) انظر جهرة خطب العرب ١ : ١٠١ . (٧) هذه العبارة ساقطة من ط .
(٨) يزيد بن المهلب بن أبي صفرة انظر محاضرات الراغب ٦٤ وقبل ثابت بن كعب
العسكي الملقب بقطنة انظر البيان والنبين ١ : ٣١ .
(٩) النمر بن توبل : شاعر مخضرم أدرك الاسلام . انظر البيان والنبين ١ : ٣ .
(١٠) في ط « الروبة » ، وهي أوضح .

والأديب الذي لا يوازنه (١) أديب ، وبذلك وصف الشاعر بعضهم فقال (٢) :

فَهَرَّ الْأُمُورَ بَدِيهَةً كَرَوِيَّةً مِنْ غَيْرِهِ وَقَرِيحَةً كَتَجَارِبِ
وَأَنْ يَقُلَّ التَّنَجُّنْحُ وَالسَّعَالُ ، وَالْعَيْثُ بِاللَّحِيَّةِ ، فَإِنْ ذَلِكَ مِنْ دَلَائِلِ
الْعَمَى ، وَفِيهِ يَقُولُ الشَّاعِرُ (٣) :

وَمِنْ الْكَبَائِرِ مِقُولٌ مُتَعَتِّعٌ جَمُّ التَّنَجُّنْحِ مُتَبِّ مَبْهُورٌ
ومما يدل [هندم (٤)] أيضا على الحصر وتصعب القول وشدته على
القائم به العرق ، قال الشاعر (٥) :

لَهُ دَرٌّ عَامِرٌ إِذَا نَطَقَ فِي حَقْلِ إِمْلَاكٍ وَفِي تِلْكَ الْخَلْقِ
لَيْسَ كَقَوْمٍ يُعْرِفُونَ بِالسَّرْقِ مِنْ كُلِّ نَضَّاحِ الذَّفَارِيِّ بِالْعَرَقِ
ويروى أن يزيد بن عمر بن هبيرة (٦) تكلم بحضرة هشام (٧) فأحسن ،
فقال هشام : دمامات من خلف هذا ، قال الأبرش (٨) الكلابي :

-
- (١) في الاصل « لا يوازنه » . (٢) لم أعره عليه فيما لدى من اللطائف .
(٣) هو بصر بن المعتز المعتزلي ، ومبهور : منقطع النفس من الإعياء .
(٤) الزيادة عن ط وها يتضح المعنى ، ولم تفسر « ب » إلى ذلك .
(٥) هو أبو مسمار الكلبي ، وهذه رواية البيهقي في الأصل و ط ، ورواية الأبيات
في البيان والتهذيب ١ : ١٣٣ كما يأتي :

ليس كقوم يعرفون بالسرق من خطب الناس وبنافى الورق
يلفقون القول تلفيق الخرق من كل نضاح الذفاري بالعرق
إذا رمته المطباء بالمدق

وحلق بالتحريك وبكسر ففتح جمع حلقه ، والسرق بفتح الراء وكسرها هو السرقة ،
ونضاح : من نضح بمعنى رشح ، والذفاري : واحدها ذفري وهو العظم الشاخص من
خلف الأذن . (٦) ولي العراق للأمويين عام ١٢٨ هـ وقتله العباسيون غدرا
بواسط عام ١٣٢ هـ . (٧) هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي المشهور .
(٨) صاحب هشام بن عبد الملك وكان يثق برأيه ويستشيره .

« ليس هناك ، أما ترى جبينه يرشح لضيق صدره ؟ فقال [له (١)] يزيد :
ليس لذلك رشح ، وإنما لئلا يعودك في هذا الموضع ، وكانوا يتعاطون
سعة الأشداق وتبين مخارج الحروف ، ويمتدحون بذلك وبطول اللسان (٢) ،
ويعدرنهما من آلات الخطابة ، قال الشاعر (٣) :

تَشَادِقُ حَتَّى مَالَ بِاتَّقْوَلِ شِدْقَهُ وَكُلُّ خَطِيبٍ لَا أَبَالِكَ - أَشْدَقُ

وروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال (٤) لحسان :
« ما بقي من لسانك ؟ فأخرجه حتى ضرب بطرفه جبينه (٥) » ثم قال :
« والله ما يسرنى به مقول (٦) من معد ، والله لو وضعت على صخر لفلقه ،
أو على شعر لحلقه ، .

وينبغي للخطيب ألا يستعمل في الأمر الكبير الكلام الفطير (٧) :
الذي لم يخمره التدبر والتفكير ، فيكون كما قال الشاعر (٨) :

وَذِي خَطَلٍ فِي الْقَوْلِ يَحْسَبُ أَنَّهُ مَصِيبٌ وَمَا يَغْرُضُ لَهُ فَمَوْ قَاتِلُهُ
بَلْ يَكُونُ كَمَا قَالَ الْآخِرُ (٩) :

وَقَوْفٌ كَدَى الْأَمْرِ الَّذِي لَمْ يَمِنْ لَهُ وَيَمِضُ إِذَا مَا شَكَ مَنْ كَانَ مَاضِيَا

(١) الزيادة عن ط .

(٢) كذا في ط وفي الأصل الداق ؛ وهو تحريف . ولم نعر « ب » إلى ذلك .

(٣) قاله في عمرو بن سعيد الأشدق . البيان والتبيين ١ : ١٢١ .

(٤) ورد في أسد ٧ : ٤ : الغاية أن رسول الله لما انتدب حسان لهجاء المشركين قال :
« تألها وأخذ بطرف لسانه ... قال رسول الله : « كيف تهجوم وأنا منهم » ... فقال يا رسول الله :
« لأسلنك منهم كما تسل الشجرة من العجين .

(٥) كذا في الأصل والقي في ط « أرنيته » أي طرف أنفه ولم تضر « ب » إلى هذا

الاختلاف . (٦) مقول : لسان . (٧) الفطير : الذي لم ينضج .

(٨) زهير بن أبي سلمى انظر ديوانه : ١٣٩ مع اختلاف في الرواية ، وأخطأ : كثرة الخطأ

في الكلام . (٩) سلمة بن عياش شاعر بصرى من مخضرمي الدوائين . ويمدح بهذا البيت

أيا عبدة سوار بن عبد الله بن قدامة العبدي البصرى انظر الأغاني ٢١ : ٨٤ - ٨٦

والبيان والتبيين ١ : ١٠٠ .

وأن يكون لسانه سالماً من العيوب التي تشين الألفاظ ، فلا يكون ألتغ .
 ولا فافأفا (١) ، ولا تماماً (٢) ، ولا ذا رتة (٣) ، ولا ذا حبسة ،
 ولا ذا لفف (٤) ، فإن ذلك أجمع مما يذهب بهاء الكلام ، ويهجن البلاغة .
 وينتقص حلاوة النطق ، وقد ذكر أن واصل (٥) بن عطاء كان قبيح اللفغة
 على الراء [وكان (٦) إلى المناقلات (٧) وارتجال الخطب لأهل نخلته ،
 ومستحسني دعوته ، فراض لسانه حتى أخرج الراء] من سائر منطقته ،
 وخطب خطبة طويلة تدخل في دة أوراق ام يلفظ فيها بالراء ، فكان
 هذا مما يعد من فضائله ودجيب ما أجتمع فيه . ويروي أن زيد (٨)
 ابن علي - عليه السلام - خطب بعد خطبة خطبها أجمعي (٩) فأحسنها
 وأجادها ، إلا أن أجمعي كان بأسنانه فلج شديد ، فكان يصفر في كلامه ،
 فلما تساوى كلامهما في الوزن وحسن النظم ، وإصابة المعنى ، وسلم زيد
 ابن علي - عليه السلام (١٠) - من الصفير الذي كان في كلام أجمعي ، فضل
 عليه ، فقال عبد الله بن معاوية (١١) بن جعفر يصف خطبة زيد :

قَلَّتْ قَوَادِحُهَا وَتَمَّ عَدِيدُهَا فَهَلْ بِذَلِكَ مَرِيَّةٌ لَا تُنْكَرُ

فهذا (١٢) جمل ما يحتاج إليه في الخطابة إذا كانت مسموعة .

-
- (١) الفافأفا . الذي يكثر ترديد الفاء . (٢) التتمام : الذي يكثر ترديد التاء .
 (٣) الرتة : العجلة ، وقيل قلب اللام ياء . (٤) ألفف : ضعف وعي في الكلام .
 (٥) أبو حذيفة واصل بن عطاء مؤسس مذهب الاعتزال ، وأحد الأئمة المتكلمين .
 ولد سنة ٨٠ هـ وتوفى سنة ١٨١ هـ . (٦) الزيادة عن طوبها بتقويم المعنى .
 (٧) المناقلات : المحادثات من نائل فلان فلانا الحديث إذا تحدثنا .
 (٨) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، قتل بالكوفة سنة ١٨٢ هـ وإليه
 تنسب الشيعة الزيدية . (٩) هو وهب بن زعبة بن أسد من بني جحج بن غالب
 أحد الشعراء المشاهير ، له مدائح في معاوية وعبد الله بن الزبير توفى سنة ٦٢ هـ .
 (١٠) من الذين خرجوا على بني أمية ، قتل بالكوفة سنة ١٢٢ هـ هو في ط «رحمه الله» .
 (١١) هو عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب الماراج على الأمويين بالمشرق والمغرب .
 سنة ١٢٧ هـ انظر البيان والتهذيب ١ : ٥٨ .
 (١٢) كذا في الاصل وفي ط ، «فهذه» وسارت عليها «ب» ولم تعرف إلى ذلك .

الرسائل :

فأما الرسائل فهي مستغنية عن جهازة الصوت ، وسلامة اللسان من العيوب ، لأنها بالخط تنقل (١) فتحتاج إلى أن يساعد (٢) حسنهما حسن الخط ، فإن ذلك يزيد في جهاتها ويقربها من قلب قارئها ، والأصل في الخط (٣) أن تكون حروفه بيئة قائمة ، ومن الإشكال بعيدة سالمة ، ثم إن كان مع صحته وبيانه حلواً حسناً ، كان ذلك أزيد في وصفه ، وألا يستعمل فيه (٤) التحنيف (٥) الذي يعنيه إلامع من جرت عادته بقراءة مثل ذلك ، واستعماله كنعوماجرت به عادة الكتاب في تعليق الميم ، وإقامة الكاف ، وتصيير شكله عليها تفرق بينها وبين اللام ، ومدالشرين (٦) ، وتصيير شكله عليها ، أو بتقسيط ثلاث نقط من فوقها (٧) ، فإن استعمال ذلك مع من (٨) قد جرت عادته باستعماله كاستعمال الغريب مع من يفهمه ، واستعمال إقامة الحروف على حقائقها وأصول أشكالها ، كاستعمال المعهود من الكلام المصطلح عليه مع سائر الناس ، وألا يكثر (٩) مد الحروف التي لم تجر العادة بمدها ، فإن أبا أيوب (١٠) رحمه الله ، كان يقول : المدة في غير موضعها لحن في الخط ، وأن يتفقد قلبه بقطعه وتسويته (١١) فإن أبا أيوب كان يقول : القلم الردي كالولد العاق ، وما يزيد الخط حسناً ، ويمكن له في القلب (١٢) ، وضعاً شدة سواد المداد . وجودة لإفلة (١٣) الدرارة ، يجرى من الخط يجرى القطن من الثوب ، [فتى كان (١٤)] القطن ردي .

- (١) هذه اللفظة ساقطه من ط وبها يتضح المعنى ،
 (٢) كذا في الأصل وعبارة ط « فتحتاج إلى أن تشاهد ويساعد حسنهما حسن الخط » .
 (٣) انظر ما قاله الصولي في أدب الكتاب عن ذلك . (٤) عبارة ط « يستعمل به » .
 (٥) التحنيف : من حنث الشيء بمعنى مال . (٦) في ط : السين .
 (٧) في ط « من تحتها » . (٨) هذه اللفظة ساقطة من ط .
 (٩) كذا في الأصل وفي ط : « وألا يكثر من الحروف وهو خطأ » .
 (١٠) يقصد به أبا أيوب سليمان بن وهب .
 (١١) الزيادة من ط وبها يستقيم المعنى ولم تشر « ب » إلى هذا السقط من الأصل .
 (١٢) كذا في الأصل ، وفي ط « في القلوب » .
 (١٣) إفلة الدرارة : إصلاح ليقنها وإدارة المداد فيها حتى يلمق وياصق إذ ذك كتب به
 انظر أدب الكتاب : ٩٩ . (١٤) عبارة الأصل « فهي كالقطن » وما أنبتاه عن ط .

الجوهر لم ينفع النساج حذقه ، ووضع من الثوب سوء جوهره ، وإن
أحكم الصانع صنعته .

اختيار الرسول

والذي يحتاج إليه المرسل (١) في الرسول حتى يكون عند ذوى العقول
أيديا ، ومن الصواب قريبا ، أن يختاره حتى يكون أفضل من بحضرة في
عقله وضبطه ، وأدبه وعارضته ، ودينه ومروءته ، فقد كان يقال : ثلاثة تدل
على أهلها : الهدية على المهدي ، والرسول على المرسل والكتاب على الكتاب
وكان يقال : رسول الرجل مكان رأيه ، وكتابه مكان عقله ، وكذلك
جعل الله - عز وجل - رسله أفضل خلقه ، وأخير أنه اصطفاهم على
العالمين ، فقال (٢) : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ (٣) وإنما وجب أن
يختار العاقل رسوله ، لأنه قد أقامه فيما يؤدبه عنه مقامه ، فعليه أن يجعله
أفضل من بحضرة ، وعلى الرسول [أر (٤)] يؤدى ما حمل كما قال الله
- عز وجل - : ﴿ فَإِنَّمَا تَلِيهِ مَا حَمَلَ ﴾ (٥) وكما قال : ﴿ مَهْلٌ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا
الْبَلَاغُ الْمُبِين ﴾ (٦) ، وإنما وجب عليه البلاغ لأن الرسالة أمانة فعليه
تأديتها (٧) ، لأن الله - عز وجل - يقول : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا
الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (٨) ، وليس للرسول أن يزيد في الرسالة ، ولا أن
ينقص منها ، لأن ذلك خيانة للأمانة ، إلا أن يكون المرسل قد فوض
إليه أن يتكلم عنه بما يرى (٩) فقد قال الشاعر :

وإن كفت في حاجة مرسلا فأرسل حكيمًا ولا توصد
وإنما أمر بذلك لأن الحكيم إذا وصيته لم يتجاوز وصيتك ، وإن

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط: وبها يستقيم المعنى ولم تفسر «ب» إلى هذا .
(٢) كذا في الأصل وفي ط: « وقال » . (٣) الأمانام : ١٢٤ ووردت في الأصل
«رسالاته» وهي قراءة حمزة وفي ط: «رسالته» وهي قراءة العامة. ولم تفسر «ب» إلى ذلك .
(٤) ساقطة من الأصل وهي عن ط . (٥) النور : ٥٤ .
(٦) النمل : ٣٥ . (٧) كذا في الأصل وفي ط: « أن يؤديها » .
(٨) النساء : ٥٨ . (٩) في ط: « بما رأى » وعبرة الأصل أنب .

كان الراى عنده خلافها ، فربما ضرك ترك الأصوب عنده ، واتباع أمرك
ولا لوم عليه في ذلك ، وإذا فوضت إليه عمل بحكمته ورأيه .
وقد روى في هذا المعنى ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وجه أمير (١) و
المؤمنين في بعض أموره ، فقال له : « أكون يا رسول الله في الأمر
إذا وجهتني كالسكة (٢) المحمأة إذا وضعت للديم (٣) ، أو يرى الشاهد
ما لا يرى الغائب ؟ » (فقال : « بل يرى الشاهد ما لا يرى الغائب ، (٤) »)
فقوض إليه لما [رأى منه خيرا (٥)] ووثق برأيه ؛ وقال لغيره من سائر
الناس : « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأداها (٦) ، ولم يفوض
إليهم لقلة ثقته بهم . فعلى العاقل أن يستشعر هذا المعنى في رساله ،
فإذا أرسل من يثق بأمانته وعقله ، فوض إليه أن يقول عنه ما يراه أولى
بالصواب عنده ، وإذا لم يكن بهذه المنزلة إلا أنه أفضل من يقدر عليه
للوقت وصاه إلا يتجاوز قوله . وعليه أن يتخير من الرسل من لا تكون
فيه العيوب التي نذكرها [أو بعضها (٧)] وهي :

الحمة :

فإن صاحبها ربما فقد عقله ، وليس من الحزم أن يقيم الإنسان مقامه
من يفقد عقله .

والخسر :

فإن صاحبه عدو نعم الله - عز وجل - ، ولا يجب أن يرى لك ولا
تغيرك حالاً مستقيمة ، ومتى رأى شيئاً من ذلك حمله حسده على أن يفسده .

والفقد :

فإن صاحبها لا يضبط ما يحمله عنك ، ولا (٨) ما يعود به إليك .

(١) في ط : « علياً عليه السلام » . (٢) السكة المحمأة . الحديدة المتعددة .

(٣) للديم : القش . (٤) ما بين القوسين ساقط من ط .

(٥) الزيادة عن ط . (٦) انظر مختصر سنن أبي داود ٥ : ٢٥٣ والجامع

الصغير بشرحه فيض التدير ٦ : ٢٨٣ . (٧) الزيادة عن ط . ولم تضر « ب » إليها .

(٨) كذا في الأصل . وفي ط : « ولا يعود به إليك » . وعبارة الأصل أوضح .

والعجلة :

فإن صاحبها يضع الأشياء (١) في غير مواضعها ، ويسبق بها أوقات فرصتها .
وقد قيل : « درب عجلة كسبت (٢) ريثا » .
وقال الشاعر (٣) :

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزالك

والعزيمة :

فإنها تقصد الإحياء ، وتكدر الصفاء ، ولا يتم معها أمر ، ولا تنجح
لمستعملها طالبة (٤) ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :
« استعينوا على نجه حوائجكم بالكتمان (٥) ، فمن خالفه (٦) كان بعدم
التوفيق جديرا ، وبالحرمان حقيقا .

والكذب :

فإنه بجانب الإيمان ، وليس الكذب رأى ، وإذا اعتمد الإنسان
في أمره على من يكذبه ، كان في ذلك شينه وعطبه .

والضجر :

فليس للضجر صبر على حفظ [الأمرار في] (٧) رسالة ، ولا نادية أمانة .

والغيب :

فإن صاحبه منه في غرور ، وربما حمله عجبه على أن يخالفك فيما يضر بك وبه .

والهتور :

فإن من كثر كلامه كثر سقطه ، ومن أخطأ لم يحفظ سر صاحبه

(١) كذا في الأصل . وعبارة ط « فإن صاحبها لا يضع الأشياء على مواضعها » .
(٢) كذا في الأصل وفي ط « تهب » ولم ذكر « ب » ، وهو مثل قاله مالك بن عوف
ابن أبي عمرو بن حمزة الشيباني انظر مجمل الأمثال ١ . ٢٩٤ .
(٣) القطامي والبيت في ديوانه : ٢٥ وهو من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن الحارث
ابن الحكيم بن العاص بن أمية . انظر عيار الشعر : ٢٥ . (٤) طالبة . حاجة .
(٥) انظر الجامع الصغير ، ٢ : ٤٩٣ وروايته « استعينوا على نجاح حوائجكم » .
(٦) في ط « خالف ذلك » . (٧) الزيادة عن ط .

لوصف الأديب بلغ بإذن الله - عز وجل - مراده ، وأمن ضرره وفساده ؛
فهذه عمدة ما يحتاج إليه في اختيار الرسول ، وإن اتفق المرسل مع ذلك
أن يكون الرسول مقبول الصورة ، حصن الاسم . كان ذلك زائدا
في توفيق الله عز وجل .

وقد كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يسأل الوافد عن اسمه ،
فإن كان حسنا تفاءل به وأعجبه ، وإذا كان مكرها غيره .

وهي الذي تؤدي إليه الرسالة أن يستمعها ، ولا يلوم الرسول إن
أغاظ له فيها ، فليس على رسول (الله - صلى الله عليه وسلم - لوم لأنه مؤتمن ،
وإنما اللوم على المرسل إن كان) (١) لوم ، فإن أحب أن يقابله بمثل رسالته
[فعل (٢)] فقد أباحه الله - عز (٣) وجل - ذلك بقواه سبحانه :
﴿ فَمَنْ آتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ (٤) فإن
أسك وعفا فاعفوا أقرب للتقوى ، وأولى بالرأى عند ذوى الحجج

الجدل والمجادلة :

وأما الجدل والمجادلة ، فهما قول يقصد بهما إقامة الحجة فيما اختلف
فيه اعتقاد المتجادلين ، ويستعمل في المذاهب والديانات ، وفي الحقوق
والخصومات ، وفي التسؤل (٥) والاعتذارات ؛ ويدخل في الشعر وفي النثر ،
وهو منقسم قسمين :

وأبداه ، وإن لم يكن ذلك مغزاه .

فإن (٦) سلم الرسول من هذه العيوب ، وكان مع ذلك أديبا ، أو مقاربا

(١) ما بين القوسين ساقط من ط وسباق ط أنب بدون هذه الزيادة للموم الذي يقتضيه
المقام ولم أشر «ب» إلى هذه الزيادة .

(٢) الزيادة عن ط والسباق يقتضيه ولم يرد محققا نسخة «ب» هذه الزيادة إلى أصلها .

(٣) هذه العبارة ساقطة من ط . (٤) البقرة : ١٩٤ .

(٥) التسؤل : الاستجداء ومنه السؤال وهم الملحفون في الطلب ، وليكن الدكتور مطلوب

أنتها في الأصل التنصل وهي لفظة مرادفة لما بعدها وأنتها في الهامش التسؤل تصحيفا من الأصل .

(٦) كذا في الأصل . وفي ط «فإذا» .

أحدهما محمود ، والآخر مذموم :

فأما المحمود ، فهو الذى يقصد به الحق ، ويستعمل فيه الصدق ، وأما
المذموم ، فما أريد به المهاراة والغلبة ، وطلب به الرياء والسمعة . وقد جاء
فى القرآن والخبر مدح ما ذكرنا أنه محمود ، وذم ما ذكرنا أنه مذموم .
وقد أثر فيه قول (١) الحكماء ، وألفاظ الشعراء ، فقال الله - عز وجل -
(وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ^(٢)) وقال : (يَوْمَ
تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا ^(٣)) ، وقال إبراهيم - عليه السلام ^(٤) - :
(وَحَاجِبُهُ قَوْمُهُ ، قَالَ : أُنْحَا جُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ^(٥)) وقال :
(وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ^(٥)) وبذلك تعبد ^(٦) أنبياءه
وصالحى عباده ، فقال [عز وجل] ^(٧) : « أذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ
وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ، وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ^(٨) » وقد أجمعت العلماء
وَدَرُّوا العتول من القدماء على تعظيم من أنصح عن حجته ، وبين عن حقه ،
واستنقاص من هجر عن إيضاح حقه ، وقصر عن النيام بحجته ؛ ووصف الله -
عز وجل - قريشاً بالبلاغة فى الحجّة ، والأدب فى الخصومة ، فقال : « وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا
لُدًّا ^(٩) » وقال ^(١٠) : « فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقَوْكُمْ بِالسِّنَةِ حِدَادٍ اشِعَّةً

(١) فى الأصل « وقوال » وفى ط : وتواتر .

(٢) العنكبوت : ٤٦ . (٣) النحل : ١١١ .

(٤) ساقطة من ط . (٥) الأنعام : ٨٠ . (٦) الأنعام : ٨٣ .

(٧) تعبد : استعبد . (٨) للزيادة من ط :

(٩) النحل : ١٢٥ . (١٠) مريم : ٩٧ . واللدود . الحسم الشديد الخصومة .

عَلَى الْخَيْرِ ^(١) ﴿١﴾ وقال : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ^(٢) ﴾ وقال : ﴿ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خِشْبٌ مُّسَدَّدَةٌ ^(٣) ﴾ . وَذَمَّ مَنْ لَا يَقِيمُ حُجَّةً ، وَلَا يَبِينُ عَنْ حَقِّهِ فِي خِصْمَتِهِ ، وَشَبَّهَهُمْ بِالْوَلَدَانِ وَالنِّسْوَانِ ، فَقَالَ : ﴿ أَوْ مَن بَدَأَ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ^(٤) ﴾ .

وقال الشاعر ^(٥) .

وَإِنِّ أَمْرًا يَعِيًا بِتَبْيِينِ حَقِّهِ إِذَا انْتَرَكْتَ عِنْدَ الْخِصَامِ الْقِرَاحُ
لِأَبَائِهِ إِنْ كَانَ فِي بَيْتِ قَوْمِهِ وَالْحَسْبُ الْمَأْمُورُ عَنْهُمْ تَفَاضِحُ

وأما ما جاء في ذمّ التعمت والمرء ، وطلب الشعة والرياء ، وقصد الباطل ، وركوب الهوى ، فقول الله - عزّ وجلّ - : ﴿ هَأَن تَنْتَمُ هُوَ لِأَجَادَتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا ^(٦) ﴾ وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ^(٧) ﴾ .

ووصف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صديقاً ^(٨) كان له في الجاهلية فقال : كان لا يشارى ولا يمارى ، ، وقال : ^(٩) سمع سمع الله به ،

(١) الأحزاب : ١٩ . (٢) البقرة : ٢٠٤ . (٣) المنافقون : ٤ .

(٤) الزخرف : ١٨ . (٥) هو عنزة العيسى من قصيدته التي مطلعها :

* طربت وماجتك الطياء السوايح *

انظر ديوانه . (٦) النساء : ١٠٩ . (٧) النوري : ١٦ .

(٨) هو السائب بن أبي وداعة القرشي السهمي ، والمقاراة التامد في الخصومة ، والمباراة :

الجدل . (٩) كذا في الأصل وفي ط : « من سمع » انظر الجامع الصغير

١٥٥ : ٦ وروايته « كرواية الأصل » .

وقال بعضهم: «المراء يفسد الإخاء، وأشدُّ :
فدع المراء إذا نطقت فإنه يغرى بك الأعداء والحمادا
وقيل (١): «دع المراء لقلعة خيره». وقال أمير المؤمنين - عليه السلام -
«الابن السكواء (٢) : «عمل تفتمها، ولا تسأل تعنتها» .

وحق الجدل أن تبني مقدماته بما يوافق الخصم عليه ، وإن لم يكن
نهاية الظهور للعقل ، وليس هذا سميل البحث ، لأن حق الباحث أن يبني
مقدماته بما هو أظهر الأشياء في نفسه (٣) ، وأثبتها لعقله ، لأنه يطلب البرهان
ويقصد لغاية التبيين والبيان ، والأيلة فت على (٤) إقرار بخالفه (٥) . فأما المجادل
فلمّا كان قصد (٦) إنما هو إلزام خصمه الحجّة ، كان أوكد الأشياء أن (٧)
يلزمه إياها من قوله ، وذلك مثل قول الله - عز وجل - لليهود لما أراد
إلزامهم الحجّة فيما حرموه على أنفسهم بغير أمر ربهم :

﴿ كَلِ الدَّمَامِ كَانَ حِلاَّ ابْنِي إِسْرَائِيلَ إِلا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ
قَهِيلٍ أَنْ تُنَزَلَ التَّورَةُ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّورَةِ فَأْتَلَوْهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ .
فَقَسَّ أَهْرَى عَلَى اللَّهِ السَّكْذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأَوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٨) ﴾
فجادلهم بكتابهم الذي يقرون (٩) بفرض ما فيه ووجوبه عليهم ،

(١) في ط «وقال» والأصل أوضح . (٢) هو عبد الله بن السكواء اليشكري
كان فاسكا عالما ، وكان أول أمره من نار على عثمان من أهل الكوفة ، ثم صار من أصحاب
على كرم الله وجهه ، ثم خرج عليه وصار من زعماء الخوارج .
(٣) كذا في الأصل وفي ط : أوبتها ولفظة ط أوضح وفي الأصل لعقله ولكن السديد
صحق «ب» بصران على أنها في الأصل في عقله . (٤) في ط : «إلى» وهي أنسب .
(٥) كذا في لأصل ، والقى في ط «مخالفه فيه» .
(٦) بمد هذه الكلمة في ط لفظه «إنه» ولا لزوم لها .
(٧) قبل هذه اللفظة في ط «في ذلك» . (٨) آل عمران : ٩٣ - ٩٤ .
(٩) كذا في الأصل . وفي ط : «يقرون به بفرض ما فيه» وهي أوضح .

وأعلمهم أنهم إذا حرموا هلى أنفسهم ما لم يحرمه الله - عز وجل - (١) في كتابهم الذى هذه سبيله فى وجوب التسليم ، فقد ظلموا واعتدوا وهذا لازم لهم .

وقد قلنا : إن الجدل إنما يقع فى العلة من بين سائر الأشياء المسئول عنها ، وليس يجب على المسئول الجواب إلا بعد [أن (٢)] يستأذن فى السؤال ، فإن لم يأذن له (٣) فى ذلك ، وليس ينسب إلى انقطاع ولا محاجة ، فإن أذن له فقد لزمه الجواب ، وإن قصر نسب إلى العجز . وطلب العلة يكون على وجهين : إما أن تطلبها وأنت لا تعلمها لتعلمها ، وإما أن تطلبها وأنت تعلمها ليقر لك بها . وليس لك أن تجادل أحدا فى حق يدهيه إلا بعد مساواة عن العلة فيما ادعاه فيه ؛ فإن كان عليك بعلمته قد تقدم فى شهرة مذهبه ، فالأحوط أن تقره بما بنى عليه أمره ، لتلا يحدد بعض ما ينتحله أهل مذهبه إذ أوقف عليه الكلام ، ويدعى أنه يخالفهم (٤) فيه ؛ فإن أمنت منه ذلك فلا عليك أن تجادله وإن لم تقره بعلمته .

واثنان لا يلزمك منهما سؤال ، ولا يجب لهما عليك جواب :

أحدهما : من سألك عن العلة فى شىء ادعيته فأخبرته بها ، وهى مما يجوز أن يعلل ذلك الشىء بمثله فطالبك بعلة العلة (٥) ، فطالبته فى ذلك غير لازمة ، ومساواته ساقطة ، لأن ذلك يوجب [أن (٦)] يطالب لعلة العلة بعلة ، ثم كذلك إلا ما لا نهاية (٧) .

والآخر من أراد مناقضتك فى مذهبك ، ولم ينصب لنفسه مذهباً يجب له عليك فيه بمخالفتك إياه الخاصة ، فليس تلزمك له حجة فى ذلك ،

(١) - ساقطة من ط . (٢) الزيادة عن ط وبها « أن يأذن فى السؤال » .

(٣) فى ط : « فإن لم يأذن فله ذلك » : (٤) فى ط « عالهم » .

(٥) كذا فى الأصل وفى ط « لالة » .

(٦) الزيادة عن ط والسياق يقتضيهما حتى يتم المعنى .

(٧) يوجد بعد هذه الكلمة فى ط لفظة « له » والمبنى يستقيم بدونها .

ولا يجب له عليك فيه سؤال . ومثال ذلك أن رجلا لو صار (١) إلى بعض الأئمة والحكام برجل قد قتل رجلا ، أو أخذ ماله ، وأقام البيعة على ذلك ، ثم لم يكن وليّ الدم ، ولا صاحب المال ، ولا وكيلا لأولياء (١) الدم ، أو لصاحب المال ، فلم يكن للإمام ولا للحاكم أن يقيما حداً عليه ، [أو يطلبا برد ما أخذ (٢)] ، إذ كان الرفع (٤) له والمطالب بذلك فيه غير مستحق المطالبة بما يجب عليه من الحكم .

والعلل علمتان : قريبة وبعيدة .

فالقريبة : ما كان المعلول تاليها (٥) ، والبعيدة ما كان يذنه وبينها غيره وذلك كالولد الذي علته القرية النكاح ، وعلته البعيدة والداه (٦) . وللعلل وجود : منها اعتبارها فإن اطردت في معلوماتها صححت ، وإن قصرت عن شيء من ذلك علم أنها غير صحيحة ، ومثال ذلك أن الحركة لما كانت علة المتحرك ، كان قولنا إذا سئلنا عن الجسم المتحرك : ما علة حركته ؟ فقلنا حلول الحركة فيه قولاً صحيحاً ، لأنه يطرده في معلوماته ، ويوجد في كل جسم متحرك ، فأما (إذا) (٧) سئلنا عن العلة في حركة الجسم فقلنا : لأنه جسم ، كان ذلك باطلاً ؛ لأنه قد تكون أجسام لا حركة فيها .

ومنها : أن تكون العلة في صحة الشيء هي العلة في بطلان ضده . إذا كان ضداً لا واسطة له ، وقد مضى تمثيل ذلك .

(١) كذا في الأصل . وفي ط « لوسار » والمضى يستقيم عليها .

(٢) كذا في الأصل . وعبارة ط « ولا وكيلا لصاحب الدم من أوليائه ولا لصاحب المال » . ويلاحظ ما فيها من الاضطراب وخاصة بعد وضم المحققين علامة اعتراض واحدة ولا يدري أهم نهاية أم ابتداء ؟! حتى زادت العبارة اضطراباً . (٣) الزيادة عن ط .

(٤) كذا في الأصل وفي ط : « الدافع » وسارت نسخة « ب » على أسلوب ط ولم نشر

إلى ذلك . وعبارة الأصل أوضح : (٥) كذا في الأصل وفي ط « والبيها » .

(٦) كذا في الأصل وفي ط « والده » . (٧) هذه اللفظة ساقطة من ط ولا يستقيم

ومنها أن العلة في الشيء إذا كانت من اجتماع شيئين ، أو أكثر من ذلك ، لم تكن واجبة إذا انفرد بهض تلك الأشياء ، مثل رجل أراد قلب حجر ثقيل فلم يطقه ، فلما عاونه عليه غيره وتأيدت قواهما قلباه ، (فليس العلة في استقلال أحدهما به (١)) ، لأن كل واحد منهما عاجز عنه إذا انفرد به ، وإنما العلة اجتماعهما . ومن هذا المعنى يحتاج للتواتر بأنه حجة ، وإن كان كل واحد من المخبرين يجوز عليه الكذب .

ومنها أن العلة إذا كانت مأخوذة بما يوافق الخصم فيه ، فلا مطعن له فيها ، وذلك مثل قول موحّد سأله مشبهه (٢) عن العلة في قوله : إن الله سبحانه (٣) ليس بجسم . فقال : لا اجتماعنا على أنه ليس بشيء شيء ، فلو كان جسماً لسكان مثل الأجسام في معنى الجسمية . وإذا كانت العلة مأخوذة مما يخالفك فيه الخصم ، فليس يجوز أن تحتج عليه بها إلا بعد أن تعلمه أن عليك مأخوذة مما يخالفك فيه ، وأنه لا سبيل إلى تعريفه صحتها إلا بعد أن تصح عنده المقدمات التي أوجبتها ، وذلك كجواب موحّد سأله ملحد عن العلة في إثبات الرسل ، فليس : كنه أن يبين ذلك إلا بعد أن يدل على الباري سبحانه - فإذا صح في نفس خصمه أنه موجود ، وأقر له بذلك ، ذكر العلة في الرسل ، فأما قبل ذلك فلا سبيل له إلى إيجاده العلة في ذلك (٤) ،

ومنها أن الجدل في العلة والسؤال عنها ماض في سائر ما تخالف فيه خصمك ، فإذا صرت إلى ما يخالفك فيه فليس لك أن تسأل عن العلة ، ولا أن تعادله فيها ، لأنك حينئذ تكون مجادلاً لنفسك ، اللهم إلا أن يكون سؤالك عن العلة في ذلك لتقريره (٥) بها ، ثم تأخذ بطردها في شيء .

(١) هذه العبارة التي بنى القوسين مضطربة في الأصل ، وط ، و « ب » إذ أنها في جميعها « في الاستقلال به أحدها » ولعل الصواب ما أثبتنا .
(٢) الموحّدون - هم الذين يقولون بوحيد الله ويقولون منه الرؤية بالأبصار في دار القرار ونفى التشبيه عنه من كل وجه . والمشبهه : هم الذين يقولون : إن العبود - الله - صاحب سورة ذات أعضاء وأعيان ، ويجوز عليه الانتقال والنزول والعبود والاستقرار والتكلم .
(٣) ساطعة من ط .
(٤) كذا في الأصل ، وعبرة ط : فلا سبيل له إلا إيجاده .
(٥) في ط « لتقرره » .

- قد (١) أتاه - وحكمه حكم ما وافقك عليه (٢) ، وذلك (٣) مثل قولك لمن وافقك على إثبات الباري - عز وجل - ، وهو مجسم : ما علمتكم (٤) ودليلك اللذان أوجبت بهما وجود الباري عز وجل ؟ فيدل على ذلك بما نشاهد من تأليف الأجسام ووجودها بعد أن لم تكن ، وتناهيها وتركيبها وآثار الصنعة فيها ، فتكون علمته في ذلك هي العلة في أن صانعها لا يشبهها ولا يكون مثلها ، وأنه متى كان جسماً لزمه حكم الأجسام في الحاجة إلى صانع غيره (تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً (٥)) .

ومنها أن المعارضة في الجدل صحيحة ، وإن كان قوم قد أبوها ، وقالوا إنها لا مسألة ، ولا جواب ، فليس الأمر كما ظنوا . والمعارضة هاهنا المقابلة ، كما يقال : عارضت السلعة (٦) بمنها . فإذا قابلت بين الأمرين والعلمتين ، وطالبت خصمك بأن يحكم للشيء بما توجهه العلة في نظيره ، كان ذلك واجباً ، وقد عارض الله - سبحانه - من أبي البعث واستنكره مع إقراره بابتداء الخلق واختراعه ، فقال :

﴿ وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ : مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ (٧) .

فألزمهم (٨) ألا ينكروا إعادتهم بعد أن فقدوا (٩) مع إقرارهم بابتداء

(١) كذا في الأصل وفي ط « وقد أباه حكمه حكم » وهو خطأ والصواب ما أتيتناه .
 (٢) كذا في الأصل وفي ط : « فيه » . (٣) كذا في الأصل وفي ط : « كقولك » .
 (٤) كذا في الأصل ، وفي ط : « ما دليلك وعلمتكم » .
 (٥) ما بين القوسين ساقط من ط .
 (٦) بعد هذه الكلمة في ط : « إذا يشها » . (٧) يس : ١٧٨ - ١٧٩ .
 (٨) بعد هذه الكلمة في ط : « الله » . (٩) في الأصل « قيدوا » وهو تحريف .

الله إياهم [و] (١) ما كانوا ، وكل زيادة تقع في المسألة أو العلة من جنس المسألة ، فليس ذلك بخروج عنها . فأما ما خالف معنى المسألة والعلة فهو خروج (٢) وتخليط .

وقد ذكر المتكلمون الخلاف والمناقضة ، وكثيراً ما يستعملون بعض ذلك في موضع بعض ، ونحن نبين كل واحد منهما ، ونرمم فيه ما يعرف به الفرق بينه وبين الآخر ، فيستعمل كل واحد منهما في موضعه .

فالمناقضة في اللغة : المفاعلة ، من نقضت البناء والفرز وغيرهما ، [فاذا] (٣) بنى الإنسان قوله على إثبات شيء لشيء بعينه ثم نقضه عنه ، أو بنى قوله على نفي شيء عن شيء بعينه ثم أثبت له ، فكأنه قد نقض ما بنى ، واستحق اسم المناقضة ، وإنما جعل ذلك على المفاعلة ؛ لأن المجادلة لا تتم (٤) إلا بين اثنين . وإنما تقع المناقضة في الكلام إذا كان الخبر عنه واحداً والخبر واحداً ، ولم تشابه الأسماء والأخبار في لفظها مع اختلاف معانيها ، وكان الزمان في القول واحداً ، والمسكان واحداً ، والنسبة في الاستطاعة والفعل واحدة ، ثم اختلفا [في ذلك] (٥) بالإيجاب والنفي ، فتلك المناقضة .

فأما إذا لم يكن الخبر عنه واحداً في الاسم كقولنا : زيد قائم ، وعمرو غير قائم . فليس ذلك بمناقضة ، [وإذا لم يكن الخبر واحداً في اللفظ كقولنا : زيد قائم وزيد غير قائم فليس ذلك مناقضة (٥)] ، وإذا اتفقت الأسماء واختلفت معانيها كقولنا : «إسحاق مفن وإسحاق غير مفن»

(١) الزيادة عن ط وبها يستقيم المعنى ولم تشر «ب» إلى هذه الزيادة مع أنها زادت ما فعلا على الأصل .
(٢) علق محققاً نسخة «ب» بهامش ٧ ص ٢٢٩ وقال : إنها في الأصل «مخرج» ولا صحة لما قاله لأنها في الأصل «مخرج» .
(٣) الزيادة عن ط وبها يستقيم المعنى . (٤) كذا في الأصل وفي ط «تتم» .
(٥) الزيادة عن ط وبها يتضح المعنى ولم تشر نسخة «ب» إلى هذه الزيادة .

ونحن نريد بإسحاق الأول الموصلى (١) ، وبالآخر الظاهرى (٢) ، فليس ذلك مناقضة ؛ وإذا اشتبهت الأخبار واختلفت معانيها كقولنا : زيد أسود من عمرو (وليس (٣) زيد أسود من عمرو) ونحن نريد بأحدهما الأسود ، والآخر السواد [الذى هو ضد البياض (٤)] فليس ذلك مناقضة ، فإذا اختلف الزمان في القول فقلنا : زيد قائم وزيد غير قائم ، وأردنا أن زيدا قائم الساعة ، وغير قائم في غد ، فليس ذلك بمناقضة (٥) ، وإذا اختلف المسكان في ذلك وقلنا زيد خارج ، وزيد غير خارج ، وأردنا أنه خارج من داره وغير خارج من المدينة ، فليس ذلك بمناقضة (٦) ، وإذا اختلفت النسبة في الاستطاعة والفعل قلنا : زيد كاتب ، وزيد غير كاتب ، ونحن نريد أنه يحسن الكتابة ويستطيعها متى أرادها ، وهو غير كاتب بيده في حال (٧) الإخبار عنه ، لم تكن ذلك (٨) مناقضة - فهو (٩) معنى المناقضة .

وأما الخلاف : فهو ما خالف [الشيء (١٠)] الشيء ففيه في بعض ما ذكرناه ، ولم يجتمع له شروط المناقضة التي وصفناها ، وأكثر ما وقع (١١) [من] الخلاف في الشرائع خاصة من جهة النسخ أو التشابه في الأسماء والأخبار (١٢) ،

(١) هو إسحاق بن إبراهيم النديم الموصلى كان من ندماء الخلفاء ووأحد عصره والظرف والثناء ؛ وكان بجانب ذلك عالما بالغة والشعر وأخبار الشعراء وأيام العرب توفي عام ٢٣٦ هـ .
(٢) هو إسحاق بن راهويه الظاهرى القتيبه المحدث الذى أخذ عنه الظاهرى إمام الظاهرية وقد توفي إسحاق الظاهرى سنة ٢٧٥ هـ .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من أصل ط والذى لا يستقيم إلا به .
(٤) الزيادة من ط وبها يتضح المعنى . (٥) في ط : « بالمناقضة » .
(٦) كذا في الأصل وفي ط « مناقضة » . (٧) كذا في الأصل وفي ط « حالة » .
(٨) هذه اللفظة ساقطة من ط . (٩) كذا في الأصل وفي ط : « فهذا » واللفظة ط أنسب . (١٠) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ولا يستقيم المعنى إلا بها .
(١١) الزيادة عن ط ، وبها يتضح المعنى . (١٢) لفظة أو موجودة بالأصل ولا داعي لها من ٢٣١ من نسخة « ب » .

أو من جهة الخصوص والعموم ، أو من جهة الإجمال والتفسير ، أو من جهة الرأى والتخيير ، وقد ذكرنا ذلك بشرحه في كتاب التعبد (١) بما أغنى عن إعادته ، إلا أننا نذكر من ذلك جملاً تدل عليه .

أما الاختلاف من جهة النسخ : فهو أن يكون الشيء محرماً ثم يحال ، أو محلاً ثم يحرم ، أو مفروضاً ثم يترك ، أو متروكاً ثم يفرض ، فيعلم الأول قوم ولا يعملون بالنسخ (٢) فيعملون بما عدوا (٣) ، أو يعرف النسخ آخرون ، فيأخذون بما عرفوا ، فيقع الخلاف بينهم من هذا الوجه ، وذلك مثل المسح على الخفين ، فإن الشيعة تزعم أنه منسوخ ، والعامّة ماضية على الأول ؛ وكالمثعة (٤) التي تزعم العامّة أنها منسوخة ، والشيعة ماضية فيها على الأمر الأول ، وإنما خالف النسخ المناقضة لاختلاف الأوقات ، وأن الوقت الذي حرم فيه الحلال غير الوقت الذي حلل فيه المحرام .

وأما الاختلاف من جهة التشابه في الأسماء أو الأخبار ، فنال تحريم المسكر ؛ فإن قوماً حملوه على أنه الشراب الذي هذا نعتة ، فحرموا قليل التبيذ وكثيره ، وقوم حملوه على أنه الجزء الذي يسكر دون غيره ، فأحلوا منه ما كان دون (٥) السكر ، فوقع الاختلاف بينهم لاختلاف (٦) التأويل .

وأما الخصوص والعموم ، فهو أن يعم بالنهي جنس (٧) ، ثم يخص نوع منه بالتحليل ، أو يعم بالتحليل جنس ، ويخص منه (٨) نوع بالتحريم .

(١) لم نشر على هذا الكتاب فيما لدينا من المظان .

(٢) كذا في الأصل ، وفي ط : « النسخ » . (٣) في الأصل « فيعملون بما عملهم » وما أنبأه من ط وهو أوضح وأنبأ لسياق ، ولم تنسب « ب » إلى هذا الاختلاف .

(٤) المثنة : الزواج المؤقت . (٥) في ط . « ما كان دون ذلك من السكر »

والغنى يستقيم عليها .

(٦) كذا في الأصل وفي ط « لاحتمال » ومباراة الأصل أنسب .

(٧) كذا في الأصل وفي ط « نبي » ، ولم تنسب « ب » إلى ذلك ونظفة الأصل أنسب لأن الجنس هو الذي ينوع غالباً ، ولذلك غيرت ط عبارتها بهد ذلك إلى مباراة الأصل .

(٨) في ط « نوع منه بالتحريم » والغنى عليها يستقيم .

وذلك كتحليل (١) الله - عز وجل - (٢) البيع جملة ، واختصاص رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تحريم الدرهم بالدرهمين ، والدينار بالدينارين ، والرطب بالتمر ، وأشباه ذلك ، وقد ذهب هذا التخصيص ، على عبد الله ابن عباس - رضوان الله عليه - ، وكان يجيز بيع الدرهمين بالدرهم إذا كان نقداً فوقع الخلاف بينه وبين غيره من هذا الوجه .

وأما « الإجمال والتفسير » فكقوله - عز وجل - :

﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا ثَلَاثِينَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّأَنَّ الْمَوْتَ أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ لهن سَبِيلًا ^(٣) ﴾ . [ثم إنه فسر السبيل فقال : خذوا عنى ، قد جعل الله لهن سبيلاً] (٤) . المبكر بالبكر جلد مائة وتعريب عام ، والذئب بالذئب جلد مائة والرجم ، وقد حمل الشراز (٥) أمر السبيل على ظاهر القرآن ، وأبطلوا الرجم وكذلك قوله (٦) فى تحريم الحجر الأهلية وكل ذى ناب (٧) ونخب ، لأنهم أخذوا فى ذلك بالجملة من قوله :

﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ^(٨) ﴾ . إلى آخر الآية ، وذهب عنهم التفسير ، فوقع الخلاف بينهم وبين الجماعة من هذا الوجه .

وأما رأى : فهو أن ترد الحادثة على بعض العلماء ولا يكون عنده .

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل والسياق يقتضيهامهى زيادة من ط ولم تفر « ب » إلى ذلك . (٢) هذه الجملة ساقطة من ط . (٣) الذناب : ١٥ .

(٤) الزيادة عن ط والسياق يقتضيهام .

(٥) هم الخوارج وسواهم بذلك أخذوا من قوله تعالى : « ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله » أى يبيعه ويذللها فى الجهاد ؟ .

(٦) كذا فى الأصل وفى ط « فطوا » ولم تشر « ب » إلى هذا الخلاف .

(٧) زادت ط بعد هذه الكلمة « من السباع » . (٨) الأنعام : ١٤٥ .

فيها حكم الله - عز وجل - (١) ولا سنة (٢) لرسوله - صلى الله عليه وسلم - (٣) فيجهد رأيه ، فيأخذ الناس ذلك عنه . ثم يبلغه الحكم في ذلك ، فيدع رأيه ويرجع إلى ما يبلغه (٤) من حكم الله ورسوله ، ويتمسك أتباعه بما حملوه عنه ؛ لأنهم لا يعلمون برجوعه ، ولذلك قال ابن مسعود (٥) :

« ويل للناس من زلة العالم ، لأنه يجتهد رأيه ، فيؤخذ [عنه] (٦) ثم يتبين (٧) له الصواب غير (٨) ما رأى فيرجع إليه ، ويذهب الأتباع بما سمعوا ، فيقع الخلاف من هذا الوجه .

وأما التخيير : فكالإقامة مثني معني أو فرادى [فرادى] (٩) ، وكتخيير الله - عز وجل - في كفارة اليمين في الطعام ، أو الكسوة ، أو تحرير رقبة . فمذه جعل ما في الخلاف والمناضضة وهي تمكني وتغني إن شاء الله .

أدب الجدل :

فأما أدب الجدل فإن (١٠) يجعل المجادل قصده الحق وبغيته الصواب ، وألا تحمله قوة إن وجدها من نفسه ، وصحة في تميزه وجوده خاطره ، وحسن بديته ، وبيان عارضته ، وثبات حجته على أن يسرع (١١) في إثبات الشيء ونقضه . ويسرع في الاحتجاج له واضده ، فإن ذلك مما يذهب بهاء علمه ،

(١) ساططة من ط . (٢) في الأصل « ولا شبهة » وهو تحريف ، والصواب بما أئتناه عن ط لم تشر « ب » إلى ذلك . (٣) الصلاة على النبي - ساططة من ط . (٤) في ط « ما يأنه » . (٥) هو الصحابي الجليل المتوفى سنة ٣٣ هـ . (٦) الزيادة عن ط ، ومها يتضح المعنى ويستقيم السياق . (٧) كذا في الأصل وفي ط : « بين » وهي أوضح . (٨) في ط « في غير ما رأى » . (٩) الزيادة عن ط ، ومها يتضح المعنى . (١٠) في ط « أن » . (١١) كذا في الأصل و ط ولا يمكن تحقيق لسنعة « ب » أصرا على أنها في الأصل « يشرع » وفي ط « يسرع » .

ويطفيء نور بهجته (١) ، وينسبه به أهل (٢) الدين والورع إلى الإلحاد ، وقلة الأمانة ، ولذلك اطرح الناس ، الراوندي (٣) ومن أشبهه على قوتهم في الجدل ، وتمكنهم من النظر . وليعلم أن عواقب إطلاق (٤) اللسان ، وجنابيات البيان على كثير من الناس كبيرة (٥) غير محمودة ، ولذلك قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « ما أوتى امرؤ ثمرا من طلاقة (٦) اللسان » . وأخذ أبو بكر رضوان (٧) الله عليه بطرف لسانه فقال : « هذا أوردني الموارد .

، وألا تسجره الكثرة والقلة فيما يطلبه من الحق فيقلد الأكثرين ، [أو يريد التكبر عليهم (٨)] أو يريد التكثر بهم والترويس عليهم بما يعتمهم . فإن الله - سبحانه - قد ذم الكثرة ، ومدح القلة فقال - عز من قائل (٩) :

﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ ﴾ (١٠) وقال :

﴿ وَآ أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (١١) والأي يقلد الحكم الفاضل في كل ما ياتر به إذ كان غير مأمون منه الخطأ ، فقد يخطئ العاقل ويصيب الجاهل ، وذلك قال أمير المؤمنين - عليه (١٢) السلام - للحارث ابن حوط (١٣) :

« يا حارث إنه ملبوس عليك . إن الحق لا يعرف بالرجال ، ولكن

(١) في ط « فبه » وهي أنسب للسياق . (٢) كذا في الأصل وفي ط « أهل الورع والديانة » . (٣) هو أبو الحسن أحمد بن يحيى بن إسحق ، ونسب إلى راوند وهي قرية من قرى خراسان بأصبهان ، وكان من رجال القرن الثالث وساحب مؤلفات ومناظرات كثيرة مع علماء الكلام حتى انفرد بمذاهب تقابا عنه المنكلمون وتوفي سنة ٢٥٠ هـ .

(٤) في ط : « طلاقة اللسان » . (٥) كذا في الأصل وفي ط : « كثيرة » . (٦) ذكر في إحياء علوم الدين لفظ « ما أوتى قوم » وقال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء : لم أجد له أصلا . (٧) في ط : « رضي الله عنه » . (٨) زيادة من ط . (٩) ساقطة من ط . (١٠) سورة س : ٢٤ . (١١) يوسف : ١٠٣ . (١٢) هو الحارث بن حبان بن حوط القهلي ،

كان علويا وقتل يوم الجمل سنة ٣٦ هـ .

اعرف الحق تعرف أهله ، وأن يخرج من قلبه التعصب للآباء ، فإن الله يقول لهم : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ﴾ ؛ وأن يعتزل الهوى فيما يريد إصابة الحق فيه ، فإن الله عز (٢) وجل يقول : ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٣) ، والانتقياد (٥) لخرقة القول ، وظاهر رياء الحُصم ، فقد حذر الله - عز وجل (٦) - من هذه الطبقة على أيدي أنبيائه فقال :

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ، وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَاسِدَ ﴾ (٧) .

وقال عز من قائل : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تَعْجِبًا أَعْجَمُوهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا

تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ ﴾ (٨) . وقال المسيح - عليه السلام في الإنجيل : -

﴿ أَحْذَرُوا الْكَذِبَةَ الَّذِينَ يَأْتُونَكُمْ بِالسِّنَّةِ (٩) الْجَمْلَانَ وَقُلُوبِ الدُّنَابِ ﴾ .
والأيقيل من ذى قول مصيب فيه كل ما يأتي به لموضع ذلك الصواب الواحد ، ولا يرد على ذى قول مخطئ فيه كل ما يأتي به لموضع ذلك الخطأ الواحد ، بل لا يقبل قولاً إلا بحجة ، ولا يرده إلا لعلامة ، فيكون في ذلك كالوزان الحاذق المتقدم لميزانه وصنجانه ؛ فإن الخطأ في الرأى أعظم

(١) لقمان : ٢٩ ، والزيادة من ط والسياق يقتضيها ونسخة «ب» لم تنثر إلى ذلك .

(٢) ساقطة من ط . (٣) سورة س : ٢٦ .

(٤) كذا في الأصل وفي ط « وألا يتقاد » وهي أنسب للسياق .

(٥) هذه العبارة ساقطة من ط .

(٦) البقرة : ٢٠٤ - ٢٠٥ . (٧) المنافقون : ٤ .

(٨) هذه عبارة الأصل وفي ط « احذروا الأنبياء الكذبة » ولم يشر محققا نسخة «ب»

إلى هذا الاختلاف . والجملان بضم الحاء وسكون الميم : جمع تحمل بالتحريك ، وهو الحروف .

(٩) كذا في الأصل . والسياق يقتضى ما أثبتنا .

[ضرراً] (١) من الخطأ في الوزن ؛ وألا يجادل ويبحث في الأوقات التي يتغير فيها مزاجه ويخرج عن حد الاعتدال ، لأن المزاج إذا زاد على [حد] (٢) الاعتدال في الحرارة كان معه العجلة ، وقلة التوقف ، وعدم الصبر ، وسرعة الضجر ، وإذا زاد في البرودة على حال (٢) الاعتدال أورت السهو والبلادة ، وقلة الفطنة وإبطاء الفهم . وقد قال جالينوس : « إن مزاج النفس تابع لمزاج البدن » ؛ وأن يتجنب العجلة ويأخذ بالتثبت ، فإن مع العجلة الزلل ؛ وألا يستعمل اللجاج والحك (٣) ، فإن العصبية تغلب على مستعملها فتبعده عن الحق وتصده عنه ؛ وألا يعجب برأيه ، وما (٤) تسوله له نفسه حتى يقضى بذلك إلى نصحاءه ويلقيه إلى أعدائه ، فيصدفونه عن هويبه ويجادلونه ، ويقيمون الحجة عليه ، فيعرف مقدار ما في يده إذا خولف فيه ، فإن كل مجر بخلاء [يسر] (٥) . وإن (٦) لم يشعر برأيه ، ولم يدرك أنه في غرر (٧) من رأيه (٨) « كان بعيداً من نيل شفايته (٩) ؛ وأن يتجنب الكذب في رأيه (١٠) وخبره لأنه خلاف الحق ، وإنما يريد بالجدال إثارة (١١) الحق واتباعه ، وأن يتجنب الضجر وقلة الصبر ، لأن عمدة الأمر في استخراج الغوامض وإثارة المعاني (١٢) الصبر على التأمل والتفكير .

- (١) الزيادة عن ط والمعنى يتضح بها . (٢) كذا في الأصل وفي ط « حد » .
 (٣) الحك بسكون الحاد التنازع والمثادة .
 (٤) كذا في ط وفي الأصل « وأما » وهو تحريف ولم تشر إلى ذلك نسخة « ب » .
 (٥) الزيادة عن ط وبها يتم المعنى ولم تشر نسخة « ب » إلى الفرق . انظر مجمع الأيمان ١٣٥ : ٢ .
 (٦) كذا في الأصل وفي ط « ومن لم يشعر » ولم تشر نسخة « ب » إلى هذا الفرق .
 (٧) الغرر : الخداع . (٨) في ط « من لفظه » ولا تناسب السياق .
 (٩) كذا في الأصل وفي ط ولكن عطف نسخة « ب » أصراً على أنها في الأصل « شائه » ولم يشر إلى ذلك . (١٠) كذا في الأصل وفي ط « في قوله » وهي أنسب .
 (١١) كذا في الأصل وفي ط لإثارة والمعنى يستقيم عليها .
 (١٢) في الأصل « المعاني » والتصحيح من ط ولم تشر نسخة « ب » إلى ذلك .

ولذلك قال أمير المؤمنين - عليه السلام - : « منزلة الصبر من الإيمان منزلة الرأس من الجسد ، ولا إيمان لمن لا صبر له ، ، وأن يكون منصفاً غير مكابر ، لأنه إنما يطلب الإنصاف من خصمه ، ويقصده بقوله وحجته ، فإذا طلب الإنصاف بغير الإنصاف فقد طلب الشيء بضده ، وسلك فيه غير مسلكه ؛ وأن يجتهد في تعلم اللغة ، ويتميز في العلم بأقسام العبادة فيها ، فإنه إنما يتهبأ له بلوغ ما يقتضى الجدل بلوغه من : قسمة (١) الأشياء إلى ما ينقسم إليه ، وإعطاء كل قسم منها ما يجب له ، والاحتراس من إشراك الأسماء واختلاط المعاني باللغة والمعرفة بها ؛ وأن يتحرر من مغالطات المخالفين . ومشبهات الموهين ، وأن يحلم عما يسمع من الأذى والنيز (٢) ، ولا يشغب إذا (٣) شاغبه خصمه ، ولا يرد عليه إذا أربى في كلامه ، بل يستعمل الهدوء والوقار ، ويقصد مع ذلك لوضع الحجة في موضعها ، فإن ذلك أغلظ على خصمه من السب ، وربما أراد الخصم باستعمال الشغب قطع خصمه ، وأن يشغل خاطره عن إقامة حجته ؛ فإذا عرض الجادل عن ذلك ولم يتحرك له طبعه ولم يشغل ذهنه ، جمع مع قهر (٤) خصمه والاستظهار بالحجة عليه ظهور حليته للناس ، ومعرفة الحضور بوقاره ووفوره ، ونقص خصمه وخفته ؛ وأن يتجنب الجدل في المواضع التي يكثُر فيها التعصب لخصمه ، فإنه لا يعدم فيها أحد شديين : إما الغيظ فتقتصر قريحته ، [وإما (٥)] الحصر فيعيا بحجته ؛ وألا يستصغر خصمه ، ولا يتهاون به ، وإن كان الخصم (٦) صغير المحل في الجدل ، فقد يجوز أن يقع لمن لا يؤبه له الخاطر الذي [لا (٧)] يقع لمن هو فوقه في الصناعة (٨) ؛ ولقد أوصى

(١) كذا في الأصل ، وفي ط « قسمة الإنسان الأشياء » . (٢) هو تلقيب الناس بما يكرهون . (٣) في ط : « إن » . (٤) كذا في ط ، والذي في الأصل « نهم » ولم تفر نسخة « ب » إلى ذلك . (٥) الزيادة عن ط وبها يتضح المعنى . (٦) ساقطة من ط . (٧) الزيادة عن ط وبها يتم المعنى ونسخة « ب » جملة الزيادة « لا يقع » كما هم أن للناس حرف لا فقط . (٨) في الأصل : « الصناعة » ، والتصحيح عن ط .

القدماء بالاحتراس من العدو، وألا يستصغر صغير منه ؛ والنخضم عدو لأنه يجاهدك بلسانه ، وهو أقطع سيفه كما قال أردشير ، وقد قال حسان [بن ثابت] (١) :

لِسَانِي وَسَيْفِي صَارِمَانِ كِلَاهِمَا وَيَبْتَلَعُ مَا لَا يَبْتَلَعُ السَّيْفُ مَذْوَدِي
وأن يصرف همته إلى حفظ النكت التي تمر في كلام خصمه ، مما يبنى منها مقدماته ، وينتج فيها (٢) نتائجه ، ويصحح ذلك في نفسه ، ولا يشغل قلبه بتحفظ جميع كلام خصمه ، فإنه متى اشتغل بذلك أضاع ما هو أحوج إليه منه ، وألا يكلم خصمه وهو مقبل على غيره ، أو مستشهد لمن حضر على قوله ؛ فإن ذلك سوء عشرة ، وقله علم بأدب الجدل ، وظهور حاجة إلى معونة من حضر له (٣) ، وألا يجيب قبل فراغ السائل من سؤاله ، ولا يبادره بالجواب قبل تدبره ، واستعمال الروية فيه ، وأن يعلم بعد هذا أنه لا يعد في المجادلين الخذاق حتى يكون بحسن بديته ، وجودة عارضته ، وحلاوة منطقته قادراً على تصوير الحق في صورة الباطل ، والباطل في صورة الحق ، متى شرع في ذلك ، وأقام (٤) كل واحد منهما في [النفوس] (٥) مقام صاحبه ، فقد وصف الشاعر بعض الجدلبيين بذلك فقال :

بِسْرُكٍ مَظْلُومًا وَبِنَجِيكِ ظَالِمًا وَيَحْمِلُ إِنْ حَمَلْتَهُ كُلَّ مَغْرَمٍ (٦)
وقال آخر (٧) :

أَلَا رَبَّ خَصْمٍ ذِي بَيَانَ عُلُوَّتُهُ وَإِنْ كَانَ أَلْوَمِي يَنْقَبُ الْحَقُّ بَاطِلَةً

(١) ديوانه ١٧٧ والزيادة من ط ، والازود اللسان لأنه يذاد به عن العرض .
(٢) في ط : « منها » . (٣) كذا في الأصل وفي ط « إليه » .
(٤) كذا في الأصل وفي ط « وإقامة » ولم تشر « ب » إلى ذلك . (٥) الزيادة من ط والمعنى يقتضيها ولم تشر « ب » إلى ذلك . (٦) أخت يزيد بن الطخيرة وليت رواية أخرى هي : * وكل الذي حملته فهو حامله * أنظر البيان والتبيين ١ : ٢١٧ .
(٧) أنظر البيان والتبيين ١ : ٢٢٠ من غير مزو ، وألوى : شديد الخصومة .
(م — ١٣ للبرهان)

ويستشعر [مع (١)] هذا أن الأئمة من الانقياد للحق هجر ، وأن الاعتراف به (٢) والتجرع له عز ، فلا يتمتع من قبول الحق إذا وضع له ، ولا يكون قصده في الجدل ألا يقطع ؛ فإن من كان ذلك غرضه لم يزل (٣) في تنقل من مذاهبه وتلون في دينه ، وإنما ينبغي له أن يعتقد من المذاهب ما قام البرهان عليه إن كان مما يقوم على مثله (٤) برهان (٥) أو وضحت الحججة المقنعة فيه إن كان مما لا يوجد عليه برهان ، ويناضل عن ذلك من غاضله ، ويجادل من جادله ، فإن وقع عليه خصم (٦) هو أحسن حارضة منه ، والحن بحجته ، وقصر هو في عبارته عن إيضاح (٧) حقه لم يتصور له الحق الذي قد قام في نفسه بصورة الباطل إذ (٨) قصر هو عن حجته ، ولا (٩) يسحره بيان خصمه ، فيظن أن حقه قد (١٠) بطل لما انقطع هو عن الزيادة عليه ، بل يدع الكلام في الوقت (١١) إذا وقف عليه ، ويعارد للنظر بعد الفسك والتأمل ، فإنه لا يعدم من نفسه إذا استنجدها ولا ذبا مخرجا فيها (١٢) قد نزل به إن شاء الله .

ويعلم مع هذا أن الانقطاع [ليس (١٣)] بالسكوت فقط ، والتقصير عن الجواب ، لكن المكابرة وجمد الصورة ، والخروج عن حد الإنصاف إلى اللجاجة والتنقل من مذهب إلى مذهب ، وعلة إلى علة كله انقطاع ، وهو أقبح عند ذوى العقول من السكوت .

- (١) الزيادة عن ط وجها بتم المنى .
 (٢) كذا في الأصل وفي ط « والبخوع » من يجمع بينه بالحق أربيه .
 (٣) كذا في الأصل وعبارة ط « فإن من كان لم يزل في ذلك غرضه تنقل من مذاهبه » وفيها اضطراب .
 (٤) كذا في الأصل وفي ط « يقوم عليه برهان »
 (٥) في الأصل « لو » ولا يستقيم المعنى عليها وما أثبتناه عن ط ولم نشر « ب » إلى ذلك .
 (٦) ساقطة من ط . (٧) كذا في الأصل وفي ط « قصر عن عبارته في إيضاح حقه » .
 (٨) في ط « إذا هو قصر » .
 (٩) كذا في الأصل وفي ط « وألا » وسارت « ب » عليها ولم تشر إلى ذلك .
 (١٠) ساقطة من ط . (١١) في الأصل « الوقت » وأمل للصواب ما أثبتناه عن ط .
 (١٢) في ط : بما . (١٣) الزيادة عن ط وجها يستقيم المعنى .

حرفه قال الشاعر :

وإذا نمتل في الجواب مجادلك دَلَّ العقول على انقطاع حاضر
واعلم أن السائل أشد استظهارا (١) من المجيب ، لأن له أن يروى
في المسألة قبل إظهارها ، والمجيب في غفلة عما يريد السائل ، فليس ينبغي
للمجيب أن يأذن في السؤال إلا بعد أن يعلم في أي معنى هو ؟ فإن أحس
من نفسه للقوة على الجدل فيه ، وإلا لم يأذن ، وإذا أذن فيه [فقد (٢)]
تضمن الجواب ، فإن لم يجب فقد عجز ، وإن أجاب فلم يقنع ، أو وقف
الكلام عليه فلم يرد ، ولم يرجع إلى قول خصمه فقد انقطع ، وإذا
استأذن السائل فأذن له فلم يسأل [فقد عجز وإن تبرع عليه بالإذن من غير
أن يستأذن فإنه لم (٣)] ينسب إلى عجز ولا انقطاع ، لأنه مخير في ذلك ،
والإقناع بالجواب الذي يوجب (٤) على السائل القبول ، فإن لم يقبل
ولم يرد فقد انقطع ، وإن مال (٥) المجيب نحو قول (٥) السائل ، ولم يكن ذلك
اعتقاده فقد حاجز خوفا من الانقطاع ، وكذلك إن ادعى أن الجواب
قد أقمه [ثم (٦)] لم يرجع إليه ، ويعتقده فقد حاجز خوف الانقطاع ، وإذا
أقم المجيب السائل ، فقد زال عنه ما اعتقد عليه من تضمن الجواب ؛
والتصريح من السائل والمجيب دون إظهار الحججة في تحقيق ما تجادل فيه ،
وإطالة من حيث تقر به النفس ، فإن (٧) جحد اللسان انقطع ؛ إما من الذي
قصر عن الزيادة ، أو من الذي فكل عن الجواب . والفالج في الجدل
[إظهار الحججة (٨)] التي تقنع ، والغالب هو المظهر لذلك .

- (١) قبل هذه الكلمة في ط استهتارا . (٢) الزيادة عن ط وبها يستقيم للمنى .
(٣) في الأصل « وجب » والتصحيح من ط .
(٤) في الأصل سأل وهو تحريف صوب عن ط ولم تهر « ب » إلى ذلك .
(٥) هذه الكلمة سائفة من ط والمعنى يتضح بها . (٦) الزيادة عن ط وبها
يستقيم للمنى . (٧) كذا في الأصل وفي ط « وإن جحد اللسان » .
(٨) الزيادة عن ط وبها يستقيم للمنى .

ثم إن المتكلمين (١) من أهل هذه اللغة أوضاعاً ليست في كلام غيرهم
 مثل : السكيفية (٢) ، والسكوية (٣) ، والمائية (٤) ، والسكون (٥) ،
 والتولد (٦) والجزء (٧) والطفرة (٨) [وأشبه ذلك (٩)] فتي كان (١٠) المتكلم
 غيرهم كان المتكلم بذلك مخطئاً ، ومن الصواب بعيداً ؛ ومتى خرج عنها
 في خطابهم كان في الصناعة مقصراً . وكذلك للمتقدمين من الفلاسفة
 والمنطقيين أوضاع متى استعملت مع متكلمي أهل هذا الدهر ، وأهل
 هذه (١١) اللغة كان المستعمل لها ظالماً ، وأشبه من كلام العامة بكلام
 الخاصة ، والحاضرة بغير أهل البادية . فن ألقاظم « الصولوجسموس » ،
 والهيولى ، والقاطاغورياس ، وأشبه ذلك مما إذا خاطبنا به متكلمي
 أوردنا على أسماعهم ما لا يفهمونه إلا بعد أن نفسره ، وكان ذلك عيا
 وسوء عبارة ، ووضعاً للأشياء في غير مواضعها ، ومتى اضطررنا حال
 إلى أن نكلمهم بهذه الأشياء ، عبرنا لهم عن معانيها بالفاظ قد عهدوا
 وعرفوها (١٢) فقلنا في مكان الصولوجسموس : القرينة ، وفي موضع
 الهيولى : المادة ، وفي موضع القاطاغورياس : المقولات ؛ وكذلك ما أشبهه
 من ألفاظ الفلاسفة .

وقد أتى في شعر من لابس الكلام والجدل وعاشر أهلها من ألفاظ

(١) في الأصل المتكلمين وهو تحريف صوابه ما أتقنا عن ط ولم تشر « ب »
 إلى ذلك . (٢) السكيفية : الهيئة ، ويسأل عنها بكيف .

(٣) السكوية : للقدار ، ويسأل عنها بكم .

(٤) لثائية أو اللاهية : حقيقة الشيء ، ويسأل عنها بما هو . (٥) السكون : من كمن
 يكمن بمعنى كمن شيء في شيء آخر كسكون النار في الحجر . (٦) التولد : القشور
 أي نشوء الشيء من الشيء .

(٧) الجزء : ما ينقسم إليه الجسم . (٨) الطفرة : هي انتقال النار إلى جسم من مكان إلى مكان بينهما أما كمن لم يقطعها
 أو يمر عليها أو يعمل فيها ذلك النار . (٩) الزيادة عن ط وبها يستقيم المعنى .

(١٠) في ط : « فتي كلام به غيرهم » . (١١) في ط : « وهذه اللفظة » .

(١٢) هذه السكامة ساقطة من ط .

المتكلمين ما استظرف لأنه خوطب به من يعلمه ، وتكلم به من يفهمه فن
ذلك قول أبي نواس (١) :

تأمل العين منها محاسناً ليس تفند
فبعضها يتنأى وبعضها يزيد (٢)

وقوله :

تركت مني قليلاً من القليل أقل (٣)
يكاد لا يتجزأ أقل في اللفظ من لا

وقول النظام (٤) :

أفرغ من نور سمائي مصور في جسم إنسي
وافتقر الحسن إلى حسنه فجل عن تحديد كفي

فأما مخاطبة من (٥) لا يلبس الكلام ، ويعرف أوضاع أهله بالفاظ
المتكلمين ، وأوضاع الجدلين ، فهو جهل من قائله ، وخطأ من فاعله ، ويلحق من
ركبه من سوء البناء ما لحق من قال في بعض خطبه ، في دار الخلافة : ذم (٦)
إن الله عز وجل (٧) بعد أن سوى الخلق وأنشأهم ، ومكن لهم لأشام ، وكما
لحق الآخر حين خطب فقال : فأخرجه الله - عز وجل (٧) - من باب الليسية (٨)

(١) أنظر ديوانه ٢٣٣ وفيه « تأمل الناس فيها » فبعضه في انتها .

(٢) كذا في الأصل والذي في البيان والتبيين و ط : « يتولد » وهو أنسب للسياق .

(٣) انظر النقد الأفريد : ٣ : ١٧٨ .

(٤) هو إبراهيم بن سيار النظام رأس المعتزلة وفارس المتكلمين له أدب جم وشعر
دقيق المعاني نشأ بالبصرة وتوفي ببغداد سنة ٢٢٥ هـ .

(٥) كذا في الأصل وفي ط من لم « .

(٦) كذا في الأصل والذي في ط « ذم » وهو تحريف لم تهر إليه نسخة « ب » .

(٧) ساطعة من ط .

(٨) اللبسية : هي الصفات من الله .

إلى باب الأيسية (١) ، وعلى أن الطغام (٢) والعوام ، ومن لا علم له بالكلام إذا سمعوا الفاظاً لم يفهموها ، ولم يفهموا على معانيهم وإنما اعتقدوا في قائلها الكفر ، واستحلوا دمه ، ولذلك شهد بعض سفلة العوام على الخليل وأصحابه بالزندقة لما سمعهم يذكرون أجناس العروض ، ويقطعون الشعر ، فيورد عليه من ذلك ما لم يفهمه ، فظن أنه زندقه ، حتى (٣) قال الخليل فيه :

لو كنت تعلم ما أقول عذرتني أو كنت أجزل ما تقول عذرتك (٤)

لكن جيت مفااتي فعدتني (٥) وعلمت أنك جاهل تعذرتك

فهذا ما في باب الجدل ، وأدب الجدل (٦) ، وفيه بلاغ المصير (٧) العاقل إن شاء الله تعالى.

الحديث :

وأما الحديث فهو ما يجري من الناس في مخاطباتهم (٨) وبمجالسهم ومناقلاتهم ، وله وجوه كثيرة : فمنها الجدل والهلزل ، والسخيف والجزل ، والحسن ، [والقيح والملاحون] (٩) ، والفصح ، والخطأ والصواب ، والصدق والكذب ، والنافع والضار والحق والباطل ، والناصر وأتاهم ، والمردود والمقبول ، والمهم والفضول ، والبلبغ والعمي .

فأما الجدل : فإنه كل كلام أوجبه الرأي وصدده عنه ، وتهدد به فاعلمه وضعه موضعه ، وكان مما تدعو الحاجة إليه ، وباستعمال ذلك وبالإمهالك عما سواه أرصت الحكماء فقالوا :

(١) الأيسية : إثبات الصفات قد سبحانه .

(٢) كذا في الأصل والقى في ط «العوام والطغام» .

(٣) كذا في الأصل وفي ط «قال» وهي أنب .

(٤) انظر وفيات الأعيان ٢ : ١٨ ، وهما فيه برواية أخرى .

(٥) كذا في الأصل وفي ط : « فسيبني » ولم نشر «ب» إلى ذلك .

(٦) في ط «للجدال» . (٧) في ط : المصير .

(٨) هذه السكاة ساطعة من ط . (٩) الإبهادة عن ط والسياق يقتضيهما .

ومن علم أن كلامه من علمه (١) قل كلامه إلا فيما يعنيه ، ، وقالوا :
والمغبون (٢) من مضى عمره في غير ما خلق له ، وقال الله - عز (٣) وجل :-

(أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ) (٤)

ووصف نبيه - صلى الله عليه وسلم - فقال :

(وَمَا يَنْطِقُ بِتِنِّ الْأَهْوَىٰ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَخِيَّ يُوحَىٰ) (٥)

وأما الهزل : فما صدر عن الهوى ، والناس في استعماله على ضربين :
أما الحكماء والعقلاء فاستعملوه في أوقات كلال أذهانهم ، وتعب
أفكارهم ليسجموا به (٦) أنفسهم ، ويستدعوا به نشاطهم ، ويروحوا به
عن قلوبهم خرفاً من ملالها (٧) وكلالها وأمروا بذلك فقالوا :

أروحووا القلوب (٨) تعني الذكر ، وقالوا : «روحوا عن القلوب فإن لها
سامة كسامة الأبدان ، وجاء أيضاً في الخبر : «روحوا قلوبكم ساعة بعد
ساعة ، فإن القلوب تمل » ومن قصد هذا بالهزل فالجد أراد ، لأنه قصد
المنفعة ، وما يوجهه الرأي في سياسة نفسه (٩) وعقله ، وإجمام فكره
وقلبه ، وقد كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يمزح ولا يقول إلا حقاً .
(وروي (١٠) أن هجوزاً جاءت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وقالت يا رسول الله : إنني

(١) في ط «عمله» وهي أنسب للصياق . (٢) في ط «مغبون» .

(٣) ساقطة من ط . (٤) المؤمنون : ١١٥ .

(٥) النجم : ٣ ، ٤ .

(٦) كذا في الأصل وفي ط و«ب» «ايستجموا» ولم تشر «ب» إلى هذا الفرق .

(٧) في ط ملالها وكلالها ولم تشر «ب» إلى ذلك .

(٨) كذا في ط وفي الأصل «روحوا عن القلوب تعني الذكر» ولم تشر «ب»

إلى ذلك .

(٩) كذا في الأصل وفي ط «عقله ونفسه» .

(١٠) ما بين القوسين ساقطة من ط .

أدخل الجنة ؟ فقال - عليه السلام - : العجايز لا يدخلون الجنة أراد
- عليه السلام - أنه لا تبقى المرأة في الجنة هجوزاً ، بل تكون في سن أربعة
عشر كما جاء في الخبر) . وقال عمر في أمير المؤمنين - عليهما السلام - (١) : هو
وأنه لها لولا دعاة فيه . وقال الشعبي (٢) : وصلت بالعلم ، ونلت بالملح وذلك
لما عليه النفوس من استئصال الحق والجد ، واستخفاف اللغو والهزل .

وأما السفهاء والجهال . فاستعملوه للخلاعة والمجون ، ومتابعة الهوى ،
وذلك المذموم الذي قد عاب الله - سبحانه - (٣) مستعمله ، ومدح المعرض عنه .
فقال فيمن عابه : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ
قَائِمًا ﴾ (٤) وقال : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ
اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ﴾ (٥) وقال فيمن مدحه بالإعراض عن ذلك :
﴿ وَإِذَا سَمِعُوا النَّغْوَ اتَّخَذُوا مِنْهُ (٦) ﴾ وقال في موضع آخر : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا
بِالنَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾ (٧) ، وقد أوصت العلماء بتجنب هذا الفن من الهزل
فقالوا : لا يابك والمزاح ، فإنه يجرى عليك السفلة ، وقالوا : المزاح : السباب
الأصغر ، . وقال أمير المؤمنين (٨) عليه السلام (٩) : « من أكثر من شيء عرف
به ، ومن أكثر ضحكك قلت هيئته ، ومن مزح استخف به ، وأما السخيف من
الكلام : فهو كلام الرعاع والعوام الذين لم يتأدبوا ، ولم يسمعوا كلام الأدباء
ولا خالطوا الفصحاء ، وذلك معيب عند ذوى العقول لا يرضاه لنفسه
إلا ما تقي (١٠) جهول ، إلا أن الحكماء ربما استعملته في خطاب من لا يعرف

(١) - ساقطة من ط . (٢) هو أبو عامر الشعبي من التابعين والعطاء الأفاضل وكان
مزاحاً توفي بالكوفة عام ١٠٥ هـ (٣) ساقطة من ط . (٤) الجملة : ١١
(٥) لقمان : ٦ (٦) القصص : ٥٥ (٧) الفرقان : ٧٢ (٨) هو عمر بن الخطاب
بقوله للاخف بن قيس . (٩) ساقطة من ط . (١٠) المائتي : النبي الأحق

غيره طلبا لإفهامه ، كما أنه ربما تكلف الإنسان لمن لم (١) يحسن العربية بعض رطانة الأجاجم ليفهمه ، فإذا جرى استعمال هذا اللفظ السخيف هذا المجرى ، وغزى به هذا المنزى كان جائزاً ، واللفظ السخيف موضع آخر لا يجوز أن يستعمل فيه غيره ، وهو حكاية النوادر والمضاحك ، وألفاظ السفهاء والسفهاء ؛ فإنه متى حكاها الإنسان على غير ما قالوا خرجت عن معنى ما أريد بها ، وبردت عند مستمعها (٢) ، وإذا حكاها كما سمعها وعلى لفظ قائلها وقعت موقعها ، وبلغت غاية ما أريد بها ، فلم يكن على حكاها عيب في سخافة لفظها .

وأما الكلام (٣) الجزل : فهو كلام الخاصة والعلماء والعرب الفصحاء والكتاب (٤) الأدباء . الذي قد تقدم وصفه في الشعر والخطابة ، وليس شيء أهون (٥) على جزالة الكلام ، وخروجه عن تحريف العوام من مجالسة الأدباء ، ومعاشرة الفصحاء ، وحفظ أشعار العرب ومناقلاتهم ، والمختار من رسائل المولدين الأدباء ومكاتباتهم ، ولذلك كانت ملوك بني أمية يخرجون أولادهم إلى البوادي لينشئوهم على الفصاحة ، وجزالة الألفاظ ، وله أيضاً علم الناس أولادهم الرسائل ، ورووهم شعر اتقدهم ، وحفظوهم القرآن ، وأمرؤهم بتحقيقه (٦) ، ورفع (٧) أصواتهم بالقراءة والإنشاد ، ليعتادوا الكلام الجزل ، وتتفتح به لهواتهم (٨) ، وتذل (٩) به ألسنتهم ، وتتشكل بتلك الأشكال ألفاظهم ، فإن التخلق بأني دونه الخلق ، والعادة كالتطبيع ، ولا شيء أفسد للكلام ، ولا أضر على المتكلم ، ولا أعون على سخافة اللفظ من معاشرة أزداد من ذكرنا ، وطول ملابستهم ، واستماع قولهم ؛ فيفغى لمن

(١) كذا في الأصل وفي ط « لمن لا » .

(٢) كذا في الأصل وهو الصواب ، التي في ط « مستعملها » وهو تحريف

(٣) في ط « وأما الجزل من الكلام » . (٤) في ط « والكتاب والأدباء » .

(٥) في ط : أهون . (٦) كذا في الأصل وفي ط « تهوية »

وعاق عليها المحققان بأنها في أصل « ط » تحقيقه وغيرها ولا أدري سبباً لهذا التغير إلا عدم فهم معنى التحقيق التي يقصده للؤلؤ وهو التقييم وفهم معناه .

(٧) في ط « وأمرؤهم » بدل ورفع .

(٨) لهواتهم : جمع لهاة وهي اللسان المشرفة على الخلق (٩) تذل : تلس وتقاد .

أراد تجنب الكلام السخيف ، ولزوم الجزل للشريف أن يتقى معاشرته من
يفسد بمعاشرته (١) بيانه . [كما ينبغي أن يلزم معاشرته من تصلح معاشرته
لسانه] (٢) .

وأما البليغ : فقد ذكرناه حين وصفنا البلاغة ما هي (٣) . وأتينا بأشياء
عما حضرنا ذكره من القول البليغ الموجز ، وأغنى ذلك عن إعادته .

والعنى : ضد البلاغة ، وهو مذموم من الرجال محمود في النساء ، لأن العنى
والحصر . بجرى ممنهج بجرى الحياء والخفر ، ولذلك قال امرؤ القيس (٤) .

فَتَوَرَّ الْقِيَامُ قَطِيعُ السَّكَلَا م تَفَتَّرُ عَنْ ذِي غُرُوبِ خَمْرٍ
وقال الآخر (٥) :

ليس يُسْتَحْسَنُ فِي وَصْفِ الْهَوَىٰ عَاشِقٌ يُحْسِنُ تَأْيِيفَ الْحَبِجِ
وقد يستحسن أيضا الحصر والعنى في المسألة ، وعند [وصف (٦)] الفاقة
والخلة ؛ لأنهما يدلان على كرم الطبع والأنفة من حال المسألة ، والتصون
عن ذكر الخلة ، وقد مدح الله - سبحانه (٧) - قوما مثل هذا فقال :

﴿ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَنُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ
النَّاسَ الْخَافَةَ ﴾ (٨)

وأما الحسن من الكلام : فهو كل ما كان في معالى الأمور ومحاسنها ،
وأحسنه الدعاء إلى الله ، والأمر بالمعروف ، وقد قال الله - عز وجل - :

(١) في الأصل «لسانه» وامل السبب هو السقط التقي بعد ذلك .
(٢) الزيادة عن ط . (٣) انظر ص ١٢٩ من هذا الكتاب .
(٤) ديوانه : ١٥٧ وفطور القيام : مترائيه ، وقطوع الكلام : قلبه ؛
(٥) هي مليه بنت المهدي (٦) الزيادة عن ط وجهها بتضع اللين .
(٧) ساقطة من ط . (٨) البقرة : ٢٧٣ .

﴿ اللهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُمْتَشَاهَا مَثَانِي تَتَشَعَّرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ ﴾ (١) وقال : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِنْ دَعَا إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (٢) ثم يتلوه كل ما كان من مكارم الأخلاق ، فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « بُيِّتَتْ لِأَتَمِّ مَكَارِمِكُمْ » (٣) وكل ما كان من دعاء إلى بر وتعطف ، وإصلاح وتآلف ، وخير يجتلب ، وشر يجتنب . فهو من أحسن الكلام وجميله ، وما يستعمله أهل العقل والحكمة ، ويتأبرون عليه ولا يرون تركه ، ولا السكوت عنه (٤) ؛ لأن ترك استعمال الحسن قبيح ، ورأى من أهمله غير صحيح .

والقبيح من الكلام : ما كان في سفاسف الأمور وأراذلها كالنميمة والغيبة ، والسعاية والكذب ، وإذاعة السر ، والنفاق والمكر والخديعة ، فكل ذلك قبيح ؛ لأنه من مذموم الأخلاق ومعيب الأقوال (٥) ، وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

« إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مَعَالِيَ الْأُمُورِ وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا » (٦) و« دَمَّ اللَّهُ - هَزَّوَجَلَّ - » (٧) الغيبة فقال : ﴿ وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ، هَازِمٌ مَشَاءَ بَنِي مِمْصٍ ﴾ (٨) وقال عز من قائل في الغيبة : ﴿ وَلَا تَبْسُتُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُمُ بَعْضًا ﴾ (٩) ، وقال

(١) الزمر : ٢٣ .

(٢) فصلت : ٣٣ .

(٣) انظر النهاية لابن الأثير ٢ : ٧٠ (٤) كذا في الأصل وفي ط « عليه » .

(٥) في الأصل « إرادتها » وهو تحريف والصواب ما أتبعناه من ط .

(٦) كذا في الأصل وفي ط « الأفعال » .

(٧) انظر تخریج أحاديث الإحياء للقرابي ٧ : ٨٨ وروايته « إن الله يحب معالي

« الأخلاق » . (٨) ساقطة من ط .

(٩) البقرة : ١٠ - ١١ وهي مضطربة في الأصل إذ فيه « ولا تطيع كل هازم مشاء بنميم »

وهو خطأ من النسخ . (١٠) الهجرات : ١٢ .

عز وجل [في الكذب ^(١)] : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ مِمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ ^(٢)
 وقال عز وجل ^(٣) في السعاية : ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا ،
 وَلَا وَضَعُوا حِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمْ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ ﴾ ^(٤) .

وقال في النفاق : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ، وَكُنْ
 تَجِدَهُمْ نَصِيرًا ﴾ ^(٥) وقال في السكر : ﴿ أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ
 أَنْ يَنْخَسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ؟ ! ﴾ .
 وقال في إذاعة السر : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ
 أَذَاعُوا بِهِ ، وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ [لَعَلِمَهُ الَّذِينَ
 يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ] ﴾ ^(٦) .

وقال في الخديعة : ﴿ مُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ
 إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ ^(٧) .

فإذا أردت أن تنزي عن نفسك وقولك القبيح ^(٨) فانظر ^(٩) ما استتبعته
 من فعل غيرك وقوله فتجنبه ، فإنه القبيح ، وما استتبعته منها فانبعه فإنه
 الحسن ، ولا تسامح نفسك بأن تستحسن منها ما تستتبعه من غيرك فقد
 قال الشاعر ^(١٠) :

أبدأ بنفسك فأنتها عن عيها فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

(١) الزيادة عن ط . (٢) البقرة : ١٠ . (٣) التوبة : ٤٧ .
 (٤) النساء : ١٤٥ . (٥) النحل : ٤٥ .
 (٦) النساء : ٨٣ والزيادة عن ط . (٧) البقرة : ٩ وفي الأصل « وما يخادعون »
 وهو تحريف من الناسخ . (٨) كذا في الأصل وفي ط « القبيح » وهو تحريف .
 (٩) كذا في الأصل وفي ط ، ولكن نسخة « ب » أصرت على أن يثبتها « تشايح »
 ولا أدري سند ذلك .
 (١٠) هو أبو الأسود الدؤلي انظر ديوانه ٢٢٣ ، وقد نسبته صيبويه للأخطل .

وأما الفصحح من الكلام : فهو ما وافق لغة العرب ، ولم يخرج عما عليه أهل الأدب ، ولتصحح ذلك وضع النحو ، وجمعه وضعت الكتب في اللغة ، وذكر المستعمل منها والشاذ والمهمل ، وحق من نشأ في العرب أن يستعمل الافتداء بلغتهم ، ولا يخرج عن جملة ألقاظهم ، ولا يقنع من نفسه بمخالفتهم فيخطئوه ويلحنوه .

واللحن : ما خالف اللغة العربية ، وخرج عن استعمال أهلها وما بني عليه إعرابها ، وهو معيب عند الأدباء في الجملة وعلى من يأخذ نفسه بالإعراب ، ويتكلم بالغير من لغة الأعراب أعيب ، ويروى أن عمر - رضى الله عنه - كان يضرب على اللحن .

فأما العرب إذا لحن أحد (١) منهم لقربه من الحاضرة ، ونزوله على طريق السابلة سقطت عند أهل اللغة منزلته ورفضت لغته ، وإنما يصح الإعراب لأحد رجلين : إما أعرابي بدوى قد نشأ حيث لا يسمع غير الفصاحة والإصابة ، فيتكلم على حسب عادته وسجيته ، ومتى خوطب باللحن لم يفهمه مثل ما حكى (٢) عن رجل قال لبعض الأعراب ، وقد سأله عن أهله كيف أهلك ؟ فقال له الأعرابي : قتلا بالسيف إن شاء الله ، فظن الأعرابي أنه سأله كيف يموت ؟ ولو قال له : كيف أهلك ؟ لأجابه بجوابه ، ويروى أن الوليد قال لرجل : من خنتك ؟ قال : يهودى . فضحك (٣) منه فقال له : لعلك أردت من خنتك ؟ فهو فلان ابن فلان ، وإما (٤) المولد الذى قد تأدب ونظر في النحو واللغة ، وأخذ بهما نفسه ، ومرن عليهما أسانه ، حتى صار ذلك عادة له . فأما لغيرهما فليس يصح إعراب ، وربما اغتفر في دهرنا هذا اللحن للإنسان في كلامه لكثرة اللحن

(١) كذا في الأصل وفي ط « واحد » . (٢) كذا في الأصل وعبارة ط مثل ما يحكى من رجل قال له بعض الأعراب قولا ، فقال الرجل : كيف أهلك ؟ (٣) بمد هذه الكلمة في ط « الوليد » . (٤) في الأصل « أولولد » وهو تحريف والتصحيح من ط ولم نشر نسخة « ب » إلى ذلك .

بقى الناس ، وأنه قد فشا وعظم وفسدت الفصاحة بمخالطة العرب الأعاجم ،
والأقباط (١) وسائر الأجناس .

فأما فى الكتاب فغير معتبر له ذلك ، لأن الطرف متكرر نظره فيه ،
والروية تحول (٢) فى إصلاحه ، وليس كمثل الكلام الذى يجرى على غير
روية ولا فكرة .

وأما المواضع التى يجب أن يستعمل اللحن فيها ويتعمد له أكثره
فى أمثالها ، ويكون ذلك مما يوجبها رأى ، فهو عند الرؤساء الذين
يلحنون ، والملوك الذين لا يعرفون . فمن رأى لذى العقل والخشكة (٣) ،
والحكمة والتجربة ألا تعرب بين أيديهم ، وأن يدخل فى اللحن مدخلهم ،
ولا يريهم أن له فضلا عليهم . فإن الرئيس والملوك لا يجب أن يرى أحداً
من أتباعه فوقة ، ومن رأى أحداً منهم قد فضله فى حال من الأحوال نافسه
وعاداه ، وأحب أن يضع منه ، وفى عداوة الرؤساء والملوك لمن تحت أيديهم
البوار ، ومن ذلك ما يحكى عن بعض من تكلم فى مجلس بعض الخلفاء الذين
كانوا يلحنون ، فلحن فعوتب على ذلك فقال : « لو كان الإعراب فضلاً
السكان أمير المؤمنين إليه أسبق ، وسأل الوليد رجلاً عن سفيه فقال : « كم
سفيهك ؟ » فقال : « أربعين سنة (٤) » ، فقال : لحنى فقال : « إنما ابتعتك (٥)
فقال : « فكلم سنوك » ، فقال أربعون سنة (٤) ، وقد يستعمل اللحن من
الجوارى ، والإماء ، وذوات الحدائث من النساء ، لأنه يجرى بجرى
الفرارة (٦) فيهن وفله التجربة ، وفى ذلك يقول الشاعر (٧) :

وحديثُ الذُّهُ هو تَمَّا كَشْتَهِيهِ النفوسُ يوزنُ وزناً

-
- (١) كذا فى الأصل وفى ط « الأقباط » .
(٢) فى الأصل « تجزل » وما أتينا عن ط . (٣) الخشكة : الخبرة والتجربة .
(٤) هذه الكلمة ساقطة من ط . وللعنى يستقيم بدونها ولم اشعر « ب » إلى ذلك .
(٥) كذا فى الأصل وفى ط « أنتك » ولم اشعر « ب » إلى ذلك .
(٦) الفرارة : المدانة والسذاجة وعبارة ط . « الفرارة منهن » .
(٧) هو مالك بن أسماء الفرارى أحد الشعراء الأيوبيين أنظر سخط الأتلى ١٦ : ١ وأدب
الكتاب : : ١٣١ والأمال ١ : ٦ .

منطق صائب وتلحن أحياناً نأ وأحل^(١) الحديث ما كان لحنا
ولست أدري كيف صار اللحن عند هذا الشاهر خير الحديث ،
(وأحسن أحواله ، وإن يغتفر لمستهعمليه^(٢)) ، وأظنه أراد أملح
الحديث ، فاضطره الوزن إلى أن جعل في موضع ذلك خير الحديث ،
وقد تأول له بعض الناس فقال : إنما أراد باللحن الفطنة للمعاني ، ومنه قول
الرسول - صلى الله عليه وسلم - « إنكم لتتجأكون إلى فيكون أحدكم ألحن
بمحجته^(٣) » يريد أظن لها ، وما أوتى في هذا التأويل بشيء ، وقوله :
« منطق صائب ، قد أتى على إصابة المعنى فما وجه فطنتها لذلك أحياناً .

وأما الخطأ والصواب : فإن الصواب كل ما قصدت به شيئاً فأصبحت
المقصد فيه ، ولم تعدل عنه ، ومنه قيل : « سهم صائب ، وأصبحت الغرض ،
وصواب القول من ذلك مأخوذ . ويقال : « قول صائب ، من صاب يصوب
وهو صائب . مثل قال يقول فهو قائل ، وقول مصيب ، من أصبت في القول
أصيب إصابة ، وأنا مصيب ، والقول مصيب . كما تقول أردت الشيء أريده
إرادة فأنا مرید ، والقول المصيب هو^(٤) ما أعطى المفعول فيه اسم الفاعل مثل
« راحلة ، ، وإنما هي مرحولة ، « وعيشة راضية ، وإنما هي مرضية^(٥) ،
ومدح الله - عز وجل [الصواب]^(٦) - فقال : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَاللَّائِكَةُ
صَقًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا ۗ ﴾^(٧) . ومن
الصواب أن يعرف أوقات الكلام ، وأوقات السكوت ، وأقدار الألفاظ ،
وأقدار المعاني ، ومراتب القول ، ومراتب المستمعين له ، وحقوق المجالس^(٨)
وحقوق المخاطبات فيها ، فيعطى كل شيء من ذلك حقه ، ويضم كل شكل

(١) في ط « وخير » ورواية الأصل توافق أدب الكتاب مع مخالفتها لما بعدها .
(٢) ما بين القوسين ساقط من ط . (٣) أنظر رياض الصالحين ١١٣ ،
ومختصر سنن أبي داود وروايتها « تختصمون » . (٤) في ط : « بما أعطى » .
(٥) كذا في الأصل و ط « وقد مدح » .
(٦) الزيادة عن ط . والله يفتنيها ولم تشر « ب » إلى ذلك . (٧) النبأ : ٣٨ .
(٨) في الأصل : « المخالفين » وهو خطأ من الناسخ والصواب ما أثبتناه من ط ،
وما بعده يبينه .

منه إلى شكله ، ويأتيه في وقته ، وبحسب ما يوجبه الرأي له . فإنه متى أتى الإنسان بالكلام في وقته . أنجحت طلبته^(١) ، وعظمت في الصواب مفراته ، ولذلك ترى من اه الحاجة إلى الرئيس برب (٢) لها وقتا يرى فيه نشيطا فيكلمه (في^(٣) حاجته ، فيكون يسير القول منه في ذلك القول منجحا ، ومتى عجل وكلمه) وهو ضيق الصدر أو مشغولا ببعض الأمر ، كان ذلك سبب حرمانه ، وتعذر قضاء حاجته . وارتقاب الأوقات التي تصلح للقول ، وابتهاز الفرصة فيها إذا أمكنت من أكثر أسباب الصواب ، وأوضح طرقه ؛ ثم متى سكنت عن الكلام في الأوقات التي يجب أن يتكلم لحقه من الضرر بترك انتهاز الفرصة [فيها^(٤)] مثل ما يلحقه من ضرر الكلام في غير وقته ، ولذلك قال أمير المؤمنين - عليه^(٥) السلام - : « انتزوا الفرص فإنها تمر كمر السحاب ، وللسكوت أوقات هو فيها أمثل من الكلام ، وأصوب ما فيها السكوت عن جواب الأحمق ، والهازل ، والمتعنت ، وفي ذلك يقول الشاعر :

وأصمْتُ عن جَوَابِ الجَهْلِ جُهْدِي
وبعض الصمِّتِ أبلغُ في الجوابِ
وقال بعضهم در ب سكوت أبلغ من منطق .

ومنها السكوت عن مقابلة الصفيه على صفه ، والتميم على ماينالك به^(٦) ، والتصون عن إجابتهما ، والحلم عما يبدر منهما ، وقد مدح الله - عز وجل - الحلم فقال : ﴿ إن إبراهيمَ كَلِمًا حَكِيمًا ﴾^(٧) وسمى نفسه الحليم وقال الشاعر (٨) .

(١) تطلية بكسر الطاء لاطلوب والحاجة . (٢) كذا في الأصل وفي « ط »
يرقب لها وقتاً يراه فيه « ولم تشر « ب » إلى ذلك . (٣) ما بين القوسين ساقط من ط .
(٤) الزيادة عن ط . (٥) كذا في الأصل وفي « ط » رضى الله عنه .
(٦) كذا في الأصل ، وفي ط و « ب » « منه » ولم تشر « ب » إلى ذلك .
(٧) كذا في الأصل و ط ، وعلق المحققان على هذه الآية بأنها من سورة مودولكن
الآية التي في سورة مود هي « وإن إبراهيمَ حليمٌ أوام نيب » وأما الآية فهي في سورة
التوبة : ١١٤ ولم تشر نسخة « ب » إلى هذا الخلاف (٨) لم أعثر على قائله .

وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْحِلْمِ زَيْنًا لِصَاحِبٍ وَلَا صَاحِبًا لِلْمَرْءِ شَرًّا مِنَ الْجَهْلِ
وقال الله - عز وجل (١) - : في وصف المؤمنين وتنزههم عن مقابلة
الجاهلين :

﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (٢)

وقال عز وجل :

﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ﴾ (٣) وقال : ﴿ وَأَعْرَضَ عَنْ

الْجَاهِلِينَ ﴾ (٤)

وقال الشاعر (٥) :

مُتَارِكَةُ اللَّئِيمِ بِلَا جَوَابٍ أَشَدَّ عَلَى اللَّئِيمِ مِنَ الْجَوَابِ
وقال آخر (٦) :

تَذَكَّرْتُ بِالنَّفْسِ قَلْبِي يُصَدِّعُ قَدْ سَمِعَ الْقَوْلَ الَّذِي كَادَ كَلَّمَا
وَإِنِّي لِمَسْرُورٍ بِمَا مِنْهُ أَسْمَعُ فَأَبْدَى لِمَنْ أَبْدَاهُ مِنِّي بِشَاشَةٍ
وَمَا ذَاكَ مِنْ عَجَبٍ بِهِ غَيْرَ أَنِّي أَرَى أَنْ تَرَكَ الشَّرَّ لِلشَّرِّ أَقْطَعُ

والحلم إنما هو عن نظيرك ، أو من هو دونك . فأما من هو فوقك
ومسايط عليك ، فليس يسمى السكوت عن مقابله حِلْمًا ، بل هو بيباب
التقية أشبه ، وبالمداواة أليق ، وبذلك أوصى الشاعر حين يقول (٧) :

(٢) الفرقان : ٦٣ .

(٤) الأعراف : ١٩٩ .

(٦) المحاسن وللأصمعي ١٨ .

(٧) هو أبو الطاهر القيني برواية « قاهر » بدل من قادر ، وبعده بيت ثم قال :

(١) - آفة من ط .

(٣) القصص : ٥٥ .

(٥) لم أعتز على فائه .

ويرويان لميدان بن معاوية الجمعري .

هُبِّي إِذَا مَا سَأَمَكَ الْفُلُّ^(١) قَادِرٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْفُلَّ أُخْرَى وَأُخْرَى
وَلَا خَيْرَ^(٢) فِي كُلِّ الْأُمُورِ تَعَزَّزْ أ فَقَدْ بُورِثُ الدَّلَّ الطَّوِيلَ لِلتَّعَزُّزِ

ومما يستحسنه الأدباء ، ويراها صواباً كثير من العلماء : الحلم عن النظر
ومن هو دون النظر ، لأنه يبين عن فضل الإنسان في نفسه ، ويرفعه عن
مقابلة من جهل عليه ، ووضع نفسه لأذيته ، وقد قيل : « من طاجل نفع
الحلم كثرة أهوان الحليم على الجاهل ، والثقة والمدارة للسلطان والرئيس
لدفع المرهوب من جهتهم ، واجتذاب المحبوب منهم ، ومقابلة من يرى نفسه
فوقك ، ويتمهم أن إمساكك عنه خوفاً منه ، فيجتري عليك بحملك عنه ،
ويكون سكوتك عنه زيادة فيما ينوبك منه ، واذلك قال الله عز وجل :

﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ^(٣) ﴾ .

وقال : ﴿ وَلَمَنْ أَنْتَهَرَ بَعْدَ ظَلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ^(٤) ﴾ .

وإنما كان الصواب في مقابلة من هذه حالته ؛ لأن في مقابله قطعاً
لمادة أذيته ، وردعاً له عن معاداته بمثل فعله ، وقد قال الشاعر (٥) :

إِذَا كُنْتُ عِنْدَ الْحِلْمِ تَزْدَادُ جُرْأَةً عَلَى وَعِنْدَ الْعَفْوِ وَالصَّفْحِ تَجْهَلُ
رَدْعُكَ عَنِّي بِالْجَاهِلِ وَإِنَّمَا فَإِنَّهُمَا عِنْدِي بِمِثْلِكَ أُمَّتَلُ

وقول الآخر (٦) :

أَلَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَجَهْلَ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا

(١) في ط «الدمر» .

(٢) كذا في الأصل ، والتي في ط «يحتم» وهي أنسب .

(٣) البقرة : ١٩٤ . (٤) الهجوري : ٤١ .

(٥) هو عمرو بن كلثوم - للحلقات : ١٢٤ .

وأما أقدار الالفاظ ، وأقدار المعاني ، فهو أن يأتي المعنى فيما يليق به من الالفاظ ، وقد مضى الكلام فيه بما أغنى عن إعادة ، وأما مراتب القول ، ومراتب المستمعين له (١) . فهو حسن التلطف فيه ، والإتيان به على تقدير وتدين لسماعه ، وحسن حيلة في إيراد (٢) ما يقبل عليه وتجنبه ما ينمكره ، والألحاح منه عليه بما يفضيه ، أو لا يحتمله قلبه ، ولا يسهه صدره ، ولا يلبق به قبوله ، ثم يزيده شيئاً بعد شيء حتى يبلغ به أقصى مراده منه ، فيكون في ذلك مثل المرين للصبي ، فإنه متى هجم عليه بالغذاء من أول مرة قتله ، ولاكنه يسقيه اللبن ثم ينقله في الغذاء من حال لطيفة إلى ما هو فوقها حتى يكمل تربيته . أو كالطبيب الحاذق الذي إذا رأى العليل يكره الدواء ويمتنع من أخذه ، لطف له واحتمال في إقامة شيء مكان شيء ، وخطا ما يستبشع طعمه بما يذهب ببشاعته ، والتدبير لذلك حتى يسهل عليه أخذه ، ويبلغ مراده من نقبه . ولذلك بدأ الرسول - عليه السلام - في أول النذارة (٣) بالدعاء إلى التوحيد بشهادة الإخلاص ، فنظر ثم لم يزل يزيدهم فريضة بعد فريضة ، وأمرأ بعد أمر إلى أن أكل لهم الدين ، وانتهى في ذلك ، ولو هجم به عليهم في أول وهلة لاستنقلوه ورفضوه ، وخالفوه ولم يقبلوه ، فينبغي للمعامل أن يكون بصيراً بترتيب قوله ، عالماً بمراتب المستمعين له في قبوله ، فلا يأتيهم منه بما ينافر طبائعهم ، ويكون سبباً إلى إعراضهم ، ثم لا يزال يلطف لهم في ذلك ويرقيهم في حال إلى حال فيه ، حتى يبلغ بهم مقصده ، فإن ذلك

(١) وقد ختمت نسخة طه بهذه الكلمة بقول الناسخ . فقد تقدم القول فيه وابق التوفيق ، وأرجع محققاً نسخة طه القول في هذا إلى الكلام على أوصاف الحكاية في أول هذا البيان .

(٢) كذا في الأصل . ونقلها الدكتور أحمد مطلوب من غير أن يشير إلى ذلك .

(٣) النذارة : الإنذار .

أصوب في الرأي ، وأولى بالقبول .

وقد أوصى بعض حكماء العرب بنحو ما قلناه فقال : « اعلم أنه لا يتمياً
الك نقل رجل عن طريقته بالمنافضة والمكابرة ، ولا سيما إذا كان ذا سلطان
أو ذا نخوة (١) ، ولكنك تقدر أن تعينه على رأيه ؛ وتنبهه على إحسانه ،
وتقر به من قلبه ، فإنك إذا قربت منه المحاسن كانت هي التي تكفيك
المساوى ، وإذا استحكمت منه ناحية من الصواب كان ذلك الصواب هو
الذي يبصره الخطأ بأطف من تبصرك ، وأعدل من قضيتك (٢) ، لأن الصواب
يؤيد بعضه بعضاً ، يدعو بعضه إلى بعض . وإنما حقوق المجالس وحقوق
القول فيها ، فإن مجالس السلطان مخالفة لمجالس الرعية (٣) : ومجالس العلماء
مخالفة لمجالس الجمال ، ومجالس الجد مخالفة لمجالس الهزل ، فحق العاقل أن
يعظم مجالس السلطان والعلماء فلا يأتي فيهما مخالفة بشيء من الخنا (٤) ،
ولا الهزل ولا اللامو إلا أن يشاء السلطان ذلك منه ، فيأتي ما يأتي ذلك عن
إذنه وطاعة لأمره وتحسب ما يحتمله نشاطه من غير زيادة على ما يخرج به
عن حد الخلاف عليه ، والعصيان لأمره ، ولا يملئ (٥) لنفسه مع ذلك في
الاسترسال ، والجري على عادة النفس في الإهمال ، وأن يكون في مجلس
السلطان بين ثلاثة أحوال :

إما أن يكون منصتاً ، أو معظماً لحقه عن الابتداء بالكلام في مجلسه ،
في مجلسه ، أو مجيباً عما يسأل عنه ، من غير دخول في جواب مسألة لغيره ،
أو منبهاً نصحه إليه فيما أصلح مملكته ورعيته من غير أن يشوب النصيح
بالسعاية ، أو يخلط المشورة بالنميمة ، والتحميل على الرعية ، فالتوقيع
للرؤساء والأئمة مما قد أمر الله سبحانه به حيث يقول (٦) :

(١) النخوة : بفتح النون : العظمة والحماة والمروءة .

(٢) كذا في الأصل ، وهو الصواب وبجهد الدكتور مطلوب بقوله «اصتك» .

(٣) في الأصل النزهة ولا معنى لها ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) الخنا : انفضش في القول .

(٥) يملئ لنفسه : رسالها على سجيتهما بلا قيد .

(٦) الحجرات : ٢ ، ٣ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ،
وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ
لَا تَشْعُرُونَ ، إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ
امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّنْوِي لِهِمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾

والنصيحة للأئمة واجبة ، فقد روى جرير (١) أنه بايع رسول الله
صلى الله عليه وسلم - على السمع والطاعة والنصيحة . وروى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم - « إن الدين النصيحة لله ورسوله ولأئمة
المسلمين (٢) » .

والسعاية والنصيحة وتسميل السلطان على الرعية مذمومان عند الحكماء
وقد روى أن أفلاطون أعرض عن أرسطاطاليس لشيء بلغه عنه ،
فسأله عن سبب إعراضه ، فقال شيء بلغنيه الثقة عنك ؛ فقال : « الثقة
لا يكون تماعاً » .

وروى أن رجلاً سعى إلى الإسكندر ببعض أصحابه ، فقال : إن
أردت أن أقبل قولك فيه على أن أقبل قوله فيك فعملت ، وإلا فدع
الشر يدعك .

وإن يكون في مجلس العلماء في أحد ثلاثة أحوال : إما سائل متعلم ،
أو منصف متفهم ، أو مذاكر بالعلم للمتعلم . فقد روى : كن عالماً أو متعلماً
أو منصتاً ولا تسكن الرابع تهلك ، وأن يوقر العلماء ، ويتملقهم ، فقد روى

(١) هو أبو عمرو وقيل أبو عبد الله جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك بن نضرة
ابن نعلبة بن جشم بن خزيمية بن علي الجلي الصحابي المشهور وقيل إنه يوسف هذه الأمة لجماله ،
سكن الكوفة ، وأرسله على كرم الله وجهه رسولاً إلى معاوية ، ثم انزل الفريقيين ثم سكن
فرقوسيا حتى مات سنة أربع وخمسين هـ انظر الإصابة في تمييز الصحابة ١ : ١٢٢ .
(٢) انظر رياض الصالحين للنووي ٩٥ ، ومختصر سنن أبي داود ٢ : ٢٧٨ وفتاوى
٥ : ٦٢ بخلاف في القضاة .

في بعض الحديث : « ليس (١) الملق في أخلاق المؤمن إلا في طاب العلم » .
وروى عن أمير المؤمنين - عليه السلام : « حق العالم ألا تكثر عليه
السؤال حتى تضجره ، وألا تأخذ بثوبه ، وإذا دخلت على قوم فسلم عليهم
جميعاً وخصه بالتحية ، واجلس بين يديه ، ولا تغمز بعينك ، ولا تشر
بيدك إلى مجلسه ، ولا تكثر من قول قال فلان وقال فلان خلافاً عليه ،
ولا تضجر بصحبته » . وذكرنا في الحديث وأن يكون في مجلس الجدد جاداً
في منطقته ، وقوله ، غير مهمجن بكلامه ونفسه باستعمال المزول والإضافة
فيه ، فقد قيل : لا تخاطب الجدد بالمزول فيسخفه ، ولا تخاطب المزول بالجد
فيكدره . وإن اضطرته حال إلى مجالسة السفهاء وأهل المزول فليكن بينهم
متسليماً (٢) ، وعن جملتهم خارجاً ، ولما هم فيه نافياً ، وعنه بسمعه معرضاً ،
وايكن في استعمال ما لا لائم فيه من المرح والمزول ، وما لا يسقط مروءة
ولا يثلم (٣) ديناً ولا جاهاً ، فاصداً إلى ترويح قلبه وإجمامه (٤) للمعاودة
ما فيه نفعه ، فقد روى أن في حكمة (٥) داود : على العاقل ما لم يكن مغلوباً
على أمره (٦) أن يجعل نهاره أربع ساعات : فساعة يتاجى بها ربه ، وساعة
يحاسب فيها نفسه ، وساعة يفضى بها إلى إخوانه الذين ينصحون له
ويصدقونه (٧) عن هيبه ، وساعة يخلى بين نفسه فيها وبين شوائه وذاته

(١) الجامع الصغير يفرجه فيض القدير ٥ : ٣٨٢ ورمز له السيوطي بعلامة ضعف .

(٢) متسليماً : متبرئاً وهي في الأصل سلمية ولا داعي لما هعلق به الدكتور أحد المطلوب

تقلا عن الدكتور مصطفى جواد .

(٣) من ثم الدين : أحدث به الخلل .

(٤) لإجمام لقلبه : مريحاً له حتى يجتمع إليه شوائه .

(٥) في الأصل « إلى داود » وأوله « إلى » زيادة من « الناسح » فسدل المعنى والصواب ما أثبتناه .

(٦) في الأصل أمره ، والصواب ما أثبتناه .

(٧) يصدقونه . يصرنونه ويعتقونه ولم يشر إليها الدكتور المطلوب ولا معنى لما أثبتناه .

فيما يحل ويجمل ؛ فإن في هذه الساعة له هونا على هذه الساعات .
وأما مجالس السوقة فليس يتخلو من عاش^(١) بينهم من حضورها
ولا بد للإنسان من ملايستهم فيها ، فحق العاقل ألا يلقاهم بكل رأيه ،
ولا بجميع عقله فيها ، وأن يستعمل في مخاطبتهم ومعاملتهم بعض المقاربة
لأحوالهم ، فإن ذلك أولى بسياستهم . وقد روى أن عمر - رضی الله عنه -
صرف زيادا عن بعض عمله ، فقال له : الذنب كان صرفك إياي؟ ، فقال :
لا ، ولكني كرهت أن أحمل فضل عقلك على العامة .

وقد فسر هذا المعنى بعضهم ، والناس في أشكالهم أمثل . وربما كان التغابي
من الإنسان للعوام ، والتغاضي لهم في الأمور العظام ، أحد الطرق المستقيمة
إلى بلوغ المراد منهم ، لأنهم متى تصوروا الإنسان صورة من هو أعلى في
الفهم وال ضبط منهم حذروه ، واستعملوا الاحتراس منه فيما ينبغي أن يحترس
منه فيما لا ينبغي ، واستشعروا فيه في جميع أمره الحيلة عليهم ، فاستدتت الطرق
بذلك على معاملتهم في بلوغ مراده منهم ، وإذا كان عندهم مسارياً لهم
في العقل والحيلة والتجربة والرجلة^(٢) استرسلوا إليه ، وعاملوه بمثل معاملة
بعضهم لبعض ، فلا بأس أن يتغابي العاقل لهم ، وأن يظهر ما يستدبر به
أنفسهم واسترسلهم ، ولا يفتح باستعمال غيره باب التقبض والاحتشام بينه
ويدهم من غير أن يزيد في ذلك على مقدار ما توجبه السياسة ، فإنهم متى
اجترأوا عليه وطمعوا فيه لحقه من الضرر بذلك أكثر مما يلحقه بالتقباضهم
عنه . وقد أمر معاوية^(٣) عمر^(٤) حين أرسله للحكومة هذا الذي ذكرناه بعينه

(١) أنبأها الدكتور مطلوب في نسخة «ب» من ٢٦٧ من «عاش» وهي نسخة للمعنى .

(٢) الرجلة : الرجولة . (٣) معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية .

(٤) هو عمرو بن العاص رسول معاوية في التصكيم بينه وبين أهل كرم الله وجهه .

فقال : قد وجهتك إلى رجل قريب الغور ، فلا تلقه بكل عقلك ، وأجد الخز (١) ، وأصب المفصل ، ولولا مقارنة عمرو لأبى موسى (٢) وتخاذله له لما تم له ما يريد منه ، ويفضي أن يجعل وكده (٣) وكده مداراتهم على طبقاتهم ، وإعطاء كل صنف منهم من القول ما يرضيه ، فإن العاقل من داري أهل زمانه وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « رأس العقل بعد الإيمان بالله مداراة الناس (٤) » ، فإن أمكنتك ذلك باستعمال الحق في بعض ، والمعارضة في البعض ، فقد ظفرت بما إليه أنجرت الحكماء ، وقصدت العلماء ، وإن لم تظفر بذلك لاختلاف جبلات الناس ، وأن اجتماعهم على الرضا بالشئ من الأمور العسرة الوجود ، فليكن وكذلك مداراة خواصهم ، وأهل العقل منهم ، فإن لكل قوم رؤساء وأفاضل والمرؤسون أتباع الرؤساء ، والمفضولون تبع للفاضلين ، فإذا حزت رضا الرؤساء والنظراء ، فإنك قد حزت رضا الجميع .

وأما الخطأ : فهو ضد الصواب ومعناه العدول عن المقصد من غير تعمد وإنما الفرق بين الخطأ والجور ، وإن كانا جميعاً عدولاً عن الطريق المقصود والسييل المسلوك ، أن (٥) الخطأ إنما هو عدول عن الطريق بغير قصد ، والخطأ اسم الفاعل من خطى " يخطأ خطأً مثل عمل يعمل عملاً وهو عامل ، وقال للشاعر (٦) في خطى " .

(١) المز : التطلع ، والمراد بلوغ الغاية (٢) هو عبدالله بن نيس بن سلام

ابن حرب من بني الأشعر المتوفى سنة ٤٤ هـ

(٣) الركد : القصد (٤) انظر الجامع الصغير بمرجه فيض القدير

٦٢ : ٥

(٥) هذه الكلمة في الأصل « الجور » وهو خطأ لأن ما يهدما تفسير واعتناق

لفظة الخطأ فتأمل ، ولم يقببه الدكتور مطلوب لهذا .

(٦) انظر لسان العرب مادة - أمر - والأمير : الأمر .

والناسُ يَلْحَوْنَ الأَمِيرَ إِذَا مُمْ خَطَبُوا الصَّوَابَ وَلَا يَلَامُ المُرْشِدُ
والخطي : اسم فاعل من أخطأ يخطئ وهو مخطئ مثل أكرم بكرم
وهو مكرم، والذي ذمه الله عز وجل - فقال: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكَ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ (١)
فهو الماخوذ من الخطيئة لا من الخطأ الذي هو السهو، ولذلك أمر الله
عباده أن يسألوه ألا يؤاخذهم بالخطأ الذي من جهة الخطيئة، لأنه قد
وضع عنهم ما لا يعتمدونه. وكل ما قلناه من الصواب فإن الخطأ
في ضده.

وأما الصدق والكذب : فقد ذكرناهما فيما تقدم من كتابنا (٢) هذا،
وكذلك الحق (٣) والباطل، وقد أمر الله - عز وجل - باستعمال الحق
والصدق، ووصف نفسه بهما فقال ﴿وَمَنْ أَعَدَّ مِنْ اللَّهِ قِيلاً﴾ (٤) وحديثاً
﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ﴾ (٥). وقال: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ
أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (٦) [و] ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ
كَانَ زَهُوقاً﴾ (٧) ولو لم يكن في شرف الحق والصدق إلا أن جميع الأمم على
كثرتها واختلاف طبائعها وهمتها تمدحهما، وسائر الناس إنما يقصدون
بقولهم وفعلهم إصابتها، فلا ترى أحداً إلا وهو [بحرص (٨)] أن يصدق في
قوله، وأن يصب الحق اعتقاده وفعله، حتى إن الكاذب إنما يكذب ليصدق
على كذبه، فطلب الصدق قصده، ونيله بغيته؛ والمبطل إنما يقصد الحق فيخطئ
في الوصول إليه، وطلب الحق قصده؛ وإن كان من الموهين على الناس،
فإنما يزخرف لهم بأطله حتى يقيمه مقام الحق الذي يقبل ويعمل به، وكنى بهذا
فضيلة الحق والصدق، ولمن عرف بهما، ونسب إليهما، فإن الصادق الحق عظيم

(١) الحاقة : ٣٧ . (٢) انظر صفحة ١٩١ من هذا الكتاب .
(٣) انظر ص ١٩٣ من هذا الكتاب . (٤) النساء : ١٢٢ ، ٨٧ .
(٥) يونس : ٣٢ . (٦) الزمر : ٣٣ . (٧) الإسراء : ٨١ .
(٨) هذه الكلمة زيادة ينتميها السابق .

المنزلة عند الله - عز وجل - وعند خلقه، والكاذب المبطل ساقط المحل عند الله - عز وجل - وعند خلقه. فالعاقل حرى بلرؤم شرف المنزلتين ، وطلب أعلى الدرجتين إن شاء الله . ولما علم سبحانه أن الباطل والكذب قرينان مع طبائع كثير من عباده ، ملائمان لشهواتهم ، مطابقان لمداراتهم ، وكان طول استماع الكذب ومماشرة أهله مخوفين على إطلاق الناس ، خليقين بأن يصير عادة لهم على طول الملازمة نهى الله - سبحانه - عن القعود مع المبطلين كما نهى عن الخوض في الباطل وذم مستمعي الكذب ، كاذم الكاذبين فقال - عز وجل - ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذِ اسْتَعْتَمَّ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ لَأَنسَلِمُ إِذَا مَثَلْتُمْ ^(١) ﴾ ، وقال في ذم قوم : ﴿ سَاءَ عُرُونَ لَلْكَذِبِ أَكَاوُنَ اللَّسْتِ ^(٢) ﴾ .

وكقول الشاعر :

فسمعُ القولِ كمن فقهٍ ومُعْظِمُ ^(٣) المأكولِ كالآكلِ
وإنما أمر الله - عز وجل - الحكماء بذلك لما قدمناه من الاحتياط على الناس لئلا يصير ذلك عادة لهم ، ولأن استماع الكذب ، والصبر على معاشرة المبطلين على باطلهم رضا بذلك ، ومن رضى بالباطل فهو مبطل ، ومن قنع بالكذب فهو كاذب ، [فعليه أن يتجنبهم ^(٤)] ويهرب من استماع كذبهم وباطلهم ما أمكنه ذلك ، فإن اضطرته نفسه إلى حضور ذلك أو استماعه صدق عنه ، ولم يرهه سمعه وكان كالأغاب عنه ، فإن ذلك أولى به في إصلاح أخلاقه وتأديب نفسه .

وأما النافع والضرار : فإن النافع من الحديث ما كانت عواقب القول فيه

(١) النساء . ١٤١ . (٢) المائة ٤٤ .

(٣) كذا في الأصل ؛ وهو مستقيم الوزن والمعنى . ولكن الدكتور غيره إلى « مطم » من غير إشارة إلى مرجع مع أنها لا يستقيم معها المعنى .

(٤) يبدو أن نعمة سقطا بين قوله « ومن رضى بالباطل فهو مبطل » وقوله ويهرب ، يقتضى زيادة ما زدناه ولم يقب له الدكتور مطلوب .

والاستماع له، والعمل عليه مفضية بسامعه إلى نفع عاجل أو آجل. والضرر: ضد ذلك. فن النافع طلب الحوائج، ومنه الشكر للمنع، ومنه حفظ السر. ومنه معاقبة المذنب، ومنه معاقبة المتصل من الذنب، ومنه السؤدد، ومنه الأخذ بشهود الحديث في حكايته.

والطلب ينقسم أربعة أقسام: دعاء، ومسألة، وطلب، وأمر. فالدعاء لله وحده قال سبحانه: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾^(١).

والمسألة قد تكون لله - عز وجل - ، وقد تكون لمن هو فوقك من الرؤساء والمديرين. وفي المسألة لله - عز وجل - يقول الله - عز وجل - ﴿وَأَسْأَلُ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٢).

والطلب من النظر، ومن هو دون النظر، والأمر لمن هو دونك. فحق العاقل أن يدعو الله - عز وجل - بحوائجه، ويرغب إليه في أموره، وأن يعلم أن الخير والشر في خزائنه، وتحت قدرته ومملكته، وأنه لا يملك ذلك أحد إلا بإذنه، فيكون دعاؤه إياه بالإخلاص والإخبات^(٣) والتضرع كما قال سبحانه: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾^(٤) وكما قال في وصف أنبيائه: ﴿لَمَنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾^(٥)، وأن يقدم قبل الدعاء التحميد والتمجيد والثناء على الله سبحانه، فإن المدح قبل المسألة. وقد روى ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حديث مشهور، وأن يعلم أن الدعاء هو للعبادة الكبرى.

(١) الإمراء . ١١٠ . (٢) النساء . ٣٢ .

(٣) الإخبات : هنا معناه الخضوع . (٤) الأعراف : ٥٥ .

(٥) الأنبياء . ٦٠ .

ولذلك قال الله - عز وجل - : ﴿ قُلْ مَا يُعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ ﴾ (١) فإن من دعا ربه ، فقد أطاع أمره ، وعرف قدره لأن الله سبحانه بذلك أمره حيث يقول : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ (٢) . قول قائل : فإذا كان الله - عز وجل - قد قدر الأشياء تقديراً واحداً ، وعلم ما يكون منها ، وكان غير جائز أن يقع شيء بخلاف ما علم منه ، فما معنى الدعاء ؟ ! وقد فرغ الله - عز وجل - مما يدعوه فيه . قلنا : لو كانت الأشياء السابقة في علم الله محتوية كلها لسكان ما قامت ، ولم يكن للدعاء موقع ، ولا للاستجابة موضع ، نسكن لله تعالى هذين : أحدهما محتوم ، والآخر موقوف على شرط ، وبذلك نطق كتابه ، فقال : ﴿ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجْلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ (٣) ؛ والمحتوم لا يتأخر عن وقته ، كما قال سبحانه : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَأْجِرُونَ ﴾ (٤) ؛ والآخر الموقوف على الشرط هو الذي يُدْفَعُ مكروهه بالدعاء والصدقة والبر ، وبغير (٥) مرجوه يمثل ذلك ، وبالإنابة والتوبة ، وهو الذي يقول [فيه] (٦) الله - عز وجل - : ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَيَعِدُّ أُمَّ الْكِتَابِ ﴾ (٧) وفيه يقول : ﴿ وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾ (٨) ومثله مما قد قص علينا في القرآن قوله : ﴿ يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ (٩)

(١) القرآن : ٧٧ . (٢) غافر : ٦٠ .

(٣) الأنعام : ٢ . (٤) الأعراف : ٣٤ .

(٥) في الأصل وغيره خروجه وهو تحريف وقد أنبتها الدكتور مطلوب كما في الأصل .

ولامني لا أئبته . (٦) زيادة يقتضيها السياق (٧) الرعد : ٣٩ .

(٨) فاطر : ١١ . (٩) المائدة : ٢١ .

وكانت مكتوبة في سابق علمه لهم على شرط ، وهو أن يطيعوه في دخولها ،
فلما عصوه حرّمها عليهم . وقد تواترت الأخبار بأن الصدقة ترد للقضاء ،
وأن بر الوالد ينزله في العمر ، وأشبه هذا . وإنما ذلك فيما هو من
علم الله سبحانه معلق بشرط عنده ، وقد ذكرنا هذا في كتاب الإيضاح (١)
عند ذكرنا لله - عز وجل - فيه من المشيئة بما أغنى عن إعادته . وأعل من لم
يقو تمييزه ، ويكمل عقله يسود ظنه بر - سبحانه - إذا دعاه فلم يستجب له ،
ويتوهم أن ذلك بخلاف وقع من الله - سبحانه - في رده ، أو تهاون بدعاء
عده ، وليس الأمر كذلك ، لكن ها هنا أمر في الدعاء فيه تفيبه لكثير
من الناس على رشدهم ، وهو أن كل أحد يجبول على أن يهي لنفسه أعلى
المنازل وأشرف المراتب ، فهو لا يسأل الله تعالى إلا على قدر تمنيه
وشهوته ، ولو أهطى الله - عز وجل - كل أحد ما يشاء كان الناس جميعاً
في أعلى طبقة ، وأشرف منزلة ، ولو صار الناس على هذا يوماً واحداً
لا امتعنى بعضهم عن بعض ، ولو استعنى بعضهم عن بعض ما ترافدوا (٢)
ولا تعاونوا ، ولو لم يترافدوا وتعاونوا لبطلت الحكمة في سياستهم ،
ودخل الخلل والإضاعة على جماعتهم ، لأن الصناعات والتجار والمهات
كانوا يصرفون (٣) عن صناعاتهم وتجاراتهم ومهاتهم ويستغنون
هنا ، فيبقى كل واحد من الناس بغير معين ، وإذا لحق ذلك كل واحد
منهم دخل عليه من الضرر في نفسه وأهله وماله وولده ما لا بقاء معه ،
ولا صلاح بعده ، فإذا دعوت الله سبحانه فاعلم أنك تدعو حكماً يسوس
الخلق ، ويدبرهم بحكمته ، والحكيم لا يعطيك في نفسك ، وأنت جزء

(١) لم أشر على هذا الكتاب فيما لدى من المطان .

(٢) ترافدوا : وصل بعضهم بعضاً .

(٣) في الأصل « يشرفون » بالشين ؛ وهو خطأ . وقد أمر الدكتور مطلوب على هذا

الخطأ ، ولم يتأكد من فساد المعنى الذي يبينه ما بعد هذه الكلمة .

من خلقه ما ينتقض به تدبيره في سائر خلقه ، ويفسد به سياسته في جميع ملكه ، لكنه يستجيب لك فيما يمنعك ولا يضر غيرك ، فإذا منعك فإنما يمنعك ما تفسد به تدبير الكل الذي أنت جزء منه ، كمنعه إياك لنفسك إذا كان حكم الجزء تابعاً لحكم الكل .

وأما السؤال فينبغي أن يكون لله - عز وجل - بالتذلل والاستكانة ، وللناس بالتعفف والقناعة ، وبمجانبة التذلل والضراعة ، فقد روى أن بعض الحكماء سئل عما يقرب العبد من الله - عز وجل - وما يقرب من الناس فقال : أما ما يقربك من الله - عز وجل - فإن تسله وأما ما يقربك من الناس فالأستسلم .

وروى أن رجلاً سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يعلمه عملاً يدخله الجنة ، فقال : لا تسأل الناس شيئاً ، فإذا أردت حاجة من الله عز وجل فاسأله إياها فيما بينك وبينه ، وأخلص النية له ، وتطهر من الذنوب الموقبة بالتوبة والاستغفار ، فإنه سميع الدعاء فعال لما يريد . واستشعر الإجابة فيما عرفناك ، فاشكره ولا تتممه إن منعك وحماك . وإذا أردت حاجة من المخلوقين فمثل في نفسك عن الغنى وذل الحاجة ، وما تزيقه من ماء وجهك في المسألة ، ثم انظر فإن كان لك مندوحة عن تلك الحاجة تكرمت عنها ، وعزفت عن التذلل للمسألة فيها ، وإن وجدت الحال يضطرك إليها عملت في مسألة من لا تمرك (١) مسألته ولا يخلقك بذل له من رئيس مصلط منبسط اليد ، أو رجل معروف بالإسعاف والتكرم ، والسماحة والندم (٢) ، وأتيت ما تأتيه من ذلك

(١) تمرك تؤذك : وتؤلك .

(٢) الندم : الاستجباء والاستكانة ورعاية الحرمة .

على سبيل تعفف وتجمل ، فقد وصف الله - عز وجل - قوماً بذلك فقال :
(يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ) (١) . واعلم أن السؤال وإن
قل تمن كل نوال وإن جل - كما قال أكثم (٢) بن صيفي : ولم يزل
السؤال مكروها عند ذوى المروءة من الرجال . وفي ذلك يقول
الشاعر (٣) :

وَفَتَى خَلَا مِنْ مَاءِهِ وَمِنَ المَرْوَةِ غَيْرُ خَالِ
أَعْطَاكَ قَبْلَ سُؤَالِهِ وَكَذَمَاكَ مَكْرُوهَ السُّؤَالِ

وليس ينبغي للعاقل أن يسأل مشهوراً بالبخل ، ولا لثيباً بالطبع ،
ولا قليل ماء الوجه ، ولا حديث عهد بسلطان أو زمة ، فإن نتيجة سؤال
هؤلاء الحرمان ، وهم أعوان الزمان على الإنسان ، وينبغي له ألا يسأل
إلا ما يمكنه أن يسأله ، فقد قيل : إن العاقل لا يرد عن حاجته .
فقيل : وكيف ذلك ؟ قيل لأنه لا يسأل إلا ما يجوز . وألا يحمل المشوول
إذا أس منه كرم طبع وحسن إسعاف فوق طاقته ، أو أن ينزل به من
مؤنته ما يستنفد وسعته ، فإنه إذا فعل ذلك أحوجه [أن (١)] يفتضح به ،
وفي هذا المعنى يقول الشاعر :

إِنَّكَ إِنْ كَلَّفْتَنِي مَا لَمْ أُطِقْ سَاءَ لَكَ مَا سَرَّكَ مِنِّي [مِنْ] خُلُقِي (٥)

وينبغي له ألا يلج على من يسأله حاجته ولا يبرمه ، وأن ينظر أي

(١) البقرة : ٢٧٣ . (٢) هو أكثم بن صيفي بن رباح التيمي ، جاهلي أدرك
الإسلام وتوفي سنة ٩ هجرية . الإعلام للزركلي . (٣) هو سلم الغاسر انظر
البيان والبيان ١ : ٣١٣ ط الصندوق . (٤) البرادة يقتضيهما السياق وهي غير موجودة
في الأصل ، مع أن الدكتور أحمد مطلوب زادها ولكنه لم يشر إلى ذلك .
(٥) هو عروة بن الورد انظر ديوانه : ٩٧ ط اللوهبية ، وكثيراً ما كان عمر
ابن عبد العزيز يتمثل بهذا البيت ، وما بين قوسين ساقط من الأصل .

حالى الاثنين أقرب إلى قلبه ، وأولى بإسعافه ، وطيب النفس بقضاء حاجته إليه ، بالحياه والإعظام ، أم حال من يطلبها إليه بالإلحاح والإبرام ، ثم ليحكم على نفسه بحكمه فى ذلك على غيره ، فلا ينبغي أن تسأل رجلاً معونتك على غيره فى حاجة لك ، ولذلك الرجل إلى من حاجتك إليه حاجة مثل حاجتك ، فإنه لا يقدم حاجتك على حاجته ، ولا يستفرغ الوسع فى معونتك وبدع نفسه ، وربما ضرك إذا اعتمدت عليه ، وكان من أمرك مقصراً ، وبجاهه على غير حاجتك موفراً . وقد حكى الأصمعي عن بعض موالى قريش أنه قال : « لا تطلبن حاجتك إلى كذاب ، فإنه يقربها وهي بعيدة ، ويبعدها وهي قريبة ، ولا إلى أحمق ، فإنه يريد أن ينفعك فيضررك ، ولا إلى رجل له عند القوم مثل حاجتك ، فإنه سيجعل حاجتك وفاء لحاجته . »

وإن كان سؤالك فى طلب العلم ، فالذى يليق بالعاقل ومحسن [به] (١) الإلحاح بالطلب ، والزموم فى الدأب ، والألا يرد وجهه عن الاستقصاء فى استخراج الفائدة ، فقد روى عن الصادق (٢) - عليه السلام - أنه قال : « على العلوم أفعال ، ومفاتيحها السؤال . وقيل : من رقى وجهه رقى عمله (٣) . وقيل لابن (٤) عباس أن لك هذا العلم ؟ فقال : لسان سئول ، وقلب عقول . وقد ذكرنا السؤال والأدب فيه فى الجدل (٥) بما أغنى عن إعادته . »

وأما الأمر فينقسم قسمين : أحدهما ما أمرت أن تعمل فيخص باسم الأمر ، والآخر ما أمرت بأن يترك فيسمى به نهياً .

(١) فى الأصل مكان هذه الكلمة التى بين مربعين « بالعاقل » وفيه تكرار مع ما قبله ، والصواب ما أنبتناه . (٢) هو جعفر الصادق . (٣) كذا فى الأصل وأنا أرجح أن تكون « علمه » لتتناسب مع ما قبلها . (٤) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشى الهاشمى الذى توفى سنة ٦٨ هـ . (٥) نظرس ١٨٠ من هذا الكتاب .

ومن الواجب على ذي (١) الحجاء ، وأخى النهى ألا يأمر إذا أمر ، ولا ينهى إذا نهى وزجر إلا بعد تثبيت ونظر ، وأن يأتي في الأمر والنهى ما هو عند العلماء مألوف ، وعند الحكماء معروف ، بما هو بين النفع لذى الأدب ، خارج عن ذى العيب واللعب .

ومن أوجب ما أمر به الإنسان ونهى عنه : الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، لأن الله تعالى قد حض على ذلك ، وعنف على تركه ، وعاقب على إهماله ، فقال هر من قائل :

﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (٢) وقال : ﴿ يَا بَنِي آدَمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَضْرِبْ عَلَى مَا أَصَابَكَ ﴾ (٣) وقال : ﴿ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَجْجِنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعِقَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ (٥)

والمنفعة في الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر بينة ظاهرة ، لأن الله - عز وجل - لما خلق الخلق فباعدهم عن همهم وفطرم ، وخالف بين عقولهم وفكرهم ، وكان أكثرهم إلى الفساد سراعا ، وللهوى أتباعا وكانوا متى تركوا وها (٦) تدعوم إليه نفوسهم فسدوا وأفسدوا غيرهم ، وليس للفساد خلقوا ، ولا بما خالف الصلاح جعلوا ، أمر الله - عز وجل - الأنبياء

(١) في الأصل « ذوى » والمناسب للسياق ما أتيته .

(٢) آل عمران : ١١٠ (٣) لقمان : ١٧

(٤) لائحة : ٧٩ . (٥) الأعراف : ١٦٥ .

(٦) في الأصل « متى تدعوم » وهو تحريف من التناسخ والتكثور مطلوب مع أنه غير إلى الصواب إلا أنه لم يشر إلى الخطأ .

بتأديبهم وأمرهم ، وبجنتهم (١) والأخذ على أيدي سفهائهم ، وأقام الأئمة
في ذلك بعد الأنبياء مقامهم وقال : ﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ
لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ (٢) .

فجعل الأمر والنهي باللسان لتدري العقول والأبصار ، ومن يردعهم الحياء
عن مقارفة ما لا يليق بذوي الأخطار ، وجعل السوط لمن لا ينفعه الزجر
من شراب الخمر ، ومر تكبير (٣) الفجور ، وجعل السيف لمن لا يقنع في تأديبه
بالسوط من المتقاتلين ، والبغاة والمارقين : وكل ذلك أمرٌ بالمعروف
ونهي عن المنكر ، وقد وصى (٤) « من رأى منكم منكراً فلينتهزه بيده ،
فإن لم يستطع فليسهه ، فإن لم يستطع فلينبهه ، وذلك أضعف الإيمان . »
وليس من العدل عند ذري العقول أن يصلح الإنسان غيره ، وهو غير صالح
في نفسه ، ويقوم أخلاق الناس بقوله وفعاله ، وهو غير مقوم في خلقه ،
وإنما ينبغي أن يبتدىء بنفسه فيحملها على ما يريد (٤) إصلاحاً للناس به ، فإنها
أقرب إليه ، وأولى بنصيحته ، فإذا انتقادت له أخذ في إصلاح عيوب غيره ،
ومن ذلك قول الله - عز وجل - : ﴿ أَنَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ
أَنفُسَكُمْ ﴾ (٥) .

وقال المسيح - عليه السلام - :

« ما بالك ترى القذاة في عين أخيك ، ولا ترى السارية (٦) التي في عينك ،

(١) كذا في الأصل ، والدكتور أحمد مطلوب حرفها إلى : « وأمرهم بجنتهم » ولم يشر
إلى ذلك . (٢) البقرة : ٢٥١ .

(٣) في الأصل ومن بكى وللصواب ما أثبتناه والدكتور أحمد مطلوب أثبتنا في تحقيقه
« ومن مرتكب الفجور . »

(٤) انظر رياض الصالحين : ٩٦ . (٥) كذا في الأصل ولكن الدكتور

مطلوب حرفها وأثبتنا في نسخة « ب » أخلاق الناس به » ولا معنى لما أثبتته وللإيراد « تخلية » .

(٦) البقرة : ٤٤ . (٧) السارية : الاسطوانة ورقها الدكتور مطلوب

وشرح غيرها في هامش ٤ من ص ٢٧٦ .

فأخرج أروا السارية من عينك ، ثم أخرج القذاة من عين أخيك .

وقد روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم (١) - أنه يؤتى بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار فتنداق أفتاب (٢) بطنه ، فيدور بها كما يدور الحمار في الزحى ، فتجتمع عليه أهل النار فيقولون : يا فلان ، أما كنت تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ؟! فيقول : كنت آمر بالمعروف ولا أفعله ، ونهيت عن المنكر وآتيت به ، ومن الحق أيضاً عند ذوى الحكمة ألا يبذلوا أنفسهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمن يعاديهم على ذلك ، ويخافون سطوته فيه ، ولا يرجون قبوله إياه ، ولا رجوعه إليه ، فإن ذلك جهل من فاعله ، وهو شبيه بعظ الأصم ، ومخاطبة الموتى ، في قوة الانتفاع به ، والتضييع له ، ونظيره التعرض للسبع بما يغضبه ، وللأفهي بما يؤثبه (٣) فهو إنما يتعرض من بلاء هذه الطائفة لما لا يطيقه ، ولذلك استعمل أهل الدين والفضل والحكمة والعقل التقية هذه ، وأمروا بها ، وأطلقها الله برسوله .

فروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال لأبي ثعلبة الخشني (٤) يا أبا ثعلبة (٥) ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر ، فإذا رأيت دنيا سمؤورة وشحاً مطاعاً ، وإعجاب كل ذي رأى برأيه ، فمليك نفسك ، وذكر باقي الحديث . وروى عن الحسن أنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه

(١) انظر رياض الصالحين : ١٠٢ .

(٢) والأفتاب : جمع قنب وهي الأماماء وقد أثبت الدكتور أحمد مطلوب «أفتاب» .
هو لا أدري من أين أتى بها ، كما أنه لم يشرح ما أتى به .

(٣) يجعله يتقدم إلى القبيح .

(٤) أبو ثعلبة الخشني وهو ممن غلبت عليه كنيته واسمه اختلف فيه ف قيل اسمه جرم وقيل جرنوم ، وقيل عمرو بن جرنوم ، وقيل الأسود بن جرم ، ولم يختلفوا في صحته وأصله بل كان خشين وهو وائل بن النمر وكان أبو ثعلبة ممن بايع تحت الشجرة ثم نزل إلى الشام ومات في خلافة معاوية انظر الاستيعاب ١٦١٨ والدكتور مطلوب أثبت في تحقيقه الحسنى خطأ ولم يعرف القارىء به .

(٥) انظر تخريج العراقي في الأحاديث الأحياء للقرظي ٧ : ٧ .

وسلم : « ليس المؤمن أن يذل نفسه ، . قيل : وكيف إذلاله لنفسه ؟ قال :
أن يتعرض من البلاء لما لا يطيقه .

وقال سفيان (١) : أنا لا أخافك عن أن تأمر وتنهى ، إنما أخاف عليك
أن تبتلي فلا تصير .

وأما ما روى عن الصادق (٢) - عليهم السلام - من أنه لا دين لمن
لا تقيّة له ، وقال العالم (٣) عليه السلام : « التقيّة ديني ودين آبائي ، فإن قال
قائل : إنك قلت إن الأمر والنهي لمن هو دونك ، ثم ذكرت ها هنا الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر ، فجعلتهما لمن هو دونك ، وإن هو فوقك
من يسطر يده عليك ، وتخاف أن يسبق بمكروه إليك ، فما وجه ذلك ؟
قلنا : إن المأمور المنهى من الملوك وغيرهم ، إن كانوا فوق الأمر لهم
والناهي بالقدرة والسيطان ، فإنهم دونه في حقيقة الإيمان ، لأنهم إذا
ارتكبوا من الأمور الموبقة المفسدة [ما] (٤) . يوجب عليهم نهيهم عنها
ووعظهم فيها ؛ فقد صارت منزلتهم دون منزلته في حكم الشريعة .
وترتيب العقل .

فأما من دون الإنسان من تابع وعبد وغيرهما ، فالواجب على العائل
ألا يأمرهم من حوائجهم ، إلا بما يطيقونه ولا يحملهم (٥) منها ما لا يحملونه .

(١) في الأصل سفيان والمصحيح هو سفيان بن عيينة بن مبيون الهلالي الكوفي ثم المكسي
يقول فيه الشافعي لولا مالك وسفيان لذهب عام الحجاز ، وكان يحدث في موسم الحج وله سنة
١٠٧ هـ وتوفي سنة ١٩٨ هـ انظر البيان والتهيين ١ : ١٠٤ وتذكرة الحفاظ ١ : ٢٤٢ .

(٢) هذا وصف يطلقه الشيعة على أئمتهم . (٣) إمامه بأحد القائم بأمر الله .

(٤) زيادة يقتضيهما السياق ولا يصححهم الذي إلا بها ، ولم يقتضيه لكتوب مطلوب

إلى ذلك .

(٥) في الأصل « يحملونهم » وما أتيناها بناسب العبارة ولم يلاحظ ذلك الدكتور مطلوب

في نسخة .

وأن يعلم أنهم بشر مثله ، فإن الله - سبحانه - فضله عليهم ليلو شكره وصبرهم
دونهم ليعتلى (١) صبرهم ، وأن من العدل عليهم ألا يأتي إليهم إلا ما يجب
أن يوتي إليه لو كان في مثل حالهم ، فلا يضربهم ولا يجهدهم ولا يمنعهم
مصلحة لهم ، وأن يأتي في صلاحهم وسياساتهم ما يأتيه في سياسة نفسه
وولده وأخص أهله من حيث لا يرعى (٢) لهم العذار فيما يفسدهم ،
ولا يلزمهم من الدعة ما يعيقهم (٣) ، فإذا فعل ذلك كان قد مضى بحبهم وبلغ
مراده منهم إن شاء الله .

وقد جاء في الخبر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : أوصاني
جبريل بالمهاليك حتى ظننت أنه سيورثهم (٤) ، وبالفساء حتى ظننت أن
طلاقهن حرام ، . وروى أيضاً أنه قال - عليه السلام - : إذا ملك أحدكم
مملوكاً فليحسن إليه ، فإنه كما ملككم رقابهم (٥) فلا بد أن يملكهم رقابكم ،
والله أعلم .

وأما الشكر : فإن فيه امتراء (٦) للزبد ومكافأة للنعمة ، وقد أمر الله
سبحانه به فقال عز وجل :

{ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ } (٧) وقال :

{ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ - رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ } (٨) وقال :

(١) ليعتلى : ليختبر .

(٢) في الأصل « يرجى المنارة » وهو خطأ لم يقبض له الدكتور مطلوب وأنبته « يرضى »
ولاحق له في سياق السلام ، وهذا التعبير كناية عن ترك الحرية والتصرف لمن يتقلها .

(٣) يعيقهم : يعوقهم .

(٤) في الأصل « يرت » وهو تحريف والصواب ما أثبتناه في نس الحديث .

(٥) في الأصل « أرتابكم وأرقابكم والصواب ما أثبتناه .

(٦) امتراء الزبد : طلباً للزيادة والدكتور مطلوب أثبتوا في تحقيقه . امرأ الزبد
ولا أدري معناها هنا كما أن سيادته يهودي المتناوبين فوضع لشكر عنواناً مع أنه غير موجود

(٨) النمل : ٤٠ .

(٧) البقرة : ١٥٢ .

في الأصل .

﴿ اعملوا آل دَاوُدَ شُكْرًا ﴾^(١) . والمنفعة : أن المنعم إذا شكر تبين ثمرته وعمله ، وزكاة حرثه ، وقد قال الله عز وجل : ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد ﴾^(٢) .

وقال الشاعر :

نُبِّئْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نَعِيٍّ وَالكَفْرُ مَخْبِئَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعَمِ^(٣)
ومن فعل بك جميلًا فأنت مرتين بشكره أو مكافأته ، بذلك حكمت شريعة العقل ، ونقضى محض العدل ، وقد أرجب الله المكافأة على القول والفعل فقال : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها ﴾^(٤) وقال : ﴿ كُلُّ جَزَاءٍ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِخْتِصَانُ ﴾^(٥) . فجزاء من أحسن إليك أن تكافئه بمثل فعله إن لم يتها لك ما هو أفضل منه ، فإن أعجزتك المكافأة فشكرته ، ونشرت محاسن فعله ، وذكرت ما نالك من فضله ، فقد أمرك الله - سبحانه - بأن تشكره ، وتحدث بنعمته لما أعجزك عن مكافأته ، فقال : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾^(٦) .

وقال الشاعر :

إِرْفَعْ ضَعِيفَكَ لَا يَجْرِبُكَ ضَعْفُهُ يَوْمًا فَتُدْرِكُ الْعَوَاقِبُ قَدْرًا^(٧)

(٢) إبراهيم : ٧ .

(١) سبأ : ١٤ .

(٣) البيت لعنزة بن هداد . انظر حاشية البحري : ١٦١ ، معانيات العرب : ١٨٦ ،

(٤) النساء : ٨٦ .

ومختار الشعر الجاهل : ٣٧٨ .

(٦) الضحى : ١١ .

(٥) الرحمن : ٦٠ .

(٧) كذا بالأصل والبيان في المحاسن والأضداد ٣٩ ط ليدن غير منسوبين والبيت

الثاني كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يسأل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

فيقول « كيف حال بيتكم » فتعده له . ورواهما الشعر والشعراء ١ : ٢٩٦ منسوبين

لزهير بن جناب ، ونسبهما الأغانى ٣ : ١١٤ لفرغص اليهودي .

يَجْزِيكَ أَوْ يُثْنِي عَلَيْكَ فَإِنَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْكَ بِمَا فَعَلْتَ فَقَدْ جَزَى
ويروى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سمع هذين البيتين فقال :
قال لي جبريل عن الله : « من أسديت إليه يا محمد معروفاً فكافأك فذلك ،
وإن عجز وأثني عليك فقد كافأك » .

وقد قال أمير المؤمنين - عليه السلام - : « كفران النعمة أوم ، وصحبة الأحمق
شؤم » . وقد يستعمل الناس الحمد في موضع الشكر ، ويدينهما من الفرق
ما أنا ذاكره : وهو أن الحمد أعم من الشكر ، لأن الشكر إنما هو الثناء
بالفعل الجليل الذي قد وصل إليك نفعه ، والحمد الثناء بالفعل الجليل ، وإن لم يصل
إليك نفعه ، ألا ترى أنك تحمد الرجل في صواب منطقه ، وتحمد السيف
في مضي ضربيته ، والفرس في سرعة عدوه ، ولا تشكر شيئاً من ذلك ،
وتشكر الله سبحانه على نعمته ، وتشكر الرجل على معرفته ، فهذا فرق
ما بين الحمد والشكر .

وأما حفظ السر والمنفعة به : فإنه سبب لتبيل كل مطلوب ، والاحتراس
من كل مرهوب ، ولذلك قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « استعينوا (١) »
هلى نجح حوائجكم بالكتان ، فإن لكل ذي نعمة حاسداً . وقال عليه السلام
« من كنتم سره ملك أمره ، وأوصت الأئمة - عليهم السلام - بكتان أسرارها ؟
وما أتى من ذلك من وصايا القدماء والحكام في تحصيل الأسرار وكتمها
من الأسرار كثير لا يحتمله كتابنا ، وليس كتان السر من سائر الناس محموداً
لأن الإنسان إذا كنتم سره من نصيبه وذى الثقة عنده أخطأ الراى
من جهتين :

(١) انظر كشف الخفا : ٢ : ١٧٣ .

إحداهما أنه بعدم المشورة، وقد أمر الله بها فقال: (وشاورهم في الأمر) (١) وأمتنا الرسول - عليه السلام - من سوء عاقبتها فقال: «إن يهلك امرؤ بعد مشورة، (٢) رقييل: «ما حار (٣) من استخار، ولأنهم من استشار، فمن كنتم النصيح أمره، وطوى عنه سره، واستغنى برأيه عنه، كان كمن كنتم الطبيب علقته، واستغنى بشجرته عن مشاورته، فهو حقيق بزيادة علقته حتى يؤديه إلى ما يعجز عن تلافيه.

والثاني إباحش أخى النصيحة وإفساد قلبه، إذ أراك قد حصنت شرك دونه، واستظهرت عليه بالمسكامة له، والعدل في ذلك وصواب الرأى أن تحصن أيضاً من اتهمته، وتغلق باب الأناس بينك وبينه، حتى لا يطلع لك على مكنون، بظن ولا يقين؛ وأن تحترس أيضاً من لا تثق غاية الثقة به، فلا تطلعه من أمرك على ما تخاف منه بدو (٤) شرك، وإذا وثقت الثقة كلها بالإنسان، وكشفت له عن صحة عيبه شواهد الامتحان، فلا عليك أن تطلعه على أكثر أمرك، وعلى ما يصلح أن تطلعه عليه من شرك، فتشترى بما تطلعه عليه أنسه، وتملك به قلبه، وتزيد به في تأكيد الحال بينك وبينه، وتقيس الصواب من مشورته فيما اشقبه عليك من رأيه، فإن الرأى في صدور الرجال كما قال الأول؛ وإنما صار الإنسان محتاجاً إلى المشورة، وكان المشير أولى بالصواب من المستشير، لأن المستشير يلقي من استشاره بقلب فارغ مما قلبه مشغول به، وذهن غير مكدود بما ذهنه مكدوده، فيكون إلى إصابة الرأى أقرب، فليس ينبغي أن يكتفى المستشير بنصيحة المستشار حتى يأنس منه عقلاً صحيحاً، ورأياً مصيباً، فإن النصيحة من الجاهل غير نافعة، لأن رأيه غير صحيح، والرأى من العاقل الذى لا يوثق بنصيحته غير نافع أيضاً لما

(١) آل عمران ١٥٩ .

(٢) جزء من حديث طويل أنظر كشف الغطاء ١ : ٤٢١ .

(٣) كذا في الأصل والمشهور «ما خاب» . (٤) بدو : ظهور .

لا يؤمن من غشه ، فإذا اجتمعت النصيحة والعقل في رجل فحق المستشار أن يصغى إلى قوله ، ويعمل برأيه ، فقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما سئل عن الحزم ما هو ؟ قال :

« أن تستشير ذا الرأي ، وتطيع أمره ، ومن كانت هذه صورته فليس لك أن تخالف مشورته إلا فيما يبين لك أنه خطأ وجه الرأي فيه ، فإن المستشار مجتهد ، والاجتهاد يخطئ ويصيب ، فليس على المجتهد أن يصيب ، وإنما عليه الاجتهاد في الإصابة ، وإذا كنت مشيراً فأعلم أن المستشار مؤتمن ، وأن من أشار بغير الحق عنده سلب رأيه ، فاحض (١) من استشارك النصيحة وإياك ومقاربتة في رأيه المتفق عليه ، والتقريب من قلبه إذا كان ذلك مدخلا عليه ضرراً في عاجل أمره أو آجله ، فإن ذلك من الحيانة ، ولا يكرئك (٢) كراهيته لقوتك فيما أصلحه ، فإن الطبيب العالم لا يلتفت إلى كراهية العليل للدواء إذا علم أنه ينفعه ، بل يحمله من ذلك ما يشعه (٣) ويحميه ، من لذيذ الغذاء ما يشتميه ويلذّه ، وأن استشارك عدوك في أمر فانصح له فيه فإنك تجمع بذلك مع نادية الأمانة في المشورة شيئين :

أحدهما أن يكون عدوك عاقلاً ، ويراك قد اجتمدت في نصحه ، فيتبين عقلك وأفضلك ، وربما كان ذلك سبيلاً إلى نزعك عن عداوتك ، ورجوعه إلى تلافيك واستئمانك . والآخر أن يكون عدوك جاهلاً بموقع النصيحة ومخارج الرأي ، وهو مع ذلك معتقد لعداوتك ، فيتيقن أنك تغشه فيما تشير به ، فرمما خالف مشورتك بحمله بصحتها ، وقد محضته النصيحة فيما ، فإذا فعل ذلك فقد أهلك نفسه ، وأراحك من عداوته ، وكنت مؤموراً ، وعند

(١) احض له النصيحة : أحاس له فيها . (٢) يكرئك : يشدد عليك .

(٣) كذا في الأصول ومنها : بكرمه يقال أيسق الطعام واستبشمتة فهو قليل لا للطعام انظر الأساس مادة (بقم) ولا أدري من ابن أبي الدكتور مطلوب بالفظه « بشفه ؟ » وكيف يستقيم ما أتى به هنا ؟

ذوى العقول مشكوراً . وقد مدحت [العرب] (١) الاستبداد بالرأى
ورصفت نفسها بالاستغناء عن المشاورة فقال بعضهم (٢) :

ليتَ هنداً أجزتنا ما تعدُّ وشفقتَ أنفسنا بما نجدُ
واستبددتَ مرّةً واحدةً إنمّا العاجزُ من لا يستبدُّ

وقال الآخر (٣) .

إذا همّ ألقى بين يديه عزّمة فأعرض عن قول العواذل جانياً
ولم يستشِرْ في رأيه غير نفسه ولم يروض إلا قائم الحيف صاحباً
وليس ذلك أخلاق ذوى العلم والأدب ، وإنما هو شيء امتدحت به
العرب على طريق الوصف لأنفسها بالجرأة والانفة والإقدام .
ومن أمثالهم في ذلك : من طلب غرر (٤) ، ومن فكر قصر ، وليس
العمل عند الحكماء على ذلك .

وأما الاستعتاب : فإن المنفعة به بينه في تلافى من تريد تلافيه
واستصلاح من لك رأى فيه ، فإنك متى تركت صديقك للذنب بذنبه ،
أو للجرم بجرمه ، ولم تعاقبه على ذنبه ، ولم تؤنبه بجرمه بقيت بلا صديق ،
لأنك لا تجد أحداً ممن تصاحبه بعده ، أو ممن يعتاض به منه إلا ولا بد

(١) في الأصل (الآن) ، ولا معنى له ، وكلامه السابق يدل على أن « الآن » معرفة
عن العرب واسكن المؤلف وضع هذا الوصف للمرب بعد ذلك ، وما ذكره من الشعر يدل
على العزيمة والتصميم .

(٢) البيتان لامر بن أبي ربيعة انظر ديوانه ٣١٢ ، والأخاني ١ : ١٨٦ ، ووجد بعد وجداً :
أحبه حباً هديداً ، ووجد بكسر الجيم يوجد وجداً . حزن ، والبيان والتبيين ١ : ٥٥ ،
والحاسن والساوى ٢ : ٨٠ ط النهضة .

(٣) البيتان لسعد بن ناهب بن مازن وهو شاعر إسلامي . انظر الشعر والشعراء
٥٨٥ : ١ والكامل ١ : ١٧٧ .

(٤) غرر : في الأصل وهو تصحيف ، والصواب ما أثبتناه ، وهرر بالهين تحزيراً
مرضه لهلاك .

أن تأتني يمثل فعله لك ، لما في جبهات الناس من الخلاف ، وثقة المراقبة
وفي ذلك يقول الشاعر (١) :

وَكُنْتُ إِذَا لِلصَّدِيقِ أَرَادَ هَجْرِي وَأَشْرَفَنِي هَلَى حَقِّقِ بَرِيْقِي
ذَقَرْتُ ذُنُوبَهُ وَصَفَعْتُ مِنْهُ مَخَافَةَ أَنْ أَكُونَ بِأَصْدِيقِ
وأعلم أن من طلب عيباً وجدته ، ومن أراد السالم من العيوب فقدته
ولا بد للانسان من الناس ، وقد قال أمير المؤمنين - عليه السلام - :
العاجز (٢) من هجرت عن اتخاذ الأصدقاء ، وأعجز منه من ضيع من ظهر
به منهم وأكل الأصدقاء أفلهم عيوباً ، وأشدهم مؤالفة ، وأقلام مخالفة ،
فأما حتى لا تجد في الصديق عيباً ، ولا تراه في شيء من هواك مخالفاً ، فهذا
عسر وجوده ، ومن طلبه أوشك أن ينفد عمره ، ولا يجده ، ولا يظفر
به ، فكان في أمور أصدقائك كما قال للشاعر (٣) :

إِذَا كُنْتَ فِي كُلِّ الْأُمُورِ مُعَاتِبًا صَدِيقَكَ لَمْ تَلَقَ الَّذِي لَا تَعَاتِبُهُ
فِي شَيْءٍ وَاحِدًا أَوْ صِلَ أَخَاكَ فَإِنَّهُ مُقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَمَجَانِبُهُ
إِذْ أَنْتَ لَمْ تَشْرَبْ مِرَارًا عَلَى التَّدْيِ ظَلِمْتَ وَأَيُّ النَّاسِ تَهْنُؤُ مَشَارِبُهُ
وأعلم أن ترك العتاب من دلائل الزهادة ، ومن دواعي القطيعة ، ولذلك
قال الشاعر :

إِذَا انْقَرَضَ الْعِتَابُ فَلَيْسَ وَدٌّ وَيَبْقَى الْوُدُّ مَا بَقِيَ الْعِتَابُ
وإن كانت المعاتبة على كل ذنب ، والتعلق بكل جرم من دلائل التجنى
والملافة ، وقد قال الشاعر :

إِذَا الْعِتَابُ أُنِيَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ فَإِنَّهُ مُنْصَحٌ مِنْ شِدَّةِ الْمَلَلِ
وتبعية كثرة العتاب في غير موضعه قلة احتمال المعاتب ، فإن الشيء

(١) ذكرها أبو حيان في رسالة الصداقة والصدق برواية أخرى أنظر ص ٣١ ومما
غير منسوبيت . (٢) نهج البلاغة ٣ : ١٥٣ فيه هذا المعنى لا لفظه .
(٣) الأبيات لعقار بن برد أنظر ديوانه ١ : ٣٠٩ . (٤) عجز هذا البيت بضم
مثلاً «ويفي الود ما في العتاب» انظر ديوان ابن زيدون ٢٧١ : ط نسخة مصر .

إذا كثر هان ، ومن العدل إذا أذنب صديقك إليك أن تفحص عن مغرته
فإن كان أتاه من غير تعمد له اغتفرته وتناسيته ، ولم تعاتبه على ارتكابه ،
بل تفيبه على موضع خطئه ليحترس من معاودة مثله ، وإن وجدته قد أتى
ذلك عامداً ، وكان من الأمور التي يصير (١) بالمودة والإخاء احتمالها احتملتها
وصفحت عنها ، وإن كان ممن إذا أغضى على مثله عاد بالضرر وقبح فيه
الخبر ، عاتبته عليه غير مهتبل (٢) إن لته ، ولا مقيم لصرعته إن اعتذر بما
يوجب حجة قبلته فأقلته ، وإن اعترف وسأل الصفح صفحت عنه ، فإن
المقدرة توجب المغفرة ، والتوبة تمحو الحوبة (٣) ، والاعتراف ، يزيل
الاعتراف ، وقد قال الشاعر :

إذا اعتذر الجاني مح العذر ذنبه وكل امرئ لا يقبل العذر ظالم

وعلى هذا الترتيب رب الله - عز وجل - عباده في ذنوبهم ، فمعا من
الخطأ ، وما جرى على غير تعمد ، وعفا عن صفائر (٤) ما اعتمده ، وتجاوز
عن الكبائر ، مع الندم والتوبة ، وعذب على الإصرار على ما يعود العفو
عنه بالإصرار ، وإذا كنت معتذرا أو متصلا فلا تعتذر إلا إلى من
تحب أن يحد لك عذرا ، ولا تعتذر إلى ممتحن (٥) أو متعنت ، فإن الاعتذار
إلى هذين الصنفين ضائع ، ولا تخاطب الاعتذار إذا وجب أن تعتذر بالاحتجاج
فإن ذلك يدل على مقامك على الذنب ، لأنك ليس تحتج إلا فيما لا ذنب
لك فيه ، وإيس هذا موقف التنصل والاعتذار ، وإنما هو موقف النفخ (٦)

(١) كذا في الأصل وقد أتيتها الدكتور مطلوب «بضر» وهي فسدة للمعنى المراد مع
أن الدكتور مسطوي جواد أشار عليه بالصواب وليسكنه أصر على ما يفسد للمعنى .
(٢) في الأصل مهشل وهو تصحيف لم يشر إليه الدكتور مطلوب ، صوابه ما أثبتناه
والمهشيل : المتعيب المنتم . (٣) الحوبة : الخطيئة والائمه .
(٤) مكان هذه الكلمة في الأصل مقابر ولا معنى لها والتصحيح ما أثبتناه .
(٥) في الأصل «متعنت» وأعلمنا «متعنت» وإن كان المعنى يستقيم باللفظ إلا أن على ضرب
من التأويل والتطبيق ويكون الامتناع للإبفاق في الخطأ والتهكم .
(٦) في الأصل «النصح» وهي تحريف عن «النفخ» بمعنى الدفاع عن النفس ولم
يقبلة الدكتور مطلوب إلى هذا التعريف

عن النفس والاحتجاج ، فإن كنت على حجة فأنت غني عن الاعتذار ، وسديك أن تقيمها ، وتجتهد في التخلص من اسم الذنب بما تظهره منها ، وإن كنت مذنباً فسديك أن تعترف بذنبك وتعذر منه ، وتسأل الصفح عنه ، فإن مزج الاعتذار بالاحتجاج يدل على استئناف الذنب ، ولذلك قال بعضهم : وقد اعتذر رجل إليه فأتى في اعتذاره بما قدمناه : ما رأيت عذراً أشبه باستئناف ذنب من عذرك . وذلك أن المذنب إذا كان عند نفسه غير مذنب ، وكان له فيما يظن حجة تزيل عنه الذنب ، فهو غير مقلع عن ذنبه لأنه إنما يرجي الإقلاع عن الذنب للمذنب إذا عرف ذنبه وقبح فعله ، وأنه لا حجة له فيه ، وكان يقال : من وثق بحسن العذر وقع في الذنب ، وإذا اعتذر إليك معتذراً فاقبل عذره ، وصدق في ذلك ظنه ، إلا أن يكون ممن ترى أن الراحة في قطيعته ، فإن كان كذلك فاجعل ذنبه سبباً لهجره له ، ولا تستعبه ، ولا تسمع عذره ، فإن العضو الفاسد ليس لصاحبه راحة إلا في قطعه ومفارقته ، ومن جاهرك بذنب ، أو ذكرك بما يسوءك في ملامته جاء معتذراً فيما بينك وبينه فلا تقبل تنصه وعذره حتى تكونا في ملأ ، وعلى المجاهرة كما كانت زلته وذنبه ، وكذلك من أذنب إليك فيما بينك وبينه فلا تسكفه الاستمرار بالذنب عند من لم يعرف ذنبه ، واقبل عذره فيما بينك وبينه .

واعلم أن الأنس بمواقف الاعتذار ، وليس باختلاف ذوى الأقدار (١) فاهرب مما تحتاج إلى إقامة العذر فيه ، هربك من التلف ، فليس في كل حين تقال الهفوة ، ولا في كل وقت تغتفر الذلة ، ومن القبيح أن يختار الإنسان اللوم من الحمد عوضاً ، وأن يجعل نفسه للألسن غرضاً ، وقد قيل : إياك وما يعتذر منه ، فقلما اعتذر أحد إلا كذب ، ومن عرض نفسه للثمة فلا يلوم من أوقع به الظنة .

وأما التردد : فمن أنفع الأشياء للإنسان ، وأعوونها على الزمان ، لأن

(١) في الأصل « الأقدار » وهي المسكنة ، والأنسب « الأقدار » .

بالمودة صلاح جميع الأمور ، وبالعداوة فسادها ، وبذلك أمر الله سبحانه
بالتواصل^(١) والمودة ، ونهى عن التعادى والفرقة ، وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا ﴾^(٢) وقال : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ
إِخْوَةٌ ﴾^(٣) وقال : ﴿ وَانْتَصِبُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾^(٤) .

والود ودان : ود للمشاكلة والمجانسة ، وهو الذى يقول فيه رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - : « القلوب كأجناد مجندة ، فما تعارف منها ائتلف
وما تناكر منها اختلف^(٥) » .

وود بالعرض ، وهو ينقسم قسمين : احدهما ود العصمة فى الدين ،
والآخر : ود المنفعة فى الدنيا .

فأما العصمة فى الدين فالود فيه ، والمحبة هى الولاية التى فرضها الله تعالى
على عباده المؤمنين لأمتهم وإخوانهم فقال - عز من قائل - : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ
اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ
رَاكِعُونَ ﴾^(٦) وقال : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾^(٧)
« وحظرها على المخالفين إلا فى حال التقية فقال : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ
أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شيء إلا أن
تتقوا منهم تقاه^(٨) » وجاء عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إن أوثق

(١) و الأصل بالتوصل « والأنسب « ما أتقناه » .

(٢) مريم : ٩٦ . (٣) الحجرات : ١٠ . (٤) آل عمران : ١٠٣ .

(٥) أنظر كشف الخفاء ١ : ١١٠ ، وتخريج الرقاق لأحاديث الأحياء للقرنالى

٥٠٠ : ١١٨ والرواية المشهورة لعديث « الأرواح جنود مجندة ، ومجندة : مجتمعة .

(٦) للأئمة : ٥٠٠ . (٧) التوبة : ٧١ . (٨) آل عمران : ٧٨ .

عرا الإيمان الحب في الله - عز وجل - والبغض فيه، (١) ، والذي نخال به مودة ذي العصمة ألا يرى أخاه مفارقاً لما جمعهما عليه الدين في سر وعلانية .

وأما المودة للمنفعة في الدنيا فتتأكد بتأكيد الأسباب الموجبة لها ، ويزيد فيها الإحسان والإفضال ، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : جعلت القلوب على حب من أحسن إليها (٢) ، وينمى ذلك ويزيد فيه للبشر والطلاقة والكلمة الطيبة ، فإنه يروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إنكم لم تسعوا الناس بأموالكم ، فسعواهم بأخلاقكم ، (٣) .

وفي حديث آخره بالبشر وطلاقة الوجوه ، وقد قال الله - عز وجل - ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (٤)﴾ وقال أمير المؤمنين - عليه السلام - : من لانت كلمته وجبت محبته ، والذي يحوز به الإنسان هذه المودة من يرومها منه هو أن يرى له مواصيا بما يقدر عليه ، فقد قال أرسطاطاليس : ليس مع الإيثار بغضه ولا مع الاستكثار محبة ، وأن يكون متابعاً له فيما يقوده إليه ، فإن الخلاف أذى ، والأذى مخالف للهوى ، وقد قال الشاعر :

يُحِبُّ وَيُذَيِّبُ مَنْ يَقْلُ خِلَاؤُهُ وليسَ بِمُحَدودٍ حَيْبٌ مُخَافُ

وقال آخر فأحسن (٥) :

فإني رأيتُ الحبَّ في الصدرِ والأذى

إذا اجتمعاً لم يكتبِ الحبُّ يذهبُ

(١) أنظر فيض القدير ٧ : ٤٤١ ، وتخرج المراقى لأحاديث الإحياء للقرالى ٥ : ١٤٤ .

(٢) أنظر مختصر سنن أبي داود ٢٠٥ ج ٥ .

(٣) أنظر تخريج المراقى لأحاديث الإحياء للقرالى ٨ : ٩١ .

(٤) إبراهيم : ٢٤

(٥) البيت للمصريح أنظر هبون الأخبار : ٣ : ٢١

فتودد إلى الناس جهداً ، واجعل نيل محبتهم وكذك ، فإنك لن تنعم
بذلك مروءة كريم ، أو أمن عداوة ائيم ، فتكون قد نلت المحبوب
وكفيت المرهوب ، إن شاء الله .

وأما الأخذ بالمشهور من الحديث والقول وحكايته ، وترك الغريب
والمسكّر منهما ، واجتناب روايته : فإن المنفعة في ذلك عظيمة ، والفائدة
جسيمة ، وذلك إنك تحرز به النبل في عيون الناس ، والجلالة في صدورهم ،
ومتى أخذت بالشدوذ ، وبالبديع والغريب من الأحاديث والروايات ،
وأحكمت ذلك ، ونقلته كنت عند الناس غير محصل ، ولا يغررك : وإنما أحكى
ما أسمع ، فكيفك عيباً أن تحكى كل ما تسمع لأن أكثر ما تسمع
الباطل ، وإنما الحق جزء من أجزاء كثيرة مما نسمعه ، وقد قيل : « حسيك
من شر سماعه » ، فكيف حكايته وفعله ، ومن رضى بأن يكون حاملاً
للأباطيل ، وراوية للأكاذيب ، فقد رضى بما لا يرضى به اللبيب ، فإن
استطعت فلا تحكى إلا ما تصدق فيه ، وما لا تحتاج إلى إفاة شاهد عليه
فانفل ، فهو أولى بك إن كنت من أهل التحصيل ، وأردت أن تسلم من
العيب والتجهيل ، فقد روى عن بعض الأعراب أنه قال : إياك وما يسبق
إلى القلوب إنكاره ، وإن كان عندك أعذاره ، فليس قل من حكى هناك
نكراً يوسعك عذراً ، واحذر الحذر كله من شهوة الاستطراف ، وطلب
الغرائب ، فإن كثيراً من الناس يطلب ما كان طريفاً ، ولم يكن عند الناس
معروفاً ، وذلك لما في النفوس من التطلع إلى استتباع ما لم يسموه ،
والكاف بما لم يعمدوه ويعرفوه ، وكلما كان الشيء ليس عندهم كان
لأبهم أعجب ، ومن قلوبهم أقرب ، ومن ها هنا ضل كثير من الناس ،
ودخلت عليهم الشبهة في اعتقادهم ودياناتهم ، فإنك إذا نظرت في كثير
من مذاهب أهل المذاهب وجدتها لم تنفق (١) على أهلها إلا بطرافتها (٢)

(١) تنفق : تروج ويرغب فيها طلابها .

وخرابتها وامتناع دعواتهم (١) في إظهارها لهم ، والنفس طلعة (٢) ، وهي ضئيلة بما تمنعه ، وليس عندها فيما قدرت عليه من الرأى والهوى مثل الذى عندها فى الغريب المستطرف ، وكل ما كان فى ملك غيرها كانت إليه أشوق ، ونحوه أتوق ، ولهذا صار أزهى الناس فى العالم جيرانه ، وصار الإنسان بما استفادته منه أشد ضناً بما ورثه ، فاحترس من هذا الباب ، ولا تراعين فى مستطرف من الأمور إلا ما كانت أمارات الحق فيه ظاهرة ، والشكوك التى تعرضه واهية (٣) فقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « شر الأمور محدثاتها وقال : (٤) ، وكل بدعة ضلالة (٥) ، ولا ينقل عليك الحق ، وإن كبر عليك استماعه ، ولا تملنه وإن كثرت على سمعك مروره ، فإن الحق جديد لا تخلقه (٦) الأيام .

وأما المقبول والمردود : فإن المقبول كل ما أريد به المنفعة من الأمور التى ذكرناها وهددناها (٧) ، وكانت القلوب له قابلة ، وبفضل افتتانه غير جاهلة . والمردود ضد ذلك ، فما ينمق أن يقبل وعظ من وعظك ، ونصح من نصحك بما وقرك فيهما (٨) ، وألان لك القول فيما يورده عليك منهما ، وإن تعجرف مخاطبك (٩) فى ذلك بما يغلظ عليك استماعه ، فإن كان بمن تتق بفيته ، ولا تستريب بمودته وطوبته ، تشجعت على الصبر له ، والقبول منه ، وكنت كالعامل الذى يتشجع على أخذ الدواء السكرية إذا علم أنه

-
- (١) كذا فى الأصل وهو الصواب « وأثبتها الدكتور مطلوب فى تحقيقه مضطربة حيث جعلها « وامتناع ذلك عليهم فى إظهارها » .
(٢) طلعة : متطلعة ومتشوقة . (٣) فى الأصل « قاهرة » وصحبت فى هامشه « واهية » والمعنى عليها يختلف ، ولم يشر الدكتور مطلوب إلى ذلك .
(٤) أنظر رياض الصالحين : ٨٩ والنهية ١ : ٢٥١ برواية أخرى .
(٥) انظر النهاية ١ : ١٠٦ . (٦) لا تخلقه . لا تبليه أو تفتيه .
(٧) هذه اللفظة فى الأصل « ووددناها » وهى خطأ من الناسخ والصحيح ما أبتناه لأنها أظهر ، وسار الدكتور مطلوب على الأصل ، ولم يفتى على هذا القطع الذى وقع من الناسخ .
(٨) أثبتها الدكتور مطلوب « منهما » .
(٩) كذا فى الأصل ، وأثبتها الدكتور « مخاطبك » .

ينفعه ، ويصبر في ساعة الخوف تحت ظلال السيوف إذا علم أن الصبر خير له ، فإن كان ممن تعرفه بعداوة وسوء نية ، وخبث طوية ، رددت عليه قوله على استماعك المكره الذي حصل له ، فإن في الناس من يريد عيب عدوه والإشادة (١) بمساويه ، فلا يجد طريقا إلى ذلك أبلغ وأسهل من الوعظ والنصيحة ، لأنهما يشتملان على ذكر عيوبه ، فهو يبلغ مراده من فضيحته والإغلاظ من حيث لا يستحق في الظاهر لوما منه ، ولا مكافأة على قبيح ما يلقاه به ، وقد ذكر أردشير ، هذه الطبقة وزرايتها على الملوك وتوصلها إلى عيبيهم بالوعظ ، وحذر منهم ، وعرف الملوك كيف السبيل إلى الراحة منهم ، ونحن نذكر قوله إذا صرنا إلى موضعه ، فاعرفهم أنت وأنزلهم منزلهم ، وقد حكى عن بعض أهل هذه الطبقة أنه قال لبعض الخلفاء : إني أريد أن أنصحك يا أمير المؤمنين بكلمات ، فاحتمل إغلاظي فيها ، فقال : لا ولا كرامة ، إن الله بعث من هو خير منك إلى من هو شر مني ، فقال له : ﴿ قَتُولَا لَهُ قَوْلَا لَيْنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَنْشَى ﴾ (٢) ومن ذلك قبول العذر ممن اعتذر إليك إن صدق في عذره ، وإن كذب ، فقد قال الشاعر :

إَقْبَلْ مَعَاذِيرَ مَنْ يَأْتِيكَ مُعْتَذِرًا إِنْ بَرَّ عِنْدَكَ فِيمَا قَالَ أَوْ فَجَرًا

فَقَدْ أَطَاعَكَ مِنْ أَرْضَاكَ ظَاهِرُهُ وَقَدْ أَجَلَّكَ مَنْ بَعَثَكَ مَسْتَقِرًّا

فإذا قبلت معذرته ، وأقلته عشرته مرة بعد أخرى ، وثانية بعد أولى ، ورأيت مقيما على الإصرار ، ولا يزيدك على الاعتذار ، عند تخوفه عواقب الإنكار ، علمت أنه يريد مخادعتك ، فيطلب الحيلة عليك ، فحينئذ لا تقبل عذره ، وتأس برسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما صنعه ببعض أمراءه وأحسبه أبا عزة (٣) فإنه أمر بضرب عنقه وقال : ولا تقعد في نادى قومك فتقول

(١) في الأصل « والإشادة » وهو تحريف . (٢) طه : ٤٤

(٣) أبو عزة عدو بن عبد الله بن عمر وليل بن عثمان في رواية ابن أبي عمير بن حذافة بن جح الجهمي ، وهو ممن قتل من كفار قریش في غزوة أحد ، وقد صغفه الدكتور مطلوب إلى أنا عزة ولم يعرفه .

حدثت محمداً ثلاث مرات ، ومما يقبله العاقل مدح من مدحه بما فيه ، ولم يخرج في وصفه عما يستحقه بمساعيه ، فقد سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدح وأثاب عليه ، فأما إذا رأيت المادح يزكرك بما ليس فيك ، ويواريك ويريد أن يمدحك عن نفسك ، ويعجز^(١) جانبك ، فلا يكون من شأنك الإصغاء إلى قوله ، ولا الاستماع منه ، ولا الرضا بمنطقة ، فإن ذلك ثلمة في عقلك ، فإن لم تسدها اقتحم الناس عليك منها ، وترصلوا إلى حوائجهم منك بها ، ثم لم تسلم بعد ذلك من غيبتهم لك ، وضحكهم منك . وقد قالت الحكماء : « قابل المدح كالمدح نفسه ، وإنما قالوا ذلك لهذه الطبقة من المادحين ، وهم الذين أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بأن يحثي^(٢) التراب في وجوههم .

ومن المقبول أيضاً إطالة القول فيما أريد به تأنيس المستوحش ، وتسكين بروح المرئع ، فإن ذلك مما قد امتدحوا به فقال شاعرهم^(٣) :

سلى الطارق المعتبر يا أم مالكِ إذا ما أتراني بين قدرى ومجزرى
وأبسط وجهي إنه أول القرأ وأبذل معروفى له دون تنكبرى
وقال آخر^(٤) :

أحدثه إن الحديث من القرأ وتعلم نفسى أنه سوف يهجع
ومما يتسع فيه القول ، ويكون عند ذوى العقل مقبولاً ، أن يجد القائل فيمن يقصد القول فيه مقالاً بما يظهر من خلقه وفعله ، ونقصه أو فضله ، فيكون المادح له ، أو اللذام لفعله منبسط اللسان ، غير كليلى البيان ، ويكون

(١) في الأصل يفتخر جانبك وهو تصحيف وسوابه ما أثبتناه ، ويعجز جانبك يعتبرك
(٢) يحثي التراب : من حثا يحثوه حثوا إذا قبضه ورماه في وجهه .
(٣) البيتان لمرؤة بن الورد انظر ديوانه ٨٩ ط اجزائر وروايتها فيه .
.....
.....
..... منسكرى

والمتر الفقير ، والمتر المحتاج للمعروف من غير أن يسأل ، وهو من قوله تعالى « واطمئنا القانع والمعتبر » فالقانع الذى يسأل والمتر هو الذى لا يسأل . (٤) ينسب البيت لعتبة ابن بغير مرة ، ولسكينة الدارمى مرة أخرى انظر شرح ديوان الحماسة ٤ : ١٧١٩ .

لسامع ذلك منهما قابلاً مصدقاً، واقولهما فيه (١) محققاً ، وقد قال الشاعر (٢)

بهواك صيرني للمذول نكالاً وجدَّ السبيلَ إلى المالِ قتالاً

وقال آخر يعتذر من تركه مديح قومه :

فلو أن قومي أنفقتني رماحهم

نظفتُ ولكن الرماح أجرت (٣)

وما تقبل فيه الإطالة : المذاكرة بالعلم ، فإن مذاكرة الرجال تلقىح لألبابها ، وروى عن الصادقين- عليهم السلام- المذاكرة بالعلم عبادة حسنة ، فهذا ما في الردود والمقبول .

وأما المهم والفضول : فإن المهم كل ما دعت الإنسان حاجة إليه في قوام معيشته وإصلاح عاقبته ، أو سيادة نفسه وخاصته ، وذلك مطلق اه الكلام فيه ، وغير مستقبح منه الطلب اه من حيث لا يشوب المبالغة بالمذر ، ولا الطلب بالطمع ، ولا المسألة بالإلحاف ، ولا الوعظ بالتسليط ، ولا الأمر بالعنف ، ولا النهي بالغلظة ، ولا التنبيه على الذنب بالتوبيخ ، فقد قال سفيان (٤) بن عيينة : يستحب للعالم إذا علم ألا يعنف ، وأن يتلطف فيما قاله حتى يأتي به على ما ذكرناه ، فيباغ مراده من حيث لا يلحقه عيب ولا ينسب إلى تقصير ، وقد أمر الله - عز وجل - بالكلام فيما تدعو الحاجة إليه ، وبالرفق واللين والتأني ، فقال - عز وجل - ﴿ خُذُوا الْقَوْلَ مِنْكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ (٥) ﴾ وقال : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا (٦) ﴾ وقال :

(١) في الأصل «فيك» وما أثبتناه يقتضيه السياق، ولم يشر الزكوةورمطلوب الى ذلك .

(٢) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي انظر البيان والتبيين ١ : ٢٣٧

(٣) أجرت : نطمت (٤) هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي حدث

وله الجامع في الحديث توفي سنة ١٩٨ هو خلاصة تذهيب الكلام .

(٦) البقرة : ٨٣ .

(٥) الاعراف : ١٩٩

﴿ قَتُولًا لَهُ ^(١) قَوْلًا لَيْتِنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْتَشَى ﴾ ولم يقنع من أنبيائه وصلاحه خلقه بترك الكلام في المهم من أمر الدين ، بل فدعاب من ترك الكلام في ذلك فقال فيما أمر به نبيه - صلى الله عليه وسلم - من البشارة والندارة : ﴿ وَإِذْ جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا قُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ ^(٢) بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَنُورٌ رَحِيمٌ ﴾ وقال في غير هذا : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ^(٣) ﴾ ، وقال أمير المؤمنين - عليه السلام : « إن الله - عز وجل - لم يرض الأئمة أن تعصى في أكناف الأرض وهم مسكون ، لا يأمرون ولا ينهون ، وقد أجاب الله - عز وجل - عباده عما يسألونه ^(٤) » عنه من مبهم دينهم فقال : ﴿ يَا سَأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ^(٥) ﴾ إلى آخر الآية وقال : ﴿ يَا سَأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَاللَّيْسْرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ^(٦) ﴾ وقال : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا مِنَ النِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ ^(٧) ﴾ ، وكذلك سائر ما سألوا عنه مما يهمهم في أمر دينهم ، فلما سألوا عما لا يهمهم وما هو فضول منهم كانت نتيجة إخلافهم وتفرقهم ، أمسك عن جوابهم ، فقال : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ

(١) أنظر هامش ٣١ من ص ٢٤٢ وفي الأصل « وقولا » وهو خطأ من النسخ .

(٢) الأنعام : ٥٤ . والآية فيها خطأ في الأصل حيث يقول : ثم تاب من بعد ذلك ،

(٣) الأنعام : ٦٨ .

(٤) في الأصل « يسأله » وهو خطأ من النسخ .

(٥) البقرة : ٢١٧ (٦) البقرة : ٢١٩

(٧) البقرة : ٢٢٢ وفي الأصل « يسألونك » وهو خطأ .

مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً^(١) ﴿﴾ ولما سألوا من آباءهم قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَى لَكُمْ تَسْوَأُكُمْ^(٢) ﴾ وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن السَّاعَةَ أَبَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ : إِنَّمَا عَلِمْتُهَا عِنْدَ رَبِّي^(٣) ﴾ فبكل ما جرى مجرى المهم الذي ينتفع به ، وتدعوا الحاجة إلى استعماله فَحَسَنُ الْكَلَامِ فِيهِ ، وكل ما خالف ذلك ، وجرى غير مجراه فيها لا يعنى الإنسان ولا يجدى نفعاً فهو الفضول ، الذي سمعت العلماء نذره ، ورأيت الحكماء تنهى عنه فقالوا : إنما ملك الناس في فضول المال وفضول القول ، وقال رجل لا بنته وقد تقام إلى زوجها . يا بنتي ، أسكى عليك الفضلين : فضل القول ، وفضل الشهوة ، ومن ذلك يكون العطب ، فكم ممن قتله كثرة فضوله ، ولم ير أحد قط قتل أسكوته ، ولا ضرب بالسوط على فاه كلابه ، وإنما يفعل به تلك الأفاعيل . وورده تلك الموارد : فضول قوله ولسانه ، ولذلك قال الشاعر (٤) :

• وَجُرْحُ اللِّسَانِ كَجُرْحِ اليَدِ •

وقال الآخر (٥) :

يَمُوتُ القَتِيّ مِنْ شَثْرَةِ بلسَانِهِ وليس يموت المرء من شَثْرَةِ الرَّجْلِ
وأما التام والتامر : هأما التام من الكلام (٦) ما اجتمعت فيه فضائل هذه الأقسام ، فكان بليغاً صحيحاً ، وجزلاً فصيحاً ، وكان جداً صواباً ، ورحسناً حقاً ، وناقماً صدقاً ، وعند ذوى العقول مقبولاً ، ولم يكن تكلفاً ولا فضولاً ، فإذا اجتمع ذلك فيه ، ووضعه قائله موضعه ، وأتى به في حينه ، وأصاب به مقصده ، فهو التام .

(٢) المائة : ١٠١

(١) الإمرأ : ٨٥

(٣) الأعراف : ١٨٧ (٤) ذلك عجز بيت لا يرى القيس ، صدره « ولو من ثناغيه جاني » والثنا : ما أخبرت به عن غيرك بخير أو شر . أنظر البيان والبيان : ١ : ١٥٦ ، والمحسن وللإمامي ٢ : ٩١ . (٥) البيت لمبداه بن المعتز . أنظر المحسن والاضداد ٢٨ ط ليدن . (٦) كذا في الأصل والاكثر « فما » وأثبت العبارة الدكتور معلوب من عنده « فإن التام » .

ومنه من الكلام ماروى عن رجل قدم من اليمامة على عمر بن عبد العزيز ، فسأله كيف الناس ؟ فقال : « ظالم مقهور ، ومظلوم منصور ، وفقير مجبور (١) وغنى موفور ، فقال : « سرك الله وأحسن بشراك » .

وماروى عن رجل من سمرقند قام بين يدي المهدي فقال : يا أمير المؤمنين : « إنا قوم نأينا عن العرب ، وشغلنا الحروب عن تحفظ الخطب ، وأمير المؤمنين يعرف طاعتنا ، ويعلم ما فيه مصلحتنا ، فيجتزئ منا باليسير من الكثير ، وبما في الضمير دون التفسير ، فقال له : أصبحت وأجدت ، أنت خطيب القوم .

وشكا بعضهم حاله إلى بعض الرؤساء ، فقال : « إن الدهر كالجرح ، وجرح فطمح ، وأفسد ما صلح ، فإن لم تمن عليه فضع » .

وأوصى خالد (٢) بن صفوان ابنه فقال : « كن يا بني أحسن ما تكون في الظاهر حالا ، أقل ما تكون في الباطن مآلا ، فإن الكريم من كرمت طبيعته ، واللئيم من خبثت عند الحاجة طعمته ، وإياك وكثرة الكلام فيما لا ينفعك ، فإنه فضل ، ولا آمن عليك فيه الوزر ، والموت خير من طلب الحاجة إلى غير أهلها » .

والناقص (٤) عن النيام ، وما قصر عن هذه الأقسام ، كان عيبا عند ذوى الأفهام .

كما روى أن بعض جلساء عبد الملك تنقص مصعب (٥) بن الزبير ، وقد أفاضوا في ذكره بحضرته ، فقال : « هـ (٦) أما هللت أن من صفر مقتولا فقد

(١) فقير مجبور : حسن الحال ، من جبر الفقير : أغناه .

(٢) كالجرح : اشتد وهو من الاستناد المجازى .

(٣) هو خالد بن عبد الله بن عمرو بن الأهم التميمي النخعي من فصحاء العرب المشهورين كان من جلساء عمر بن عبد العزيز وهشام بن عبد الملك ولد ونشأ بالبصرة وتوفى في حوالى سنة ١١٥ هـ . (٤) فى الاصل « عند » وهو تعريف لم يشتر مطلوب إليه .

(٥) هو مصعب بن الزبير بن العوام ، بن خويلد الأسدي القرشى أحد ولادة البصرة والكوفة

سنة ٦٨ هـ وتوفى سنة ٨٩ هـ

(٦) « هـ » اسم فعل معناه اكفف ، وإذا قلت : « هـ » يافلان فكأنك تقول له :

اكفف من حديثه ، وإن قلت له « هـ » يافلان بالثبوتين فمعناه اكفف عن كل حديث .

صغر قائله ، وهو إنما أراد التقرب من قلب عبد الملك بتقصه وتصغير شأنه ،
وجمل ما في ذلك من التقصير بعبد الملك ، والوضع من ظفره ، فكان
كلامه بادي النقص عند ذوى العقول ، غير محمود عند ذوى التحصيل .

وكذلك قال بعض الأعراب لرجل رآه نطق بمنطق مذموم غير
ناص (١) ولا مقبول ، فقال : يا هذا ، إن عورات الرجال بين أرجلهم ،
وإن عورتك بين فكيك ، وهذا في هذا الباب مقنع إن شاء الله .

أدب الهرب :

فأما أدب الحديث فإن أصله وعمده ، وبهائه وزينته اتقاء الخطأ فيه
والزال واللحن والخطل ، ثم أن يكون حتماً سالماً بما يهجنه من معائب القول
التي قدمنا ذكرها ، ثم أن يقدر المحدث مقدار كلامه ، ومقدار نشاط مستمعه
فلا يجعله منه ما يضره ويقصر عنه شيئاً ، وإلا وقع من مخاطبه موقع
إياس بن معاوية (٢) من ابن شبرمة (٣) فإن ابن شبرمة قال له : أنا وأنت
لا نتفق ، قال : ولم ؟ قال : لأنك لا تشتهي أن تسكت ، وأنا لا أشتي أن
أسمع ، وألا يردد القول إذا أعجبه ، فإن في التوراة لا يعاد الحديث مرتين .
وروى أن ربيعة (٤) رأى تكلم يوماً فأعجبه كلامه فقال لأعرابي :

(١) في الأصل « ناس » ومعناه شريف مختار ومنه أبل الصبية : ارتفعت في الرمي ومنه
انقص القمى : اختاره وقد أثبتها الدكتور مطلوب في تحقيقه « ماش » ولم أدر سبب ذلك .
(٢) هو أبو وائلة إياس بن معاوية بن مرة اللزني قاضي البصرة وأحد أعاجيب الدهر في
اللعنة والقكاء الذي يضرب به المثل فيهما وقد قال في حقه الجاحظ : إياس من مفاخر مضر
ومن مقدمي القضاء والبيان ١ : ٥٦ توفى ١٢٢ هـ . (٣) هو عبدالله بن شبرمة بن الطليل
ابن حمدان الضبي القاضي السكوفي التوفى سنة ١٤٤ هـ انظر البيان والتميز ١ : ٩٨ .
(٤) ربيعة الرأي هو ربيعة بن فروخ العميري الذي أحد الأئمة الحفاظ والفقهاء المجتهدين
ولقب بربيعة الرأي لأنه كان عنده بصر بالأمور وكان صاحب الفتوى بالمدينة ، وتوفى بالهاشمية
في أرض الأنبار سنة ١٣٦ هـ انظر تذكرة الحفاظ ١ : ١٤٨ ووفيات الأعيان .

حضره : ما تعدون العى فيكم ؟ قالوا : ما أنت فيه منذ اليوم .
 وتكلم ابن السكك^(١) في قصصه فردد أشياء من مواعظه ، فقالت له جاريته :
 لم تردد كلامك ؟ فقال : ليقمه من لا يفهمه ، فقالت : إلى أن يفهمه من لم
 يفهمه [يكون] (٢) قد مله من فهمه ؛ وألا يكون نزل الكلام فينسب إلى العى ،
 ولا كثير الكلام فينسب إلى الهذر (٣) . بل يتوسط في منطقه ، فإن
 خير الأمور أوسطها ، وإذا أعجبه الكلام فليصمت ، وإذا أعجبه
 الصمت فليتكلم ، فإن البركة في مخالفة الهوى ، وأن يتجنب الأيمان
 في حديثه ، فإنما يحمل الرجل على اليمين إحدى ثلاث خلال : إما مهانة يجدها
 في نفسه ، وقد وصف الله - سبحانه - الخلاف بذلك فقال : ﴿ وَلَا تُطِيعْ
 كَلَّ خَلَافٍ مَّيِّبٍ ﴾^(٤) أو عى في الكلام ، فهو يجعل الأيمان حشوا له ،
 أو نعمة ظهرت منه ، فهو لا يثق من الناس بتصديقه إلا بعد اليمين ،
 ولذلك قال بعض الأعراب في بعض ما تكلم به : والله فإنها مهانة أو فجور
 أى : بأن الإنسان لا يخلف بالله إلا من فجور قد ظهر منه فأحوجه إلى
 استعمال اليمين حتى يصدق ، أو مهانة يجدها في نفسه ، ولا يبتدى كلامه
 إلا بعد أن يتروى فيه ، فإن الرجوع عن الصمت إلى الكلام ، أحسن
 من الرجوع عن الكلام بعد الشروع فيه .

وقد روى (٥) عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه أوصى رجلا
 سأله أن يخصه بشيء من العلم ، فقال له : أمستوص أنت ؟ فقال نعم .

(١) هو أبو العباس محمد بن صالح مولى بنى عجل المعروف بابن السكك ، وهو كوفي قدم بغداد
 زمن هارون الرشيد وكان يبكيه من قوة موعظته ، ومكث ببغداد مدة ثم عاد إلى الكوفة ومكث
 بها إلى أن مات سنة ١٨٣ هـ أنظر البيان والتهيين ١ : ١٠٤ وصفة الصفوة ٣ : ١٠٥

(٢) الزيادة عن البيان والتهيين .
 (٣) الكلام الهذر : الكلام الخاطأ .
 (٤) المائدة : ٢٠ .
 (٥) انظر الجامع الصغير بشرحه فيض القدير ١ : ٢٧٠ وقد رز له السيوطي
 بعلامة ضيف .

فقال : إذا أردت أمراً فتدبر عواقبه ، فإن كان خيراً فامضه ، وإن كان شراً فانتبه عنه ، وأن يحزن كلامه إلا عند إصابة المواضع ، فإنه ليس في ظل حين يحسن الصواب . وإنما تمام الإصابة بإصابة الموقع ، فإن أخطأه دخل على كلامه المهجنة (١) ولم ، يبلغ به البغية (٢) ، وألا يحضر كلاماً لم يحضره ، ولا يدخل بين اثنين في شيء لم يدخل فيه ، ولا يجيب عن شيء لم يسأل عنه ، وألا يجيب من خاصه وأغضبه بجواب الغضب والشر ، فإنه ربما ظهرت عليه عند الغضب أمارات تصدق عليه قول العاتب له ، ولكن ليسكن جوابه بالحلم والوقار ، فإن الغلبة للحليم ، وليعلم أن جهل خصمه يبين عن فضله إذا لم يقابله ، فقد قيل : لولا جهل الجاهل ما عرف عقل العاقل .

وقد قال أمير المؤمنين - عليه السلام - الغالب بالشر مغلوب ، والابتهاون بالكذبة تحفظ عليه في الجد أو الهزل ، فإنها سريعة في إبطال ما يأتى من الحق ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - إن (٣) الرجل ليكذب الكذبة فلا يزال بها حتى يصر عند الله كاذباً ، وإذا سئل غيره فلا يصاب الجواب منه ، وإذا حدث أنصت لمحدثه ، وإن كان يعرف الحديث فقد روى عن الأحنف (٤) :

تجنب في حديث جليلك ثلاثاً : الإعراض عنه ، وسوء الاستماع

(١) المهجنة : بضم الهاء هي في الأصل بيان الروم والصقالية ، وفي الكلام ما يؤممه منه الغيب والقبح . (٢) البغية : بكسر الباء ما ابتغى يقال عند فلان بغيتي أي طالبني ، وبضم الباء : الحاجة يقال : في بني فلان بغية أي حاجة . (٣) أنظر مختصر سنن : أبي داود ٧ : ٢٨٠ . (٤) أبو بجر الضحاك بن قيس ابن معاوية التميمي الملقب بالأحنف سيد تميم وأحد المظاهر الذمات النصحاء الناعمين ، يضرب به لائل في الحلم ولد بالبصرة سنة ٣ قبل الهجرة وأدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وعاش عصر الصحابة وشهد الفتوح في خراسان وصفين مع - علي رضي الله عنه - وولد خراسان وتوفي بالكوفة سنة ٥٦٧ .

منه ، وإن تزيه أنك قد عرفت ما أراد .

وإذا بلى بالجواب عن شيء قد سئل عنه هو وجماعة معه ، فلا يبادرهم
بالجواب ، فيكونوا متمقبين لقوله ، آخذين بأحسنه ، يمكن من عيبه ،
بل يكون آخرهم جواباً ، فإنه يجمع بذلك أخذ بحسن قولهم ، وتمقب
آثارهم ، والسلامة من عيبيهم وطعنهم ، وليدع التناول في المجالس
على أهلها بالقول بما يعرض له من الصواب لئلا يظنوا أنه يريد التكبر
عليهم ، والوضع منهم فيعادوه ، وليسكن قصده بمحضرة العلماء أن
يعرفوا منه أنه على الاستماع أحرص منه على القول ، فإن نازعته
نفسه إلى القول بمحضرتهم - وهم نقاد القول وجهابذته - فلا يخرج من
إيهم إلا ما كان صحيحاً جائزاً ، وليستحسن من تكذيب صاحبه
في حديثه . وإن كذب فأراد تنبيهه على كذبه تلاف له في ذلك بألف
القول ، فإنه يجمع بذلك البقاء على مودته ، وقضاء حقه في التأييد لإصلاح
خلقه ، وليحدث الناس بما يعرفون ، ويعفيهم مما يكرهون ، تدوم له بذلك
مودتهم . وقد روى عن الصادقين - عليهم السلام - : رحم الله
من حبيننا إلى الناس بأن حدثهم عنا بما يعرفون ، وليعلم أن لسانه آفة
مرسلة عليه إذا أطلقه فليضبطه .

وقد روى عن العباس بن عبد المطلب^(١) أنه قال لابنه عبد الله^(٢) يا بني
احفظ لسانك إلا بما لك ، وأنه نفسك إلا عما أمرت به ، وإذا غلب على
السكلام فلا يغلب على السكوت ، فقد قيل : إذا فانك المنطق ،

(١) العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف من أكابر قريش في الجاهلية
والإسلام وجد الخلفاء العباسيين ، وكانه سنة ٣٢ هـ .

(٢) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي المشي الصعابي الجليل ولد بمكة سنة
٣ قبل الهجرة وأسلم ولازم الرسول كثيراً ، وروى عنه الأحاديث الصحيحة ووفى
سنة ٦٨ هـ .

فلا يفوتك الصمت ، واستشعر ما وصى به أكرم بن صيني^(١) بعض ولده فإنه قال له : ومن الجمال والمرودة أن تتكبر عالماً كجاهل ، وناطقاً كهمي ، والعلم مرشدة والصمت محمداً ، وفضل القول على العمل أوم ، وفضل العمل على القول كرم ، ولم يازم الكذب شيئاً إلا غلب ، والانتقاص عن الناس مكسبة لعداوتهم ، والتقرب منهم مجلبة لقرين السوء ، فكن من الناس بين المنتقصر^(٢) والمشترك ، فإن خير الأمور أوساطها ، ومن لم يكن له من نفسه واعظ تمكن منه عدوه على شر فعله ، ولا ينبغي أن يمنعه حذر المرء من حسن المجادلة ، ولا خوف العي من استمهال الصمت في وقته ، وليعلم أن الرجل قد يكون زميتاً^(٣) فيجمله الحرص على أن يقال لسن ، والخوف من أن يقال عبي على أن يتكلم في غير موضعه ، فيصير ما هرب منه خيراً مما أوقع نفسه فيه وليعلم أن من عاب للناس وذكر مساوئهم^(٤) جمع^(٥) مع الإثم في الغيبة التي نهى الله عنها الاستهداف لعييبهم ، والتعرض لشر قولهم وقد قال الشاعر :^(٦)

وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى ذَمِّهِ ذَمُّهُ بِالْحَقِّ وَبِالْبَاطِلِ
مَقَالَةُ السُّوءِ إِلَى أَهْلِهَا أَسْرَعُ مِنْ مُنْجِدِّ سَائِلِ

(١) هو أكرم بن صيني بن الحارث بن معاوية النخعي ، حكيم العرب في الجاهلية ، وأحد العمرين ، عاش زمناً طويلاً ، وأدرك الإسلام ، وقصد المدينة في أثنائه من نومه يريدون الإسلام وسكنه مات في الطارق ، ولم ير النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وهو - والله - يقول : « ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله » وكانت وفاته في سنة ٩ هـ .

(٢) في الأصل « المنتقى » والحق يقضى ما أثبتناه والدكتور مطلوب أثبتنا « المنقضى » ولا أدري ما يريد منها .

(٣) زميتا ، الجليل والوقور .

(٤) كذا في الأصل ، وقد قرأها الدكتور احمد مطلوب خطأ ونسب الخطأ إلى الأصل وقال إنها فيه « مساوئهم وأخذ رأى الدكتور مصطفى جواد الذي قرأ وفحص ووافق الدكتور مطلوب على التصحيح ، وقال إن المناسب أن تكون مساوئهم مع أن الأصل سلم ولو قرئ « شرارة صحيحة ما احتج إلى ذلك كله . (٥) في الأصل « من » والأنسب للسباق ما أثبتناه (٦) عيون الأخبار ٢ : ٢٦ .

وقال آخر : (١)

ولا ينطلق منك اللسان بسوءة فلأناس عورات وللناس السن
وليعلم أنه ليس من علم يذكره عند غير أهله إلا عادوه واستثقلوه ، فلا
تجالس أحداً بغير طريقته ، ولا تحدثه إلا بما يستحقه فإن للعلم حقين :
أحدهما بزه المستحقية ، والآخر صرفه عن ليس من أهله ، والا تستعمل
المزاح إلا في الأحوال التي يخرج بها من حد العبوس ، ومتى زاد
في المزاح على إنسان فأجابه بما يحرك من طبعه ، فلا يلومن إلا نفسه إذ
ليس من العدل أن يغضب من شيء وهو المبتدئ به ، فقد قال
حكيم العرب . (٢)

• وأول راضٍ سنة من يسئها •

ويبغي أن تتعلم حسن الاستماع كما تتعلم حسن القول ، وهذا آخر
باب العبارة ، وقد أتينا بجمل مما حضرنا فيه تغني عن الإطالة إن شاء
الله تعالى .

(١) للإمام الشافعي بيت شعر في هذا المعنى ورواية أخرى وهو : -

لسانك لا تذكر به هورة امرئ فكلك عورات وللناس السن
أنظر تقويم الاخلاق لمولف فكرى ط السعادة ١٩٣٥ .

(٢) هو د. عقل بن خويلد الهذلي وما ذكره : صدر بيت مجزه

فلا تجزعن من سنة أنت سرتها

انظر ديوان الهذليين وروايته (يسيرها) بدل (يسئها) انظر ، ولاغنى يتقيم عليها وقد

نسبها اللسان في مادة (سنن) لحمد بن عقبة الهذلي ، وسار على روايته الدكتور أحمد مطلوب

من غير أن يرجع لديوان الهذليين .

بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله حق حمده

باب

البيان الرابع وهو الكتاب^(١)

قال أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب :
قد ذكرنا فيما تقدم من كتابنا هذا نعمة الله - عز وجل - على عباده فيما ألهمهم
إياه من الكتابة ، ودللنا على حكمته سبحانه في ذلك ، وأنه أراد لإتمام
مناهم ، وإيجاب الحجة عليهم ، فإنه لولا الكتاب الذي قيد علينا أخبار
من مضى من الرسل ، ونقل إلينا ما أتوا به من الكتب لما قامت - الله سبحانه -
حجة علينا إذ كنا لم نشاهدهم ، ولم نسمع حججهم ، ولم نعاين آياتهم .
وانقرضت العلوم والروايات بانقراض أهلها ، وموت من تحملها ،
ولم يبق في أيدي الناس من ذلك ، ومن أخبار الماضين ، وآثار المتقدمين
إلا اليسير مما يلقاه الخاف عن السلف ، وكفى عسى أن يكون ذلك ، وما يرى
أن تبلغ من العلوم الحالية ، والأخبار الماضية ، فلما أعطاهم هذه الموهبة
قيدوا بها ذلك أجمع ، وحفظ فصار من قرأ كتب الأوائل وتأمل
أخبار الماضين ، كمن عمر معهم ، وكان في أيامهم ، وأخذ عنهم ، وسمع
منهم ، ولذلك قيل : الكتاب أحد اللسانين لأنك إذا قرأت كتابا كأنك
قد سمعت لفظ صاحبه . وقيل القلم أبقى أثرا واللسان أكثر هدرا .

(١) يلاحظ أن هذا البيان هو الوحيد الذي ابتدئ به باليسرة والتعديد من بين الأوجه
التي وردت في الكتاب ، حتى ليغيب لكثير من الناس أن هذا أول كلام جديد ربما يكون خارجا
من الكتاب ، أو هذا ابتداء كتاب جديد ، والذي أحب أن أسجله هنا أن هذا البيان تكلمة
البرهان . وورود البسملة هنا عادة بعض مؤلفي العصر كالجاحظ في البيان والتبيين ، وابن التتر
في البديع وغيرها . أنظر ما نقلته من ذلك في المقدمة .

وقالوا: اللسان مقصور على الشاهد . والقلم ينطق في الشاهد والغائب .
وقال بعضهم : استعمال القلم أجدد أن يحضر الذهن على تصحيح
الكتاب ، من استعمال اللسان على تصحيح الكلام ، والكتاب يقرأ بكل
مكان ، ويدرس في كل زمان ، واللسان لا يعدو سامعه ، ولا يتجاوز إلى من
بعده ، وقد بين الله - عز وجل - فضيلة الكتاب والخط ومعونتهما على
الحفظ والضبط فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ
مَّسْمُومٍ فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۗ ﴾^(١) ثم بين العلة في أمره
بذلك فقال : ﴿ وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلٍ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ
عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً
تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ ﴾^(٢) وإنما وضع
الجناح في ترك كتب التجارة الحاضرة ، لأنه ليس يجرى فيما يكون مؤجلاً ،
ولما كان هذا موقع الكتاب في النفوس بين المعونة على الحفظ
والنفي للشك خاطب الله - عز وجل - الناس من ذلك بما يعرفون ، فقال :
﴿ هَٰذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ۗ ﴾^(٣)
وقال : ﴿ إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَبْضُلُ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ۗ ﴾^(٤) فقال :
ذلك على المجاز والتمعارف ، وإلا فهو غير محتاج في علم ما كان ويكون
إلى كتاب من ينسى ويغفل ، والله - عز وجل - لا ينسى ولا يغفل وقد
شرف الله - عز وجل - منزلة الكتاب وأحوج الناس إليهم ، وأمرهم
بمعاونة من استعان بهم ، فقال : ﴿ وَلَا يَأْبُ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ
اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ۗ ﴾^(٥) ولو لم يكن فضل الكتابة
إلا أن الله سبحانه مدح الملائكة بها فقال : ﴿ وَإِنْ عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ كَرَامًا

(١) البقرة : ٢٨٢ . (٢) الجنات : ٢٩ . (٣) طه : ٥٢

وقد أخطأ الدكتور مطروب حيث أثبتها في تحفته ، وقال قال عليها . . . الخ مع أنها
في الأصل سليمة في هذه الآية . (٤) الانقطار : ١١ .

كاتبين يعلمون ما تفعلون) والكتاب خمسة: (١): كاتب خط ، وكاتب عقد، وكاتب حكم، وكاتب تدبير؛ [وكاتب لفظ (٢)] والكل واحد من هؤلاء مذهب من الكتابة يخالف مذهب غيره، ونحن نذكر منها ما يحضرنا ذكره .
طاب الخط :

أما كاتب الخط فإنه إما أن يكون وراقاً أو محرراً، وهما موصوفان بنقل الألفاظ وتصورها ، ويحتاجان إلى أن يجعما مع حلالة الخط وقوته وسواد المداد وجودته ، وتفقد القلم وإصلاح قطته ، إلى جودة التقدير والعالم بمواقع الفصول ، وأن يعرفا من النحو المقصور والمدود والمؤنث والمذكر ، وحكم الهجاء ما يسلبان معه من اللحن والخطأ، ثم يحتاج المحرر إلى إطالة سن (٢) قلمه، فإنه أصفى لكتابته ، وأن يعنى قلبه فلا يلح على شحمه (٣) لأن ذلك أقوى لخطه، وكذلك سائر ما يكتب بالمداد . فأما ما يكتب بالحرير فيخاف على الشحم فيه ليقبل ما يحمل من الحبر ، ويحتاج الوراق إلى (٤) تخفيف قطة قلبه، والمحرر إلى أن يجعلها بين التخفيف والاستواء ، فإن ذلك أحسن لخطه ، وكلما كان اعتماد الكاتب وراقاً كان أو محرراً على سن قلبه الأيمن كان أقوى لخطه، وأبهى بخطه ، ويختار للوراق ألا يكتب في الجلود والرق (٥) بالحرير المثلث، فإنه قليل اللبس فيهما سريع التفرك (٦) منهما ، وأن يكتب فيهما بالحرير المطبوخ ، وفي الورق بما أحب ، ويختار المحرر أن يكتب عن السلطان في أنصاف الطوامير (٧) وفي الأدراج (٧) المنصورية العريضة ، وعن نفسه وعن سائر الناس فيما

(١) ذكر أنها خمسة ، ولكن القى ذكره بعد ذلك أربعة ولم يذكر الخامس - وهو كاتب اللفظ والدكتور مطلوب - مع أنه زاده لم يفر إلى هذا السقط في الأصل .

(٢) في الأصل «من» وهو تحريف والصواب ما أثبتناه ، ولقد سار الدكتور مطلوب في تحقيقه على تحريف الأصل ، ولم يقنيه أنه لا معنى للإطالة من القلم وإنما الإطالة للسنة المطلوبة . (٣) شحمة القلم في اصطلاح الخطاطين : ما يلي قمرته عند البرى .

(٤) في الأصل «تحريف» وأنا أرجح تخفيف لأن من معناها الميل وذلك هو اليهود وما بعده يقوى مارجته . (٥) الجلد الرقيق يكتب عليه .

(٦) التفرك منهما : الزوال عنهما . (٧) الطوامير : جم طومار وهو الصحيفة المقروء يكتب فيها ، وهو معرب .

(٧) الأدراج : جمع درج بفتح الراء ، وهو نوع من الورق يكتب فيه .

أحب بعد أن يكون ذلك أطف مقداراً من مقادير كتب السلطان ووزرائه، فأما جودة التقدير، فإن يكون ما يفضله من البياض أو القرماس أو الكاغذ (١) أو الورق عن يمين الكتاب وشماله، وأعله وأسفله على نسب متساوية وأن تكون رموس السطور وأواخرها متساوية، فإنه متى خرج بعضها عن بعض قبحت وفسدت؛ وأن يكون تباعد ما بين السطور على قسمة واحدة إلا أن يأتي فصل فيزيد في ذلك، والفصل إنما يقع بعد تمام الكلام الذي يبتدأ به واستئناف كلام غيره، وسعة الفصول وضيقها على مقدار تناسب الكلام فإن كان القول المستأنف مشاكلاً للقول الأول، أو متعلقاً بمعنى منه جعل الفصل صغيراً، وإن كان مبايناً له بالكلية جعل أكثر من ذلك، فأما الفصل قبل تمام القول فهو من أهيب العيوب على الكاتب والورق جميعاً، وترك (٢) الفصل عند تمام الكلام عيب أيضاً إلا أنه دون الأول.

وأما النحو فقد ذكر النحويون منه، ومن حكم المقصور والممدود، والمؤنث والمذكر والهاء ما فيه كفاية، إلا أننا نذكر جملاً من ذلك لئلا يخلو كتابنا من سائر ما يحتاج إليه البيان. ونبتدى (٣) بذكر النحو فتأتى منه بما يكون إعرابه بالحروف وتعيين أشكالها دون الحركات التي لا تبين في الكتاب، وإنما يعرف بالشكل إذ كان الكتاب لا يشكلون، وإنما الشكل للوراقين؛ ولهم فيما قد سطره النحويون في كتبهم من حكم الإعراب ما يغنيهم عن كتابنا هذا؛ فنقول: إنه ليس يعرب (٤) من الكلام إلا الاسم المتمكن، والفعل المستقبل، وما سواهما مبنى غير معرب، وليس في المبنيات ما تتغير صورته في الكتاب بتغير الأعراب فيه؛ وإنما يقع ذلك في بعض الأسماء المتمكنة، والأفعال المستقبلية؛ فن ذلك

(١) الكاغذ يفتح الفين وكسرهما: القرماس وهو فارسي معرب ويقال فيه الكاغذ بالذال المعجمة. (٢) في الأصل: ويترك والأنسب «وترك» ولقد غير الدكتور مطلوب كلمة «ويترك» إلى الأنسب من غير أن يشير. (٣) في الأصل «ذكر» وسار الدكتور مطلوب عليه والأنسب ما أئنتناه (٤) في الأصل «يعرب» وهو تحريف لم يشر إليه الدكتور مطلوب في تحفة.

(م - ١٧ البرهان)

مارفعه من الأسماء بالواو ، ونصبه بالالف ، خفضه بالياء ، وهي خمسة أسماء : أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال تقول ، جاني : أخوك . رأيت أخاك ومررت بأخيك . ومن ذلك الاثنان (١) ، والجمع الذي يسمى جمع السلامة ، وهو الذي يسلم فيه بناء الواحد ، وتزاد عليه علامة الجمع ، فإن علامة رفع الاثنين الألف ، وعلامة رفع الجمع (٢) الواو ، وعلامة النصب والخفض فيهما الياء ، إلا أن ياء الجمع مكسور ما قبلها ، وياء الاثنين مفتوح ما قبلها ، تقول : مررت بالمسلمين والمسلمين ، ومن ذلك الألف التي تدخل في النصب بدلا من التنوين في الاسم العلم المنصرف ، كقولك رأيت زيدا ، والألف التي تبدل من النون الخفيفة نحو قولك : اضربا زيدا ، وما لا ينصرف لا يدخله التنوين ، فليس تبدل في منصوبه ألف ، وخفضه بالفتح كنصبه ، فإذا أضيف أو دخلته الألف واللام صرف ، ومما لا ينصرف : ما لا ينصرف في معرفة ونكرة ، ومنه ما ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة فمما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة خمسة أشياء منها : كل نعت على أفعال وأثناء على فعلاء نحو : أحرر وحرراه ، ومنها كل نعت على فعلان أنشاء فعلى نحو عطشان وعطشى ، ومنها كل اسم في آخره ألف تأنيك ممدودة نحو أربعا . وكل جمع في آخره هذه الألف نحو فقهاء ، ومنها كل اسم في آخره ألف تأنيك مقصورة نحو : حبلتي ، وكل جمع كذلك نحو : صرعي ، وكل جمع لا نظير له في جموع الأسماء ، وهو ما كان في وسطه ألف قبلها حرفان وبعدها ثلاثة أحرف ، أو حرفان أو حرف مشدد ، نحو دنائير ، ودراهم ودراب . وأما ما لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، فككل اسم فيه زيادة من زبادات الأفعال المستقبلية ، نحو : أحمه وتغلب وبشكر وأصبع وكل اسم لمؤنث فيه هاء التأنيك أو ليست فيه هاء التأنيك ، إلا ما كان على ثلاثة أحرف وسطه ساكن ، ليست فيه هاء تأنيك ، فإنه ينصرف ، نحو هند ودعد ، وأسماء السور والبلدان والقبائل إن أردت بها البلد والرجل ذكرت وصرفت ، وإن أردت بها السورة والقبيلة والمدينة انذت ولم

(١) يريد المتن . (٢) في الأصل «الجميع» وهو تحريف سارعه الدكتور مطلوب .

تنصرف . وكل اسم في آخره ألف ونون زائدتان على أى بناء كان نحو
كيسان ، فإن كانت النون من أصل الكلمة انصرف نحو : تيان من اللتين : وكل
اسم أعجمى نحو عيج وكنج ويعقوب وذكرياء لا ينصرف في المعرفة ، وكل
الاسم معدول نحو : عمر من عامر ، وزفر من زافر ، وثلاث (١) من ثالث
ورباع من رابع ، فمثل ذلك لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة
مفهومه جمل ما [لا (٢)] ينصرف ، وكل شيء بعد ذلك منصرف . وما يعرب
بغيره بتغيير الإعراب الأسماء التي في أواخرها ياء ساكنة قبلها كسرة ، فإن
يرفعها وخفضها بإسكانها ، وحذفها لسكونها ، وسكون التنوين والاجتزاء
بالمكسرة والتنوين منها ، ونصبها بالفتح ، وإظهار الياء لأنها قد تحركت فزال
الحذف ، تقول : رأيت قاضياً وغادياً فإن أضيفت أو دخلتها (٣) الألف
واللام صحت على كل حال ، لأن التنوين يفارقها فلا تحذف ؛ تقول : جاني
قاضيكم ، وجاني القاضي ، ومررت بقاضيكم وبالقاضي .

ومن ذلك خمسة أمثلة من الأفعال المستقبلية وهي : تفعلين وتفعلان
ويفعلان ويفعلون وتفعلون ، رفع هذه (٤) بثبات النون ، ونصبها وجزمها
بحذف النون . والحروف (٥) الناصبة والجازمة مذكورة في كتب النحويين .
ومن ذلك كل فعل مستقبل قبل آخره واو أو ألف أو ياء سواكن
فإن ذلك يحذف في الجزم ، لأنه إذا أسكن اجتمع والساكن الذي قبله ،
وهم لا يجمعون بين ساكنين : فتقول في تقوم : لم تقم وفي تناول لم تنل
وفي نبيع لم تبع . وإذا كان آخر الفعل حرفاً ساكناً حذفته نحو يدهو
ويقضى ويخشى ، تقول : لم يدع ، ولم يقض ، ولم يخش . وإن كان
آخره همزة قبلها ألف أسكنت الهمزة للجزم ، وأسقطت الألف لئلا يجتمع
ساكنان ، فقلت لم يشأ (٦) وإذا أمرت غائباً أدخلت في الأمر اللام

(١) صرف ثلاث حين تجعل نكرة مذهب الفراء . انظر الأشموني وحاشية الصبان
عليه في موانع الصرف . (٢) في الأصل « وهذه جمل ما ينصرف » وهو خطأ صوابه
« ما أثبتناه » ، وإن صحها الدكتور مطلوب إلا أنه لم يشر إلى ذلك .

(٣) في الأصل « أو أدخلتها الألف واللام » وهو تحريف والصواب ما أثبتناه ولم يشر
الدكتور مطلوب إلى ذلك . (٤) كذا في الأصل وغيره الدكتور مطلوب « بثبوت »
من غير إشارة (٥) في الأصل « الماضيه والجازمة من كتب التنوين » وهو
تصريف لم يشر إليه الدكتور مطلوب . (٦) في الأصل : لم يشأ وهو تحريف .

فقلت : ليقم زيد ، وكذلك إذا أمرت فيما لم يسم فاعلاه كقولك : ابْدُ قَعْ
إليه ألف درهم ، وليخرج من الدار .

وأسماء الإشارة تجرى في بعض أحوالها هذا المجرى ، وهي : هذا ، وهذه
وذلك ، وتلك ، لا يبين (١) الإعراب في واحدها ولا جمعها ، ويبين (٢) في
تشبيها (٣) ، نقول : ذاك الرجلان جاءا ، ورأيت ذيك الرجلين [وتثنية
هذا ، هذان ، وجمعه هؤلاء ، وتثنية هذه وجمعها ذاك وأولئك ، وتثنية
ذاك وجمعه تانك (٤) وأولئك] فالذال والألف ، والذال والهاء
في هذا وهذه إن ثنى (٤) المشار إليه قلت هذان وهؤلاء ، الهاء لا تثني
ولا تجمع ، وكذلك الذال والألف في ذلك ، والتاء واللام في تلك أسماء
المشار إليه ، والكاف للمخاطب ، فإذا أردت أن تثني المشار إليه وتجمعه
وخاطبت واحداً قلت : ذلك ، وأولئك ، فإذا أردت أن تثني المخاطب
وتجمعه ، وتفرد المشار إليه قلت ذلكما ، وذالكما (٥) فإن أردت أن تشبها
جميعاً قلت : ذانكما ، وإن أردت أن تجمعهما قلت : أولئكم ، وكل ذلك
قد جاء في القرآن .

وأما أسماء المسمى (٦) : فهي أيضاً تتغير بتغيير إعرابها في بعض
الأحوال دون بعض ، فتسكون التاء المضمومة ، وأنا للمتكلم في الرفع
ذكرًا كان أو أنثى ، وتثنية (٧) أنا وجمعه نحن ، وتثنية التاء وجمعها
بالتون والألف الساكن ما قبلها ، نقول : في قمت قناتي الاثنين والجمع ، والتون
والياء (٨) ، وإيأى للمتكلم المنصوب ، وتثنية التون والياء بالتون والألف

(١) كذا في الأصل وكتبها الدكتور مطلوب «لا يبين» و «يدين» و عبارة الأصل سليمة .

(٢) المحققون يرون أنها صيغ وضعت للمثنى وليست من المثني الحقيقي . وقيل أنها مشتقة

حقيقة وانها لما تثبتت أعربت ، انظر «الهمع» ١ : ٤٢ .

(٣) ما بين المقوفتين مضطرب في الأصل (٤) في الأصل تثني وهو تحريف .

(٥) في الأصل وتلك ، تحريف . (٦) يريد بالمسكن الضمير ويسمى كذلك

بالسكناء ، وكلاهما اصطلاح أهل الكوفة .

(٧) في الأصل وتثنيته ، تحريف (٨) - طوف على ، وأنا للمتكلم .

محرك (٦) ما قبلهما نحو : قولك ضربنا ، والياء للمتكلم المخفوض ذكرا كان
أو أنثى ، وتثنيتهما وجمعهما بالنون والألف موصولا بحرف الخفض أو الإضافة ،
وأنثى للمخاطب المذكور المرفوع مفتوح التاء [وتثنيته (٢)] وجمعه أتما وأنتم ،
وأنثى للمؤنث المخاطبة بكسر التاء ، وتثنيته وجمعه أتما وأن ، وكذلك
التاء المفتوحة في قوله : ضربت وقت ، والمكسورة في قت وذهبت وتثنية
المذكر وجمعه قتما و قتم ، وتثنية المؤنث [وجهه (٢)] قتما وقتن . وإياك مفتوحة
الكاف ، والكاف وحدها إذا كانت مفتوحة للمخاطب المنصوب ،
وتثنيته إياك ، وجمعه إياكم ، وإياك مكسورة الكاف ، فالكاف وحدها
إذا كانت مكسورة للمؤنث وتثنية إياك وجمعها (٣) إياك وإياكن ،
وتثنية الكاف وجمعها ضربك (٤) وضربكن ، والكاف المفتوحة للمخاطب
المخفوض (٥) إذا كان مذكرا ، كقولك : مر بك زيد ، وتثنية ذلك وجمعه
بكم وبكنم ، والكاف المكسورة للمؤنث ، وتثنيتهما وجمعهما : بكم وبكن .
وهو وما في الفعل من ذكر الفاعل إذا ضمير الغائب المذكور المرفوع نحو
هو قام ، وهما ، وهم ، وقام وقاما وقاموا . والتاء الساكنة وهي (٦) الغائب
المؤنث المرفوع نحو قامت وقامتا وقتن ، وهي وهما وهن والفعل في سائر
الأحوال واحد ، وإنما يثنى ويجمع دلالة على الفاعلين وجمعهم ، وإلا فالفعل
على الحقيقة واحد ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع إذا تقدم الأسماء ، لأنه لا ذكر

(٦) كذا في الأصل وأيسر منه : محرك . (٢) زيادة يقتضيا السياق زادها

الدكتور . طلب من غير إشارة .

(٣) في الأصل « جمعها » ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل « ضربهما » وهو تحريف لم يفسر إليه الدكتور المطلوب في تحقيقه .

(٥) في الأصل : « المخصوص » وهو تحريف صححه الدكتور المطلوب ولم يفسر إليه .

(٦) أي علامة عليه وليست ضميراً له .

فيه منها، ويشئ ويجمع إذا تأخر عنهما، لأن فيه ضمير أمنها. والهاء، المضمومة
وتثنية إياه وجمعه: إياها وإياهم، وإياه الغائب المنصوب إذا كان مذكراً نحو
قولك: إياه ضرب وضربته، وتثنية ضربته وجمعه ضربتتهما وضربتهم، وكذلك
الهاء والألف وإياها للمؤنث الغائب، وتثنية ذلك وجمعه: إياها وإياهن
وضربتهما وضربتهن، والهاء المكسورة للمكثي الغائب، نحو مررت به
وتثنيتهما وجمعهما بهما وبين. وإذا جمعت بين الفاعل والمفعول به في
الكتابة كان الفاعل بعد (١) الفعل لأنه أحق به، وكان المفعول بعد ذلك
نحو ضربته وضربتهما وضربتك، وإن وقع الفعل على مفعولين جئت
بهما أيضاً بعد الفاعل، كقولك: كسرتك (٢) وأعطيتك، وأعطيتها
إياه، وكفيتموه، وسيكفيكمم الله، وتقول للرجلين من أجل واحد:
فسيكفيكما الله، واللاتين من أجل رجال فسيكفيكماهم الله، والنسوة من
أجل رجال فسيكفيكمهم والنسوة من أجل نسوة فسيكفيكنهن الله، فإن
كان الخطاب واقعاً على غائب من أجل مخاطب قلت: سيكفيه الله إياك،
وإن كان واقعاً من أجل اثنين قلت: سيكفيهما الله وإن كان واقعاً على
جماعة من أجل جماعة قلت: سيكفيهممكم الله، وإن كان واقعاً على مؤنث
من أجل مذكر قلت: سيكفيهاك الله، واللاتين، فسيكفيهاك الله وللثلاث
فسيكفيكنهن الله إياك، فقس على هذا كل ما يأتي في هذا الباب.

والأسماء المبهمة: الذي والتي، وما ومن إذا (٣) كأنها بمعنى الذي والتي،
وأى إذا كانت بمعنى الذي أيضاً، فكل هذه تكرات مبهمة لا تقع على

(١) في الأصل «على» ولا معنى لها لأن المثال يؤكد ما أثبتناه والسياق يقتضيه
ولم يصحح الدكتور مطلوب ذلك.

(٢) كذا في الأصل ويحيل إلى أنها «كسوتك» والدكتور مطلوب لم يشر إلى ما فيه،
بأصل أو ما يقرب منه بل أتى به «كسبتك» وخرج ورجع إلى مختار الصحاح.

(٣) في الأصل: وإذا، وهو تحريف لم يشر الدكتور مطلوب في تحقيقه إليه.

شخص بعينه ، بل على كل نوع ، وأنواع كل جنس ، وإنما يعرفها ويفسرها وصلاتها ، ولا فائدة فيها قبل أن توصل ، وهي وصلاتها بمنزلة الاسم الواحد ، فإو ومن ، ودأى ، لايشين ولا يجمعن ، وه الذى ، يشنى فى الرفع بالآلف ، وفى النصب والخفض بالياء ، فيقال اللذان واللذين وفى سائر أحوال الجمع بالياء فيقال الذين . ولا بد فى صلوات هذه الأسماء من عائد يعود عليها ، إما مظهر وإما مضمّر ، وإلا لم تقع بها فائدة ، ودأى ، من بينها تعرب (١) وبأقيها مبنى غير معرب . وإذا أردت أن تعلم وضع الاسمين من الإعراب فاردد الكلام إلى نفسك ، فإن كان اسمك فيه بالياء أو بأنا أو بالنون والآلف ونحن ، فهو مرفوع ، نحو قولك . قلت ، فإذا رددته إلى غيرك قلت : قام زيد ، وكذلك قنا ، وقام القوم ، وإن كان اسمك فيه بالنون والياء أو بياى أو بيايانا أو بالنون والآلف فهو منصوب ، نحو قولك : ضربنى زيد ، فإذا رددته إلى غيرك قلت : ضرب عمراً زيد ، وإن كان اسمك فيه بالياء فهو (٢) مخفوض نحو مرّ بى زيد ، فإذا رددت إلى غيرك قلت مرّ زيد بعمرو . فلا يغتطنك فى ذلك قولهم لعلى وأنى فإن أصل ذلك لعلى وإنى ، وإنما أدغمت النون فى النون وفى اللام وقد قال حاتم (٣) .

أرِينى جَواداً مات هزلاً لعلى أرِى ما ترين أو بمخيلاً مُخَلِّداً

(١) إعراب أى الموصولة مطلقاً رأى الخليل ويونس ومن وانقهما : انظر شرح الأشموني للألفية . (٢) فى الأصل « مخصوص » وهو تعريف .

(٣) هو أبوهدى حاتم بن عبد الله سعد بن الحمرج الطائى شاعر جاهل وأحد الفرسان والمضروب به المثل فى الجود ، قدم الشام وتزوج ماوية بنت حجر الصانية ومات فى عوارض وهو جبل فى بلاد طبرستان وله ديوان شعر مطبوع وأخباره كثيرة فى كتب الأدب والتاريخ توفى فى نحو سنة ٤٥ قبل الهجرة أنظر تهذيب ابن عساکر ٣ : ٤٢٠ - ٤٢٩ .

فأخرجه على الأصل فهذه في معرفة موقع الاسم من الإعراب ، وفيما بين الإعراب في حروفه تدل ذاللب على ما يحتاج إليه (١) .

وينبغي لمن لم يقو في علم اللغة إذا وقع في كلامه ما لا يدري كيف إعرابه أن يدهه ، ويفعل في مكانه ما يعرفه ، فإن الكلام واسع ، وليس يضطر أن يأتي بذلك اللفظ بعينه ، بل يجوز له أن يأتي بالمعنى الذي يريده باللفظ آخر أقل إشكالا عليه .

وأما المقصور والمدود: فهما ما يعرف بالقياس، ومنها ما يأتي مختلفاً فيتعين فيه السماع من العرب ويحفظ عنهم ، فما يعرف فيه بالقياس من المقصور كل فَعَل على فَعَلَ يَفْعَلُ ، والاسم منه على أفعل فإن مصدره متصور نحو: عَمِي يَعْمَى فهو أَعْمَى ومصدره عَمَى ، وكذلك إن كان الاسم منه فعلان نحو صَدَى يَصْدَى وهو صَدْيَان . وكلّ مفعول بني من فعل زائد على ثلاثة أحرف في آخره ألف فهو مقصور نحو معطى من أعطيت ومقصى من أقصيت ، وكل مفعول من فاعلت في آخره ألف فهو مقصور مثل عافيت وهو معافى ، وكل ما كان جمع فُعْلة أو فِعْلة على فُعَل أو فِعَل نحو هروة وعرا ، ولحية ولحي (٢) ، وما كان مجموعاً على فُعَلَى نحو: جرحى وصرعى أو على فعلى نحو سكارى فهو مقصور ، وكل اسم على بناء هذين الجمعين نحو المبدى (٣) والخبارى (٤) فهو مقصور ، وما كان في المثني من آخره ألف نحو القهقرى والخوزلى (٥) . وما يدرك بالقياس من المدود كل مصدر من أفعل في أوله زيادة نحو أعطى إعطاء واستدنى استدناء ،

(١) في الأصل يحتاج . (٢) أى فهو مقصور وكأنما حذفه فلاة

(٣) اللدى : مكان الندوة والاجتماع ما قبله وما بعده عليه .

(٤) الخبارى : اسم طائر للذكر والانثى . (٥) الخوزلى : مشبة فيها تناقل .

وما كان مصدرأ من فاعلت نحو : واليته ولاء ، وما كان من المصادر على التفعال نحو الترماء والتقضاء ، أو على الاستفعال مثل الاستدناء ، والافتعال كالانتهاه والافتعال نحو الانقضاء . وما جاء من الأصوات نحو الدعاء والرخاء (١) والغناء ، وكل ما كان جمعه من الأسماء على أفعلة نحو كساء وأكسية ، وغطاء وأغطية . وما جمع من فَعَّل على فعال نحو ظبي وظباء ، وكذلك ما يجمع من فَعَّل على أفعال نحو أحياء وآباء وأبناء ، وما كان جمعاً للفعل نحو قشوة (٢) وقشاه ، وركوة وركاه ، فأما قرية وقرى فإنه شاذ لا يعمل عليه . وما جمع على أفملاء نحو أصفياء وأنبياء ، وكل ما كان على فملاء ومذكروه على أفعال نحو حمراء وبيضاء ، وكل هذا بمدود يطرده فيه القياس ، وما سوى ذلك فإنما يؤخذ سماعاً ، وقد ذكر الفراء (٣) وابن السكيت (٤) وغيرهما من ذلك ما يغنينا عن تكلفه وجمعه .

فأما حكم المقصور والمدود في النخط فإن المدود كله يكتب بالالف ، وإذا ثبته زدت (٥) عليه ألفاً للتثنية قلت : رداً ان كساءان ، وإن شئت اختصرت على ألف وهمزة ، فإن كانت المدة للتأنيث قلبت الهمزة واوا

(١) الرخاء : صوت الإبل . (٢) القشوة : القفة من الحوس ، وهي في الأصل ثبوة تحريف لم يصر إليه الدكتور مطلوب كما لم يصرحها مع أنها في حاجة إلى شرح ومن معاني الركوة : الزورق الصغير ، (٣) هو أبو زكريا يحيى بن منظور الأسدي الديلمي المعروف بالفراء إمام الكوفيين وأعلامهم بالنحو واللغة وأشهر مؤلفاته كتاب «معاني القرآن» وكتاب «الذكر والمؤنث» وكتاب «الأيام والأيالي» انظر وفيات الأعيان ٢ : ٢٢٨ ومعجم الأدياب ٧ : ٢٧٦ . (٤) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت إمام في اللغة والأدب وقلدك عهد إليه الخليفة المذوكل للعباسي بتأديب أولاده ، وجعله في عداد ندمائه ، وأشهر مؤلفاته : «إصلاح للنطق» ، والألفاظ ، والأجناس والأضداد ، والأمثال ، والقلب والإبدال ، توفي سنة مائتين وأربعين ببغداد . انظر وفيات الأعيان ٢ : ٢٠٩ . (٥) في الأصل «رددت» وهو تحريف والصواب ما أثبتناه ولم يقبته الدكتور مطلوب لهذا التصريف .

فقلت : حراوان ، وإذا نصبت إلى الممدود قلت كسأى ، فإن كانت المدة
للتأنيث جعلتها واوا ، فقلت : بيضاوى . وما كان من المقصور على ثلاثة
أحرف وكان من ذوات الياء فاكتبه بالياء ، وذوات الياء ما ظهر
في تثنية من الأسماء الياء ، أو في تصريفه من الأفعال الياء ، كقوالك :
في فتى فتيان ، وفي قضى قضيت أفضى ، وما كان من ذوات الواو فاكتبه
بالالف كقوالك في غزا يغزو ، وفي تثنية عصا عصوان . وما كان على
أربعة أحرف ، وما جاوزها فاكتبه كله بالياء ، نحو اعتدى والتهوى
في الفعل ، ومعزى وذكرى في الاسم . وما كان من ذوات الياء وانصل
به مكنى فاكتبه بالالف نحو هذه رحاه وهذا فتاه . وكل ما كان قبل
آخره ياء فاكتبه بالالف نحو الدنيا والحيا ؛ ولم يأنك في هذا الباب شيء
شاذ إلا يجي اسم رجل بالياء . وإذا أشكل عليك المقصور ، فلم تدر أمن
ذوات الياء هو أم من ذوات الواو فاكتبه بالالف ، لأنها الأصل . وإذا
نسبت إلى المقصور قلبت الالف واوا فقلت : رضوى وقروى (١) .

وأما المذكر والمؤنث فإن الأفعال كلها مذكورة ، وإنما يلحقها التأنيث
دلالة على تأنيث فاعلها ، فإذا قلت : قامت هند دلت بالتاء على أن القائمة
مؤنثة ، والقائم في نفسه مذكر اللفظ .

فأما الحروف فتذكر وتؤنث ، تقول : هذا ألف ، [وهذه ألف (٢)]
وكذلك إلى آخر حروف المعجم ، فأما الأسماء فأصلها التذكير أيضاً ، والتأنيث
داخل عليه ، ألا ترى أنك تقول للشخص هو قيل أن تقيينه ، والشخص والشيء
مذكران وهما واقعان على كل شيء يخبر عنه ، فإذا اجتمع المذكر والمؤنث
في هذا الباب غلبت التذكير فقلت : هندی عشرة رجال ونساء .

والتأنيث والتذكير في الأسماء على ضربين : أحدهما ما استحق
التذكير والتأنيث بالطبع ، والآخر ما استحقهما بالوضع ، فأما ما استحق

(٢) زيادة يقتضها السياق .

(١) نسبة إلى القراء ، وهو الظاهر .

التذكير والتأنيث بالطبع فهو الحيوان الذي خلق الله تعالى منه (١) ذكراً
 وأنثى ؛ وأما التأنيث والتذكير بالاصطلاح والوضع فكان لنجوم والحيال
 والشجر والدواب ، وما أشبه ذلك مما ليس فيه [ذكر (٢)] ولا أنثى على
 الحقيقة . وما كان من الحيوان فهو على ضربين : أحدهما ما يعرف شخص
 الذكر فيه من الأنثى بالمعينة ، فما كان هكذا فقد فصلت العرب فيه بين
 الذكر والأنثى لمخالفة الأسماء فقالوا : رجل وامرأة ، وديك ودجاجة ،
 وحمار وأتان ، وبعير وناقة . وكبش ونعجة ، وأشياه ذلك ؛ وما (٣) اشتباه من
 ذلك في العيان ، فقد فصلوا فيه بالماء فقالوا : ثعلب وثعلبة ، وغلام وغلامة ،
 وفضلوا بين المذكر والمؤنث وأوصانهم ما بالتاء في قامت ، والنون
 في قن ، والمدة في حمراء ، والآل في حبلى والماء في ظريفة .
 وأما ما لا يستحق التذكير والتأنيث بطبعه فالأصل فيه التأنيث ، والتذكير
 داخل عليه ، فإذا اجتمع المذكر والمؤنث من هذا الباب غلبت التأنيث ،
 كما قال الله عز وجل : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجْمُ مَسْخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ (٤) وقال :
 ﴿ [وَالَّذِينَ] يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ
 أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (٥) وقد قسمت العرب ما كان من هذا الباب فأثنت بعضها
 وذكرت بعضاً ، وعدلت في ذلك بين الشيء ونظيره ، فأثنت الشمس وذكرت
 القمر ، وأثنت الأرض وذكرت الجو ، وأثنت الذاب وذكرت الباب ، وأثنت
 العقاب وذكرت الغراب ، وليس يوصل إلى علم المذكر والمؤنث من هذا الباب
 إلا بالسماع دون القياس ، إلا فيما ظهرت فيه علامات التأنيث التي قدمناها من الهاء
 والياء والمدة والآل ، وما ظهرت في تصغيره مثل نار وفويرة وعين وهينية .

(١) كذا في الأصل والعبارة سليمة ، ولكن الدكتور أحمد مطلوب لم ينتبه عند قراءته
 للصواب وأثبتها في ص ٢٢٨ س ٢ « والذى خلق الله فقال : من ذكر وأنثى » وليت الأمر
 واقف عند ذلك بل جعلها آية وذكر أنها آية ٢٤ من سورة الأعراف .
 (٢) هذه الزيادة يقتضيا السياق . (٣) كذا في الأصل وهو صحيح ولكن
 الدكتور مطلوب حرفها وأثبتها « وما أشبه » . (٤) الأعراف : ٥٤ . (٥) البقرة : ٢٣٤ .
 (٤) البقرة : ٢٣٤ . والزيادة يقتضيا السياق .

وأذن وأذينة ، وشمس وشميسة . وما بعد هذا وإنما يؤخذ من أفواههم ،
ويؤدى كما حفظ ، وقد يؤتى منه في كتب القراءة وغيرها ما يفتى عن
ذكرنا إياه ، وتكلفنا جمعه إن شاء الله .

وإذا أتاك ما لا تعرف أمذكر هو أم مؤنث ، وكان مما يستحق
التذكير والتأنيث بالطبع فاكتبه بالتذكير فإنه الأصل . وإذا أتاك
من ذلك ما تذكيره وتأنيثه بالوضع لا بالطبع فاكتبه على التأنيث ، فإنه
أصله كما قدمنا .

وأما الهجاء فهو على ضربين : ضرب للسمع وضع لإقامة وزن الشعر
ولا يثبت في الخط ، كالحرف المشدد الذى هو فى الشعر حرفان والممدود
الذى هو كذلك ، والمدغم الذى هو كذلك ، وأشباه هذا .

وضرب للخط ، فالأصل فيه أن يكون على حروف الكتابة كالرحم
الذى أثبت فيه اللام ، وإن كان الإدغام فى اللفظ قد أسقطها ، لأن الأصل
رحمان دخلت عليه الألف واللام اللتان للتعريف . فأصل الكتاب
أن يكون هجاؤه على الحروف ، إلا أن الكتاب زادوا فى بعضه ما ليس
فيه ليفصلوا بذلك بين متشابهه ، ويفصلوا منه ما هو فيه تحقيقاً ؛ ولأنهم
لم يخافوا ابسا ، وخالفوا اللفظ فى بعض ذلك لأسباب دعتهم إلى المخالفة
له ، ووصلوا فى وضع ما قطعوه فى موضع آخر لمعان فصلت بين ذلك ،
فأما ما زادوه ليفصلوا به بين متشابهه ، فوآو عمرو التى أدخلوها فيه فرقا بينه
وبين عمر ، وأسقطوها فى النصب لأنهم جعلوا الألف عوضاً من التنوين
[الذى] (١) لا يدخل عمر لأنه لا ينصرف ، فاجتزءوا بالألف فى النصب من الفرق
بينهما ، ووآو أو أمك التى أدخلوها فرقا بينه وبين إليك . وألف مائة التى
فرقوا بينها وبين ميه والألف فى ذهبوا وكفروا التى فرقوا بينها وبين
واو الجمع ووآو العطف إذا كان فى الكلام ككفر وفخر وما أشبه ذلك (٢) ،

(١) زيادة يقضتها . (٢) بقصد الألف بكفر وفخر وما أشبه ذلك مما آخره حرف
لا يصح اتصاله بالواو كالدال والذال والراء والزاي وغيرها .

وأما يدعو ويغزو وذو فالاختيار ألا تثبت فيها الألف لثلاث يشبه الواحد
الاثنين المجزومين والمنصوبين ، وقد أثبتها قوم من الكتاب .

وأما ما حذف اختصارا أو لانهم آمنوا اللبس فالف (١) بسم الله في هذا
الموضع فقط لكثرة الاستعمال وقلة اللبس ، فإذا قلت : بامم ربك أو ماشاكل
ذلك رددتها إلى الأصل ، وألف ابن إذا كان نعتا لامم علم معرفة مضاف إلى
امم علم معرفة ، نحو قولنا : زيد بن عمرو . فإذا ابتدئ أو وقع موقع الخبر
أثبت فيه الألف ، وإن كان مضافا إلى كنية أو نعتا لكنية ، فإثبات الألف
فيه أحسن ، ويجوز إسقاطها . والألف التي للتعريف إذا دخلت عليها
لام الإضافة نحو قولك : هذا الرجل ، والألف التي في دراهم (٢) إذا كان
قبلها عدد يدل على الجمع ، فإذا لم يكن عدد لم تحذف ، لثلاث يشبه الجمع
بالواحد ، وألف صالح إذا كان اسما ، فإن كان نعتا أو خبرا ثبتت .
وألف سلام والسلام لكثرة الاستعمال أيضا ، ومنها حذف الواو الثانية
من روس وكان حقا أن تكتب بواوين ، ومنها حذف ألف دما ، إذا
كانت استفهاما ، ووقعت بعد حروف الخفض فرقا بينها وبين الخبر ،
كقولك فيم هتبت ؟ ولم جمئت ؟ وفرقوا في ذلك بين الاستفهام وبين الخبر
كقولهم ، مما عتبت عتبت (٣) ، ولما أمرتني به جمعت .

لام الذي أسقطت وكان الأصل أن تكتب بلامين ، وإنما فعلوا ذلك
لأنها لم تأت منفردة من لام التعريف فلم يخشوا ذلك في هذا فرقا بينه
وبين الذين .

وأما ما خواف اللفظ فيه ، فكل فعل صار إلى حرف واحد ، فإنك
تزيد فيه في الخط كقولك : عه من وعيت ، وقه نفسك من وقيت ،
والصلاة والزكاة والربا والحياة فتكتبه بالواو اتباعا للمصحف ، لأن
الذين كتبوه على التفخيم وكانت بلغتهم التفخيم ، ومن الكتاب من يكتبه

(١) في الأصل « قالوا » وهو خطأ والصواب ، ما أثبتناه وسار الدكتور أحمد مطروب

على خطأ الأصل ولم يفتبه إلى ما فيه من إفساد المعنى انظر ص ٣٣٠

(٢) في الأصل « درهم » والصواب ما أثبتناه كما يدل عليه السياق

(٣) اللاتي : عتبت من عتيك أي من أجله ويبدى ، وما هنا مصدرية .

كلمة بالالف ، فإذا أضفت ذلك كتيبه بالالف على كل حال ، ومن ذلك المدغم إذا كان الحرفان يتولد عنهما في الإدغام حرف غيرهما مثل مذكر ، والأصل مذتكر من التذكير .

ومن الهجاء حكم الهمزة ، وهي إذا كانت أول الكلمة كتبت ألفاً على أى حركة كانت نحو إنكم وأحمد ، وأصبع وإذا كانت في آخر الكلمة ، وقبلها حرف ساكن لم تثبت لها صورة نحو الجزء والخب (١) والدفء ، وإذا أضيفت كتبت على حركتها فجعلت الغنمة وار ، والفتحة ألفاً والكسرة ياء ، فقلت : هذا جزؤك ، وقرأت جزأك ، وقرأت في جزئك ، وإذا كانت آخراً وكانت قبلها فتحة كتبتها ألفاً على كل حال ، نحو هو يقرأ وإن كانت آخراً وقبلها ضمة كتبتها واراً نحو قولك بطؤ يبطؤ (٢) ، وإن كان قبلها كسرة كتبت ياء نحو يستهزى ، وإذا وليها مضمراً كان سبيلها سبيل ما قدمنا من كتبها على حركتها ، وإذا وليها (٣) وقبلها كسرة فإن شئت كتبتها ياء وأثبت الواو بعدها ، وإن شئت اسقطتها فاكتفيت بالواو مثل يستهزئون يكتب بالياء وبغير ياء ، وإذا كانت الهمزة وسطاً وقبلها فتحة كتبت على حركتها ، فتكتب إن كانت مضمومة بالواو نحو لؤم فلان ، وإن كانت مفتوحة كتبت ألفاً نحو سأل ، وإن كانت مكسورة كتبت ياء نحو سثم فلان ، فأما يسأم ويسأل فلأن قبل الهمزة ساكناً فالاختيار لا تثبت لها صورة قياساً على الجزء وغيره .

ومن الهجاء ما يوصل ويقطع لمعان تفرق بين الموصول والمقطوع فز ذلك [الإلا (٤)] إذا كانت استثناء كتبت موصولة ، وإذا كانت إن التي للجزاء ووليها لا التي للجحد فقلت : إن لا تقم أقم فصلتها ، وكان ذلك الاختيار ،

(١) الخبيء : هو ما خبيء ، وخبيء الأرض : النبات ، وخبيء السماء : المطر .
(٢) في الأصل « يـوؤ - وؤ » ولا معنى لها ، وهو تحريف ولعل ما أثبتناه أقرب إلى الصواب ولم يفتيه لها الدكتور . مطلوب من أن المثال على الأصل لا ينطبق على القاعدة التي أشار إليها المؤلف .
(٣) أى المضممر .
(٤) زيادة يقتضيه السياق ولم يشر الدكتور مطلوب في تحقيقه إلى هذه الزيادة .

وقد وصلها قوم على نية الإدغام ، وكذلك كلما ، وكأئنا ، وإنما ، إذا أردت بها حروف الأدوات وصلتها فإن جمعت ما التي فيها بمعنى الذي قطعتهما فقلت : كل ما علمت صواب ، وإن ما أعطيتني بعض استحقاقى وأشباه ذلك ، وإنما وصلت حروف الأدوات ، لأنه لا يجوز الوقف على بعض حرف الأدوات ، وقطعت هذه لأنه يجوز الوقف على كل ، وإن وما أشبهها ، فهذا مما في الهجاء . وإذا أشكل عليك الشيء من الهجاء فلم تدري كيف اصطلاح الكتاب فاكتبه على لفظه فإنه الأصل .

ما يحتاج المحرر إلى استعماله :

ثم يحتاج المحرر بعد هذا إلى مراتب المكاتبين ، واستحقاقات كل واحد منهم من الأدهية والرسم في عنوانات المكاتب إليهم ، وأصناف التحرير وما يليق بكل صنف منها من الخطوط .

فأما مراتب المكاتبين فهي ثلاث مراتب : مرتبة من فوقك ، ومرتبة نظيرك . ومرتبة من دونك ، والمرتبة العليا تنقسم ثلاثة أقسام :

فأعلاها مرتبة الخليفة ووزيره ، ومن كان نظير الوزير عنده . ثم مرتبة الأمراء ومن جرى مجراهم (من هو (١) دون) الوزراء ، ثم مرتبة الرؤساء بعد هؤلاء من العمال وأصحاب الدواوين (٢) .

والمرتبة الوسطى تنقسم ثلاثة أقسام : وأعلاها طبقة الصديق إذا كان شريفاً أو عالماً ، أو شيخاً .

والثانية طبقة الصديق إذا كان ذا رحم أو من يؤنس به ، والثالثة طبقة الصديق إذا خلا من هذه الأحوال :

والمرتبة السفلى ثلاثة أقسام :

فأعلاها طبقة من قارب محله عقلك ، وإن كان دونك ، ثم طبقة من جرت

(١) العبارة التي بين القوسين مكررة بالأصل .

(٢) هذا التقسيم تقسيم ابن مقلة أيضاً وارتضاه ابن السيد لأبطلبوسى في الانتصاب . ولكنه أوجب أن يجعل للخليفة مرتبة أربع من كل مرتبة وألا يشارك فيها وزير ولا غيره ، انظر الانتصاب في مراح أدب السكاتب ٦٩ .

الك رياسة عليه أو وليت عملا هو من رعيتك فيه ، ثم طبقة الخاشية بمن جرى مجراهم من الخدم والأولياء . ولكل طبقة من هذه الطبقات مرتبة في المخاطبة ، ومنزلة من الدعاء متى زيد عليها ، أو قصر به عنها وقع في ذلك الخلل والخطأ ، وعاد بالضرر والأذى ، وذلك أن الرئيس متى قصر به عما يستحقه أغضبه ذلك وأحقده ، والتابع [إن] (١) زيد على استحقاقه أبطره ذلك وأفسده ، اللهم إلا أن يكون قد أن في الخدمة ما يستحق به رفع المنزلة ، فيجعل الزيادة له في المكاتب ، والرفع في المخاطبة ثمرة فعله . وليس في الطبقات من من الأتعاب زيادة على مقدار استحقاقها إلا الصديق ، فإن كل ما تخاطبه به بما تريد أن تستخرج (٢) مودته به ، وتمكن ما بينك وبينه باستعماله للجمل (٣) ، وقد قال شيخنا أبو علي الحسن بن وهب (٤) - رحمه الله - ركان قدرة في الأدب : « كاتب رئيسك بما يستحقه ، ومن دونك بما يستوجبه ، وكاتب صديقك كما تكاتب حبيبتك ، فإن غزل (٥) المودة أرق من غزل الصباية » . وقال

(١) هذه الزيادة من الافتضاب وبقتضيتها للقيام . ولم يهر الدكتور مطلوب إلى الزيادة كما لم يبين مصدر زيادتها .

(٢) في الأصل « تستخرج » والجيم ساقطة من الناسخ وغيرها الدكتور مطلوب إلى تستخرج من غير إشارة إلى ذلك مع أن تغييره أفسد المعنى .

(٣) في الأصل « بجمل » غيره الدكتور مطلوب إلى « لجمل » ولم يهر وقد رجحت ما أثبتته .

(٤) سبق الترجمة له . والقى بلغت النظر هنا أن المؤلف ببارته « وقد قال شيخنا » يثبت تلمذته له . ويطلب على ظني أن تلمذته لم تكن بالمشافهة إنما كانت بالاطلاع على آثاره ، وخاصة أن ابن خلكان أثبت له ديوان رسائل « النظر وفيات الأميان » ولما كانت وفاة الحسن بن وهب في أوائل النصف الثاني من القرن الثالث تقريباً ، والأغلب عندنا أن مؤلف البرهان في وجوه البيان ألف كتابه بعد سنة ٣٣٥ هـ لأنه ذكر على ابن هبى الوزير الذي توفي سنة ٣٣٤ هـ وترحم عليه . فن غير المقول أن يكون قد التقى بالحسن ابن وهب كما يلاحظ أيضاً من هذه العبارة أن الحسن بن وهب كان من شيوخ المؤلفين المؤثرين فيه ولم نسمع أن قدامة تأثر بالحسن بن وهب أو تلقى العلم عليه .

(٥) كذا في الأصل ، والأصل سليم ، ولكن الدكتور مطلوب لم تعجبه كلمة غزل فغيرها إلى « عرك » ولم أنهم عرك المودة وعرك للصباية عنده .

أبو أيوب (١) - رضى الله عنه وكان إماماً في الكتابة - : طرق الصداقة
أصلح من طرق العلاقة ، والنفس بالصدق ، أنس منها بالعشيق ، ؛ فسرق
أبو تمام هذا القول منهم فنظمه فيهم فقال :

واجدٌ بالخليلِ من برحاءِ الشُّوقِ وجِدَانِ غَيْرِهِ بالحبيبِ (٢)

وقد كانت المسكاتبة في القديم على ترتيب مرتبة (٣) الناس ،
وامتحنوا غيره ، وجرت بذلك عادتهم ، ثم خوفاً بعض ذلك في زماننا
هذا . ولم يكونوا في الزمان القديم يستعملون كثرة الدعاء ، ولا المخاطبة
بالسيادة ، وكان أول من خاطب بالسيادة في كتبه أبو أيوب رحمه الله ،
وحدثني الباطاني (٤) قال : قالت لى أمى : رأيت بين يدي أحمد بن
إسرائيل (٥) كتاباً في صدره : يا سيدي ومولاي ، أطال الله بقاءك ، ولم أكن
أعرف (٦) ذلك ، فقلت : ما هذا يا سيدي ؟ فقال : ملق آل وهب (٧) وكانوا
يدهون للخلفاء والأمراء وولاة العمود والوزراء بأبقاء الله ، وأكرمه الله

(١) هو أبو أيوب سليمان بن وهب قد سبقت ترجمته ، ولكن يلاحظ أن المؤلف عدده
إماماً في صناعة الكتابة ، وكانت عباراته فيها مرجحاً للشراء يروونها ويأخذون معناها
ويصوغونها شعراً . وهذا ما فعله أبو تمام في كلام أبي أيوب .

(٢) ديوانه : وهو من قصيدة يمدح بها أبا أيوب سليمان مظلوماً :

أمى مرمى صيد ووادى نسيب لحيته الأيام في مذهب

(٣) في الأصل بركة ولعلها تحريف لما أئتمناه ، ومع أن الدكتور مطلوب غيرها إلا أنه

لم يشر إلى ما في الأصل .

(٤) في الأصل الهاطاني بالماء وهو تحريف والصواب ما أئتمناه وهو أبو عبد الله
عبد بن يحيى الباطاني كان صديقاً وقيماً وحبيباً علماً لأبي أيوب سليمان بن وهب (انظر الأغاني
٢٠٠ : ٦٩) ولا داعي لما أئتمناه الدكتور مطلوب لأنه يخالف الواقع .

(٥) أحمد بن إسرائيل أحد الكتاب في عصر الوائق بأفق البياض وللقندر ، وتولى ديوان
الخراج خليفة من عبيد الله بن يحيى بن خاقان . انظر حوادث سنة ٢٤٥ من تاريخ الطبري .

(٦) عبارة الأصل « ولم يعرف » وفيها اضطراب .

(٧) في الأصل « ملق آل وهب » وهو تحريف والصحيح ما أئتمناه والدكتور

مطلوب أبقى للتحريف على ما هو عليه وهو مفسد المعنى .

وأعزه الله ، ونحو هذا ، حتى كان أول من غير هذا ترتيب فيه الترتيب الذي اقتنى أثره ، وجعل سنة من بعده أبو أيوب - رحمه الله - فإنه قال :

إذا قلت أمير المؤمنين أعزه الله ، أو أكبره الله ، أو أيده الله ، فإنه قيل له عزيزاً ، والله قد أكرمه بخلافته ، ولربما ينبغى أن تسأله له إدامة ما وهب له ، فتقول أدام الله تأييده وعزه وكرامته . واستحسن الناس ذلك من قوله ، وأخذوا به من بعده ، ورتبوا الدعاء على ما رتبته ، فجعلوا أطال الله بقاءك أول الدعاء ، لأن أول ما يسأل الله - عز وجل - الإنسان البقاء ، فمن كانت رتبته عالية كانت مكانته أطال الله بقاءه ، ومن كانت مرتبته دون ذلك كانت مكانته به مد الله في عزك ، ، ومن كانت مرتبته دون ذلك كانت مكانته به أبقاك الله . وإنما صارت أبقاك الله دون ما تقدمها لأنه يسأل له بقاء قل أو كثير ، فصارت مد الله في عمرك أكثر من ذلك ، لأنه قد سأله أن يمد له في ذلك ، وقد يمد مدا لا يطيله ، فإذا سأله أن يطيل بقاءه فقد سأله أكثر ما يسأل في البقاء . ثم يلي ذلك بأدام عزه لمن مرتبته عالية ، وبأعزه الله لمن مرتبته دون ذلك ، وجعل الإنسان العز تالياً للبقاء ، لأن أول ما ينبغى أن يسأل الله - عز وجل - للإنسان بعد البقاء العز ، ولذلك قيل : الموت في قوة وعز ، خير من الحياة في ذل وعجز . فإن كان المكاتب من أهل العز ، فإنما ينبغى أن يسأل الله - عز وجل - أن يديم له ما منحه منه ، وإن كان من غيرهم جعل مكان أدام عزه أعزه ، ثم يلي ذلك بالتأييد على هذا الترتيب ، وجعل السلطان (١) وحده وأوليائه الذين يحتاجون إلى التأيد ويقع لامثالهم ، ولا يجعل لغيرهم ، وأسقط من مكاتبات النساء وإن جل محلمن ، ومن مكاتبات أهل الذمة ؛ لأن التأيد من الله - عز وجل - لا يقع لامثالهم . ثم يلي ذلك بالكرامة والسعادة ، وتمام النعمة والزيادة في الإحسان وتتابع الآلاء ، وجميل البلاء ، وجزيل القسم (٢) والمرائب ، ويستعمل

(١) كذا في الأصل ، وأظهر منه : وجعله للسلطان . (٢) القسم : النصيب من الخير .

في كل واحد من ذلك مما مثلناه قبل وكان هذا (١) رسم الصدر وفيما استعملوه .
وكانوا لا يكتبون : وأنم نعمه عليك ، وزاد فيها عندك ، أو وأدامها لك ،
إلا لمن (٢) دون طبقات النظراء ، ومن في المرتبة العليا من الطبقة
السفلى ، وكأوا لا يخاطبون بجعلنى الله فداك ، وقدمنى قبلك إلا للنظراء ،
ولا يخاطبون بهما الرؤساء (٣) ، ويجعلون فى كتب الأتباع ومن جرى مجراهم :
جعلت فداك ، وقدمت قبلك ، وكان عندهم : وجعلنى من كل سوء ومكره
فداك ، فوق وجعلنى فداك [وجعلنى فداك (٤)] فوق وجعلنى من السوء فداك .
وكانت كتبهم إلى السلطان وولاية اليهود : لعبد الله فلان بن فلان ، أو للوزير
فلان بن فلان ، والأمير فلان بن فلان ، إلى قولهم : صلى الله ، ويثبتون فى آخر
الكتاب : أنم الله على أمير المؤمنين نعمته ، وهناه وكرامته ، وألبسه عفوه
وعافيته ، وأمنه وسلامته ، والسلام على أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته .
وهى العنوان : إلى أمير المؤمنين ، بسم الله الرحمن الرحيم ، لعبد الله
أبى فلان بن فلان ، وإلى الوزير : للوزير أبى فلان بن فلان .
فأما الكتب عنهم فتبدأ فى الكتاب عن الخليفة باسمه ، فيقال : من
عبد الله فلان بن فلان إلى فلان بن فلان ، سلام عليك ، وإن أمير المؤمنين
يحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو ، إلى آخر الصدر ، ويقال فى العنوان :
بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله فلان الفلانى ، هذا عن يمينة الكتاب ،
ويقال عن بسرته إلى فلان بن فلان ، فإن كان الوزير ملقباً ، أو الأمير ولى
عهد نحاهما هذا النحو . ولا يدعى لأحد فى الكتب المكتوبة من أمير
المؤمنين إلا الوزير وولى العهد ، فإنه يدعى لها بأمتع الله أمير المؤمنين بك ،
فهذا رسم الخلفاء والملقبين من الوزراء ، وولاية اليهود من الأمراء
فى مكانيتهم ومكاتبهم لهم وعملهم ، والإطلاقات فإنه يسقط منها

(١) فى الأصل « اسم » وهو تحريف صوابه ما أثبتناه .

(٢) فى الأصل « لا » ، وهو تحريف .

(٣) فى الأصل « ويجعلونها » وهو تحريف سار عليه الدكتور مطلوب .

(٤) هذه العبارة ساقطة من الأصل والسياق يقتضيه ولم يشر الدكتور مطلوب إلى

التقدير ، ويقصر فيها الدعاء وذكر الحاجة أو الخبر . وقد ترك الآن في
مكاتبه الوزراء وولاية العهد ما ذكرناه ، واقتصر بالوزير ملقباً كان
أو غير ملقب على أن يخاطب بالوزارة ، ويدعى له الدعاء التام ، وربما اقتصر
من الدعاء على إطالة البقاء ، ودوام العز والتأييد ، وخوطب مع الوزارة
والتمنيادة فقول : أطال الله بقاء سيدنا الوزير ، وأدام عزه وتأييده . وليس
يصلح أن يخاطب بسيدى الوزير ، إلا من خص عنده من ولد ، ومن ساوت
منزلته من أمير ، وعلى العنوان ما قدمناه .

فإن كان من الرعية أو خدم الوزير وصنائه كتب : من خادمه فلان ،
ومن صنيعته ، أو من غرسه ، أو من عبده بحسب ما يابق بحله ، وعبده
أشد في تنظيم المكاتب من خادمه ، وعبده وخادمه أجل من خادمه
وصنيعته وغرسه ، وصنيعته وغرسه أجل من وليه . وإن أحب الحاشية
والخدم والعمال أن يسقطوا اسم الوزير من العنوان ويكتبوا يسرة الكتاب
عبده أو خادمه أو عبده وخادمه ، أو غير ذلك مما قد قدمنا ذكره ،
وعليه عمل الناس في هذا الوقت . ومكاتبه الوزير عماله وأصحابه
مكاتبه الطبقة السفلى .

أما الطبقة الثانية من المرتبة العليا فقد وقع اصطلاح الناس في هذا الوقت على
مكاتبه الامراء منهم ثلاثة أدعية : فأعلاها : أطال الله بقاء سيدنا الأمير .
والثاني : سيدى الأمير ، والثالث : الأمير بلا سيادة ، فإن قلت سيدنا الأمير
اختصرت الدعاء وأما من ليس بأمرير وله رياسة تدانى الوزارة أو الإمارة
أو كان وزيراً أو أميراً فصرف فخاطبته سيدنا وبالهاء ، فيقول :
أطال الله بقاء سيدنا وأدام عزه . وكل ما عظم عمله يقصر الدعاء له ، ودون

(١) في الأصل «من» والأنسب ما أثبتناه ، ولم يتنبه الدكتور مطلوب إلى المناسب
الذى تنفق مع الأسلوب .

هذا : أطال الله بقاء سيدي وإن شئت أن تزيد في الدعاء زده وخاطبته
أيضاً بالهاء ، ودون هذا أطال الله بقاء السيد ، ثم ياسيدي ومولاي ورئيسي ،
وهذان مخاطبان بالكاف .

وإن كان المخاطب قاضياً خوطب بالقاضي ، وبالهاء ، فقبل أطال الله بقاء
القاضي وأدام عزه ، فإن نقصت منزلته عن ذلك خوطب بأطال الله
ببقاءك أيها القاضي . والعنوان إلى [من (١)] خوطب بسيدنا الأمير : للأمير
ابن فلان (٢) فلان بن فلان بلا دعاء ، من فلان بن فلان ، أو من عبده فلان
ابن فلان ، وإن شئت اقتضت على أن تكتب يسرة الكتاب : عبده
وخادمه فلان ؛ وإلى من خوطب بسيدي الأمير : لسيدي الأمير أبي فلان
ابن فلان ، وتدعو له الدعاء التام ، من فلان بن فلان ؛ وإلى من خوطب
بأبها السيد وبالكاف . فعبدك أو خادمك أو وليك . وإلى من خوطب
بسيدنا وبالهاء : عبده أو خادمه أو عبده وخادمه ، على مقدار محل المكتاب
له منه . وإلى من خوطب بياسيدي ومولاي ورئيسي بأن يجعل يمينه
الكتاب : حضرة سيدي أبي فلان بن فلان ، أطال الله بقاءه والدعاء التام
إلى نعمته ، ثم يكتب في يسرة الكتاب : عبدك فلان أو خادمك أو وليك .

ولا يخاطب هؤلاء أحدٌ من أهل الذمة ، فإن ذلك مما لم يجر عادة
الكتاب به ، وإنما تركوه لقول الله عز وجل : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ
الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي
شَيْءٍ ﴾ (٣) وخاطبواهم بالسيادة ، لأن الله تعالى قد حكي عن الكفار أنهم قالوا :

﴿ رَبَّنَا إِنَّا أِطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا ﴾ (٤) .

والعنوان إلى القاضي إذا كان رفيع المحل وخوطب بالهاء للقاضي

(١) زيادة لا يستقيم المعنى بدونها ولم يشر الدكتور مطلوب إلى ذلك مع أنه زادها .

(٢) في الأصل بن والأحسن ما أثبتناه ولم يشر الدكتور مطلوب بم أنه غير الأصل .

(٣) آل عمران : ٢٨ . (٤) الأحزاب : ٦٧ .

أبي فلان بن فلان بن فلان بن فلان بلا دعاء، وإذا خوطب بالكاف: للقاضي
أبي فلان بن فلان ، يدعى له من فلان . ولم تكن القدمات يستجيزون
أن يكتبوا إلى القاضي لسيدنا القاضي ، ولا يكتبون على عنوانهم إليهم
عبده ولا خادمه ، وكانت القضاة تشكر على من يفعل ذلك ، ولا تقبله حتى
كوتب بذلك أبو الحسين عمر (١) بن محمد بن يوسف فقبله ، ورأيت جماعة
من القضاة يكتبون به .

ومخاطبة جميع هذه المراتبة في الحاجة : « فإن (٢) رأيت ، ، فإن كان
من يخاطب بالهاء من سائر أصنافها قيل له : « إن رأى أن يفعل كذا فعل إن
شاء الله ، ، وإن كان ممن يخاطب بالكاف قيل له : « فإن رأيت فعلت
إن شاء الله ، .

وأما المراتبة الوسطى : فالدعاء للطبقة العليا منها بياسيدي ومولاي ،
أو شينخي وكبيرى ، على قدر استحقاقه في العلم أو السن أو الشرف .
والطبقة الثانية : بياسيدي ومولاي ، وإن زدت شقيقى وخليلى أو أعز
الخلق على وأقربهم إلى ، وآثر الناس عندى وأجلهم لدى ، فعلت من
ذلك ما توجه به القرابة والمؤانسة ، فإن كبل ذلك حسن جميل ، واستعماله
مليح غير مستنكر ولا قبيح .

والطبقة الثالثة من هذه المراتبة : ياسيدي أطال الله بقاءك ، ودونه
ياسيدي وأخى ، ودون ذلك : يا أخى .

والعنوان إلى الطبقة العليا من هذه المراتبة بسيدى ومولاي ، ورئيسى
أبي فلان أطال الله بقاءه ، والدعاء إلى نعمته ، وفي يسرة العنوان :

(١) القاضي أبو الحسين عمر بن محمد بن يوسف كانت له حظوة عند المقتدر العباسي
وكان من رجال الحديث والفرائض والأدب والحساب ، وتوفى سنة ٣٢٨ انظر بقية الوفاة ٣٦٤
(٢) أى يقال له ذلك .

من فلان إلى فلان ، وتحتته : سيدي ومولاي ورثي-ي أبو فلان فلان (١) .
ابن فلان أدام الله عزه ، وإن شئت اقتصرت على عبدك فلان بن
[فلان (٢)] ، وليس يصلح أن يخاطب أهل هذه الطبقة بخادمك .

وإلى الطبقة الثانية : سيدي ومولاي أبي فلان والدعاء تاما . وفي يسرة
الكتاب : من فلان بن فلان ، وتحتته : سيدي ومولاي ، أبو فلان بن فلان
أيده الله ، وإن شئت لأبي فلان والدعاء تاما ، وفي يسرة الكتاب من فلان
ابن فلان ، وتحتته : أبو فلان فلان بن فلان أدام الله عزه . وإن شئت
اقتصرت على أن تكتب يسرة العنوان : عبد إخوانك أو شاكر تفضلك ،
أو أخوك أو ما شاكل ذلك .

وإلى الطبقة الثالثة : إذا كان الصدر بأخي وسيدي : لأخي وسيدي
أبي فلان وتدعوا له وتسقط (٣) من الدعاء النعمة ، وتكتب يسرة العنوان
تحت اسمك : أخي وسيدي أبو فلان بن فلان أعزه الله ، ولا تذكر
اسمك ، واقتصر على ذلك . وإلى من يخاطبه في الصدر بأخي : لأبي فلان ،
وتدعوا له وتسقط ذكر النعمة ، وتجعل اسمه بمنة الكتاب بلا كنية ،
وتدعوا له بأعزه الله .

ومخاطبة أهل هذه المرتبة على صنفين : فإن كان في أعلاها خوطب :
بان رأيت وفعلمت ، وإن كان في أدونها : فبأحب ربان شاء الله .

وأما الطبقة السفلى فأعلى طبقاتها في الدعاء : أطال الله بقاءك : وأعزك
وأيدك ؛ ودون ذلك : وأعزك وأكرمك ؛ ودونه : وأعزك ؛ ودونه :
أطال الله بقاءك . وقد تستعمل أطال الله بقاءك مفردة في الرقاع للرؤساء
إذا كانت ممن بحضرتهم من كتاب المجالس وغيرهم ، وتستعمل أيضاً
في الخروج وما يجري مجراها . ودون ذلك : أدام الله عزك ، ودونه : مد الله

(١) هذه اللفظة ساقطة من تحقيق الدكتور مطلوب ، ولم يصر إلى ذلك .

(٢) زيادة يقتضها السياق .

(٣) أبتها الدكتور مطلوب « وسقط » وهي لا تناسب السياق .

فى عمرك ، ودونه : أعزك الله ومد فى عمرك . ودونه : أكرمك الله وأبقاك
ودونه : أكرمك الله ، ودونه : أبقاك الله ، ودونه : تولاك الله بحفظه ،
ودونه : عافانا الله وإياك من السوء ، .

وأعلى طبقات الدعاء فى العنوانات لهؤلاء : لأبى فلان أطال الله بقاءه ،
وأدام عزه وتأيبده ، وتجعل اسمه فى يمينه الكتاب ، وتدعواه بأعزه الله .
ودونه : أطال الله بقاءه . ودونه : أدام الله عزه ، ودونه : أعزه الله ،
ودونه : أكرمه الله ، ودونه : أبقاه الله ، وتجعل اسم المكتوب إليه
فى جميع ذلك يمينه الكتاب ، ولا يدعى له . وقد يقتصر بهذه الطبقة إذا
كان الكتاب توقيعا مختوما ، أو يجرى مجرى التوقيع فى يمينه : أبو فلان
فلان بن فلان ، ويدعى له بحسب استحقاقه من الأدعية التى قدمناها .
ومخاطبة أهل هذه المرتبة فى الأمر على ضربين : فأعلام محلا يخاطب
برأيك ، ويقال بعد انقضاء ما يؤمر به موقفا إن شاء الله ، وإنما ينصب
ذلك على تقدير رأيك موقفا إن شاء الله . وإلى أديانهم محلا بافعال ذلك ،
واعلم ذلك ، واعمل به ، وما شاكل هذا إن شاء الله .

ولما كانت الدول فى كثير من الأزمان ، وبخاصة زماننا هذا ، قد غلب
عليها الفساد ، وصار الرؤساء فيها الخدم والإماء ، وكانت لهم أوضاع
فى المسكنات ، وسنن فى الدعاء والمخاطبات ، متى خالفها مخالف نسبه
إلى قلة الفهم ، ونقص العلم ، احتجنا إلى ذكر جملة من ذلك ، وإضافتها
إلى هذا الباب ، فمن ذلك أنه لا يدعى لمن بالكرامة ولا السعادة ، لأن
كرامة المرأة وسعادتها مونها عندهن ، ولا يقال لمن : وتم الله نعمته
عليك ، لأنهن يتصورن أن يكون شئ عليهن ، ولا يخاطبن بجملى فداك ،
ولا قدمنى قبلك لأنهما يجريان مجرى المغازلة والمهازلة ، ولا يقال بلغنى
أملى فيك ولا كان هذا تقديرى فيك ، لاستقباحهن أن يكون شئ فيهن .

وقدر أيت شيخنا أبا الحسن (١) علي بن عيسى - رحمه الله - بكتاب أم المقتدر
فيتخلص في مكانتها من هذه الألفاظ المنكرة عندهم ، لما ظهر من إيمكارهن
ذلك على حامد (٢) وأمثاله ، والسعيد من اتعظ بغيره .

الخط :

وأما الخط فله أجناس قد كان الناس يعرفونها أو لا يعرفونها ، ثم تركوا
ذلك وزهدوا فيه كزهدهم في سائر العلوم والصناعات ، وكان أكبرها وأجلها أمر
الثلاثين (٣) وهو الذي تكتب به السجلات بما يقطعه الأئمة ويوعزون به (٤)
ويسمى قلم السجلات ، ثم ثقيل الطومار (٥) ، والشامى ، وكان يكتب به ما فى القديم
عن ملوك بني أمية ، ويكتب لإيهم فى الموامرات بمفتح الشامى ، ثم استخلص
ولد العباس قلم النصف فكتب به عنهم ، وترك ثقيل الطومار والشامى ، ثم إن

(١) هو ابن الجراح علي بن عيسى بن داود الحسن وزير المقتدر العباسى ، وأحد العلماء
الروساء من أهل بغداد ، تولى أمر مكة فى مقبل حياته العملية ، ثم ولاة المقتدر الوزارة سنة
٣٠٠ هـ ، فأظهر فيها حسن الكياسة والرياسة ، واكتسب من ذلك حسن السيرة ، ولكن
لم يظل فى الوزارة طويلا ، فعزله المقتدر سنة ٣٠٤ هـ . ولم يكتب بذلك بل حبسه ونفاه
إلى مكة ، ثم إلى صنعاء ثم عاد إلى مكة مرة أخرى واليا على أعمال مصر والشام ، وكان يتردد
إليها . ثم شاعت إرادة المقتدر أن يعود إلى بغداد مرة ثانية ويتولى الوزارة ثانية وكان ذلك
سنة ٣١٤ هـ ، ثم أشرف على الدواوين سنة ٣١٨ هـ وهكذا ظل متقلبا فى المناصب مضطربا فى حياته
لا يستقر له قرار ، ولا يهدأ له بال إلى أن تولى سنة ٣٣٤ هـ ، ومن آثاره « معانى القرآن »
و « كتاب الكتاب » وسياسة المملوك ، وسيرة الخفاه ، والذى يجب أن ينتبه إليه هنا أن على
ابن عيسى الوزير كان شيخا للمؤلف بالمشافهة لأنه يصرح هنا بأنه رأى بكتاب أم المقتدر . كما
يلاحظ ويستنتج من هذا أن المؤلف كان ذا صلة بالحكم والإدارة . فإن من يرى
وزير يكتب أم الخليفة لابد أن يكون صاحب شأن ومكانة حتى يستطيع أن يرى ما يراه .
(٢) هو حامد بن العباس تولى فى أول أمره أعمال الخراج والضياح بكسكر وكور
دجلة وما اتصل بها فى أيام المقتدر ثم تولى الوزارة له يوم الثلاثاء ٣ من جمادى الأولى سنة ٣٠٦ هـ .
وكان كبير السن فعمل معه على بن عيسى ككتائب وزير لأمور الدواوين . واستمر فى الوزارة
إلى سنة ٣١١ هـ حتى قبض عليه فى يوم الخميس لتسع ليال بقين من ربيع الآخر سنة ٣١١ وتولى
من بعده على بن الفرات ، وعذب فى السجن هذا بالانتقاه البشرية إلى أن تولى سنة ٣١١ هـ
بواسطة .

(٣) أمر الثلاثين : وهو ما كان يكتب للخليفة به إلى العمال والأمراء .

(٤) كذا بالأصل ولعلها ، موعزون به . (٥) نوع من الخطوط وهو الشامى المتقدم .

المأمون تقدم إلى ذي (١) الرياستين بأن تجمع حروف قلم النصف ، ويباعد بين سطوره ففعل ذلك ، وسمى الرياسي ، فصارت المسكاتبة عن السلطان بقلم النصف والرياسي ، والمسكاتبة إليهم بخفيفهما (٢) ، والمسكاتبة من الوزير إلى العمال بقلم الثلث ، ومن العمال إليهم بصغيره ، وكتب الوزير إلى السلطان بقلم المشهور عوضا عن مفتاح الشامى ، وبصغير المنثور وسميا قلم المؤامرات وقلم (٣) الرقاع ، وهو دون صغير الثلث للحرايج والظلامات والجوامع التي تعرض على السلطان ، وقلم الخلية وعبارة الخلية وصغيرهما للأمرار ، والكتيب التي تنفذ على أجنحة الاطيار . وأكثر أهل هذا الزمان لا يعرفون هذه الأقلام ، ولا يدرون ترتيبها ، وليس في أيديهم منها في هذا الوقت إلا قلم المؤامرات ، وصغير الثلث ، وقلم الرقاع وقد اقتصر كل كاتب على ما وقف عليه خطه من صغير أو كبير ، أو ضعف أو قوة ، أو وخامة أو حلاوة ، كاقصارهم في سائر أمورهم على البخوت والحظوظ ، فهذا ما يحتاج إليه المحرر .

ثم إن في المكتتاب أشياء من باب اللغة ينبغي أن نذكرها ، لأن المسكاتب غير مستغن عن علمها ، فمنها قولهم : مدت الدواة ، إذا خلطت فيها مدادا ، كما - قال الله سبحانه - : ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ (٣) ، أمدهتها : إذا زدتها مدادا ، فإذا أمرت من مدت قلت : مد الدواة ، ومن أمدهت : أمده وأمد ، وتقول : ألقى الدراة فأنا أليقها

(١) ذو الرياستين هو الفضل بن سهل السيرخي وزير للمأمون ، وصاحب تدييره ، عرف بالحزم والفصاحة ، وكان مولده ووفاته بسرخس بخراسان . ولد ١٥٩ هـ وتوفي ٢٠٢ هـ .

(٢) كذا في الأصل وفي الانتصاب بهيفهما ولا معنى له ونقطة الأصل أصح لأن ابن الأحرار أخذ قلم الثلثين والثلث ، واخترع منهما قلما سماه النصف ، وقلما آخر سماه خفيف النصف وقلما أخف من الثلث وسماه خفيف الثلث . وهذا يؤيد ما في الأصل .

(٣) قلم الرقاع : هو ما يكتب به في نطق المنصوري والقطع الصغير . أنظر صحيح الأعمى ٣ : ١١٩ .

(٤) اللسان : ٢٧ .

إلافة ، فإذا أمرت قلت أتق الدواء ، ومعناه أدر (١) كرسفها . وتقول : بريت القلم بالياء ولا يقال برأته ، ويقال لما يسقط البراية ، وإذا أمرت قلت : ابر يارجل . وتقول : أهدت السكين ، وحد هو (٢) إذا صار حاداً ، وسكين يحد ، فإذا أمرت قلت : أهدت السكين . وتقول : أنشأت الكتاب أنشئته من قولك : أنشأ الله الخلق ، فإذا أمرت قلت أنشئ الكتاب يارجل ، وتقول : أعجمت الكتاب : إذا نقطته ، أعجمه ، فإذا أمرت قلت : أعجم الكتاب . وتقول : أخطأت في الكتاب ، بالهمزة . وتقول : وهمت في الكتاب ، إذا سهوت فيه ، فإذا أسقطت منه شيئاً قلت : أوهمت ، وإذا نهيت عن الوهم قلت : لا توهم ، وإذا نهيت عن الإسقاط قلت : لا توهم ، مثل لا توبق ، وتقول : هرصت الكتاب بغير ألف ، فإذا أمرت قلت أعرض الكتاب . وتقول : محوت الحرف بالواو ، فإذا أمرت قلت امح . وتقول : وقعت في الكتاب ، فإذا أمرت قلت : وقع ، وعلمت فيه . وإذا أمرت قلت : علم ، وتقول : وكدت الكتاب وأكدته لغتان جيدتان فإذا أمرت قلت : وكد وأكد ، وتقول : ورخته وأرخته . وإذا أمرت قلت : ورخ وأرخ ، وسحيت الكتاب وسحوته : إذا قشرت منه سحاة ، ومنه سميت المسحاة لأنه يقشر بها الأرض ، فإذا أمرت من ذلك قلت : أسح وسحيت الكتاب إذا شددته بسحاه (٣) فإذا أمرت قلت مسح وتربت الكتاب أنزبه تريباً ، وإذا أمرت قلت : ترب ، وطبخت الكتاب أطبخته .

(١) يقال للصوفة التي توضع داخل الدواة قبل أن تبل بالمداد البوطة ، فإذا بات بالمداد قيل البوطة ، ولهذا يقال : ألت الدواة نهى ملاقة ، وقد يقال لهذه الصوفة لينة قبل أن تبل بالمداد وتسميتها ، بما استعمل إليه ، كما يقال : لا تكبش ذبح قبل أن يذبح ، ولذلك قال تعالى : «وفديناه بذبح عظيم» ، فإن كانت البوطة من القطن سميت العطية والكرسفة ، والقطن كله يقال له المط والكرسف ، ويقال من الكرسفة كرسفت الدواة كرسفة وكرسفت . انظر الاقتضاب ٤٨٤ .

(٢) الأكثر تذكير السكين . (٣) السحاه من الكتاب ما يشده به .

وأطينه ، وإذا أمرت قلت ، طين الكتاب وأطينه ، وختمت الكتاب بغير ألف أختمه ، وإذا أمرت قلت : أختم ، ويقال : عنونت بالكتاب : وقد قيل عنونته ، والعنوان مشتق من عنيت به كذا وكذا ، كأنك أعلمت بالعنوان ما عنيت به في الكتاب ، والعنوان (١) مشتق من الإعلان ، كأنك أعلمت بما كُنيت به على العنوان ما فيه ، وإذا أمرت من العنوان قلت عنونته ، ومن العنوان قلت علونه ؛ فهذه جوامع ما يحتاج إليه كاتب الخط .

كاتب اللفظ :

فأما كاتب اللفظ فهو المترسل ، وقد مضى (٢) من ذكر الرسائل والخطب ما فيه كفاية لذوى الأدب ، وإذا استشعر الكاتب ما أتينا به هناك ، وأخذ بحاسنه ، وجانب معاييه ، رجوت أن يبلغ من هذه الصناعة مبلغاً . وكل ما حسن في الشعر حسن في القول ، ولا بأس باستعمال الشعر . وإدخاله في الكتب اقتصاراً وتمثيلاً ، وأن يقصد بذلك مكانة النظراء ، ومن دون النظر إلى المتوسطى المحل من الرؤساء ، ولا يستعمل في الكتب إلى السلطان ووزرائه ، لأن محلمهم يكبر عن ذلك .

الشعر :

واعلم أن الشعر أبغى البلاغة ، لأنه كلام بليغ موزون مؤلف . وقد قال أبو تمام : « البلاغة بعض الشعر ، وحكى عنه [أبو] (٣) أيوب - رحمه الله - أنه قال له يوماً وقد أطلع في كتاب يكتبه : يا أبا أيوب : « كلامك ذوب شعري وإذا استعمل المترسل في كتبه التتميل بأداب الأوائل والاستشهاد بالقرآن ، كان ذلك أحلى لمنطقه ، وأحسن عند سامعه .

وقد ذكر أبو أيوب - رحمه الله - وحسبنا بقوله في هذه الصناعة (٤) -

(١) في الأصل « العنوان » وهو تحريف .

(٢) انظر ص ٢٧٣ من هذا الكتاب .

(٣) سقطت « أبو » من الأصل ولم يفسر إلى ذلك الدكتور . مطلوب مع أنه زادها .

(٤) في الأصل الصناعة ولا معنى لها ، والصواب ما أتناه ولم يلتفت الدكتور . مطلوب إلى

هذا التعريف . ووساز عليه مع إسناده المعنى .

رجلا بالبلاغة فأتى في ذكره بأوصافها ، وما يستحسن منها ، فقال : كان والله بارع المنطقي ، جزل الألفاظ ، فصيح اللسان ، ليس بالهذر في منطقته ، ولا المتعسف في مقصده ، معناه إلى القلب أسبق من لفظه إلى السمع . فجمع في هذه الألفاظ اليسيرة جميع ما وصفنا به البلاغة ، وذكرنا به أهلها ، وأمرنا المتعاطي لها أن يستعمله فيها ، فمن تها إلى أن يكون فيها كما وصف ، فهو أكتب الناس لسانا ، وأحسنهم [بيانا] (١) ولو لم نتقدم من ذكر البلاغة إلا بهذا القول من شيخنا - رحمه الله - لكني وأجزأ .

كاتب المقدم :

وأما كاتب المقدم فهو كاتب وقد ذكره - عز وجل - في كتابه :
(فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ^(٢)) وقال :
(كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ^(٣)) وقال : (يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ) ^(٤)
وعلم الخاصة والعامة والعقلاء والجهال بمنفعة الحساب ، وإقرارهم بالحاجة إليه في سائر أمور معاشهم ، وأمر دنياهم وآخرتهم بغنيتنا عن ذكر فضله ، والتشاغل بوصف نفعه ، وليس في العلوم كلها ما لا يختلف فيه أهله ، ولا تباين فيه آراء علمائه غيره . وليس في العلوم كلها ما إذا أخطأ المخطئ فيه أو أصاب علم بإصابته أو خطئه المتراضون فيه كما يعلمه المتمهرون فيه غيره . وإذا تبين متبين أصل تركيبه وجد (٥) الحكمة التي فيه ، وإتقان الصنعة التي في تركيبه يدلان على أن الله - عز وجل - هو الذي تولى (٦) تركيبه ، وأنه ليس من صناعات المخلوقين ، فإنك إذا فكرت فيه وجدت كل عدد قل أو كثير

(١) مكان هذه الكلمة بالأصل المنسوخ عنه النسخة التي اعتمدنا عليها بيان .

(٢) الانشقاق ٨٧ ، وفي الأصل « وأما من » وهو خطأ لم يدر إليه الدكتور مطلوب .

(٣) الاسراء : ١٤٠ . (٤) غافر : ٤٠ .

(٥) في الأصل « ووجد » ولعل الأصوب ما أئنتناه .

(٦) في الأصل « الذي تولى في تركيبه » والصواب ما أئنتناه ، ولم يفتقر إلى ذلك

الدكتور مطلوب .

يعادل نصف عدد حاشيته إذا جمعنا بعدتها أم قربتا ، وذلك مثل الخمسة التي حاشيتها القريبتان الستة والأربعة ، فإن حاشيتها إذا جمعنا كانتا عشرة ، ونصفها خمسة ، وكذلك الحاشيتان اللتان هما أبعد من هاتين ، وهما السبعة والثلاثة ، وكذلك الثمانية والاثنتان ، وكذلك التسعة والواحد ، وهذا مطرد في سائر الأعداد إلى آخر ما يمكن ضبطه منها . ثم إن الواحد أول الأفراد فليس بعدد ، ولكنه مبتدأ العدد . وحد العدد إنما هو ما تركب من الآحاد ، فإذا أضفت هذا الفرد الأول إلى الفرد الثاني وهو ثانيه ، كان من ذلك أربعة وهو أول الأعداد (١) المجذورة ، وجذره اثنان ، وهما أول العدد الزوج ، وإذا أضفت (٢) إلى الأربعة الفرد الثالث . خمسة اجتمع من ذلك تسعة ، وهو ثلث الأعداد (٣) المجذورة ، وجذره ثلاثة وهو ثلث الأعداد ، وإذا أضفت إلى التسعة الفرد الرابع وهو سبعة كان من ذلك ستة عشر ، وهو ثالث الأعداد المجذورة ، وجذره أربعة ، وهي ثالث الأعداد ، وكذلك يجرى في تركيب الأفراد ، وتولد الأعداد منها بمجذور الأعداد المجذورة المترتبة من اجتماعها إلى آخر ما يمكن ضبطه من الحساب ، وفي ذلك دليل على الفردانية (٤) وقدم الواحد ، وتنبه للعقول عليه ، على أن الأشياء هن الواحد - هن وجل - تكونت وهو العلة فيها ، ولو رمنا استقصاء أعاجيب صنع الله - عز وجل - وآثار حكمته في هذا الباب ، اطال به الكتاب ، وإنما صندكر منه ما يشوق المبتدئ إلى قراءة كتب الأوائل والنظر فيما جمعه ، فإنه يهجم به على رياض موقفة ، وأحوال معجبة إن شاء الله .

كتاب الحساب :

وكتاب الحساب ثلاثة : كتاب مجلس ، وكتاب عامل ، وكتاب جيش ،

(١) في الأصل «الأزوال المجذورة» . (٢) في الأصل «وإذا أضفت» .

(٣) ولكن الدكتور مطلوب أصر على كتابتها « فإذا أضفت » .

(٤) في الأصل « الأموال » وهو تحريف .

(٤) مصدر صناعى من الفردان بمعنى الفريد .

والذي يعم هؤلاء. أنهم غير محتاجين إلى معرفة اللغة والإهراب لاجتماع الناس في هذا الوقت على (١) تركيبها في الحساب ، ويحتاجون إلى أن يكونوا عارفين بالتقدير حتى يعلموا مواقع الجمل والتفصيلات ، وما ينبغي أن يخرجوه من الرموس في التقديرات ، وما ينبغي أن يكون في حشو الحكايات ، وأن يكونوا محتاطين في ألفاظ حكاياتهم حتى تصح معانيها ، ولا يقع عليهم تأول فيها ، وأن يكونوا ضابطين لما يشبهون فيه من فنون الحساب حتى لا يقع عليهم خطأ فيه ، وأن خفت أيديهم في العقود وأسرعت كان ذلك زائداً في كالمهم . والحساب الذي يحتاج إليه الكتاب هو خمسة أشياء : الجمع ، والتفريق ، والتضعيف ، والتصريف ، والنسبة .

فأما الجمع : فهو تركيب الأحاد من الواحد (٢) إلى التسعة ، ثم تصير العشرة من العشرات بمنزلة الواحد من الأحاد إلى تسعمائة ، ثم يصير الألف من الألفين بمنزلة الواحد من الأحاد إلى تسعة آلاف ، وكذلك إلى ما بلغ . وأكثر ما يمكن ضبطه باليد من الحساب تسعة آلاف ، وتسعمائة وتسعة وتسعون ، فإذا زاد على ذلك واحداً ، وما زاد صار حفظ ما يجتمع بالقلب (٣) دون اليد . وإنما جعل الهند الحروف الهندية لضبط ما لا تضبطه اليد من الحساب ، ولا يتسع القلب لحفظه ، وإحصاء ما يدق من ضرب الكسور في الكسور ، وجعلوه تسمة أحرف لما قدمنا من ذكر الأحاد وتركيبها ، وأن العشرات والمئين والألوف بمنزلتها .

وأما التفريق : فهو تجريد الجمل بالتفصيل والقسمة ؛ إن التفصيل قد تكون بعض أجزائه أكثر من بعض ، وذلك مثل مائة درهم دفعناها ،

(١) في الأصل بعد هذا اللفظ افضة « من » وهي لا لزوم لها .

(٢) في الأصل « الوحدة » والصواب ما أثبتناه ومع أن الدكتور مطوب غير ذلك

في ٣٥٤ لم يشر إلى التعريف في الأصل .

(٣) في الأصل « الثلث » وهو تعريف والصواب ما أثبتناه .

وذكرنا أنها جارى عشرة من الرجال، ثم فصلناها ، فقلنا: جارى فلان عشرة دراهم ، وجارى فلان عشرون درهما ، وجارى فلان خمسة دراهم ، وجارى فلان سبعة دراهم ، وكذلك حتى نأتى على تفصيلها . والقسمة لا يجوز أن تكون بعض أجزائها أكثر من بعض ، بل تكون متساوية . وذلك كقسمتنا مائة على خمسة ، فيكون منها عشرون جزءاً متساوية ، وإن قسمناها على عشرة كان منها عشرة أجزاء متساوية .

وأما التضعيف : فهو الضرب ، ومعنى الضرب تضعيف العدد بمقدار ما تضربه فيه من العدد الصحيح ، وذلك كقولنا : كم عشرة في عشرة ، فإنما معناه كم تصير العشرة إذا ضوعفت عشرات ، فتقول مائة ، وكذلك الاثنان في الاثني إنما معناه كم الاثنان إذا ضوعفا مرتين ؟ فتقول : أربعة ، وكذلك الواحد في الواحد إنما معناه كم الواحد مرة واحدة ؟ فيقال : واحد ، فهذا الضرب في العدد الصحيح ، فإذا ضربت العدد الآن في الكسور فإنما معناه أن تأخذ (١) من ذلك العدد بمقدار الكسر كقولنا [عشرة (٢)] في نصف ، فإنما معناه كم نصف في نصف العشرة ؟ ، فيقال : خمسة ، وكم تسعة في ثلث ؟ فيقال ثلاثة ، لأنك إنما سألت عن ثلث التسعة ، وكذلك سائر الباب ، فإذا قلت : كم نصف ، فإنما معناه كم نصف النصف ، فتقول : ربع ، وكم ثلث في ثلث ، فإنما معناه : كم ثلث الثلث ؟ ، فيقال : تسع ، وكم ربع في ربع ؟ ، فإنما يرادكم ربع الربع ؟ ، فيقال : نصف ثمن .

وأما التصريف : فهو تبيين العين والورق والوزن بالعين ، أو تصريف الغلات بعضها ببعض ، فإذا فرغت قسمة الدينار في العدد الذي تريده فما

(١) في الأصل « أن تأخذ » والصحيح ما أثبتناه ومع تصحيح الدكتور مطلوب فإنه

لم يصر إلى تحريف الأصل . (٢) ساقطة من الأصل والسياق يقتضيها .

الاجتمع فهو قيمة الدينار ، وذلك قولنا : إذا كان الدينار أربعة عشر درهماً
فكم لنا بخمسة دنانير ؟ فتضرب أربعة عشر في خمسة ، فيكون سبعين درهماً ،
وإن أردت أن تعرف قيمة أقل من دينار ، فاعلم أن الدينار ستون حبة (١)
والدرهم ستون عشيراً (٢) ، فإذا كان الدينار بأربعة عشر درهماً ، حبة منه
بأربعة عشر عشيراً ، وهو داتق ، وأربعة أعشرة ، وإن سألك عن أقل من
حبة أو أكثر فحساب ذلك ، وإن أردت أن تعرف كم ثمن الورق من العين ،
وكان ذلك بأكثر من قيمة الدينار وما خرج فهو الذي طلبت ، كأنك قلت :
إذا كان الدينار بأربعة عشر درهماً فكم ثمن سبعين درهماً ، فيقسم السبعين
على أربعة عشر ، فتكون خمسة ، فهو الذي تريد ، وإذا كان الورق أقل
من قيمة الدينار فانسبه إلى قيمة الدينار بأربعة عشر درهماً ، فكم لنا بسبعة
دراهم ؟ فتنسب السبعة إلى الأربعة عشر ، فتكون نصفاً ، فتقول : نصف
دينار ، وكذلك سائر الباب .

وأما تصريف الغلة فإهم يستعملونه في العبر ومعاملات التحصيل
للتقريب ، وهو تعديل القيم في الغلات ، فيجعاون السكر (٣) من السمسم (٤)
وما شا كله أربعة أكرار شعيراً ، والسكر من الخنطة وما شا كلها كرين شعيراً
والشعير بحاله ، وإنما يستقيم هذا التصريف في أثمان الغلات بالسواد ، لأن سعر
الشعير هناك أداً مقارب لسعر نصف الخنطة ، وربيع السمسم ، فأما في الشام
وغيرها فليس يصح ذلك ؛ وأما الأكرار فالذي يعمل عليه منها في السواد المعدل
والفالج (٥) ، وهو خمسا المعدل ، والنصف هو نصف المعدل ، فأما سائر
النواحي فتختلف أكرارها باختلاف أوزانها ، وإن رمتنا ذكر جميع ذلك طال

(١) الحبة : هي ما يتركب منها الدينار وهي تساوي حبة الشعير أو حبة الخردل البري .

(٢) الشعير : عشر الفقيز . والفقيز عشر الجريب .

(٣) السكر يضم السكر والشديد الرأه : هو مكيال عراق وجمه أكرار .

(٤) في الأصل لاشعر ، وما أبتناه يتناسب مع السياق ولم يهر الدكتور مطلوب إلى

هذا . (٥) الفالج بكسر اللام : مكيال ضخم وقيل هو الفقيز .

به الكتاب ، فهذا ما في التصريف ، فأما النسبة فقد جعلها الحساب في أعمالهم من سنين (١) ، وليس يستعمل الكتاب نسبة شيئين (٢) إلا في تصريف العين بالورق والورق بالعين ، فأما غير ذلك فإنما يستعملون فيه الدوانيقي (٣) والعشران (٤) وأحسبهم أرادوا بذلك التخفيف ، فإذا أرادوا أن ينسبوا (٥) إلى الربع قالوا : ثلاثة دوانيقي ، وخمسة أعشراء ، وإذا [أرادوا] (٦) أن ينسبوا السدس والعشر قالوا : دانق وستة أعشراء وكذلك سائر الأجزاء . وإنما ذكرنا هذه الجوامع إذ كادرا بها لمن علم ، ومطالعة بها لمن لم يعلم ، فأما شرح أبواب الحساب [فهو] (٦) مجموع في كتب الحساب ، وقد أتوا منه على ما يحتاج إليه ، وها هنا أشياء تخص كل واحد من كتاب الحساب يحتاج إلى معرفتها فيما هو بسبيله دون غيره .

فن ذلك أن كاتب المجلس محتاج إلى أن يكون حاذقا باقتصاص الكتب وترتيب أبوابها في المعاملة على ما يقتضيه ترتيب وقوع الجماعات والموافقات ، لتقابل بذلك عند وروده ، وتخرج ما فيه من خلف في المؤامرة التي يعملها للعامل ، ويحكم في ذلك بما يوجبه حكم الكتابة . وأن يكون عالما برسوم العير (٧) المحوجة إلى التكميلات ، وما يجوز أن يكثربه في ذلك مما يلزم العمل به ، وأن يعرف أحكام الخراج ، وما يجب رده على العمال من النفقات

-
- (١) كذا في الأصل ولكن الدكتور مطلوب أصر على إثباتها في تحقيقه « سين » .
 - (٢) كذا في الأصل والدكتور مطلوب قرأها « سين » ونسب الأصل .
 - (٣) الدوانيقي : جمع دانق بفتح نون سدس الدرهم وهو عرب دانك بالفارسية ، وهو عند اليونان حنطا خرنوب وعند المسلمين حبتان وثلاث ويجمع أيضا على دوانيقي .
 - (٤) كذا في الأصل ولكن الدكتور مطلوب أصر على تحريفها إلى « العشرات » .
 - (٥) في الأصل « والربع » - وهي في طمة بغداد محرقة إلى « ذا الربع والصواب ما أثبتناه .
 - (٦) زيادة يقتضها السياق ولا يستقيم للمعنى إلا بها .
 - (٧) في الأصل : « العير » ولا معنى لها . ولعل الصواب ما أثبتناه وقد سار الدكتور مطلوب على الأصل .

هو مردود الجارى والاحتماسات ، وما يذبحى أن يحسب لهم ، وأن يعلم ما يذبحى
أن تحمد فيه آثار العمال ، وما تقبح به آثارهم ، وأن يكون فى ذلك عدلا
[لا] (١) يميل به الهوى فى بعض العمال إلى التأول له ، ومساعدته بما تفسد
عند الكتاب صناعته ، ولا يحمله الانحراف عن بعضهم على التأول فى أمره
ومما حكته بما يعيب عند أهل الصناعة فى كتابه ، ولا يرخص لنفسه (٢)
فى إخراج شيء لنفسه من الديوان بعد أن قد ثبت فيه ، ليزيل بذلك حجة عن
تلقونه الحجة ، ولا أن يثبت فيه شيئا لا أصل له ليقيم به حجة لمن ليست له
حجة ، فإن مقام الكتاب مقام العدل الذى متى عرف منه ، أو جرب (٣)
عليه ميل مع الهوى ، أو قوة أمانة مستقطت عدالته ، ولم تقبل شهادته
وسمعت أبا الحسن على بن محمد (٤) بن فرات - رحمه الله - يوما وهو
يقول : الكتاب فوق الشاهد ، قال : لأنى وسائر الوزراء نحكم بقوله وبما
يخرجه من ديوانه ، والقاضى لا يحكم بقول شاهد واحد حتى ينضاف
إليه غيره .

كتاب العامل :

وأما كتاب العامل فيحتاج إلى أن يكون متحرما (٥) بعلم الزرع والمصاحبة
الكثيرة ما يجرى فى عمله وحساباته من ذلك ، وأصل ما تمسح به الارضون :
أشل ، وباب ، وذراع ، فالأشل : حبل طوله ستون ذراعا ، والباب قصبة طولها
سنة أذرع ، والذراع التى (٦) تمسح بها السلطان مساحه اثنتان وثلاثون

(١) زيادة بقتضيتها السابق ومع أن الدكتور مطلوب زادها إلا أنه لم يشر إلى ذلك ولم

يضع علامة الزيادة .

(٢) فى الأصل « فى نفسه » ؛ ولأمنى لها ولعل الصواب ما أنبتاه كبار شذلية سيق السلام .

(٣) فى الأصل الوجوب وهو تحريف والصواب ما أنبتناه ، ولم يشر الدكتور مطلوب

إلى التحريف مما تصححها . (٤) أبو الحسن على بن محمد بن موسى بن فرات كان

وزيرا للمعتز العباسى ، وفى سنة ٢٩٩ هـ غضب عليه واستولى على ماله وخرّب دوره وتوفى

سنة ٣١٢ ونيات الأعيان ١ : ٢٧٢ وفى الأصل ابن فرات .

(٥) متحرما : متحرسا ، من تحرم به إذا طهره . وتأكدت الحرمة بينهم ما وفد أنبتها

للككتور مطلوب فى تصحيحه من غير إشارة إلى ما فى الأصل مع صحته .

(٦) فى الأصل « الذى » وقد تذكر الذراع ولكن ضمير (بها) يرجع تحريف القى .

أصبعا وتسمى الذراع الها شميه ، والسوداء أيضا . والتي تمسح بها الدور
 وغيرها أربع وعشرون إصبعا ، وتسمى الذراع الحديد ، والتي تمسح بها الأتار
 والرياض (١) ستون إصبعا ، وتسمى الميزان ، والأشلة عشرة أبواب . والباب
 ستة (٢) أذرع ، وأشل في أشل جريب ، وأشل في باب قفين ، لأنه أشل في عشر
 أشل ، فيكون عشر الجريب ، والجريب عشرة أفقزة ، وأشل في ذراع
 عشير وثلاثا عشير ، لأن واحدا في ستين ستون ، والعشير ستة وثلاثون
 ذراعا ، لأنه من باب في باب فتكون الستون عشيرا وثلثي عشير ، وباب
 في باب عشير كما قلنا ، وباب في ذراع سدس عشير ، وذراع في ذراع ربع
 تسع عشير ، والأشكال التي تقع عليها المساحة في الأصل ثلاثة أشكال ،
 وهي المربع ، والمثلث ، والمدور . والمربع خمسة أصناف : مربع متساوي
 الأضلاع ، ومربع مستطيل [الأضلاع] (٣) ومربع مختلف الأضلاع ،
 ومربع معين ، ومربع مشبه بالمعين ، فأما المربع المتساوي الأضلاع ،
 فإذا ضربت أحد أضلاعه في نفسه كان ما يجتمع تكسيه ، وذلك مربع
 متساوي الأضلاع كل ضلع (٤) منه عشر أذرع ، فتكسيه مائة
 ذراع ، وكذلك المربع المستطيل (٥) ، وأما المربع المختلف الأضلاع
 فإن المساح يجمعون طوليه وعرضيه ، ويضربون نصف الطولين في نصف
 العرضين ، وما اجتمع فهو التكسيه عندم ، وفي هذا عند الحساب غلط
 يسير ، إلا أنما كنا إنما نصف ما يستعماه المساح والعمال لم نكن

(١) في الأصل « الرهوس » ولا معنى لها وامل ما أتيتناه يكون صحيحا .

(٢) قد تذكر الذراع . (٣) زيادة يقتضيها السياق . والتي لا يستقيم بدونها .

(٤) في الأصل « مبلغ » ولا معنى لها والصواب ما أتيتناه من الانقصاب .

(٥) يقول : « وكذلك المربع المستطيل » ويقوم من هذا أنه كالربع المتساوي الأضلاع الذي

تكون مساحته ضرب أحد أضلاعه في عرضه وانما بضرب طوليه في عرضه الخطر الانقصاب ٧٧ .

حيثما حاجة إلى ذكر ما يقويه الحساب في الحساب في ذلك ، وأما [المربع] (١) الملعين فإن استخراج تكسيه بضرب أحد قطريه في نصف الآخر ، فما اجتمع من ذلك فهو تكسيه ، وأما الشبيه بالملعين (٢) . فيقطع مثلثات ومربعات ، وتمسح (٣) كل قطعة منها على حسابها وتجمع ،

وأما المثلث فهو ثلاثة أصناف مثلث متساوي الأضلاع ، ومثلث متساوي الضلعين ، وهذا على صنفين أحدهما قائم الساقين ، والآخر منفرج الزاوية (٤) ومثلث مختلف الأضلاع .

فأما المثلث إذا تساوت أضلاعه أو تساوت اثنتان منها ، فإن عموده مضروباً في نصف القاعدة تكسبر ، وذلك مثل مثلث عموده عشر أذرع ، ونصف قاعدته خمس أذرع ، فإن تكسيه خمسون ذراعاً ، فأما استخراج ذراع العمود من قبل الضلع ، فإنه أن تضرب الضلع في نفسه ، وتنقص منه نصف القاعدة مضروباً في نفسه ، وتأخذ جذر ما بقى فهو العمود ، وإن أردت استخراج الضلع من قبل العمود ضربت العمود في نفسه ، ونصف القاعدة في نفسها وجمعتهما وأخذت جذرها ، فهو الضلع . وإن أردت استخراج نصف القاعدة ضربت الضلع في نفسه ، ونقصت من ذلك العمود مضروباً في نفسه ، وأخذت جذر ما بقى فهو نصف القاعدة ، ومثال

(١) الزيادة عن الاقتضاب . وبها يستقيم الكلام .

(٢) في الأصل «الشبيه» بالملعين وهو خطأ والصواب من الاقتضاب .

(٣) الفيثيوسى يستخرج مساحته بغير ذلك إذ يقول : « فإنهم يجمعون الضلعين المتقابلين ويأخذون عطف ما يجتمع ويجمعون أيضاً الضلعين الآخرين ويأخذون عطف ما يجتمع ويضربون العطفين فاجتمع فهو المساحة وهو بهذا يتقدم قليلاً في استخراج المساحات .

(٤) في الأصل «الزاوية» وهو خطأ . والتصحيح عن الاقتضاب .

ذلك مثلث كل واحد من ضلعيه عشرة ، وقاعدته اثنا عشر ، إذا أردنا أن نستخرج عموده (١) ضربنا نصف القاعدة في نفسها فكانت ستا وثلاثين ، ونقصناها (٢) من الضلع مضروبا في نفسه وهو مائة فبقي أربعة وستون وجذره ثمانية وهو العمود ، وإذا ضربنا العمود وهو ثمانية في نفسه كان أربعة وستين ، وضربنا نصف القاعدة في نفسها كانت ستا وثلاثين ، فإذا جمعناها كانا مائة ، وجذر مائة عشرة ، وهو الضلع ، وإذا ضربنا العمود في نفسه كان أربعة وستين وضرب الضلع في نفسه كان مائة ، وحططت الأربع والستين من المائة كان ما تبقى ستا وثلاثين ، وجذره ست ، وذلك نصف القاعدة ، فهذا ما في المثلث المتساوي الأضلاع ، وذو الضلعين المتساويين ، فإذا اختلفت أضلاع المثلث ، فإن باب مساحته أن تجمع الأضلاع الثلاث ، وتأخذ نصف ما يجتمع معك من ذلك فتحفظه ، ثم تنظر ما بين كل واحد من الأضلاع وبين هذا النصف فتضرب بعضه في بعض ، ثم في هذا النصف تأخذ جذر (٣) جميع ذلك فهو تكسير المثلث (٤) ، ومثال ما قلناه مثلث أحد أضلاعه خمس عشرة ذراعا ، والأخرى أربع عشرة والأخرى ثلاث عشرة ، بابه أن تجمع (٥) الخمس عشرة والأربع عشرة والثلاث عشرة فيكون ذلك اثنين وأربعين ، وتأخذ نصف ذلك فيكون إحدى وعشرين ، ثم تنظر كم بين الخمس عشرة والإحدى والعشرين ، فتكون ستا ، وكم بينها وبين الأربع عشرة فيكون سبعا ، وكم بينها وبين الثلاث عشرة فيكون ثمانية ، فتضرب ستا في سبع فيكون اثنين وأربعين ، ثم في ثمان فيكون ثلاثا وستا (٦) وثلاثين ، ثم تضرب ذلك في إحدى وعشرين فيكون ثمانية

(١) في الأصل «عمودية» والصواب ما أثبتناه وقد سار الدكتور ، مطلوب على التصريف ولم يغير إليه .
(٢) في الأصل ونقصناها وهو تحريف والصواب ما أثبتناه .
(٣) أثبتنا الدكتور مطلوب « وأخذ جذر » ولا أدري معناها .
(٤) في الأصل لثلاث وهو تحريف والصواب ما أثبتناه . ولم يغير الدكتور مطلوب تصحيحه ذلك .
(٥) في الأصل « تجمع » والاصح « جمع » وهو ما أثبتناه .
(٦) في الأصل « ستا » بدون واو ؛ والأنسب أن تترك الواو .

آلاف وستا وخمسين ذراعا ، فجذر ذلك وهو أربع وثمانون ذراعاً
تكسير المثلث (١) .

وأما المدور فإن استخراج تكسيه بضرب قطره في مثله ، وإسقاط
سبع ما يجتمع معك ، فنصف سبعة ، وذلك مثل مدور قطره أربع عشرة
ذراعاً ، إنك (٢) تضرب أربع عشرة في مثلها فيكون مائة وستا وتسعين
ذراعاً (٣) ويكفي من ذلك سبعة ونصف سبعة ومبلغه اثنان وأربعون
ذراعاً فبقي مائة وأربع وخمسون ذراعاً ، وهو تكسير المدور [وإن
عرفت تكسير المدور] (٤) ولم تعرف القطر وأردت أن تستخرجه من
التكسير فاضرب التكسير في أربعة عشر واقسمه على أحد عشر ،
فما خرج فخذ جذره فهو القطر . وإن أردت معرفة المدور (٥) ضربت
القطر في ثلاثة وسبع فما اجتمع فهو المدور (٦) .

ويحتاج كاتب العامل مع هذا أن يكون مشفقاً محترساً من حيل
الزارعين (٧) والعاملين ، فمما بوجوه مرفقاتهم وحيلهم في تلف الغلة
ومغالطاتهم في إقطاع المساحة ، عالماً بأحكام المظالم والتجويل وغيرها ،
فما يرفده أصحاب الخراج والمقاسمة (٨) حتى لا يجرى عليه غبن منهم ،
ولا يتم على صاحبه حيلة من جهتهم .

كاتب الجيش :

وأما كاتب الجيش فإنه يحتاج مع العلم بالحساب وضبطه إلى أن
يعرف الأطلاع (٩) وأرفقاتها ، والحلى وأحكام أخذها ، والأرزاق وما يتوفر منها :

-
- (١) في الأصل «المثلثة» وهو تعريف . وسار الدكتور مطلوب على التعريف .
(٢) الأصل «سليم» والسكن الدكتور مطلوب أصغر على تعريف المطروعة وجعلها «فأنه»
ولا معنى لها . (٣) في الأصل «ويلن» وهو خطأ والصواب ما أثبتناه وقد أثبتنا
الدكتور مطلوب ولم يصر . (٤) الزيادة عن الاقتضاب وهي سائطة من
الأصل ولا يصح المنى بدونها وقد سار الدكتور مطلوب على هذا النص ولم ينتبه له .
(٥) أثبتنا الدكتور مطلوب في ص ٣٦٢ من ٧ «الدور» وهو خطأ .
(٦) في الأصل «الدور» وهو تعريف لم ينتبه له . (٧) في الأصل «الزراعين» وهو
تعريف تبه له الدكتور مطلوب ولم يصر إليه : (٨) المقاسمة : هي أخذ حصة المراج بالمقاسمة .
(٩) الأطلاع : هي الرواتب الجارية على الجند في الأوقات التي يستحقونها فيها على ما يختص به كل زمان .

والطمع : هو الوقت الذي يستحق فيه الجارى ، والحلية (١) هي وصف الرجل الذي يفصل به بينه وبين غيره ممن يوافق اسمه اسمه ، والأصل في أرزاق الجند والمقاتلة المساواة بينهم ، وكذلك قسم (٢) رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ووضع الديوان عمر ، وفضل بعض الناس على بعض ولم يخالفه في ذلك أحد بعده غير أمير المؤمنين - عليه السلام - فإنه رد الأمر إلى ما كان عليه في أيام النبي - صلى الله عليه وسلم - فنقم في ذلك عليه من خالف عليه ، ثم رجع الناس بعد مضيه إلى سنة عمر - رضوان الله عليهما - وكان الجند فيما تقدم يفضلون في الأرزاق (٣) وشهورهم واحدة ، وكانت استحقاقاتهم تتوافق في وقت واحد ، فمضى تأخر عنهم ما لهم اجتمعت كلتهم على الطلب ، واتى معاملهم ملا (٤) من الشعب ، فلما تقلد شيخنا أبو القاسم (٥) عبيد الله بن سليمان رحمه الله [وزارة] (٦) المعتضد بالله لطف لتفرقة أرزاقهم ، والمخالفة بين أوقات استحقاقاتهم ، بأن زاد من آخر رزقه بقدر الويادة في الأيام (٧) واقتصر ، بمن قدم رزقه على ما لا يقصر عن مثوانته ، فعلم بذلك من شغيبهم ، وذمهم ، وجمع ما صنع ترفيه نفسه وسلطانة ، لأن معظم الأموال والأرزاق الوافرة إذا تأخرت إلى أمد (٨) بعيد يحمل في مثلها أموال النواحي ، ويلحق فيها الغلات درت الأرزاق ، وقال الخلاف وتفرقت مع ذلك كلمة الجند باختلاف أوقات أطعامهم ، ولم يكن

(١) في الأصل « الحيلة » وهو خطأ من النسخ والظاهر أن هنا سقط لعله « ثم » .
(٢) في الأصل « تقسيم » ولعل الصواب ما أثبتنا ولم يشر الدكتور مطلوب إلى هذا التصريف (٣) في الأصل في الأوراق والصحيح ما أثبتناه .
(٤) كذا في الأصل ولكن الدكتور مطلوب حرفها إلى جلا وشرحها في هامش ٢

س ٣٦٣ .

(٥) أبو القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب كان وزيراً وكاتباً من أكابر الكتاب استوزره المعتضد على الله ، وأقره بعده المعتضد ، واستمرت وزارته عشرين سنة ، ونوق سنة ٢٨٨ هـ انظر وفيات الأعيان ٢ : ٤٧ .

(٦) زيادة يقتضها السياق . (٧) في الأصل « في الظلام » وهو تحريف
(٨) في الأصل « مدد » وهو خطأ من النسخ

لمن لم يجب له رزق أن يشعب مع من وجب رزقه ، ولا أن يطالب بما لم يستحقه ، وإذا تفرقت الكلمة ونشتت الجماعة انكسرت الشوكة ، وقلت المثونة . وجعل أقرب الأطلاع^(١) التوبة^(٢) ، وهي في المشاهدة في كل ثلاثين يوماً رزاق الحشم^(٣) ، وهي في كل أربعين يوماً ، ثم أرزاق المالك من الخدم والغلمان الحجرية^(٤) ومن جرى مجراهم في كل (٥) شهر ثم أرزاق المختارين في كل خمسة وسبعين يوماً ، ثم التسعينية وأرزاقهم في كل تسعين يوماً ، ثم الأحرار العظم في كل مائة وخمسة أيام ، ثم (٦) الأحرار الحيلين في كل مائة وعشرين يوماً ، ثم الموسابادية^(٧) وأصحاب الرقاب في كل مائة وثمانين يوماً ، يجرى الأمر على هذا ، وعلى انتخاب الأرباب ، واختيارهم ومطالبتهم بالمرض في السلاح التام وعلى الخيل الفرهة^(٨) ووسمها عليهم لئلا تكون عارية أو كراء ، وكتب اسم السلطان [و] (٩) ولي عهد على الحجان (١٠) والترسة^(١١) والامتحان لهم فيما يعالجونه من السلاح ، فمن كان في المحنة مرضياً وكانت أدواته كاملة ، وفرسه فارها وبزته جميلة على مقدار رزقه أمضى أمره وإلا حلق^(١٢) على اسمه ، ووفر رزقه ، فلم يزل الأمر جارياً على

-
- (١) في الأصل «الإجماع» وهو خطأ؛ والصواب ما أثبتنا .
 (٢) في الأصل «التوبة» وامل الصحيح ما أثبتناه وهم جند الحراسة وللمهمات .
 (٣) الحشم : يقال : حشم الرجل أي خدمه ، ومن بفضب له وسموا بذلك لأنهم يفضبون له أو يفضب هو لهم من أهل أو عبيد أو جيرة .
 (٤) الحجرية : الموكوت بجبر دار الخلافة من الجنود .
 (٥) كذا في الأصل . ولكن السياق يقتضى «شهرين» .
 (٦) كذا في الأصل : فتأمل .
 (٧) للموسابادية : جماعة يفسون إلى مكان اسمه « موسى أباد » .
 (٨) في الأصل المرهة وهو تحريف والصواب ما أثبتناه والفرهة : الجيدة في السير .
 (٩) زيادة يفضيها السياق ولم يشر الدكتور مطلوب إلى تفصلي في الأصل .
 (١٠) الحجان جمع حجن وهو كل ما وق من السلاح .
 (١١) في الأصل « والترسة » ، وهو تعريف والترسة : جمع ترس وهي ما يقي من ضرب السيف
 (١٢) حلق على اسمه أي وضع حوله حلقة في الحلق . (٧)

ذلك لا يخالف فيه هذه الأوضاع والسنن إلى أن وقع التخليط ، ونضبت الذمامات وأثبت (١) ، الجند بالرشى واستعملوا للموى لا للكفاية والغناء وصاروا يبايعون الأسماء على نقيابهم بيعاً ظاهراً مكشوفاً ، ففسدت طبقات الأولياء ، ودخل فيهم من لم يحمل السلاح ، ولم يشهد الحروب ساعة قط . وكانت نتيجة هذا الإهمال ، وثمره هذه الأفعال ، أن خرج السلطان في جيشه على أحسن زينة ، لقتال غلام من غلبانه ، فقتل وحده من بين أهل عسكره ، وتفرق عنه الباقون ، ورجعوا موفورين .

ومن ترك سياسة رعيته وأوليائه بما يوجهه الرأي كان يمثل ما جرى عليه جديراً وبه حقيقة .

وأما التحلية فأولها أن يذكر اسم الرجل في يمنة الورقة ، وينسب إلى بلده أو ولاته ، فيقال : فلان الرومي ، أو فلان المقتدرى ، أو ما أشبه ذلك ثم يذكر جاريه تحت اسمه ، ويفصل فصل بصير ، ثم يكتب عن يسرة الورقة بعد ذلك الفصل سنه ، شاب أو كهل أو مراهق ، هذا ما أخذ الناس فيه . - والذي كان عليه في القديم كثير من الناس - الآن ، فإن يذكر اسم الرجل رولاؤه وحليته في يمنة الورقة ، وجاريه في يسرتها ، ولا يذكر في الحلية في الجيش شيخ ولا صبي ، فإن كانا من بجلى قبيل للشيخ كهل مجتمع ، وقيل للصبي غلام أمرد ، وإنما أسقط (٢) ذكر الشيخ والصبي من ديوان الجيش لضعفهما ، والطمع الذي يلحق أمثالهما ، ثم يذكر قده ، فإن كان طويلًا قبيل ربعة إلى الطول ، وإن كان قصيرا قبيل ربعة إلى القصر ، وإن كان ربعة قبيل مربع ، وإما لم يقل طويل وقصير على الإطلاق ، لأن الطول والقصر من باب المضاف ، والطويل إنما يكون طويلًا بالإضافة إلى من هو أقصر

(١) في الأصل هـ أيتة ، والصواب ما أتينا به ولم يشر الدكتور . طلب إل هذا التحريف .

(٢) في الأصل هـ أيتة ؛ وهو خطأ من الناسخ .

منه ، وكل طويل فهو قصير إذا أضيف إلى من هو أطول منه ، وكان قولهم ربة (١) وإلى الطول أو إلى القصر أحوط في تصحيح المعنى ، ثم يذكر لونه ، فيقال أسود أو آدم ، أو أحمر تملوه حمرة إذا كان أشقر أو أبيض ، ولا يقولون أبيض ولا أشقر ، لأن البياض والشقرة مما كانت العرب يعبر [به (٢)] بعضها بعضا ، وتسميهم العبيد والحمران ، وبني حمراء العجان (٣) وصهب (٤) السبال ، وتمجبن من كان منهم ؛ ثم يذكر الجهة بأوصافها من ضيق أو رحب ، وإن كان أجلمح (٥) أو أصاح أو ذا فروة أو أغم (٦) ذكر ذلك ، وإن كان في جهته غضون ذكرت ، ثم يذكر الحاجبان بما فيهما من قرن (٧) أو بلج (٨) ، ثم العينان بما فيهما من كحل أو زرقة أو شمل (٩) أو حوص (١٠) أو حور [أو] (١١) جحوظ ، أو غثور أو حول أو بياض ، ثم الأنف بما فيه من قنى أو فطس أو ورود (١٢) أرنية أو انتشار (١٣) مناخر ؛

(١) يقال رجل ربة ومارأة ربة أى الوسيط القائمة وقد فسرها الدكتور مطلوب بأنه معتدل الخلق ولاصلة بين اللفظ وتفسيره .

(٢) زيادة يقتضيا السياق . (٣) العجان : أصل الذئب .

(٤) صهب السبال : الصهب وهو الذى تخاطبه حمرة ، والسبال : جمع سبله بالتحريك وهى

الشاربين ، أو مقدم اللحية . (٥) الأجلح : وهو ما انحسر شعره عن جائبى رأسه

وهى جلعاء . (٦) فى الأصل هذه اللفظة « أوعم » ولا معنى لها والسياق يقضى

ما أثبتناه والأغم ما سأل شعر ناصيته على جهته وتفاء وقد أثبتها الدكتور مطلوب « الجمة

ولا أدري من أن أتى بها ؟! ولم يشر . (٧) القرن بالتحريك : اتصال الحاجبين .

(٨) البلج بفتح الباء واللام : تبعدا ما بين الحاجبين .

(٩) الشبل بنتج الشين والهاء والشملة بضم المشين وهو أن يشوب سواد العين زرقة وأقل

من الزرقة فى الحدقة ، وقيل أن تعوب حدقة العين حمرة وليست خدوفا ولا كنهها قلة فى سواد

الحدقة جعلتها تضرب إلى الحمرة . (١٠) الحوس بالتحريك ضيق : مؤخر العين .

(١١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل والسياق يقتضيا .

(١٢) بالاصل « رور » وفى الاقتضاب « ورود » كما أثبتناه ، وورود الأرنبة: طولها

يقال : فلان وارد الأرنبة أى طويل الأنف والدكتور مطلوب لم يثبت هذا التحريف كما يفرح

حتى الفظة التى أثبتها أو يفرح الصواب . (١٣) انتشار مناخر : كذا فى الأصل وقد

الانتضاب « انتشار » وهو تحريف ، وانتشار المناخر هنا يقصد به انبساطها .

ثم الأسنان بما فيها من درد (١) أو شفا (٢) أو فليج أو فليج (٣) أو انقلاع
بعضها ، أو سواد بعض . فإن ذكر الشامات (٤) والخيلان (٥) وآثار
الحديد والقروح ، وغير ذلك مما في البدن واليدين وغيرهما فلا بأس ،
والأعمدة من هذه الحلي مالا يتغير مثل الفطس والزرقة ، والطول والقصر
وأشبه ذلك ، فإن اقتصر مقتصر عليها أجزاء وأغنت إن شاء الله .

وإذا استحق الجند أخرج السكاتب الجرائد باستحقاقهم ، فذكر الطمع
في وسط الرقعة فقال في وسطها : المختارين والماليك أو غيرهم ، ثم قال
في أسفلها الأيمن : فلان الفلاني ، وجعل جاريه تحته ، ثم ذكر حليته في الشق
اليسر بعد فصل يسير ، إلى آخر الورقة ، أو جعل اسمه وحليته بمنة الورقة
وجاريه يسرتها (٦) ، وإن كان الرجل المذكور قائداً ، أو أميراً لم يذكر حليته ،
واقصر على اسمه ، وذكر جاريه لأنه ربما يحلى من لا يعرف ، ومن يخشى
أن تقع حلية في اسمه ، أو يدخل دخيل مكانه ، فأما من عرف باسمه وعينه
ونسبه فلا حاجة بالسكاتب إلى تحليته . ثم يذكر عددهم ، ومبلغ جاريهم
في آخر الجريدة ، ويكتب إلى الخازن . يحمل ما لهم إلى مجلس العطاء ،
ويخرج الجرائد بالأسماء ، والحلي ومبلغ الجارى إلى المتصفين مع المال ، فيتولون
معرضهم (٧) ، ويقبض من صحت حليته منهم ، ورفع الحساب بما يتفقونه

(١) الدرد : ذهاب الأسنان يقال : درد الرجل درداً ذهب أسنانه وهو أدرد وهي درداء .

(٢) الشفا : اختلاف الأسنان في الطول والقصر والدخول والخروج وهو عيب .

(٣) فليج الأسنان : تغيرها بصفرة وقيل بخضرة ، يقال : فليج الرجل فهو أفليج وهي

علقة ولقحاء . (٤) الشامات : جمع شامة وهي علامة تخالف اليد التي هي فيه ، وقيل

بثرة في الجسم لونها أسود . (٥) الخيلان : جمع خال وهو حبة سوداء بارزة يثبت فيها

الشعر غالباً ، وبروزه وجود الشعر فيه هو الذي يفرق بينه وبين الشامة .

(٦) في الأصل (سرتها) وهو تعريف والصواب ما أثبتناه ، ولكن الدكتور مطلوب

أثبتها بـ (سرتها) ، وعلق عليها الدكتور مصطفى جواد بما لم يفهم أو يتصل باللفظة .

(٧) في الأصل « معرضهم » وهو تعريف والمصحيح ما أثبتناه لأن السياق يقتضيه وضير

معرضهم للجند .

لذكر ما يوفرونه من جارى من لم يصح عرضه من البلاء والدخلاء
والأموات والغيباب إلى ديوان الجيش ، ورفع الحجج إلى الخزان بما حملوه
إليهم .

هذا جملة ما يحتاج إليه كاتب الجيش ، وهو آخر ما يحتاج إلى ذكره في أمر
كاتب المقدم .

كاتب الحكم :

واما كاتب الحكم : فهو كاتب الحكم ، واپس شئ من أمور الدين
وأعمال (١) السلاطين هو أعظم خطرا ولا أجل قدرا ، ولا أبقى على الأيام أثرا
من الحكم ، وكيف لا يكون كذلك وهو خلافة النبوة ، وأمر الله في الفروج
والدماء ، والأموال ، الباقي على تصرف الأحوال والأزمان (٢) ، ولذلك جعل
الله تعالى الحكومة إلى العدل دون غيرهم ، فقال - جل من قائل - :

﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ (٣) وجعل الشهادة أيضا في العدل ، فقال :

﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾ (٤) وأعلمنا - عز وجل -

أنه إنما يوفق من الحكام من حسنت نيته ، وكان الصلاح طويته فقال -

عز وجل - : ﴿ إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ (٥) ، وأمور الأحكام

من ملة الإسلام الجارية على أربعة أرجة : أحدها وهو أعظمها حكم القضاء ،

ثم حكم المظالم ، ثم حكم الديوان ، وهو حكم الخراج ، ثم حكم الشرطة ،

والذى يعم جميع هؤلاء أنهم لا يستحقون تقلد شئ من هذه الأحكام إلا بأن

يكونوا عدولا في أنفسهم ، عالمين بما توجهه مراتب أعمالهم ، غير متعدين

لرسوم أحكامهم ، يرحمون المظلوم ، ويحشنون على الظالم ، ويؤثرون الحق ،

ولا يميلون مع الهوى ، ولا يشبهون إلى حطام الدنيا ثم على القاضي أن

(١) زاد الدكتور مطلوب واوا ولازوم لها كما لم يصر .

(٢) كذا في الأصل وغير الدكتور مطلوب إلى . والرمضان ،

(٣) المائدة : ٩٥ . (٤) الطلاق : ٢ . (٥) النساء : ٢٥ .

يختار نفسه كاتباً يكون مثابه ، يقاربه في النزاهة والأمانة ، والعفة والعدالة والعلم بالحلال والحرام ، والسنن والأحكام ، وما توجبه أقسام الكلام ، ودليل على أنه يشترط عدالة الكاتب - قوله تعالى - ﴿ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾^(١) ووجه الدليل أنه لا يكتب^(٢) بالعدل ، لأن الفاسق منهم ، ويجعله فسقه على خلاف المصلحة والعدل المأمور به ، فوجب أن يكون كما ذكرناه ، وإذا كان كذلك فنرد إليه كتب الشروط والإقرارات والمحاضر والسجلات ، ويجعله مؤتمناً على خزن ذلك وحفظه . وإخراج^(٣) ما يحتاج إليه في وقت الحاجة إلى إخراج . وقد ذكر الناس في كتاب الشروط والمحاضر والسجلات ما يغني من نظره ، إلا أننا لا نحب أن كتابنا [يخلو^(٤)] من^(٥) مثال لكل ما نذكره ، لتكون معانيه كاملة فيما قصد له ؛ فجملة الشروط أن يذكر المشترط والمشترط عليه ويعرفهما بأسمائهما وأنسابهما وبتجارتهما إن كانا تاجرين أو بصناعتهما إن كانا صانعين ، أو أجناسهما أو أسماء بلدانهما ، أو أنسابهما في العرب أو العجم ، ثم يذكر الشيء الذي يجمع الشرط فيه ، فإن كان بيعاً ذكرت البيع ووصفته وحددت المبيع إن كان مما يحدد كالأرضين والدور ، أو بجنسه ووصفت عينه ، إن كان مما لا يحدد كالرقيق والدواب وعروض التجارات ، ثم تذكر الثمن ومبلغه ، وتصف بعده ووزنه ، ثم يذكر التقابض منهما والتفرق بعد الرضا ، ثم يضمن البائع الدرك^(٦) للمشتري ، وإن كان إجارة ذكرت الإجارة ومدتها ، والشيء الذي استؤجر ونعته ، وحددت ما يحدد منه ، وصفت ما لا يحدد ، وذكرت مدة الإجارة ، وجعلتها على شهور العرب

(١) الآية : ٢٨٢ . (٢) العبارة في الأصل سليمة ومتسقة مع المعنى ولكن الدكتور مطلوب زاد « إلا » فأدت الزيادة إلى اضطراب العبارة حيث جعلها « أنه لا يكتب إلا بالعدل » . (٣) في الأصل « والإخراج » وهو خطأ والصواب ما أنبأناه ، ولم يشر الدكتور مطلوب إلى هذا بل حرفها أكثر وجعلها « وأخراج » .

(٤) هذه الكلمة سائطة من الأصل والبيان يقتضيها والدكتور أحمد مطلوب لم يشر إلى هذا السقط مع أنه زادها . (٥) كذا في الأصل وحرفها الدكتور مطلوب إلى « وقال » . (٦) الدرك : التبعة .

دون غيرها ، وذكرت مال الإجارة ، وأوقات وجوبه ، وذكرت قبض المستأجر ما استأجر ورضاه به ، وتفرقهما بعد الرضا ، وإن كان فيما استؤجر نخل أو شجر استثنيت بذلك ، وبمواضعه من الأرض من الإجارة ، وجعلته في آخر الكتاب معاملة ومساقاة (١) بجزء من الثمرة ، فإنه لا يجوز في الأحكام غير ذلك ، وضمنت المؤجر (٢) الدرك للمستأجر . وإن كان صلحا ذكرت الشيء الذي صواح عليه : وإن كان براءة وصفت ما تبرى منه ، وإن كانت البراءة بعرض ذكرت العرض ، وإن كان إقرارا ذكرت مبلغه ، وهل هو حال أو مؤجل ، وإن كان مؤجلا ذكرت أجله ووقت حلوله ، وحددت ذلك بشهور العرب ، وإن كان وكالة سميت الوكيل ونسبته ، وذكرت ما وكل فيه من خصومة ومنازعة وقبض أو صلح ، أو قسمة أو بيع أو شراء ، أو غير ذلك من الأشياء التي تقع الوكالة في مثلها ، وقررت الوكيل بالقبول ؛ وإن كان رهنا ذكرت أولا الدين في صدر الكتاب ، ووقت محله ثم ذكرت قسمته ووصفته وحددته ، وحددت ما يحدد منه ، ثم قررت المرتهن بقبض ذلك ، وإن وكله في بيعه عند المحل ذكرت الوكالة بذلك بعد فراغك من أمر الدين والرهن ، وإن كانت وصية قررت الموصى (٣) بعد تسميتهك إياه في صدر الوصية (٤) بشرائع الإسلام ، ثم ذكرت أنه أوصى بكذا وكذا .

وبدأت بالدين وقررت بمبلغه ، ثم ذكرت الوصية بعد الدين فيما يوصى به ، وليس له أن يوصى في أكثر من ثلث ماله ، ثم (٥) سببت

(١) المساقاة : هو أن يستعمل إنسان إنسانا في إصلاح نخل أو كروم أو أي شجر ليقوم بإصلاحه وسقيه على أن يكون له سهم معلوم مما تنله .

(٢) في الأصل « المؤجر » وهو تحريف .

(٣) في الأصل « الوصى »

والصحيح ما أثبتناه وما يمد به يؤيده .

(٤) في الأصل « شرائع » وهو تحريف .

(٥) سببت الشيء : أخرجه وحملته في سبيله أي في سبيل الخير . وفي الحديث

« احبس أصلها وسبب ثمرتها » .

ذلك في الوجوه التي تذكرها ، ثم ذكرت الموصى إليه ، وسميته وقررتة
بالقبول إن كان حاضرا ، وإن كان غائبا فلا بأس ، وهو بالحجاز إن
شاء قبل وإن شاء لم يقبل ، ثم يؤرخ جميع هذه الكتب بال شهر والسنة
الذين أتت فيهما من شهور العرب وسنى الهجرة ، ثم توقع الشهادة على
المشترطين والمشترط عليهم ، وتقررهم بأن ما عقده على أنفسهم
في صحة منهم وجواز أمر (١) ، وأنهم قد أقروا به طوعا بعد تفهمه
ومعرفة ما فيه .

وأما المحاضر فإن الكاتب يكتب إذا حضر عند القاضي رجلان ، فادعى
أحدهما على صاحبه حقا فأقر له به : حضرة القاضي ويذكر اسمه ونسبه
في يوم كذا من شهر كذا في سنة كذا ، فلان بن فلان ، وفلان بن فلان ،
فعرقهما بأسمائهما ونسبهما ، وإن لم يكن يعرفهما بأسمائهما ونسبهما
قال رجل : ذكر أنه فلان بن فلان ، ويصفه ويحليه ، ورجل ذكر أن
اسمه فلان بن فلان ، ويصفه ويحليه أيضا ، فادعى فلان أو الذي ذكر
أنه فلان ، أو على الذي ذكر أنه فلان كذا وكذا ، فأقر له بذلك ؛ وإن
كانت وكالة قال : قد ذكر أنه وكل فلان بن فلان ، ويذكر ما وكله به ،
ويقول حضر فلان بن فلان فقبل ذلك منه ، وتولاه له فإن أحضر المدعى
كتابا يريد أن يثبت به بحق أو يبيع غير ذلك قال : وأحضر معه كتابا ادعى
فيه على فلان بن فلان أو الذي ذكر أنه فلان ابن فلان ما فيه نسخته ،
وينسخ الكتاب ثم يقول : وأحضر معه من الشهود فلان بن فلان ،
وفلان بن فلان ، وادعى شهادتهما له بما تضمنه الكتاب الذي أحضره ،
فسألهما القاضي عما عندهما في ذلك ، فشهدا ان فلان بن فلان أقر عندهما ،
وأشهدهما على نفسه في صحة منهما ، وجواز أمرهما سمي ووصف فيه
فقبل القاضي شهادتهما بذلك وأمضاها ؛ وإن أراد القاضي أن
يسجل بذلك ، وليس يجوز أن يسجل إلا على من عرفه فليذكر في

(١) كذا في الأصل وهو المناسب للسياق ولكن الدكتور مطلوب أن يثبتها في تحقيقه
• وجواز أمر منهم قد أقروا • والعبارة غير مستقيمة .

صدر الكتاب . إسهاد القاضى ويسميه وينسبه فى مجلس حكمه وقضائه ، وهو بلى القضاء لعبد الله فلان بن فلان ، ويذكر لقبه ، والناحية التى استقضاه عليها ، ويذكر حضور من حضره ، ونسخة الكتاب الذى ادعى عنده بما فيه ، ويذكر بعد ذلك شهادة الشاهدين ولا يسميهما ، بل يقول : رجلان عرفهما القاضى بما قبل معه شهادتهما ، ثم يقول : فأنفذ القاضى الحكم بما ثبت عنده من إقرار فلان بن فلان بجميع ما سمي ، ووصف فى الكتاب المنسوخ فى صدر هذا الكتاب بشهادة الشاهدين المذكورين فيه ، وحكم به وأمضاه ، بعد أن سأله فلان بن فلان ذلك ، وقد جعل القاضى فلان بن فلان كل ذى حجة على حجته ، ثم يشهد على نفسه بإفناذ ذلك ، ويورخ الكتاب بالوقت الذى يسجل فيه [فهذه (١)] جملة فى الشروط مقنعة . وإذا أضاف إليها علم الكاتب باختلاف الفقهاء والعلماء حتى يحتاط على ألفاظه ، ويخرجها من الخلاف إلى الإجماع ، فيحوطها من تأويل يبطلها ، وذلك مثل قولهم : لا شرط فيه ولا خيار ، وقوله : وتفرقا جميعا بعد عقد البيع بينهما عن تراض بذلك ، وقوله (٢) : وتخييرا فيما وقع عليه عقد هذا البيع فثبتا على أمضائه ؛ وإنما ذلك لما قد روى فى باب الخيار من الاختلاف ، وأنه قد جاء البيع صفقة أو خيارا ، وجاء أن الخيار إلى ثلاث ، وجاء البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فقوله : لا شرط فيه ولا خيار يوجب الصفقة ؛ وقوله : وتختار بعد عقد هذا البيع فيما وقعت عليه عقدة هذا البيع ، فثبتا على أمضائه يزيل الخيار فى ترك الثلاث ، وقوله : وتفرقا بعد عقده هذا البيع عن تراض منهما يزيل هذا التأويل فى قوله : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فتكرار هذه الألفاظ قد أخرج البيع عن شروط الخيار كلها ، وأوجب صحته ، وكان مع

(١) هذه الزيادة ساقطة من الأصل ، وهى عن الانتصاب .

(٢) كذا فى الأصل ، وغيرها الدكتور مطلوب إلى « واختار » ولا أدرى سندهم

فى ذلك .

عله بمذاهب الفقهاء وخلافهم عاماً بوجوه الكلام ، يميز أ لما تحتمله ألفاظ الخواص والعوام ، حتى يأتي في لفظه ، ويعلم قوله بحراسة الشروط من الاشتباه في المعاني والاشترك فيها ، وذلك مثل استعمال كثير من أصحاب الشروط في موضع ذكر التسليم قولهم : بغير دافع ولا مانع ، وظنهم أن غير لما كانت ججدا في بعض أحوالها أنها تقوم مقام لا ، وليس الأمر كذلك ، لأن لا حرف ججد ، ولا يجوز أن ينصرف في معناه في هذا الموضع إلى معنى آخر ، وغير قد تكون بمعنى الكثرة ، فيقال : لقيت فلاناً غير مرة وجاءني غير واحد من أصحابنا ، بمعنى لقيته أكثر من مرة ، وجاءني أكثر أصحابنا ، فإذا قلت : بغير دافع جاز أن يحتمل معنى القول أنك [تريد (١)] أكثر من دافع ، وإذا قلت : بلا دافع [لم يجوز (٢)] شيئاً من ذلك ، فإذا فهم هذا الاشتراك والاشتباه ، [وأخرج لفظه عن التأويل والاشتباه] وأخرج لفظه عن التأويل والاحتمال ، مع إخراج إياه عن الحوادث الذي يوجبه للفقهاء كان بالكفاية موصرفاً ، وبالحدق في صناعته معروفأ ، إن شاء الله تعالى .

كاتب صاحب المظالم :

وأما كاتب صاحب المظالم فهو مثل كاتب القاضي في جميع أوصافه وعمله (٣) بواجب الكلام ومتممه ومحتمله ، ومعرفة الشروط وما يوجبه الحكم فيها ، غير أنه لا يحتاج إلى الالكتب (٤) والشهادات لأنه لا يحكم بشيء يسجل به ، وإنما إليه أن يخرج الأيدي الغاصبة ، ويثبت الأيدي المالكة ، ويلزم الناس الحقوق بالخبر الشائع والشهرة والاستفاضة وشهادة صلحاء المجاورين ، وأهل الخير (٥) من المستورين ، وليس إليه تعديل شاهد ،

(١) زيادة بتفضيها السابق ، ولم يشر الدكتور مطلوب إلى ذلك وعلق عليها بالهامش ١

من ص ٣٧٤ بما لا لزوم له .

(٢) في الأصل « جاز أن يجعل » والصواب ما أثبتناه ولم يشر الدكتور مطلوب إلى هذا للتعريف

(٣) كذا في الأصل . « وعمله » أوضح . ولم يشر الدكتور مطلوب إلى هذا مع

إثباته الأوضح . (٤) في الأصل « كتب » وهو تعريف صححه الدكتور مطلوب ولم يشر .

(٥) كذا في الأصل ولكن الدكتور مطلوب أصر على حذف « من » .

وهو متى تكافأت الشهادات عنده من هذه سبيله في السمر والخبرة، وتوازنت الاستفاضة والشهرة، حتى لا يوجد في أحدهما من القوة على صاحبه، ومشابهة الحق في بعض أحواله، ما يجوز له أن يغلب على الخبر ويحكم به، وأعجزه مع ذلك أن يوقع بين الخصم في منازعتهم صلحاً يرضون به ردهم إلى القاضى ليقطع (١) بينهم المحادثة (٢) باليمين التي جعلت عوضاً من البيئته (٣)، فليس بين كاتب صاحب المظالم، وبين كاتب القاضى كبير فرق يذكر ففستقصيه .

كاتب الديوان :

وأما كاتب الديوان فيحتاج مع ما قدمنا من الأوصاف أن يكون جيد الفهم، صحيح الذهن، عارفاً بأحكام الديوان، غير جاهل (٤) مع ذلك بأحكام الديوان، غير جاهل مع ذلك بأحكام ذلك الحكم (٥)، ويكون مع هذا قد عرف أصول الأموال التي تحمل إلى بيت المال وأقسام وجوهها، وكيف كان السبب فيها، وأحكام الأرضين في وظائفها وأملك أهلها، وما يجوز للإمام أن يقطعه منها ووجوه تفرقة الأموال وسبيلها، وما يجوز في جميع ذلك ما لا يجوز، ونحن نذكر باباً باباً من ذلك باختصار ما أمكننا فيه إن شاء الله .

وجوه الأموال :

وجوه الأموال ثلاثة : في^١، وصدقه، وغنيمة، أما الثاني فمعناه ما رجح على المسلمين نفعه، وهو مأخوذ من فاء يفي^٢، بالعشي^٣ (٦) إذا رجح،

(١) في الأصل « لقطع » وهو تحريف والسواب ما أثبتناه، ولم يشر الدكتور مطلوب إلى ذلك . (٣) كذلك في الأصل والذكرور مطلوب أصراً على كتابتها « الحادثة » ولا أدري ما نوع الحادثة التي يقصدها . (٣) في الأصل « الدنة » وهو تحريف لم يهر إليه الدكتور مطلوب . (٤) في الأصل « حاصل » وهو تحريف . (٥) يخيل لي أن هذه العبارة مكرره مع ما قبلها في الأصل . (٦) في الأصل « وبالعشي » وللإراد ما انصرفت عنه الشمس انظر اللسان مادة « فياً » وهو لم يشر الدكتور مطلوب إلى زيادة الواو .

ومنه قول الله تعالى: ﴿ فَقاتلوا التي تبنى حتى تقيء إلى أمر الله (١) ﴾ وهو ينقسم
 أقساماً كثيرة ، فمنه ما أفاء الله على المسلمين من أموال المشركين مما يوجد
 في مدنهم بعد فتحها ، فقسم بين المسلمين ، فليس فيه خمس وذلك مثل كنز
 النخيرجان (٢) الذي وجد بعد فتح الأهواز وما يجرى مجراه ، ومنه
 ما أفاء الله سبحانه على رسوله - صلى الله عليه وسلم - من أهل المدن والقرى
 التي أجلاهم الرعب ، فلم يقاتلوا ، ولم يوجف عليهم بخيل ولا ركاب ،
 فذلك لا يخمس ويفرق بين المسلمين كما ذكر الله - سبحانه - في سورة
 الحشر (٣)

ومنه الأرضون التي صالح أهلها عليها بشيء يؤدونه في كل سنة ، فذلك
 أيضاً في لا يخمس .

ومنها الأرضون التي فتحت عنوة ، وأقرت في أيدي أهلها ، وجعلوا
 عمالاً للمسلمين بها ، وضرب عليهم فيها الخراج ، كما فعل عمر - رضي الله عنه -
 بالسواد ، فذلك في لا يخمس . ومنه جزية رهوس أهل الذمة ، وما يؤخذ
 من نصارى بنى تغلب (٤) عوضاً عن الجزية . وأما الصدقة فليست تلزم
 هند الشيعة إلا في سبعة أصناف : العين ، والورق ، والبر ، والشعير ،
 والتمر ، والزبيب ، والمواشي السائمة (٥) . وأما غيرهم فنحن نذكر قوله .

(١) الحجرات : ٩ .

(٢) كنز للنخيرجان : النخيرجان اسم خازن الكهري وهو أيضاً اسم لناحية من
 قهستان ولها سميت باسم ذلك الخازن .

(٣) الآيات : ٥ - ٦ .

(٤) نصارى بنى تغلب يعتبرون من أهل الذمة انظر ٦٥ من كتاب الفراج لقرشي .

(٥) السائمة : جمعها سوائم ، وهي الإبل التي ترعى ولا تملك .

ومما يلحق بذلك الركاز (١) وهو ما وجد من دنانير الجاهلية ، وفيه الخمس (٢) .
وقاس أهل العراق المعادن عليه ، وقال أهل الحجاز منها الصدقة معجلة .
فأما الغوص (٣) ، وسيب (٤) البحر فلا زكاة فيه على مذهب أكثر الفقهاء ،
ومنهم من يقيسه بالركاز ، فالصدقة إذن ضربان : زكاة وخمس ، والزكاة (٥)
تجب في كل سنة إذا حال عليها الحول على المال ، فإن كان ورقا كان في كل
مائة درهم خمسة دراهم ، وما زاد فبحساب ذلك ، فإن كان عينا ففي كل
عشرين دينارا نصف دينار ، وما زاد فبحساب ذلك ، وما نقص عن هذين
التعديدين فلا شيء فيه ، وليس عند الشيعة في المائتين إذا زادت زيادة على
الخمسة الدراهم حتى تبلغ (٦) مائتين وأربعين درهما ، فيكون فيها ستة
دراهم ، وكذلك ما زاد في كل أربعين درهما درهم ، وما نقص عن ذلك
فلا شيء فيه ، وهو بمنزلة الأشناق (٧) والأوقاص (٨) وليس عندهم
في الزيادة على العشرين دينارا شيء حتى تبلغ ثلاثين دينارا ، فيكون فيها
نصف وربع ، وما زاد فبحساب ذلك ، وما لا يجب الزيادة فيه ربع دينار
فليس يلزم فيه شيء .

والتجارة فيها الصدقة بحساب ثمنها إذا كانت مما تجب فيه الزيادة ،
فإن بقيت سنين في يد صاحبها ، فقد اختلف الناس في ذلك ، فقال قوم :

-
- (٢) الركاز : هو ما أدخل في الأرض من السكر . وقد قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - :
« وفي الركاز الخمس » انظر الحراج للقرشي : ٣٢ .
(٣) الغوص : ما يستخرج من البحر بواسطة الغوص .
(٤) سيب البحر : عطاؤه وجمعه سيوب .
(٥) في الأصل « الركاز وهو تحريف » (٦) في الأصل « المائتي » وهو تحريف
(٦) في الأصل « يبايع » وهو تحريف والصراب ما أنبتناه .
(٧) الأشناق . جمع شناق بالتحريك وهو ما بين الفريضتين في الإبل كما سيأتي .
(٨) الأوقاص : جمع وقص بفتح الواو والقاص وهو ما بين الفريضتين أيضاً مثل
الإبل الخمس فيها شاة ، ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ المشرة فما بين الخمسة
والمشرة وقص .

بزكبتها لما مضى عليها من السنين ، وقال قائلون : ليس عليه غير زكاة واحدة وهو المعمول عليه ، وليس على الحلي زكاة إلا عند الشافعي وأهل الحجاز ، ولا على المواشي العاملة غير السائمة ، ولا على الخيل ولا على الحمير صدقة ، وإنما الصدقة في الشاة والإبل ، والبقر السائمة . وفي كل خمس من الإبل شاة ، ثم ما زاد على ذلك ففي كل خمس شاة إلى خمس وعشرين ، فإذا صارت ستاً وعشرين ففيها بنت مخاض ، فإن لم توجد فابن لبون ذكر إلى خمس وثلاثين ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون إلى خمس وأربعين ، فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة إلى ستين ، فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة إلى خمس وسبعين ، فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون إلى تسعين ، فإذا زادت ففيها حقتان إلى مائة وعشرين ، فإذا زادت ففيها جذعتان ، ثم بحسب ذلك في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، وفي كل ستين جذعة . ومن الفقهاء من يستأنف الفريضة بعد المائة والعشرين فيجعل في كل خمسين شاة إلى آخر الفرائض ، وليس بين الأشناق صدقة ، وهو ما بين الفريضتين في الإبل وواحدة شتق . وأما البقر ففي كل ثلاثين تبيع (١) وفي كل أربعين مسنة (٢) ، وما زاد فبحسب ذلك ، والوقص في البقر مثل الشناق في الإبل ، وهو ما بين الفريضتين . وأما الغنم فليس فيها وقف الأربعين (٣) صدقة ، فإذا صارت أربعين ففيها شاة حتى تبلغ مائة وإحدى وعشرين ، فإذا بلغت ففيها شاتان إلى مائتي شاة وشاة ، فإذا بلغت ففيها ثلاث شياه ، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ أربعاً مائة ، فإذا بلغت ففيها أربع شياه ، وما زاد بعد ذلك ففي كل مائة شاة . شاة .

(١) التبيع : ولد البقرة في السنة الأولى واسمه مأخوذ من تبيعه لأمه .

(٢) المسنة : ما دخلت في الحنة الثامنة من الدواب .

(٣) في الأصل « العين » وهو خطأ والصواب ما أيقناه . ولم يشر الدكتور مطلوب إلى

فأما زكاة الأتوات فإن الفقهاء يقولون إن كل ما اقتاتته الناس من البر والشعير والذرة والحمص والعدس واللوبياء والدخن (١)، وما أشبهه بما يؤكل ويعتمد في القوت عليه من الحبوب، أو يدخر من الثمار الجافة مما هو قوت كالتمر والزبيب ففي كل خمسة أوسق منه العشر، وفيما سقته السماء أو شرب (٢) بعلا أي بعرقه، وما سقى بالناضح والدولاب ففيه نصف العشر. والوسق ستون صاعاً، والصاع عند أهل الحجاز خمسة أرطال (٣) وثلاث بالمعراق، وعند أهل العراق ثمانية أرطال، وعند الشيعة تسعة أرطال، وقد ذكرنا قول الشيعة فيما يلزمه الزكاة عندهم من ذلك. وما كان من الأباذير مثل الشونيز (٤)، والسهم، والخردل، ومن الفواكه مثل العنب والتين، والغبيراء (٥)، والعناب، والنبق، والقمصق (٦)، والجوز فلا صدقة فيه. ومن الزكاة زكاة الفطر، وهي واجبة على كل مسلم من ذكر أو أنثى ممن قدر على أدائها، فمن كان حراً بالغاً فعليه أن يؤديها عن نفسه، ومن كان عبداً أو طفلاً أداها عنه مالسه أو وليه، وهي (٧) صاع من كل طعام يكون قوتاً للإنسان على مذهب أهل الحجاز والشيعة، وأما أهل العراق فيخرجون في ذلك نصف صاع خنطة أو صاعاً (٨) من شعير أو بر، أو زبيب، ومن لم يجد فأدى (٩) ثمن ذلك على أهل قيمة، أو أخرج خبزاً

(١) الدخن : بيت حبه صغير أملس .

(٢) البعل : قال الجوهرى في الصحاح : ما سقته السماء ، وقال الأصمى : ما شرب من عرقه وأشد :

حنالك لا أبالي تغل سقى ولا بمل وإن عظم الإناء

(٣) كذا في الأصل وعليها يستقيم المعنى وحرفها الدكتور مطلوب إلى ثلاث .

(٤) الأباذير : التوابل .

(٥) الشونيز والشمشير . هو الحبة السوداء وهو فارسي .

(٦) الغبيراء : نوع من التمر . وقد حذفها الدكتور مطلوب من الأصل من غير أن يبدى سبباً .

(٧) في الأصل « فسق » وهو في القاموس كما أتينا به .

(٨) في الأصل « وهو » والأوضح ما أتينا به .

(٩) في الأصل « صاضا » وهو تحريف لم يشر إليه الدكتور مطلوب .

(١٠) في الأصل « ناداء » وهي تعريف فأدى .

أو غير ذلك أجزاء على مذهب المراقين والشيعة ، ولم تجز عنه على مذهب أهل الحجاز .

فأما الغنيمة فهو (١) ما غنمه المسلمون من عسكر المشركين ، ففي ذلك الخمس ؛ تجمع الغنائم فتقسم أخماساً ، فيأخذ السلطان الخمس فيفرقه أخماساً على مراتبه الله - عز وجل - في سورة الأنفال (٧) فيجعل سهم الله والرسول للإمام ، وأربعة أخماس ، الخمس الباقية لذى القرن واليتامى والمساكين وابن السبيل ، ويجعل باقى الغنائم لمن شهد الحرب فيقسم بينهم فيعطى الفارس سهمين ، والراجل سهماً على مذهب الحجازيين والشيعة ، ويدفع على مذهب أهل العراق إلى الفارس سهم وسهمان لفرسه وإلى الراجل سهم .

حكم المؤرصة فيما يجزئ (٣) منها :

أما ما افتتح من الأرضين عنوة ، فالإمام فيها بخير إن شاء قسمها بين أهلها المستحقين لها ، وأخذ الخمس منها فقسمه على أهله ، كما فعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في بنى النضير ، فإذا فعل ذلك صارت أرض عشر ، وملكها أهلها ، وكان ما يؤدون عنها صدقة ، وإن شاء أن يقرها في أيدي أهلها بخراج يضربه عليهم ، أو مقاسمة ، أو معاملة إن كانت نخلاً وشجراً ، ويكون ذلك فيثا يقسمه على أهل النية مع ما يقبضه من جزية رهوس أهل الذمة فعل ذلك ، وقد أقر عمر - رضوان الله عليه - بمشورة من

(١) كذا في الأصل والأنسب لسياق «فهى» .

(٢) قوله تعالى «واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذى القرن واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان» آية ٤١ من سورة الأنفال .

(٣) أثبتها بخط كبير واضح الدكتور مطلوب «يجزئ» وهى فى الأصل مما يجزئ وللغنى عليها صحيح .

الصحابه الخراج في أيدي أهله ، وضرب عليهم الخراج لكل جريب (١) درهم
وقفيز ، وأحسب ذلك قد كان رسماً في أيام الإمام (٢) ، فأقره عمر لأن
زهيراً (٣) وكان جاهلياً يقول :

فتغلل لكم مالا تغل لأهلها قرى بالعراق من قفيز ودرهم

وجعل على أهل الذمة الجزية طبقات ، وإنما كانت تؤخذ منهم في أيام
النبي - صلى الله عليه وسلم - لكل حالم دينار قيمته من المعافر (٤) ، فجعل هو
الطبقة العليا أربعة دنانير ، والوسطى دينارين ، والسفلى ديناراً واحداً .
وللإمام أن يزيد في الخراج والجزية ، ويقبض منها على حسب ما يراه
أعمر للبلاد ، وأرفق بالعباد ، وهذا مذهب أكثر الفقهاء . وأصل أراضي
العنوة للمسلمين مشاع بينهم ، وإنما يتبايع الناس فيها السكنى ، وقيمة الأبنية
والنخل والشجر وغير ذلك .

فأما الأرض التي صالح عليها أهلها بشيء معلوم يؤدونه في كل سنة
فهو على ما صلحوا عليه ، ولا يزداد فيه عليهم ولا ينقصون منه ، وعلى

(١) الجريب : من الأرض ثلاثة آلاف وستمائة ذراع وقيل : عشرة آلاف ذراع ،
وجمه أجرة وجريان كأرغفة ورغقان انظر اللسان مادة «زرع» .

(٢) في الأصل «الإمام» ولم أصل إلى المقصود منها ولعلها محرقة عن الأعمام ، أو تكون
محرقة عن الجاهلية بدليل الاستشهاد بقول زهير .

(٣) في الأصل «زهرا» وهو تحريف والبيت في ديوانه : ٢١ ويقصد أن الحرب تغل لكم
من هذه الدماء مالا تغل قرى بالعراق ، وهي تغل الفقير والدرهم وهذا تهكم واستهزاء .

(٤) في الأصل «لغاز» وهو تحريف والصحيح «لمافر» بفتح الميم : بلد باليمن ، وثوب
معاقر نسبة إلى رجل اسمه معاقر ، وفي الحديث للريف أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
بعث معاذاً إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل حالم دينار أو مدله عن المعافر « انظر اللسان
مادة «عقر» ولا داعي لذكره الدكتور أحمد مطلوب وجعلها المز وأساءل لما اختار المز ؟

الإمام أن يفرض (١) ذلك على سائر الأرض ، [ولا] يعدل بين عامرها وعامرها (٢) فيخفف عن الغامر (٣) ويزيد على العامر ، ويتفقد ذلك في كل مدة من الأزمان ، فقد يعمر الغامر ، ويخرب العامر ، فيرد فضل ذلك على بعض ، حتى لا تضعف أحوال بعض رعيتيه ، وهذا هو أصل القوانين في أرض الصلح ، وهذه الأرضون لأهلها ، يتبايعونها ويملكونها وإنما عليهم فيها وظيفة الفاتنين (٤) .

وأما الأرض التي أسلم أهلها عليها مثل مخاليف (٥) اليمن والطاقف فقيها الصدقة ، وكذلك المدن التي اختطها المسلمون مثل البصرة ، وما شاكلها من جميع ذلك الصدقة من العشر ونصف العشر كما ذكرنا [وهي (٥)] ، ملك لأهلها ؛ وقد اختلف الناس فيها إذا ملكها الذمي بعد المسلم ، فقال قوم : عليه فيها العشر ، لأن الحق إنما يجب على الأرض . وقال آخرون : بل عليه الخراج لأن الحق عليه في أرضه ، وإنما وجب على المسلم الصدقة لأنه ممن يجرى عليه حكم الشريعة ، وأما ما جلا (٦) أهله عنه فلم (٧) يوجب عليه بخيل ولا ركاب فالإمام أيضاً مخير فيه ، إن شاء قسمه على سائر المسلمين ، وإن شاء أقره وجعل غلته مقومة عليهم .

(١) في الأصل « أن ينض » ولا معنى لها والصواب ما أثبتناه ولم يفسر الدكتور مطلوب على الأصل ولا تحرى الصواب وأثبتها « يقضى » .

(٢) الغامر : الأرض انخراب التي تتمرها الماء ، وهو فاعل بمعنى مفعول كقولهم : « ماء دافق » أى مدفوق ، وما لم يفسره المساء لا يسمى غامر وهو خلاف العامر ، وفي الأصل « ويعدل » فزدنا « لا » حتى يستقيم المعنى .

(٣) الفاتون : القائمون ووظيفتهم على الأرض هي الإشراف في مقابل ما يأخذونه منها ، وفي الأصل وظيفة الفاتون وهو خطأ . (٤) مخاليف اليمن : المخاليف : جمع غلاف وهو ما يقابل الولاية أو المحافظة أو المديرية . انظر الصحاح للجوهري .

(٥) زيادة يقتضيه السياق . (٦) في الأصل « جلا » وقد أثبتها الدكتور مطلوب « ما أجلى » .

(٧) يوجب : يعمل ، وهو من قوله تعالى : « فإ أوجفتم عليه من خيل » ولاركاب أى عملتم «

(٨) كذا في الأصل وقد أثبتنا الدكتور مطلوب « مقسومة » ولا معنى لها .

وقد فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في خير - مثل ذلك .
وأما الصوائف (١) التي كانت للملوك من الكفار هي للأمام يقطع منها
ذوى البلاء وأولى العناء (٢) ، ويستعين بقلتها في فوائب المسلمين ،
ويصرفها في مصالحهم ، وقد أقطعت الأئمة مما جرى في هذا المجرى أشياء ،
وعلى المقطع لها فيها للصدقة ، فأما ما خرج من هذا من أراضى العنوة
أو الصلح أو العشر ، أو ما لا يملكه الإمام ؛ وإنما هو جماعة المسلمين أو أولاه
من أهل الذمة ، وأهل العهد فلا يجوز إقطاعه .

وأما الأرض الموات ، وهي التي لا مالك لها فهي لمن أحيها واستخرج
لها شربا ، وعليه فيها إن كان مسلما الصدقة ، وإن كان ذميا ،
الخراج ؛ ويجوز أن يقطع الإمام من أرض الموات قبل أن تحيا ما شاء .
لأنه لا ملك عليهم لأحد ، وكذلك أرض الجوامد (٣) والمعادن (٤)
والقبوض (٥) والأجام (٦) والجزائر (٧) وما أشبه ذلك . وأما نصارى

(١) الصوائف : هي كل أرض كانت لكسرى أو لآله أو لرجل قتل في الحرب أو لخلق
بأهل الحرب - لخلق بأعداء المسلمين - من الفرس بعد الفتح الإسلامي ، وترك بأيدي المسلمين
الفاطميين ، أو مفيض الماء ، وقد سميت الصوائف لأن عمر بن الخطاب استصفها أي جعلها خالصة
لبيت المال ، وسميت أيضا القطائع : لأنها قطعت فيما بعد لمن يمهدها ، ومن الصوائف البيوت
التي كانت للنجوس . انظر الخراج ليجي بن آدم : ٦٤ ، والخراج لأبي يوسف : ٢٣٧ ، والأموال
لأبي عبيدة : ٢٨٣ والخراج والنظم المالية للدكتور ضياء الدين الرئيس ١٤٦ ، ومنهج عمر بن
الخطاب في التشريع للسيد محمد البتاجي .

(٢) أثبتتها الدكتور مطلوب في تحقيقه س ٣٨٦ « الغناء » وعلق عليها في هامش .
بأنهم أصعب الضرورة والكفار في المهمات وأنا أرى أنه لا داعي لهذا التعليق ما دام النص
قد قرئ سايبا ، كما أرى أنه لا علاقة للفظ الذي أثبتته والهامش الذي علق به .

(٣) الجوامد : جمع جامد وهي الأرض الحجرية التي لا تثبت .

(٤) الأرض المعدنية : الأرض للملحة التي لا تثبت إلا إذا استصلحت .

(٥) أرض القبوض : الأرض المسكة الصماء التي ليست بمدينة ولا صخرية .

(٦) الأجام جمع أجمة : وهي الشجر الكثير المتنوع أي الغابات وقد أثبتها الدكتور مطلوب .

« الأحكام » ولا معنى لها .

(٧) الجزائر : هي الأرض التي تحيطها الماء من كل الجهات

بني تغلب فإن عمر - رضى الله عنه - أعفاهم من الجزية ، وضاعف عليهم الصدقة لأنه خشي مع أنفتهم من الصغر (١) وإعطاء الجزية أن يصيروا إلى أرض العدو فيزبدوا في شركته . وكان أمير المؤمنين - عليه السلام - يقول : إن لى فيهم رأياً لو فرغت لهم .

فأما الوجوه التى تصرف فيها هذه الاموال ، فإن الفىء لأهل هذه الآيات :

﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأُولَى السَّبِيلِ كَيْلًا بِكُونِ دَوْلَةٍ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ (٢)

إلى آخر الآية ، ثم فسر أنها فى كل زمان ، ولكل قرن فقال : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ﴾ (٣) إلى آخر الآية فنص بهذه الآية ، على المهاجرين فقال : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُجْزَوْنَ مِنْهَا جِزَاءً بِمَا هَاجَرُوا إِلَيْهِمْ وَلَا يُجَادُونَ ﴾ (٤) إلى آخر الآية ، فنص بهذه الآية على الأنصار ، ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ جَادُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٥)

إلى آخر الآية فنص بها على كل من أتى بعدهم من المهاجرين ، فليس أحد من المسلمين إلا وله فى الفىء حق ، ولم يزل مال الفىء فى أيام الصحابة رضوان الله عليهم يحمل ، فيقسم على المقاومة والذرية والصغير والكبير ، ويرضخ (٦) منه للعبيد وضريرهم ، ولا يجمع منه شىء إلى أن خولف ذلك

(١) الصغر : الهوان والذل (٢) المشر : ٧ (٣) المشر : ٨ (٤) المشر : ٩

(٥) المشر : ١٠ (٦) فى الأصل « يرضخ » وهو تصعيف ، ويرضخ بمعنى يعطى

وجعل مال النبي لأرزاق الجنود ، وجعل ما فضل عن ذلك مجموعاً (١) في بيت مال المسلمين للحوادث والتوائب ، قال النبي الآن في هذا الوقت لأرزاق الأئمة وأعوانهم وحلفائهم وحكامهم وعمالهم والمقاتلة ، ومن يجري مجراهم من سائر ولاية أمورهم وأموالهم ، والفتوق (٢) التي تنفق عليهم ، فأما الصدقات فهي لأهل السهمان الثمانية التي نص عليها فقال :

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٣) ، والفقير: الذي ليس له مادة وله قوت ، والمسكين: الذي ليس له قوت ، والعامل عليها: هو المتولى لجبايتها ، والمؤلفة قلوبهم: هو المستمال (٤) إلى الإسلام الذي (٥) كفتت أروحيته (٦) عاديته وشره من وجوه المشركين والمنافقين وأهل الخلاف .

وقد ذكر قوم أن ذلك قد سقط وزال لظهور الإسلام ؛ وقال آخرون إنه قائم ثابت ، وأن الإمام أن يعطى من يريد تألفه من مال الصدقات ما رأى بغير (٧) ألا يتجاوز الثمن ، وفي الرقاب : في فك الرقاب من الأمر ؛ والغارمين : المخرقين (٨) بالدين إذا لم يستدينوه في معصية ، أركانوا قد حملوا حمالات في الدماء ، واحتاجوا منها إلى أخذ الصدقة ، وفي سبيل الله :

-
- (١) في الأصل « مجموعان » وهو خطأ والصحيح ما أثبتناه ولم يشر الدكتور مطلوب إلى ذلك . (٢) الفتوق : الآفات كالدين والفقر والمرض (٣) النوبة : ٦٠ . (٤) في الأصل المستميل ، وهو خطأ صحته ما ثبتناه ، ولم يتنبه الدكتور مطلوب إلى ذلك . (٥) في الأصل « أو » ولعلها تحريف أقي لأن السياق يقتضيهما . (٦) كذا في الأصل وأثبتها الدكتور مطلوب « جنفت » ولا أدري ما برادها . (٧) في الأصل « بعد » والصحيح ما أثبتناه وأثبتها الدكتور مطلوب « على ألا يتجاوز » ولم يشر إلى هذا التحريف في الأصل . (٨) في الأصل « المقرحين » وهو تحريف والصواب ما أثبتناه وقد جعلها الدكتور مطلوب « المقرحين » ولم يشر إلى ذلك .

نكل ما أريد (١) به وجه الله من سائر وجوه البر ، وابن السبيل : كبل منقطع في بلد غربة فهو ابن سبيل ، فهذه وجوه الصدقات التي يصرف مالها فيها وليس لأهل الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيها شيء ، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حرم ذلك عليهم ، إذ كانت الصدقة أوساخ الناس ، ففزههم عنها .

وأما الغنائم فإنها لمن ذكره - الله عز وجل - في سورة الأنفال حيث يقول : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقِي الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٢) فتقسيم الغنائم على خمسة أسهم : فيجعل أربعة منها لمن شهد الحرب من المسلمين ، ثم يقسم الخمس خمسة أخماس ، فيجعل سهم الله لذوي الأمر للغنائم بأمر الله بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم يقسم أربعة أخماس الخمس بين ذوى القربى [اليتامى (٣)] والمساكين وابن السبيل : وذو القربى بنو هاشم ، وبنو المطلب دون غيرهم من سائر بني بطون عبد مناف .

وقد زعم قوم أن الخمس يقسم على ستة أسهم ، فيكون سهم لله - عز وجل - مفر دأ عن سهم رسوله ، ويكونان لذى الأمر ، وهذا قول شاذ . وذكر آخرون أن سهم ذوى القربى قد سقط ، وما ذلك يعجب من زعمهم ، وكيف يسقط من بين سائر الأسهم ، وأى آية نسخته ، أم أى سنة أسقطته ، وكيف يجرمونه وإنما جعل هوضاً لهم مما نزهوا عنه من مال الصدقات ، والله المستعان . فهذه وجوه جبايات الأموال ووجوه تفرقها .

(١) في الأصل « كما » ولا معنى لها والصحيح ما أثبتناه وقد سار الدكتور مطلوب
هل الأصل ولم يثبت به إلى سوء المعنى أو إلى التعريف في الأصل
(٢) الأنفال : ٤ .
(٣) زيادة يتضمنها السياق .

اعظام الخراج :

فأما أحكام الخراج فكثيرة لا يحتمل كتابنا هذا استيعابها (١) ولا فرق بينها وبين سائر الأحكام إلا فيما نحن ذاكروه ، وهو أن صاحب الديوان يحكم بالخطوط التي يجدها في ديوانه ويازم من أسندت (٢) إليه بها الأموال إذا عرفت ، والحكام لا يفعلون ذلك ؛ وبمضى ضمان الثمار والغلات وأبواب المال ، وسائر وجوه الجبايات ، وذلك لا يمضيه الفقهاء والحكام ، لأن تضمين الغلة قبل أن تعصد هي المخايرة التي نهى عنها ، وبيع الثمار ، قبل أن يبدو صلاحها هو بيع الغرر ، وبيع ما ليس عندك ، وقد نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عنهما وحرمهما .

وأبواب المال من الجوالي (٣) وغيرها أيضاً باطل ، لأن الجوالي مال على رقاب بأعيانها يجب في أوقاتها على أعيانها (٤) ومتى مات الواحد قبل محل (٥) ما عليه أو أسلم بطل ما عليه .

ووجوه الجبايات من الأسواق والعراض (٦) والطواحين ، وعلى الأنهار التي ينفرد بملكها إنسان من المسلمين دون سائرهم باطل أيضاً عند الحكم ، وجميع ذلك جائز عند الكتاب ، وعلى مذهب أحكام الخراج . والمتألفة (٧) من الكتاب يجعلون مكان تضمين الثمار المسافة ، ومكان تضمين الغلات تضمين الأرض ، وكانوا يتأولون في ضمان الأرحاء (٨) أن ماءها ماء الخراج

(١) في الأصل «استيعاباً» وهو خطأ والصواب ما أنبتناه ولم يعمر الدكتور مطلوب إلى ذلك وسار على الأصل وهو مفسد للمعنى .

(٢) في الأصل «سنت» وهو تحريف «أسندت» إليه بها أى الخطوط وقد أنبتنا الدكتور مطلوب في تحقيقه «سبب» ولا معنى لما أنبتته .

(٣) الجوالي : جمع جالية . (٤) في الأصل «وأعيانها» وهو تحريف وقد أنبتنا ما يناسب السياق . (٥) محل الدين : أجله أى وقت لإحلاله .

(٦) العراض : جمع عرصة وهي كل أرض في الدار ليس فيها بناء .

(٧) المتألفة من الكتاب : ويقصد بها الكتاب للتدوين ، أما الدكتور مطلوب فقد أنبتنا « المتألفة من الكتاب » ولا معنى لما أنبتته .

(٨) الأرحاء : جمع رحى وهي الطاحونة التي يطحن فيها الحب والمقصود بها هنا الساقية التي تخرج الماء .

فيجملون الجباية خراجا ، وكذلك في الأسواق فإنهم كانوا يحملون الهدية
فيها لما كانت مشتركة بين سائر المسلمين كإخراج الذى منفعته لسائر المسلمين ،
وكذلك في سائر ما يحملون به من الأحكام المخالفة لأحكام الفقهاء
وأصحاب المظالم ، وإنما اختاروا أن يؤرخوا ضماناتهم بسنّى الخراج
لأنها أبدأ على حال واحدة ، ولاتدور فتصير شهور الشتاء فيها صيفا ،
والصيف شتاء ، لأنها جارية على حساب الشمس . فأما سنو العرب فإنها
تدور للفصل الذى بين السنة الهلالية والسنة الشمسية ، فتصير شهور الشتاء
في بعضها صيفا ، والصيف شتاء ، والربيع خريفا ، والخريف ربيعا ،
فسنة الخراج أصح عندم في أوقات الخراج وإدراك الغلات ، وبلوغ
الثمرات ، ووجوب (١) أموال الضمانات ، ولذا (٢) استعمل متألهة (٣)
الكتاب الاحتياطات في ضماناتهم بذكر سنة الخراج ، وأن يقولوا بعد
ذلك : ويوافق ذلك في شهور العرب شهر كذا من سنة كذا ، فيكون ذلك
ماضيا على حكم أصحاب الدراين والقضاة ، وإنما كان أصحاب الدراين
يفعلون هذا في الأوقات التى كان العدل فيها فائضا ، والجور مستقبحا ،
فأما الآن فقد سهل الأمر في ذلك ، وألف الجور والظلم حتى ما يحتاج
متأول منهم إلى تأول والله المستعان .

صاحب الشرطة :

فأما صاحب الشرطة فينبغى أن يعلم أن صاحبه إنما نصب لشيئين (٤)

(١) فى الأصل « وجوب » بتوسط الواو والصحيح ما أثبتناه ، وقد أثبتتها الدكتور مطلوب
« وجوز » ولا أدرى معناها هنا .

(٢) فى الأصل « فأما » والمعنى لا يستقيم عليها وسار الدكتور مطلوب على الأصل ولم
يتنبه إلى سوء التركيب الذى ينشأ عن تحريف الأصل .

(٣) كذا فى الأصل ، ولكن للدكتور مطلوب ما زال مصرا على تعريف الأصل إلى
« متألهة الكتاب » .

(٤) فى الأصل « ليشق » وهو تعريف لم يشر إليه الدكتور مطلوب .

أحدهما معونة الحكام ، وأصحاب المظالم والدواوين في حبس من أمره بحبسه ، وإطلاق من رآوا إطلاقه ، وإشخاص من كاتبوه بإشخاصه ، وإخراج الأيدي أو إقرارها ، والشدّ عليها ولذلك (١) جعل له اسم المعونة ، والآخرا النظر في أمور الجنايات ، وإقامة الحدود والعقوبات ، والتفحص عن أهل الريب والعدا ، والعيث والفساد ، وقمعهم والأخذ على أيدي اللصوص والسرّاق ، والمقامرين والفساق ، وتعزيز من وجب تعزيزه منهم ، وإقامة الحد على من استحق الحد منهم ، وإنما اشتق له اسم الشرطة من زيه ، لأن مزى أصحاب الشرطة نصب الأعلام على مجالس الشرطة ، والأشراط . الأعلام ، ومنه قيل : أشراط الساعة أي أعلامها ودلائلها ، فلما دلّ صاحب الشرطة على نفسه بالأعلام التي نصبها على موضع قعوده سمي بذلك . وشرطة الخيis الذين كانوا مع أمير المؤمنين - عليه السلام - من هذا اشتق لهم اسمهم ، لأن الجيش الخيis (٢) ، ولما شهروا أنفسهم من بين سائر الجيش بالتسع له ، وبالقتال معه ، وصاروا أعلاما في ذلك قيل شرطة الخيis .

فينبغي لهذا الكاتب أن يجعل له مع المعرفة بأحكام الله - عز وجل - في الحدود والديات والخراج والجبايات الرقة على المستورين وذوى الهيئات ، والحرص على سير المسلمين من أهل المروءات ، فقد جاء : أقبلوا ذرى (٣) الهيئات عثرانهم (٤) ، وأن يكون العفو أحب إليه من العقوبة ما لم تقم بينة على حد ، فقد جاء : أدراوا الحدود بالشيئات ، فأما إذا قامت بينة على وجوب حد فينبغي أن يحرص على إقامته ، وألا تأخذه

(١) في الأصل « وكذلك » ولا معنى لها والسباق يقتضى ما أتبعناه وسار الدكتور مطلوب

على الأصل (٢) الخيis : هو الجيش المقسم إلى خمس فرق : مقدمة ، وقلب ، وميمنة ، ويسرة وساق

(٣) كذا في الأصل ولا أدري كيف بثتها الدكتور مطلوب « الروعات » مخالفاً

للأصل من غير سند .

(٤) انظر نهج البلاغة ٣ : ١٥٥ .

رأفة لصاحبه ، ولا تعطله رقة على مرتكبه ، فإنه ليس بأرحم من الله - عز وجل - بعباده ، ولا أولى بالفضل عليهم ، ولو علم الله - سبحانه - أن الصلاح في تعطيل الحدود ورحمة أهلها لما أمرنا بإقامتها ، ولا قال : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ^(١) ﴾ ، ولا قال : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ^(٢) ﴾ ولا نعمله القسوة على أصحاب الحدود أو غيرهم من المفسدين على أن يزيد في حدودهم ، أو يتعدى بهم أمر الله - عز وجل - فيهم ، فإن الله سبحانه يقول : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ^(٣) ﴾ وحسب الإنسان أن يقف حيث وقف به حكم الله ، فلو علم الله - عز وجل - أن الزيادة في العقوبة على ما حدته هو أروع لأهل المعاصي لزاد فيها .

وأقل الحد حد السكران ، وهو أربعون جلدة ، ثم إن عمر - رضي الله عنه - جعله ، ثمانين ، وعليه الناس في هذا الوقت ، والسكران هو الذي لا يضبط نفسه ولا يحصل شيئا من فعله وقوله ؛ ثم حد القاذف وهو ثمانون ، وإنما يجب على من قذف حرا أو حرين مسلمين ، فإن قذف عبدا أو أمة أو مشركا لم يكن عليه حد ؛ ثم حد الزاني والزانية ، وهو - إن كانا بكرين - جلد مائة وتغريب عام ، وإن كانا ثيبين فجلد مائة ، والرجم على قول أهل العراق ، والرجم وحده على قول أهل الحجاز والشيمة . والسكر من الرجال الذي لا زوجة له ، ومن النساء التي لا زوج لها ، والثيب من الرجال عن كانت له زوجة مسلمة ، والثيب من كان لها زوج حر مسلم .

ثم حد السارق وهو القطع ليده اليمنى إذا سرق من حرز وبلغت

(١) : النور : ٢ . (٢) البقرة : ١٧٩ . (٣) الطلاق : ١ .

(٤) أنظر الأحكام السلطانية : ٢٢٠ .

قيمة ما سرق ربع دينار فصاعدا على قول أهل الحجاز والشيعة ، وعشرة
هدراهم على قول أهل العراق . والقطع من الرسغ على قول الفقهاء
جھبما ، ومن أصول الأصابع على قول الشيعة . وليس على مختلس ولا خائن
قطع ، وإذا قطع الرجل ثم سرق قطعت رجلاه اليمرى ، فإن سرق
لم يقطع على قول الشيعة وبعض الفقهاء ، وخلد في الحبس (١) ، وقال
آخرون تقطع به اليمرى ثم رجله اليمنى .

ثم حـ . لتأذي عمدا وهو القتل إذا طالب أو لياه المقتول الفرد ، فإن عفوا
وقبلوا الدية فذلك ، ومن لا ولي له فالإمام إن شاء فقتل وإن شاء أخذ الدية
وعفا (٢) . وحد الجراح أو الفاطح ببعض أعضاء الإنسان عمدا الفصاص ،
العين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح
فصاص ، كما قال الله - عز وجل - . ولا يجب الحد إلا بإقرار أو بيعة ،
ولا يقبل إقرار الزانى على نفسه حتى يشهد أربع شهادات ، وكل من أقر
على نفسه بما يوجب حدا ، وكان صحيح العقل قبل إقراره ، وأقيم الحد
عليه ، فإن رجع وأكذب نفسه قبل أن يقام الحد عليه درى الحد عنه ،
وإن قامت بينه بشهادة شاهدين فى سائر الحدود ، وبشهادة أربعة فى الزنى
أقيم الحد على من تقوم البيعة عليه ، فإن رجع بعض الشهود أو تنعت (٣)
وتوقف درئت الحدود ، لأننا أمرنا أن ندرأها بالشبهات . فهذه جوامع
مافى الحدود .

فأما الجنايات فهى تنقسم قسمين : عمدا وخطأ ، وقد ذكرنا ما فى العمد
بما أعنى عن إعادته ، وأما الخطأ فيتنقسم قسمين : خطأ محض ، وخطأ
شبهه (٤) بالعمد ؛ فأما الخطأ المحض فهو أن يرمى غرضا فيصيب إنسانا

(١) فى الأصل « خلد الحبس » وهو تحريف والصواب ما أثبتناه . وسار الدكتور

مطلوب على تحريف الأصل (٢) الأحكام السلطانية : ٢٢٢ .

(٣) تنعت : تزحزح عن قوله ورجع عنه .

(٤) فى الأصل « شبهة » والأصوب ما أثبتناه وقد غير اللفظة الدكتور مطلوب ولم يهر

أو طائراً فيقتل رجلاً ، فهذا خطأ محض . فأما الخطأ شبه العمد فإن يقصد الرجل بالرمية وبالضربة اللتين ليس مثابهما يقتل فيموت ، فذلك الخطأ الذي يشبه العمد ، وفيه وفي العمد إذا هني عن القود مائة من الإبل أثلاث : ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفة (١) وتسمى هذه الدية المغلظة . وعلى القاتل خطأ بعد الدية الكفارة ، تحريراً مؤمنة ، أو صيام شهرين متتابعين . وفي المحض مائة من الإبل أخماساً : فعشرون منها حقائق وعشرون جذاع ، وعشرون بنات مخاض ، وعشرون بنات لبون وعشرون بنو لبون . وديات النساء على النصف من ديات الرجال ، وديات أهل الكتاب على الثلث من ديات المسلمين (٢) ، ودية المجوس ، وعابد الوثن ثلاثا عشر الدية ، والدية على أهل العين ألف دينار ، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم عند قوم ، وعند قوم آخرين اثنا عشر ألف درهم ، وفي الرقيق قيمتهم . ولا يقتل مؤمن بكافر ، ولا حرب بعبد . ولا والد بولد ، ويقتل الذكر بالأنثى في قول جميع الفقهاء ، إلا الشيعة فإنهم يأخذون نصف الدية من أولياء المرأة ، ثم يقتل الرجل ، وقولهم في ذلك أقيس ، وإن كانوا لا يرون القياس . وكل شيء في بدن الإنسان منه واحد كالأنف والذکر وما أشبه ذلك ففيه إذا جنى عليه بصلته (٣) الدية كاملة ، وكل ما كان أكثر من واحد فيحسب ذلك ، ففي فرد العين نصف الدية ، وفي الأذن الواحدة نصف الدية ، ومن أبطل على الإنسان نظره ، أو سمعه ، أو لسانه كان في ذلك الدية وإلا فيحسب ما يسمع في الحروف أو يبينها بلسانه ، أو يحسب ما ينظر . والأصابع والأسنان بحسابها ، فيكون في كل واحد من الأصابع خمس من

(١) في الأصل « وأربعون حقة » والصحيح ما أنبتناه والمخافة كمنكرة : الحامل من النوق .

(٢) انظر الأحكام السلطانية : ٢٢٤ .

(٣) في الأصل « بصلته » والصحيح ما أنبتناه . وصلته . قطعه من أصله ، وقد أنبتناه الدكتور مطلوب « بصلته » ولعل ما ذكرناه أقرب إلى تعريف الأصل باللفظ والمعنى .

الإبل ، وفي كل واحد من الأسنان ثلاث من الإبل ، وبعض الفقهاء يجعل في أصابع اليدين الدبة كاملة ، وفي أصابع الرجلين الدبة كاملة ، وبحسب على ذلك ، فيكون له بكل إصبع عشر من الإبل . والشيمة تجعل الدبة في الأصابع والأسنان على قدر المنفعة فيفضلون بعض ذلك على بعض ، وهو في كتب الديات المصنفة للكلى (١) والحسين (٢) بن سعيد ، وغيرهما مابين ، وكل ما نعهده صاحبه من ذلك فقيه القصاص ، والحد فيما يجب فيه الحد ، وعلى صاحب الشرطة أن ينهيه إلى الإمام فإذا أمره أن يقبذ أو يقتص (٣) فعل ذلك ، وتجرى الحق في القصاص وتحريره من الخطأ فيه وسر الجراح بالأميال وغيرها حتى يوقع القصاص على حقيقته ، أو على غاية ما يمكنه من الاجتهاد في إصابته وكل ما لا دية فيه من خدش وشجة غير موضحة ففيه حكومة ، والشجاج التي لا دية فيها وهي دون الموضحة : الدامية (٤) ، والباضعة (٥) والخارصة (٦) والدامعة (٧) . والتي فيها الدية . الموضحة وفيها خمس من الإبل ، والماشمة . والمأمومة . وهي التي تبلغ إلى أم الدهاغ ، والجائفة (٨) تلك الدية في كل واحدة منها .

(١) الكلبى : هو هشام بن محمد بن أبي النصر بن السائب الكلبى أبو المنذر المؤرخ العالم بالانساب وأخبار العرب وأيامها كثير التصانيف أشهرها جهرة الأنساب والانساب ونسب الحبل والمودودات وملوك الطوائف ، وملوك كنده والدياج في أخبار المشركين وكتاب الأقاليم عاش بالكوفة ووفى سنة ٢٠٦ هـ انظر وفيات الأعيان . وقد أخطأ الدكتور مطوب في توثيقه .

(٢) حسين بن سعيد بن حماد بن سعيد الأهوازي من أهل الكوفة ومن والى على ابن الحسين رضى الله عنهما — وكانت من أوسع أهل زمانه علماً بالفقه والآثار والمناقب وغير ذلك من علوم الشيعة ، ومن أشهر آثاره كتاب التقية وكتاب التفسير والأيمان والاشربة والعتق والتدبير انظر الفهرست ١ : ٣٢٠ ولم يعرفه الدكتور مطوب .

(٣) كذا في الأصل وقد أنبتها الدكتور مطوب في نسخة ب « يقبض » ولا يستقيم

المعنى عليها . (٤) الموضحة : التي توضح العظم .

(٥) الباضعة : التي تبضع اللحم أى تشجه ولكن لا يسيل دمه .

(٦) الخارصة : هي التي تخرس الجلد أى تخدشه ولا دية فيها .

(٧) الدامعة : هي التي تظهر الدم كادمع ولا يسيل ، وقد أنبتها الدكتور مطوب

« الدامعية » . (٨) الجائفة : التي تبلغ وتصل إلى الجوف .

أقل من الحد على مذهب أكثر الفقهاء ، وقال مالك (١) : ذلك إلى الإمام .
إن شاء زاد في الحد ، وإن شاء نقصه . هذا ما فيه (٢) الحدود والديات
والقصاص في الجنايات .

وينبغي لصاحب الشرطة أن يرسم بكل ربع من أرباع عمله صاحباً
له ، عفيف الطعمة ، عارفاً بأحكام الشرطة ، ويقرن به عارضا يكتب قصص
المرفوعين إليه ، وفي أي شيء رفعوا وأى صاحب مسلحة (٣) رفعهم ، ويعمل
ما يجتمع من هذه القصص التي يرفعها عراض الأرباع إليه في كل يوم جامعاً
يعرضه على من فوقه من أمير أو إمام ، فيوقع تحت ذكر كل رجل فيما
يراه في أمره من تأديب أو حبس أو إطلاق أو إقامة حد إن كان الموقع
إماماً ، وأن ينسخ هذه الجوامع والقصص والتوقيعات وما يخرج
بها من الإمام من إقامة حد ، أو إيقاع قصاص في ديوان الشرطة ، وكذلك
ما يخرج من صلح بين المترافعين ، ومباراة من مطالبة ، فإن الذي ثبت من ذلك
في مجلس الشرطة نظير ما ثبت من المحاضر ، ونسخ السجلات في ديوان الحكم
وإيس ينبغي لصاحب الشرطة أن يقدم بالتزير إلا على من عرف بالريب
وألف منه العيب ، وكان قد عرف غير مرة في مثل ما اتهم به فأما المقامر
والشاطر (٤) والمؤاجر (٥) ومن يجرى مجرام من نباذ وخمار وقواد
فيمزرون ويؤدبون وينهون عن المعاودة ، فإن عادوا حبسوا ، وإذا تابوا
وضمنوا ألا يعودوا أطلقوا ولا ينبغي له أن يحبس أحداً بقذف ودعوى

(١) هو إمام الأئمة وفتية الأمة وشيخ الاسلام وصاحب المأمومة مذهب مالك المتوفى
سنة ٢٧٩ هـ انظر مقدمة مؤلف مالك تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف .
(٢) في الاصل د ق ، وهو تحريف والحواب ما أتقناه وقد سار الدكتور مطلوب
على تعريف الاصل .

(٣) المسلحة . موضع السلاح كالنفر والمرب ، جمعها مسلح وفي الحديث « كان أدنى مسلح
فارس إلى العرب العذيب ، والمسلحة أيضاً : القوم ذوو السلاح ، وفي الحديث بثاقه له ملحصة
محفظونه من الشيطان .

(٤) الشاطر : هر الذي أعيا أهله خبثا .
: من يؤجر للاستمتاع به .

إلا إذا كان ظنيماً في خيرته (١) متمماً عند أهل الخبرة ، فمذه جعل ما يحتاج صاحب الشرطة وكاتبه إلى استعماله في عملها .

كاتب التدبير :

وأما كاتب التدبير فهو وزير السلطان ، وأخص أصحابه به ، ولولا الرعية لم يكن سلطان ولولا العامة لم تعرف الخاصة ، ومنزلة السلطان من رعيته كمنزلة الروح من جسدها الذي لا حياة له إلا بها ، ومنزلة الرعية منه كمنزلة الجسد الذي لا يظهر للروح عمل إلا فيه ، فحاجة الرعية إلى صلاح سلطانها كحاجة الجسم إلى بقاء روحه ، وحاجة السلطان إلى إصلاح رعيته كحاجة الروح إلى صحة جسدها . والدين والسلطان مر بوطان كل واحد منهما بصاحبه ، فلو لا ما أمر به الدين من طاعة السلطان لكان أمره واهياً ، ولولا ما عليه السلطان من أخذ الناس بشرائع الدين لكان الدين متروكاً ، فمتى دخل الدين خلل وهي من السلطان بقدره ، ومتى عرض من السلطان وهن ضاع من الدين بحصبه ، وكذلك قال أردشير في عهده : اعلوا أن الملك والدين أخوان توأمان لا بقاء لأحدهما إلا بصاحبه ، فالدين أس (٢) والملك حارس إلى آخر الكلام . وليس يكون السلطان عزيزاً إلا بالأعوان ، ولا تستقيم طاعة الأعوان إلا بالسكفاية ، وإلا كانوا مسلمطين أو مسخرين ، والضرر بهذين الصنفين أكثر من النفع ، ولا يشبه أن يكتموا إلا بالأموال ، ولا تنكسر الأموال وترخوا (٣) إلا بعمارة البلدان ، ولا نعيم البلدان إلا بالعدل ، ولا يكون العدل تاماً حتى تكون نية السلطان في صلاح رعيته كنيته في صلاح جسده ، بل يكون في بعض أحواله مؤثراً لإصلاحها على صلاحه ، فقد قال أردشير : « وقد كان من الملوك قبلنا : من كان صحة ملسكه أحب إليه من صحة جسده ، ومن أولى ما ينظر (٤) السلطان فيه اختيار الوزير الصالح

(١) المتيرة : الفاضلة من كل شيء وقد أثبتتها الدكتور طابوت « جبرته » وأخذ يفسرها كما يهودى ولا معنى لما أثبتته . (٢) في الاصل « أنيس » وصححت في هامش الاصل « أس » وهي أنسب وسار الدكتور مطابوب على ما في الاصل من غير نظر إلى هامشه .

(٢) ترخوا : تيسير وازداد . وقد حرفها الدكتور مطابوب إلى ترخر مخالفاً الاصل .

(٣) انظر الاحكام السلطانية : ٢٠ .

فإن أعماله واسعة ، وأشغاله كثيرة ، ومتى أراد مباشرة جميعها بنفسه أضاع أكثرها ، فقد قيل : إذا (١) ألزم الراعي نفسه مباشرة ما ينبغي أن يفوضه إلى الكفاءة ، وفوض ما ينبغي أن يباشره بنفسه إلى غيره ضاع أمره ، والسلطان يزيد برأى وزيره استبصاراً كما يزيد المصباح بالدهن ضياءً ، وإنما يظهر للسلطان من الراحة واللذة والأمن والاستقبانة بمقدار ما يظهر به من الوزير الصالح ، ولو لم يكن في البيان عن الحاجة إلى الوزير الصالح إلا قول موسى عليه السلام - وهو نبي ، وبكلمه الله - عز وجل - وحيه ، ولو استغنى أحد عن يؤازره لاستغنى هو لموضعه من ربه : ﴿ وَاجْعَلْ لِي وِزِيرًا مِّنْ أَهْلِ مَدْيَنَ أَخِي أَشَدُّ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي كَتَى نَسَبَكَ كَثِيرًا وَفَذَكَّرَكَ كَثِيرًا إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا ﴾ (٢) . وليس ينبغي للسلطان أن يختار من الوزراء إلا الذي يجمع مع الصلاح أدباً وحكمة ، ومع العقل تجربة وحذكة (٣) ومن يجرى هلى عرق في الخير معروف ، وديدن في ذلك من آبائه مألوف ، وأن يكون من بيت رياسة ، فإن ذلك مما يعينه على صحسة السياسة ، لأن العروق عليها ينبت الشجر ، وقل أصل طاب لإطاب فرعه . فإن اتفق له من يجمع الفهم والدراية بنفسه ، وينزع (٤) إلى رياسة في أصله ، فقد تم له ما يريد ، وإلا طلب من يجتمع له العقل والدراية ، ولا عليه إلا يكون من أصل شريف ، ونسب معروف ، فإنه قد يكون الإنسان بفضله نسباً لمن بعده من أهله ، ويكون آخر شين أصله فضيحة لمن ساد من أهله ، وأن يكون من ذوى المودة للسلطان والاعتقاد لولايته ، ومن لا يذيع له سرأ ، ولا يجانب في رأى يراه صواباً له أحداً ، فإذا وجد ذلك فوض إليه ، واعتمد عليه . وينبغي للوزير أن يعلم أن الله - عز وجل -

(١) كذا في الأصل وأثبتها مطلوب « إذ لزم » ولا أدري كيف استقيم مع ما بعدها ١

(٢) طه : ٢٩ - ٣٥ . (٣) المنسكة : التجربة والتجربة .

(٤) كذا في الأصل والدكتور مطلوب أثبتها « ويبرع » ومبارة الأصل أنسب .

قد أعطاه منزلة لم يعطها أحداً بعد السلطان غيره ، فيقابل نعمة الله عنده في ذلك بما يستحقه من الشكر عليها ، وتأدية الأمانة فيها إلى أهلها ، فإنه يجمع بذلك الفوز عند الله - عز وجل - ، والذكر الجميل في العاقبة ، وإن كان من (١) [لا] يعتقد إمامة من سلطانه ، ويرى أنه غاصب على ما في يده ، فليس اعتقاده ذلك مما يطلق له غشه ، ولا يرخص له في ترك نصحه لأحوال منها : أنه قد قبل نعمته ، وشاركه في أمره فوجب عليه المكافأة على النعمة ، وأن يعلم أن وزره في معارفته ، والدخول معه فيما غضب عليه ، أعظم من الوزر في تأدية الأمانة إليه ؛ ومنها أن الله عز وجل قد أمر بتأدية الأمانات إلى أهلها أمراً عاماً ، لا يجوز تخصيصه إلا ببيان منه . وقد روى عن الصادقين - عليهم السلام - ما يدل على أن الأمر بذلك عام ، وهو قولهم : أدوا الأمانة ولو إلى قتلة أولاد الأنبياء ؛ ومنها أنه لا [بد] (٢) للناس مع فقد أئمة العدل من السلطان ، لأنهم لو فقدوا السلطان مع عدم الأئمة لأكل بعضهم بعضاً ، لكن مثل السلطان وإن جار ، كمثل المطر الدائم الرى ، وإن كان يضر بالأبنية ، ويقطع المسافر وذا الحاجة ، فما ينفع الله به من إخراج الثمرات ، والزيادة في الأقوات أكثر . وقد روى عن أمير المؤمنين - عليه السلام - أنه قال في حديث طويل ، ولا بد من إماره أرة أو فاجرة ، قيل له : هذه الهرة قد عرفناها ، فما الفاجرة ؟ قال :

« يقاتل بها العدو ، ويجبي بها الفىء ، ويؤخذ بها على يد الظالم ، في قول كثير قبل ذلك وبعده . ثم إن الوزير محتاج إلى معاملة طبقات من الناس ، فمنهم سلطانه ، ومنهم حكامه ، ومنهم جنده ، ومنهم عماله ، ومنهم خاصته ،

(١) في الأصل «من يعتقد» والصحيح ما أثبتناه وموضع الدكتور مطلوب الصواب إلا أنه لم يعر له تعريف الأصل .

(٢) زيادة بتخصيها السياق ولم يعر الدكتور مطلوب إلى هنا مع أنه قد وضع الصواب .

ومنهم رعيته ، وأوصاف بعض هؤلاء تخالف أوصاف بعض ، ولكل طبقة معاملة غير معاملة الطبقة الأخرى .

معاملة الوزير السلطان :

فأول ما ينبغي أن يعامل به السلطان توقيره وتعظيمه ، والشكر له على ما رفعه إليه بالنصيحة له ، والتقرب إلى قلبه بكل ما يجد السبيل إليه ، مما لا يثلم ديناً ، ولا يسقط مروءة ، والصبر على ملازمته ، والاجتهاد في خدمته ، ثم عليه إذا رآه قد أراد أمراً وأمر به وكان صواباً أن يشجعه عليه ، ويزينه له ، ويصره بما فيه من الذكر الجميل ، والقول الجزيل حتى يزيد علماً بصواب رأيه ، وسروراً بما وفق له ، وإذا رآه قد أراد أمراً أو أمر به ، وكان خطأ عنده بصّره ما في عواقبه من الشنن ، وما في تركه من الزين ، ويبين له الخطأ فيه بأبهى خطاب وأرفقه ، فكما أنه ليس له أن يكتمه للنصيحة ، وإن خالف هواه ، فكذلك ليس له أن يخرج كلامه في ذلك مخزج التأديب له ، والتقويم ، فإن الوزير العاقل لو شاء أن يبصر سلطانه جميع عيوبه بالأمثال التي يضربها ، والعبوب التي يذكرها من غيره حتى يعرف عيبه بعيب غيره ، لفعل ، وقد قيل :

من كتم السلطان نصحه والأطباء مرضه ، والإخوان سره ، خان نفسه .
وروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقوله أحق بالتقدمة : « إنما الدين (١) النصيحة لله ولرسوله ولذوى الأمر وكافة المسلمين » .

معاملة نظام :

وأما معاملة حكامه . فأول ذلك أن يختار منهم ذوى العلم والسنن .

(١) انظر ص ١٦٨ من هذا الكتاب برواية « إن الدين » .

والفرائض والأمر والنهي والحظر والإباحة ، وأولى المعرفة بدقائق ،
الأحكام (١) وأصول الحلال والحرام ، والعلم بما توجهه أقسام الكلام ،
وينتخب من هذا وصفه (٢) من هو معروف بالستر والأصيانة ، والعدل
والديانة ، فيذكره لسلطانه ، ويشير عليه باستكفائه (٣) الحكم بين رعيته ، ثم
يعهد إليه من السلطان بالألا يحتجب عن الناس ، وأن يكون مجلسه متوسطاً
لمصره ، وأن يمدل بين الخصمين إذا حضراه في نظره إليهما ، وخطابه لهما
في مجلسهما (٤) ، ولا يلقن أحدهما حجته ، والألا يفنى في عليه ، وإن ينحجب
القضاء في الأوقات التي يتغير فيها طبيعه بغضب أو هوى أو جوع أو عطش
أو نعاس أو شبق ، والألا يجعل الحكم في شيء حتى يتبين الحق فيه ، فإذا
أناه ما يشقبه الحكم فيه عليه ، شارر الفقهاء فيه ، وأخذ بأرائهم ، ولم يستغن
برأيه عنهم ، وإن لم يجد عندهم في ذلك ما يقنعه ، ويلق بالحق والصواب
عنده أنهاه إلى السلطان ، وأخذ فيه برأيه ، وإن جعل في العهد آيات من
كتاب الله - عز وجل - في الأمر بالعدل ، والزجر عن الجور كان ذلك
أحسن وأوكد إن شاء الله . ثم ينبغي أن يعلم الحكم منه شدة في ذات الله
عز وجل ، وحرصاً على إقامة الحق ، وإنصاف المظلوم ، وظالماً (٥) عن
أموال الناس ، وأن يوقر في نفوسهم أن المحمود منهم عنده من ظهرت هفوته ،
وطابت طعمته ، وحسنت سيرته ، وثبتت أمانته ونزاهته ، وبرى من
معاملة الهوى ، وترك الرشى . ثم إن ظهر أن أحداً من حكامه على طبقاتهم
التي صنفناها من القضاء وأصحاب المظالم ، وكتاب الدواوين ، وأصحاب
الشرط جار في حكم ، أو مال مع خصم ، أو خرج مما جعل إليه ،
أو تعداه إلى غيره فكل به وجعله أدباً لغيره ، وعظة لمن بعده .

(١) في الأصل «الحكام» والأنسب ما أثبتناه ولم يشر الدكتور مطلوب إلى ذلك .

(٢) في الأصل «من» والأنسب ما أثبتناه .

(٣) باستكفائه الحكم : يجعله يكفيه إياه .

(٤) الظلف : للتنزيه والانصراف عن أموال الناس .

(٥) كذا في الأصل وأثبتها مطلوب « في مجلسه » من غير إشادة .

ثم لم يستعن به في شيء من أمره ، فإذا فعل ذلك أو شك أن تستقيم طرائقهم
وتصلح خلافتهم ، ولا يميل بهم الشر إلى إسقاط أنفسهم .
معاملة الجير :

وأما معاملته الجند فينبغي أن يختار منهم ذوى البطش والقوة ، والحيطة
والحنكة ، ممن قد عرف الحرب وجربها ، ومارسها وصلى بها ممن يحسن
حمل السلاح ويعمل به ، ويضع الإقدام موضعه (١) ، والإحياز موضعه ،
ولا يجمع به الغضب والبسالة إلى التهور في الهلكة ، ولا يحمله حب الحياة
على الفرار ، والرضا بما يورث العار ، فإذا ظفر بمن هذه صفته تمسك به ،
وقدمه على غيره من جنده ، وإن ظفر بمن له الجلد والقوة ، ولم تكن له
الحنكة والتجربة ، قارن به ذوى الحنكة وأمره أن يطيعهم ، ويتصرف
في أمرهم ، فإن أمير المؤمنين - عليه السلام - قال : «موقف الشيخ في الحرب
أعجب إلى من مشهود الغلام (٢)» . وإن ظفر بذى الحنكة والتجربة والرأى
والمكيدة ، وكان عادما للجلد ، جعل بين يديه من هذا الصنف من يتدبر
بمقديره ، ويتصرف على إرادته ، لتجتمع له الحالان من جماعة إن عدما
من واحد . ثم ينبغى له أن يجعل الغرض (٣) في سياستهم ، أن تجتمع له
في صدورهم المحبة والهيبة ، وأن يكون بعضهم في موافقة بعض ، والتآلف
معه كأعضاء الجسم في تآلفها وتعاونها ، وأن يتفقد من أمورهم ما يعود
عليهم (٤) بفضله ويكفون به متوفة أنفسهم ، ومن يلزمهم أمره ، وأن يزيد
ذا البلاء منهم ، والطاعة في مرتبته ومنفعته ، ليستدام بذلك ما حمد
منه ، وأرضى من فعله ، وينافسه من لا له (٥) فيما يرى من الزيادة والمنفعة

(١) والأحياز والتهور في الحرب التنجى عن الموقف للاضمام إلى فئة يتقوى بها
في القتال . (٢) أنظر نهج البلاغة ٣ : ١٦٩ .
(٣) كذا في الأصل وأثبتها الدكتور مطلوب « الغرض » ولا معنى لما أثبتته وإن كان
قد شرحه شرحاً لا يتصل باللفظ الذى أثبتته .
(٤) في الأصل « يفعله » وهو تحريف والصواب ما أثبتناه .
(٥) في الأصل « من لاله » أى من ليس له مثل مواهبه ، ويصح أن يكون هنا سقط
صوابه من لابلأه له . ولم يهر الدكتور مطلوب إلى هذا الاختلاف .

فيأريه في إبلائه (١) ، ويسأقه إلى رضا سلطانه ، ومتى أساء واحد منهم أو قصر تلقاه بالاستعتاب (٢) الرقيق ، والاستصلاح الجميل من غير اعتبار الله (٣) ، ولا كشف لغامض عورته ، فإنه لا يصلحهم من لا يغضى عن فلتات زلهم ، من حيث لا يمل لهم ، ويزاد في احتالهم ، فيعود بذلك بتمرهم على الخطأ ، وتجرتهم على ركوب الهوى ، ولا يستفرغ وسعهم حتى لا يكون لهم جهام (٤) يمتري (٥) به نشاطهم ، فيكل بذلك حدهم ، ولا يزيد عايبهم في ذلك حتى يصير فراغا يدعوهم في ذلك إلى استعمال ما يفتنهم (٦) ويفسدهم ، وألا يؤخر عنهم أطماعهم (٧) في وقت حلولها ليقطع بذلك عذرهم ، ويستقيم به أمرهم ، وأن يقبض أيديهم عن ظلم الرعية وأخذ أموالها ، والتنزل عليها ، والتعرض لأولادها وحرمانها ، ويعرفهم إنما أقيموا لحماية الناس من مثل هذه الأحوال .

ثم متى ظهر أن أحدهم قد قارف شيئاً من ذلك ، أو فعله أحسن تأديبه ليرتدع به غيره . ثم ليسكن أول تدبره في حبه كتمان سره وتحسينه من سائر أهل عسكره ، حتى لا يقف له عدوه على خبره . [وعليه (٨)] باذكاء العيون والجواسيس على عدوه ، حتى لا يخفى عليه أمر ، ثم ليجعل الحذر رأس مكيدته ، ولا يغتر بضعف من عدوه ، فإن صرعات الاغترار لا تستقال ، وليستعد له بأكثر من قدرة ، فإنه إن لقيه صغيراً

(١) في الأصل « في أحلامه » وهو تحريف لم يعمر إليه الدكتور مطلوب .

(٢) في الأصل « تلقاه الاستعتاب » وهو تحريف وقد أثبتنا ما يناسب السياق .

(٣) الأت : النفس . وفي الأصل من غير اعتبار إليه وما أثبتناه أوضح .

(٤) الجمام : بتثليث الجيم . الدعة والراحة بترك العمل .

(٥) يمتري به نشاطهم : يستخرجه ويزيده .

(٦) في الأصل « يقيمهم » وهو تحريف صوابه ما أثبتناه ، وقد أثبتنا الدكتور مصطفي

جواد « بنعمهم » وأخذ يشرحها بما لا صلة له بالأصل .

(٧) في الأصل اجتماعهم وهو خطأ « والصواب ما أثبتناه » . (٨) زيادة يقتضيهما السياق .

ولم يقبئه الدكتور مطلوب إلى هذا القسم .

وقد أعد له كثيرا لم يضره ذلك ، وإن وقع الأمر بضد ذلك فلا خفاء بما يلحقه منه . ولينتهز الفرصة إذا أمكنته ، فإنها تمر مر السحاب ، كما قال أمير المؤمنين - عليه السلام - : « قل من ضيع فرصة قد أمكنته وأخرها حتى تقوته ، فظفر بمثلها ، واعلم أن التأمي عند إمكان الفرصة (١) يعود من الضرر بمثل ما تعود به العجوة قبل إمكانها ، وليأخذ بالآفأة ما استقامت ، ولا يجعل بمناجزة العدو ما وجد إلى الحيلة سبيلا ، فإن أمنا الظفر ما كان بالمخائلة (٢) دون المخاطرة ، وأحزم الناس من لم يلتصق من عدوه القتال ، وهو يعجز إلى غيره سبيلا ، وقد قيل : إذا كان وزير السلطان من يأمره بالمحاربة فيما يقدر فيه على حاجته بالمسالمة ، فهو أشد عداوة له من عدوه . ولا ينبغي أن يضجر بمطاوله عدوه ، والإبطاء عن لقائه ، حتى تمسكه الفرصة ، وتبدو له العورة . وليكن الظفر بالطاعة (٣) أحب إليه من الظفر بالغبية ، فإن في ذلك وفور أصحابه وسلامة دينه ، وإذا ظهر على عدوة ، وضع أوزار الغضب عنهم ، مع أوزار الحرب ، وتبدل بالقسوة برحمة ، فإنهم يصيرون حينئذ رعية بعد أن كانوا مقارمين . ولا يقاتل عدوه إلا بعد (الإعذار) إليه ، وإقامة الحجج عليه ، وتبصيره الخطأ فيما ركب ، فإن قبل وأتاب سر (٤) برجوعه ، وتقبل ذلك منه ، وإن أبى وأصر وأقام على الشقاق (٥) حاربه ؛ فإن كان العدو من المشركين فالسنة في قتاله بعد الدعاء والإعذار ألا يقبل منهم غير الإسلام ، فإن أسلم وإلا قوتل حتى يقتل أو يظفر به ، فإذا ظفر به كان الإمام بالخيار

(١) في الأصل «ظفر» والانسب للسياق ما أثبتناه .

(٢) المخائلة : المخادعة عن غفلة يقال : الدنيا فرارة غدارة خائفة . وفي الأصل « لما كان بالمخائلة » وهو تعريف (٣) كذا في الأصل والدكتور مصطفي جواد غيرها إلى الدعاء وفسرها بأنها تقاضى الحرب ونحن نعلم أن الدعاء خلود إلى الراحة والخلود إليها لا يعقب نصرا .

(٤) في الأصل «سن» والصواب ما أثبتناه ولم يشر الدكتور مطلوب إلا بهذا المذريف .
(٥) عبارة الأصل سليمة لا تحتاج إلا إلى حسن قراءة ، وقد علق عليها الدكتور مطلوب بأنما في الأصل « وإن أبى وأصر » وصححها إلى « رصد » وهو خطأ .
(٥) في الأصل « الشفاف » وهو تعريف أم يشر إليه الدكتور . مطلوب مع إثباته الصواب .

في أمره إن أحب قتل ، وإن أحب فادى ، وإن أحب من ، وكل ذلك قد فعله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكانت نساؤهم وذرائعهم رقباً للمسلمين . وإن كان العدو من أهل الكتاب لم يقبل منه غير الإسلام ، فإن أبى طلبت منه الجزية هن يد وهو صاغر ؛ فإن أبى قوتل حتى يقتل أو يظفر به ، ومن أسر منهم وحسب من حرّمهم وذرائعهم فسبيلهم سبيل من قبلهم .

وإن كان من المتلصصة (١) ، وقطاع الطريق ومن جرى مجراهم من المخار بين أهل غير تأويل ، فالسنة في قتالهم بعد الوعظ والزجر أن يقاتلوا حتى يقتلوا أو يظفر بهم ، فإن تابوا من قبل أن يقدر عليهم عفا عنهم ، وإن لم يفعلوا حتى ظفر بهم لم تقبل تربتهم ، وكان الإمام مخيراً في قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو قتلهم ، أو صلبهم ، أو نفيهم من الأرض ، وهو على قول كثير من المفسرين تخليدهم في الحبوس (٢) . وليس للمسلمين أن يسترقوا ذرائعهم ، ولا أن ينكحوا نساءهم ، لأن الشهادة وظاهر الملة تجمعنا وإياهم .

وإن كان من البغاة والمتأولين على الأئمة وعظوا ، فإن فاءوا قبل منهم ، وإن لم يقبلوا الوعظ استأنى (٣) بهم حتى يبدأوا بالقتال ، ويجاهروا بالخلاف وحمل السلاح ، فإذا فعلوا ذلك وبدروا بالقتال قوتلوا حتى يكفوا هن بغيهم ، ومن أسر منهم أطلق ، ولم يتبع منهم مدبر ، ولم يجهز على جريح .

(١) المتلصصة : من تلصص بمعنى صار لصاً .

(٢) هذه الكلمة « في الاصل الجنوس » وهو تعريف وللصواب ما أثبتناه .

(٣) في الاصل « استوى » وهو تعريف وللصواب ما أثبتناه ، وقد سار الدكتور مطلوب

على تعريف الاصل مع ما فيه من إفساد المعنى .

وليكن الوزير في حروبه على غاية الأكايش (١) ، والإقبال على النظر في وجوه الخيل والتدبير اللذين يصرف بهما عن نفسه ورعيته المعرة ، ويوقع بهما على عدوه المضرة ، وترك التشاغل عن ذلك بلذة أو بنوم ، فليس أخو الحرب بالنوم ولا السئوم ، وإنما يصيب في هذا الباب إذا أضاع الحزم فيه لنفسه وخاصته ، وسائر من تحت يده ، فهذه جملة ما ينبغي للوزير أن يسوس بها جنده ، ويجرى عليها أمره في حربه .

معاملة الوزير للأهوان والعمال :

وأمامامالته الأهوان والعمال فأول ذلك أن يختارهم في أماناتهم وثقتهم وعملهم بما يسند إليهم ، ودرهم فيه حتى يكونوا أفضل من يأسره (٢) الوقت إليه من نظرهم ، والأثر بالعمل من وجب حقه وتأكدت حرمة إذا لم يكن منه كفاية من عمله ، بل يسع هذا الصنف من الناس ماله ، فيقتضى به حقوقهم عنه ، ولا يصح أمر سلطانه بأن يسندها إلى من لا يضطلع (٣) ، وليكن من يختاره من الكفاية ذوى النزاهة والطلب دون ذوى الشره (٤) والنطف (٥) وليكن باختيارهم اعنى منه بجمعهم ، فإن زجاء (٦) الأعمال ليس بكثرة الأهوان ، وليكن بصالحى الإخوان ، وليس ما ينفع بالأهوان حتى يكونوا لمن هم معه وادين ، وعلى نصيحتته مثابرين ، ولا ينتفع (٧) بالمحبة والنصيحة

(١) الأكايش : من أكايش في السير بمعنى أسرع ومضى « اللسان مادة كاش » .
(٢) في الأصل يدير وهو تحريف (٣) زاد الدكتور مطلوب بعد هذه الكلمة لفظه بها .
ولم يشر إلى ما فى الأصل .

(٤) الشره : شدة ، الحرص على كل شئ .

(٥) النطف : بفتح الطاء : الغيب والشر والفساد

(٦) زجاء الأعمال : نجاحها من زجا الأمر بزجو زجواً نصح ونيسر .

(٧) فى الأصل « يتيم » وهو تعريف صوابه ما أعتناه وقد تابع الدكتور المطلوب الأصل

الامع الرأى والعفة . وأعمال السلطان كثيرة ، ومن يحتاجون إليه فيها من العمال كثير ، ومن يجمع لهم كل ما يحتاجون إليه قليل . والوجه الذى يستقيم به تدبير الوزير فى أمرهم أن يعرف ما عند كل واحد منهم من الرأى والغناء والأمانة ، وما فيه من العيوب ، ثم بوجه لكل عمل من أعماله من قد عرف أن له من الرأى والقوة ما يحتاج إليه فى ذلك العمل ، وأن ما فيه من العيب لا يضر به وأن يتفقد (١) أمورهم بعد ذلك حتى لا يخفى عليه إحسان محسن ، ولا إساءة مفسد ، ثم عليه ألا يدع محسناً بغير ثواب ، ولا مسيئاً بغير تأديب وعقاب ، فإنه إن ضيع ذلك منهم تهاون المحسن واجترأ المفسد ، وفسدت الأمور ؛ وأن يهتم بعضهم على بعض ، ويعرف مخرج النصيحة من مخرج السعاية ، فقد تشابه مخارجهما على من لم يلاحظ ليشتمز ما بينهما ، ومتى وجد بعض أصحابه طريقاً إلى إهلاك بعض أوتهجينه أو تفضية محاسنه لم يأل (٢) فى ذلك جهداً ، إما للبغي والحسد ، وإما للمنافسة فى المحل . ويعلم عماله منه أن الخير لا يصاب من (٣) جمته إلا بالمعونة على الخير ، وأن الشر لا يلحقهم من جمته إلا بالمعونة على الشر ، فإنهم إذا علموا ذلك منه وافقوه عليه ، وتصنعوا به له ، والمتصنع خير من أنت واجده بعد المواثق (٤) . ثم ليعلم أنه ليس من أحد خلا من العيوب ولا من الفضائل ، بل فى كل واحد من الآخرين جميعاً منافسون له (٥) فلا يطرح ذا العيب الواحد حتى لا يستعين به ، ولا يخشى ذا الفضلة (٦) حتى يركن إليه ، بل يتوقى عيب هذا ، ويستمتع بما فيه من الفضائل ، ويستمتع بفضل هذا ويتقى

(١) فى الأصل « ينتقد » وهو تعريف زاده تحريفاً الدكتور « طلب وجملها » ينتقدوا » وجمل الأسلوب للجماعة ، مع أن ما قبله وما بعده يخطئه .
(٢) فى الأصل « ما يأل » وهو تعريف وقد أفسد الدكتور « طلب هذه العبارة إذ كتبها » فأناه فى ذلك جهراً » وعلق عليها بما زادها لإفساداً لأنه لم يستطع قراءة الأصل .
(٣) فى الأصل « عن » وهو تعريف . (٤) حرفها الدكتور « طلب إلى » الموافقة » .
(٥) فى الأصل « مناقسه » وهو خطأ . (٦) بعد هذه السكامة فى الأصل « حتى إليه » والصواب ما أثبتناه ، ولم يشر الدكتور « طلب إلى هذا السقط .

ما فيه من العيوب ، وليعلم أن كثيراً من الأهل والعامل ربما تجمعوا عند السلطان بجمع (١) المال وتوفيره ، وركبو في ذلك ظلم أهل الخراج فبالإغضاء لهم (٢) ، والإحسان إليهم ، والعدل عليهم يتوفر ماله ، وبالتقصي عليهم ، والظلم لهم يكن ذهابه ، فمن تزين عند سلطانه بما يخرب به مملكته ويفسد من أجله سلطانه ، ويقرب إليه بعاجل بفسد به الأجل ، فإن عقوبته الإبارة (٣) به ، وقد كانت الأكارسة تقتل أمثال هؤلاء ، وتقطع أيديهم وأرجلهم ، وتمثل بهم ، وكان المأمون يقول : ما استغزر الفئ بمثل العدل ، ولا استنزر بمثل الجور فمن وجد من عماله قد أتى من ذلك ما وصفناه ، وإنما أتى بما يعود بالضرر على الكفاة ، وتنتقض به عرا المملكه ، فليالغ في عقوبته وتأديبه ، ومن رآه مستقصياً لحقوق عمله من غير إضرار رعيته ولا تحيف لمن تحت يده ، مؤثراً للعدل ، عاملاً بما يعود بالعمارة وصلاح الأحوال ، ورفاهة العيش ، فليعلم إنما حلب حلباً للسلطان شطره ، وعمل بما يعود عليه في سلطانه نفعه ، فليحسن إليه ، وليتمين جميل أثره عليه ، فهذه جملة ما ينبغي للوزير أن يسوس به عماله .

فأما نظره في أمور الأموال ، فهو أن يطالب منها بالواجب دون ما لا يجب ، وألا يرهق (٤) الرعية في المطالبة بها بل يتحلبها ، ويقبل ميسرهم فيها ، فإن ذلك أدرم الأحوال ، وأرجى للأموال ، فتمد فرى الحساب إذا ألح في الحلب انقطع اللبن ، وإذا ترفق لم

(١) في الأصل « يجمع » وهو تعريف « وقد زادها الدكتور مطلوب تعريفاً بجعلها « يجمع » والسواب ما أثبتناه .

(٢) في الأصل « بالإغضاء » وهو تعريف والتصواب ما أثبتناه ، وقد جعلها الدكتور مطلوب « بالإغضاء » وهو خطأ أكثر من خطأ الأصل .

(٣) الإبارة : من أبار بمعنى أهلك ومنه قولهم : لو عرفناه أبرنا عترته أي أهلكنا وقد أثبتنا الدكتور مطلوب « الإبارة » مخالفاً للأصل من غير إشارة .

(٤) وفي الأصل « برهن » وهو تعريف لم يشر إليه الدكتور مطلوب .

يزداد الضرر مع الحلب إلا غزارة . وإذا صار المال إليه أحسن تقديره
وابتدأ بإزاحة عمل السلطان في نفقاته ومثوثته ، وجميع مصالحه ، ثم ثنى
بالأعمال (بين) (١) الجند والحكام والكتتاب والعمال وسائر الأولياء على
طبقاتهم ومراتبهم فأزاح عليهم ، ووفاهم حقوقهم ، ثم قبض لنفسه ، ولمن في
جماعته ما رسمه سلطانه له ، ثم جعل ما يفضل من ذلك عدة لفتح يفتق على
المملكة من عدو محتاج إلى محاربتة ، أو فتق تدهو الضرورة إلى سده ،
أو بلد يطيف (٢) به العدو فيحتاج إلى تحصينه ، أو ما أشبه ذلك .

الصرف:

وأما الصدقة فأربعة أخماس : الخمس في الغنائم ، فلا تقع يده على شيء
منها إلا ريثما يصرفه إلى أهله ، ويفرقه في سبيله ، وليجعل ما ينفقه أقل
عما يجتنيه ، فإنه متى كانت نفقة الإنسان أكثر من دخله عد فقيراً ، والسلطان
من أحوج الناس إلى ضبط ماله ، وتقدير ما يفيد وينفقه ، فقد تكون
الرعية بلا مال ، ولا يكون السلطان بلا مال ، وجماع أمر المال أربعة
أشياء وهو :

فانته من أجمل وجوهه ، ثم حفظه ، ثم تمييزه ، ثم إنفاقه فيما يعود
بإجل النفع وأجله ، فمن أضاع شيئاً من هذه الأربعة (٣) الوجوه لم
يستقم (٤) له أمر ماله ، إن هو لم يقد لم يكن له مال ، وإن أفاده من الجهات
المدمومة لم يكن ما يعتقده (٥) عوضاً من سوء الثناء وغلظ الجزاء ،
وإن أفاده من الجهات المحسودة ، ثم لم يحفظ ما يفيد أو شك أن يبقى

(١) في الأصل « من » والأنث ما أثبتناه .

(٢) يطيف : من أطاف بالشيء أو بالأمر : أحاط به .

(٣) في الأصل الأربعة وجوه . وسار الدكتور مطلوب هل الأصل

(٤) في الأصل « يهضم » وهو تحريف لا يستقيم له المعنى ، وقد سار الدكتور مطلوب

على هذا التحريف ولم يتنبه له .

(٥) ما يعتقده : ما يجمعه .

بغير مال، وإن حفظه ولم يشره لم تمنعه قلة النفقة والتقتير فيها من سرعة الفساد، كالكحل الذي إنما يستعمل منه مثل الغبار وهو مع ذلك سريع فأنؤه قليل لبته، وإن هو أفاد وحفظ. وتَمَرَّ ولم ينفق كان كالفقير الذي لا مال له، إذ ليس يصل إليه من نفع ماله شيء في عاجله ولا آجله، ولم يمنع ذلك ماله من أن يفارقه، ويذهب عنه كالماء الذي يجتمع من مسيل الأودية والأشجار، فإذا لم يكن له مغيض (١) يخرج منه بمقدار ما ينبغي تحلب وسال من جوانبه، وربما انبثق منه البثق العظيم، فذهب الماء ضياعاً.

والذي به فائدة السلطان عمارة البلاد، وغزو الأمم المخالفة، فإن بهارة البلاد يكثر الفناء، وبالغزو تسكثر الغنائم. وأما الوجوه المحمودة فهي لزوم العدل في جميع ذلك، وشريعة الدين. وأما التقدير في النفقة فإن يكون الإنفاق دون الفائدة، فهذا أصل ما يتوفر به مال السلطان ويستقيم عليه حاله إذا ساس به الوزير أمره.

معاملات الوزير الخاصة:

وأما معاملته الخاصة، فإن خاصة الوزير أربعة، وهم: صاحب سره ومشورته، وصاحب خبره، وكتابه، وحاجبه. أما صاحب السر والمشورة فينبغي أن يكون أوثق أصحابه (٢) في نفسه، وأشدهم مشاركة له، وصحبته (٣) لا تقتصر منه على المحبة والمشاركة حتى يكون من يجمع معها رأياً وجودة معرفة، واجتهادا في النصيحة. فقد قيل: شاور نصيحاً أو عاقلاً،

(١) مغيض الماء: مدخله في الأرض.

(٢) في الأصل « أصحابه » والصواب ما أثبتناه ومع أن الدكتور مطلوب صحح

الأصل إلا أنه لم يشر إلى ذلك. (٣) في الأصل « محبة » وما أثبتناه أسب.

وأنا أقول : ولا تشاور إلا من جمع النصيحة والعقل ، فإن نصيحة
من لا عقل له غير نافعة ، وعقل من لا نصيحة له ربما أوقع في ورطة .
وقال بعضهم : لا تشاور أحداً في شيء له خيره وعليه شره ، فإنه ربما أذله .
الخوف أو الطمع من تصفح ما تسبق إليه النفس ، ولكن شاو وفارغاً
عافلاً محباً للصواب معنياً به ، لا تبالى إن كان ذلك لك أو عليك ، فرد هذا
القول أحمد بن (١) الطيب وقال : وهذا عندي فاسد ، لأن مشاور العاقل
المحب إذا كان شريكاً في الأمر أخرى بالصواب ، ولأن الحاجة تبعث
الحيلة ، ويشاور فيما يحتاج إلى المشاورة فيه ذا الرأي والنصيحة من ثقائه
وبطائنته ، ولا يضره أن يعم المشورة فيما لا يبالي بإظهاره من أراد أن
يخطئه بثقائه ، ويعرفه أنه قد جملة في منزلة من يستشير به ويستنصحه
ويعمل برأيه ، فأما ما تذكره إذاعته فلما تذكره عند الضرورة إلى المشورة
فيه للبطانة والموثوق بها دون غيرها ، ولكن ذكره له بالنظار والأشبهاء ،
لا بالتصريح والإفصاح وكانوا يكرهون أن يشاوروا في الحروب خروفاً
من ظهور السر أو بدو العورة ، ولذلك قيل : ما استطعت أن نحتصر
في الحرب بكتبان سرك من تقاتل فافعل .

إذاعة السر

واعلم أن إذاعة السر من وجوه : منها المستشار ، ومنها وضع الثقة
في غير موضعها ، ومنها الاستمانة بمن يحضر السر من صفار الخدم ، ومن
لا يؤبه له من العجم ، ومنها لحن القول ، ومنها الفراسة ، ومنها تعقيب

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن مروان البرخسي ، ينتمي إلى الكندي وعليه
قرأ ومنه أخذ ، كما كان في علوم كثيرة من علوم القدماء حسن المعرفة جيد القريحة ملبح
التصنيف والتأليف ، كما كان بارعاً أولاً معلماً للمعتد ، ثم صار نديمه وأقرب الناس إليه ومرضع
ثقتهم والمؤتمن على أسرارهم ، وقتل بتدبير القاسم بن عبد الله وزير المعتد وكان ذلك في سنة
٢٦٨ هـ أنظر الفهرست لابن النديم ص ٢٦١ ط أوربا

مخارج الأمر والنظر فيه ، فليحترس الوزير من ذلك أجمع ، يستقيم له أمره ، ويتسكتم عليه سره . وإن ظهر من مشير هلى أنه لم ينصح له فلا يكشفه عن مذهبه ، فإنما هو أحد رجلين : إما رجل تعمد الغش ، فذلك أهل لأن تسقط منزلته ، ولا يستعتب فيها أناه ، لأنه إنما يستعتب من يراد إصلاحه ، وإما رجل اجتهد فأخطأ ، فليس ينبغى أن يعنف على خطأ لم يعتمده ؛ وهذا من أوصاف المستشار ، والمشورة مع ما تقدم كاف .

صاحب الخبر :

وأما صاحب الخبر فينبغى أن يكون من أصح عماله (١) ديانة ، وأكلمهم أمانة ، وأظهرهم صيانة ، لأنه ، أولون على الدماء والأموال ، وهو عين الوزير التى ينظر بها فى رعيته ، ورائده فى مصالح من تحت يده ، فليس ينبغى أن يتقدمه أحد فى الصدق والثقة والأمانة غير القضاة ومن جرى مجراهم ؛ ومتى نصب الوزير لرفع الأخبار من يخالف هذه الصفة (٢) فقد غش نفسه ، وأضاع الحزم فى سياسته ، وخان الأمانة فى رعيته . وهلى الوزير أن يوسع على صاحب الخبر فى رزقه ، ويشترى بذلك دينه وأمانته ، ويعلمه أنه إنما فعل ذلك به من بين نظرائه لئلا نشره نفسه إلى أموال الرعية ، ولا يحتاج إلى استئصالها (٣) أو التمسك منها ، ثم يعلم أنه متى ظهر على أنه واد خيرا فى خاصى أو عامى ، وكذب فيه لانحرافه عن إنسان ، أو هواه فيه ، أو لغرض يفيد به ما يأتيه ، أنى من عقوبته ونياه بالمكروه فى نشره ما يودب به أمثاله من أهل طبقتة ، ليتفقد أحواله ، ويفحص فى السر والملائية منه ، فتى وجده قد أتى شئله مما نهاه عنه ، وزجره عن فعله حقق له ما يواعده به .

(١) فى الأصل : أعماله ، وهو تعرف والصواب ما أفتناه .

(٢) فى الأصل : الصفة ، وهو تعريف .

(٣) استئصال الأموال : الاستيلاء عليها .

وأما الكاتب فينبغي أن يكون مقبول الصورة ، حسن الأدب ، خفيف الظل ، مفتتا فيما رسمناه من أبواب الكتابة ، الحاجة الوزير إلى ملازمة جميع هذه الأبواب ، والنظر فيها والاستعانة بالكاتب الذي بين يديه في جميعها ، وإنما يظفر الوزير من الراحة بمقدار ما عند كاتبه من الكفاية ، كما أن السلطان إنما يظفر من الراحة بمقدار ما عند وزيره منها ، وعلى الكاتب الصبر على الملازمة والاجتهاد في النصيحة ، والوفاء للوزير في حال الدولة والنكبة ، والمواساة له بنفسه في حال اليسرة والعسرة ، والرخاء والشدة ، وكنان أسراره وطمى أخباره ، ويزين (١) أموره بكل ما يجد السبيل إليه ، ومتى ظفر الناس بعيب من عيوب صاحبه اجتهد في ستر ذلك وتغطيته ، والتأول فيه حتى يخرج من العيب فيه ، كما يحكى عن بعضهم وقد قال [له] (٢) بعض رسل الملوك إنى رأيت في مذهبكم مساكين يشكون الجوع ، ويسألون الناس في الطريق ، فقد كان ينبغي للملككم أن يغنيهم عن ذلك ، فقال له إن ملكنا لرأفته برهيته ومحبته لمنافعهم أغنى (٣) في رعيته قوما في أموالهم حقوق لله - عز وجل - لا يستحقون من الله - عز وجل - التواب في الآخرة إلا بإخراجها ، ولو أغنى المساكين لما وجد الأغنياء الذين في أموالهم الحقوق من يدفعون ذلك إليه ، فكان ثوابهم يبطل ، فترك ملكنا هؤلاء المساكين على أحوالهم إنما هو لهذا المعنى ، ولتمرض الأغنياء للتواب بمواساتهم ، فتأول للملك فيما عابه به رسول عدوه تأولا حسنا أخرج من العيب به ، فلذلك ينبغي أن

(١) كذا في الأصل وأثبتها الدكتور مطلوب «وتزيين» ولا أدري على أى شيء اعتمد.

(٢) هذه العبارة مضمطربة في الأصل إذ كتبت ، «وقد قال بعض الملوك رسل الملوك» وأصل الصواب ما أثبتناه وقد سار الدكتور مطاوع على هذا الاضطراب ولم ينتبه إلى فساد المعنى .

(٣) في الأصل «عل» وهو تحريف وقد أثبتها الدكتور مطلوب كما هو في الأصل ولم ينتبه للتحريف .

يكون كاتب الوزير له فيما يجعل به أمره ، ويزيل به عيباً إن لحقه .
 وليس للكاتب أن يوقع توقيعاً ، ولا أن يكتب كتاباً عن الوزير إلا بعد إذنه
 واستطلاع رأيه ، إلا أن يكون قد فوض ذلك إليه ، وأمره أن يوقع ويكتب
 عنه بما يراه . وعلى الوزير إذا فعل الكاتب جميع ما ذكرناه ، ولزم ما وصفناه
 يكفيه مثوته ، ويزيد على الكفاية بالإحسان إليه ، والإفضال عليه ، فإن
 الله - عز وجل - يقول : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ ^(١) والحسنى
 المكافأة ، والزيادة ، هي الزيادة على الاستحقاق في المجازاة .

الحاجب :

وأما الحاجب فهو المؤمن على الأعراض ، وأداء الأمانة في الأعراض ،
 أوجب منها في الأموال ، لأن الأموال وقاية للأعراض ، ولهذا نرى
 الأحرار يرضون بذهاب أموالهم ، ويأنفون من أن ينالوا ^(٢) بضرر في أعراضهم .
 فكذلك ^(٣) ينبغي للوزير أن يجعل حاجبه من صبح عقله وغريزته ، وحسن
 خلقه ولانته كلبته ، وأن يحظر استعمال المجازاة في الإذن عليه ، أو الحجبة
 عنه ، ويعرفه أنه قد ائتمنه على أعراض من يشاء ، وإنما أعراضهم أقدارهم ،
 ويأمره أن يوفرها عليهم ، ويوفهم حقوقهم ، ولا يتجاوز بأمرى فوق حده ،
 ولا ينقصه عن قدره ، وأن يتوق الجور في ذلك ، فإنه متى رفع إنساناً فوق
 قدره وضع نظيره وظلم من فوقه ، لأنه [إن] ^(٤) لم يرفع نظيره كما رفعه فقد
 وضع منه ^(٥) ، وألحق من فوقه بمن لا يلحقه فقد ظلمه ، ومتى وضع إنساناً
 دون قدره فقد ظلمه ووضع منه ، ورفع نظيره عليه ؛ وأن يتلقى من يحجبه
 عنه بالعدر الموجب ذلك بالبشاشة ^(٦) واللطافة وإظهار الود ، حتى يكون

(١) بواس : ٢٦ .

(٢) في الأصل « ينالون » وهو خطأ من النسخ لم يشر إليه الدكتور مطلوب .

(٣) كذا في الأصل ، والظاهر : « ولذلك » . (٤) زيادة يقتضها السياق .

(٥) في الأصل « منهم » . (٦) في الأصل « والطاقة » وهو تعريف لم بشر

إليه الدكتور مطلوب .

انصرافه مع حسن لقاء الحاجب يقوم مقام وصوله وقضاء حوائجه ، ثم متى وقف على أن حاجبه قد خالف وصيته ، أو تعدي مارسمه له ، أو استعمل (١) في إيصال الناس إليه أو حججهم عنه ما (٢) يستعمله الناس في هذا الدهر من التقدمة لمن كرمهم ونفعهم ، وتأخير من قبض يده عنهم ومنعهم أدبه وصرفه عن حججته . فهذه جملة ما ينبغي للوزير أن يسوس بها خاصته .

معاملة الرعية :

وأما معاملة الرعية ، فأصل ما تناس به الرعية العدل ، وقد قيل : خير السلاطين أعدلهم على الرعية ، وخير الرعية أصلحها على عدل السلطان . فإذا عدل الوزير فيهم ، وقام بالقسط في كافيتهم ، فليجمع إلى عدله رافة عليهم ، وعفوا (٣) عن جاهلهم ، وتبصيراً له ، وشدة على مفسدم وتقويماً له ، وأن يحاط أمر اللين بالشدة ، والرافة بالغلظة ، ليستقيم على كل واحد منهما من لا يستقيم إلا بذلك ، فيصلح على الرافة والرفة واللين أهل الحياء والفضل والدين ، ويصلح على القسوة والغلظة والإبعاد أهل الجمل والشر والفساد . وقد قال صاحب (٤) المنطق : « الرياسة لا تقوم إلا بطريقتين مختلفتين ، وذلك أن سفلى الناس إنما يذعنون للسلطان بالخوف ، فلا بد من الشدة عليهم ، وأما الأفاضل فيذعنون بالمحبة والرضا ، فقد يحتاج السلطان إلى الرفق بهم حتى

(١) في الأصل « استعمله » وهو تحريف زاده الدكتور مطلوب بأن جعلها « استعمل » وشرحها بما لا يتعمل بالموضوع . (٢) كذلك في الأصل وحرفها الدكتور مطلوب إلى « كما » (٣) أثبتتها الدكتور مطلوب « عفواً » وهو تحريف .
(٤) يقصد أرسطو لأنه هو الذى ألف فى المنطق وأبان عما قاله مؤلفنا .

يجتمع له الناس طوعا وكرها ، وبهذا الأدب أدب الله سبحانه نبيه - صلى الله عليه وسلم - وبهذه السياسة أمره بأن يسوس أمته فقال : ﴿ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ مِنْ أَنْبَعِكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) . وينبغي للوزير أن يكون أشد الناس على الظالم من رعيته ، وإن كبر عنده ^(٣) وخص بسلطانه حتى يقمعه ، وبأخذ الحق منه ، والطفهم بالمظلوم منها ، وإن صغر محله وخجل ذكره حتى ينصفه وبأخذه بحقه . ومتى وجد الرعية على سبيل تحزب وتلفف وتجمع فرقمهم وشردهم ، ولم يدعمهم وذلك في أمرهم ، فإذا رأهم ينظرون في أمر الدين مع نقص عقولهم وبعد إقامتهم [إنهم عنه] ^(٤) ، ورضاهم مع ذلك عن أنفسهم . واعجابهم برأيهم سبب لكل شر ، وداعية إلى كل فساد وضر ، ومتى حضروا لشهادة تبرعاً من غير أن يستدعوا ^(٥) ، أو نصبوا أنفسهم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير أن يأذن لهم في ذلك سلطانهم ، وتشاغلوا بذلك عن مهنتهم وأسواقهم وتجاراتهم ورأوا الترويس ^(٦) ، ورفع من أرادوا ، وحط من أرادوا فسكّل بهم ، وبواغ في معانيتهم ، ولم يقرهم السلطان ووزيره على ذلك من رأيهم وفعلهم ، فقد روى عن أمير المؤمنين - عليه السلام - أنه استعاذ ^(٧) بالله من شرهم ، فقال : « أعوذ بالله من قوم إذا اجتمعوا لم

(١) الشعراء : ٢٥٠ . (٢) التحريم : ٩ . والدعوة : ٧٣ .

(٣) في الأصل « عقله » وعلق عليها الدكتور مصطفي جواد بأنها محرفة عن « محله » والصواب ما أثبتناه . (٤) هذه الجملة ساقطة من الأصل وجواب إذا يقتضها وقد

علق الدكتور مصطفي جواد على عبارة الأصل « مع نقص عقولهم وبعد إقامتهم » بأنها ينبغي أن تكون جواباً لقوله « فإذا رأهم » وهي غامضة « ولا تطيع الإشارة إليها بأكثر مما أشار من القوم حتى هل علق به عليها . (٥) أثبتنا الدكتور مطلوب مخالفاً للأصل « أو يعضوا » .

(٦) في الأصل « التراس » وهو تحريف والصحيح ما أثبتناه .

(٧) في الأصل « يستعاذ » وهو تحريف لم يدر إليه الدكتور مطلوب .

يملكوا وإذا تفرقوا لم يعرفوا . وقال واصل (١) بن عطاء : « وما اجتمعت
العامّة إلا ضرت ، ولا تفرقت إلا نفعت ، قيل : قد عرفنا مضرة اجتماعهم ، فما منفعة
افتراقهم ؟! فقال : يرجع الطيان إلى تطيينه والخائف إلى حيا كته ، والفلاح إلى
فلاحته (٢) فيكون في ذلك مرفق للمصلين ؛ ولهذا كانت الأكابر تمتحن العامّة ،
من وجدته فارغاً أكسبته شغلاً ، وجعلت له عملاً ، لأن الفراغ مبعثة للفكر
الرديئة ، والهمم المنكرة ، وفي العمل زوال هذه الفكر والشغل عنها
ورفاغة (٣) العيش وحسن الحال ، فالمتكسب الذي يستفاد بالعمل . وكان
عمر بن عبد العزيز (٤) إذا نظر إلى الطعام (٥) والحشر من العوام قال : قبح
الله هذه الوجوه التي لا ترى إلا عند كل شر . وتمثل (٦) المنصور وقد رأى
جماعة منهم ، وقد وقفوا للنظر إليه في بعض أيام ركوبه فقال :

كما قال الحمار لسهم رامٍ لقد جمعت من شتى لأمرٍ
حديدة صيقل في عودٍ نبيع^(٧) ومتمن خلالة وجناح نسير

ثم أمر بتفريقهم فتفرقوا . وقال الكندي (٨) بغض العامّة للسلطان كبغض
الصبيان للمعلم ، فليس ينبغي أن يجازيهم على ذلك بالبغض لهم ، وليسكن بالتأديب

(١) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء توفي سنة ١٨١ هـ .

(٢) في الأصل « على فلاحته » والأنسب ما أثبتناه ولم يدر الفكر مطلوب إلى ذلك .

(٣) رفاغة العيش : سسته وهنائه . (٤) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان .

ابن الحكم القرشي الخليفة الأموي المتوفى سنة ١٠١ هـ . (٥) الطعام . أو غاد الناس .

الواحد والجمع فيه سواء . (٦) هو أبو جعفر المنصور الخليفة العباسي عبد الله بن علي .

ابن العباس ثاني خلفاء العباسيين ، وأول من عفى بالعلوم العربية مقدما لفلسفة والفلك توفي .

سنة ١٥٦ هـ . (٧) النبيع : شجر تتخذ منه السهام والقسي .

(٨) هو أبو يعقوب بن اسحاق بن الصباح بن عمران الكندي من كنده ، كان فاضل .

لومه وواحد عصره في معرفة العلوم القديمة وفلسوف العرب ، نشأ بالبحرارة وانتقل إلى بغداد .

وتوفي سنة ٢٦٠ هـ انظر القهرست ٢٥٥ .

والتقويم فإنهم إذا تقوموا عرفوا فضل ما أريد بهم ، كما أن الهبى إذا كبر وعقل عرف فضل الأدب .

وينبغى للوزير أن يتفقد رعيته ، وينزل كل أحد منزلته ، فإنما يستخرج ما عند الرعية ولانها ، وما فى الدين علماءؤه ، وما عند الجنود قاداتها . ولبوسع على الكريم منهم ، وليضيق على اللثيم ، ويسقط رتبته ، فإن الكريم إذا احتاج خيف ضره ، واللثيم إذا شبع ظهر شره ، وقد قال أردشير : « إن العاقل المحروم يسأل (١) عليكم لسانه ، وهو أقطع سيفيه ، وإن أشد ما ضركم به من لسانه ما صرف القول فيه والحيلة إلى الدين ، فمكان بالدين يحتاج ، وله فيما يظهر بغضب ، فيكون للدين بكاؤه ، وإليه دعاؤه ، وهو أحد التابعين (٢) والمصدقين والمناصحين منكم لأن بغضة الناس موكلة بالملوك ومحبتهم ورافتهم موكلتان بالضعفاء ، ثم قال :

« وقد كان من قبلنا محتالون (٣) للطعامين على الملوك بالدين فيسمونهم المبتدعة ، فيكون الدين هو الذى يفلمهم (٤) ، ويربح الملك منهم . ولا ينبغى للملك أن يعترف للعباد والنسك بأنه [ليس أعرف (٥)] بالدين ولا أحدب عليه ولا أشد تقصياً (٦) له منه ، وألا يدعهم من الأمر والنهى فى نسكهم ودينهم ، فإن خروج النسك من أمر الملوك ونهيه عيب عليه وثلمة فى سلطانه . وينبغى للوزير أن يأمر الرعية بعد منعه إياهم من الاختلاف فى الدين

(١) فى الأصل « سل » وهو تحريف ولم يشر الدكتور مطلوب (٢) فى الأصل « محتالون » وهو تحريف تبعه الدكتور مطلوب . (٣) فى الأصل « البائعين » ولا معنى لها ولعل الصواب ما أئتمناه وقد تابع الدكتور مطلوب الأصل ولم يقببه لفساد المعنى . (٤) كذا فى الأصل وعاقى عليها الدكتور مطلوب فى هامش ١ من ص ٤٢٤ بأنها « يقلمهم ويقول : لأنهم كانوا مبتدعة ولا معنى للتاليق : والدين لم يقن المبتدعة وإنما هزمهم . (٥) زيادة يقتضيا السياق وبدونها يضطرب المعنى وقد أراد الدكتور أحمد مطلرب العبارة اضطراباً وتحريفاً لأنه لم يستطع قراءة الأصل وتمجيحه ويتضح ذلك من العبارة حيث يقول « ولا ينبغى للملك أن يعترف للعباد والنسك بأن أحداً اسدك منه بالدين ... الخ ثم يفرح « أسدك » بأصق » والاصاق أمرهين لا يحتاج إلى ادعاء ولم يقبته أن سبب الاضطراب سقط بالأصل . (٦) فى الأصل « بغضا » وهو تحريف والصواب ما أئتمناه ولم يشر الدكتور مطلوب إلى تحريف الأصل .

والتعصب والتلفف بإجماع الكلمة وانفاق النية ، والاتلاف فيما بينهم ،
 فبذلك أمر الله - عز وجل - حيث يقول : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا
 وَلَا تَفَرَّقُوا ۗ ﴾ ^(١) ، وحيث يقول : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا ﴾
 وقد قالت القدماء : بالجماعة تمام أمر الدنيا ، وعليها مدار الغلبة ، ومن
 دواعيها وتوابعها الأمن والسلام ، ومن توابع الفُرقة الخوف والهلاكة
 والفتنة ، فما مثل الفرقة إلا مثل الموت المفرق بين الروح والجسد ، ولا مثل
 الألفة إلا مثل الحياة الجامعة لهما ، المظهرة لأفعالهما ومنافعهما ، ألا ترى
 أن الشعرات المتفرقة تكون في نهاية الضعف والدقة ، فإذا فتلت ^(٢) كان
 منها الحبال التي تصوع ^(٣) بها الجواميس والفيلة ؛ وإنا لنجد الدواب والطيور
 قد كاست ^(٤) وأبصرت الصلاح في الجماعة ، نهى تألفها وتفرقت من الوحدة
 وتهرب عنها ، وكفى بالإنسان فندا ^(٥) وجهلا أن يقصر ^(٦) فهمه عما أبصرته
 النحلة ، وفهمته النحلة ، وما أشبههما .

والجماعة لا تكون إلا برئيس جامع لها ، وإلا قل لبث اجتماعها وتفرقت كلمة
 أهلها ، ولا رياسة إلا بطاعة ، ولا طاعة إلا لشرعية ، ومتى خالف الذي يأخذ
 الناس بالشرع شريعته كان المأخوذون بها إلى الخلاف لها أسرع وليعلم الوزير أن
 التودد من الذليل يعد ملقاً ، والتودد من العزيز يعد تواضعا ونبلا ، فليتودد
 إلى العامة ينل بذلك محبتهم ، وشرف الذكر فيهم ولا يقتصر على التودد إليهم
 دون إبداع الهيبة صدورهم ، وإلا لم يكن للتودد موقع عندهم ، فإياه إذا ساس

(١) آل عمران : ١٠٣ ، ١٠٥ . (٢) في الأصل « قلت » وهو تحريف والصواب
 ما أثبتناه . ولم يصر الدكتور مطلوب إلى هذا التحريف (٣) تصوع : تخوف وتناد .
 وقد أثبتتها الدكتور مطلوب في تحقيقه « تطوع » وشرحها في الهامش أو تصرع « ولأصل
 سليم ولاداعي لما أثبتته (٤) كاست : من كاس يكيس كيبسا وكياية : أى فطنت وسكنت ،
 (٥) فندا : خصأ وضعف عقل وقد أثبتتها الدكتور مطلوب « فيلا ، ومعناها الخطأ أيضا .
 (٦) في الأصل « يقهر » وهو تحريف والصواب ما أثبتناه .

ورعيته هذه السياسة صحت له عليهم الرياسة ، وصلاح أخلاقهم ، واستقامت طاعتهم ، (١) وأقبلوا على منافعهم ، وتركوا مالا عائداً فيه عليهم ، ولا فائدة في استعماله لهم ، وانتفعوا وانتفع بهم إن شاء الله . فهذه أبواب الكتابة الظاهرة :

فأما الكتابة الباطنة : فإن القول لما كان فيه ما يحتاج الإنسان إلى ستره وكتمانه ، ورمزه لنوع من أنواع الرأى في استعمال ذلك ، ووجه من وجوه المصلحة المقصودة فيه ، حتى لا يقف عليه إلا من وثق به ، وسكنت النفس إليه ، وجعلت الترجمة والتعمية في الكتاب بدلا من اللحن (٢) والرمز والإشارة ، وسائر ما ينبغي به القول ، فعمى وترجم به الكتاب ما أريد ستره وكتمه ، كما رمز وعمى من القول ما أريد ستره .

وقد قلنا : إن الكتابة تتغير في كل مكان ، بتغير أوضاع أهلها ، وحروفها المستعملة كثيرا في اللسان العربي تسعة وعشرون حرفا ، منها ثمانية وعشرون حرفا لها صورة معلومة غير الألف ، فإنها لما كانت ساكنة أبدا ، وكان لا يوصل إلى النطق بساكن وصلت باللام لتكون حركة اللام مفتاحاً للنطق بها ، فجعلت دلام ألف ، فأما الألف التي في أول حروف المعجم فليست ألفا على الحقيقة ، وإنما هي همزة تسمى الألف الحقيقية على الاستعارة .

وقد تقع في لغات العرب التي يستعملها بعضهم حروف لا صورة لها مثل همزة بين بين ، والألف الممالة إلى الياء ، والألف المنفخمة بالواو ، والشين التي كالجيم ، والصاد التي كالزاي ، والجيم التي كالكاف ، وكان من الواجب أن يفرد كل حرف من حروف المعجم بصورة ، لكنهم اعتدوا بذلك ، فجمعوا حروفا كثيرة ، وحرفين بصورة واحدة كالياء

(١) كذا في الأصل وأثبتها الدكتور مطلوب « طباعهم » ولم يهر إلى ذلك .

(٢) في الأصل « البصر » ولا معنى لها ، وأصلها محرفة عن المتر لأنه هو الذي يدخل مع الرمز والإشارة والصورة التي تعمل على المتر ، وهي صرورة بلاغية هرفت عند المتأخرين ولقد ألبتها الدكتور مطلوب « التبيين » ولا تنفق مع الأسلوب .

التي صورتها وصورة التاء والتاء واحدة، وكالصين التي صورتها وصورة
الشين واحدة ، وكذلك سائر الحروف المشتركة الصورة فصلوا بينها
بالنقط ، وكان ذلك أخف عليهم ، فصارت الصور ثمانى عشرة صورة
التسعة وعشرين حرفاً ، فمن الناس من قد جعل النغمة (١) والتعمية على
عدد الحروف ، ومنهم من قد جعلها على عدد الصور ، ومنهم من قد زاد
في ذلك ونقص ، وأنا أذكر من وجوه الحيلة في استخراج ما يحضرن
إن شاء الله .

فأقول (٢) : إن كل قول مترجم أو معنى : فإما أن يكون شعراً منظوماً ،
أو كلاماً منتورا ، وإن التعمية غير الترجمة ، والترجمة ما ترجم به عن شكل
الحرف ، إما بشكل حرف آخر غيره يبدل منه ، أو بصورة تختزع
له ليست من صور الحروف ، فأما ما ترجم بحرف مثله فهو كوضعنا
العين مكان الجيم ، والألف مكان الواو ، وقد استعمل ذلك في الترجمة
البيسطامية (٣) ، وهما مشهورتان ، وقد يكون هذا النوع من الترجمة
في بعض الحروف ، وقد يكون في سائرهما ، فأما ما ترجم عنه بصورة تختزع
له فهو كثير في الترجمة ، ولا يكمل إنسان أن يختزع منه ما أحب ، ومنه
ترجمة لآل (٤) مقلة ، ولأبي الحسن علي (٥) بن خلف بن طباب
رحمه الله .

(١) كذا بالأصل ولم تبين لها وجهاً وأعلها الترجمة ، وقد وردت هذه اللفظة « الترجمة » مع
التعمية بعد ذلك وقد حذفها الدكتور مطلوب . من غير إشارة .
(٢) في الأصل « فأول » وتابته الدكتور مطلوب ولا معنى لهذه اللفظة هنا .
(٣) الترجمة البيسطامية : ليست : من كلام العرب وإعاً سمي قيس بن مسعود ابنه
« بسطاما » باسم ملك من ملوك الفرس (انظر اللسان مادة « بسطام » والمغرب : ٥٦ .
(٤) كذا في الأصل وأعله « ابن مقلة » .
(٥) انظر أخبار الراضى باقة للصولي : ٢٣ وما بعدها .

فأما التعمية فهي تنقسم ثلاثة أقسام: أحدها . التعمية بالمعاني المشتقة، كتعميننا الطاء باسم الطير ، والواو باسم الوحش ، والعين باسم العطر ، وهذه التعمية بالأجناس ؛ وإما أن يوضع لكل حرف اسم من أسماء الناس أو الوحش أو الطير، كتصيير هم النون فتحة (١) ، والجيم بطة ، والكاف رمان ، والصاد رند (٢) وأشبه ذلك ، والأولى أغلق من هذه . والثاني من وجوه التعمية أن تعمي الكلمة بتغيير (٣) مراتب حروفها ، فتجعل آخرها أولها وأولها آخرها ، وترتيب سائر حروفها على هذا الترتيب مثل تصييرنا الماء أول اسم الله - عز وجل - والألف آخرها ، والصورة دهلا ، وهذه التعمية التي بتغيير مراتب الحروف تنقسم أقساماً : منها ما ذكرناه ، ومنها أن يجعل أول حرف من الكلمة في أول السطر ، وثانيها في آخر السطر ، وثالثها يلي أولها في أول السطر ، ورابعها إلى جانب ثانيها في آخر السطر ، وكذلك إلى أن تلتقي الحروف في وسط السطر ؛ وإما أن تجعل آخر حرف من الكلمة تالياً لأولها ، ثم تجعل ثاني الكلمة تالياً لهما ، والذي قبل آخرها تالياً للثالث ، وكذلك إلى آخر التعمية ، وقد يسلك هذا المسلك في التعمية لمن يترجم عن ذلك إما بإبدال الحروف ، وإما بإخراج الصور فيكون أغلق ، وربما جعلت مراتب الحروف على غير هذا على حسب ما يتفق للإنسان .

والوجه الثالث من وجوه التعمية بالزيادة والنقصان ، أما الزيادة فإن تزداد حروف إغفال بين الحروف المعهدة ، أو المترجمة لا تحسب بها ،

(١) النتيجة يسكون التاء وفتحها : حلقة من فضة كالحاتم توضع في الإصبع فإن كان لها فاص فهي الحاتم . وأثبتها الدكتور مطلوب « قبجة » ولم يوضح معناها .

(٢) الرند : نوع من الأس البري .

(٣) مراتب حروفها : يقصد ترتيب حروفها . وهي في الاصل كذلك ولعل هنا سقط

بمقلزم لفظة « بتغيير » حتى يستقيم الأسلوب .

يراد بذلك أن يشكّل المستخرج كزيادتنا [(١) تاء] بعد ميم محمد ، وكافه بعد حائه ، وجيم بعد ميمه ، وصادا بعد داله ، فتصير صورته متحركه ج د ص ، وربما فعل هذا وترجم عنه بنوع من نوعي الترجمة ، ويجعل لكل حرف من حروف المعجم صورة مفردة ، ولا يقتصر بها على الاشتراك الذي يحصل في صورة المشتركات منها .

وأما النقصان فإن يجعل للحروف المقترنة مثل مع ، وعن ، ومن ، وما ، وهل ، وأشبه ذلك صورة مفردة ، فيجعل بكل حرفين منها حرف واحد ، وأن يجعل لاسم الله - عز وجل - صورة واحدة ، ولا يجعل لكل حرف من ذلك صورة ليعمى بذلك هلى من يريد استخراج الكلام ، إذ كان أكثر ما يتضح من الكلام إنما هو بأمثال هذا ، وأن يجعل للحروف التي تشترك في الصورة شكلا واحدا ، كالجيم والحاء والحاء ، والعين والذين وأشبه ذلك . وصور (٢) التعمية أكثر من أن تحصى ، لأنها بالوضع والاصطلاح ، وليست بالطبع ، ووجوه الوضع والاصطلاحات ليست مما تحصر فيها الصنعة (٣) الطبيعية ، بل هي بلا نهاية . وما يحتمل به في استخراج المعنى المترجم إذا طال أن يعد كل ما فيه من كل صورة من صور الحروف ، أو نوع من أنواع ما يترجم به منها ، تكتب كل واحد من ذلك على عدده الأول فالأول حتى تأتي على آخره ، فإن كانت الأشكال في تسعة وعشرين ، فقد جعل لكل حرف صورة وإن كانت أكثر يزيد فيها أفعال ، وإن كانت أقل وكانت زائدة على ثمان عشرة ، فقد جعل للحرفين منها ولثلاثة صورة واحدة ، وإن

(١) هذه الزيادة ، يقتضيها السياق .

(٢) في الاصل « صورة » وهى لا تناسب مع السياق .

(٣) في الاصل الضميمة بالضاد المعجمة ولا معنى لها هنا .

كانت ثمان عشرة بلا زيادة فقد جعل لكل الحروف المشتركة في الصورة صورة واحدة مشتركة بينهما على ما وضعت عليه حروف المعجم؛ ثم ينظر إلى أكثر حروفها؛ ثم الذي يليه، ثم الذي يليه، فتتقضى على كل واحدة من الجمل مما سذكره منها وهدته (١) التجربة، وهو أن أكثرها وقوعاً في هذا المسلك الألف، ثم اللام، ثم الميم، ثم الياء، ثم الواو، ثم الباء، ثم النون، ثم الراء، ثم العين، ثم الفاء والسكاف، فهما لشيء واحد، ثم الدال، ثم للفاء، ثم النون. ثم القاف، ثم الخاء، ثم الجيم، ثم اللذال، ثم الصاد، ثم الشين، ثم الضاد ثم الخاء، ثم الزاي، ثم الطاء والعين، ثم للظاء.

وهذا النوع يصدق فيما ظال من المعنى أو المترجم لتتكون الحروف فيه ووقوع جميعها في نظمه. فأما السطر والسطران ونحوهما فلا يصدق هذا فيه وإذا كان ذلك فينبغي أن تستعمل في استنباطه حيلة أخرى، وهي أن تعرف ما يأنلف من الحروف في اللسان العربي، ومالا يأنلف، فإذا وقع الظن على حرفين نظرت هل هما يأنلف أم (٢) لا، فإن كانا مما يأنلف طلبت كل واحد منها في موضع آخر، ونظرت أيضاً هل هي مما يقترن أولاً يقترن، ثم [إن وضح] (٣) ذلك فافعل حتى تظهر لك الالفاظ بحقائقها. ومما يستشهد به أيضاً في هذا النوع الحروف التي يكثر افتراءها في هذا اللسان مثل من، ومع، وعن، وما، وى، والألف، واللام، فإن صورها تأن معاً في مواضع كثيرة، فيدل ذلك على استنباط الحروف بعد الأصولين (٤) اللذين قدمناهما، وبما يعين على الاستدلال

(١) في الأصل «وجدته» ولعله تحريف سوابه ما أثبتناه. وقد أثبتنا الدكتور مطلوب في تعقيقه «وجزبه التجربة» ولا معنى لها.

(٢) كذا بالأصل والظاهر أنها تحريف «أو» فهي هنا أفصح وقد ذكرها في الاستفهام التالي. (٣) زيادة ينتضها السياق، ولا يتم المعنى بدونها ولم يدر إليها الدكتور مطلوب مع اضطراب الأسلوب أمامه.

(٤) في الأصل «اللامين» وهو تحريف من الناسخ سوابه ما أثبتناه.

على هذه الحروف إذا طلبت ، وهي على صورها ، أو أفرد كل اثنين منها بصورة ،
معرفة ما يقع منها في هذا اللسان أ كثر ، وما يقع منها فيه أقل ، فأكثرها ،
عافية لا ، ثم من ، ثم إن ، ثم ما ، ثم في ، ثم لم ، ثم عن ، ثم هو ، ثم هم ، ثم إذ ،
ثم ثم ، ثم هي ، ثم أو ، ثم لو ، ثم بل ، ثم هل ، ثم كل ، ثم أي ، ثم لن ،
ثم كم ، ثم مع ، وأم ، وذى ، ثم ذا ، ثم لي وذو ، ورب ، ثم مذ ، وهن ،
هذه مراتب الحروف المقترنة ، في الأعداد .

وما يستدل به على استخراج المعنى أيضاً استدلالاً قوياً فواضح للكتب
(بسم الله الرحمن الرحيم) وكالتحميد والتمجيد في أوائل الكتب
وكالصدور التي قد كثرت استعمالها من أهل الدهر مثل أطال الله بقاءك ،
وياسيدي أطال الله بقاءك ، وأطال الله بقاء الوزير ، وأطال الله بقاء سيدنا
الأمير ، ومن عبد الله أني فلان لعبد الله أني فلان ، وأما بعد في أوائل
الكتب ، وأشياء هذا . وإذا اتفقت الشهادات ووجدتها في التكرار تصح
مناقض باليقين فيها ، فإن هذا من جنس ما يستخرج الحق فيه بالظنون مما
سقدمنا ذكره في أول (١) الكتاب .

فأما الحروف التي تفترن وتأنف في هذه اللغة مع كل حرف فهي حروف
الممدولين ، وهي الواو والآلف والياء .

مخارج الحروف :

ثم إن مخارج الحروف ثلاثة عشر يخرجها : أولها من بين الشفتين يخرج
الواو والياء والميم والفاء ، وهي حروف الشفة ؛ ومن طرف اللسان
وأطراف الشايب العليا يخرج الناء والظاء والذال ، وهي حروف النفاث ،

وأدخل من ذلك قليلا بإطباق اللسان على أصول الثنايا مخرج التاء والدال والطاء ، وهي حروف الإطباق ؛ وأدخل من ذلك قليلا إلى ظهر اللسان مخرج الصاد والعين والزاي ، وهي حروف الصفير ؛ ومن طرف اللسان مخرج الراء والنون واللام ، ومن أحد جانبي اللسان مخرج الضاد ، ومن الناس من يخرجها من تشق الأيمن ، ومنهم من يخرجها من الأيسر ؛ وفيما بين وسط اللسان وجانبه يخرج الياء والجيم والشين ، وفوق ذلك إلى أصل اللسان مخرج الكاف ، وفوقه من أصل اللسان القاف . ثم حروف الحلق من ثلاثة مخارج : أولها مما يلي الفم مخرج الخاء والغين ، ومن وسطه مخرج العين والحاء ، ومن أقصاه مما يلي الصدر الهمزة والألف ، وهي أدخلها إلى الصدر ، ومن الحياشيم مخرج النون الخفيفة ، فكلمتا تقارب مخرج الحرفين كأنه أنقل على اللسان منهما إذا تباعدا . ومن شأن العرب استعمال ما خف وتجنب ما ثقل ، ولذلك لا يكادون يجمعون بين حرفين من مخرج واحد ، أو مخرجين متساويين ، وإذا اجتمعا أدغما أحدهما في الآخر ، والأصل في الإدغام أنه إذا اجتمع حرفان من مخرج واحد أو على صورة واحدة وسبق أحدهما بالسكون وكانا متجاورين أدغمت أحدهما في الآخر لا غير ، وذلك مثل قوله : ﴿ قُلْنَا أَضْرِبْ بَعْضَكَ الْحَجَرَ ^(١) ﴾ وقوله : ﴿ عَصَوْا وَكَانُوا ^(٢) ﴾ ، وإن كانا في كلمة واحدة لم يجز غير الإدغام نحو قوله : ﴿ فَلِمَ تَحَاجُونَ نِيْمًا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ ^(٣) عِلْمٌ ﴾ ، وإذا سكن الثاني لم يجز الإدغام نحو قوله : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِبْتُمْ ^(٤) ﴾ ومثله مددت ورددت وكلت . وإذا اجتمع حرفان متجاوران من مخرج واحد ، أو على صورة واحدة وهما متحرران كان كنهت بالخيار إن شئت

الظهور وإن شئت أدغمت ، كقولك ضربَ بكرِ عمرا ، أو ضربَ بكرِ ،
(و كقوله : « الذي جعلَ لكم ، و جعلَ لكم ») (١)

فإن كان الحرفان من كلمة واحدة ، وهما متحركان نظرت لما كان من ذلك
في الاسم فأظهرته ، نحو العدد والمدد ، وكقوله : ﴿ لَقَدْ قُلْنَا إِذْ أَشْطَطْنَا ﴾ (٢) ،
وإذا كان من فعل أدغمت نحو : مددٌ ، ورددٌ ، ولا نقل مدد وردد ، وذلك لحققة
الاسماء ونقل الأفعال ، فكذلك حكم اللام والراء لأنهما من مخرج واحد
في الإدغام ، وحكم الدال والسين في قوله : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾ (٣) لتقارب
مخارج الحرفين . فحروف الحاق لا تأتلف (٤) ولا تقترن الهمزة والالف
منها ، لأنهما من حروف الزوائد ، وإحداهما من حروف المد واللين ، فهما
يجمعان مع سائر الحروف ؛ ولا يجمعون بين القاف والكاف في أصل بناء
كلمة ، فإن كانت الكاف زائدة التشبيه جاز ذلك فقالوا : كقولك ليس
هذا مقارنة ، وإنما هي مجاورة ؛ وأما الجيم والشين والضاد فلأن بعضها أطول
بمدى في المخرج من بعض ، وأن مراتب بعضها دون مراتب بعض في مخرجها
تقارنت في بعض أحوالها ، فقارنت الجيم الضاد بتقديم الضاد في الضجيج ولم
تقارنها بالتأخير ، وقارنت الشين الجيم بالتقديم والتأخير ، فقبل جش
وشج ، ولم تقارن الضاد الشين بتقديم ولا تأخير لتقارب مخرجهما .

وأما حروف الصفير فإن بعضها لا يقارن بعضا ، وحروف النفث
لا يقارن بعضها بعضا . وأما حروف الانطباق فتقارن ، لأن مخارجهم وإن
كانت متساوية (٥) فإنها متباينة . وأكثر العرب تدغم ما يتقارن منها ،
فيقال في منظر مطهر ، وفي عنيت عنيت ، قال الله - عز وجل - « إن الله

(١) ما بين القوسين أسقطه الدكتور مطلوب من تحقيقه (٢) الكهف : ١٤ .

(٣) آل عمران : ١٨٦ . (٤) في الأصل « لاتف » وهو تعريف .

(٥) في الأصل « منسوبة » وأصلها تحريف والصحيح ما أبتناه .

يَجِبُ التَّوَابِينِ وَبُحْبُ الْمَتَطَهِّرِينَ^(١) وقال: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ الْأَمْرِ لَعَنْتُمْ^(٢)﴾. [أما^(٣)] الحروف التي تخرج من طرف اللسان فليس يكادون^(٤) يجمعون اثنين منها إلا أدغموا أحدهما في الآخر ، كقواهم : الرحمن والنجوى ، فإذا تأخرت اللام فرمما أظهروا الحرفين ، وربما اكتفوا من الحرف المتقدم وأسقطوه فقالوا في [بني^(٥)] الحارث بلحارث ، وفي من الأشياء ملاءشياء . وحروف الشفة يأتلف بعضها مع بعض لحفتها ، وقلة الكلفة على اللسان فيها . فهذه جمل القول في مخارج الحروف وما يأتلف من حروف كل مخرج وما لا يأتلف ، فأما استيعاب جميعها فيطول فإذا بدأت بالتاء من حروف المعجم فأضفها إلى سائر الحروف بالتقديم والتأخير . ثم ما بعدها على الترتيب ، تبين لك ما يأتلف منها وما لا يأتلف ، وغنيانا عن الإطالة بذكره إن شاء الله .

وإذا وجدت التعمية أو الترجمة حروفا موصولة فاعلم أنها بإبدال الحروف ، فإن وجدت أكثر كلماتها الموصولة على ثلاثة أحرف وأربعة أحرف ، ووجدت في الإفراد فيها ما يتجاوز الأربعة فاعلم أنه لم يزد فيها حرف إغفال ، وإن وجدت أكثر ما فيها من الكلمة يتجاوز الأربعة وزيد على الستة والثمانية ، فاعلم أنه قد زيد فيها حروف إغفال ، لآنا قدمنا أن

(١) البقرة : ٢٢٢ . (٢) الحجرات : ٧ . وعندت ولا يطيعكم ... لعتم . الاستشهاد بالآية ينفي بأن عتم أصلها لعتم : وعندت مكسور العين . وعندت مفتوحها . ومعنى لعتم : لوقعت في الأثم والمهلك ، ومعنى عندت : خالف الحق ورده عارفاً به ولم تعترف . في المراجع التي بأيدينا على فتح نون لعتم . (٣) زيادة يتطلبها اتساق الأسلوب . (٤) في الأصل « يكادوا يجمعوا » وهو خطأ وزادها الدكتور مطلوب تعريفاً فأثبتها « فليس يكاد يجمعون » . (٥) لفظة « بني » ساقطة من الأصل ولا يتم السلام إلا بها وقد أنبأها الدكتور . مطلوب ولم يشر إلى قسمها في الأصل .

أكثر ما يجيء من الأسماء السالمة (١) على خمسة أحرف ، وأن أكثر ما يجيء من الأفعال على أربعة ، وأن ما زاد على ذلك فقد لحقته الزيادة ، وبيننا وجوهه . فإذا صححت لك الحروف وقامت في نفسك ، ولم يصح لك نظمها هلت أن ترتيب الحروف في تلك التعمية قد غيرت ، واستعملت التقديم والتأخير والقلب والإبدال أبدا حتى يصح لك ، وهذا أنعب باب في التعمية .

ثم اعلم أن أسهل كلام العرب وأكثر ما تستعمله من الحروف ما كان بطرف اللسان أو الشفتين ، وليس يكاد يكون اسما أو فعلا مبنيين من أربعة أحرف فما زاد إلا وفيه أحد هذه الحروف أو اثنان منها إلا الشاذ كإسحاق ، وعلم هذا دليل عظيم على استنباط المعنى والمترجم إذا كان لكل كلمة منه فصل ، فإذا امتحنت فصول الكلمات وقست بعضها إلى بعض وقلت : إن بعض هذه الحروف فيها أجمعها إذا [كانت (٢)] أكثر الكلام نظرت أكثرها فيها فهو أكثر في اللسان العربي كما ذكرنا ، ثم الذي يليه في الكثرة ، ثم الذي يليه ، حتى يؤتى على آخره ، فهذا [ما (٢)] جاء في المنشور من الكلام .

فأما الشعر فاستخرجه أيسر ، وذلك لأن الشعر موزون مقفى ، فوزنه وقافيته يعينان على استخراجه ، وطريق ذلك أن تنظر إلى حرف القافية أين هو من التعمية والترجمة ، ثم تعد الحروف من أول البيت إلى آخره ، فإن كان من أربعة عشر حرفا ونحوها وما فوقها ودونها ، فهو من الأراجاز ، وقصير (٣) الشعر ، وإن كان فيما بين ذلك فهو من متوسطه ، وإن (٤) رأيت حرف القافية يلي بيت العدد بتقديم أو تأخير من حيث

(١) يقصد بالأسماء والأفعال السالمة : الأسماء والأفعال المجردة من الزيادة .

(٢) هذه الزيادة يقتضها السياق والعبارة لثمانية في الأصل مضطربة إذ جاء فيه « فهذا جاء

المستور » ولم يدر إليه الدكتور مطلوب (٣) في الأصل « قصر » وهو تعريف .

(٤) في الأصل « وإن رأيت حرف القافية يلي بيت العدد » وهذه العبارة غير مفهومة .

لا يبعد فالبيت مصرع . فإن وجدت بيتاً أنقص من بيت في عدد حروفه فلا يغلطنك ؛ واعلم أنه ربما لحقه الحرم والزحاف ، وهما نقص في حروف الشعر ، وربما كان في الكلام الحرف الممدود أو المشدد ، وكيل واحد منهما في الشعر حرقان ، وهو في الكتابة واحد ، فلهذا ربما نقص بيت عن بيت في عدد حروفه ، ثم اعدد الحرف إن كانت الكلمات مفصولة وأعرضها على الأوراق ، فإذا وافقها استنبطت الحروف بالحيل التي قدمناها . فإذا خرج من ذلك ما (١) يتفق أن يكون كلاماً موزوناً مقفى ، وعاد مثله من الحروف في الأبيات فانتظم : ولم يختلف فقد أصبت استخراجاً .

وأوزان العروض السالبة ثمانية ، منها خماسيان وستة سباعية ، فالخماسيان فعوان ، وفاعلان ، والستة السباعية : مفاعيلن ، ومستفعلن ، وفاعلاتن ، ومفاعلاتن ومفاعيلن ، ومفعولاتن ، فإذا وقفت على وزن بيت وأردت أن تدرى من أى نوع من العروض فانظر فإن كان أوله فعوان أو مزاحفه ، فهو من الطويل أو من المتقارب ، وإن أردت أن تعلم من أيهما هو فانظر ما يلي فعولن ، فإن كان فعولن أو مزاحفه فهو من المتقارب ، وإن كان مفاعيلن أو مزاحفه فهو من الطويل ، وليس في العروض بيت أوله فاعلان . وإن كان أوله مفاعيلن أو مزاحفه فهو من الموزج (أو المضارع ، فإن أردت أن تعلم من أيهما هو فانظر إلى ما بعده ، فإن وليه مفاعيلن (٢) أو مزاحفه فهو من الموزج) ، وإن وليه فاعلاتن (٣) أو مزاحفه فهو من المضارع ، وربما كان مزاحف الوافر مفاعيلن ، ومحنة ذلك أن تنظر فإن رأيت الأوزان كلها مفاعيلن ، ولم يكن في نصف البيت فعولن فهو من الموزج ، وإن كان

(١) بعد هذا اللفظ عبارة « من ذلك » وتكرارها يضطرب المعنى .

(٢) في الأصل « متفاعلين » وهو تعريف وما بين القوسين سقط من تحقيق الدكتور

مطلوب .

(٣) في الأصل « فاعلان » وهو تعريف .

فيها مفاعيلن أو في نصف البيت فعوان فهو من الوافر . وإن كان أول البيت مستفعلن أو مزاحفه فهو من البسيط ، أو الرجز ، أو السريع ، أو المنسرح أو المجتث ، فإن أردت أن تعلم أيها هو فانظر إلى ما يليه ، فإن كان فاعلن أو مزاحفه فهو من البسيط ، فإن وابه مستفعلن أو مزاحفه فهو من الرجز أو السريع ، إلا أن ثالث السريع فاعلن ، وثالث الرجز مستفعلن ، وإن وابه مفعولات أو مزاحفه فهو من المنسرح ، وإن وابه فاعلاتن أو مزاحفه فهو من المجتث . وإن كان أول البيت فاعلاتن أو مزاحفه فهو من المديد أو الرمل أو الخفيف ، أو المقتضب^(١) ، فإن أردت أن تعلم من أيها هو فانظر إلى ما يليه فإن كان فاعلن أو مزاحفه فهو من المديد ، وإن كان الذي يليه فاعلاتن أو مزاحفه فهو من الرمل ، وإن كان الذي يليه مستفعلن أو مزاحفه فهو من الخفيف ، وإن كان الذي يليه مفتعلن فهو من المقتضب . وإن كان أول البيت مفاعلتن أو مزاحفه فهو من الوافر . وإن كان أول البيت متفعلن أو مزاحفه فهو من الكامل . فهذه جمل وإشارات قدل ذا القريحة عن تخرّج بالعروض ونظريتها وبغيتها في معنى ما أردنا الدلالة عليه من استخراج المعنى في الشعر إن شاء الله . وقد اشتهر في أيدي الناس بيت قد جمعت فيه حروف المعجم وهو هذا :

قد ضَجَّ زَحْرٌ وشَكَابَةٌ مذ سَخَطت غصن على الأفط

واستعملوا التعمية فيه ، فإذا أرادوا الألف : قالوا الحرف الرابع من الرابع ، وإذا أرادوا الحاء قالوا : الحرف الثاني من الثالث ، وإذا أرادوا

(١) أول المقتضب مفعولات لفاعلاتن كما في الأصل وثانيه مستفعلن ولم يتنبه لذلك

المكتوب مطلوب في تحقيقه .

الميم قالوا: الحرف الأول من السادس، وإذا أرادوا الدال قالوا: الثاني من الأول، وكذلك ما يريدونه من الحروف. وكل أحد يقدر على أن يقول مثله ويصيره وسما بينه وبين من يكاتبه، إلا أنى ذكرت هذا البيت لشهرته وكثرة استعمال أهل هذا الزمان له في التعمية، فمذه أبواب في استخراج المترجم والمعنى تدل وترشد، وفيها كفاية وغنى لمن أفعم النظر، وأعمل الفكر، وثبت وتصبر، وقد تفتتح للإنسان إذا داوم على هذا الباب وشغل به طرق، وتسمح له سبل لم نذكرها، ولعلها لا تخطر له ببال تدله على ما يحتاج إليه، وتسهل ذلك عليه، إلا أن ذلك بعد لزوم ما نهجناه له، وأرشدناه إلى مسلكه إن شاء الله.

وقد اتهمنا إلى الغرض فيما أردنا أن نتكلم فيه من أقسام البيان، وتوهمنا أن قد سلكنا من الإطالة له بعض ما لعله يظن بنا^(١) مخالفة لما وعدنا به في أول كتابنا من الإيجاز، ولم نأت في كل فصل^(٢) إلا بأقل ما يمكن أن يؤتى به. وإذا نظرت في كل باب منه وجدتنا قد اختصرناه، وإنما طال الكتاب لكثرة فنون القول وأقسامه، واختلاف معاني البيان وأحكامه، لأننا لم نحب أن نحل بشيء منه حتى ندل عليه، ونشير إليه، ونحن نحمد الله - عز وجل - من قبل كل شيء وبعده، ونسأله أن يصلي على محمد وجميع رسله وأهل بيوتات المرسلين، وعلى جميع المؤمنين والمؤمنات، وأن ينفعنا بما هدانا، وأن يقينا شر أنفسنا، وسيئات أعمالنا وأن يصلح لنا سائر أمورنا وأحوالنا إنه سميع الدعاء فعال لما يشاء.

وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم،
وعليه نعتمد وبه نستعين.

(١) في الأصل « يظن ما » وهو تحريف.

(٢) في الأصل « فصل » وهو تحريف.

تم كتاب البرهان في وجوه البيان والمنة لله والعزة لله رب العالمين ، وافق الفراغ من نساخته^(١) يوم الجمعة أول شهر ربيع الأول من شهر سنة سبع وسبعين وستائة، بخط العبد الفقير إلى الله سبحانه ، المقر بذنبه ، الراجي رحمة ربه ، المستغفر من ذنبه ، إبراهيم بن سليمان بن عبد ربه ، عفا الله عنه وعن مالسه وعن والديه ، وعن الناظر فيه بعين الصلاح ، وعن جميع المسلمين والمسلمات ، الأحياء منهم والأموات ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) كذا في الأصل والمناسب نسخه ..

تعقيب على تحقيق نسخة بغداد

طلبت تصوير نسخة البرهان في وجوه البيان ، من مكتبة تشيستربيتي بإرلنده في شهر مارس سنة ١٩٦٦ ثم قمت بنسخها ، وتحقيقها ، ونشر في جريدة الأخبار اليومية ما يشير إلى وصول نسخة من هذا الكتاب إلى الجمهورية العربية المتحدة ، ثم تقدمت إلى لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في ١٢/٣/١٩٦٦ بمذكرة بيّنت فيها قيمة الكتاب العلمية والأدبية ، وكشفت عنه في تاريخ التراث البلاغي والنقدي ، وعرضت المذكرة على اللجنة العامة بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٦ ، فقررت إحالتها إلى لجنة فرعية لدراسة الكتاب وإيداء الرأي فيه ، ثم بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٦ قررت اللجنة العامة إحالتها على السيدين : المرحوم فؤاد سيد ومحمد رشاد عبد المطلب . وطلبت منهما دراسته وتقديم تقدير عنه ، وطلبت مني إحضار الأصل المفسوخ وفي تاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ أحضرت أصل الكتاب ومنسوخه واصلتهما للجنة إلى السيدين المذكورين وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٦٧ قدم السيدان المرحوم فؤاد سيد ، ومحمد رشاد عبد المطلب تقريراً عن الكتاب إلى اللجنة ، وتلى التقرير في اللجنة ، ووافقت على ما جاء بهذا التقرير ، مقررّة أن الكتاب صالح للنشر وكلفتني أن أقوم بإثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه وأعمدت اللجنة العامة هذا التقرير في جلستها رقم ١٨٦ بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٧ ، وفي تاريخ ٥/٣/١٩٦٧ حررتي خطاب تكليف من اللجنة برقم ١٤٢ وصلني في ٧/٣/١٩٦٧ ، وفي جلستها الفرعية المنعقدة في ٢٢/٤/٦٧ قدمت الأصول المنسوخة مع التعليقات ، وقررت اللجنة إحالتها على اللجنة المشكلة من السادة : علي النجدي ناصف وعبد العليم الطحاوي ، ومحمد رشاد عبد المطلب أعضاء اللجنة لمراجعة التحقيق ، ومعرفة مدى موافقته للقواعد التي تسيّر عملها اللجنة الخاصة بإحياء التراث بالمجلس ، وفي جلسة

٣٠ من مايو سنة ١٩٦٧ تلى على اللجنة الفرعية التقرير المقدم عن الكتاب ورأت إحالته على اللجنة العامة وفي جلسة ٤ يونيه سنة ١٩٦٧ قررت اللجنة تقديمه للطبع وقدرت اللجنة المشكلة من فضيلة الشيخ أبو الوفا المراغي والسيد محمد رشاد عبد المطلب ملازمه بعشرين ملزمة واقترحت طبع ثلاثة آلاف نسخة .

وفي جلسة اللجنة العامة المنعقدة بتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ رأت اللجنة إرجاء البت في موضوع نشر الكتاب ، حتى تستوثق مما نشر عن الكتاب في مجلة المكتبة ، العراقية الصادرة في ذي الحجة سنة ١٣٨٦ من أن بعض السادة يقوم بتحقيقه ونشره ، وظهر الكتاب بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي إلى حين الوجود في العراق في ١٠/١٠/١٩٦٧ ووصل إلى الجمهورية العربية بعض نسخ منه إهداء إلى بعض السادة أساتذة الجامعة ، فاستحضرت نسخة ، وقدمتها إلى اللجنة ، وهنا قررت اللجنة العامة تشكيل لجنة من السيدين الأستاذين علي النجدي ناصف وعبد العليم الطحاوي للاطلاع على كتاب البرهان في وجوه البيان في نسخته المنسوخة بتحقيق المطبوعة في بغداد بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي الموازنة بين التحقيقين ، وإبداء الرأي في نشر النسخة المنسوخة على ضوء المفاضلة بين تحقيق النسختين ، وفعلا قدمت اللجنة تقريراً عن التحقيقين، ورأت أخيراً بعد سرد كثير من الملاحظات عدم التزام المحققين بالمنهج المقرر في التحقيق ، وأن بعض تعليقاتهما لا تتفق مع ما يقتضيه سياق النص ، ولهذا كله قررت اللجنة في ضوء ما تقدم أن نشر كتاب «البرهان في وجوه البيان» بتحقيق محقق مزيداً من الانتفاع لأنه أقرب إلى صحة الأصل وهذا نص التقرير .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير مقدم إلى لجنة إحياء التراث

بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية عن تحقيق

كتاب البرهان في وجوه البيان في نسخته المنسوخة والمطبوعة

أتمت لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة منا للاطلاع على كتاب البرهان في وجوه البيان في نسخته المنسوخة بتحقيق الدكتور حفي شرف والمطبوعة بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي لإبداء الرأي في نشر النسخة المنسوخة على ضوء المفاضلة بين تحقيق النسختين .

وقد قننا بهذه المهمة وهذا تقريرنا عنها .

(١) أن النسخة المطبوعة لم يلتزم فيها المنهج المقرر في التحقيق وأن بعض تعليقاتها لا تتفق مع ما يقتضيه سياق النص ، أما النسخة المنسوخة فقد اتبعت هذا المنهج واستدركت مع ذلك الملاحظات التي سبق أن لحظتها لجنفتنا على تحقيقها .

فما يؤخذ على النسخة المطبوعة :

١ - زياد بعض كلمات على عبارة للنص الأصلي دون إشارة إلى ذلك في الهامش كما في ص/٥٢ ، ص/١٤ ، ص/٥٦ ، ص/١١ ، ص/٦٣ ، ص/٣ ، ص/٩٧ ، ص/١١ ، ص/١٠٤ ، ص/١٧ .

٢ - حذف كلمة (عليه) من النص الأصلي دون إشارة إلى ذلك مع حاجة المقام إليه ص ٥٣ ، ص/١٥ .

٣ - التعليق على عبارة الأصل بما يخالف نصها أو نحوها كما في ص ٧٥ ، ص/٥٦ ، ص/٤ .

٤ - إغفال ترجيح بعض الكلمات التي يقتضى المقام ترجيحها مع وجودها فى نسخة س كما فى ص ٧٣ س/٧
٥ - التشكيك فى بعض كلمات الأصل التى لا تحتل الشك حين يقول كذا فى الأصل .

٦ - تفسير بعض كلمات الأصل تفسيراً لا يتفق مع ما يقتضيه النص كما فى ص ٩٧ س ١٣ ، ١٤٩ س ١٣

(ب) أن القسم الذى زيد على النص من مصورة (نشيسترينى) فى النسختين يشتمل فى أصله المصور على أنواع من التحريف والسقط واضطراب العبارة وأن النسخة المنسوخة قد استدركت بعض ما فات النسخة المطبوعة استدراكه من ذلك :

١ - فى الأصل « غيرى خرجوه » ، وهى تحريف : « غير مرجوه » ، وقد بقيت فى المطبوعة على تحريفها ص ٢٧٠ س ١٧ و ١٨ .

٢ - عبارة « ولذلك الرجل إلى من حاجتك إليه حاجة ، تحريف : وكذلك الرجل له من حاجتك إليه حاجة مثل حاجتك وقد بقيت على تحريفها كذلك ص ٢٧٤ س ٥

٣ - امترأ ، تحريف امترأ ولم تصحح ص ٢٧٩ س ٢

٤ - لا يجر بك ضعفه تحريف : لا يجر بك ضعفه ولم تستدرك ص ٢٨٠ س ٨

٥ - اصبح تحريف اصبح ولم تستدرك ص ٣١٩ س ٥

٦ - فتوة تحريف فتوة وبقيت على تحريفها ص ٣٢٦ س ٧

٧ - عرك المودة تحريف غزل المودة ولم تصحح ص ٢٢٤ س ٩

٨ - إغفال تدارك الخلط الذى وقع فيه المؤلف إذ جعل (عنتم) فى الآية من العناد لا من العنت .

رأى اللجنة

ترى اللجنة في ضوء ما تقدم أن نشر كتاب البرهان في وجوه البيان بتحقيق الدكتور حفي شرف يحقق مزيدا من الانتفاع لأنه أقرب إلى صحة الأصل ولذلك تقترح المضي في الإجراءات التي سبق أن بدأتها لتقديم الكتاب إلى المطبعة .

عبد العليم الطحاوى ، على النجدي ناصف ١٩٦٨/٢/١

وبناء على هذا التقرير وبعد عرضه على اللجنة قررت في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٠ نشره ، وقدمت أصول الكتاب بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٢ إلى السكرتارية بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية لإرساله إلى المطبعة .

وفي ١٩٦٨/٤/٢٨ ورد للسيد السكرتير العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية خطاب من الدكتور أحمد مطلوب يفيد فيه أنه سيرسل له كتاب البرهان هدية بعد أن تم طبعه ، ورجاه في عدم نشره ، لأن ذلك تكرار للجهود وأحب أن أسجل هنا أن عمل اللجنة وتقريراتها التي قدمت عن تحقيقى يوضح عدم تكرار الجهود ، لأن للتحقيق والنشر مناهج ، ولكل منهج ، ولكل طريقة فى تصحيح النص وتحقيقه والدليل على ذلك تقرير اللجنة وما ساقدمه للقارىء من ملاحظات قيمة وكثيرة سوف اجتزى منها نماذج تبين ألوان الخطأ ، وأما باقى الملاحظات فقد وضعتها فى الهامش أمام المتن وقبل أن أذكر نماذج التصحيح والتعريف والسقط والزيادة أقول : إن المحققين حاولوا أن يلفحوا من تحقيق الأستاذ الدكتور طه حسين والمرحوم العبادى والأصل نسخة من غير إثبات الفروق التى بين الأصلين وهي كثيرة .

وهذه المجموعة من الأخطاء منها ما كان محرقة أو مصحفا أو خطأ فى الأصل الاسكوريالى وصحح من أصل تشيستريبتى من غير إشارة ،

ومنها ما كان محرّفاً في الأصل ، وصحح من النسخة الاسكوريالية من غير إشارة ، ومنها ما نقل عن الأصل خطأ ، ومنها ما لم يوثق ، ومنها ما زيد لغير فائدة وسوف أسوق لكل نوع من هذه الملاحظات بعض الأمثلة التي لاحظتها عند القراءة .

وأول لون من ألوان الخطأ : ألفاظ وعبارات من النسخة الاسكوريالية ، أثبتتها المحققان من الأصل ، ولم يشيرا إلى ذلك في ص ٥١ س ٧ سقطت من ط لفظة « كنت » ، ولم يشيرا إليها . وفي ص ٥٤ س ١٠ سقطت عبارة « سائر الحيوان » ، من ط وهي موجودة بالأصل ولم يشيرا إلى ذلك ؛ وفي ص ٥٦ ثبت عنونا لا هو موجود بالأصل ولا بالنسخة الاسكوريالية ولا لزوم له مطلقا . وفي ص ٥٦ س ٧ يقول : « كما فضل بعضهم على بعض ، ويعاق عليها في هامشه بأنه في الأصل » عن بعض ، علما بأن الأصل والاسكوريالية متفقان ولا داعي للتعليق ؛ في لوحة ١٥ آية « أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض » ، وهي ساقطة من الاسكوريالية كما سقطت في نسخة بغداد . في ص ٨١ س ١٥ « وإذا انتفى الحكم في أحد الضدين ، وفي الأصل الاسكوريالى ، وإذا انتفى في أحد الضدين ، وفي ط « وإذا انتفى أحد الضدين » ، ولم يشر المحققان إلى هذا الاختلاف . في ص ١٥٥ س ٨ « كثير في القرآن والشعر » ، ولفظة « الشعر » ، ساقطة من الاسكوريالية ولم يشر المحققان إلى ذلك . في ص ٢١٨ س ١ « والذي يحتاج إليه المرسل » ، ولفظة « إليه » ، ساقطة من الاسكوريالية ولم يشيرا إلى ذلك فهذه نماذج مما سقط من الاسكوريالية ولم يشر إليه المحققان .

وهناك لون من الأخطاء عكس اللون الماضى إذ نجد أشياء ساقطة من الأصل وموجودة في أصل الاسكوريالية ، وزيدته في طبعة بغداد من غير أن يشير المحققان إلى ذلك :

ففي ص ٥٢ س ٦ سقطت من الأصل لفظة « لك » ، ولم يشيرا إلى ذلك .

في ص ٥٨ س ٤ سقطت آية د قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، من الأصل ولم يشير إلى ذلك . في ص ٥٨ س ١١ سقطت آية د أو لم يتفكروا في أنفسهم ، من الأصل ولم يشير إلى ذلك . في ص ٦٥ س ١٧ سقطت لفظة د عنه ، من الأصل ولم يشير إلى ذلك . في ص ٦٨ س ٧ سقطت لفظة د لسكن ، من الأصل والسياق يقتضيان زيادتها المحققان ولم يشير إلى ذلك . في ص ٨٦ هامش ٨ زيادة لا لزوم لها إلا إذا كان الهدف تلميح نسخة من الأصليين . في ص ١٢٠ س ٧ كلمة د الذي ، زيدت في الاسكوريالية وسقطت من الأصل ، ولم توضع بين علامتي الزيادة ، كما هو معروف . في ص ١٢٧ س ١٤ ، فأما ما ليس فيه حرف من حروف الحلق ، وهي كذلك في الأصل وفي الاسكوريالية ، أما ما ليس فيه في هذين الموضعين حرف من حروف الحلق ، ولم توضع الزيادة بين علامة الزيادة ، ولم يشير إلى ذلك . في ص ١٢٩ س ١٠ د لن يغزو ، ساقطة من الأصل ولم يشر إلى ذلك . في ص ١٤٨ س ٨ د لعذبكم بما فعلتم ، وبما فعلتم لا توجد بالأصل ولم يشير إلى ذلك . في ص ١٥٦ س ٥ آية د حرمت عليكم أمهاتكم ، ساقطة من الأصل ولم يشر المحققان إلى ذلك . في ص ١٧٠ س ٤ سقطت لفظة د عن ، من عجز البيت ولم يشر إلى ذلك إذ بدونها لا يستقيم الوزن ولا يتضح المعنى المراد . في ص ٢٣٠ س ١٠ عبارة الأصل د فليس ذلك مناقضة وإذا انفقت الأسماء واختلفت معانيها ، وعبارة الاسكوريالية د فليس ذلك مناقضة وإذا لم يكر الخبر واحداً في اللفظ كتولنا زيد قائم وزيد غير قائم فليس ذلك مناقضة وإذا انفقت الأخبار واختلفت معانيها ، ولم يشر إلى الزيادة التي توجد في الاسكوريالية . في ص ٢٣٧ س ٥ د احذروا الأنبياء الكذبة ، مع أن الأصل والاسكوريالية ليس فيهما لفظة الأنبياء .

وهناك لون ثالث من الأخطاء وقع فيه المحققان لنسخة بغداد ، وهو

وجود عبارات أو ألفاظ في الاسكوريالية محرقة وصححت من أصل
تشيستر بيتي ولم يشير إلى ذلك .

ففي ص ٥٢ س ٨ كلمة « جهرت » وفي الأصل « نمت » ولم يشير إلى
ذلك . في ص ٧٣ س ٧ في مطبوعة الاسكوريالية وعند الملائفة ، وفي الأصل
« هلى الملائفة » ، ولم يشير إلى ذلك . في ص ١٤٥ س ٤ « ولقد صرفنا للناس
في هذا القرآن من كل مثل ، وهي آية ٨٩ من سورة الإسراء وفي الأصل
« ولقد ضربنا للناس . . . » وهي آية ٩٨ من سورة الروم ولم يشير إلى ذلك .
في ص ١٤٦ س ١١ « ولذلك ، وعلاق عليها بأنها في الاسكوريالية » فلذلك ،
مع أنها في الأصل « وكذلك » . في ص ١٧٥ س ٩ في الأصل « على ابن أبي ،
وفي الاسكوريالية « على ابن عمي » ، ولم يشير إلى ذلك . وفي ص ١٩١
س ٧ « ولترسل في نوع من هذا ، وعلاق عليها بأن في الاسكوريالية
« في أنواع » ، مع أن عبارة الأصل « والترسل في الذبوع من هذا » ،
ولم يشير إلى ذلك . في ص ٢٢٣ س ٨ « يعم بالهوى جنس » ، وعبارة
الاسكوريالية « شيء » ، ولم يشير إلى ذلك . في ص ٢٣٢ س ١٠ « وذلك
كتحليل الله » ، وفي الأصل « كقول الله » ، ولم يشير إلى ذلك .

وهناك لون رابع من الأخطاء التي وقع فيه محققا نسخة بغداد ، وهي
هكس اللون الثالث أي عبارات محرقة في الأصل وصححت من الأصل
الاسكوريالى ولم يشير إلى ذلك .

ففي ص ٦٩ س ١٠ « أنه لما كان الظاهر ، وفي الأصل « إنما » ، ولم يشير
إلى ذلك : وفي ص ٨٥ س ٦ « كالكاتب الذى يسمى بهذا الاسم » ، وهي
في الأصل « كالكاتب » ، وهو الصواب ، ولم يشير إلى ذلك . في ص ١٤٦
س ١٨ « ولقد وصلنا لهم القول لعلمهم يتذكرون » ، آية ٥١ من سورة القصص
وفي الأصل « ولقد صرفنا لهم للقول لعلمهم يتذكرون » ، ولم يشير إلى ذلك

الخطأ . في ص ١٩٣ من ١٧ ، والاسم الرسالة، وفي الأصل ، والامر
الرسالة ، تحريف لم بشر إليه . في ص ٢١٤ من ٧ ، وبطول اللسان .
ولم يشير إلى ذلك . في ص ٣١٤ من ١١ في الأصل ، حتى ضرب بطرفه
جهته ، وفي الاسكوريالية ، حتى ضرب بطرفه أرنبته ، ولم يشير إلى هذا
الخلاف . في ص ٢٢٣ من ٨ ، ولا سنة لرسوله ، وفي الأصل ، ولا شبهة
لرسوله ، ولم يشير إلى ذلك . في ص ٢٣٥ من ٤ في الأصل والاسكوريالية
د يسرع في إثبات الشيء ، ويصمم المحققان على إثبات د يشرح ، . في ص ٢٢٦
س ١٠ ، فإن الله يقول : « ولذا قبل لهم اتباعوا ما أنزل الله ، وفي الأصل
« فإن الله يقول لهم : اتبعوا ما أنزل الله ، ولم يشير إلى ذلك . في ص ٢٤٠
س ١٦ ، وينجيك ظالما ، وفي الاسكوريالية « ويرضيك ، وهو الصواب ،
ولم يشير إلى ذلك أيضا .

وهناك لون خامس من الخطأ وهو نقل عبارات عن الأصل خطأ .

في ص ٥٢ من ١٠ ، مقدار علمه أو جملة ، وهو الصواب ، وعلق عليها
المحققان خطأ بأنها في الأصل د عقله ، ولم يشير إلى ذلك . في ص ٦١ من ١
زيادة [قد] وهي لا لزوم لها . في ص ٦٥ من ١٣ في الأصل والاسكوريالية
« فإذا تساروا ، ولكن المققين أصرا على إثباتها « إن ، . في ص ٧٩
هامش ٥ لا لزوم له لأن الأصل والاسكوريالية متفقان والعبارة فيها
« في موضع ، . في ص ٨١ هامش ١١ لا لزوم له ، سلامة الأصل . في ص ٨٩
س ١ « وهو دليل للصدق إن وجد ، وعلق عليها المحققان بأنها في الاسكوريالية
« إذا ، والأصل والاسكوريالية متفقان ولا أدري من أين أتيا « إن ، . في ص ٩٧
س ١٢ « أهل الخيرة ، وفي الأصل وأصل الاسكوريالية « أهل الخيرة ، وفي ص ١٢
من نفس الصحيفة « المجاورين ، ويفسرهما المحققان بأنهم « الكفون في المساجد
وهو استظهار خاطيء ، لأن المقصود بالجيران : المجاورون . في ص ١٠٣
س ١٢ يعلق على كلمة « عن مقدمات ، بهامش رقم ٥ والأصل والاسكوريالية

حفتقان في العبارة ولا لزوم للتعليق . في ص ١١٨ س ١ « فيرضى ،
وعلق عليها المحققان بأنها في الأصل « فيرى بظاهر القول ، والتصحيح عن
س ، وواضح أن الأصل هو الصحيح ، لأن المراد التورية لا الإرضاء .
في ص ١٢٠ س ٨ « كتسكتونيتم الهبي ، مع أنها في الأصل « كتسميتهم ،
ولم يشير إلى ذلك وعبارة الأصل أصبح لأنها هي المقصودة ، وهي التي
يكون فيها الكذب . في ص ١٥٥ س ٢ .

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا

وفي الأصل: يزيدك وجهها حسنا إذا ما زدتها نظرا

ولم يشير المحققان إلى هذا الخلاف وكان يجب للتنبيه عليه . في ص ١٥٩
س ٤ « لغات العروض ، وهي في الأصل ألفات لعروض ، وهو الصواب
حقا إذ المراد هو ألف الإطلاق وغيرها كما هو معروف وهذا ما أرجحه ،
في ص ٢٢٩ س ٢٤ « فهو خروج وتخليط ، وعلقا عليها بهامش ٧ بقولها
في الأصل « مخرج ، والأصل فيه « خروج ، ولا تحريف فيه كما لا لزوم
للتعليق . في ص ٢٦٢ س ٧ « فليس يخلو من عاش بينهم ، حرفت إلى
« تخلو من عاش » .

في ص ٢٧٧ س ١١ في الأصل « لآبي ثعلبية الخشني ، حرفت إلى « الحسني ،
مع أنه صحابي مشهور ، في ص ٢٨٧ س ٢ ، من حيث لا يرعى لهم العذار ،
حرفت إلى « من حيث لا يرضى لهم العذار ، في ص ٢٨٨ س ٢ في الأصل
« يصير ، وطبعة بغداد أصرت على « يضر ، وهاق عليها الأستاذ مصطفى
جواد بأن في الكلمة غموضاً . في ص ٢٩٦ س ١٣ في الأصل « أبا عزة ،
حرفت إلى « أنا هرة ، في ص ٣٠٨ س ٥ في الأصل « مساوئهم ، حرفت
إلى « مساوئهم ولا داعي للتعليق الذي علق به الأستاذ الدكتور مصطفى جواد .
في ص ٣٣٥ س ٩ « عرك المودة أرق من عرك الصباية ، تحريف عن
« غزل المودة أرق من غزل الصباية ، ولا أعرف ما المراد بعرك المودة وعرك

الصباغة في نظر الدكتور مطلوب . في ص ٣٦٣ من ٥ « لأ من الشعب » .
حرفت إلى « جلا من الشعب » ، في ص ٣٩١ من ١١ في الأصل « والمتأهله
من الكتاب » ، حرفت في تحقيق بغداد إلى « والمتأهله من الكتاب » .
في ص ٤٢٤ من ٤ « يفلم » حرفت إلى « يفلم » ، وإن كان المعنى يستقيم
عليها إلا أن المحافظة على الأصل واجبة لأنه مرآة العصر . في ص ٤٢٥ من ١
في الأصل « فندا » ، حرفت إلى « فيلا » . وفي ص ٤٣٦ من ١ سقط في المطبوعة
موجود بالأصل وقد أغفله المحققان .

وهناك نوع سادس من الخطأ وقع فيه المحققان كذلك ، وهذا النوع يظهر
جليا في القديم الذي لم يطبع قبل ، وسبب الوقوع في هذا الخطأ أن نسخة
الأصل كثيرة التحريف والتصحيف ، ولما اعتمد المحققان في القسم الأول
على تحقيق الأستاذ الدكتور طه حسين تلافيا لبعض من هذا التصحيف ؛ وهذا
النوع تصحيف أو تحريف بالأصل بقى على ما هو عليه أو صحح دون إشارة ،
وهذا النوع كثير جدا في طبعة بغداد وسوف اجتزئ بذكر شيء منه
مكتفيا باستدراكه في موضعه من تحقيقنا .

في ص ٢٧٦ من ٥ « ومن مرتكبي الفجور » ، وهي في الأصل « ومن
بكي الفجور ولا يخفى ما هنالك من تحريف » .
في ص ٢٩٥ من ٣ في الأصل « ووعداها » ، وهو خطأ وسارت طبعة
بغداد مع الخطأ . في ص ٣١٦ من ٦ في الأصل إلى إطالة من قلبه ، وهي
تحريف « سن قلبه » ، في ص ٣٢٠ من ١ في الأصل « فمذه جل ما ينصرف »
صححت إلى « فمذه جل ما لا ينصرف » ، ولم يشر إلى ذلك . في ص ٣٢٠
من ٦ في الأصل وطبعة بغداد « أو أدخلتها الألف واللام » ، وصوابه
« أو دخلتها الألف واللام » . في ص ٣٢٣ من ٣ « كان الفاعل على الفعل » ،
وكذا في الأصل وهو خطأ صوابه « كان الفاعل بعد للفعل » .

في ص ٣٢٢ من ٤ في الأصل « وتثنية المؤنث قمتا وقمتن » ، بإسقاط لفظه

وجمه ، ولم يشر المحققان إلى ذلك . فوص ٣٢٨ من ٢ عبارة الأصل سليمة
ولكن المحققان صرفاها إلى الخطأ فقالا : « الذي خاق الله فقال : من ذكر
وأثنى ، وليت الأمر ونف عند هذا الحد بل جملا نهاية العبارة آية ،
وخرجاها على أنها آية ١٣٤ من سورة النساء وعبارة الأصل هي : « الذي خاق
الله تعالى منه ذكرا وأثنى » .

وفي ص ٣٢٣ من ٦ في الأصل « كسرتك » ، ونقلها المحققان « كسبتك »
وعلقا عليها في هامش ١ من نفس الصحيفة ولم يشير إلى ما في الأصل وهي
تحرير عن « كسوتك » . في ص ٣٢٦ من ٦ في الأصل « قشوة وقشاء »
وتركها المحققان على تحريفها وهي معرفة عن قشوة وهي الفقه من الخوص .
في ص ٣٣٠ من ١٠ في الأصل . وفي طبعة بغداد « قالوا باسم الله ، وهي
تحرير عن « فالف باسم الله » ، ولم يتنبه المحققان إلى هذا التحريف ، في ص
٣٣٢ من ١ في الأصل ونسخة دب ، « يسوق سووق » ، وهذا المثال لا يوضح
القاعدة التي أشار إليها المؤلف ولعل اللفظتان معرفتان عن « بطو يبطو » .
وفي ص ٣٣٥ من ١٩ « الباطاني » ، وفي الأصل « الهاطاني » ، وعوابه
« الباطاني » ، ولا لزوم لما علق به المحققان في هامش ٤ من ص ٣٣٤ ،
في ص ٣٥١ من ٢ في الأصل والمطبوعة « المصانعة وهي تحريف ، الصناعة
في ص ٣٥٨ من ٦ « وأن يكون عدلا لا يميل به » ، وفي الأصل «
عدلا يميل به » ، بسقوط لا النافية ولم يشر المحققان إلى ذلك .
في ص ٣٦٢ من ٤ ، ٥ « فإنه تضرب » ، وفي الأصل « فإنك تضرب » ،
في ٣٦٤ من ٨ وضع الديوان عمر عليه ، مع زيادة لفظة « عليه » ، من المحققين
وهي مفسدة للمعنى . في ٣٦٤ من ١٠ « وجعل أقرب الأطلاع التوبة »
وفي الأصل « الأجماع » ، ولم نشر « ب » ، إلى ذلك في ٣٦٨ من ٢ « وجاريه
شرفا » ، وعلق عليها بأنها استعارة ولا داعي لمثل هذا العنت فإن في الأصل
سرتها وهي تحريف يسرتها . في ص ٣٨٥ من ١٦ « أن يقضى » ، وهو

تحريف «أن يفرض»، في ٣٨٥ س ١٦ «يرعدل بين عامرها وغازمها، والظاهر
«ولا يعدل بين عامرها وغازمها»، في ص ٣٨٩ من ٨ «أو جنت»، تحريف
عن «خيفت»، ولم يشر إليه. في ص ٣٩٢ من ٣ «رجوز»، وهي في الأصل
«وجوب»، و«صوابها» و«وجوب»، ولم يشر المحققان إلى هذا. في ص ٤٠٧ س ٥
«من لا بلاء له»، و«لفظة بلاء»، «ساقطة من الأصل ولم يشر إلى ذلك» .
في ص ٤٠٧ س ١٢ «ينعمهم»، وفي الأصل «يقيمهم»، هما تحريف والصواب
«يفتنهم». في ص ٤٠٩ س ١٧، «استوى بهم»، وفي الأصل «استوفى»،
وهما حرفتان من «استأنى»، في ص ٤١٤ من ١٦ «وصحبتة»، وفي الأصل
«دوحبة»، والمعنى يستقيم هليها وغيرها الدكتور جواد إلى صحبة ولا داعي
للتغيير. في ص ٤٢٠ س ١٦ «أواستجعل»، وفي الأصل «استعمله»، ولم
يشر إلى هذا الخلاف كما لم يبين معنى «استجعل»، التي أتيا بها من عندهما .
في ص ٤٢٢ س ٣ «وإن كبر محله»، وفي الأصل «عقله»، و«علق
هليها الدكتور جواد بأنها محرفة عن محله ليقابل ما بعده والصواب أنها
محرفة عن «عنده»، لأن ما بعدها وهو «وخص بسلطانه»، يعينه .
في ص ٤٢٩ س ١٥ «وجزبه التجربة»، وهو تحريف عن «وهدنة
التجربة» .

وهذه أمثلة لبعض الملاحظات التي لاحظتها على طبعة بغداد، اجتزأتها
ما أثبتته في الهامش في مكانه .

فإن كنت قد رقت فائق أشكر وإن كانت الأخرى فمن الله أطلب
التوفيق .

الفهارس العامة

فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات .

فهرس الشمر .

فهرس الأعلام .

فهرس الكتب .

فهرس الأماكن .

فهرس الموضوعات

من الك
٤٨ - ٤

تقديم المحقق :

تكلم فيه عن القضايا التي آثارها الكتاب في الدوائر الأدبية ، وموقف المرحوم الأستاذ العبادى من نسب الكتاب ، ومقالة الدكتور على حسن عبد القادر ، وما ألقته على الموضوع من الإيضاح والتفسير ، والأدلة التي ساقتها ردا على المرحوم العبادى والاستنتاجات التي استنتجها . والاتجاهات حيال نسبة الكتاب . وعن مؤلف البرهان ؟ . آل وهب ومكانتهم في الأدب والكتابة ومدح الشعراء لهم ، المؤلف وأشهر معاصريه وأساتذته ، والد المؤلف كان حيا سنة ٥٢٦٤ تأثر المؤلف بأرسطو وموافقة كتاب البرهان في تقسيمه لما كتبه أرسطو ، مذهب المؤلف الدينى . المنهج الذى أتبعته في التحقيق ، والأصول التي اعتمدت عليها . ملاحظاتي على الطبعة الأولى .

٦٤ - ٤٩

مقدمة المؤلف :

تكلم فيها المؤلف عن سبب تأليف الكتاب ، وموضوعه ، وتقسيم وجوه البيان ، ومعارضته للجاحظ في أقسامه وما أخذه عليه . والعقل وأقسامه ، والتجربة وأثرها وجوه البيان بجملة .

٨٥ - ٦٥

البيان الأول ، الاعتبار :

تكلم فيه عن القياس ، وعرفه لغة واصطلاحا ومقدماته ونتائجه ، والحد ، والوصف ، والاسم ، والبحث والسؤال وأنواعها ، والخبر وأقسامه .

من إلى

٨٦ - ٩١

البيان الثاني : الاعتقاد ،

تسكلم فيه عن الحق واليقين ، والظن والمشبه .

٩٢ - ٢٥٣

البيان الثالث : العبارة :

تسكلم المؤلف فيه عن اختلافه باختلاف اللغات، وقسمه إلى ظاهر وباطن، وعرف كلا منهما ، وتسكلم عن اللغة العربية وخصها بوجوه وأقسام ومدان وأحكام ، كما خصها بالخبر والطلب وعرفهما وبين أقسامها . وتسكلم عن المعارضة والمقابلة ، والاشتقاق وأنواعه ، والمعتل وأنواعه ، والتشبيه، واللحن، وللتعريض وأقسامه ، والرمز ، والوحى ، والاستعارة ، والأمثال ، واللفز ، والحذف ، والصرف والالتفات ، والمبالغة وأقسامها والقطع والعطف (الفصل والوصل) ، والتقديم والتأخير ، والاختراع ، وتأليف العبارة - ويقصد بها أقسام الكلام - الشعر والنثر وبلاغة كل منهما ، وتعريف البلاغة ومناقضته للجاحظ في تعريفها ، الشاعر والشعر ، وما يحتاج إليه الشاعر ، المقابلة والنظم ، جزالة اللفظ وسخافته واعتدال الوزن ، والإصاية في التشبيه وسهولة القول ، جودة التفصيل المطابقة والمشكاة ، ما ينبغي على الشاعر . ما يعمل على تحسين الشعر ، الشعراء المتكسبون وما يجب عليهم .

المنثور وأنواعه : الخطابة وأنواعها وشروطها وما يجب فيها، والخطيب وما يجب أن يتصف به. الترسل وأنواعه . السجع، الرسائل، اختيار الرسول، عيوب الرسول، الجدل والمجادلة ، أدب الجدل ، الحديث ، الفصيح من الكلام . اللفظ والمعنى . الخطأ والصواب . الصدق والكذب . النافع والضار ، أقسام الطلب . المقبول والمردود ، المهم والفضول . التام والناقص . أدب الحديث ،

من الى

٣٥٤ - ٣٦٢

البيان الرابع «الكتاب»:

تتكلم فيه المؤلف عن : كاتب الحظ وما يجب أن يتوفر فيه . ما يحتاج المحرر إلى استعماله ، الخط : كاتب اللفظ . الشعر مرة ثانية ، كاتب العقد ، كاتب الحساب . كاتب العامل ، وما يحتاج إليه . كاتب الجيش وما يحتاج إليه ، كاتب الحكيم . كاتب صاحب المظالم ، كاتب الديوان وما يحتاج إليه . الفقه ، الصدقة ، حكم الأرض فيما يحتاج منها . الصواني ، الوجوه التي تصرف فيها الأموال الغنائم ، الخراج وأحكامه ، صاحب الشرطة . الحدود ، الجنائيات ، كاتب التدبير ، معاملة الوزير لسلطانه . معاملته لحكامه ، معاملته للجند ، معاملته الأعران والعمال ، صاحب السر والمشورة . صاحب الخبر وما يجب أن يتوفر فيه ، السكائب ، الحاجب . معاملة الرعية . الترجمة والتعمية . مخارج الحروف وما يجب أن يتوفر فيها .

٣٦٢ - ٣٦٣

خاتمة الكتاب

٣٦٤ - ٣٧٦

تعقيب على تحقيق نسخة بغداد :

سبق تحقيق القاهرة لتحقيق بغداد . المأخذ على تحقيق نسخة بغداد .

الفهارس العامة .

فهرس الآيات (د)

الأنعام : ٢٢ : ٢٣٠ ، ١٣ : ٩٤ ،
 ٥٤ : ٢٤٥ ، ٦٨ : ٢٤٥ ، ٨٠ : ١٧٧ ،
 ٨٣ : ١٧٧ ، ١٠٨ : ١١٢ ، ١٢٤ : ١٧٣ ،
 ١٤٤ : ٦٥ ، ٦٦ ، ١٤٥ : ١٨٧ .
 الأعراف : ٣١ : ٦٤ ، ٣٤ : ٢٢٠ ،
 ٥٥ : ٢١٩ ، ١٦٥ : ٢٢٥ ، ١٦٩ : ٨٨ ،
 ١٧٩ : ٥٣ ، ١٨٥ : ٥٥ ، ١٨٧ : ٢٤٦ ،
 ١٩٩ : ٢٠٩ ، ٢٤٤ .
 الأنفال : ٤ : ٣١٨ ، ٢٢ : ٥٤ ،
 ٤١ : ٣١٢ .
 التوبة : ٤٧ : ٢٠٤ ، ٦٠ : ٣١٧ ،
 ٧١ : ٢٣٨ ، ٧٣ : ٣٤٦ ، ٩٨ : ٩٥ ،
 ١١٤ : ٢٠٨ ، ١١٨ : ٧٩ .
 يونس : ٢٢ : ١٢٢ ، ٢٦ : ٢٤٤ ،
 ٢٢ : ٢١٧ ، ٣٩ : ٦٣ ، ٩٤ : ٦٦ .
 هود : ١٨ : ٩٩ ،
 يوسف : ١ - ٧ : ٨٦ ، ٦ : ٦٣ ،
 ٧٠ : ٩٩ .
 الرعد : ٣ : ٥٨ ، ٣٣ : ٦٤ ،
 ٣٩ : ٢٢٠ .
 إبراهيم : ٤ : ٦٥ ، ٧ : ٢٣٠ .

البقرة : ٩ : ٢٠٤ ، ١٠ : ٢٠٤ ،
 ٣١ : ٦٣ ، ٦١ : ٣٥٦ .
 ٧٠ : ٨٣ ، ٩٩ : ٢٤٤ ، ١٥٢ : ٢٢٩ ،
 ١٦٤ : ١٧٦ ، ١٧٩ : ٣٢٢ ، ١٩٤ :
 ٢١٠ : ٢٠٤ ، ١٧٨ : ٢١٧ ، ٢٤٥ :
 ٢١٩ : ٢٤٥ ، ٢٢٢ : ٢٤٥ ، ٢٢٣ :
 ٣٥٨ : ٢٥١ ، ٢٢٦ : ٢٧٣ ، ٢٠٢ :
 ٢٢٣ .
 آل عمران : ٢٨ : ٢٧٧ ، ٤١ : ١١٢ ،
 ٦٦ : ٣٥٦ ، ٩٣ - ٩٤ : ١٧٩ ،
 ١٠٣ - ١٠٥ : ٢٤٩ ، ١١٠ : ٢٢٥ ،
 ١٥٩ : ٢٣٢ ، ١٧٣ : ٩٦ ، ١٨١ :
 ٣٥٧ .
 النساء : ١٥ : ١٨٧ ، ٢٣ : ١٢٤ ،
 ٣٢ : ٢١٩ ، ٥٨ : ١٧٣ ، ٥٩ : ٧٨ ،
 ٨٣ : ٢٠٤ ، ٨٦ : ٢٣٠ ، ١٠٩ :
 ١٧٨ : ١٢٢ ، ٢١٧ : ١٤١ ، ١٨١ :
 ١٤٥ : ٢٠٤ ، ١٦٥ : ٧٨ .
 المائدة : ٣ : ١٢٥ ، ٢٠ : ٢٤٩ ،
 ٤١ : ٢٢٠ ، ٤٤ : ١١٨ ، ٥٥ : ٢٣٨ ،
 ٦٤ : ١٢٣ ، ٧٩ : ٢٢٥ ، ١٠١ : ١٤٦ .

القصص: ٧: ١١٤، ٢٥: ٢٠٠،
٥١: ١١٩، ٥٥: ٢٠٩، ٨٨: ٩٥،
الغنكجوت: ٣٥: ٥٦، ٤٦: ١٧٧،
الروم: ٦-٧: ٦٣، ٨: ٥٥،
٢٨: ١١٨، ٥٨: ١١٨،
لقمان: ٦: ٢٠٠، ١٣-١٦:
١٢٥، ١٧: ٢٢٥، ٢١: ١٩٠،
٢٧: ٢٨٢،
الأحزاب: ١٩: ١٧٨، ٦٧: ٢٧٧،
سبا: ١٤: ٢٣٠، ٢٤: ١١١،
فاطر: ١١: ٢٢٠،
يس: ٤٥: ١٢١، ٨٦: ١٦٢،
١٧٨-١٧٩: ١٨٣،
الصفات: ٤٩: ١٠٨،
ص: ٢٤: ١٨٩، ٢٦: ١٩٠،
الزمر: ٩: ٥٤، ٢٣: ٢٠٣،
٣٣: ٢١٧، ٢٧: ١١٨،
غافر: ٣١: ٥٧، ٤٠: ٢٨٥،
٦٠: ٢٢٠، ٧٨: ٨٩،
فصلت: ١١: ١١٧، ٣٣: ٢٠٣،
٤٠: ٩٢، ٤٤: ٥٤،
الشورى: ١٦: ١٧٨، ٢١: ١٤٤،
٤١: ٢١٠،

الحجر: ٧٥: ٥٦، ٥٧،
النحل: ١٣: ٥٧، ٣٥: ١٧٣،
٤٥: ٢٠٤، ٦٨: ١١٤، ٧٣: ١٢٦،
١١١: ١٧٧، ١٢٥: ١٧٧،
الإسراء: ٨: ٢٤٦، ١٤: ٢٨٥،
٢٠: ٥١، ٤٥: ٤٦، ١١٦: ٧٠،
٥١: ٨١، ٨٩: ١١٠، ٢١٩،
الكهف: ١٤: ٣٥٧، ٢٨: ١١٦،
٢٩: ٨٨، ٩٢: ٥٣، ٧٧: ١١٧،
مريم: ١١: ١١٤، ٩٦: ٢٣٨،
٩٧: ١٧٧،
طه: ٢: ٦٢، ٢٩: ٣٢٨، ٣٥:
٢٢٨، ٤٤: ١١٢، ٤٩: ٧٢، ٥٠:
٢٩: ١٢٥،
الأنبياء: ٧: ٦٦، ٦٠: ٢١٩،
الحج: ٤٦: ٥٣،
المؤمنون: ١١٥: ١٩٩،
النور: ١٠: ٢١، ٥٤: ١٧٣،
الفرقان: ٦٣: ٢٠٩، ٧٢: ٢٠٠،
٧٧: ٢٢٠،
الشعراء: ٢٣-٢٤: ٧٣، ١٩٧،
٧٨، ٢٢٤، ١٣١، ٢٥٠: ٢٤٦،
النمل: ٤٠: ٢٢٩، ٧٨: ٥٣،

- الجمعة : ٥ : ٦٣ ، ١١ : ٢٠٠ .
المنافقون : ٤ : ١٧٨ ، ١٩٠ .
الطلاق : ١ : ٢٢٢ ، ٢ : ٩ .
التحريم : ٩ : ٢٤٦ .
الملك : ١٠ - ١١ : ٥٥ .
الحاقة : ٣٧ : ٢١٧ .
نوح : ٢٧ : ١١٦ .
القيامة : ١٤ : ٩٥ .
النبا : ٣٨ : ٢٠٧ .
الانشقاق : ٧ : ٢٨٥ ، ٨ : ٢٨٥ .
الأعلى : ٣ - ٥ : ٦٢ .
الضحى : ١١ : ٢٣٠ .
- الزخرف : ٣٢ : ٥٣ .
الدخان : ١٣ : ٥٦ .
الأحقاف : ٤ : ٦٢ .
محمد : ٢٤ : ١٠٩ ، ٥٩ ، ٣٠ ، ٥٥ .
الحجرات : ٢ - ٣ : ٢١٢ ، ٦ : ٩٠ .
٧ : ٢٥٨ ، ٩ : ٣٠٨ ، ١٠ : ٢٣٨ .
١٢ : ٢٠٣ ، ٧٩ .
ق : ٣٠ : ١١٦ .
النجم : ٣ : ١٩٩ ، ٤ : ١٩٩ .
٥ : ١١٤ .
الرحمن : ١ - ٤ : ٦٠ ، ٥٦ ، ٢٣٠ .
المجادلة : ١١ : ٥٥ .
الحشر : ٢ : ٥٥ ، ٥ ، ٦ ، ٣٠٨ .
٤ - ١٠ : ٣١٦ .

فهرس الشعر

الصفحة	القافية	الشاعر	صدر البيت
١١١	الفداء	حسان بن ثابت	أتمجوه
١٢٣	والعناء	الحارث بن حلزة	وفككنا
١١٩	ظلماء	-	رب
١٥٤	الرقباء	أبو داود ابن جرير	يرمون

(٥)

(ب)

١٤٢	كواكبُه	بشار	كان
٢٢٥	العتاب	بشار	إذا
١٤٣	فهبُ	ذو الرمة	بيضاء
٢٣٩	يذهبُ	شرح	فاني
١٤٣	يقارُبه	الفرزدق	وما
١٤٤	خصبُ	محمد بن عياث	سموه
١٤١	ربهُ	الوليد ابن يزيد	أم
١٦٨	خطيبُ	يزيد بن المهلب	فإلا
٨١	وأرنبُ	-	ولم
٢٣٥	لانعاتبُه	-	إذا
١٣٦	ولا كلابا	جرير	ففض
٢٣٤	جانبا	سعد بن ناشب	إذا
٢٧٣	بالحيب	أبو تمام	واجد
١٤٨	نحي	أبو نواس	أطلي

الصفحة	القافية	الشاعر	صدر البيت
١٤٦	يثقب	امرؤ القيس	كان
١٦٢	بالقُب	زيد بن جندب	كنا
٥١	العيوب	-	وأطوع
١١٤	ورقيب	-	وتوحى
[٢٠٩، ١٤٠]	الجواب	-	متاركة
١٤٣	للسباب	رجل من بني نمير	نمرض
١٦٩	كتهجارب	-	قهر
٢٠٨	الجواب	-	وأصبحت
(ت)			
١١٥	الوالدة	ابن الزبيري	فإن
١٤٥	ذلت	كثير	فقلت
٢٤٤	أجرت	-	فلو
١٢٧	بجواب	أبو العتاهية	كم
(ج)			
١٦٨	علاجاً	النمر بن تولب	أعدنى
١٤٣	الفرج	أبو العتاهية	خير
٢٠٢	الحجيج	عليه بنت المهدي	لبس
(ح)			
٩٧٩	القرائح	عنتره	وإن
٩٣٤	الربيع	ابن الأطنابه	أب
٩٣٥	تستريحى	ابن الأطنابه	وقولى
٩١٤	الواحى	-	ما هيح
(د)			
١٢٣	البعث	الخطيبه	ألا

الصفحة	القافية	الشاعر	صدر البيت
١٠٨	ومدء	الراعي	كان
١٢٩	العبيد	الفرزدق	وخير
٢٦٣	مخلدا	أبو عدى حاتم	أريني
١٢٣	الجوادا	جرير	فا
١٣٣	البلادا	جرير	أبت
١٧٩	الحسادا	-	قدع
٢٤٦٠ ٥٩	اليد	امرؤ القيس	ولو
١٩٣	مذودى	حسان	لسانى
١٢٧	تزود	طرفه	ستبدي
٩٧	موعدى	حامر بن الطفيل	وإن
١٢٦	الجود	مسلم	يجرد
١١٠	عمد	-	ألا
١٩٥	تفند	أبو نواس	تأمل
٢٣٤	نجد	عمر بن أبي ربيعة	ليت

(ر)

١٤٤	تزور	أبو نواس	إذا
١٣٧	نهار	أبو نواس	لا يسكن
١١١	أدور	الأحوص	أدور
١٦٩	مبهور	بشار	ومن
١٢٢	يضير	الخطيب	وتلك
١٧١	لا تنكر	عبد الله بن معاوية	فانت
٢٤٣	بصائر	-	في الذاهبين
١٢٤	نظرا	أبو نواس	يزيدك

الصفحة	القافية	الشاعر	صدر البيت
٢٤٢	فجرا	-	أقبل
١٢٢	الاعفر	أبو بكر الهفلى	يا لهف
١٦٧	السحر	بشار	ومن
٢٤٣	تجزبرى	عروة بن الورد	سلى
١٣٩	ذ كرى	على بن الجهم	وما
٣٤٧	لامر	المنصور	كما
١٩٥	حاضر	-	وإذا
١٤٢	حجر	امرؤ القيس	وتعرف
٨١	خصر	امرؤ القيس	فتور
		(ز)	
٢١٠	أجرز	أبو الطمجان	بنى
		(س)	
١٣٦	نفسى	الحنساء	ولولا
		(ص)	
١٧٣	نوصه	-	وإن
		(ض)	
١٤٦	المقراض	أبو الشيبص	وجناح
		(ظ)	
٢٦١	الأفظ	-	قد
		(ع)	
١٣٦	الطوالع	الفرزدق	أخذنا
٢٤٣	يمجع	مسكين الدارمى	أحدنه
١٤٢٠ ١٠٩	واسع	النابعة	فإنك

الصفحة	القافية	الشاعر	صدر البيت
٢٠٩	يصدعُ	-	فقد
١٢١	مدفعا	امرؤ القيس	أجدك
٨٠	سما	أوس بن حجر	الأمي
١٣٤	السطاعا	القطامي	أسيوا

(ف)

١٣٦	معروفُ	الباهلي	لأشكر ذك
١٢٨	أطوفُ	عروة	تقول
٢٣٩	يخالفُ	-	يجب
٦١	تصفُ	-	إذا
١٤٨	ضعفا	أبو نواس	أنت

(ق)

١٣٧	عريقُ	أبو نواس	وما
١٠٨	محلِقُ	ذو الرمة	وردت
١٤٠	الحاقُ	سالم بن وابصة	يا أيها
١٤٥	تقُ	سالم بن وابصة	ولا
١٧٠	أشدقُ	عمرو بن سعيد	تشادق
١٠٨	صديقُ	مجنون ليلى	أياشيه
١٣٣	خلقا	زهير	من ياق
١٤٧	اعتنقا	زهير	يطلعنهم
١٣٧	صديقِ	أبو نواس	إذا
١٣٩	الشقيقِ	عبد الله بن طاهر	أميل
١١٥	بعقيقِ	-	أشارت
٢٣٥	بريقِ	-	وكنت

الصفحة	القافية	الشاعر	صدر البيت
١٦٩	الحلق	أبو مسار العديكى	هـ
٢٢٣	خلق	هريرة بن الورد	إنك
(ك)			
١٩٨	عذاتسكا	الخليل	لو
(ل)			
١٠٩	ساحله	أبو تمام	هو
١٢٨	لامعاقلة	أبو تمام	وإن
١٤٥	شول	الأعشى	وقد
١٣١	مسلول	حسان	إن
١٥٠	أشاكه	ضبيعة بن الحارث	وأنزلى
١٧٠	قائله	زهير	وذى
١٤٧	باطله	العجور السلولى	أخو
١٤٧	يجهل	عمرو بن كثوم	إذ
١٤٥	تسكل	القطاى	يمشين
١٧٥	الزال	القطاى	قد
٣١	مكبول	كعب بن زهير	بانة
١١١	طويل	يحيى بن طالب	أيا
١٩٧	أقلا	أبو نواس	تركت
٥٩	دليلا	الأخطل	إن
١٤٠	وأقبلا	عبد الله بن طاهر	أموت
٢٤٤	فقالا	عمرو بن معد يكرب	بهواك
٥٩	عقله	ابن مبارك	وهذا
١٢١	هقنقل	اموؤ القيس	فلما

الصفحة	القافية	للساهر	صدر البيت
١٣٧	فيغسل	امرؤ القيس	فعدى
١٣٧	مقتل	امرؤ القيس	وما
١٤٦	البالي	امرؤ القيس	كان
١٤٩	المال	امرؤ القيس	فلو
٢٣٥	الملل	بشار	إذا
١٢٦	البذل	زهير	على
٢٢٣	خال	سلم الخاسر	وقتي
١٤٠	للوصل	عبد الله بن طاهر	أموت
٢٤٦	الرجل	ابن المعتز	يموت
٢٠٩	الجميل	-	ولم
٢١٨	كالا كل	-	فسامع
٢٥٢	بالباطل	-	ومن

(م)

٢٠٤	حكيم	أبو الأسود	إبدأ
١٣١	سلام	أبو العباسي أحمد بن يحيى	ألا
١٣٥	متقدم	أبو الشيبص	وقف
١٤١	يلوم	الأحوص	إنما
١٤١	والإظلام	أشجع السلمي	وعلى
١٣٨	لا يعلمه	الخطيبة	الشعر
٦١	يتكلم	-	إذا
١٦٧	يلتطم	رجل من الخوارج	إن
١٣٦	ظالم	-	إذا
٦٠	يتكلمنا	الخطفي	وفى

الصفحة	القافية	الشاعر	صدر البيت
٢٣٠	نما	-	أرفع
٦١	يتكلم	-	إذا
١٩٣	مغرم	أخت يزيد بن الطثرية	يسرك
٥٩	التكلم	زهير	وكائن
١٢٣	المتوسم	زهير	وفين
٥٧	تستعجم	الخنزومي	ياربع
١١٥	تتكلم	عمر بن أبي ربيعة	أشارت
٣١٣	ودرم	زهير	فتغال
١٢٣	أقدم	عنبرة	ولقد
١٤٧	المنعم	عنبرة	بخبرك
٢٣٠	المنعم	عنبرة	نبئت
١٢٣	حاتم	الفرزدق	على
١٢٠	طمي	-	فأصبحت
١٦٧	النعيم	محمد بن ذؤيب	جمير

(ن)

١٤١	زهين	أبو العتاهية	أيا
٢٥٣	السن	الإمام الشافعي	ولا
١٤٣	تلين	مجنون ليلى	ألا
١٢٤	هر يان	نهمشل	فلما
٢١٠	الجاهلينا	عمرو بن كلثوم	ألا
٢٠٦	وزنا	مالك بن أسماء	وحديث
١٤٣	أيدينا	نهمشل	بيض
١٤٤	نثني	أبو نواس	إذا

الصفحة	القافية	الشاعر	صدر البيت
١٤٧	الحدثنان	أبو نواس	وثقت
١٤٨	الشراكان	أبو نواس	تنازع
١٤٨	ديني	أبو نواس	عتقت
٥٧	رآني	مجنون بن عامر	فأجمشت
٨٠	اليقين	-	تناثرت
١١٧	قطني	-	امتلا
(ي)			
١٤٩	عصبي	امرؤ القيس	إذا
١٣٧	تغانيا	عبد الله بن معاوية	كلانا
١٧٠	ماضيا	سلمة	وقعدت
١١٠	تقاضياً	-	أروح
١٩٧	إنسي	النظام	أفرغ

فهرس الأعلام

- (١)
- ابراهيم (عليه السلام) : ١٧٧ .
 ابراهيم سلامة (دكتور) : ١٥ .
 ابراهيم بن سليمان بن عبدربه : ٣٦٣ .
 ابراهيم بن سليمان بن وهب : ٢٧ .
 ابراهيم بن العباسى الصولى الكاتب :
 ١١٤ ، ١٢٨ ، ١٧٢ .
 الأبرشى السكبي : ١٦٩ .
 أبقراط : ١٦٢ .
 ابن أبى الإصبع المصرى : ٢ .
 ابن الأثير : ٨٣ ، ١٦٣ .
 ابن الأحول : ٢٨٢ .
 ابن الاطنابه : ١٣٤ .
 ابن خالويه : ١٢٠ .
 ابن الرومى : ٣٠ .
 ابن الزبمرى : ١١٥ .
 ابن سعدى = أوس بن حارثة .
 ابن السكيت : ٦٠ ، ٢٦٥ .
 ابن شبرمة = عبد الله بن شبرمة .
 ابن طفيل بن حسان الطيب .
 ابن الشجرى : ١١٧ .
 ابن عباس : ١١٣ ، ١٨٧ ، ٢٢٤ .
 ابن التستري : ٣ .
- ابن المبارك : ٥٩ .
 ابن مسعود : ٨٨ .
 ابن مقلة : ١١ ، ٢٧١ ، ٣٥١ .
 ابن مكرم : ٥٩ .
 ابن النديم : ٥٥ .
 ابن هدام : ٥٩ .
 أبو الأسود الدؤلى : ٢٠٤ .
 أبو أيوب سليمان بن وهب : ١٣ ،
 ٢٦ ، ١٥٨ ، ١٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٤ .
 أبو بكر (رضوان الله عليه) : ١٥٦ .
 أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد
 البصرى الأسدى : ١٢٠ .
 أبو بكر الهذلى : ١٢٢ .
 أبو تمام : ٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥٨ ، ٢٨٤ .
 أبو نعلبة الخثنى : ٢٢٧ .
 أبو نور = عمرو بن معديكرب .
 أبو حذيفة وأصل بن عطاء : ١٧١ ،
 ٣٤٧ .
 أبو الحسن أحمد بن يحيى بن اسحاق :
 ١٨٩ .
 أبو الحسن على بن الحسن بن على
 ابن أبى طالب زين العابدين : ٦٠ .

أبو عبد الله سوار بن عبد الله: ١٧٠
أبو عبد الله محمد بن أيوب: ٣، ٦٠٥
أبو عبيدة معمر بن المثنى: ١٤٨
أبو العتاهية: ١٣٧، ١٤١، ١٤٣
أبو هدى حاتم بن عبد الله سعد
ابن الحشرج: ٢٦٢
أبو عزة = عمر بن عبد الله بن عمر
أبو عقيل = عامر بن الطفيل
أبو علقمة النحوي النميري: ١٦٤
أبو علي = عامر بن الطفيل
أبو علي الحسن بن وهب: ٢٧٢
أبو عمارة = حمزة بن عبد المطلب
أبو عمرو بن اسحاق: ١٤٨
أبو القاسم عبيد الله بن سليمان: ٢٦، ٢٩٦
أبو مكرم القاضي: ١٥٩
أبو منصور الماتريدي: ٩٧
أبو موسى = عبد الله بن قيس
ابن سلام
أبو نواس: ٣٧، ١٤٤، ١٤٧
١٤٨، ١٤٩، ١٩٧
أبو هريرة: ١٣٠
أبو يعقوب بن الصباح بن عمران
السكرندي: ٣٤١، ٣٤٧
أبو يعلى = حمزة بن عبد المطلب

أبو الحسن علي بن خلف: ١، ٣٥١
أبو الحسن علي بن عيسى = علي
ابن عيسى
أبو الحسن علي بن محمد بن الفرات:
٢٨١، ٢٩١
أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق
الراوندي: ١٨٩، ١٩٩
أبو الحسين عمر بن محمد بن يوسف:
٢٧٨
أبو حنيفة الدينوري: ١٢٠
أبو حبان التوحيدي: ١١، ٢٣٥
أبو داود بن جرير: ٥٤
أبو الربيع = محمد بن يعقوب
أبو زكريا يحيى بن منظور =
الفراء
أوسفيان: ٢٥
أبو صالح بن زداد: ٢٦٠
أبو الشيبان الأزدي: ١٤٥، ١٤٦
أبو الطمجان القيني: ٢٩٠
أبو عامر الشعبي: ٢٠٠
أبو العباس أحمد بن محمد المرخي:
٣٤١
أبو العباس أحمد بن يحيى: ١
أبو العباس محمد بن صالح:
٢٤٩
أبو عبد الله = جعفر الصادق

- أكثم بن صيفي بن رباح : ٢٢٣
- امرؤ القيس : ٥٩ ، ١٢١ ، ١٣١ ،
- ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ٢٠٢ ، ٢٤٦
- أمير المؤمنين = علي بن أبي طالب
(كرم الله وجهه)
- الأمين (الخليفة) : ١٤٤ ، ١٦٠
- أوس بن حارث : ١٣٣
- أوس بن حجر : ٨٠
- أوميروس : ١٣٤
- إياس بن معاوية : ٢٤٨
- إياس بن معاوية = أبوائل إياس
- ابن معاوية : ٢٤٨
- (ب)
- الباقر (محمد بن علي بن الحسين) :
- ١٠١
- الباقطاني = محمد بن يحيى الباقطاني
- الباهلي الأزدي : ١٣٦
- البحتري : ٢٧ ، ١٥٨
- بدوي طبانه (دكتور) : ٦
- بروكلمان : ٣
- بشار بن برد : ١٤٤ ، ١٦٧ ، ٢٣٥
- بشامة بن حزن النمشلي : ١٤٣
- بشر بن المعتز : ١٦٩
- البطابوس : ١٣ ، ١٩٣ ، ٢٧١

- أبو يوسف يعقوب بن السكيت =
ابن السكيت .
- أحمد بن اسرائيل : ٢٧٣
- أحمد بن الخصيب : ١٤٤
- أحمد بن سليمان بن زوهب : ١٥٩ ، ٣١
- أحمد بن الطيب = أبو العباس أحمد
ابن محمد السرخسي .
- أحمد مطلوب (دكتور) : ٢١١ ،
- ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ،
- ٢٢١ الخ .
- الأحنف بن قيس : ٢٠٠
- الأحوص : ١١ ، ١٤١
- أخت يزيد بن الطثرية : ١٩٣
- الأختلطي : ٥٩ ، ٢٠٤
- أردشير : ٨٠ ، ١٩٣ ، ٣٢٧ ، ٣٤٨
- أرسطاطاليس : ١٢٦ ، ١٣٤ ، ١٤٦
- ١٦٢ ، ٢١٣ ، ٣٤٥
- أسامة بن منقذ : ١١٠
- إسحاق بن راهوية : ١٨٥
- إسحاق الموصلی : ١٨٥
- الإسكندر المقدوني : ١٣٤
- أشجع السلمي : ١٤١
- الأعشى الكبير : ١٤٥
- الأعور الشعبي : ٥٩
- إقليدس : ١٦٢

- الحصين بن قيس : ٢٥ .
• الخطيئة : ١٠١ ، ١٢٣ ، ١٢٨ .
• حمزة بن عبد المطلب : ١٠٠ ، ١٧٣ .
(خ)
• خالد بن برمك : ٢٥ .
• خالد بن صفوان : ٢٤٦ .
• خالد بن الوليد : ١٥٨ .
• خديجة الحديث (دكتورة) : ٣٦٦ .
• الخصيب بن عبد الحميد المعجمي :
• ١٤٤ .
• الخطني : ٦٠ .
• للخليل بن احمد : ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٦٣ .
• ١٩٨ .
• الخنساء : ١٢٦ .
(د)
• درفبورغ : ٦ .
(ذ)
• ذو الرمة : ٨١ ، ١٠٨ ، ١٤٣ .
• ذوزن : ١٠١ .
(ر)
• الراعي النميري : ١٠٨ ، ١٢٦ .
• الراوندي = أبو الحسن احمد
• ابن يحيى بن اسحق .
• ربيعة الرأي = ربيعة بن فروح
• التيمي .
• ربيعة بن فروح التيمي : ٢٤٨ .

- بطليموس : ١٦٢ .
(ث)
• ثابت بن كعب العتسكي : ١٦٨ .
(ج)
• الجاحظ : ٨ ، ٩ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ١٢٩ .
• جالينوس : ١٦٢ ، ١٩١ .
• جرير : ١٢٣ ، ١٢٦ ، ٢١٣ .
• جعفر الصادق : ٥٢ ، ٥٥ ، ١٠١ ،
• ٢٢٤ .
• جعفر بن قدامة : ١٥ .
• جعفر بن يحيى : ٢٥ ، ١٢٤ .
• الجمحي = وهب بن زمامه الأسدي .
(ح)
• حاتم الطائي : ١٣٢ .
• الحارث بن حسان بن حوط : ١٨٩ .
• الحارث بن حلزة اليشكري : ١٢٣ .
• الحارث بن خالد الخزرمي : ٥٧ .
• الحارث بن عوف : ١٣٥ .
• الحافظ الأصهباني : ٨٣ .
• حامد بن العباس : ٢٨١ .
• حسان بن ثابت : ١١١ ، ١٣١ ،
• ٩٣ ، ١٧٠ .
• الحسن بن سهل : ٢٥ .
• الحسن بن عبيد الله : ٣٢ .
• الحسن بن وهب : ٢٦ ، ١٥٨ .
• حسين بن سعيد : ٢٢٥ .

(ش)

- الشافعي (الإمام): ٢٢٨، ٣١٠.
- شبيب بن يزيد: ١٦٧.
- شريح بن الحارث الكندي: ٩٩.
- الشعبي = أبو عامر الشعبي.

(ض)

- صاحب بن هشام بن عبد الملك: ١٦٩.
- الصادق = جعفر بن محمد الباقر.
- الصولي = ابراهيم بن العباس.

(ض)

- ضبيعة بن الحارث المعيطي: ١٤٩.
- طاهر بن الحسين: ١٦٠.
- الطبري: ١٥٩.
- طرفه: ١٢٧.

طه حسين (دكتور): ٢١، ٦، ٢١، ٢١.

• طهفة بن زهير: ١٦٣.

(ظ)

- الظاهري = اسحاق بن راهويه.
- الظاهري.

(ع)

- عامر بن الطغلب: ٩٧، ١٠٠.
- عائشة (رضي الله عنها): ٢٣٠.
- عائشة بنت طلحة: ٥٧.

الرشيد (الخليفة): ١٦٠.

(ز)

- زيد الأمامي: ٦٦.
- الزركلي (خير الدين): ٢٢٣.
- زهير بن أبي سلمى: ١٢٣، ٥٩.
- ١٣٣، ١٣٥، ١٤٧، ١٧٠.
- زهير بن جناب: ٢٣٠.
- زيد بن علي: ١٧١.

(س)

- سالم بن وابصة الأسدي: ١٤٥، ١٤٤.
- السائب بن أبي وداعة القرظي.
- السهمي: ١٧٨.
- سعد بن الصناب الأيادي: ١٤٢.
- سعد بن ناشب بن مازن: ٢٣٤.
- سعيد بن عمرو: ٢٥.
- سفيان بن عيينة بن ميمون: ٢٢٨، ٢٤٤.

سقراط: ٨٨.

• السكري: ١٣٨.

• سلم الخاسر: ٢٢٣.

• سلمه بن عياش: ١٧٥.

• سليمان بن عبد الملك: ١٥١.

• سليمان بن وهب = أبو أيوب سليمان.

• السنديوي: ٢٢٣.

• سيديريه: ٢٠٤.

• السيوطي: ٦٤، ٩٩، ٢١٤، ٢٤٩.

٢٠٦، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٤،
٢٤٦
• علي بن الجهم : ١٣٩
• علي حبيبة (دكتور) : ٤٨
• علي حسن عبد القادر (دكتور) :
٧، ٨، ١٠، ١٢، ١٣
• علي بن الحسين : ٦٠، ٢٢٥
• علي السباعي : ٢٨
• علي بن عيسى : ١١، ٢٧١، ٢٧٢
٢٨١
• علي النجدي ناصف : ٣٦٨
• عليقة بنت المهدي : ٢٠٢
• عمار بن ياسر : ١٦١
• العماني = محمد بن ذؤيب
• عمر بن الحصين بن قيس : ٢٥
• عمرو بن أبي ربيعة : ١١٥، ٢٢٤
• عمر بن الخطاب : ٨٠، ٢٠٠، ٢١٣
٣١٦
• عمر بن شبيب التغلبي : ١٣٤، ١٤٥
١٧٥
• عمر بن عبد العزيز : ١٢٣، ٢٢٣
٢٤٧
• عمرو بن بحر الجاحظ = الجاحظ
• عمرو بن سعيد الأشدق : ١٧٠
• عمرو بن العاص : ٢١٥
• عمرو بن عبد الله بن عمر : ٢٤٢

العباس (بن عبد المطاب) : ٥٩
• العباس بن الأحنف : ١٢٨
• عبد الحميد العبادي : ١، ٣، ٤، ٦
• عبد العليم الطحاري : ٣٦٨
• عبد الله بن الأهمس : ١٥١
• عبد الله بن الزبير : ٧١
• عبد الله بن شبرمه، بن طفيل : ٢٤٨
• عبد الله بن طاهر : ١٣٩
• عبد الله بن عباس = ابن عباس
• عبد الله بن قيس بن سلام : ٢١٦
• عبد الله بن الكواء : ١٧٩
• عبد الله بن معاوية بن جعفر : ١٣٧،
١٧١، ٢٠٩
• عبد الله بن المعتز : ٢٤٦
• عبد الملك بن مروان : ٢٥، ١٣٥، ٢٤٧
• عبد المنعم خفاجي (دكتور) : ١٥
• عبد الواحد بن الحارث : ١٧٥
• عتبة بن جعفر الخزاعي : ١٤٦
• عثمان (الخليفة) : ١٧٩
• العجير السلولي : ١٤٧
• المراني (صاحب تخرج أحاديث
الإحياء) : ٦٠، ٦٣
• عروة بن الورد : ١٢٨
• علي بن أبي طالب : ٥٠، ٢٨٣
٩٩، ١٠٠، ١١٣، ١٣٠، ١٥٧
١٦١، ١٧٤، ١١٩، ١٨٩، ١٩٢

- كعب بن زهير : ١٣١ .
- كعب بن مامة : ١٣٣ .
- الكلابي = هشام بن محمد بن أبي النضر
- الكندي = أبو يعقوب بن الصباح
- ابن عمران الكندي .

(م)

- مالك (الإمام) : ٣٢٦ .
- مالك بن أسماء الفرزاري : ٢٠٦ .
- مالك بن عوف : ١٧٥ .
- المأمون (الخليفة) : ١٠١ ، ١٦٠ ، ٣٢٨ .
- مارية بنت حجر الغسانية : ٢٦٣ .
- المتوكل (الخليفة) : ١٥٩ ، ٢٦٥ .
- مجنون ليلى : ١٠٨ ، ١٤٣ .
- المختار بن أبي عبيد : ٩٨ .
- محمد (صلى الله عليه وسلم) : ٤٩ ، ٥٩ ، ١٢٨ ، ٣٦٣ الخ .
- محمد بن خالد بن يزيد بن مزيد
- الشيباني : ١٦١ .
- محمد بن ذؤيب : ١٦٧ .
- محمد بن عبد الملك الزيات : ٢٦ ، ١٥٨ ، ١٥٩ .
- محمد بن غياث السكاني : ١٤٤ .
- محمد بن يحيى الباقطاني : ٢٧٣ .

- عمرو بن كلثوم : ٢١٠ .
- عمرو بن معد يكرب : ١٠٠ ، ٤٤٠ .
- عمرة العبيسي : ١٢٣ ، ١٤٧ ، ١٧٨ ، ٢٣٠ .

(ع)

- غريض اليرودي : ٢٣٠ .
- الغزالي : ٦٠ ، ٦٣ ، ١٤٤ ، ١٦٥ .

(ف)

- الفراء : ٢٦٥ .
- الفرزدق : ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٣ .
- الفضل بن سهل : ٢٥ ، ٢٨٢ .
- فرعون : ١١٢ .

(ق)

- القاسم بن عبيد الله : ٣٤١ .
- القائم بأمر الله : ٢٢٨ .
- قبال : ٢٥ .
- القتال الكلابي : ١٤٤ .
- قدامة بن جعفر : ٢ ، ٦ ، ١٣ .
- قس بن ساعدة : ١٥٦ .
- القطامي = عمر بن شديم التغلبي .
- قطنبة = ثابت بن كعب العمسكي .
- قدير : ٨٣ .

(ك)

- كنفير : ١٤٣ .

- المهدي باقته (الخليفة) : ١٥٨
- المهدي (الخليفة) : ٢٤٦
- موسى (عليه السلام) : ٩٨ ، ١١٢ ، ٣٢٨

• مؤنس (غلام المقتدر) : ١١

(ن)

• النابغة الذبياني : ١٠٩ ، ١٤٢
النظام = ابراهيم بن سيار النظام :
١٩٧

• النمر بن تواب : ١٦٨

• نهمشل بن ضمرة : ١٤٣

(هـ)

• هارون الرشيدى : ١١٢ ، ١٦٧ ، ٢٤٩

• هرم بن سنان : ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥

• هشام بن سالم : ٥٢

• هشام بن عبد الملك : ٢٥ ، ١٦٩

• ٣٤٧

• هيوان (مستشرق) : ١٢٦

(و)

• الواثق بالله العباسى : ١٥٩ ، ٢٧٣

• واصل بن عطاء = أبو حذيفة

• واصل بن عطاء

• محمد بن يعقوب : ١٥٩

• المرتضى : ١٢٢

• المرزوقى : ١٤٧

• مروان بن الحكم : ٢٥

• مروان بن محمد : ١٥٩

• المستعين بالله (الخليفة) : ١٦١

• مسلم بن الوليد : ١٣٦

• المسيح (عليه السلام) : ١٩٠

• مسيلمة : ١٥٨

• مصعب بن الزبير بن العوام : ٢٤٧

• مهطى جواد (دكتور) : ٢١٤

• ٢٣٦ ، ٢٣٣ ، ٢٤٦

• معاذ : ٣١٣

• معاوية (الخليفة) : ٢٥ ، ١٧١ ، ٢١٣

• ٢١٥ ، ٢٢٧

• المعتصم (الخليفة) : ٧٥٩

• المعتضد بالله (الخليفة) : ٢٩٦

• ٣٤١

• المعتمد على الله (الخليفة) : ١٥٨

• ٢٩٦

• المقتدر بالله (الخليفة) : ١١ ، ٢٧٣

• ٢٨١ ، ٢٩١

• مكلم الذئب : ١٠١

• المنذرى : ١٣٠

• المنصور (الخليفة) : ٢٤٧

- | | |
|-----------------------------------|---------------------------------------|
| • يحيى بن طالب الحنفي : ١١٠ . | • وائل بن النمر : ٢٢٧ . |
| • يزيد بن عمر بن هبيرة : ١٦٩ . | • الوليد بن يزيد بن عبد الملك : ١٤٠ ، |
| • يزيد بن معاوية : ٢٥ . | • ٢٠٦ ، ٢٠٥ . |
| • يزيد بن المهلب بن أبي صفرة : | • وهب بن زهعة الأسيدي : ١٧١ . |
| • ١٦٨ ، ١٥١ . | • وهب بن سليمان بن وهب : ٢٧ . |
| • يزيد بن الوليد : ١٥٨ ، ١٧٠ . | (ي) |
| • يوحنا فيلوفونوس : ١٦٢ . | • يحيى بن خاقان : ١٥٩ . |
| • يوسف (عليه السلام) : ٩٩ . | • يحيى بن خالد البرمكي : ١٥٩ ، |
| • يونس (عليه السلام) : ٢٦٣ ، ٩٨ . | • ١٦٠ . |

فهرس الكتب

(١)

- أمالى المرئضى : ١٢٢
 الإمتاع والمؤانسة : ١١
 الإيضاح : ٥
 الإيضاح للقزوينى :
 الأيمان : ٢٢٥
 (ب)
 بديع القرآن : ٢ ، ١١٣
 بشار بن برد - شعره وأخباره : ١٦٧
 بغية الوعاة : ١٦٤ ، ١٧٨
 بلاغة أرسطو بين العرب واليونان :
 ١٦
 بلوغ الأرب : ٨١ ، ١٣٣
 البيان العربى : ١٦
 البيان والتبيين : ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ،
 ١٧١ ، ١٩٣ ، ٢٤٦ الخ
 (ت)
 تاريخ الأدب العربى : ١٣٧
 تاريخ الطبرى : ١٥٨ ، ١٥٩ ، ٢٧٣
 تاج العروس : ١٤٦
 تحرير التحبير : ٢
 تخريج العراقى لأحاديث الإحياء :
 ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩

- القرآن : ١١٣
 الأحكام السلطانية : ٣٢٢
 إحياء علوم الدين : ٦٠ ، ١٨٩ ، ٦٣ ، ٦٠
 أخبار الراضى والمرئضى : ٣٥١ ، ١١١
 أدب الدنيا والدين : ٦٠
 الأدب العربى وتاريخه : ١٣٣
 أدب الكتائب : ١١٤
 أدب الكتاب : ٢٠٦ ، ٢٠٧
 الأساس : ٢٢٣
 الاستيعاب : ٢٢٧
 أسرار القرآن : ٥
 الأشربة : ٢٢٥
 الأشمونى : ٢٥٩
 الإصابة فى تمييز الصحابة : ٢١٣
 الأصنام : ٣٢٥
 الأغاني : ٥٧ ، ١١١ ، ١٢٩ ،
 ١٤١ ، ١٧٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٤
 الأفضاب فى شرح أدب الكتاب :
 ١٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣
 الإلياذة والأوديسا : ١٣٤
 أمالى ابن الشجرى : ١١٧

ديوان أبو الأسود : ٢٠٤
ديوان أبي تمام : ١٠٩ ، ١٢٨ ،
٢٧٣
ديوان أبي العتاهية : ١٣٧ ، ١٤٣
ديوان أبي نواس : ١٣٧ ، ١٤٤ ،
١٤٨
ديوان الأعمش الكبير : ١٤٥
ديوان امرئ القيس : ٥٩ ، ١٢١ ،
١٤٦ ، ١٣٧
ديوان أوس بن حجر : ٨٠
ديوان بشار : ١٤٢ ، ٤٣٥
ديوان جرير : ١٣٦ ، ١٣٣
ديوان الخطيب : ١٢٣ ، ١٣٨ .
ديوان الحماسة : ١٤٧ ، ٢٤٢ .
ديوان الخنساء : ١٣٦ .
ديوان ذى الرمة : ٨١ ، ١٠٨ ،
١٤٣ .
ديوان زهير بن أبي سلمى : ١٢٣ ،
١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٤٧ ، ١٧٠ .
ديوان طرفة : ١٣٧ .
ديوان عروة بن الورد : ١٢٨ ،
٢٢٣ ، ٢٤٣ .
ديوان عمر بن أبي ربيعة : ١١٥ ،
٢٣٤

التدبير : ٣٢٥
تذكرة الحفاظ : ٢٢٨ ، ٢٤٨
تزييف نقدقدار : ٢
التمعيد : ٥ ، ٩٠ ، ١٨١
تهذيب ابن سناكر : ٢٦٣
(ج)
الجامع الصغير : ٦٤ ، ٦٦ ، ٨٣ ،
٩٩ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ٢١٦ ، ٢٤٤ ،
٣٤٩
جمرة الأنساب : ٣٢٥
جمرة خطاب العرب : ١٦٨
جمرة رسائل العرب : ١٥٨
(ح)
حاشية الصبان : ٢٥٩
حماسة البحترى : ٢٣٠
الحجة : ٥
(خ)
الحراج لقدامة : ٣
الحراج للقرشي : ٣٠٨
خلاصة تهذيب الكلام : ٢٤٤
الخواطر السوانح في أسرار الفوانح : ٢
(د)
الديات المصنفة : ٣٢٥
الديباج في أخبار الشعراء : ٣٢٥
ديوان ابني زيدون : ٢٣٥

(ص)

- صبح الأعشى : ١٥٥ .
- صحاح الجوهري : ٣١٤ .
- صفة الصفوة : ١٤٠ .
- الصناعتين : ١٢٨ .

(ط)

- طبقات الشعراء : ١٤١ .

(ع)

- عيار الشعر : ١٢٣ ، ١٣٠ ، ١٣٨ .
- ١٧٥ .
- عيون الأخبار : ٦١ ، ١٣٧ .
- ٢٢٩ ، ٢٢٩ .

(ف)

- الفتح الكبير : ٩١ .
- فرق الشيعة للنوبختي : ٥٢ .
- الفهرست : ٢٢٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ .
- فيض القدير : ٦٤ ، ٨٣ ، ١٣٠ .
- ٢٢٦ ، ٢٤٩ .

(ق)

- القاموس المحيط : ٣١١ .
- قصص ابن السماك : ٢٤٩ .

(ك)

- الكامل المبرد : ١٤٤ .
- كتاب الأقاليم : ٢٢٥ .

ديوان عنقرة : ١٢٣ ، ١٤٨ .

ديوان الفرزدق : ١٣٣ ، ١٣٦ ،
١٣٩ ، ١٤٢ .

ديوان القطامي : ١٣٤ ، ١٧٥ .

ديوان كثير : ١٤٥ .

ديوان مجنون أبيلى : ١٠٨ ، ١٤٣ .

ديوان مسلم بن الوليد : ١٣٦ .

ديوان النابغة الذبياني : ١٠٩ ،

١٤٢ .

(ر)

- رسالة الصداقة : ٢٢٥ .
- رياض الصالحين : ٢٠٧ ، ٢١٣ ،
٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٤١ .

(س)

- سخط الالكلى : ١٢٨ .
- سنن ابن ماجه : ١١٤ .

(ش)

- شذور الذهب : ٥٩ .
- شرح أشعار الهزليين : ١٢٢ .
- شرح القاموس : ٩٧ ، ١٠٧ .
- شرح المعاني : ١٣٣ ، ١٣٧ .
- الشعر والشعراء : ١٠٠ ، ١٣٩ ،
٢٣٠ ، ٢٣٤ .

شفاء الغليل : ٧٦ .

شواهد المغنى : ١١٥ .

- معجم الأدباء : ٦٠ ، ١٦٤ ،
٢٦٥ .
معجم البلدان : ١١٩ .
معجم الشعراء : ١٤٤ .
المنصف لابن جني : ١٩٣ .
المنازل والديار : ١١٠ .
مذهب الأنظار : ١٤١ ، ١٤٦ .
الموودات : ٢٢٤ .
الموشح للمرزبانى : ١٢٢ ، ١٤٨ .
الموشى : ٥٩ ، ٦٠ .
موطأ مالك : ٢٢٦ .
الميزان فى الترجيح بين كلام قدامه
وخصومه : ٢ .

(ن)

- نسب الخيل : ٣٢٥ .
نقد النثر : ٣ .
نقد الشعر : ٣ .
النهاية لابن الأثير : ٨٣ ، ٩١ ،
١٠١ ، ١٣٠ ، ١٣٤ .
نهج البلاغة : ١٥٧ ، ٢٣٥ ،
٢٢٢ .

(و)

- وفيات الأعيان : ٦٠ ، ١٩٨ ،
٢٤٨ ، ٢٦٠ .

- كتاب التقيّة : ٢٢٥ .
كتاب الجدل : ١٣٤ .
كتاب الملاحن : ١٢٠ .
كشف الخفاء : ٢٣١ ، ٢٣٢ ،
٢٣٩ .

(ل)

- لسان العرب : ٨١ ، ١١١ ، ١٤٦ ،
٢٣٦ .

(م)

- المثل السائر : ١٦٣ .
مجمع الأمثال : ١٧٥ .
مجلة المجمع للعلمى العربى : ٧ .
المحامن والأضداد : ١٣٠ ،
٢٤٦ .
محاضرات الراغب : ١٦٨ .
مختار الشعر الجاهلى : ٢٣٠ .
المختار من شعر بشار : ١٤٣ .
مختصر سنن أبى داود : ٦٦ ،
٩١ ، ١٣٠ ، ١٥٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ،
١٣٩ .
المزهر : ١٢٠ .
المستطرف : ٥٩ .
مسالك الأبصار : ١٤٣ .
معاهد التنصيص : ٥١ .

فهرس الأماكن

الإسكندرية : ص ١٦٢ .	أشام : ٢٨١ .
الانداس : ٦ .	صفين : ١٦١ .
أوريا : ٣٤١ .	صنعاء : ٢٨١ .
بغداد : ص ٢٨١ .	العراق : ٣١١ .
التوباد ، ص ٥٧ .	عوارض : ٢٦٣ .
جزيرة الدرب : ١١١ .	مصر : ١٤٤ ، ٢٨١ .
الحجاز . ٣١١ ، ٣٠٨ ، ٣٦٠ .	مكتبة تشستر بيتي . ١ .
خراسان : ٢٨٢ ، ١٥١ .	مكة : ٢٨١ .
خيبر : ٣١٥ .	مكة : ٢٢٥ ، ١٧٩ ، ١٧١ ، ٩ .
رواند : ١٨٩ .	٢٦٠ .
سر خس : ٢٨٢ .	واسط : ١٦١ ، ١٦٤ .
	اليمن : ١٠١ .
	اليونان : ١٦٢ .

الخطأ والصواب

ص	ص	الصواب	الخطأ
١٦	٣٤	علي بن خاف	علي ابن خلف
٢١	٥٧	وحدثان الدهر	وحدثان لدهر
١٦	٦٠	أنشده أبو يوسف	هو أبو يوسف
١٤	٩٠	كتاب التعميد	كتاب التعبير
٦	١٩٨	هزلتكا	عزاتكما
٧	١٩٨	فعدرتكا	فعدرتكما
٢٣	٣٤١	القاسم بن عبيد الله	القاسم بن عبد الله
٢٨	٢٥٩	كتب النحوين	كتب التموين
٢٣	٢٦٠	المعقوفتين	المعقوفتين
٢٣	٢٩٤	إلى تصحيحه	تصحيحه

كتاب البرهان

تأليف أبي الفرج قدامه رحمه الله

ترجمه الله بن محمد

في الحساب

كتاب

وتفقه الله بن محمد

Handwritten marginal notes in Arabic script, including the number '10' in the upper left corner.

اللوحة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

ان اقول ما افصح به اليب كتابه وانذار به الاذنين
 خطابه مما اخرج الله من ربه القرآن وجماله الخدم
 اهل الايمان والمؤمنين والاعراف والاعراف
 الله على محمد وعترته والارواح من درسته ان الله
 فانك كنت ذكرت في ذنوبك على كتابنا للحظ الذي
 سماه كتاب البيان والنسب وانك وحدته انما ذكر
 فيه اخبار المظنة ونسبنا منجده وادراك فيه وطائف
 البيان ولا اتي على اقسامه في هذا الكتاب فكان عندك ما
 وقعت عليه غير مستحق لهذا الاسم الذي نصب اليه وسألني
 ان اذكر له جملة من اقسام الالهام التي هي اكثر اقسامه
 عظيمة مما يتردد في الوجدان بالمشي في معانيه وسألني
 بها الناظر في ذلك والاضطر ذلك ليلا يطول به الكتاب
 فقد قيل ان الالهام اكثر شيب الملاحة فساقت في
 اجابته الى ما سالت لما جرت عنه الالهام وحدثت عنه
 العمل من التعرض وضع الالهام اذ كانت علاج اللب
 وكان الالهام على اللغة انما يدين صفة عليه وسألني
 عن مقدار علمه او جهله في حق العبد والعباد
 العلماء في حق الشيوخ ووجدتهم يحملون الامور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْمَجْمُوعِ

بَابُ الْبَيَانِ الزَّايِعُ وَهُوَ الْكِتَابُ هـ

قال أبو الحسن بن علي بن زبير بن سليمان بن وهيب الكاشغري
ذكرنا فيما تقدم من كتبنا هذا بركة الله وحل على كل
بنا اللهم آية من كتابه ودلنا على حكمته سبحانه
في ذلك وإنما أراد أن علمنا منهم والحجاب يحجب عنهم فإنه
لو لا الكتاب الذي قد علمنا أخبارنا من مع من أرسل وقيل
الياما التواضع من الكتب لما قامت له سبحانه حجة علينا
أدكنا لم نشاهدهم ولم نسمع عنهم ولم نعلم أخبارنا عنهم ولا
ولنفرضت العلوم والروايات ما قرأ من أهلها وموت من
تحتها ولم يبق في أيدي الناس من ذلك ومن أخبار الماضين
وانا والمستقدمين إلا اليسير مما بلغنا الخائف عن السلف
وكم عسى أن يكون لك وما يرى أن تبلغ من علوم الخالين
والأخبار الماضية فلما أعطاهم هذه الموهبة قدرا
بها ذلك جمع وحفظ فضا من ذراكت الأولى فامل
أخبار الماضين كمن علم معهم وكان في أيامهم وأسد عنهم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

الذي بعث فينا نورا

وهدانا لهذا الدين

الذي كنا في ضلال

كثيرين منه

والله اعلم بالصواب

عليه وآله

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي بعث فينا نورا
وهدانا لهذا الدين
الذي كنا في ضلال
كثيرين منه
والله اعلم بالصواب
عليه وآله

وَجِئْنَا بِسَائِلَاتٍ
وَالْأُولَى وَالْآخِرَةُ
وَعَلَيْكُمْ بِحَيْدٍ

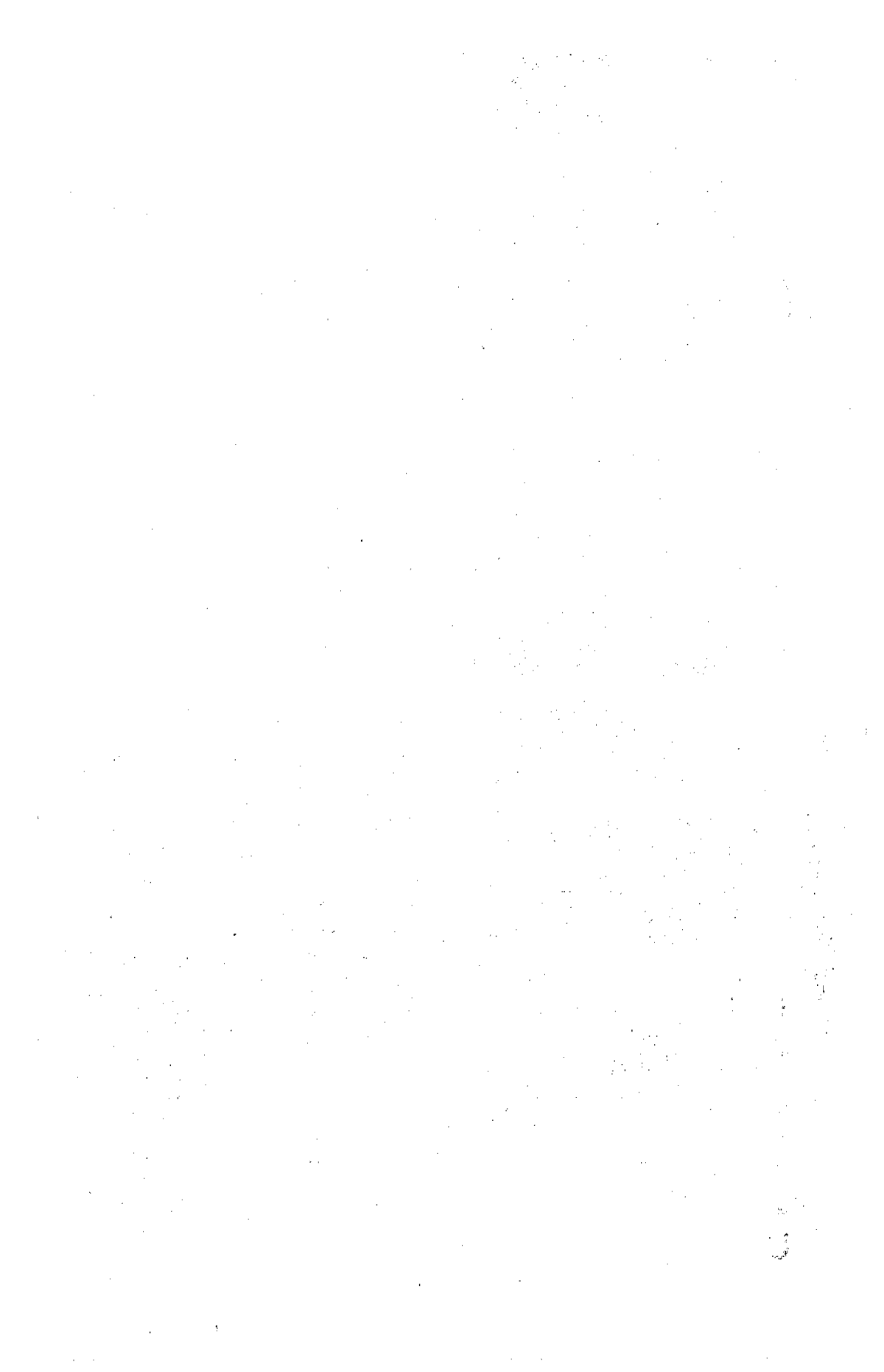
الْمَرْفُوعِ فِي مَجْرَدِ الْبَنَانِ

وَالْبَيْتُ لَكُمْ وَالْمَعْرُوفُ لَكُمْ

بِأَقْبَى الْأَقْبَى مِنْ مَجْرَدِ الْبَنَانِ

بِأَقْبَى الْأَقْبَى مِنْ مَجْرَدِ الْبَنَانِ

بِأَقْبَى الْأَقْبَى مِنْ مَجْرَدِ الْبَنَانِ



البرهان
في وجوه البيان

البرهان

في وجوه البيان

تأليف

أبي الحسين اسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب

الذي نعر من قبل تحت اسم « نقد النثر » لقدماءة بن جعفر

تقديم وتحقيق

الدكتور حفني محمد شرف

أستاذ البلاغة والنقد الأدبي المساعد
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

مكتبة الشباب
١٩٦٤

مطبعة السالكين
شايخ خنجره القاوي - نابوي

الأهداء

إلى الذين يؤمنون بأن بناء حاضرنا المشرق لا يقوم
إلا على بعث تراثنا المجيد أقدم أثر من آثار تاريخنا الأدبي
والعلمي ؟

رقم الإبداع $\frac{3619}{1969}$